

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. ..... الرقم :

مكتبة عمادة الملك سعود "قسم النخطوط"  
٦٠٧٨ - ف ١٢١٢ (٥ جلد)  
الترقيم :  
العنوان : لفظة اللبيب في  
المؤلف : المصنف :  
تاريخ النسخ : ١٢٦٢ هـ  
اسم الناسخ : محمد بن  
عدد الأوراق : ١٠٢  
ملاحظات :  
-----  
-----  
-----

١٢٦٢



٢١٧٣

(كفاية اللبيب في حل شرح أبي شجاع)، للمد ابغي، حسن

ك . م

ابن علي - ١١٧٠ هـ بخط محمد الأشرفي سنة ١٢٦٣ هـ .

٣١٠ ق ٢١ س ١٦×٢٢ سم

نسخة حسنة ، ناقصة الأول ، خطها نسخ معتاد .

هدية العارفين ٢٩٨ : ١ الأزهرية ٢ : ٦٠٠

٦٠٧٨

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية

المد ابغي على الخطيب .

١٠١٥



١٠٨

بل مثلها المفارقة ولو لجهة الآخر **قوله** ويمشي قليلا اي بقدر ما بين الصغين في الصلاة **قوله** صغيرة اي صغيرة كل منها اعني السفينة والدار فهو نعت لكل منهما قال **قوله** لان السفينة الصغيرة بان تجرحه عادة كالدار الصغيرة والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة **قوله** فان فارقته الى اي ولو الى جهة صاحبه على المعتمد **قوله** الى الوارث اي وان تعدد فيثبت لكل منهم ولا يبطل خيار احد منهم لا بمفارقة جميعهم مجلس العلم ولو فسخ بقضهم واجاز الباقيون قدم الفسخ سم **قوله** ولو عاما وهو بيت المال **قوله** وفي الثانية اي صورة الجنون والثالثة اي صورة الاعمى فلا تنتظر افاقته ظاهرة وان لم تطل مدته ولم يثب من افاقته **قوله** تفذ ذلك اي المذكور من الفسخ والاجازة **قوله** على الاوجه معتمد **قوله** لهما او لاحدهما متعلق يشترطا او بالخيار وكان ينبغي ان يزيد او لاجنبي **قوله** سوا اشترط ايقاع اثره الخ وهو الاجازة او الفسخ وظاهر عبارة الشان من شرط ايقاع الاثر منه غير من شرط له الخيار وهي عبارة شيخ الاسلام وتبعه الشان قال مشايخنا وهي طريقة ضعيفة لم يسبق احد اليها والمعتمدان من شرط ايقاع الاثر منه هو المشروط له الخيار في المعنى فلا تعدد وحاصل هذا جواز اشتراط الخيار لهما ولا حد فيهما ولا جنبي كالعبد المبيع ويلزم من اشتراط الخيار اشتراط ايقاع الاثر اذ هو



ثمة ولو شرط ذلك لاجنبي فهل هو توكيل او تمليك وينبغي  
عليه وجوب العمل بالمصلحة من فسخ او اجازة وصحة ايقاع  
الاثر من الاصل اذ غايته انه فسخ للوكالة كما لو وكله في بيع  
ماله ثم باعه قبل بيع الوكيل والحق انه تمليك فلا خيار للاصل  
لكن مقتضى كونه تمليكاً ان يورثه بعد موته مع انه يثبت  
للاصل الا ان يقال انه لما كان على خلاف القواعد في التمليك  
لم يعتبر فيه مقتضى التمليك من كل وجه فليتامل قررة شيخنا  
**قوله** وليس لشارط اي ايقاع الاثر وقوله للاجنبي خيار اي ايقاع اثر ولا  
فلخيار له اتفاقا وانما المنقول عنه اثره فتأمل قول وفي فتاوى ابن  
حجر وسيل عن شرط الخيار للخيار الاجنبي هل يقال انه من  
قبيل التمليك كتفوق بعض السلاط للزوج حتى يشترط قبوله  
على الفور او من قبيل التوكيل فياتي في قبوله الخلاف فاجاب  
بقوله مقتضى تصريح النووي بانه لا ينعزل بالعزل والوالد  
الروائي بانه لا يجوز شرطه لاجنبي كافر والمبيع عبد مسلم  
او محرر والمبيع صيد وان خالفه وكذا وان الشارط لو  
مات لم يبطل خيار الاجنبي ترجيح الاول واعتمده بعضهم  
اذ لو كان توكيلاً لا ينعزل بالعزل ولا يجاز شرطه لو كان  
كان كافراً او محرراً في مسلم وصيد لان الكافر يجوز توكيل  
في نشر المسلم ولا ينعزل بموته اهـ بالحرف **قوله** بغير اذن  
موكله فلو اذن له موكله فيه واطلق بان لم يقل في ولا ملك  
فاشترطه الوكيل واطلق ثبت له دون الموكل **قوله**

والنفس وعليه رعاية المصلحة في الفسخ والاجازة وله  
كل منهما وان منع الموكل **قوله** مدة معلومة فالشروط  
خمس التقييد بالمدة وان تكون معلومة متصلة بالشروط  
متوالية ثلاثة ايام فاقبل وتدخل ليالي الايام الثلاثة للشروط  
سوا السابق منها على الايام والمتاخر ابن حجر وفي شهر  
ان الليلة الاخيرة لا تدخل اياه والفرق بين ما هنا والمصحح  
على الخلف ان الشارع صلى الله عليه وسلم نص على الليالي فيه  
دون ما هنا وثبت خيار الشرط في كل ما ثبت فيه خيار المجلس  
الا في بوي وسلم وفيما يفتق فيه المبيع على المشتري وما يخاف فساد  
معه الخيار والمضرة ان شرط فيها الخيار للبايع اولها مرحومي **قوله**  
مالوا طلق اي من حيث المدة **قوله** في كل ساعة ابتعتها اي اشتريتها  
**قوله** والمخديعة عطف تفسير **قوله** كوطي اي ان كان الواطي كرا  
يقينا والموطي انشئ يقينا لم يكن حراما عليه كاخته وعلم انها البيعة  
ولم يقصد الزنا فلا فسخ في غير ذلك وسيد كر بعض ذلك  
قال فجملة الشروط خمسة **قوله** وبيع اي ابتا وخيار للمشتري  
وحده بخلاف ما اذا كان شرط الخيار للبايع اولها فلا يكون  
فسخا ولا اجازة **قوله** ومع ذلك منه ومعلوم ان الصحة تتأخر عن الفسخ  
فيقوم الفسخ قبيل العقد كما يقدر الملك قبيل العقد في قوله الغير  
اعتق عبدك عني بكذا اذا اجابه **قوله** والاعتاق نافذ  
منه الخ حاصل ان لهذه المسئلة اربعة احوال الحالة الاولى ان يكون  
لخيار للمشتري فقط فيصح منه الاعتاق ولو بلا اذن من البايع



الحالة الثانية ان يكون الخيار لهما وياذن له البائع فيصح منه ايضا  
 الحالة الثالثة ان يكون الخيار للبائع فقط فانه لا يصح منه الاعتاق  
 وان اذن له البائع كما في خطا سنية المرحومي بخلاف ما في حاشية قول  
 الحالة الرابعة ان يكون الخيار لهما ولم ياذن له البائع فيكون الاعتاق  
 موقوفان ثم البيع للمشتري نفذ عقده والا فلا اهم ميداني  
 وفي قول الى ستة كما لا يخفى **قوله** واذا اذن له البائع اي او كان الخيار  
 لهما واذا اذن له البائع **قوله** وغيرنا فاذن كان للبائع اي وان اذن له  
 البائع مرحومي وفي قول ولم ياذن له البائع **قوله** والتوكيل  
 فيه اي في البيع **قوله** ووطؤه حلال اي من حيث الملك فلا  
 ينافي انه يجر اذا اوجب عليه الاستبراء **قوله** واذا اوجد  
 بالبناء للمفعول على الانسب لما بعده او للمفاعل والظاهر مكان  
 الاضمار فيما بعده اعني قوله فللمشتري لتعيين المراد وقوله  
 عيب بالرفع على الاول وبالنصب على الثاني كما في بعض النسخ **قوله**  
 بالمبيع ومثل الثمن المعين **قوله** رده وان حدث بعد العقد وقبل  
 تمام القبض او بعد القبض والخيار للبائع وحده كما قال السبكي  
 كابن الرفعة انه القياس بناء على انفساخ العقد بتلفه ح كما رجحه  
 الشيخان فيسترد المشتري الثمن ويفر من القيمة كما لم يستلم  
 سم وقول واذا تلف المبيع باق في زمن خيار البائع وحده انفسخ  
 البيع لانه على ملكه ثم ان كان تلفه وهو في يد المشتري اخذ  
 الثمن من البائع ورد اليه بدل المبيع الشرعي كما لمعار كما في العباب  
 وان كان في زمن خيار المشتري او خيارهما والحال ان تلفه

في يد

في يد المشتري فالخيار له بحاله ان تم البيع فعلى المشتري الثمن والا  
 فعليه البدل فامل وراجع العباب ان اردت زيادة والحاصل  
 ان الصور اربعة وعشرون صورة لان العيب تارة يوجد قبل  
 القبض او معه او بعده واستند لسبب متقدما او بعدا ولم يستند  
 وفي كل منها اما ان يعلمه او لا فله ثمان وفي كل منها اما ان يكون  
 الخيار للمشتري او للبائع او لهما **قوله** كقوله سن له ومن ذلك  
 ترك الصلاة وخصا غير المادي الا ان لفظة ما كما هو ظاهر سم  
**قوله** كخصا حيوان اي وان زادت قيمته سم **قوله** لخصا بفتح  
 الخاء فاعل بمعنى مفعول وهو من قطع انثياه او سلتا وبق ذكره  
 شه الروض والخصا جانبا في حيوان صغير مأكول لفرض السمن  
 والاشترام **قوله** وجاها اي امتناعا على رآكبه **قوله** ورجح  
 اي رفسه **قوله** وان لم يتكر ذلك اي المذكور من الزنا والسرقه  
 والادباق **قوله** او تاب عنه اي عما ذكر من الزنا وما بعده واللواط  
 واثبات البهيمة وتمكينه من نفسه والردة وجناية العهد كذلك  
 شيخنا قال لا يجزى شرب المسكر اذا تاب منه فليس عيبا حلي  
 وقد قلت **قوله** ثمانية يتناولها العهد لو شرب بواحدة منها يرد الباي  
 زنا واباق سرقه ولو اطله وتمكينه من نفسه للمضاجع  
 وردت اثباته لبهيمة جناية عدا فحاشا لها وعي  
**قوله** ان خالف العادة بان اعتاده في غير اوانه بان  
 بلغ سبع سنين فله الرد به ولو لم يعلم به الا بعد كبره وان

قوله لو يوجب  
 من آب يوجب  
 اذا رجع  
 والمراد لو ارتكب  
 واحدة منها  
 يرد له



حصل بسبب الكبر نقص القيمة خلافا لما حيث قال لا رد ويرجع بالارش  
 لان كبره كعيب حدث حطبي على المنهج **قوله** بعد اي العقد قبل القبض قبل  
 اي ادمع القبض **قوله** فلذا جزوه اي كقطع به **قوله** وصفه كان حصل  
 له جزاء او نحوه بعد العقد وقبل القبض **قوله** فان كان علمابه  
 اي بالسبب وهو كونه جانيا جنائية عمدا فلا خيار له الخ لانه  
 لما رضيه به كانه رضيا يترتب عليه **قوله** مثلا كقصاص **قوله**  
 وهو متاين الخ لا اي بقدر نسبة ما بين الخ ويعتبر ما بين  
 اقل قيمته صحيحا ومعيها من وقت العقد الى وقت الرد  
**قوله** في تلك اي في مسئلة الرد فان قلت المرتد  
 لا يجب فيه شيء فكيف يجب تجهيزه قلت اذا تاذي الناس  
 براحتهم واحتج الى مواراته فالمنة على بايعه لتبين  
 ان البيع فسخ قبل قتله ومات على ملك بايعه **قوله** في هذه  
 اي مسئلة المرض **قوله** واما الامر الثاني الخ فيما ذكره المؤلف  
 رحمه الله تعالى نظر ظاهر فان مثاله لا يطابق الامر الثاني  
 فكان ينبغي ان مثله بان شرط كون الرقيق المبيع كاتبا او حنانيا  
 او مسلما او نحو ذلك فان خلافة فانه ثبت الخيار كما في  
 الروض **قوله** براتق اي البايع ولا يصح في كلامه رجوع الصغير  
 للبيع وان كان صحيحا في نفسه فتأمل قل **قوله** باطن وهو  
 ما يعسر الاطلاع عليه ولو لم يكن في الجوف على العمدة خلافا  
 لمن خصه بداخل الجوف **قوله** مطلقا اي سواء علمه او جهله  
 والمراد ظاهر او باطنا **قوله** لم يصرح الشرط واما البيع فصح  
 وما

وما احسن ما قاله بعضهم  
 شرطت عليهم قبل تسليمهم **قوله** وقبل انقضاء البيع شرطوا اصلوا  
 فلما طلبت الوصل بالشرط اعرضوا وقالوا يصح البيع والشرط باطل  
**قوله** اما الربوي الخ قال قل تبع الشئ في هذا غيره وفي تصويره  
 نظر ظاهر وانت خبير بان الشئ صورة بقوله كحلي ذهب  
 الخ **قوله** متقابلا بكثر منه اي بل يفسخ ويفرم التبدل ويشترط  
 الثمن هذا كله ان ورد على المعين اما ما ورد على الذمة ثم  
 عين غرم بدله واستبدل وان كان تفريقا في الاصح ان  
 مرجوح **قوله** المبيع بجنسه قيد **قوله** والا اي لو وجب  
 الارش لنقص الثمن فيصير الباقي منه اي من الثمن  
**قوله** على الفور هذه بقلم المحرقة في صحاح النسخ فهي متن **قوله**  
 حاجة من بول او غايط **قوله** وقيد ابن الرفعة الخ معتمد  
**قوله** ولو بوكيله ما ذكره بعده في البايع يجري في المشتري  
 ولذا قال من رجع ولو في المشتري ووارثه الرد ايضا  
 كما لا يخفى فينتظم من ذلك ثلاثون صورة من ضرب  
 خمسة في ستة والظاهر ان الرد ايضا يكون من الحاكم  
 فتكون الصور ستا وثلاثين فليست امل **قوله** وهو اي  
 الرفوع للحاكم الكد اي من الرفوع لغيره ممن يرد عليه **قوله** وواجب  
 في غايب عن البلد وقد صور في شئ المنهج الرفوع  
 وقصد الامر بقوله بان يدعي دفع الامر شر ذلك الشئ  
 من فلا بد فلا ان الغيب بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب



وانه فسخ البيع وقيم البينة بذلك ويختلف الاستظهار لان فرض  
المسئلة في الغائب ان الامر جري كذلك ويحكم بالرد على الغائب  
ويبقى الثمن ديناً عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضي  
الدين من مال الغائب فان لم يجد له سوى المبيع بآءه فيه  
**قوله** وعلى المشتري اشهاد الخ والحاصل ان الواجب الانهاء  
اي المبادرة الى احدهما اي الرد وعليه او الحاكم فان امكنه  
الاشهاد لزمه فاذا اشهد سقط وجوب الانهاء حتى لا يبطل  
الفسخ بتأخير رد المبيع ولا باستخدامه ولا يكفي الا بشهاد  
على طلب الفسخ ثم الرض فاذا اشهد في طريقه الى الحاكم  
سقط عنه الاثر اليه الا لفصل الخصومة واذا اشرع في التوكيل  
فوجد شاهد الزمه الاشهاد على الفسخ لان توكيله في الرد  
لا يزيد على الرد بنفسه وهو يلزمه اذا وجد شاهد ان يشهد  
على الفسخ واذا اشهد في هذه الحالة استغنى التوكيل عن  
المبادرة اما اذا لم يلق الشهود لا بعد التوكيل فلا يلزمه  
الاشهاد الكفا بقيام الوكيل مقامه كما يؤخذ من تعينه  
بقوله حال توكيله وعلم من كلام الشارح متى قدر على  
الرد بنفسه او بوكيله وصار في عدل في طريقه او عند  
توكيله في الرد اشهد على الفسخ ومتى عجز عن الذهاب للرد  
عليه او الحاكم وجب عليه ان يتخبر بعد لا يشهد على الفسخ  
كما افاده مراراً في العجز يجب التحري بخلاف ما عده  
وفرق مراراً في حق ما هنا وما ياتي في الشقة حيث  
لا يجب

لا يجب على الشفيع اذ اذهب لطلب الشفعة ان يشهد في طريقه  
من صادفه من العدول واذا وكل في طلبها لا يجب عليه ان  
يشهد على التوكيل بان الغرض هناك دفع الراد وان لا يكون  
مستمر على الملك فترك الاشهاد مع امكانه يشتر  
بالبقا فاحتج الى الاشهاد على الفسخ او على التوكيل  
فيه والشفيع انما يقصد بالاشهاد اظهار الطلب وذهابه  
لاجله كان في ذلك **قوله** مؤنة رد المبيع بعد الفسخ  
بعيب او غير الى محل قبضه على المشتري وكذا كل يد  
ضامنة يجب على بهامؤنة الرد بخلاف يد الامانة **قوله**  
اشهاد اي عدلين او عدل **قوله** او حله حال توكيله  
اي في الرد ان وجد العدلين او العدل وليس المراد انه يجب  
عليه تحري اشهاد من ذكر والحالة هذه بل ان وجد من ذكر  
استشهدوا فلا حلي **قوله** او عذر راي عليه الاشهاد في حال  
عذره والمراد تحري حلي ذلك فالاشهاد في كلامه اراد به  
الا عزم من الايمان به وتحريه حلي وكتب ايضا فالاشهاد  
في هذا العنصر تحريه واجب بخلافه فيما قبله ولو وكله  
في الفسخ والرد كان الوكيل كالمشتري في الاشهاد على الفسخ  
وهل يجب على المشتري في الاشهاد حيث لم يعلم ان الوكيل  
اشهد وقد عرفت ان فائدة الاشهاد سقوط الاثر نحو  
البابع او الحاكم الا للتسليم وفصل الخصومة **قوله** وقوده  
اي سحبه بنحو اللجام اللجام المقود **قوله** سحبا



او اكافاي ولو ملكا للبايع او استراه معها كما في شهر  
وان وقع في حاشية قل خلافة فليحذر **قوله** فلا رد الخ  
اي مالم يحتمل الحكم لخفايه **قوله** سقط الرد القهري اي  
حيث لا خيار له ما او للمشتري مرحومي **قوله** في غير الربوي  
السابق اي الذي بيع بجنسه **قوله** مع ارش للحادث في  
الفسخ او القديم في الاجازة **قوله** والابان طلب احدهما  
الفسخ مع ارش الحادث والاخر الاجازة مع ارش القديم اجيب  
طالب الامساك اي الاجازة **قوله** اما الربوي فيستعين فيه الفسخ  
مع ارش الحادث اي لان الاجازة مع غرم ارش القديم يلزمها  
التفاضل في البيع بخلاف الفسخ مع غرم ارش الحادث فهو  
وان كان فيه مفاضلة لكن لا في ضمن عقد بل في فسخ **قوله**  
ما تقدم من اخذ المبيع او تركه واعطا الارش **قوله** وجوز اي  
هندي وهو المعبر عنه في المنهاج بالراجح **قوله** بطيخ بكسر الباء  
اشهر من فتحها **قوله** مذوق بكسر الواو وبعضه فاعل وخرج  
بيض غير النعام فلا رد لتبين بطلان البيع لو روده على  
غير متقوم بخلاف بيض النعام فان قشره متقوم وخرج المدور  
كله فلكذلك لارد الخ **قوله** ان يترك البايع ولو بدون رباط  
**قوله** عند اليسر بقيد لان العلة في ثبوت الخيار حصول الضرر اه  
مرحومي **قوله** ليتوهم في نسخة ليوهم **قوله** ما كولة كارب وبيت  
عرس حلي **قوله** ورد معها صاع تمر الخ ومثل المصريات غيرهما مرحومي  
**قوله** المحلوب ليس قيد بل لو شربها ولدها او شربت نفسها  
فللعلم

١٦  
فالحكم كذلك سم قال حج في شهر الارشاد وسوا حلي نفسه  
او ما ذونه او حليت عنده بلاذن منه كما افصناه اطلاقهم  
وكذا لو خرج اللبن بغير حليب سم اج **قوله** وان قل اللبن بشرط  
ان يكون ممتولاهم ولو اشتراها باصلاع **قوله** تعددت المصريات  
او العقد **قوله** على رد غير الصاع الاول ان يقال على غير  
رد الصاع لشموله ما لو تراصيا على عدم رد شي اصلا بان ساهم  
البايع **قوله** على الرد اي رد اللبن حلي **قوله** فقيمة بالمدينة معتمد  
اي فتمتة وقت الرد **قوله** والجارية والآن ان ينصبها عطفنا على  
كل **قوله** فزوع اي ثلاثة الاوت منع الرد القهري لبعض  
المبيع الثاني الاختلاف في قدم البيع وحدوث الثالث حكم  
الزيادة **قوله** لا يرد قهرا الخ ظاهره انه يجوز مع التراخي  
وهو كذلك كما صرح به شيخ الاسلام في شهر منهجه في قول  
قل وان رضى البايع او المشتري نظرا لظاهر **قوله** لما فيه من تقريظ  
الصفقة اي وان لم يضر البايع **قوله** يمكن حدوثه اي وقدم  
فخرج ما اذا لم يمكن الاقدمه كشين الشجة المندملة والبيع  
امس فانه يصدق المشتري بلايمان ومالم يمكن الاحدونه  
كخرج طري والبيع والقبض منذ سنة فيصدق البايع بلا  
يمان **قوله** صدق البايع بيمينه وكذا لو ادعى المشتري  
حدوثه قبل القبض وبعد العقد ليروده وادعى البايع قدمه  
حتى لا يرد به فالقول قول البايع ايضا وصورة ذلك فيما اذا  
باع شرط البراءة من العيوب الشرط انما ينصرف ما كان موجودا عند العقد لا لما حدث



شجرة واحدة  
بما جازها  
بما جازها  
بما جازها

يدعي حدوثه ليرويه والبائع يدعي قدمه حتى لا يرويه لشمول الشرط  
له مرهومي **قوله** ويختلف الجواب انظر في المنهج **قوله** يتبع امه في  
الرد وان انفصل ان كان له الرديان لم تنقص امه بالولادة لانه  
جزء من البيع ويقابل جزء من الثمن **قوله** من مشتري ان  
حصلت من البيع او بايع اياك حصلت من الثمن **قوله** وجس  
هو بالرفع عطفا على التصرية قل والظاهر انه مبتدأ وما  
بعده عطف عليه وقوله ثبت الخيار خبر وقوله الوحي اي  
الطاهون وقوله ما نأيب فاعل مرسل **قوله** وتخير الوجه  
مرفوع على ما مر وظاهر كلامه انها جمل مستأنفة اي  
مبتدأ متخبرها قوله ثبت الخيار وهذا هو الاول للثمين  
**قوله** ولا يجوز اخرا فاضي كلامه جواز بيع الثمرة قبل بدو الصلاح  
بشرط الابقاء وليس كذلك ولو فسر الاطلاق بجواز الاحوال  
الثلاثة لكان مستقيما قل اي وكذا لو قال عقب قول المص  
مطلقا اي عن شرطا القطع كما قاله سم لسلم مما ذكر **قوله** مطلقا  
صفة مصدر محذوف اي بيا مطلقا **قوله** فيجوز في نسخ  
ويجوز بالواو بشرط الخ وهي الصواب اذ التعر يع توهم عدم  
الجواز في حالة الاطلاق **قوله** وقبل الصلاح ان بيعت الخ استئناف  
**قوله** الا بشرط القطع في الحال اي فيجوز اجماعا بشرطه  
السابقة في البيع من كونه مرييا مستغفابه الى غير ذلك كما اشار  
الشئ اليه **قوله** في الحال فلا يكفي شرط بعد يوم مثلا **قوله** مع  
الشجرة اي ثمن واحد صفقة واحدة اما الفصل الثمن بان  
يعبر

بيعت الشجرة بعشرة والثمره بخمسة مثلا فلا بد من شرط  
القطع لعدم التبعية ولكن لا يجب الوفا بالشرط لاجتماعهما  
في ملك شخص واحد **قوله** ولا يجوز بشرط قطعها اي ولا بشرط  
بقايتها للتجديد المذكور **قوله** لما مر من الحديث **قوله** كتيبن وعنب  
مثال لما يضح بيعه **قوله** وعلى بايع الخ حاصله ان يجب السقي  
على البائع بشرط ثلاثة ان يكون قد بدا صلاحه وان يستحق  
المشتري الابقاء وان لا يعذر السقي **قوله** وغيره اي وهو الزرع  
**قوله** السقي اي الواجب فيشمل ما اذا زاد حتى تلف **قوله** ولا يبيع  
بيع ما يغلب الخ وان بدا صلاحه **قوله** وقتا بالعرف **قوله** عند خوف  
الاختلاط متعلق بمحذوف اي ولا يكلف قطعه الا عند الخ **قوله** فان  
بادر الخ فلو وقع الفسخ والمساخنة معا هل يفسخ كما لو كان الخيار  
لهما فاجازهما وفسخ الاخر حيث ترجح الفسخ او لا نظر لبقاء  
العقد نقل عن تقريرين الثاني وهو ظاهر اذا اصل تقرير العقود  
اج **قوله** والحصر وهو من العنب لا غير **قوله** الا اللين وما يشابهه  
الخ اشار الشئ بقوله وما يشابهه الخ الى ان الاستثناء في كلام المص  
لا مفهوم له اذ فيه تفصيل او اشارة لما فيه رطوبة **قوله** بين الخليلين  
المذكورين اي وهما الجنسان **قوله** تتخذ غالبا من العنب الخ وزاد  
مرربها مش الروض اتخاذها من عصير الرمان وعصير  
القصب قال واذا اخذ كل واحد من السنة مع مثله ثم مع ما بعده  
تحصل منها احدى وعشرون صورة لغز في القصب  
مهفوفة الاعطاف عذب مذاقها تفوق الفنا لكن بغير سنان



وما خذ كل الناس منها منافعا. وتوكل قبل العصر في رمضان  
**قوله** وكذا العرايا والمخاض والمناجاة لا يجوز بيع العرايا الا بشفعة  
شروط ان يكون المبيع عبدا او رطبيا وان يكون ماعلى الارض  
مكسلا والاخر مخروصا وان يكون ماعلى الارض يابس  
والاخر رطبيا بفتح الراء واسكان الطاء وان يكون الرطب على رؤس  
الشجر لان من حكم الرخصة اكل الرطب على التدرج وان يكون  
دون خمسة اوسق وان يتقابضا قبل التفرق لانه بيع مطعوم  
بمطعوم وهو بشرط فيه الحلول والتقابض ويحصل القبض  
بنقل التمر والزمب لانه منقول وبالتخلية في النخل الذي عليه  
الرطب او الكرم الذي عليه العنب لانه من غير المنقول وان يكون  
بعد ظهور الصلاح وان لا يتعلق به زكاة وان لا يكون مع احد  
شي من غير جنسه فليحفظ **فصل في السلم**  
قال بعض الحنفية هو في اللغة التقديم ومنه قوله اسلمت على  
ما اسلفت من خيري الذي لا يحتاج لينة وقال بعضهم هو لغة  
الاستعمال وكان وجهه ان الشرع لما اوجب تسليم راس  
المال في المجلس كانه استعجله وفي حاشية البرماوي ولم يذكر  
المصنوع ولا غيره من الشافعية معناه لغة لكن ذكر العلامة ملاسكن  
من الحنفية في شم الكثر انه لغة الاستعمال اه وفي الشرع بيع  
شي موصوف في الزمة بلفظ سلم او سلف ولذا قال  
الزركشي ليس لنا عقد الاخر ما سيدكره المشرع ثم حل  
من السلم والسلف اسم مصدر لان ما ضيه سلم وسلف

للمسلمين

١٦  
واسلف وسلف بتكوير العين واركان السلم اركان البيع لانه  
نوع منه كما مروا انها افوده بالذكول اجل اعتبار الشروط الواردة  
فيه المذكورة في كلامه **قوله** والسلف اخذ كوها لانه الواردة  
في الحديث قل وفيه نظر لان الحديث فان في الحديث روايتين  
بالفاء والميم وكل منهما في الصحيحين كما في حاشية ايج **قوله**  
من اسلف اي من اراد ان يسلف **قوله** فليسلف في كيل معلوم  
معنى الحديث من اسلم في مكيل فليكن كيله معلوما او موزون فليكن  
وزنه معلوما او الى اجل فليكن اجله معلوما الا انه حصره في المكيل  
والموزون والموجمل **قوله** وتقدم تعريف السلم اخري انه بيع شي  
موصوف في الزمة بنا على ان المبيع في الزمة سلم وهو ضعيف والمعتمد  
انه لا يسمى سلفا الا ان عقد بلفظه لان العبرة بصيغ العقود  
لا بمعانيها فاما خلا عن لفظ السلم **قوله** حالا اي خلافا للامة  
الثلاثة وهو موجه لا حالان على الاسناد المجازي فيها والحقيقة  
حالا المسلم فيه وموجلا المسلم فيه كما هو ظاهر **قوله** بان يصرح بهما  
فان اطلق انعقد حالا كالتمن في البيع المطلق ولو لم يصرح بهما  
في المجلس لمحق او ذكر الاجل ثم اسقطاه في المجلس سقط اسم **قوله**  
في الاول فقياس الحال على الموجل في الصحة اولوي **قوله** والحلول  
ينافي ذلك لان الطلب مع عدم القدرة متضادان قال **قوله** بطل  
فيما لم يقبض اي ويثبت للمسلم اليه الخيار لا للسلم لان الصفة لم  
تتفرق عليه بل على المسلم اليه **قوله** فلو اطلق اي راس المال اي العين  
في العقد فالمراد بالاطلاق عدم التقييد **تنبيه** كما يشترط



تسليم راس المال قبل التفرق او التنازل بشرط طوله كما صرح به في  
المنهج وغيره فلو كان موجلا وتعايناه قبل التفرق لم يصح العقد  
ايضا **قوله** لان المجلس حريم العقد اي فله حكمه ولذلك يجوز فيه  
الحاق الاجل واسقاط **قوله** لا تستدعي لزوم الملك ليس بقيد  
وكذا ما استدعي لزومه كالمهبة والقرض وصورة الدين المذكورة في  
كلامه اه ميداني **قوله** منفعة اي معلومة كما يجوز جعلها ممتنا  
واجرة وصداقا **قوله** ويقبض بقبض العين اي لانه لما تعذر  
القبض الحقيقي اكتفي بهذا لانه الممكن في قبض المنفعة لانها تابعة  
لها ومن هذا يؤخذ انه لو جعل راس المال عقارا غائبا ومضى  
في المجلس زمن يمكن فيه المضى اليه والتخلية صح لان القبض فيه  
بذلك وهو كذلك وقضية كلامه انما لو كانت المنفعة متعلقة  
ببدنه كتعليم سورة وخدمة شهر صح وبه صرح الروياني فيسلم  
نفسه وليس له اخراجها عن التسليم كما في الاجارة **قوله** تكفي عن  
معرفة قدره كالتمن المعين فان اتفق في شيء وتنازعا في القدر  
فالقول قول المسلم اليه لانه غارم عناني **قوله** مضبوطا بالصفة  
التي لا يعز الوجود بها خرج بهذين القيدين امران غير المنضبط  
والمنضبط بالصفة التي يعز وجوده بها فتأمل **قوله** كالحبوب  
اي غير نحو المجروشة **قوله** والادها ان اي غير نحو المطيب قال  
**قوله** والتخار اي غير نحو المستدخنة **قوله** والنياب اي غير الملبوسة  
اما الملبوسة فلا يصح السلم فيها **قوله** والدواب اي غير نحو  
المهية وعطف الارقا خاص رداعلى مخالفه قال **قوله** والاصواف

ومنها

19  
ومنها او مثلها الوبر والشرق **قوله** والاختشاب ولو مخزقة قال  
**قوله** والحديد اي ولو مطروقا **قوله** كالنبل وهي السهام العربية  
هذا معناه لغة والمراد هنا الاغم قال بعضهم اي النبل المربوش  
بفتح الميم وكسر الواو اسكان الياء بوزن كرم لاختلاف وسطه  
وطرفه دقة وغلظا وتعذر ضبطه اما النبل قبل خروجه وعمل  
الرويش فيه فيصح لتيسر ضبطه **قوله** وكذا ما يعز وجوده لغيره  
الكلام على ذلك عند قول المص ان يكون موجودا عند الاستحقاق  
في الغالب ولا يقال كان الاولى الاقتصار على احدها اليلا يصير  
مكرر الانا نقول ذلك فيه زيادة والعزة هنا بمعنى القلة يقال  
شيء عن يراي قليل **قوله** كاللأ في الكبار وهي ما تقبل الثقب للثقبين  
**قوله** والجارية واختها او ولدها وكذا دجاجة وفرأختها ظاهره  
وان كانت عند المسلم اليه والسلم حال ونقل عن الزياي الصحة  
في هذه وهو مخالف لاطلاقهم اجماع اي فالمعتمد عدم الصحة  
مطلقا اخذ باطلاقهم وقياسه لو اسلم مسلم لكافرا في عبيد  
مسلم لا يصح ولو كان في يد الكافر والسلم حال لانه قد يتلف  
وقوله الشئ الا في نعم ان كان في يد الكافر وكان السلم حالا  
صح ضعفه شيخنا الشهاب الخليلي في تقدم الله برحمته ويدل له  
ما ذكره اجماع اذ لا فرق وكذا قوله نعم لو كان السلم حالا وكان  
المسلم فيه موجودا عند المسلم اليه بموضع يندر فيه صح كما  
في الاستقصا **قوله** اختلاطا لا يضبط به مقصوده قد  
اصحح الشئ هذا الملق فالصحة في صورتين ان يكون جنسا



واحد وان يكون جنسين فاكثرمع انضباط المقصود كعتابي  
وهو المركب من حرير وقطن وجلة لا ينضب لاختلاط  
والرابط مقدر اي لا ينضب به اي بذلك الاختلاط مقصوده اي  
المسلم فيه **قوله** وغالية لانها مركبة من مسك وعنبر وكافور  
وفي تحرير النوي من دهن بدل المسك ومثلها التدبغ النون  
مسك وعنبر وعود خلط بغير دهن عناني **قوله** ومجود وكشد  
الاختلاف الحوضه وحضه مخلوطه بشعير اذا كثرت حبات الشعير  
ومثل ذلك المفتقة فهذا كله لا يصح السلم فيه لعدم انضباط  
اجزائه المقصوده اما ما اختلط بما لا يقصد كالاقط والجبن والسمك  
المملوح وخل خواليب وحبات شعير لا تقصد في برو عكسه فيصح  
السلم فيه **قوله** فان كان الخف لا يصح السلم في الخف الا بهذه  
الشروط الثلاثة **قوله** الترياق ذكر في سائر المنهج ان فيه لغات نحو  
عشرة فليراجع **قوله** روس وكذا الاكابر وان كانت بيضة **قوله**  
في خبز بخلاف الاقراض فيجوز اقراض الخبز وزناهم للمحاجة  
اليه على المصنف ومقابل ما في الكافي انه يجوز عدد او كذلك خميرة  
العجابين فيجوز اقراضها لا السلم فيها لاختلافها بالحوضه  
**قوله** كالعسل المصنفي لها اي عسل النحل لان المنصرف اليه عند الاطلاق  
وقوله المصنفي اي عن شمعها اي بالنار **قوله** والغايد عسل  
القصب **قوله** واللبا وهو ما يجمد من اللبن في التور **قوله** يصح  
السلم في البعده والنيلة الخالصه من غوطين ويصح في  
قصب السكر وفي العجوة غير المعجونه بنواها قل وفي ستر

بنو ابي  
ابن ابي

البهجة

البهجة ولا تقبل اعالي القصب التي لاحتلاوة فيها وتقطع مجامع  
عروقه من اسفله ويطرح ما عليه من القشور فلم يصح السلم فيه  
وزنا على هذا الوجه فتأمل **قوله** وقيل لا يصح ضعيف **قوله** كما في  
الروايات بالنسبة لغير العسل والافقد قال فيما سبق ولا يضر تأثير  
تيميز كعسل وسمن **قوله** وفرق الخ هذا الفرق من جهة القول  
المعتمد **قوله** ومضارة وهي ما يوضع فوقها السراج ما خذوة  
من التور **قوله** ودست ويقال له طنجير كسراوله وفيه **قوله** معولة  
راجع للقدر وما بعده اي محفورة بالالة **قوله** المصبوبة في قالب  
يفتح اللام افصح من كسرها ومثلها الادوات المتخذة من الفخار  
بلا صلب ولا حفر فيصح السلم فيها كما في سائر مساوي اجزائها  
**قوله** ولا يصح في الجلد الا في قطع صفار فيصح السلم فيها وزنا لان  
المقصود جعلها فجعل تغاوتها عفو اسم ومثل الجلد الرق فالمراد  
في السهم بالجلد الجلد الكامل **قوله** في اسطال وان لم تصب في قالب  
لعدم اختلافها هذا في متسعة الراس عند اتحاد معدنها  
بجلاف ضيقة الراس والمختلف معدنها فلا يصح السلم فيها والفرق  
بين ضيقة الراس وواسعة ان ضيقة لا يمكن فيه الصانع من  
تساوي الاجزاء بخلاف واسعة فيمكن منه ويساوي بين اجزائه  
فيكون منضبطا فتأمل **قوله** لا يشتملها الخ اي تحز عن الربا بخلاف  
غيرها وان قبض في المجلس لان من شأن السلم الدينية  
ومن شأن الدينية التأخير بخلاف غيرهما **قوله** ذكر نوعه الخ  
حاصل انه يذكر في الرقيق نوعه وصنفه ولونه ووصفه وسنه



وقد اى قامته وذكر او ضده فلك سبعة **تبيين**  
وصف كل عضو من اعضا الرقيق مفسد لانه يودي الى عزة  
الوجود **قوله** بسمرة اى حمرة لان العرب ربما سمي الحمرة سمره  
واما فسرناها بذلك لان حقيقة السمرة اعني السواد  
لا يجامع البياض **قوله** اى غيره من قصر او ربة **قوله** في الاحتلام  
اى وان كان كافرا لانه لا يعلم الامنه بخلافه في السن فانه  
لا بد ان يكون مسلما وقد صرح بهذا التفصيل في الامداد  
واعتمد شيخنا الطوخي اه بخط الديري فاذا اسلم في رقيق  
بالغ عمره اشاعر سنة قبل قوله في الاحتلام مطلقا وفي السن  
ان كان مسلما بشرط البلوغ والعقل في كليهما وان كان فاسقا  
خلافه **قوله** والا فتقول سيده اى المسلم البالغ العاقل مر  
وقوله ان ولداى الرقيق في الاسلام ليس بقيد بل الشرط كما في  
حاشية الحلبي على المنهج ان يعرف السيد وعبارته الشرط ان يعلم  
سنه اى باي طريق كان لا خصوص الولادة في الاسلام **قوله**  
والا فتقول الخامس اى ان لم يعرف سيده سنة فالمعتبر قول  
الخاصين وكيفي واحد منهم **قوله** او الوثقة وفي الناسوي  
ولا يصح السلم في الخنثى لعزة وجوده وظاهره ولو كان عنده  
وهو نظير ما تقدم في لحم الصيد ونحوه مما يعز وجوده حلبي  
على المنهج **قوله** ما ذكر في الرقيق اى من الذكورة والانوثه  
والسنان واللون والنوع ووصفه واستثنى من اللون الابلق  
فلا يصح السلم فيه لعدم انقباضه ولا في الحيوان الحامل من

طولا  
ص

امه او غيرها لانه لا يمكن وصف ما في البطن عناني **قوله** والقدر  
ضعيف والمعتمد انه يشترط ذكر القدر **قوله** وشرط في  
طير وسمك ولحم ما نوع كان يقول من الحمام الفلاني من الشلبة  
او الحيتان **قوله** وجنة كبر او صغرا كان يقول كبير الجثة  
او صغير الجثة حلبي وكلام الشئ على حذف مصناف اى وشرط  
في طير وسمك ذكر نوع وجنة **قوله** وفي لحم غير صيد وطير اما  
لحم الصيد فلا يحتاج فيه الى ذكر نوعه خصي معلوف او ضدهما  
بل يذكر فيه انه لحم ذكر او ضده رضيع او ضده قال الشيخ ابو حامد  
ويذكر انه صيد باجولة او لهم او جارية وانها طيب او فسد  
فان صيد الطيب اطيب لطيب نكهة فيه واما لحم الطير ومثله  
السمك فيذكر فيه النوع والجثة كما مر انه يذكرهما فيه حال  
الحياة تامل قال الحلبي على المنهج لم يتكلم على الصيد نفسه  
ويمكن دخوله في الماشية فليح **قوله** بقرينه نظر فان البقر  
جنس والغرض يختلف باختلاف انواعه وهي العرب والجميس  
ومقتضى كلامه تحييد المسلم اليه بين العرب والجميس فليح  
الا ان يكون اراد بالبقر خصوص العرب فواضح **قوله** قال  
في الوضوء يصح السلم في الاكواع بشرط ثلاثة بعد بيان الجنس  
والنوع وسيلان كونها مقادام او مواخر وعدم صوف عليها  
وضبطها بالوزن دون العدد **قوله** او ضدها اى ضد ذكر وما  
بعده ف ضد ذكر الانثى وضد خصي فحل وضد رضيع فظلم  
وضد معلوف راع وضد جذع ثني **قوله** او غيرها اى غير الفخذ

امه او



لانه موث **قوله** كلف او جنب من سمين او هذيل **قوله** المذبح  
معتاد بالرفع صفة للعظم **قوله** ويلد الذي ينسج فيه ولا  
يجوز ان يدكوشج رجل بعينه الا ان يضاف اليه اضافة تعريف  
من غير ارادة نسج فيجوز كما قال الماوردي **قوله** سم واعمد حج  
في شانه لا بد من ذكر لون الثوب قال واطلاقهم محمول على الغالب  
**قوله** او ضد هاهي الثلاثة ف ضد الغلظ الدقة بالدرال وهما  
وصفان للفرل وضد الصفاقة الرقة وهما وصفان للنسج  
والاولى منهما انضمام بعض الخيوط الى بعض والثانية عدم ذلك  
فيكون مهلهل النسج وضد النعومة الخشونة كما لا يخفى  
**قوله** على الخاتم فيجب قبول المقصور بدل الخاتم الا ان اختلف  
الفرض **قوله** قبل نسجه وكذا بعده ان كان الصبي تويها لم السيد  
فرجه او غسل ماسد الفرج ولا يصح السلم في الملبوس لانه لا يثبت  
كما مر **قوله** بل يشترط الخ فان قيل الدينية داخله في حقيقة  
السلم فكيف يصح جعلها شرطا لان الشرط خارج عن الشروط  
اجيب بان الفقهاء قد يردون بالشرط ما لا بد منه في تناول  
جزء الشيء **قوله** موضوع له اي للدين **قوله** لا اختلاف في اللفظ اي  
لان اسم السلم يقتضي الدينية مع التعيين متناقضان  
عنا **قوله** قرية صغيرة اعلم انه ليس المعول عليه الصغير والكبير  
بل العبرة بكثرة الثمار وقلتها فافهم هذا واذا عين امر محتل  
تعين نعم لو اتي باجود منه وجب قبوله **قوله** او ضيعة هي  
العقار والمراد هنا ما فيه ثمار من العقارات كالدر **قوله** في امر

بالواء  
ص

والدينية  
ص

ناحية

ناحية اي في شيء منه اما اذا السلم في كله فلا يصح القطع بتلف  
بعضه **قوله** والتخام هي الكتابة **قوله** الرقيق المرتد وكذا المصحف  
وكتب علم فيها اتار السلف **قوله** بلصحة عقد المسلم فيه ثم  
للترتيب الاخبار اي الذكري لا المعنوي والفرق بينهما وبين  
الخمس السابقة كما دل عليه صنيعه ان المعتبر في هذه وجودها  
في العقد الا السابع ففي حريمه والمعتبر في تلك وجودها  
في المعقود عليه في الواقع كما قاله سم **قوله** حينئذ اي حين اذ  
وجدت الشروط الخمسة السابقة **قوله** ان يصفه اي في العقد  
**قوله** جنسه ونوعه قد يغني ذكر النوع عن ذكر الجنس كالضمان  
والمعز يغني ذكر الغنم سم **قوله** بالقيء الاول اي قوله التي  
يختلف بها الثمن **قوله** كالكل بفقتين سواد العين من غير  
التمال **قوله** وبالثاني وهو قوله فيضبط **قوله** وبالثالث  
وهو قوله وليس **قوله** فويا اي زائد القوة **قوله** او ضعيفا  
اي عن العمل لا مريض كما هو واضح **قوله** لان الاصل عدمه قال حج  
واعترضه شارح باسئراط ذكر البكارة او الشبهة مع ان الاصل  
عدم الشبهة ويرد بان ما غلب وجودها صادرت بمنزلة ما الاصل  
وجوده **قوله** او عدفتما بعد كالتوب والفاسول فان قلت  
لم لم يتعين هنا في الكيل الكيل وفي الموزون الوزن كما في  
الربا اجيب بان المقصود هنا معرفة القدر وتم المماثلة بعادة  
عند النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** ضابطا فيه كاسمن **قوله**  
والبقول مثل الرجل والملوخية **قوله** مفسد كاسمنك

بعد هذه قوله  
وقيل يصح



في مائة بطيخة كل واحدة رطلان **قوله** اجلا معلوما اي لها او  
 تعدلين غيرهما فان قيل لم الكفى هنا بمعرفة العاقد من الاجل  
 او معرفة عدلين ولم يكف بذلك في صفات المسلم فيه كما تقدم  
 اجيب بان الجهالة هنا راجعة الى الاجل وهناك الى المعقود  
 عليه فجاز ان يحتمل هنا ما لا يحتمل هناك واذا تقررت لا بد  
 ان يكون معلوما فلا يختلف يجوز بما يختلف كالخضار اي  
 بالفعل وقدم الحاج والميسرة ولا يصح التاقيت بالشتا والصيف  
 والقيظ الا ان يريد العاقد ان وقتها المعين **قوله** ان عرف المسلمون  
 ولو عدلين منهم اي المسلمين بخلاف ما اذا انحصر الكفار مع وقتها  
 اذ لا يعتمد قولهم نعم ان كانوا عدد الكثر ايو من تو اطيعهم على الكذب  
 جاز لحصول العلم بقولهم عني **قوله** وان اطلق الشهر كان قال  
 تحضره لي بعد شهر **قوله** وقيل يصح كاللالي القياس ضعيف دون  
 المقيس عليه للفرق المذكور فالراجح في خواتم المسك كالمعتبر  
 الوزن فقط دون اللالي الصفاد فصم كيلا ووزنا اذا لم يوجد  
 سم **قوله** لانه يحتاج معه الى ذكر الجرم في وقت عزة الوجود فيستعين  
 فيه الوزن بان يقوله اسلمت اليك في قطار من البطيخة مثلا  
 حلبي قال في شبه المنهج بل لا يجوز السلم في البطيخة ونحوها  
 لانه يحتاج الى ذكر جرمها مع وزنها في وقت عزة الوجود **قوله**  
 ويصح اي السلم في الجوز **قوله** وان لم يقل اختلافا اي بان  
 كثر اختلاف قشوره باللفظ والادق فلا يؤثر في صحة السلم  
 للمساومة فيه **قوله** ولو عين كيلا او ميزانا او ذراعا او صفة

وفي معنى تعيين المكيال ما لو شرط الذراع بذراع يده ولم يكن  
 معلوما القدر فلا يصح لانه قد يموت قبل القبض مرحوي **قوله**  
 او اخر اي قال الى اول اخره فيصح ويجعل على الاخر ويلغوه  
 اول وهذا هو المعتمد كما ياتي **قوله** على الجز الاول اي من اول  
 الشهر او من اخره فيجعل في الثانية باول الجز الاخير من الشهر المعين  
 قال المحقق الاخير منه يجعل الاجل باولها اي فيتبين باول الشهر  
 الذي يليه حلول الاجل باول اخر الشهر الذي قبله اعني الذي  
 اضيف له الاخر هذا ايضا ح ما قاله قل وفي كلامه من قولان  
 الاول حلوله باول النصف الاخر من الشهر وهو ضعيف والثاني  
 حلوله باخر جزء من الشهر وهو الراجح فليراجع **قوله** ويجعل  
 على الاول ان اراد بالاول ما يلي المعقود الاستثنا بعد مستدرك  
 بل مضرا واراد حقيقة الاول قال الاستثنا مضرا لقصوره  
 لان غير التقييد مثله فتأمل قل **قوله** موجودا بمعنى يوجد  
 بلا مشقة لا محتمل عادة قل **قوله** كافراي لكافر **قوله**  
 نعم ان كان لا تقدم انه ضعيف كما تقدم عن شيخنا وهو  
 في حاشية الحلبي على المنهج **قوله** ان اعتيد نقله غالب  
 للبيع لا حاجة لذكر غالب بعد اعتيد لان الخارج باحدها  
 وهو مال يغلب نقله خارجا بالآخر قل **قوله** ونحوه من  
 المعاملات ينبغي كما قال قل استقاطه وفي شبه البهجة وخرج  
 ببيعها ما اذا لم يقيد نقله للبيع كالهدي ونحوها لعدم القدرة  
 عليه وقد يجاب بان مراد التبعه بنحوه المعاوضات كالسلم والبركة



والصداق لا الهديء والهيبة وخوفاهما فامل **قوله** والابان لم يفعل  
اصلا او نقل نادر البيع او نقل غالبا للهديء نعم لو كان المهدي  
اليه يبيعه صح سوا كان المسلم اليه ام غيره **قوله** فيتخير المسلم اي على  
التراخي على المعتقد لقله الضيق ولو بعد ان اجاز **قوله** ولو علم  
قبل المحل اي قبل الحلول انقطاعه عنده فلا خيار له وكذا لو انقطع  
قبل المحل فلا خيار له وما يوجد عند قلته بحسب الظاهر فليو اجمع  
**قوله** صح كما في الاستقصا تقدم ضعفه **قوله** ولا فيما يستقصي  
اي استوعب وصفه عز لم عطف على قوله فلا يصح فيما يفدر  
وجوده **قوله** والسادس ان يذكر موضع قبضه كخاصته  
ان السلم اما حال واما موجد وكل منهما اما ان يكون محل  
صالح للتسليم او لا وعلى كل اما ان يكون المسلم فيه محله مونة  
ام لا فان لم يصلح محل العقد للتسليم كان عقدا وسد البحر  
وجب البيان مطلقا اي حالا كان او موجد لا محله مونة ام لا  
وان صلح لذلك وليس لمحله مونة لم يجب البيان مطلقا  
سوا كان حالا او موجد لا وان صلح والمحله مونة وجب البيان  
في الموجد دون الحال كذا قوله مروى عنه سم واقوه مشايخنا  
**قوله** في السلم الموجد ليس فيدا في جميع الصور فمفهوما فيه  
تفصيل **قوله** للعرف فان عينا غيره تعين ومتى عينا غير صالح  
بطل العقد **قوله** ويكفي في تعيينه ان يقول سلم لي في بلد  
كذا اي ان كانت صغيرة كما ذكره بقوله الا ان تكون كبيرة **قوله**  
ويكفي احضاره في اولها هذا متعلق بقوله في بلد كذا وخرج  
بقوله

بقوله الا ان تكون كذا لو كانت كبيرة فلا بد فيها من محل التعيين  
ويكفي تلك المحلة وهي الحارة **قوله** الاول اي فساد العقد  
العقد وهو المصمت **قوله** فلو عين مكانا فخر به المخذ  
مضوع على شئ محذوف تقديره ومتى شرطنا التعيين  
فتركه بطل وحيث لم بشرطه فذكره تعين فلو عين اي فيترتب  
على ذلك ما ذكره عناني **قوله** تعين اقرب محل صالح لم اي  
الى المعين ولو ابعد منه ولا اجرة له لا قبضا العقد ذلك  
فهو من تمة التسليم الواجب ولا يثبت الخيار لا للمسلم  
ولا للمسلم اليه كما في شمر فليو اجمع **قوله** اما السلم الحال  
اي سوا كان لنقله مونة ام لا وهذه العبارة اوضح من عبارة  
شمر المنهج كما يعلم بالتامل عناني **قوله** من ثلاثة اوجه ثانيا  
انه لا يتعين مكان ثانيا يتعين ذلك الموضع وان لم يصلح  
للتسليم **قوله** بخلاف البيع اي فيجب تسليمه في محل العقد  
وان لم يصلح اه فلو قال اشترت منك هذا العبد بشرط  
ان تسلمه لي في مكان كذا لم يصح العقد لفساد الشرط كذا بخط  
بعض الافاضل **قوله** فقبل شرطه كان معنى هذا الفرق  
ان البيع المعين يتعين فيه للقبض مكان العقد وان لم يكن  
صالحا بخلاف السلم فيما اذا لم يكن صالحا فيقتصر للقبض  
المتضمن تاخير القبض الى الوصول لذلك المكان المعين  
لانه لما دخله التاجيل من حيث هو قبل تاخير القبض الذي  
تضمنه تعين محل للقبض غير محل العقد **قوله** والسابع

المعين



عبارة سم والسابع ان يتقايضا راس المال قبل التفرق من مجلس  
العقد بان يسلمه المسلم ويتسلمه المسلم اليه فغير عن ذلك  
بالمقايض تسامحا مع ظهور المراد لا يقال ظاهر كلامه ان المراد  
قبض المسلم اليه راس المال وقبض المسلم المسلم فيه وهو غير صحيح  
لانا نقول هذا الظاهر غير مراد بقرينة سياقه كقوله وان يذكر  
موضع قبضه فلا اشكال نعم وقضية كلامه باعتبار ما فسر به اعتبار  
الاقباض في المسلم حتى لا يكفي استيفان المسلم اليه بالقبض  
بغير اختياره واربضاه بعض المتأخرين اخذوا من تغيير الشئ  
وغيرها بالاقباض لكن الظاهر خلافه كما في الربا بل اولى والتقدير  
بالاقباض جري على الغالب اه بحر واه اختصرها قل فقال  
لا يخفى ان صيغة المفاعلة باطلة اذ ليس في كل من العاقدين  
قبض ولا اقباض وانما الاقباض من المسلم والقبض من المسلم  
اليه على انه يكفي القبض من المسلم اليه فقط على المعتمد كما في  
البيع مع ان هذا مكرر مع ما مر اه ثم اعلم ان هذا اشترط  
لاستمرار الصحة **قوله** قبضا حقيقيا يخرج به صورة الحوالة  
التي سيذكرها **قوله** كالصرف وهو بيع الذهب بالذهب  
وبيع الفضة بالفضة او بيع احدهما بالآخر سمي صرفا لانه  
عن مقتضى المبايعات من جواز التفاضل عند اختلاف  
الجنس دون اتحاده ولا خذم من الصريف وهو التصويت  
ومنه صريف الاقلام وهو صوت حركتها على المكتوب **قوله**  
باذنه اي اذن جديد غير الحوالة لفسادها مر حومي ولو احال  
المسلم

المسلم اليه قال الثاير راس المال على المسلم فالحوالة باطلة ايضا  
فان اذن المسلم اليه للمسلم في التسليم الى المحتال ففعل في المجلس  
صح وكان وكيل عنه في القبض كما في شئ المنهج ولو قال لمدينه  
اجعل ما في ذمتك راس مال على كذا في ذمتك او في ذمة  
غيرك فلا يصح لانه اما قايض مقبض من نفسه او وكيل في ازالة  
ملك نفسه وكل باطل قل **قوله** ولا يشترط تعيين هذا مكرر **قوله**  
لانه لا يحتمل التأجيل اي لان عقد السلم بالنسبة لراس مال السلم  
لا يحتمل التأجيل اما بالنسبة للمسلم فيه فانه يحتمله كما لا يخفى  
**قوله** لانه لا مانع من الملك اذا كان لها او للبايع او من لزومه اذا كان  
للمشتري **قوله** بان كان حيوانا او كان المسلم محرما والمسلم فيه  
صيدا فيما يظهر قاله الرذكشي وصححه شب على المنهج ولو عبر  
الشئ بقوله كان بدل قوله بان كان اولى من التعبير بان لانه  
يوهم الحصر فيما ذكر وليس مراد اولى يكثر في كلام الشيوخ  
الايتان بان بدل كان ولكن خلاف المصطلح عليه مر حومي **قوله** لها  
وقع اي فان قصرت المدة لم يكن له الامتناع **قوله** او وقت اغارة  
التقدير او كان الوقت وقت اغارة وهو من عطف الجمل ولا يصح  
عطفه على خبر كان اذ لا معنى لقولنا او كان المسلم فيه وقت  
اغارة اذ لا يصح الاخبار فتأمل **قوله** طرأ لم يقل طرأين مع انه  
الظاهر لانه حال من التمر واللحم لان العطف باو اولاد في الاصل  
على وزن فقول والجواب الاول اولى لان الثاني لايتاني في قوله  
اكمل **قوله** لم يحبر على قبوله وان كان للموذي غرض صحيح



لتضار مع شئ المنهج مع تصرف فاعلم انه لو تعارض غرضانها فالمرعى  
 جانب المستحق **قوله** اجبر على قبوله اي عينه الاعليه وعلى الابواب  
 فرض المسيلة في احضاره قبل وقت حلوله **قوله** اما لا اي لغرض  
 واعترض باقره غرضنا على كل حال وهو البراءة واجيب بانه  
 تارة يلاحظه وتارة لا تأمل عناني **قوله** اخذ الحاكم له اي للمسلم  
 امانه وبري المدين وكذا لو كان المسلم غائبا واتى به المسلم اليه  
 في وقت فان الحاكم يقبضه له **قوله** وكذا حضر اي المسلم اليه  
**قوله** غير البراءة كفك رهن او كفيل لم ينظر وانما الغرض  
 المسلم بل لغرض المسلم اليه **قوله** ولنقله اي من محل التسليم الى  
 محل الظفر **قوله** ولا يطالبه بقيمته اي ولو لم يملك له لا امتناع  
 الاعتياض عنه كما مر فله الفسخ واسترداد راس المال  
 كما لو انقطع المسلم فيه اما اذا لم يكن لنقله مونة او تحملها  
 المسلم فيلزم المسلم اليه الاداء **قوله** لغرض صحيح اي كان  
 كان لنقله منه الى محل التسليم مونة ولم يتحملها المسلم اليه  
 او كان الموضع مخوفا شئ المنهج ومغفوم انه ان تحملها  
 المسلم اليه صح واجبر المسلم على القبول ورد بانه يشبه الاعتياض  
 ان بذل الاجرة للمسلم والاعتياض متنع فلا يجوز اخذ المسلم  
 الاجرة فان استاجر المسلم اليه من تحمله فلا اعتياض في المسلم  
 ان يتنع من اخذ المسلم فيه ويقول للمسلم اليه ارسله الى محل التسليم  
 فتأمل **قوله** اجبر على قبوله اي عينه انظر ما مر لكونه في غير  
 موضع التسليم **قوله** ولو اتفق الحركان كان اسلم اليه جارية  
 صغيرة

صغيرة في جارية كبيرة فكبرت عنده حتى سارت كالمسلم فيه  
 وان وطهرها ما لم تحبل منه كما لا يخفى **فصل في الرهن قوله**  
 لانه مصدر راي باعتبار مفردة بحسب الاصل فلا يردانه في الية  
 جمع وانه بمعنى اسم المفعول اي المرهون بدليل وصيغة  
 بمقبوضة **قوله** رهن درعه الخ والاصح انه مات ولم يفتكه  
 كما في شئ مروا انما افتكه سيدنا علي رضي الله عنه بعد  
 موته عليه السلام وما ذكره قتل ضعيف وحديث نفس  
 المؤمن معلقة بدينه اي مجبوسه في القبر غير منبسطة مع الارواح  
 في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقة عن دخول الجنة حتى يقضى  
 عنها محمول على غير الانبياء تنزهها لهم وعلى من لم يخلف وفا اي  
 وقصرا ما من لم يقصد بان مات وهو معسر وفي غزوه الوفا  
 فلا تحبس نفسه عناني من وحديث **قوله** يستوفي اي الدين وبعضه  
 منها فلا يشترط كون المرهون قدر الدين فلورهن عنده حبة  
 بيت مثلا كانت تلك الورقة وحدها موهوبة واما البيت فلا  
 يحصل قبضه الا بالتخلية فافهم **قوله** وكلما جاز اي كل شئ جاز  
 لاي كل عين جاز بيعها الخ او كل الاعيان التي جاز بيعها الخ فما  
 نكرة موصوفة او معرفة ناقصة اي اسم موصول بمعنى الذي  
 او التي على ما عرف ومفهوم هذه القاعدة كل ما لا يجوز  
 بيعه لا يجوز رهنه **قوله** ولو من هو عليه او صورته ان يكون  
 لك على شخص عشرة انصاف فبشئ تري منه ويبيعه خمس  
 فضة وترهن عليها الدين الذي في ذمته اعني عشرة انصاف

اي ولو عند  
 من هو عليه



والخاص ان شرط المرهون كونه عينا يصح بيعها غالبا **قوله**  
 رهن المتاع اي عقارا ومنقولا كما يؤخذ من كلامه **قوله**  
 بالتحلية ولا بد معها من التفرغ ليحصل القبض الشرعي زيادي  
**قوله** ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك اي فيجزم ولكنه يصح كما قاله  
 مرفي حواشي شتار الوض واقره سم وتصير حصه شريكه مضمونة  
 عليه كالغصب فاذا ن الشريك شرط لحل القبض لا لصحة  
 وشرط لكون حصه الشريك امانة تحت يده لا مضمونة فان  
 قلت ما الفرق بين المنقول وغيره اجيب بان وضع يد المرتهن على  
 المنقول حسي وعلى غيره حاكمي فلم يجز فيه الى اذن فافهم  
**قوله** صوران بل اكثر **قوله** يجوز بيعها اي حيث رويت قبل الزرع  
 او من خلاله ولا يجوز رهنها اقول ولعل الفرق على هذا ان  
 البيع يراد للبدن حيث علم المشتري حين الشراء وبعده واجاز  
 البيع فقد رضي بالارض مسلوقة المنفعة تلك المدة فكان كشرا  
 المعين والمقصود من الرهن التوثيق واستيفاء الدين من المرهون  
 عند الحبل والزرع قد يتاخر وقت البيع او يضعف الارض فيفسد  
 بيع الارض في ذلك الوقت فتقل الرغبة فيها فلا يحصل مقصود  
 الرهن من استيفاء الدين ع ش وقد انفرد الشافعي بهذه الصورة  
 وضعفها بعضهم فليراجع وخط المبدأ اني وانظر هل يمكن حمل  
 كلام الشافعي ما اذا رهن الارض مع الزرع فان الزرع الاخضر على  
 انفراده لا يصح رهنه فاذا انضم الى الارض منع رهنها  
 فيكون ذلك من باب اجتماع المانع والمقتضي فيغلب المانع حرره

وعبارة

27  
 وعبارة بعضهم لعل مراده بالارض المزروعة اي قبل بدو صلاح  
 الزرع او بنفس الزرع قبل بدو صلاحه واما نفس الارض فيصح  
 بيعها ورهنها وكذا الزرع بعد بدو صلاحه واشتداد حبه ايضا  
 واما رهن نفس الزرع قبل بدو صلاحه فلا يصح اصلا انظرها مش  
 نسختها **قوله** ومن مفهومه صورة بل اكثر **قوله** الامة الخ بدل من صورة  
 وفي بعض النسخ وهي الامة **قوله** ثم يقول مع الاخر اما الاخر  
 اعني غير المرهون فلا يقوم وحده كما يعلم من كلامهم **قوله** كونه  
 ديننا اي ليصح الرهن اي ولو منفعة ملازمة في الذمة مرحومي **قوله**  
 بالعين المضمومة اي على العين الخ **قوله** على والمودع بفتح الدال  
**قوله** وذلك اي الشرط للرهن لا يصح اي مطلقا سواء اراد الرهن  
 الشرعي او اللغوي وهذا هو المعتمد والوقف صحيح مطلقا كما  
 بخط الشيخ عبد الرحمن الاجهوري تقدمه البرجحة ثم رايته في  
 حاشية العنا في بخره فانضم والحاصل من هذه المسئلة  
 ان الوقف صحيح على كل حال واما الشرط فان اراد الرهن  
 الشرعي فالرهن باطل وان اراد اللغوي فهو صحيح وان اطلق  
 ففيه احتمالان اقربهما الصحة صونا لكلامه عن الكهزيان وفيما  
 اذا اراد اللغوي او اطلق لا يخرج الا برهن يساوي قيمة لو  
 اريد بيعه اه بالخر **قوله** احد المستحقين اي للوقف **قوله**  
 والرهن لا يكون مستحقا اي لا يكون مستحقا لما يرهن عليه وهذا مستحق  
 فلا يصح ان يشترط عليه رهن مرحومي **قوله** لم يضمن بالبنا للمفعول  
**قوله** ان يردده هو بدل من قوله من يتفع به اي وثيق برده الى محل والحاصل



ان كلام الشئ ممتد وتفصيله في صنف **قوله** ثابت اي موجودا  
بدليل ما ذكره في **قوله** في الغد وكذا لا يصح بما سيثبت بقرض  
او غيره **قوله** معلوما اي قد راو وصفا مرهومي **قوله** ولا يجعل  
الجمالة الخ اي لان له فسخها متى شاؤ والفرق بينها وبين  
التمن في مدة الخيار ان موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف  
موجب الجعل وهو العمل وصورة المسئلة ان يقول من رد  
عبدي فله دينار فيقول شخصي اي برهن وانا ارده  
ومثله ان ردته فلك دينار وهذا رهن بعناني **قوله** في مدة  
الخيار اي الذي للمشتري وحده كما اشار اليه في **قوله** في  
وضعه اي الثمن **قوله** ملك المشتري المبيع بان كان الخيار  
له وحده ولا يباع المرهون الا بعد انقضاء الخيار ثم مر  
**قوله** اذا استقر الخ محل كلام الشئ اذا اريد بالمستقر ما حصل  
استيفا مقابله كالأجرة بعد استيفا المنفعة فتخرج الأجرة  
قبل استيفا المنفعة فتقتضاه ان لا يصح الرهن عليها  
وليس كذلك اما اذا اريد بالاستقرار اللزوم فكلام المتن  
صحيح محتاج اليه خلافا للشئ انظر حاشية **قوله**  
كالأجرة قبل استيفا المنفعة اي في اجارة العين اما الأجرة  
في اجارة الذمة فلا يصح الرهن عليها لعدم لزومها  
في الذمة اذ يلزم قبضها في المجلس قبل التفريق كراس مال السلم  
وتصح على المنفعة في اجارة الذمة لا عليها في اجارة العين  
لانها في الاولى دين بخلافها في الثانية عناني **تنبيه**

يستفاد

يستفاد من كون الصيغة ركنا ان لا يصح بالمعاطاة كان يقول  
اقرضني عشرة لاعطيك ثوبي هذان هنا فيعطى العشرة ويقبضه  
الثوب اه عناني **قوله** ما مر فيها اي في البيع اي ان لا يتخلل الايجاب  
والقبول كلام اجنبي ولا سكوت طويل الخ **قوله** مصلحة لاي الرهن  
بمعنى العقد عناني **قوله** كان لا يباع عند المحل هذا يضر المرأتين  
**قوله** او ان منفعة الخ هذا يضر الواهن ففي كلامه لفه ونشر  
مرتب ومحل اذا اطلق المنفعة انظر حاشية المرهومي **قوله** كغفاق  
اي رواج متاع كاسداي باير **قوله** مائة اي حالة بشئ وقوله  
مائتين اي حالة ايضا **قوله** ان برهن ما يساوي مائة فلو امتنع  
البائع الا برهن ما يزيد على المائة ترك الشرا خلافا لجمع حج  
**قوله** وهو يساوي مائتين ولو موجلة عناني والمعمد حالة  
كما مر **قوله** وان يوتن على ثمن ما يبيعه وانما يجوز بيع ماله  
موجلا لفظة من ايمان عني واستهاد واجل قصير عرفا  
وكون المرهون وايضا بالثمن فان فقد شرط بطل البيع عناني  
**قوله** لما مر في البيع صوابه بما مر في البيع كما في بعض النسخ  
اي من نقل المنقول والتعليق في غيره **قوله** من يصح عقده  
متعلق بقبضه واذن واقتاض والمراد به البالغ العاقل غير المجور  
عليه **قوله** انا بغيره فيه اي القبض بدليل ما بعده وان جاز  
ايضا الا انا بغيره في الاقتاض **قوله** لئلا يؤدي الى اتحاد القابضين  
والقبضين فلو اذن الراهن لغيره في الاقتاض امتنع انا بغيره  
في القبض بخلاف ما لو اذن له في الرهن فقط اشبه المنهج **قوله** الرجوع



فيه اي في الرهن بفسخه او في المرهون بعد فسخ عقده و  
السلم الثاني لمناسبة الضمير بعده وفاعل يقبض اما الراهن  
بجعله من قبض وهو اولى او المرتهن بجعله من قبض وسلك  
السلم الثاني ليدخل قبض المرتهن باذن الراهن فتأمل قال  
ولا يخفى ان قوله للراهن خبر مقدم والرجوع مبتدأ مؤخر **قوله**  
مقبوضه ليس بقيد كما سيذكره **قوله** مقبوض ليس بقيد كما  
سيذكره **قوله** وتقيدها بالحجارة سم بعد قوله وجهته ورهن  
ولو غير مقبوضين الخ ولا ينافيه تقييد الشيخين بالمقبوضين  
لان غرضهما تمثيل ما يزيل الملك حقيقة او حكما ولا يكون  
بغير المقبوض او مجرد التصور دون الاحتراز وقضية  
ذلك جواز رهنه من المرتهن قبل القبض بدين اخر فيلزم  
الثاني بالقبض ويبطل الاول وهو ظاهر ذلافق بين  
المرتهن وغيره في ذلك **قوله** وهو المعتمد معتمد **قوله**  
بكتابتها ولو فاسدة حج **قوله** وتزوج اي واجارة وان حل  
الدين قبل انقضائها سم **قوله** لعدم منافاتها اي للمرهن  
لان رهن الموطوءة والمزوج والموجر صحيح **قوله** ولا يموت  
عاقدا اي فيقوم في الموت ورثة الراهن والمرتهن مقامهما  
في القبض والاقتراض وفي غيره من ينظر في حال المجنون  
والمغفل عليه من ولي او حاكم **قوله** وخبر عصير اي قبل القبض  
لا يبطل حكم الرهن فيقبض بعد تحلله ولا يعتد بقبضه  
حال تحريمه قال **قوله** وليس لراهن مقبض اخر هذا مفهوم  
قول

قول المتن ما لم يقبضه **قوله** رهن اخر المرتهن ولا له بدين اخر  
وان وفي قال ابن الوردي **قوله** والرهين فوق الدين بالرهين  
اي لانه مشغول والمشغول لا يشغل بخلاف الرهن فوق الرهن  
بدين واحد فانه صحيح لانه شغل فارغ **قوله** كنز وج فهو باطل  
وكذا الاجارة والاعارة ان كان الدين حالا او يحل قبل انقضائها  
مدتها قال بخلاف ما اذا كان يحل بعد انقضائها او معه **قوله**  
الا اعتاق موسر الخ حاصله ان اعتاق الموسر واولاده نافذان  
واعتاق المعسر غير نافذ لاني الحال ولا في المال واما اولاده فلا  
ينفذ في الحال واما في المال فينفذ ان انفك المرهون اعني  
المستولدة بغير بيع او ملكها بعد البيع والمراد باليسار يساره  
باقل الامرين من قيمته والدين سواء كان الدين حالا او موقفا  
على المعتمد **قوله** من وطى الراهن موسرا او معسرا **قوله** ولا يغرم  
قيمتها ولا احد ولا مهر عليه لكن يغرم ارش البكارة وتكون رهنا  
شئ المزيج **قوله** فانفك الرهن اي بغير بيع نفذ الايلاد والاعتاق  
فان انفك ببيع لم ينفذ الايلاد الا ان ملك الامة بعد  
فان ملك بعضها نفذ الايلاد فيه وسرى النفيذ الى الباقي ان  
كان موسرا ح فيما يظهر فان اسره بعد الملك ففيه نظر ويظهر  
النفيذ للحكم بثبوت الايلاد في حقبة بحر الاحبال وانما تختلف  
لما منع وقد زال اه سم **قوله** ثبت حكمه اي حكم الايلاد **قوله** يورده  
الراهن منه كان يكون عبدا يخيط او اراد منه الخياطة بخلاف

الرهين



ما لو اراد منه الخدمة فانه لا يمكن من اخذه **قوله** ويستشهد  
اي المرتهن عليه اي الراهن بالاسترداد وجوبا في اول استرداده  
لانه لا يصدق في الرد كما ياتي **قوله** اذ اخذ الراهن المرهون  
للاستفاعة الجائز فختلف في يده من غير نصيب لم يضمنه كما قاله  
الرويان **قوله** وله اي للمرتهن رجوع **قوله** المالك قيد مخرج  
به مونة المرهون المستعار فانها على المالك الراهن **قوله**  
ولا يضمن المرتهن لا قبل البراءة من الدين ولا بعدها الا بالتعدي  
فيه او الامتناع من رده بعد البراءة من الدين **قوله** ولا يسقط  
بتلفه شيء من الدين ولو استعاره المرتهن كان مضمونا عليه  
كسائر العواري ولو قبض شيئا بسوم الرهن فلا ضمان او  
ارثته بشرط ان يضمنه عند الرهن ولا ضمان اذ فاسد  
كل عقد كصحة في الضمان وعدمه **قوله** الا بالتعدي  
ومن التعدي ركوب الدابة والحمل عليها واستعمال الاناء ونحو  
ذلك دمياطي في ستة **قوله** في دعوى التلف اذ لم يذكر سببا  
او ذكره خفيا فان ذكر ظاهرا لم يقبل الا ببينة على السبب  
دمياطي في ستة فهو على التفصيل المذكور في الوديعة مرهوني  
**قوله** كل امين يخرج بالامين غيره كالفاسد والمستعير  
والمستأجر **قوله** الا المرتهن والمستأجر والفرق بينهما وبين  
سائر الامنا انهما يقتضيان لغرض انفسهما المرتهن للتوثيق  
والمستأجر للاستفاعة بالموجر بخلاف غيرها فكانا كالمستعير  
لانه يقتضي لغرض نفسه تامل **قوله** لتعلقه بكل جزء من الدين

لو قال

لو قال لتعلق كل جزء من الدين بجميع الرهن كان او صحيحا ممل  
مرهوني ومثله يقال ايضا في قوله قبل اي الدين الذي تعلق به  
الرهن فكان الاولى ان يقول اي الدين الذي تعلق بالرهن  
لان الدين هو الذي يتعلق بالرهن لا العكس **قوله** لان الحق  
له اي للمرتهن فهو جائز من جهة **قوله** فزوع هي ثلاثة  
حاصلها ان ما اصله صفقة واحدة لا يصير صفقتين بتغير  
الحال في الدوام فلورهن عبيدين في صفقة وسلم احدهما  
فقط فهو رهن على جميع المال لا على نصفه لان كل جزء من العبيدين  
رهن بكل جزء من الدين ولو مات الراهن عن ورثة فقدى  
احدهم نصيبه لم ينفك اعتباره بمورثهم وان كان احدهم  
لورهن ابتداء فنك نصيبه بما فداه به وكذا لو مات المرتهن  
عن ورثة فدفعت الراهن الى احدهم ما يخصه لم ينفك نصيبه  
نظرا لاصل **قوله** اخربا بالنصب مفعول اي عند **قوله** احدهما  
مفعول سلم والفاعل ضمير الشخص **قوله** لم ينفك اي نصيبه  
**قوله** فوفي احدهم ما يخصه **قوله** فوفي للجهول ويصح بناؤه  
للفاعل وهو ضمير الراهن واحدهم بالنصب مفعول **قوله**  
كما لو وفي مورثه بناء وفي للمفعول او للفاعل ومورثه  
بالنصب واعلم ان الفرعين الاخيرين يشملهما قول المتن  
واذا قضى بعض الحق **قوله** تتمه اي في الاختلاف في الرهن  
وفي تعلق الدين بالتركة **قوله** في اصل الرهن كان قال  
رهنتني كذا فانكر **قوله** او في قدره اي الرهن بمعنى المرهون



ففيه استخدا م كان قال رهنه في الارض بشجرها فقال بل  
وحد هازاد في المنهج وشا او عتيه كذا العبد فقال بل التوب  
او قدر موهون به كبا لفين فقال بل بالف **قوله** صدق  
الراهن وصفه بالراهن في الاولى باعتبار الدعوى فتأمل قل  
**قوله** المالك ليس قيدا او المراد به واضع اليد فيشمل المستعير  
للرهن **قوله** هذا ان كان رهن تبرع اي لم يشترط في بيع  
هذا هو المراد برهن التبرع كما يؤخذ من مقابلة **قوله** اما  
الرهن المشروط في بيع كان قال بعثك عبدي بكذا بشرط  
ان ترهن عليه عبدي **قوله** في شئ مما مر غير الاولى لا يخفى  
انه لم يبق بعد الاولى غير القدر اي فكان الاولى ان يقول  
واختلفا في القدر وعبارة المنهج اختلفا في رهن تبرع  
او قدره او عينه او قدر موهون به حلف راهن موهومي  
**قوله** غير الاولى اما الاولى وهي اختلفا فيما في اصل الرهن  
بان اتفقا على الاشتراط واختلفا في ايجاد الرهن والوفا  
به بان ادعاه المرتهن وانكره الراهن كي ياخذ الرهن  
ويحمل المرتهن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا تحالف  
فيها بل القول قول الراهن والمرتهن فسخ البيع ان لم  
يك يوهن المشروط رهنه هكذا قاله الزيايدي وقوله  
بان ادعاه المرتهن اي اتفقا على الاشتراط وقال الراهن  
لم اعقد عقد الرهن ولم اوف بالاشتراط وقال المرتهن  
المرتهن بل وفيت به وعقدت عقد الرهن وعبارة

الحلي

الحلي على المنهج بان قال المرتهن رهنه في كذا او وفيت بالشرط فانكر  
الراهن ذلك وقال لم ارهنه بـ **قوله** فيمتحالفان فيه واذا تحالفا  
يفسخانه اي عقد الرهن او احدهما او الحاكم كما في باب التحالف في البيع  
الحلي على المنهج ظاهره ان عقد البيع الذي شرط فيه الرهن صحيح  
فراجع **قوله** لما مر اي من الاصل عدم ما يدعيه المرتهن **قوله** وتقبل  
شهادة المصدق الخ اي فان شهد موه اخر او حلف المدعي ثبت رهن  
لجميع شئ المنهج **قوله** وقال الراهن غصبته الخ هو راجع بقوله او  
مرتهن فقط كما هو ظاهر **قوله** جعله عما شأ منها كما في زكاة المالين  
الحاضر والغائب فان جعله عنهما قسط عليهما بالتسوية لا بالقسط  
شئ المنهج فان مات قبل التعيين قام وارثه مقامه **قوله** ومن مات  
الخ هذا شروع في الرهن الشرعي بعد فراغ الكلام على الجعلي **قوله**  
وعلمه دين اي مستقر او غير مستقر لله تعالى اولاد **قوله**  
كم موهون وقضية كلامه ان الدين لو كان اكثر من قدر التركة  
فوفي الوارث قدرها فقط انها لا تنفك من الرهنية وليس  
مراد عناني **قوله** بنزول التركة ككسب ونساج لانها حدثت  
في ملك الوارث شئ المنهج **قوله** فسخ التصرف اي فسخ الحاكم  
فعلم انه لم يتبين فساد ما لو كان ثم دين خفي ثم ظهر بعد  
تصرفه فهو فاسد موهومي واصله لشئ المنهج وقد علم منه  
انه ان قول الشئ كما في النسخ الصحيح فطرا هو المصواب فقول  
قل لو قال فظهر دين لكان مستقيما ليس بمستقيم **قوله**  
كان سايقا اي جائزا **قوله** في الظاهر وفي الباطن كما قاله حجر

س



**فصل في الحج** نظم بعض الفضلاء أقسام الحج في قول  
 ثمانية لم يشمل الحج غيرهم • تضمنهم بيت وفيه محاسن  
 صبي ومجنون سفيه وفلس • رفيق ومريد مريض وراهب  
**قوله** فان كان الذي لم يفسر الشافعي رضي الله عنه السفيف بالمبذر  
 والضعيف بالصبي وبالكبير المحتل والذي لا يستطيع ان يعل بالغلوب  
 على عقله فاخبر الله تعالى ان هو لا ينوب عنهم اوليا وهم قد دل على ثبوت  
 الحج عليهم والاملاذل بمعنى الالقاع الكاتب يكتبه وفعله املتت ومنه  
 قوله تعالى ان يعل ثم ابدل احد المضاعفين يا وتبوه المصدر فيه فقل  
 املاذ ثم ابدلت همزة لتطرفها بعد الف زائدة شهاب **قوله** يضرب  
 لو ابدل هنا وفيما بعده بخو يتعلق او يوجب لكان مستقيما اذ لا ضرب  
 في الصبي والمجنون شلاق وجاب بانه غلب ما فيه ضرب على ما لا ضرب  
**قوله** واحكامهما متفلة اي لان الصبي يقتضي القابلية والما  
 السفيف فقد لا يمنع في بعض المسائل كما سيأتي في كلامه انه يصح اقراره  
 بموجب عقوبة كحد وقود وتصح عبادته بتدبير كانت او ماله واجتر  
 لكن لا يدفع المال بغير اذن وليه قال في شئ المنهج عقوب ما ذكره الش  
 هنا ومن بلغ حد الحكم تصرف حكم تصرف السفيف لا حكم تصرف  
 الصبي **قوله** للبذر لانه اي بعد بلوغه رشدا انما اشار اليه قول  
 اما من بلغ غير رشيد مجنون او سفيف باختلال صلاح الدين او  
 المال فان وليه وليته في الصف فيصرف في ماله من كان يتصرف  
 فيه قبل بلوغه لمفهوم راية فان استمر منهم رشدا او لا يناسي  
 هو العلم منهج وشئ **قوله** غيب فاحش اي مع جهله به والا كان

من الصدقة الخفية المجهودة **قوله** او يصرفه في محرم ولو صغيرة  
 لما فيه من قلة الدين **قوله** المفلس هو لغة من صار ماله فلو سأل  
 كنيته عن قلة المال وعدمه وشرا ما ذكره المصنف والمفلس في  
 الاخر من تعطي حسنة لخصمايه كما في الحديث **قوله** الحالة  
 اللازمة الزائدة على ماله اذ كانت لادى هذه قيود اربعة  
 وسيدكر محترقاتها وافهم **قوله** على ماله انه اذا لم يكن له مال  
 مالا جبر عليه **قوله** ان استعمل بان كان بالفا عاقلا **قوله** في مال  
 موليه وصورته بان كان الصبي تلقى مال غيره فانه يجبر على وليه  
 في مال الصبي ويؤدي عنه منه ع شئ **قوله** بطلبه المستعلق  
 يتحجر والحاجر عليه الحكم بلفظ يدل عليه نحو منفعته من التصرف  
 في امواله او حجت عليه فيها او ابطلت تصرفاته فيها وخو  
 ذلك **قوله** وان كان قويا فكفارة غيب سبها وزكاة وجبت عليه  
 وهذا هو المعتمد خلافا لشي المنهج **قوله** والمراد بانه اي الذي يقدر  
 زيادة الدين عليه لا المال الذي يتعلق بالحج لانه سيصرح  
 بان يتعلق حق الزكاة بما له سواء كان عينا او دينا او منفعة  
**قوله** الذي يتيسر الاداء منه راجع للامرين جميعا اي العيني  
 الذي يتيسر الاداء منه فخرج المخصوص الذي في كلامه والذيني  
 الذي يتيسر الخبات يكون حالا على ما لم يزل او منكر وبه  
 يتيسر فخرج الذيني الذي على معسر **قوله** بخلاف النافعة فان  
 فيها تفصيلا ذكره في شئ لانها ج بقوله واما النافعة فان كان  
 متمكنا من تحصيل اجرتها اعتبرت كما قاله بعض المتأخرين



والا فلا عنا في **قوله** والمقصوب اي الذي لا يتيسر  
انتزاعه حالا عنا في المنهج **قوله** والفايب ظاهره  
وان كان دون مرحلتين عنا في **قوله** وخوها اي  
المقصوب والفايب كالجو دو المدفون والمرهون  
وما على مفسر ولم يقل وخوها لان المنافع لا خولها  
عنا في المنهج **قوله** فان تعذر اي تحصيلها بالكرافط  
اغنيا المسلمين بعد بيت المال **قوله** ويترك له وللمن تزم  
نقته دست ثوب لخواي جماعة من الثياب ويقال له  
عند العامة بدلة **قوله** ومكعب بضم او له وفيه ثابته  
مثقلا ويكسر فسكون مخففا وهو المداس **قوله** جنة  
او فوة بالنصب مفعول زاد **قوله** لبقية الدين اي ولا  
يلزم ان يكتب ايضا الدين عصي بسببه اي لا جمل  
خروج من المعصية لقوله تعالى وان كان ذو عسرة اخ  
فان فيه الامر بانظاره دون الامر باكتسابه **قوله** ففليم  
البينة اي لانه بشرايه واعترافه بذلك عرف له مال فاحتاج  
في اثبات اعساره الى البينة عليه وفيما اذا الزمه لاني  
مقابلة مال لم يتضمن ذلك علم مال له فصدق بلا  
بينة وبهذا التخصيص قول قل المراد ان عرف له مال لم  
يصدق والا صدق بيمينه **قوله** في الصورة الاولى  
هي ما اذا ادعى انه مفسر وقوله في الثانية هي ما اذا  
قسم ماله بين غزاه **قوله** بما ستعرفه اي بمرض

ستعرفه

ستعرفه كبادي الغالب والحمي اللازمة والاسهال المتواتر  
والرعاف الدائم فمن اتصف بشي من ذلك مريض بما  
يخاف عليه منه الهلاك **قوله** وفي الجميع لغير عبارة  
سم نعم ان كان عليه دين مستغرق في جميع  
تركته كما قاله جمع لكنه بالنسبة للتبوعات والآفلو وفي  
المريض بعض الغزاه بزاخه غيره وان لم يف ماله  
بدينه كما قاله الشيخان **قوله** وايصال هدية وشملت  
الهدية نفسه كما لو قالت جارية لشخص سيدي  
اهدني اليك فيجوز له وطئها ان صدقتها او قامت  
قرينة على ذلك كما لو كان رجلا مشهورا بالفضل  
والتصرف فيها قل والعبارة هي ما يعبر به عما في  
ضميره اي مسلوب الكلام ولا يصح اسلامه استقلالا  
واما اسلام سيدنا علي رضي الله عنه فكان الحكم اذ ذاك  
منوطا بالتمييز **قوله** فسلوب العبارة الخواما افعال  
المجنون فيعتبر منها التملك بالاحتطاب وخوه  
وينفذ استيلاؤه ويضمن ما تلفه على غيره وربيت  
النسب بزناه الصوري والحرمة بارضاعه كان ارضعت  
المجنونة شخصها سنة دون حولين خمس رضعات بشرطه  
**قوله** او بامنا ولو يزوله في قصبة الذكوان لم يبرز وان  
لم يجب الغسل به اخذ مما قاله في صورة الجبل الائمة  
فان جبلها لا يتوقف على بروز المنى كما في سم على المنهج



**قوله** وهي تحديديّة معتمد **قوله** او بامنا كلام  
يقتضي تحقق خروج المني فلوات زوجة صبي يمكن  
بلوغه بولد لاكثر من ستة اشهر لحقه ولا يحكم بلوغه  
لان الولد يحق بالامكان والبلوغ لا يكون الا بحكمه  
وعلى هذا لا يثبت ايلاده اذا وطئ امته وانت بولد  
وهو كذلك وان صوب البلقيني ثبوت والحكم بلوغه  
عنا في **قوله** فيحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله اي الجبل ستة  
اشهر وشي وينبني عليه ان تصرفه اصحح من حين  
العلوق ع ش ثبوت **سكت** عن الخنثى المستكمل  
وحكمه انه لو امنى بذكوره وحاض بفوجه حكمنا ببلوغه  
في الاصح فان وجد احدهما او كلاهما من احد فوجه  
فلا يحكم بلوغه عند الجمهور لجواز ان يظهر من الاخر  
ما يعارضه **قوله** والرشد هو لغة نقيض الضلال  
واصطلاحها صلاح دين ومال كما ذكره ولو ادعى البلوغ  
بالانزال صدق بيمينه او بالسن لم يثبت الا باليمين **قوله**  
ابتدأ يخرج خرج به الدوام فيكفي فيه صلاح المال فقط ولو  
صار مصلحا لدينه وماله بعد ان بلغ غير مصلح لهما فالحكم  
كذلك واعتبر ابو حنيفة ومالك صلاح المال فقط  
حتى في الابتداء **قوله** حتى من كافران يصير عدلا في  
دينه **قوله** ويختبر اي وجوب **قوله** قبل بلوغه اي قريبا  
من بلوغه ولو عبر بقيل مضفر كان اولى **قوله** فوق  
مرة

مرة ظرف لاختبر **قوله** مشاحه وهي طلب الزيادة عند البيع ورفع  
الاقل عند الشراء **قوله** ويسلم له المال اي ليشاح ولو تلف لم يضمنه  
الولي **قوله** عن خوهرة كفارة ودجاجة **قوله** محرما يبطل العدالة  
خرج بالمحرم خارج المروءة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشيد  
وان منع الشهادة **قوله** والمرأة بامر غزل الخ والخنثى يختبر  
بالامر من جميعا اي بما يختبر به الذكور والانات ثم البهر **قوله**  
بطين لا يحبس وباجر لا يبلن ولكن هذا بحسب المعتاد في زمانهم  
اما الان فالمعتاد ما جرت به العادة لكن الذي في شهر موافقة  
لشهر مطلقا وان خالف العادة فهو المعتمد **قوله** وبزكي ماله  
اي ان كان الصبي مقلدا لمن يرى الزكاة في ماله فان كان مقلدا  
لمن لا يرى وجوبها فيه امتنع على الولي اخراجها وان كان مذهبه  
يرى ذلك واما اذا لم يكن للمحرم مذهب فالاولى بالاولى اذا رآى  
الزكاة ان يرفع الامر لحاكم يراه ايا ماله بها حتى لا يطالب الولد  
بعد بلوغه **قوله** اما القاضي فيقبل قوله بلا تخليف ضعيف والمعتمد  
ان القاضي كالوصي فيقبل قول المحجور عليه في حقه بيمينه **قوله** او  
باع فيها اي في ذمته وانما قال لا يلفظ السلم لئلا يتكرر مع قوله  
قبل كان باع سلما طعاما لانه فان بيعه بلفظ السلم هذا الذي  
تقدم فقوله او باع فيها اي بلفظ البيع فتأمل **قوله** للنفوت بكسر  
الواو المشددة اسم فاعل **قوله** مبتدأ اي حال كون ذلك التفرق  
مبتدأ **قوله** كان باع الخ اي فان كلاما من البيع او الشراء بالعين  
مفوت بخلاف مالا ينفوت كالا عارة فيصح حيث لم يقض بتيقن

هذه القولة  
مؤخرة من  
تقدم ومحلها  
بعد قوله  
حتى من كافران



القيمة **قوله** على مراعاة الراي مخالفة **قوله** لم يقبل في حقهم اي  
فلا يوافقهم بل يطالب به بعد فك الحرج **قوله** بالقيود الاتي بيانها  
اي بان يكون الوارث مطلق التصرف فلو كان غير مطلق التصرف  
لم يصح اجازته ولا اجازة وليه ولا اجازة الحاكم بل يبطل ذلك  
التبرع كما افتي به السبكي لكن يجب حمل على ما اذا لم يتوقع اهليته  
والا وقف الامر اليها كما سيأتي في الوصية سم قول المتن من  
بعده قيد في الكل اي الاجازة والورثة والثلث بعد الموت  
لما انظر حاشية الرحمان **قوله** لو كان حرا اي بان كان في بالغ  
رشيد **قوله** وما ينفذ بغير اذن بل وان نهاه عنه **قوله** ان لزم  
بغير رضی مستحقة لكونه على ثلاثة اقسام **قوله** بعد عتقه  
اي للمجبر لا لبعضه على المعتمد **قوله** وان اذن له سيده في التجارة  
لخذه اقسام قول السابق فان لم ياذن له في التجارة لم يصح شراؤه  
بغير اذن سيده لانه محجور عليه **قوله** ولا رقيقة اي رقيق سيده  
**قوله** بخلاف المكاتب فان لم يامل سيده **قوله** ولا يتمكن  
اي العبد الماذون له في التجارة في محجور عن نفسه لان الغلب فيه  
شايبة الاستخدام **قوله** او بيينة ولو عدل واحد مرحومي  
**فصل في الصلح** وهو رخصة وقيل اصل مندوب اليه  
وقيل فرع عن غيره قل **قوله** عقد يحصل به ذلك اي قطع النزاع  
**قوله** وبين الامام والبغاة الاولى وبين اهل العدل والبغاة  
**قوله** والصلح خير ظاهره ان هذه الآية دليل على الصلح وفيه ان  
هذا الصلح هو الواقع بين الزوجين لانه اعيدت فيه النكوة معرفة

مطلقا  
م

والنكوة اذا اعيدت معرفة كانت عينا فكانه قيل هذا الصلح  
اي الواقع بين الزوجين خير حلبي على المنهج وقد اجيب بان  
المعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وفيه نظر فانه ان  
كانت الا في الصلح للمعهد الذكوري كما هو المتبادر فلا يكون  
اللفظ عاما فامل **قوله** بين المسلمين ليس بقيد بل مثله  
صلح الكفار مع الكفار او مع المسلمين **قوله** الا صلحا احل حراما  
محزا اي فلا يجوز اي يحرم ولا يصح فهو استثناء منقطع قل  
اي لانه استثنى ما ليس صلحا لعدم صحته من الصلح وهذا مبني  
على ان العقد الفاسد لا يسمى صلحا لعدم وفي المسئلة خلاف  
فليراجع وسيذكر الشارح رحمه الله تعالى تبعا للمنهج الصلح  
المحلل للحرام وعكسه قريبا ومثل في ش التحرير الاول بان وقع  
الصلح على نحو خمر والثاني بان صالح على ان لا يتصرف في المصالح  
عليه واعترضه قل على التحرير فليراجع **قوله** غالبا وقد نظم بعضهم  
ذلك بقوله بالباء او على يعدي الصلح لما اخذته فهذا نص  
ومن وعن ايضا لما قد تركا في غالب الاحوال ذاقه سلكا  
**قوله** على الكاراي او سكوت كما ياتي ولو قال على غير اقرار  
لكان اولي قل **قوله** ويصح الصلح اي ويجوز قل **قوله** مع الاقرار  
وفي معناه الحجية واليمين المردودة فمراده الاقرار حقيقة  
او حكما **قوله** في الاموال الثابتة في الذمة مراده ما يشمل  
العين والدين وان كان ظاهرا في الثاني فقط فكان الاول  
حذف هذا ولذا كتب بعضهم عليه قوله الثابتة في الذمة ليس بقيد

والنكوة



**قوله** من انكار او سكوت بيان لغير **قوله** لانه في الصلح المذموم وعلى كل  
 فقد دخل في قوله صلى الله عليه وسلم الاصلح اهل حراما او حرم  
 حلالا فالجواب ان المدعى ان كان كاذبا فقد استحل من المدعى  
 عليه ماله الحلال وان كان صادقا فقد حرم على نفسه ماله الذي  
 هو حلال له اي بصورة عقد فلا يقال ان للانسان ترك  
 بعض حقه فان قيل الصلح لم يحرم الحلال ولم يحلل الحرام  
 بل هو على ما كان عليه من التحريم والتحليل اجيب بان الصلح  
 هو المجوز لهما الاقدام على ذلك في الظاهر واما فيما بينه  
 وبين الله تعالى فان كان المدعى محقا فيحل له باطنه ان ياخذ  
 ما بذله له كما قاله الماوردي وهو صحيح في صلح الحطيطة وفيه  
 فرض كلامه فاما اذا صالح على غير المدعى ففيه ما قالوه في مسيلة  
 الظفر عناني **قوله** محرم للحلال الخ ليس بخاف عليك ان ما ذكر  
 يجري في الصلح مع الاقرار اذا كان باطلا ولا يجري فيه ان كان  
 صحيحا فليس فيه دليل على بطلانه مع الاقرار فتأمل وقد بينت  
 ما فيه في حاشية التحريم اي بيان فلتراجع قل وقد اعترض ايضا  
 في حاشية التحريم على من مثله بان وقع الصلح على خمر ونحوه فيكون  
 محللا للحرام الى اخر ما مر فانه قال وفيه بحث لانه ان اريد انه حل  
 تعا طي العقد الفاسد فهو غير مستقيم وان اريد انه حل  
 المخمر في ذاتها فلا قابل به وان اريد انه حل وضع يد اخذ  
 الخمر عليها الوصح العقد ينقل الاختصاص اليه فالعقد  
 الصحيح كذلك فتأمل اهد كلام قل وانظر على هذا

ما صورة

ما صورة  
 المحرم للحلال وعكسه وتقييد شيخ الاسلام وتلامذته اولى  
 من العمل ببحث قل والله تعالى اعلم **قوله** تحريم المدعى به او  
 بعضه عليه والمراد تحريمه بصورة عقد فلا يقال للشخص ترك  
 حقه او بعضه مجانا لان محله اذا ترك ذلك من غير عقد وما  
 هنا بعقد فلا يبراد كذا بحث بعض المدرسين من تلامذة  
 قل وهو نفيس فليحفظ **قوله** او بعضه عليه مستدرك والوجه  
 اسقاطه لانه في الملحق بعده فتأمل قل وقد يجاب بان صورة  
 ان يدعى بالدار مثلا ويصالحه من بعضها على ثوب مثلا ساكتا  
 عن البعض الاخر او يقال ان بعضه عطف على الها في به على لغة  
 قليلة والتقدير او تحريم المدعى ببعضه عليه ويصور بما اذا  
 ادعى بعض الدار مثلا فليتامل **قوله** ان كان كاذبا قيد به  
 كقوله السابق ان كان صادقا نظر بخصوص هذه الواقعة  
 فان في هذه الصورة تحريم الحلال خاص بالصادق وتحليل  
 الحرام خاص بالكاذب فسقط اعتراض قل **قوله** ويلحق بذلك  
 اي بالصلح على غير المدعى به الصلح على نفس المدعى به او على  
 بعضه في البطلان وانما قال يلحق لانه ان كان معنى الصلح  
 على المدعى به انه يتوك المدعى به المنكوف ليس فيه الا تحريم الحلال  
 ان كان صادقا دون تحليل الحرام ان كان كاذبا لكون  
 المدعى لم ياخذ شيئا والحالة هذه وان كان معنى الصلح  
 على المدعى به انه ياخذ من المنكوف ليس فيه الا تحليل الحرام  
 لاخذ مالا يستحقه ان كان كاذبا فسقط قول قل



لا حاجة للإلحاق لوجود المعنيين فيه انه نعم يظهر وجود  
 المعنيين فيما اذا صالح على بعض المدعى به فليتامل **قوله**  
 فنقول المنهاج مبتدأ خبره قوله صحيح وعبارة المنهاج النوع  
 الثاني الصالح على النكار فيبطل ان جرى على لفظ المدعى وكذا  
 ان جرى على بعضه انتهت بالحرف وقوله على نفس المدعى  
 كان يدعي عليه وارا فيصالحه عليها بان يجعلها للمدعى او  
 للمدعى عليه كما تصدق بذلك عبارة وكلا الصورتين  
 باطل اه كلام الشرح على المنهاج بالحرف فقد علمت ان الصلح  
 على المدعى صادق بتركه وبأخذه خلافا لمن توهم خلافا  
**قوله** صحيح هو خبر عن قول المنهاج اي تصوير المنهاج  
 لبطلان الصلح بما ذكره صحيح قل **قوله** وان لم يجز في  
 المحرر ولا غيره من كتب الشرحين بل الذي فيها لفظة  
 غير بالغيرين المجهلة والراهملة **قوله** والقول بأنه لا يستقيم  
 اخ القابل بعدم استقامته هو الاستوى فالعرض من  
 هذا الكلام رد اعتراضه على المنهاج **قوله** لان على الخاي  
 وليس هنا متروك وما خوذ لان العين واحدة قل  
 اي وتلك العين اما متروكة فقط للمنكر او ما خوذة  
 للمدعى وقاعدة الصلح لا بد فيها من لفظة من او عن مقابلة  
 يعلى او الباكما **قوله** جرى على الغالب اي وهذا من غير  
 الغالب **قوله** وبيان المدعى المذكور بفتح العين **قوله**  
 باعتبارين اي فباعتبار اخذه ما خوذ وباعتبار تاركه  
 متروك

متروك اي وعلى هذا فالقيد من الغالب **قوله** ولفساد  
 الصيغة اي في المعنى وان ضح من حيث العربية دخول  
 على بالاعتبار السابق **قوله** ويستثنى من هذا الاستثناء  
 في هذه الصور غير مستقيم اذ هو من الصلح مع الجاهل  
 لا مع النكار فافهم قل واقره مشايخنا **قوله** فيما وقف  
 بينهم كان مات عن ابن وولد خنثى فمسيلة الذكورة من اثنين  
 والاثوثة من ثلاثة والجامعة لهما من ستة فيعطى الابن  
 ثلاثة والخنثى اثنين ويوقف واحد الى الاقضاء او الصلح  
 فاذا اصطحا على ان ياخذ الابن الواضح نصف القيراط او  
 ثلثه مثلا والباقي للخنثى صح الصلح **قوله** اذ لم يبذل احدهم  
 عوضا من خالص ملكه اما اذا بذل احدهم عوضا من خالص  
 ملكه يبطل الصلح لاقتضا المعاضة الملكية وهي مستفيدة  
 فتأمل **قوله** على اكثر من اربع نسوة اي واسلمت قبل موته  
 اما اذ لم يسلمن او اسلمن بعد موته فلا رث لقيام المانع  
 بهن حال الموت **قوله** او طلق احدي زوجتيه اي طلاقا  
 باينا لانها لا ترث فاحتج الى الصلح اما الوجهية فانها  
 ترث فلا حاجة للصلح **قوله** قبل البيان اي في المعلومه عنده  
 والتحيين في المبهمه **قوله** لا اعلم لا يكما هي بان او دع شخصان  
 عند اخرو ديعتين فضاغت احدهما من غير تقصير ولم  
 يعلم لا يكما هي وادعى كل من المؤدعين ان الباقي له فانفسا  
 يصطلحان على التفاضل والتساوي لا على الاختصاص باحدهما



وبذل شي منه للاخر كما مر **قوله** مدعي الانكار هو المعتمد قل  
**قوله** كان الصلح باطلا هو المعتمد لان ما وقع فاسدا لا ينقلب  
صحيا قل **قوله** عن القصاص او عن القذف **قوله** فصالحه عليه  
صوابه عنه لما علم من القاعدة المارة كما قال قل لكن في التعبير  
بالصواب شي والاولى اولى **قوله** كصالحك من كذا على ما استحق  
من صوابه ليوافق ما قبله والقاعدة السابقة على كذا مما استحق  
لان القصاص متروك قل **قوله** فانه يصح ويسقط به القصاص  
لا انه يملكه بذلك ومتى ملك من ثبت عليه القصاص كله او بعضه  
سقط عنه **قوله** او بلفظ البيع فلا لانه لا يقبل النقل اي او صلحه  
عن القصاص على مال بلفظ البيع كصحتك القصاص الذي استحق  
عليك بكذا لم يصح البيع **قوله** على غير العين المدعاة في هذا التعبير  
نظر فان فرض الكلام في الصلح عن الدين فكان المناسب ان يقال  
على غير ذلك الدين تامل **قوله** على ما يوافق في العلة كدراهم عن  
دنانير او عكسه **قوله** فان كان العوض عينا اي معين في العقد كان  
صالحه عن الالف الذي له عليه بهذا العبد كما لو باع ثوبا بدراهم  
في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس فسرع ادعى عليه بعشرة  
دنانير واوله بها فصالحه منها على خمسة دنانير وما في نصف  
فضة صح ولا يقال هذا من قاعدة مدعجوة لانا نقول تلك  
مفروضة في بيع الاعيان اما اذا كان في الذمة فانه يصح كما  
هنا عنا في **قوله** وان كان ديننا كان قال صالحك عن العبد الالف  
الذي لي عليك بعبد في ذمتك صفة كذا وكذا فلا بد من تعيين  
العبد

العبد في المجلس وفي قبضه فيه وجهان اصحهما الاقتران  
كما مر فراجع **قوله** لمن هو في يده صوابه لمن هي العين  
في يده وقد حجاب بان ذكر العين باعتبار الشئ المدعى **قوله**  
ومضي مدة امكن القبض هذا ليس شرطا للصحة لان  
صحة الهبة تتوقف على القبول فقط بل هو شرط للملك لان  
ملك الهبة يتوقف على القبض ففي كلام الشئ تساهل ولذا  
قال قل الوجه اسقاط هذه الجملة **قوله** بلفظ الهبة الخ  
اي مع لفظ الصلح ليكون من انواعه في شرطه فيه سبق خصومة  
مثلا قال الشيخ ولا يحتاج الى قبول لاجل لفظ الهبة فتأمل  
قل فصورة ان يقول وهبتك نصف العين المدعاة كالدار  
مثلا وصالحك على باقرها فلو اسقطا قوله وصالحك الخ  
صح وكان هبة محض لا صلحا فلا يشترط سبق الخصومة  
قال في المنهج شرطه بلفظه سبق خصومة الخ وقول قل  
قال الشيخ الخ فيه نظر فراجع **قوله** وشراهما كالا عطا  
**قوله** لعدم الثمن اي لان العين كلها للمقر له فاذا باعها  
ببعضها فقد باع ملكه بملكه والشئ بعينه وهو  
محال اه ح **قوله** ويصح بلفظ الابرا الخ فان اقتصر على ذلك  
كفى مطلقا اي سواء سبق هناك خصومة ام لا فان قال  
بعدد وصالحك على الباقي اشترط سبق خصومة  
والا لم يصح الصلح ولا يبرأ لان الكلام كله جملة واحدة  
فاعتبر باخوه بخلاف ما اذا اقتصر على ما ذكر فانه يبرأ



اهـ شب **قوله** لا يشترط القبول ولو مع لفظ الصلح والمحال  
ان الصور ثلاثة ان اقتصر على لفظ الابر او نحوه او جمع بينه  
وبين لفظ الصلح يشترط القبول في هاتين وان اقتصر  
على لفظ الصلح اشترط القبول على الاصح كما سيذكره الشئ  
**قوله** اختلاف ترجيح اي ان قلنا انه تملك توقف على القبول  
والا فلا على خلاف المذهب والا فالمذهب عدم توقفه  
على القبول مطلقا كما قاله الشئ قول المصوي يجري عليه  
كان المناسب ان يقول عليه بالانه عايد الى المعافاة فيه قال  
فذكرها باعتبار الصلح كما اشار اليه الشئ **قوله** الى غير ذلك  
كالخيار بانواعه الثلاثة والتولية والاشراك ونحو ذلك  
ما يجري في البيع **قوله** فهو بيع ايضا اي فيجري فيه ما تقدم  
واشترط المتعاقبين والتساوي ان كان جنسا ربويا كما  
مثل به واشترط القطع في بيع الزرع الاخضر وجريان  
التخالف عند الاختلاف **قوله** فهو سلم اي حقيقة ان كان  
بلفظه كان يقول صالحك من الدار على عبد في ذمتك  
صفته كذا وكذا سلم **قوله** فالاصح بطلانه نعم هو كناية  
في البيع قاله الشيخان شئ المزمع **قوله** سبعة البيع كصالحك  
من الدار على هذا الثوب او من الالف الذي عليك  
عليهم على هذه الدراهم **قوله** والاجارة تحتها صورتان  
صالحك من سكنى الدار سنة فهذا العبد فيكون  
اجارة العين المدعاة بغيرها فغيره او صالحك  
من الدار

٣٩  
من الدار بخدمة عبدك هذا الى سنة فيكون اجارة لغير  
العين المدعاة بها من غيرهم **قوله** والعارية اي موقفة  
او مطلقة كصالحك من سكنى الدار سنة عليها او من  
سكنى الدار عليها فله الرجوع عليها متى شاء **قوله** والهبة  
كصالحك من الدار على نصفها مثلا **قوله** والسلم تقدم مثله  
قريبا **قوله** والابر كذلك مر **قوله** والمعاوضة من دم العمد قد  
تقدم في كلام الشئ تصويرها **قوله** مثله اي في قدرة وصفته  
وسياقي محترزه بقوله قريبا ولو صالح من عشرة حاله **قوله**  
وصفة الحلول لا يصح إلحاقها بالآخر هذه وذكرها بعد  
الثانية لكان النسب قنابل **قوله** والطريق بينهما اي بين  
الحايطين تحت السقيفة **قوله** ويعبر عنه بالشارع فهما  
مترادفان **قوله** وقيل بينه لحيث بينهما العموم والخصوص  
المطلق فكل شارع طريق وليس كل طريق شارع **قوله**  
ويذكر ويوث اي الطريق يقال الطريق سلكتها او سلكتها  
**قوله** الجمولة الغالبة بالعين الممثلة والموحدة بعد اللوم  
وهو اضبط من كونه بالعين الممثلة والحقبة بعد اللوم  
لانه لا ضابط لها فامل قال **قوله** مع اخشاب المظلة اي  
اخشاب المحارة التي تظله قال قيل والمظلة بفتح الميم  
وكسر المشالة كالمحارة المعروفة بالشقة **قوله** كان  
شارعا اي في شارع اي وذلك الشارع طريق لمسجد  
صلى الله عليه وسلم مرهوي **قوله** وقال اي اليه في ولكن في شرح



الروض زاد والحاكم فيكون ضمير قاله **قوله** لا ضراري  
 لا تضر نفسك ولا ضراري لا يضرك غيرك وهي موجودة  
 في بعض النسخ **قوله** مطالبة الضمير عايد على الحاكم لا على  
 المشرع **قوله** من ابارحشوشهم وهي بيوت الاخوية **قوله**  
 في افنية دورهم الضمير عايد على المسلمين بدليل  
 ما بعده **قوله** كذلك اي طريقا **قوله** فيما عدا ملكه وهو  
 الموات لانه يكفي في الوقف فيه النية ولو لمسجد او نحوه  
 قل **قوله** اما اذا كانت الطريق مملوكة لخص هذا مقابل  
 قوله فان اختلفوا عند الاحياء في تقديره **قوله** وان  
 صالح عليه الامام مفعول اي صالح مخرجه الامام **قوله**  
 او يغرس فيها شجرة وان كانت لعموم المسلمين كما ذكر  
 مروج وفي حاشية ن زخلافه وقال ج لوجعل الهدية  
 للصلاة ولا تضر بوجه جازت وقال ان البيروني لعموم المسلمين  
 جائزة بخلاف الشجرة وفوق فراجع اي والفرق ان الحكمة  
 الى الماكدم وتلخص ان المعتمد المنع من الشجرة والهدية  
 مطلقا في الشارع ولو باذن الامام استع ام لا مال  
 يقفها مسجد او جواز حف البير فيه ولو لمصلحة  
 نفسه باذن الامام حيث لا ضرورة اهم من جاشية  
**قوله** قتيب علم من هذا حرمة وضع الخزان في  
 المسجد لا بقدر الحاجة او لعموم المسلمين ولا ضرر  
 ويلزم الواضع الاجرة حيث امتنع عليه الوضع قل وعبارة

المنادي

المناوي في احكام المساجد ويجوز بنا المسجد في الشارع  
 ان لم يضر بالمارة فلو عثر به انسان او بهيمة او سقط نحو  
 جداره او عموده او قنديل على شيء فالتلف فلا ضمان  
 وان بني بغير اذن الامام انه ويكوه غرس الشجرة في المسجد  
 كما في الروضة قلت وهو محمول على ما اذا لم يضر بالمسجد  
 او بالمسلمين ولم يقصد بها نفسه والاحرام والله اعلم  
 فان غرس قلع والقاع له الامام او نايبه دون الاهد  
 سوا حرمة غرسه او كونه لان له ازالة المكروه والله اعلم  
 نعم ما غرس ليكون للمسجد ولا ضرر فيه لا يجوز قلعه لانه  
 ملك المسجد قاله القاضى وينبغي تقييده بما اذا كان  
 له ثم يتفقد به المسجد والافلع قلت الجاري على القواعد  
 وجوب رعاية الاصل من الابقا والقلع والله اعلم  
 وثمره ما استحق القلع وغيره ان غرس المسجد لم يجر  
 اكلها الا بعوض يصرف في مصالحه وان كان مسيلا  
 للاكل او جهل قصد الفارس جاز من غير عوض ومثلها  
 ثمة ما في المقبرة المسيلة فكجهل قصده ما اذا لم يكن  
 له قصد ومثله ما اذا ثبت فيه بنفسها **قوله** كوياط ضبط  
 لنحو المسجد **قوله** لغير اكله متعلق بلا يجوز **قوله** الا  
 باذن الشوكا والمراد بهم من له حق في محل الاشراع  
**قوله** كلهم في الاولى فيه نظر بالنسبة لمن يابيه اقرب الى  
 راس الدرب مرهومي وقد تبع الشافعي في ذلك المنهاج



والمفتد كما قاله نازوشب وقرر الشهاب الشيبيني ان الاول كالثانية  
فيما ذكره فلا يشترط الا اذن المقابل والذي مر تحتة فالمفتد ان المفتد  
اذن من له حق في المخرج او بابيه متقابلين سواء كان المخرج من  
اهل الدرب او من غيرهم فاقمهم **قوله** في الاول وفي ما اذا كان المخرج  
من غير اهله **قوله** او متقابلين اي او بابيه متقابلين محل المخرج **قوله** اذن  
المكزي وكذا الموصلي له بالمنفعة **قوله** لا من لاصق اي الدرب جداره  
ويصح رفع الجدار اقل لاصق جداره الدرب **قوله** اذا سد الباب  
القديم اي او سمره والا فلا بد من الاذن قل والمفتد عدم الاستطراق  
من القديم **قوله** بين المفتوح اي من القديم كما سيذكره **قوله**  
بقية السابق اي من كون الباب ابعد من راس الدرب او اقرب  
مع التطرق من القديم مرحومي وهذا الاياتي ولا يظهر الا للوزاد  
الشيء بعد قوله فلا يجوز الاخراج ولا الفتح كما في شئ المنهج كان القيد  
المذكور في فتح الباب كما عرفت والاولي ان يراد بالقيد السابق  
كون المخرج سبيل كما بخط الميداني **قوله** عند الاضرار وان اذن  
الباقيون قال في شئ الروض ومفهومه جواز الاشراع الذي لا يضر  
وان لم يرض اهله او محله اذ لم يكن المسجد حاد ثا والافان  
رضيه اهله اذ ان والا فله المنع من الاشراع اذ ليس  
لاحد الشركاء ابطال حق البقية من ذلك مرحومي وبعبارة  
قل نعم ان كان فيه مسجد او نحو ذلك موقوف على العموم  
او نحو ذلك فكما لشارع من اوله الى ذلك الموقوف بحيث  
لا يتضرر المار اي اضرار ابناء مخالفا للعادة والحاصل

انه

انه ان كان المسجد قدما اشترط لجواز الاشراع امر واحد  
وهو عدم ضرر المارة او حاد ثا اشترط امران عدم الضرر  
ورضي اهل السكة واما المرور فهو جائز كما تقدم وانظر فتح  
الباب هل هو كالاشراع في هذا التفصيل والوجه انه مثله اهله  
بخط الشمس شب من والحاصل **قوله** فلا اليد لظهور  
امارة الملك بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار والسقف الا ان  
يقوم بيمينته بخلافه كما سيأتي في المنهج **قوله** والايان اقام  
كل منهما يمينته او حلف كل للاخر على النصف الذي يسلم اليه  
وان كان ادعى الجميع او نكل كل منهما عن اليمين جعل بينهما  
لخو شئ المنهج **قوله** مما يليه على العادة ويبقى الخشب الموجود  
على الجدار بحاله لاحتمال انه وضع بحق شئ المنهج والحاصل  
انه يكون لهما في صورتين ولا حدهما في صورتين  
كذا بخط الميداني فان تأملت وجدت لاهدهما في صورتين  
ولهما في صورتين **فصل في الحوالة** اسم مصدر  
تحول وهي من الرخص لما ياتي **قوله** ظلم اي صغيرة بشرط  
تقدم الطلب فانه لا يسمى مطلا الا اذا تقدمه طلب ومحل  
كونه صغيرة ما لم يتكرر فوق مرتين والاف هو كبيرة مفقود  
قال الشيخ عز الدين وكثيرا ما يصدر من العامة ان  
يقول لا اوفيه الا بالحاكم وهو حرام وانه اعظم امرا من  
المطل المجرم لما فيه من تعطيل المدعي بانطلاقه الى الحاكم  
ووقوفه بين يديه وما يغرمه للبعين على الاحضار



وغير ذلك اذ شئنا في **قوله** على ملي فهو بالهمز كما قاله الجوهري في فعل  
بمعنى فاعل اي موسى ما خوذ من الملاءة وهو اليسار يقال ملو  
الرجل ملالة كظرف ظرفه خلافا لمن قال من لا ملالة  
في شئ **قوله** باسكان التاء اي الفوقية وجوزح تشديدها  
مفتوحة مع كسر الباء في الثاني فقط **قوله** كما رواه  
هكذا البيهقي فيه نظرفان الذي رواه البيهقي واذا احيل  
احدكم على ملي فليحتمل وظاهر كلام الشافعي روايته واذا  
اتبع احدكم على ملي فليحتمل **قوله** القياس في فهمها  
فيه القياس النقيض عن ظاهرها لكن اعترض بان خروجها  
عن القياس يقتضي فيها عدم القياس فتأمل **قوله**  
ولا شبهة في ماله والا كرهت **قوله** والاصح انها بيع  
دين بدين جوز الحاجة يريد انها مستثناة من النهي عن  
بيع الدين بالدين كما جوز القرض مع كونه بيع درهم  
بدرهم من غير تقابض لمكان الحاجة ومعنى كونه بيع دين  
بدين ان المحيل باع ما في ذمة المحال عليه بما في ذمته والمحتمل  
باع ما في ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه وقضية كون الحوالة  
بيعا صحة الاقالة منها وبه افتي البيهقي وهو ضعيف  
وصرح الرافعي بامتناعها فيها نظرا لقول الاستيفاء وهذا  
هو المعتمد وقع كونه بيع دين بدين لانهم يلفظ البيع على  
المعتمد ويترتب على كونه بيعا توقيها على الاحجاب والقبول  
بخلاف القول بانها للاستيفاء ويترتب ايضا الخلف والتعاقب

كان

كان قال ان صدر مني بيع فزوجتي طالق او فبدي حر  
ثم احوال وقع على القول بانها بيع دون القول الاخر **قوله**  
محيل ومحتمل وشروط رضاها كما سيذكر ومحال عليه  
وشروط ان يكون عليه دين كما يعلم من ذكر الدينين **قوله** ودين  
الحوالة في الدينين المذكورين خمسة شروطا بشواتها  
ولزومها وصحة الاعتياض بينهما وتساويهما والعلم بقدرهما  
**قوله** وصيغة اي كما في البيع وغيره ولا يتعين لفظ  
الحوالة بل هو او ما يودي معناه كنقلت حقك الى فلان  
او جعلت ما استحقته على فلان لك او ملكتك الذي  
عليه بحقك شالروض **قوله** رضى المحيل هذا ان كان  
بمعنى الاحجاب كما يدل عليه ما بعده فهو جزء من الصيغة  
وان كان بمعنى ما يدل عليه الاحجاب فهو شرط للمل لا دلالة  
عليه بغية الصيغة فتأمل **قوله** الا برضاها اي المحتمل  
**قوله** لازما ولو ما لا كمن بعد الزوم او قبله فتصح الحوالة  
به وعليه شالمنهم وقوله او قبله اي ولو كان الخيار للبايع  
وتكون اجازة منه وهو مشكل اذ كيف يصح بيع الشئ  
قبل دخوله في ملك البايع ويجاب بانهم لما جوزوا بيع  
الدين بالدين توسعوا وسع في ذلك ايضا **قوله**  
وهو ما لا خيار فيه مثله الا يل الى الزوم وهو ما فيه  
خيار كما علم واقتضار الشئ هنا على اللزوم الذي لا خيار  
فيه يقتضي انه لا تصح الحوالة بالشئ او عليه في مدة الخيار



وليس كذلك كما سيصرح هو به **قوله** ولا بد ان يجوز الاعتياض  
عنه يستثنى من ذلك نجوم الكتابة فانه لا يصح الاعتياض  
عنها على الراجح وتصح الحوالة بها من العبد السيد على  
ثالث كما سيذكره الشارح للزوم من جهة السيد والمحال عليه  
مع تشوف الشارع للعتق وفوق البلقيني بان السيد  
اذا احتال بالنجم لا يتطرق اليه ان يكون الدين لغیره لانه  
ان قبضه قبل التجيز فواضح والا فهو مال المكاتب وصار  
بالتجيز للسيد بخلاف دين السلم فقد ينقطع  
السلم فيه فيؤدي الى ان لا يصل الى حقه اه فخرج ما لا يجوز  
الاعتياض عنه كدين السلم ورأس ماله فلا يصح  
الحوالة فيهما ولا عليهما لعدم صحة الاعتياض عنهما  
على انه وارد على الزوم الذي عدل اليه النووي عن كلام  
الرافعي فتأمل **قوله** مستقر الم غيبه الشئ على ضعف ما يورى  
عليه صاحب المتن من اشتراط الاستقرار في الحوالة  
على نظيره ما فعله في الرهن وكذا غيره من الشرائع تأمل  
مرحومي وقد يقال اشار الى ضعفه بتقدير وان لم  
يكن الخ حيث جعله متفيا **قوله** بان يحيل به المشتري  
البائع على ثالث ولو كان ذلك في زمن الخيار لان  
الحوالة به او عليه اجازة وبها يتم الملك فكانه قال الرقة  
واحتلت به كما في البيع الضمني واذا فسخ البيع  
بطلت الحوالة فيمتنع على البائع الاخذ من المحال  
عليه

٤٢  
عليه ويجب رد ما قبضه منه على المشتري كما سيذكره الشارح  
في التمهيد **قوله** وعليه كذلك في نسخ وعكسه كذلك **قوله**  
بان يحيل البائع الخ ولا تبطل الحوالة في هذه بفسخ البيع  
لتعلق الحق فيها بثالث كما سيذكره ايضا في التمهيد **قوله**  
فلا تصح بالعين هو مقابل قوله كون الحق اي الدين كان  
اقترض حيوانا من زيد فطالبه فاحال به على عمرو والذي  
اقترض منه حيوانا نظيره فليتا مل ميديني قلت لا حاجة  
لذلك بل ليس بصحيح لتصير ورته بعد القرض ديناق فيصير  
بما اذا حال بعين مفعوبة او مودعة او عليها او بها اذا  
قال اشتريت منك هذا العبد فخذ الدينار فلا تصح الحوالة  
على الدينار المعين ولا به فافهم **قوله** كدين السلم ولورأس ماله  
وجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل **قوله** ولا تصح الحوالة  
للساعي الخ عبارة سم فرع اعتمد رامتناع الحوالة بالزكاة  
وعليها وعللها بانها عبادة تفتقر الى نية فلا يدخلها ذلك  
**قوله** لامتناع الاعتياض عنها لعل وجهه ان اصله عيان  
مشتركة بين المستحقين والمالك فطلب فيها ذلك دون  
الانتقال للذمة بالتقصير **قوله** وظاهره انه لا فرق اي  
في صحة الحوالة على الميت بين ان يكون له تركة او لا وهو  
كذلك معتمد وانما صححت مع عدم تركته لانه ربما يقضى عنه  
**قوله** ولا تقوم صورته ان يشتري عينا اي بلفظ البيع  
لا بلفظ السلم لما تقدم ان رأس مال السلم لا يصح



الاعتياض عنه ثمن متقوم موصوف بما ينفي الجهالة عنه  
في ذمته فتصح الحوالة به كذا صور بعضهم المسئلة  
وهو ظاهر لما تقدم في قوله ولا بما لا يجوز الاعتياض  
عنه كدين السلم فلا يصح به ولا عليه والمثمن كدين السلم اذا لم يجر  
الاعتياض عنه بخلاف الثمن **قوله** وبالثمن في مدة الخيار  
بان يحيل الخ ليس هذا مكررا مع ما سبق لان فرض الكلام  
السابق قبل قبض البيع بخلاف هذا تأمل **قوله** وعليه عطف  
على قوله بالثمن **قوله** ويبطل الخيار بالحوالة بالثمن فاذا كان  
الخيار للمشتري فاحال البايع بالثمن على اخري زمن الخيار  
سقط خياره لان مقتضى الحوالة اللزوم فكانه الزمه بالحوالة  
وكذا لو كان الخيار للبايع فاحال بالثمن **قوله** لا في حق مشتر  
اي فاذا احال البايع على المشتري بالثمن في زمن خيارهما  
بطل خيار البايع دون المشتري ان لم يرض بذلك فان رضي  
بطل خياره ايضا واذا لم يرض وقسح البيع بطلت لا يقال  
هذا مخالف لغوم ما قالوه من كون الحوالة على الثمن لا يبطل  
بالفسخ لانا نقول الفسخ بالخيار مستثنى ولا بعد فيه  
كما افاده الوالد وان استبعده بعض المتأخرين ثم مر  
**قوله** فانه يصح فلو عجز نفسه تعلق المحتال بما في يده من دين  
للمعاملة فان لم يكن في يده شيء اخذ منه بعد الحق واليسار  
**قوله** بخمسة على عشرة اي ويصح على خمسة من العشرة  
كعكسه قال **قوله** انفق الوهن وبوي الضامن فان شرط

بقا

بقا الرهن ونحوه بطلت الحوالة لانه شرط فاسد ثم مر **قوله**  
لان الحوالة كالقبض اي كوفاء الدين فينفك الرهن ويبرأ  
الكفيل بها كما يحصل ذلك بوفاء الدين **قوله** والخامس العلم  
اي فلا يكفي وجود ذلك في نفس الامر بل لابد مع ذلك  
من العلم به احتياطا للحوالة فسقط قول قل زاده السنة  
كما نبه عليه فيما سبق ولا حاجة اليه للاستفناء عنه بما  
قبله **قوله** وتبرأ بهاذمة المحيل هذا شروع فيما يترتب على  
عقد الحوالة بعد توفير شروطها **قوله** لم تصح الحوالة  
ويفارق ما مر من شرط اليسار بان شرط الرجوع مناف  
صريح فابطلها بخلاف شرط اليسار وحده **قوله** حج ابن  
المقري الاول اي الصحة جمل بعضهم على ما اذا شرط المحتال على  
المحال عليه ان ياتيه بذلك فيصح لعدم اشتراط ذلك  
على المحيل ولا يلزم الشرط اه بخط الميداوي والثاني اي ما رجه  
صاحب الانوار من البطلان على ما اذا شرطه اعني الوهن  
او الضامن على المحيل فيبطل لان ذمته برئت بالحوالة  
والشرط مخالف لذلك وبهذا يجمع بين الكلامين ولا خلل  
في كلام الشئ لان كل قول يحيل على ما ذكر فيه فسقط اعتراض  
قل **قوله** لم تبين على المعاينة اي بخلاف البيع فانما دخل الخيار  
لا ابتنايه على المعاينة اي او الوصف القايم مقامها في البيع  
في الذمة وفي بعض النسخ المقابلة تتمه **قوله** كما قاله او  
تخالف لا بخيار شرط او مجلس لان بالحوالة يبطل الخيار



ويلزم العقد كما تقدم **قوله** لتعلق الحق بثالث أي سواء  
قبض المحتال المال أم لا فإن كان قبضه رجع المشتري على البائع  
والأفهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع إلا بعد القبض  
وجهاً من أحدهما الثاني في المنهج **قوله** على حرية أو وقفة  
أو بلاده ولذا قال في المنهج مثلاً لاكونه مديراً أو معلقاً  
عقده بصفة فإن كلا يجوز **قوله** يقيسها العبد أي أقامها  
كما في شيء المنهج **قوله** حصة أي بلا سبق دعوى **قوله** لأنه أي  
الحال والشأن بأن ظهر أن لا شيء له **قوله** ويبقى حقه أي حق  
المحتال كما كان أي على ما كان عليه أي في ذمة البائع **قوله** حلقاه  
لأنه لا يتوقف على اجتماعهما بأن يحلف لمن استخلف منهما  
نعم لو حلف أحدهما لم يكن للثاني تخليفه في وجه احتمالين  
كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافاً لبعض المتأخرين  
أذ خصومتها متحدت مرفان نكل حلفاً وانفسخت الحوالة  
لنكوله **قوله** على نفي العلم بها أي بالحرية فيقول والله لا أعلم  
أنه حر مثلاً **قوله** المستحق عليه وهو المحيل للمستحق وهو  
المحتال وإنما لم يذكرهما بل حفظ المحيل والمحتال لانكالحوالة قل  
**قوله** صدق المستحق عليه وهو المنكر للحوالة قل **قوله** أو قال  
أي المستحق أردت بقولي الخ صوابه كما في شيء المنهج  
أردت بفتح التا بقوله احلفك الوكالة وقوله صدق  
الثاني أي المستحق لأنه في هذه الصورة منكر الحوالة  
وعلى ما في خط الشئ يلزم أن المصدق مثبت الحوالة مع  
أنه

أن يلزم التكرار في كلامه والتناقض فتأمل وعبارة المنهج ولو  
اختلفا هل وكل أو حال حلف منكر الحوالة لا مع اتفاق على  
لفظهما ولم يحتمل وكالة أهقلاير اجمع شرحه **فصل**  
**في الضمان قوله** تحمّل عن رجل قال حج ويؤخذ من هذا  
مع قوله أنه معروف الاتي أنه سنة أهقلاير ويحتمل أن محله  
في قادر عليه يا من غايته **قوله** وأركان ضمان المال الخ أما أركان  
ضمان البدن أو رد العين المضمونة فاربعة لسقوط المضمون  
عنه الذي هو الشخص **قوله** ومريض مرض الموت الخ محله  
مال يبرأ من الدين أو يوسر بعده والاتبين صحة ضمانه  
لذا قرره شيخنا أفلاير اجمع **قوله** ولو باكره سيد أي أكرهه  
سيد على الضمان ولم يرضى هو به فلا ينافي أنه يصح ضمانه بأذن  
سيد والأكراه يبلغ في الأذن لأن هذا محله فيما إذا كانت  
الوقيق راضياً به تأمل **قوله** لا ضمان لسيد أي لأن ما يودى  
منه مال السيد فلا يصح لأنه يشبه ضمان السيد مال نفسه  
وهذا ظاهر في تصوير المسئلة بأن يكون للسيد دين على  
آخر فضمنه له عبده أما ضمان دين على سيد لا يجنبى بأذن  
سيد فيصح وقال الشئ لا يتوقف على إذن قل وضمانه  
مصدر مضاف لفاعل له ومفعوله محذوف أي آخر ثم يصح  
ضمان المكاتب سيد لا يجنبى للاستقلاله صوابه لسيد  
ليصح الاستدراك والأفغير المكاتب مثله تأمل **قوله**  
وكأنه وقيق البعض أي فيتوقف على إذن سيد **قوله** في الدين



قال قل لا يخفى انها هي المضمون المذكور قبلها فهو مكررا وقد  
يقال المتقدم مكنون المضمون ثابتا وهذا كونه لازما ولا يخفى  
احدهما عن الاخر لان مفهوم الثبوت الوجود لا يخرج ضمان  
نفقة الزوجة في الفد وخوها ومفهوم الزوم ان لا يتطرق  
اليه الا بطلان الاخراج بخوم الكتابة وجعل الجمالة قبل العمل  
وخوها **قوله** بغيرها اي غير نجوم الكتابة **قوله** بنا على غيرها  
اي غير نجوم الكتابة اذا كان السيد يسقط ايضا لاي فلذلك  
امتنع ضمانها للسيد ومع يسأل ما الفرق بين ضمانه فلا  
يصح والحوالة من السيد بها اي بديون المعاملة غير نجوم عليه  
او لحوالة منه للسيد على من عليهم ديون معاملة حيث صح  
ولعل الفرق ان الضمان للامن من سقوط المال وهذا مأمون  
بالتحيز لوجوع مال المكاتب السيد اي واما الحوالة فانها من  
السيد رضي بوفادينه مما في يد عبده فلم يمتنع كذا لهما مش  
وقال سم ما نصرت ثم رأت مر قال ولا منافاة بين ما هنا  
والحوالة لظهور الفرق كما بيناه ثم وحاص **قوله** ان الحق هناك  
ثالث فقوي وافاد وهنا للسيد لكن هذا لا يجري في حوالة  
المكاتب السيد وانما يجري في حوالة السيد على المكاتب مع ان  
كلا منهما جائزاه من حاشيته على المنهج وفرق شيخنا ابن الفقيه  
رحمه الله تعالى بان الحوالة رخصة دون الضمان فاغتر  
فيها ما لا يقتضي فيه **قوله** في مدة الخيار اي المشتري ليملك  
البائع الثمن **قوله** اذا علم الصنا من فيه ان المتن يقتضي بناء  
علم

في حاشية  
ابن الفقيه

علم للمجهول وابرأ الش الفاعل يقتضي خلافا وهو محيب  
قل وقد يقال لامانع من قراءة المتن مبنيا للفاعل للعلم  
به ثم رآيته وجه صنيع الش بان قوالة مبنيا للمجهول تقتضي  
الاكتفاء بعلم غير الصنا من كالمضمون له او وكيله وهو غير كاف  
فتعين ما اشار اليه **قوله** والابرأ من الدين لانه هذه مثله  
استطرادية **قوله** باطل اي فلا بد من علم المبري مطلقا واما  
المدين فان كان الابرا في معاوضة كالحلم بان ابرأه مما عليه  
في مقابلة الطلاق فلا بد من علمه ايضا حتى يصح البراءة اشر  
علمه والا فلا يشترط **قوله** ممن هي لانه متعلق بـ **قوله** مضمونة  
بالجرح عين **قوله** لفظا يشعر بالالتزام خروج ما لا يشعر  
به نحو دين فلا ياتي او اودي المال او احضر الشخص اذا خلا  
من النية فليس بضمان بل وعد **قوله** لانه الفته ويؤخذ منه  
البطلان ايضا بشرط عدم مطالبة سم **قوله** ولا يتعلق ولا  
بتأقوت نحو اذا جاء الغد فقد ضمنت ما على فلان او تكفلت  
ببدنه ونحو اننا ضامن ما على فلان الى شهر او كافي ببدنه الى  
شهر فاذا مضى بريت **قوله** ولا يلزم الصنا من تعجيل  
اي وثبت الاجل في حقه تبعا فيحل بموت الاصيل لا مقصودا  
كما بين ذلك في شرح الوضئ سم على المنهج **قوله** ولا عكس في  
ابراحت الزركشي ان يكون محل ذلك اذا ابراه عن الضمان  
قال فلو قال ابرأتك من الدين بوري لا تحاده وفيه نظر  
ب روار يقتضي مر ما بحثه الزركشي سم على المنهج وفيما ذكره



الزركشي نظرا ان صورة كلام الشئ فيما اذا ابراه من الدين  
لانه الذي قيد به في جانب الاصيل وجعل ابر الضمان عكسا  
له والعكس لا يأتي الا في الابرا من الدين اهو عبارة شئ مر  
وشمل كلامه ما لو ابر الضمان من الدين فلا يبر الاصيل  
الا ان قصد اسقاطه عن المضمون اهو بالحرف فتلخص انه اذا قال  
للضمان ابرائك من الضمان لم يبر الاصيل وان قال لك ابرائك  
من الدين فان لم يقصد اسقاطه عن المضمون لم يبر ايضا  
والدبري **قوله** بخلاف الخي اي ما لم يكن الاجل في حقه تبعاً للثمن  
كما قاله الشهاب قل ومقتضاه ان اذا مات الاصيل حل  
على الضمان وهو كذلك كما في حواشي ن ز بخلاف عكسه  
**قوله** له اي للضمان وهو متعلق باذن **قوله** اما لو اخذ من  
سهم الغارمين الخ ومحل جواز الاخذ من سهم الغارمين  
اذا كانا معسرين او الضمان وحده وكان الضمان بغير  
اذن ومعلوم ان كلام الشئ الان في الاذن فيقيد بما اذا  
كانا معسرين وحاصل ما ذكره المص والشئ اربع صور الاولى  
ان ياذن له في الضمان والقضيا الثانية ان ينتقي الامر ان  
الثالث ان ياذن له في الضمان فقط والرابعة ان ياذن له  
في الادا فقط ففي الصورة الاولى والثالثة يرجع وفي الثانية  
والرابعة لا يرجع وبعبارة اخرى حاصله انه تارة يضمن  
بالاذن وتارة يضمن بغير الاذن فان ضمن بالاذن رجع  
مطلقا اي سواء ادى بالاذن او بغيره وان ضمن بغير الاذن

فلا

فلا رجوع مطلقا اي سواء ادى بغير الاذن ايضا او بالاذن  
فتأمل **قوله** نعم لو ادى اي في هذه الصورة الاخيرة **قوله** حيث  
ثبت الرجوع بان اذن له في الضمان والاداء في الضمان فقط  
اولم ياذن في الضمان بل في الاداء بشرط الرجوع **قوله** وتسليم  
اي وضمان تسليم الخ وعبارة الروض وشرحه ولا يصح  
ضمان تسليم المرهون للمرهن قبل قبضه لانه ضمان ماليس  
بل اذ **قوله** ولم يتسلمه اي المرهن **قوله** الادراك المبيع  
بحر درك بدلا من ما لم يجب ويسمى ضمان العهدة والدرك  
بفتح الراء التبعة اي المطالبة سمي لالتزامه الغرامة عند  
ادراك المستحق لعين ماله حج وتعبارة سم والدرك بفتح  
الدال وفتح الراء واسكانها واصل الدرك التبعة اي المطالبة  
والمواخذة كما قاله الجوهرى ومعلوم ان المضمون هو الثمن  
لانفس التبعة فالدرك هنا اما بمعنى الثمن او على حذف  
المضاف اي زادرك المبيع وهو الحق الواجب للمشتري  
عند ادراك المبيع مستحقا وهو الثمن ووجه تسميته  
بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك اي ادراك المستحق  
عين ماله ومطالبة ومواخذة به وكذا درك المبيع فيما ذكر  
درك الثمن فيصح ضمانه مع عدم وجوبه بان يضمن  
المبيع بعد قبضه لو خرج الثمن مستحقا **قوله** اجيب الخ  
لا حاجة للجواب مع الاستثناء لان المستثنى لا يرد نقضنا  
سم **قوله** ولا يصح قبل قبض المضمون الخ هذا محذور **قوله**



انما بعد قبض ما يضمن **قوله** لم يرجع ظاهره صحة  
 صلحه على الخمر وعبارة الروض بخلافه حيث قال ولو ضمن  
 ذمي لذمي عزه مسلم وينا فضا لحه صاحبه على خمر في الصلح  
 لما سياتي ان اداء الضامن المستحق يتضمن اقراض الاصيل  
 ما اداه وتمليك اياه وهو متعذر هنا فلا يبر المسلم كما  
 لو دفع الخمر بنفسه اذ يعلم ان الحق باق عليه اهو ونقله  
 المرعومي واقره **قوله** لتعلقها اي المصلحة **قوله** وجوالة  
 الضامن اثر ومثله عكسه وهو الخوالة على الضامن من  
 المستحق للدين **قوله** كان له مطالبة كل اي لان قولها ضمنا  
 مالك على زيد ليس معناها انه يوزع علينا بل كل منا ضامن  
 جميعه فلو اداها احدهما هل يفر مر رقيقة نصفها الظاهر  
 لا **قوله** قال المتولي واعتمد مر في شخه خلاف ذلك  
 فراجع كذا بخط بعض المدرسين ويؤيده قوله سم على المنهج  
 فرع ضمن اثنان دين كان كل منهما مئنا النصفه كما  
 لو رهننا عليه شيئا يكون كل منهما راهنا على النصف هذا  
 هو المعتمد والقول بان كلاهما ضامن للجميع كسيلة  
 الوهن ضعيف على ضعيف مر ريث رايه ايضا بخط الميذاني  
 على قوله قال المتولي هو احد وجهين الرابع عند مر  
 خلاف فيطالب كلاهما بالنصف فقط لانه اليقين شغل  
 كل واحد بالزائد مشكوك فيه اللهم الا ان يحلل قال كل  
 منها ضمن الالف **فصل في الكفالة قوله**  
 كفالة

كفالة الوجه لعل وجه التسمية بذلك انه كفى بالوجه  
 عن الذات والكفالة عبارة عن ضمان الاعيان البدنية  
**قوله** عند الاستدعاء اي لو استدعى عليه اي عند الطلب  
**قوله** حق لله تعالى اي مالي كوكاة **قوله** او حق لادمي ولو  
 عقوبة كفصاص وحد قذف وتغزير وخرج به الاعيان فلا  
 تصح كفالة لاجلها بخلاف ضمان الاعيان ممن يده ضامنة  
 فيصح والفرق ان تلك يصل المضمون له الى حقه من غير واسطة  
 وهذا الاصل للحق منه الا بواسطة مطالبة المكفول لكن قال  
 الزيادي تصح ايضا كفالة من يده ضامنة وقال مر ريث ومن  
 يده غير ضامنة وتوزع فيه **قوله** لتأني فيه دلالة على كفالة  
 البدن لكن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في  
 شرعنا ما يقرره ولذلك قال واستونس لها **قوله** او ميتا  
 اي بكلمة لا يجزيه بخلاف الحي **قوله** اذا تحمل الشاهد عليه  
 كذلك اي على صورته **قوله** ولم يعرف بخلاف ما اذا عرفهما  
 فيستغنى عن ذلك بذكره بالاسم والنسب **قوله** اذن  
 وليه هذا في غير السفينة اما هو فاعتبر اذ نردون وليه قل  
**قوله** وكما لبدن الجز الشايع اي في الحي كما مر **قوله** كفلة بفتح الفاء  
 افصح من كسر هاءه المنهج **قوله** محل تسليم اي صالح  
 له بشرط موافقة المكفول عليه ايضا **قوله** بلا حائل كمتقلب  
 يمنع المكفول له منه اي من قبض المكفول منع وجود الحائل  
 لا يبر الكفيل فان اتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق



القبول ان كان له غرض في الامتناع والالزام القبول فان  
امتنع رفعه الى الحاكم يقتضي عنه فان فقد شاهد من  
انه سلمه وبري **قوله** كتسليمه اي المكفول البالغ العاقل  
كان يقول للمكفول له سلمت نفسي من جهة الكفيل  
ولو في غير محل التسليم وزمنه المعين حيث لا غرض وتخرج  
بالبالغ العاقل الصبي والمجنون فاذا سلم كل نفسه  
لا عبرة بتسليمه الا ان رضي به المكفول له علي **قوله**  
ثم ان مضت المدة المذكورة اي مدة الاحتضار مع امكانه  
كما هو فرض المسئلة **قوله** بوقت او غيره اي كان قطعاً  
خبره **قوله** ان له الاسترداد من المكفول له فان تعذر حضور  
المكفول لم يرجع كما قال قل فلو تعذر الاسترداد بعد  
حضوره من المكفول له هل يرجع على المكفول لان ادائه  
عنه يشبه الفرض الضمني له اولاً لانه لم يراع في الاداء  
جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها من الحبس  
كل محتمل والثاني اقرب **قوله** ولو شرط ان يفرم المال المكفول  
كفلت نفسه بدنه بشرط الفرم او على اني اعزم او نحوه  
علي **فصل في الشراكة قوله**  
ثبوت الحق اي حق التصرف على الوجه الاتي فيختص بما هو  
مقصود في هذا الباب دون مطلق الاشتراك  
في غيره بارت او شراء او غيره مما يدل قوله الاتي عقد  
يقتضي ثبوت ذلك كذا بها مش ولكن لا يظهر عليه

فجه

وجه اولوية التعريف الثاني فالاولى ان يقال في وجه الاولوية  
ان التعريف الثاني اعني قوله عقد لا يشمل المال المشترك  
فيه بارت او شراء بخلاف التعريف الاول فانه شامل لذلك  
ايضاً مع ان الفصل معقود للمال المشترك بعقد فسقط  
ايضاً اعتراض قال تامل **قوله** هذا والاولى ان اشار به الى ان  
الباب معقود للشركة الخاصة وهي المقتضية للتصرف في  
المال المشترك ليخرج الاشتراك في الاعيان بارت او غيره اذ  
لا يفيد ثبوت التصرفات الالية لكن كان الاولى للثبوت يقول  
عقد يقتضي ثبوت التصرف دون قوله بثبوت ذلك الا ان  
يريد بثبوت الحق السابق بثبوت التصرف فان العقد المفيد  
لثبوت التصرف موقوف بمقصود الباب فقول قل والاولى  
ليس بالاولى بل الاول اولى ليدخل نحو الموت والقصاص  
وحد القذف والشفعة ونحوها اه غفلة عما عقد الباب  
له **قوله** السايب ابن يزيد صوابه كما في الاعلام لشيخ الاسلام  
السايب بن ابي السايب صيفي بن عابد المخزومي **قوله** وافتر  
اي السايب قل وذكر شيخ الاسلام ان الضمير له  
صلى الله عليه وسلم **قوله** بشركة اي النبي صلى الله عليه وسلم  
على الاول والسايب على الثاني اي واقرب النبي صلى الله  
عليه وسلم على ذلك فصح الدليل تامل **قوله** شركة  
ايدان جوزها ابو حنيفة مطلقاً احدث الحرفة او كلفت  
وما لك ان احدث الحرفة ومذهبنا بطلانها وعليه فمن



انفرد بشي فهو له وما اشتركا يوزع بينهما على نسبة اجرة  
المثل فاذا كان عمل احدهما اكثر من الاخر بان كان حكم  
الثلاثين فله ثلثا ما حصل تامل **قوله** ليكون بينهما كسبهما  
اي متساويا كان او متفاوتا مع اتفاق الحرفة كخياطين  
او اختلافها كخياط ورفاسه المنهج **قوله** ببدنهما ان هذه  
شركة الابدان لكن تفاوتا بالشرط المذكور **قوله** او مالهما  
اي من غير خلط او معه وتفاوت شركة العنان بالشرط  
المذكور ايضا او مانعة خلط فتشمل المال والبدن معا  
قل **قوله** وعليهما ما يعرض اي مما لا يقتضيه العقد **قوله**  
وشركة وجوه من الوجاهة اي القبول لا من الوجه صورتهما  
ان يشتري احدهما نفسه فقط ليكون الذي اشتراه  
بينهما في باطلة لتساوي الشرا لنفسه مع ما طرأ عليه  
المشروط قبل الشرا بخلاف ما لو اشترى احدهما نفسه  
وصاحبه معا بالاذن فصحيح ولها صورة اخرى وهي  
ان يشتري وجيه في الذمة ويباع خامل ليكون الربح  
بينهما او يدفع خامل لوجيه ما لا يبيعه بزيادة ويكون  
الربح بينهما او يعمل الوجيه والمال من الخامل في يد وجيه  
قل **قوله** لهما اي ان يتفقا على ان ما يشتريه احدهما  
لنفسه يكون لهما فان قصد حالة العقد ان لهما فهو  
من شركة العنان ويكون ما يخص الاخر من الثمن دين  
عليه لكن بشرط بيان قدر ما يخص كل واحد من الربح  
ان لم

ان لم يعلم قدر المالين على ما ياتي **قوله** ما يشتري بانه  
اي يشتريه كل منهما على انفراده ليكون الربح بينهما  
والحاصل ان تارة يشتري كل منهما على انفراده فهذه  
صورة وتارة يشتري الوجيه ويباع الخامل وتارة  
عكسه فهذه ثلاث صور **قوله** نعم ان نوي الخراي وجد  
خلط المالين بشرطه فيصير لفظ المفاوضة كناية عن  
شركة العنان اي بشرط ان لا يقول فيها وعلينا غرم  
ما يعرض والا كانت مفاوضة باطلة كما في شركة الوحي  
فلو قصد البعولهما وعلينا غرم ما يعرض مما يكون  
بسبب الشركة لم يضر **قوله** وعمل اعتراض الشهاب قل  
بانه تبع المنهج في هذه ركنها والوجه خلافه لانه يخاف  
عنهما مرتب عليها وفيه نظر فان ماهية الشركة متوقفة  
على العمل وان ترتب على العقد كما ان ماهية الوكالة تتوقف  
على العمل وان ترتب على الصيغة وما هيية القراض  
تتوقف على العمل وان ترتب على الصيغة وغير ذلك **قوله**  
ذكر المصنف بعضها اي الاركان ولعله المعهود عليه لمضمن  
**قوله** ان يقع على ناص له وكذلك قوله الاتي ان يتفقا في  
الجنس والنوع وكذلك قوله وان يخلط المالين والعمل  
راخل في قوله الاتي وان ياذن كل لصاحبه في التصرف  
فان التصرف هو العمل وسياتي في كلامه التفسير  
على ان الصيغة تعلم من قوله وان ياذن له وقد علمت



انه يتضمن العمل ايضا **قوله** ولعل منهم المصالح لم يجز بل  
 ان بصيغة الترجي لاحتمال ان يكون المفهوم فيه تفصيل  
 عند المصداق يقول وخرج بالناس غيره فان كان تبرا  
 او حليا او سبابك صحت الشركة فيه والا فلا تأمل ذلك  
 فانه نفيس **قوله** مبني على انه مقصور هو غير صحيح  
 قل **قوله** ولا تصح في المتقوم اذا لا يمكن الخلط سياتي في كلام  
 الشئ انه اذا كان مشاعا صحت الشركة عليه وهو ما اخذ  
 من التحليل المذكور فان المشاع اقوى من المثل اذا اختلط  
 لان كل جزء منه مشترك **قوله** الاول منها كان المتعين ان يقول  
 والاول على ان الواو من المتن لان المتن مشتمل على عاطف على  
 قوله السابق ان يكون على ناض وان يتفقا والشئ اسقطها  
 فصار المتن خاليا عن العاطف فلعله سقوط من القلم في هذا  
 المحل وفي قوله اذا علمت ذلك واصله واذا علمت بواو كذا **قوله**  
 والامر بـ من ان الشرطية ولا النافية وجواب الشرط محذوف  
 اي والآن قطع النظر في المثل عن تساوي الاجزائي القيمة  
 فيشكل والغاي في قوله فليس محذوفة موقوع لام التقليل  
 اي لان هذا القفول ليس مثله لذلك القفول وان كان  
 مثليا في نفسه تأمل **قوله** ولا يمكن اي غيره من التمييز  
 وهو عطف مسبب على سبب **قوله** ومحل هذا الشئ هو خلط  
 المالكين في المثليات **قوله** مما تصح فيه الشركة وهو المثل **قوله**  
 اولها كالعروض والنافية **قوله** في التفرق **قوله** وهناك **قوله** ممتاز  
 مال

نقل

مال الاخرى في نفسه وان لم يتميز عند **قوله** ملكاه على هذه  
 النسبة فاذا كان لاحدهما ثلاثون نجة والثاني ثلاثون  
 من المعز فباع صاحب النعاج ثلثها بثلاثي المعز كان له  
 في كل من النعاج والمعز الثلثان والاخر الثلث ولكن الربح  
 والخسران باعتبار القيمة كما ياتي **قوله** لم ينف محله كما قاله  
 السبكي ما لم ينويا بقولهما اشتركتنا الاذن في التصرف  
 والاصح فحسب كناية كما في شئ البهجة وشئ سم ونقطة الرحومي  
 عن نور الدين الزيادي **قوله** بطل الشرط اي والعقد ايضا  
 كما في حاشية قل **قوله** والربح بينهما اي في هذا الفاسد  
 ايضا اي بعد اخراج اجرة عمل العامل مرحومي **قوله** ويسقط  
 كل منهما على التصرف في شروع في شروط العمل **قوله** على  
 التصرف بلا ضرورة يقتضي جواز البيع بضمن المثل مع وجود  
 راعب بازيد وليس كذلك كما قاله في شرح المنهج وعبارته  
 وشرط في العمل مصلحة فلا يبيع بضمن مثل وشم راعب بازيد  
 ثم قال وتبيري بمصلحة اولى من قوله بلا ضرر لاقتضائه  
 جواز البيع بضمن المثل مع راعب بزيادة **قوله** فلا يغير نقد  
 البلد اي فلا يبيع بعرض ولا ينقد غير نقد البلد وان راج  
 على المعتمد خلافا لما نقله الرحومي عن ج من ان له ذلك ان راه  
 مصلحة فانه ضعيف **قوله** هذا كله اي ما ذكر بقوله فلا يبيع  
 نسيئة الحق **قوله** بسفه او فلس **قوله** اعما لا يسقطها  
 به فرض صلاة بان افاق وقد بقي من الوقت ما يبيع كسيرة





ولو وقت عذر **قوله** فلا نسخ به ضعيف وقوله بخلافه معتمد  
**قوله** بلايمان اي مالم يتهم والاحلف فرع افني النووي كابن  
الصلاح فبين غصب بخون قد اوبر وخلصه بماله ولم يتميز بان لم  
افراز قدر المفضوب وحل التصرف في الباقي حج مرحومي **فصل**  
**في الوكالة** والاصل فيها الذب وقد تخرم ان كان فيها  
اعانة على حرام وتكره ان كان فيها اعانة على مكروه ويجب  
ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل لتوكيل المضطر غيره  
في شرائط عام قد عجز المضطر عن شرايه وقد تصور فيها  
الاباحة ايضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسواله  
الوكيل لا تعرض عن شئ **قوله** وكل امرئ بتخفيف الكاف لـ  
**قوله** ماله فعله خرج ما يتنع عليه فعله كالجناية على حق الغير  
فلا يوكل فيه وخرج بما يقبل النيابة مالا يقبلها كالصلاة والصوم  
وخرج بقوله ليفعله في حياته ماله ووكله ليفعله بعد موته فهو وصيه  
بشرطها والمراد بقوله مما يقبل النيابة ما يقبلها شرعا اذ التقدر  
مع مما ليس بعبادة فلا دور قاله حج **قوله** فابعثوا حكما  
قال في المنهج وهما وكيلان لاحكامان فصيح الاستدلال به  
**قوله** في المتن وكل ما بالرفع وتكتب موصولة اذا كانت ظرفا  
وان لم تكن ظرفا كتبت مقطوعة كما في كلام المصمحي **قوله**  
لانه اذا لم يقدر المحل المناسب ان يقول بعد قوله جازله ان يوكل  
فيه غيره والا فلا يصح توكيله لانه كما في شئ المنهج مرحومي  
**قوله** فلا يوكل في كسر الباب وان عجز عن المباشرة **قوله** وتوكيل  
قادر

قادر اي فلا يجوز له ان يوكل غيره في التصرف مع قدرته على المباشرة  
فهو مستثنى من قوله كغيره وكل ما جاز له وكالعبد الماذون له في التجارة  
ليس له ان يوكل مع شمول الضابط له والسفيه الماذون له في  
النكاح ليس له ان يوكل فيه ووجهه في هذين ان المحرم يرتفع  
الا عن مباشرتهما فقط **قوله** في النكاح بعد التحلل اي او  
يطلق بخلاف ما اذا قيد بحال الاحرام سم **قوله** فيصح توكيل  
ولي اي بالتصرف في مال موليه عن نفسه او موليه وكذا عنهما  
معافيتا يظهر وفائدة كونه وكيله عن الطفل انه لو بلغ رشيدا  
لم يعزل الوكيل عن موليه ولو مع نفسه فيما يظهر بخلافه  
عن الولي سم **قوله** وشرطه ان يذكر الشئ شروطا ثلاثة للموكل  
فيه ان يملكه الموكل وان يقبل النيابة وان يكون معلوما ولو كان  
بعض الوجوه **قوله** وكل نسخ لو قال وكل حل كان اولى  
ليشمل العتق ونحوه كالطلاق **قوله** وقبض واقباض القبض  
معناه الاخذ والاقباض معناه الدفع للموكل فان قصد  
نفسه فقط او اطلق فهو له او قصد ههما فهو مشترك **قوله**  
واستيفنا عقوبة لادمي اوله كقود وخذ قذف وخذ زنا  
وشرب ولو في غيبة الموكل شئ المنهج **قوله** ولا في التقاط اي  
عام كقوله وكلتك لتلتقط عني فلا يصح بخلافه وكلتك  
لتلتقط عني هذه اللفظة ولذا قال **قوله** بعضهم  
وان يوكل في التقاط خصا **قوله** صم والوا بطلوه ايضا  
**قوله** تقتل اي تعديا كما يدل عليه عطفه على الظهار فانه محرم

قوله وملك  
مباح اي ان  
قصد الوكيل  
ص



واما التوكيل في قتل القصاص فجايز بلا شك كما صرح به قولهم لو  
 وكله في القصاص ثم عني قتل القاتل فقتله الوكيل جاهلا بالعفو  
 فالدية على الوكيل دون الموكل لانه محسن بالعفو فلا غرم عليه **قوله**  
 ولو من وجه كوكلك الخ فالوجه الذي ذكره هو معلوم من خصوص  
 كونه مالا بخلاف كل اموري اذ منها ما ليس مالا والوجه المجهول  
 منه خصوص انواعه وفي عتق الارقا جهة العلم بخصوص كونه  
 عتقا وجهة الجهل بعدم العلم بالعدد وكون الوقت ذكره او اني  
**قوله** بان الاولى اسقاط الباطن هو **قوله** بان التابع ثم اي في  
 بيع مالا يملكه بغير المملوك والفرق بين صحة وكلك في بيع  
 كذا وكل مسلم وبين امتناع وكلك في كذا وكل اموري ان  
 الموكل فيه فيما مر معين والابهام في الفاعل واما ههنا  
 الابهام في الموكل فيه **قوله** محلة اي المحارة وفي المصباح والمحلة  
 بالفتح المكان ينزل فيه القوم وسكة اي الزقاق **قوله** او يتوكل  
 اي وكل ما جاز للانسان التصرف فيه اي لعدم قيام مانع به  
 جاز ان يتوكل فيه عن غيره بخلاف الصبي والمجنون والمغني عليه  
 والمرأة في النكاح فلا يقال تخلف عبارة المصنف لغير الجدوى  
 لان كون كل مالا للانسان التصرف فيه لنفسه يتوكل فيه عن غيره امر  
 ظاهر **قوله** ولا محرم اي ولا توكل محرم **قوله** لا في ايجابه اي  
 مطلقا باذن وبغيره كما هو مقتضى ما تقدم في المحرم في الضرب  
 الثاني ولولا ان يكون محرم القبول الجائز بغير اذن **قوله** وهذا  
 اسم الاشارة راجع الى العكس المشار اليه بقوله والا كما تدل الامثلة

المذكورة

المذكورة ولم يذكر ما يستثنى من الطرد ولعل العلم من بعض  
 ما تقدم فراجع **قوله** وايصال هدية فان عجز عن ذلك  
 وكل من يوصلها **قوله** ولو امانة قالت له سيدي اهدني اليك  
 اي وصدقتها فيحوز وطبها حج قال بعضهم ولا يشترط  
 معرفة سيدها الواهب وانظر هل يشترط ان تقوم  
 قونية على هداياها كعالم او صاحب حرره ميداني **قوله** وعليه  
 العمل اي عمل القضاة وغيرهم وهو المعتمد من مقتضاه  
 انه يصح تصرف كل من اراد التصرف من المسلمين بهذه الصيغة  
 لتبعية لما يصح **قوله** والاول وهو وكلك في كذا ايجاب  
 والثاني وهو بيع كذا **قوله** في القبول هنا اي الذي هو عدم  
 الرد **قوله** لكن يفيد تصرفه بعد وجود المعلق عليه ان  
 قلت حيث نفذ بعموم الاذن فما المعنى الفارق بين الصحة  
 والبطلان مع صحة التصرف قلت يظهر الفرق فيما لو عين له  
 جعله فلا يجب وانما الاجرة المثل بخلاف الصحة فان له المسمى  
**قوله** ولو جعل فيه رد على من زعم انها بالجعل اجارة لازمة  
 بل هي جعله جارية **قوله** ولو بعد التصرف اي في بعض الموكل  
 فيه والافقد انتهت الوكالة بالتصرف **قوله** حق ثالث بالاضافة  
**قوله** بيع المرهون اي ان اذن صاحبه للمرتهن في بيعه قل  
**قوله** او قلن الخ بان وكل انسان يشتري له شيئا بعين ماله  
 اي مال ذلك الوكيل ثم حجر الوكيل اي قبل الشراء فينقل لان  
 ذلك اي شراؤه بماله للموكل اما قرض او هبة وهو ممنوع

هدية

عليه اي ح



منها قال ان زنا مل هذا التصور فان كثرة من الطلبة  
عجز عنه **قوله** وشرعا مقابل قوله وحكما وكان مراده بالحكمي  
مالا يتوقف على صيغة وبالشرعي ما كان بلفظ وهو اصطلاح  
غير معروف ولو فسر الانفساخ بانها حكمها وجعلها مثالا  
للامر من كان اولي وينعزل وان لم يعلم بعزله بخلاف القاضي  
لان من شأنه ان تتعلق المصالح الكلية به فاخذه **قوله** وجرى  
رقا اي كان وكل حربيا فاسترق **قوله** عما لا ينفذ في هذه في  
خط المؤلف وهو متعلق بينعزل وفي بعض النسخ كما وفي  
بعضها مما وفي بعضها مما لا ينفذ **قوله** ومثله تزويجه  
اي عيدا كان او امة **قوله** والوكيل ولو بدعواه لمن يصدر  
**قوله** كسائر الامانة في ان من فوطهم ضمن فلو تنازعنا في  
التفريط صدق منكره لان الاصل عدمه **قوله** لاحتمال نسيان  
اي فالناسي مفترط لا متعدد فيقتضي كلامه ضمنا مع النسيان  
ونحوه وليس كذلك هذا تقرير كلامه وقد ينازع في دعوى  
تفريط الناسي لان الناسي لا تقصير منه فكيف ينسب له  
التفريط بسببه تامل ولذا لم يعترض ابن سم في ثمة على المتن  
**قوله** لاحتمال نسيان اي فانه لا ضمان عليه في النسيان  
كما مر **قوله** ويصدق اي الوكيل يضمنه **قوله** كان ركب  
الدابة اي حيث كان يليق به سوقها ولم تكن جوارها والالم  
يكن ركوبها **قوله** عا د الضمان اي فان تلف في يده  
ضمن وان كان من غير تفريط ولا يتصرف فيه الا باذن جدي

من

من الموكل اه ميداني **قوله** المطلقة سيا في محترزه في قول  
الشرا الا في ولو وكله لبيع موجلا لمع الفرع الذي تعدد  
**قوله** فهو كما لو باع بدونه اي فيكون فيه التفصيل المذكور  
بعد في قوله فلا يصح الخ فلما حصل ان الصور اربع اما ان  
يوجد راعب او لافان وجد راعب وباعه باقل من الزيادة  
المرغوب فيها بغين فاحش لا يصح البيع او بلا غين فاحش  
فصح وان لم يوجد راعب فان باع بدون ثمن المثل بغين  
فاحش لم يصح والا صح انتهى **قوله** فلا يبيع نسيئة وان  
كان اكثر من ثمن المثل **قوله** ضمن بدله صوابه قيمته لان ما يقره  
الوكيل للحيولة وهو القيمة مطلقا وما يقره المشتري  
للفيصوله وهو البديل مطلقا لوعبارة النهج ضمن قيمته يوم التسليم  
ولو مثليا التعدي الى اخر ما قاله الشرا **قوله** بالاذن السابق  
اي لان البيع الاول باطل **قوله** ويشترط الاسهاد اي ان يشهد  
الوكيل على المشتري في هذه الحالة وهي اذا باع موجلا  
باذن الموكل **قوله** صح البيع اي الى شهر وان كان الاذن الى  
شهرين حيث لم ينهاه ما لم يعين الموكل له المشتري فان عينه  
له امتنع الا شهر وان لم ينهاه لظهور قصد المحاباة **قوله** كما  
قال الاسنوي حمله اي ما ذكر من الصحة **قوله** لو قال لوكيله  
بع هذا بكم شئت الخ اشار في هذا الفرع الى ان الصيغ  
اربع اي فكم تقع على المقادير فهي تصدق بالقليل وغيره  
ويختلف المراد منها **قوله** بنسيئة لان الاجل وصف فينا سب







او البصر ومعنى عدمه في القتيان ان الرسول عنه الصحة او الفساد  
وهما معقولان لا محسوسان **قوله** اغد فعل امر من الغدو بالعين  
المجزة اي اذهب وسببه ان رجلا من اتياء النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال احدهما اسالك يا رسول الله ان تحكم بيننا  
بكتاب الله تعالى وقال الاخر مثله فقال لهما رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نعم احكم بينكما بذلك فقال الاول يا رسول  
الله ان ابني كان عسيفا على هذا الرجل وانه زني بامرأته  
فقال للرجل ما تقول في ذلك فقال نعم فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اغد يا انيس فذكرها فذهب اليها  
النيس فاعترفت فرجوها قال على التحريم **قوله** الى فاسقطا  
وهو ما لا يتعلق به حق الغير كحد الزنا وما لا يسقط وهو  
ما يتعلق بادمي كالزكاة والكفارة **قوله** على المواخذة به  
ولو هازلا او لاعبا او كاذبا وان كان يجوز له الرجوع  
فيه في بعض الصور كما ياتي **قوله** بالشبهة اي الطريق في  
سقوطه باعتبار ان الشخص يرى هذا الامر لله وهو  
مبنى على العفو والمسامحة وعدم المواخذة لقوة  
رجائية في الله **قوله** يصح الرجوع فلو رجع في اثنا حد  
فتسوه فمات فلا قصاص وتجب حصة الباقي من الدية  
بعد الضربات وتعبيره بالصحة لا ينافي انه مسح  
وهل اذ رجع قبل الحد فحدوه بضمن بالعود او لا كما  
لورجع في اثنائه الظاهرة الثاني لظنهم كذب في الرجوع

وهو

56  
وصرح به سم فقال فلو قتل المحسن فعلى قاتل المحسن بعد  
رجوعه الدية لا القصاص لا اختلاف في العلماني سقوط  
الحد بالرجوع انتهى **قوله** على الدراوي الترتيب **قوله** ما لو  
ثبت بالبينة اي فلا عبرة بالرجوع فان اقر بعد البينة  
ثم رجع فان كان قبل الحكم فلا يعتد برجوعه وان كان  
بعده اعتبر بما استند اليه الحكم من الحاكم قل **قوله** بما  
لا يسقط فالرجوع عن الاقرار بالوطي الموجب للمهر والحد  
يقبل بالنسبة للحد لا للمهر فلا يسقط المهر برجوعه  
عن الاقرار بالزنا **قوله** يا منا ما لو ادعاه بالسب فيكلف البينة  
عليه وان كان غريبا لا مكانها وسهولتها فلو اطلق  
دعوى البلوغ فيستفسر كما قاله الاذري وتلقيه مريانه  
تقبل مطلقا ويحمل على البلوغ بالامنا حتى لا يتوقف على مينة  
فهو المعتمد نعم لو شهد اربع بشوة بولادته يوم كذا قتلت  
وثبت بها السن يتعامر **قوله** صدق في ذلك اي في الامنا  
الممكن **قوله** ولا يجلف عليه اي الامنا الممكن ومحملة  
فيما لا مزاحمة فيه اما ما فيه مزاحمة كطلب سهم الغزاة  
فيخلف **قوله** لانها الخصومة اي المنازعة في كونه ببلغ  
اولا بتحقيق البلوغ وبالموصول الى تلك الحالة لا يخلف  
انه كان متصفا بها حال الاقرار لانه ان كان صادقا فلا  
حاجة لليمان وان كان كاذبا فلا يطلب الجاوه الى الادب  
**قوله** وكالا منافي ذلك الحيض اي تصدق ولا تخلف



نعم لو علق زوجها طلاقها بحيضها فأدعتة فلا بد لقوته  
من تخليفها أن اقهرها **قوله** وصورة اقراره أي المكرة الذي  
لا يعتد باقراره ان يضرب ليقول ان يضرب لصدق فان  
هذا يعتد باقراره وصورة ان يسأل فلا يجيب بشي نفيا  
او اثباتا فيضرب ع ليتكلم الصدق وان اجاب بشي  
نفيا او اثباتا حرم التعرض له بعد ذلك والكلام في الاقرار  
اما الضرب فحرام مطلقا **قوله** ان هذا اي اذا اريد باقراره  
بالحق اقراره بما ادعاه خصمه لانه عام ارديه خاص  
فينصير مكرها عليه بخلاف ما لو اريد بالحق حقيقة  
وهو الاخبار بالواقع فاخبر بما ادعاه الخصم فيعمل به **قوله**  
بذلك اي باقراره بالحق وخط الميدي اي بضربه **قوله**  
وهذا متعين اي فلا يصح اقراره مطلقا ولو تعارضتا  
بيتا اكره واختار قدمت الاولى ولو ادعى بعد الاقرار  
انه كان مكرها وقتها فان كان قريبة على تصديقه كترسيم  
او حبس صدق بيمينه قل **قوله** بمال واختصاص **قوله**  
او نكاح اي انه تزوج بدين **قوله** بدين اي ولا يمين واما  
المفلس فيصح بدين في ذمته لاني اعيان بماله **قوله** نعم  
يصح اقراره في الباطن في هذا رأي ضعيف والمعتمد  
انه لا يصح اقراره مطلقا قاله مروني في باب الحجر  
**قوله** بموجب بكسر الجيم اي بشي بموجب عقوبة كالزنا  
والقتل وقوله لحد مثال للعقوبة **قوله** لعدم تعلقه

بالمال

بالمال اي ابتداء فلا يتوقف على الرشد واما قلنا ابتداء ليل  
يرد وجوب المال عنه بالعفو عليه فتأمل **قوله** واما شروط  
المقر له لذكر الست منها ثلاثة شروط تقينيه واهليته  
للمقر به وعدم تكذيبه للمقر **قوله** فلو قال الانسان لخي اي  
قال هذه الالفاظ وهي لا انسان لخي **قوله** او من اهل  
البلد اي لو احدى منهم من اهل البلد اي الا ان كانوا محصورين  
فيما يظهر مراري فيصح ويعين من اراده **قوله** لم يصح  
اي بخلاف ما لو قال علي مال لا احد فهو لا الثلاثة فيصح  
لان المقر له فيه نوع تعيين اذ لا يشترط تعيينه من كل  
وجه فلو قال واحد منهم انا المراد صدق بيمينه  
كما في س الزبد للولي **قوله** وبهذا يخرج ما اذا اقرت  
المرأة بصدقها لخي اي فلا يصح الاقرار في الجميع **قوله**  
وبهذا اي باحتمال صدقة المذكور في قوله وصدقة  
محتمل يخرج به ما اذا اقرت لخي لانه لا يحتمل نقله حتى  
لو احتمله قبل **قوله** او الزوج اي او اقر الزوج وقوله  
لغيره متعلق باقرار المقدور ومثله قوله المجني لخي **قوله**  
لفلان اعم من ان يكون مالكا او غيره كما في س  
البهجة **قوله** وان اسند لخي هذه غاية وهي ضعيفة  
**قوله** ضعيف هو الضعيف والمعتمد ما في التهاج  
انه لغو من اصله لا اقرار **قوله** حتى لو رجع أي المقر  
عن الاقرار قبل لسقوطه بالمعارضة **قوله** واما شرط



المقربة ولم يذكره ايضا فشرطه ان كان الاولى ان يقول  
 بدل قوله فشرطه ان يكون الخ فان المحدث عنه  
 الشرط المستروط وقد ذكر شرطين ان لا يكون ملكا  
 للمقرحين يقر وان لا يكون ثابت الملك لغيره بان  
 يكون في يد أي المقر الا ان ينتقل اليه فيعمل خ باقوانه  
 ويسلم للمقر له **قوله** ان لا يكون ملكا مخاي لا يكون في  
 صيغته ما يدل على ملكه له قل **قوله** لا قوله الفلان وكان  
 ملكا لي الخ الى ان اقرت به كذا في نسخ والصواب كما  
 في بعض النسخ هذا الفلان وكان الخ وفي بعض  
 اخر فلان كذا الخ **قوله** افتداله من جهة الاعتراف  
 بحرية المانعة من شرايه من المنهج **قوله** فله اي البائع  
 الخيار اي خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب من المنهج  
 اي بالنسبة لعيب الثمن لا للمبيع بشي وميداني **قوله** لصدق  
 كل منها بالشئ لو قال لصدق الشئ عليها كان اولى  
 وانما يصدق الشئ بالسلام والعيادة لبعده فمما  
 منه **قوله** بما قل من المال خرج الخمس وان حل اقتناؤه بجلدة  
 فلا يقبل اذ لا يصدق عليه اسم المال **قوله** برفع اي بدلا او عطف  
 بيان او نصب اي تمديدا وجر الحنا وسكون اي وقفا وقولنا  
 لحنالون تميد كذا لا يجوز من فلا يقال انه مجرور بمن مقدرة  
 وايضا لو كان مجرورا بمن المقدرة لجري فيه ما جرى في  
 حالة النصب من رجوعه الى الفظين الذين قبلوا لزومه درهمان  
 لكونه

لكونه تميدا **قوله** او كذا كذا الخ عبارة ش المنهج او كذا كذا  
 درهم بالاحوال الاربعة والحاصل ان الصيغ الثلاث كذا  
 درهم وكذا كذا وكذا وكذا درهم بافراد كذا وكذا درهم  
 مع العطف وعدمه وعلى كل اما ان يرفع درهم او ينصبه  
 او يجره او يسكنه فتصير الصور اثني عشر وفي الجميع يلزمه  
 درهم واحد الا في النصب مع العطف فيلزمه درهمان لانه  
 تميد فيعود لجميع ما قبله وهو شيان فيتعدد ووجه لزوم  
 الدرهم فقط فيما عدا ذلك التمييز انه عند عدم التكرار  
 لا تعدد ومع التكرار لا مع العاطف يكون الثاني توكيدا  
 او مع العاطف يكون البيان لاحدهما فقط دون الاخر **قوله**  
 فان اراد معية الخ ذكر الشئ كما اذا قال له علي درهم في عشرة  
 خمسة احوال الاولى ان يريد بفي معنى مع فيلزمه احدى  
 عشرة والثاني ان يريد الحساب وهو يعلمه فيلزمه عشرة  
 لان واحدا في عشرة بعشرة والثالث الظرفية والرابع الحساب  
 وهو لا يعلمه والخامس الاطلاق فيلزمه درهم في هذه  
 الثلاثة لانه المتيقن **قوله** فاحد عشر استشكل بان لو قال  
 علي درهم مع عشرة لزومه درهم فقط لاحتمال ان معناه  
 مع عشرة الي وقاعدة الباب الزام اليقين وطرح الشك  
 واجيب بان العدول عن لفظ مع الي في مشعر بان الجميع  
 للمقر له سم **قوله** بشروط هي في كلامه من عا ثلاثة وذكر  
 رابعا لا بعنوان الشرطية وهو قوله ولا يجتمع مفرق الخ



وبقي من الشروط كما قاله قل ان يتلفظ به وان يسمع  
 نفسه ولو بالقوة اهو عبارة سم وان يسمع به **فصل**  
 غيره قال في النوار والافاقول قول المقر له يمينه اي في نفي  
 الايمان به بخلاف نفي مجرد السماع فلا اثر له اه **قوله** وكلام  
 اجنبي نعم لو قال له على الف استغفر الله الاماية لم يضركما  
 في العدة والبيان اه ن تجلاني ما لو قال لا اله الا الله والحمد  
 لله فانه يضرك في الاستثنا لان الاستغفار للتذكر فلا يضرك بخلاف  
 غيره **قوله** الشرط الثاني ان ينوي الزعم اه عبارة سم ويشترط فيه ايضا  
 ان يقصده قبل فراع صيغة الاقرار وان لم يقارن اولها  
 ان تاخر فان تقدم فهل يسقط اعتبار هذا الشرط المحصول  
 الارتباط بدونه لان ذكر المستثنى منه متاخر اوجب ارتباطه  
 بالمستثنى المتقدم اولا فيه نظر ولعل الاقرب الثاني وعليه  
 فصل بشرط قصد الخارج به اي بالمستثنى قبل التلفظ  
 به او تكفي مقارنته للتلفظ فيه نظرا والوجه الثاني وعليه هل  
 يعتبر مقارنته لجميع اللفظ او تكفي مقارنته لبعضه فيه نظر  
 ولعل الاقرب الثاني اه مجرد **قوله** لم يصح ما لم يتبعه **استثنا**  
 باستثنا اخر خوله على عشرة الا عشرة الخمسة فيصح الاستثنا  
 ويلزمه خمسة او الا تسعة لزمه درهم كما في س سم فراجع  
**قوله** اذ لا استغراق ولو قال له على درهم ودرهم ودرهم الا درهما  
 ودرهما ودرهما لزمه ثلاثة كما في العباب **قوله** ومن طرق  
 بيانه ايضا اشار بقوله ايضا الى ان صواب الطريق الاولى  
 ان

٥٩  
 ان الاستثنا من الوثبات نفي ومن النفي اثبات **قوله** لان الاعداد  
 المثبتة وهي الازواج والمنفية الافراد قل **قوله** ولك ان  
 تخرج الواحد من الثلاثة حاصل هذه الطريق ان يسقط  
 من الافراد فقط لا من كل المراتب فسقط الواحد من الثلاثة  
 يبقى بعد اسقاطه اثنان تسقطهما من خمسة يبقى  
 ثلاثة تسقطهما من سبعة يبقى اربعة تسقطها من تسعة  
 يبقى خمسة فهي اللازمة اه **قوله** ولو قال ليس له على شيء بخير  
 الى صابط وهو ان المستثنى منه اذا كان علما وهو بعد نفي  
 لزمه المستثنى كقوله ليس له على شيء الا عشرة فتلزمه العشرة  
 وان كان خاصا ففي الاستثنا كقوله ليس له على خمسة الا ثلاثة  
 او ليس له على الف الاماية فلا يختص بمثال الشرط ولا يلزمه شيء  
 والفرق ان من قال ليس له على خمسة الا ثلاثة ليس معترفا  
 بشي لانه اخبر بعدم وجوب خمسة مخرج منها ثلاثة فلا  
 يتضمن اعترافه بشي بخلاف قوله ليس له على شيء الا ثلاثة  
 فان المخرج ليس وافقا وصفا فاشعر بوجوبه **قوله** وان خرج  
 عن قاعدة الخ اعترضه قل وقال انه منها فليراجع وعبارته  
 قوله لان العشرة الاخسة خمسة اي لان الباقي من العشرة  
 الاخسة هو خمسة والنفي منصب على هذه الخمسة التي لم ينطق  
 بها وتوجيهه الذي ذكره وجعله مستثنى من القاعدة  
 غير مستقيم تامل اي بل هو ايضا من القاعدة لان المراد  
 بالعشرة الاخسة خمسة وهي منفية فليس في الحقيقة الا نفي فقط



**قوله** ولو قدم المستثنى على المستثنى منه كان قال له على  
الاخمس عشر كما قاله الرافي وتجرى فيه الشروط المذكورة  
قل وهو يوضح عن سم فلا تغفل **قوله** لانه بين بما اراده به  
عبارة شذوذه لانه بين ما اراده به اهو وهي واضحة فالبا  
في كلام الشارعية او سبق قلم والمعنى لانه بين الثوب  
الذي اراده في الاستثناء بالالف فكانه تلفظ بالالف وهو  
مستغرق **قوله** صحيح وصح ايضا من معين لعل من رغبة  
منها قاله قل فراجع انما هو من الاستثناء المتصل لما  
**مر قوله** من معين لعل من رغبة والمراد ان المستثنى يكون معينا  
تارة كهذا البيت ومبهما تارة كواحد من كذا كما مثل والام  
فالمستثنى منه دائما معين اي كما في المثالين ويلزم عليه  
استدراك لفظ كغيره فتأمل وراجع قل وقد يقال  
مراد الستة المستثنى منه فالمعنى كما في مثاليه فان الدار  
والعبيد معينة بالاستشارة كالشي في قوله ليس له على  
شي الاخرة فقوله كغيره اي كغير المعين مثل الستة  
في المثال السابق وقول قل فالمستثنى منه دائما معين  
ممنوع فتأمل **قوله** قدم صاحبها اي العين وان لم يوجد  
غيرها نعم للورثة في هذه الحالة تخليف المقلد ان باطن  
الامر كظاهره فان نكل خلفوا وسقط اثر الاقرار كما  
اعتمد ذلك الذرعي وغيره وان علق عن القفال خلافة  
سم **قوله** تصرف اي المربض **قوله** اقربا عتاق اخيه اي كان  
اخوه

اخوه رقيقا فاقربا باذاعتقه في الصحة عتق وورثه ان لم  
يجبه ابن له او اب **قوله** ان لم يجبه غيره قيد في قوله وورثه  
**قوله** في الصحة اي صحة الاقرار وعدمه لا في الهم كما قال  
وايه تعالى اعلم **فصل العارية قوله** وقد تجب  
لخولا تدخلها الاباحة وكانت واجبة في صدر الاسلام  
**قوله** كاعارة الثوب اي اذ لم يكن لمثله اجرة والا وجبت  
مع الاجرة ن زكاة اطلقه ولعله محمول على ما اذا كان انتهى  
الى حالة الاستاق معه فيها المعاقد والا فلا وجوب كما هو  
مصرح به في غير هذا الموضع **قوله** وقد تحرم فيه ان العقد  
فاسد قل **قوله** من اجنبي الا لضرورة بان مرض الاجنبي  
ولم يجد من يخدمه الامة فاستعارها لذلك فيصح  
للضرورة كما قاله سم **قوله** من كافر لكن لا يمكن من استخراجه  
قل وانظر ما فائدة ذلك لانه لا يعيره ولا يوجره ولعل  
فائدة ذلك نظير في الحلف والتعاليق **قوله** فلا يعار  
النقدان للتزوين هي لام العاقبة بان استعار النقد  
من غير بيان الجهة الانتفاع ليوافق ما سياتي انه ان صرح  
بالتزوين او الضرب على طبعه صح لجعله هذه المنفعة  
مقصودة فهي وان كانت ضعيفة تقوى بالقصد وعبارة  
المريض لعل المراد بقوله للتزوين اي في نفس الامر  
حتى لا يتنا في الاستدراك الاتي في كلامه اه **قوله**  
على طبعهما اي صورتهما وشكلهما **قوله** في المعلوم



الا في اي فاذا استعار طعاما ليطبخ مثل **قوله** افلا  
 يعار الخ هل ينزل الاستعداد منزلة اذهاب العين  
 فلا تصح اعادة الما للفصل والوضوء وان لم يتجسس او تصح  
 نظرا لبقا عينه مع طهارته محل نظر وجري قل على صحة  
 اعادة ذلك لكن يتبع اللزوم كذا بخط بعض تلامذة قل  
 وبخط بعض ومشي مر على جواز اعادة الما للفصل  
 والوضوء والبقول لانه يبقى والجزاء الذاهبة منه بمنزلة  
 ما يذهب من الثوب المعاري بالانحاق **قوله** ونحوه اي كالشمع  
 والصابون دمياطي **قوله** جازت اعارته واستعارته **قوله**  
 بالعصر فيه نظر ففي المصباح واثر الدار بقتتها والجمع اثار مثل  
 سبب واسباب **قوله** فالقصر انما هو في المفرد دون الجمع  
 فلعله استقبحه على الشارح ثم رايت في نسخة اثر بالافراد فهي  
 نسخة الشارح ولا اشكال عليها **قوله** اي باقية وقال ستم  
 اي منافع غير اعيان ودفع اعتراض المص بأنه استدراك لان  
 معناه اذا كانت منافع منافع بان المراد بالمنافع ما ينتفع به  
 منه اعم من الاعيان والمنافع **قوله** فلو اعارته لشيء لا يخفى  
 ان المعار في ذلك هو الشاة وان اللبن ما حوذا بالاباحة وذلك  
 صحيح **قوله** لم يصح ليس في محله الا ان مراده اعادة نفس  
 اللبن او نفس الشاة لانه باطل قل وقال نسخة الزمادري والحق  
 ان الدر والنسل ليسا مستعارين بالمعارية بل بالاباحة و  
 المستعار هو الشاة لمنفعة وهي اتصالك لما هو لك فهو كما

ان

لو استقرت مجرى في ارض غيرك لو صل ماك الى ارضك اه  
 وقول الشارح ولو اعاره شاة او دفعها له اي من غير لفظ اعادة  
 كان الصواب ان يقتصر على الثاني بان يقول ولو دفع له شاة  
 لان فساد العارية لا تستفاد الصيغة كما في سائر الروايات لانه  
 ان اتى بصيغة كانت الشاة عارية صحيحة مما تقدم وهذا  
 هو الغرض من نقل المرحومي كلام الروض وشرحه فتأمل ولو  
 استعار شمعة للوقود فان صرح بلفظ العارية بني على ان  
 العبرة بصيغ العقود او بمعانيها فان قلنا بالاول اضمين  
 ما تلف بالوقود او بالثاني فلا والا كان قال اعطيتها لا يصح  
 بها واردها لم يضمن ما اوقده بقدر حاجته اه مناوي  
 في احكام المساجد وفي كلامه قل عدم صحة اعادة الشمع  
 للوقود **قوله** او نحو ذلك كاعادة دواة للكتابة منها او ماء  
 للوضوء به مثلا او لزالة نجاسة به وان لم يتجسس وبستان اخذ  
 ثمرة او قلم للكتابة به فكل ذلك صحيح وفيه ما تقدم فراجع  
 قل **قوله** يحكم العارية الفاسدة اي لان المستوفى اعيان لا منافع  
**قوله** وزوج الجارية اي بان يستعيرها من سيدها في غيره وقت  
 الخلوة بها ولا نفقة على الزوج وان سلمت له ليلا ونهارا لان  
 تسليمها انما هو من جهة العارية والمعار نفقة على مالكه  
**قوله** ان يستعيرها الخ يرجع لقوله وما لكها **قوله** ويلحق  
 الخ يقتضي حرمة ذلك ولو عدل وقد يتوقف فيه بالنسبة  
 للعدل ولا يقال لو نظر للعدالة لجازت اعادة الامة لغير محرم



لا نأقول بفرق بين ما بالجنسية **قوله** واعارة فرع اصله ويتصور  
 ملك الفرع لا صلته كان كان الفرع مكاتباً **هـ** وكتب بعضهم  
 بها مثل الست صورته ان يكون الفرع مستأجراً للاصل فيكون اعارته  
 وعبارته زهداً مصوراً بما اذا كان الاصل رقيقاً فيكون له ملكه  
 اعارته لفرعه ويكره لفرعه استعارته **هـ قوله** واستعارة واعارة  
 كافر مسلماً هذا بالنسبة للعقد واما خدمة المسلم للكا فمحرّم  
 مطلقاً سواء بقصد ام لا كما صرحوا به في باب الجزية **هـ** والظاهر  
 ان من الخدمة خلق راسه وخوة وما يفعله الخادمة معهم مثل فعلهم  
 مع المسلمين فليحذر **قوله** فلا تصح من صبي كأي الا اعارته  
 نفسه لخدمة خوم معلمه ولو من وليه ومثله المجنون والسفيه  
 قال اولما لا يقصد من منافعه بان لم يحتج اليها ولم تقابل باجرة  
 ولذلك سئل الشهاب الرمي عن قال لولد غيره افضلي هذه الخادمة  
 مثلاً هل يجوز له ذلك ام لا فاجاب بانه اذا كان يقابل باجرة  
 لا يجوز وان كان لا يقابل باجرة وعلم رضى وليه جاز **هـ قوله**  
 وفليس اي الا ان كان زماً لا يقابل باجرته فليؤتي كاعارة شئ  
 من امواله زماً يسيراً **قوله** مالكا لمنفعة المعاري او مختصاً  
 بها فشميل اعارة كلب لصيد واضحية **هـ** وهدي ولو كان  
 منذورين فيصح **قوله** لا من مستعير الخ هذا محله ان لم ياذن  
 له المالك فان اذن له المالك صححت الاعارة قال الماوردي  
 ثم ان لم يسم المالك من يعير له فالاول على عارته وهو  
 المعير للثاني والضمان باق عليه اي الاول وله الرجوع

الخدمة  
 مصدر  
 بكذا  
 الخا

فيها وان ردها الثاني عليه بري اي الثاني واما الاول فباق  
 على الضمان وان سماه انعكست هذه انعكست الاحكام  
 خضر وعبارته القليوبي اي بغير اذن المعير والافتقار  
 ولا تبطل عارية الاول ولا يخرج عن الضمان الا ان عين  
 له الثاني واعاره **هـ قوله** اذ المثلان العارية مضمونة  
 اي فتصح حينئذ اذا ضرر على المحجور فيها بخلاف المضمونة  
 كالتي من غير المستأجر فتتبع على الوكيل لما فيها من ضمان  
 المحجور ولو تلفت **قوله** توجب اجرة المثل اي بعد القبض به  
 ومضى زمن مثله اجرة ولا تضمن العين كما يعلم ذلك من  
 كتاب الاجارة شرح المنهج وعبارته القليوبي على القوي  
 ولا ضمان في الدابة ان تلفت بغير تقصير ولو بغير الماذون  
 فيه ولا يجب عليه ردها ولا مونة ردها **فـ** وعرفه  
 السؤال ايضا عما يقع كثيرا ان مستعير الدابة اذا نزل  
 عنها بعد ركوبها يارسلها مع تابعه فيركبها التابع في العود  
 ثم تتلف بغير الاستعمال الماذون فهل يضمنها المستعير  
 ام التابع فيه نظر والاقرب ان الضمان على المستعير لان  
 التابع وان ركبها فهو في حاجة المستعير من ايصالها  
 الى محل الحفظ شئ على الرمي **قوله** فان رد على المالك  
 فالمونة عليه اي على المالك لانه اي المستعير قائم مقام  
 المستأجر والمستأجر لا تلزم مونة الرد **قوله** وان خالف  
 القاضي وقال الخ قول القاضي ضويف فلو علمها المستعير



لم يرجع الا اذا علق باذن حاكم او اشهادا من قلوبه **قوله** وسواء  
كانت النية استيناف **قوله** حتى ينه رس الخ فعلم انه لا رجوع  
ابدا في نبي او شهيد ويجب عند العارية تعيينه بنحو شهيد  
مثلا لا طوله وقصره وغلظه ورقته قلوبه وقد نظم بعضهم  
مالا يبلي بقوله من البسيط

لانا كل الارض جيبا للثبي ولا لعالم وشهيد قتل معتزل  
ولا لقاري قران ومحاسب اذا نه لاله مجري الفلك  
**قوله** قبل وضعه اي قبل ادلايه في القبر وان لم يصل الى اسفله  
على المعتمد والاعتنع الرجوع لان في عوده ازدرائه قبل وقد علمت  
ان العارية جايضة من الجانبين وقد تلزم من الجانبين قال سمر  
وقد تلزم من جانب المعير فقط كما لو قال اعير واداري بعد موتي  
لزيد شهر او نذر ان يعير مدة معلومة او ان لا يرجع ومن جهة  
المستعير فكم كما في اسكان المعتدة وفيما لو استعار الى الوفا  
للتطهير وقد صناق الوقت وظاهره ان اذ رجع المعير في هذين  
قوله لا بقا بالاجرة **قوله** بضمان ارشده وهو ما بين قيمته  
قايم مستحق القلع ومقلوع عاقل **قوله** وهي التي اعين هذا التفسير  
بالمعاد والافاضل في كلام المص عايد للاعارة بذلك المعنى  
ففي كلامه استخدام لانه ذكر العارية بمعنى العقد واعاد عليها  
الضمير بمعنى الشيء المعاري **قوله** اذا تلفت هي وبعضها  
بغير الاستعمال الماذون فيه ولو في حالة الاستعمال وباقية  
سماوية وبلا تقصير كما ذكره الشارع كان سقطت حال  
سيرها

المستعارة  
ص

سيرها في يد او تقصر ظهرها لا بسبب الاستعمال وفي يد  
مالكها المستعان به في تحصيل تلك المنفعة كما لو قال الرجل  
احمل متاعي هذا على اهلك فحمل مالك الدابة متاعه على دابة  
فتلفت لا بسبب الاستعمال وخرج بتلفها ما اذا تلفت  
فيضمنها متلفها بالبدل الشرعي **قوله** بقيمتها متقومة  
كانت او مثلية يوم تلفها هذا هو المعتمد **قوله** او مثلية كالخشب  
والحجر سم **قوله** يوم تلفها كما لما اخذ بالسوم ولو اريد بتلفها  
ما نعم الشرعي شمل نحو غصبها وسرقته ومعلوم ان القيمة  
للحيولة وفي الاوارنة لا اجرة على المستعير لمدة الغصب  
والسرقة ان لم يتعد وهو ظاهر ولو شرط لها مائة او ضمائها  
بقدر معين لم يختلف الحال اذ الشرط لا يغدون العارية فيها  
**قوله** افني المولف فيما لو استعار دابة لركبها فمضت في  
الطريق او عثرت او خاضت بحر افمات بانه يضمنها بموتها  
بشي مما ذكر لتلفها بغير الاستعمال الماذون فيه اهـ **قوله** متناوي  
سئل ابن حجر عن دابة مستعارة عثرت حالة الاستعمال  
وماتت مال الحكم فاجاب بقوله ان كان سبب تعثرها هو استعمال  
الماذون فيه لم يضمنها المستعير لانها عثرت بالاستعمال  
الماذون وان تعثرت لا بسبب او بسبب غير الاستعمال الماذون  
فيه ضمنها كما لو تلفت باقة سماوية **قوله** كما اقتضاه كلام  
الاسنوي في الاولى وصرح به المتولي في الثانية وان توقف  
فيه الاذرعى سم **قوله** فهو المعتمد ليس هو المعتمد والمعتمد

الفتح والسؤال  
الذي بعد زيادة



الاول **قل قوله** عليه ثياب اي وولد الدابة ولو ولدت عند  
 المستعير كتياب العبد فهو غير مضمون وان تبعها **قل قوله**  
 بخلاف اكاف الدابة اي فانه اخذ يستعمله لانه يركب عليه **قل قوله**  
 لم يضمنه اي لان المحرم يلزمه ارساله وعلى المحرم الجزاءه تعالى  
 لانه متعبد بالاعارة فهذا اذا استعار الحلال من المحرم اما  
 عكسه بان استعار المحرم من الحلال صيدا برياً وخشياً مأكلاً  
 فتلّف في يده ضمن الجزاءه تعالى والقيمة للحلال وغيره **قل قوله**  
 عندي سوال حسن مستطرف • فروع على اصليين قد تفرعا  
 قابض شئ برضى مالكه • ويضمن القيمة والمثل معا  
**قل قوله** اما ما تلّف بالاستعمال الماذون فيه الخاي ولو بدعوى المستعير  
 فيصدق عند الاختلاف لان الاصل براءة ذمته على المعتمد في  
 ذلك **قل قوله** اما ما تلّف بالاستعمال الماذون فيه كاستحقاق الثوب  
 في اللبس وتلف الدابة بالجل والركوب المعتاد وانكسار السيف  
 في القتال وتقطع الخيط اذا استعار الكاتب مسطرة ليستعمل  
 عليها ولو اختلفا في كون التلف بالماذون فيه او بغيره صدق  
 المستعير عكس ما لو قاما بينتئين **قل قوله** ومضت مدة الح  
 ليس قيّد في التصديق قبل وجعله شيخ الاسلام في شئ المنهج  
 قيّد وهو الظاهر بل هو المتعين لقوله بعد ما اذا لم تمض صدق  
 من بيده العين فليتام **قل قوله** صدق المالك الخاي في استحقاق  
 الاجرة او القيمة بتفصيلها الا في بقا العقد لو بقي مر  
 مرحومي **قل قوله** والعين باقية فان كانت تالفة فهو مقرب بالقيمة

لنكرها

لنكرها شئ المنهج **قل قوله** من بيده العين وهو المستعير بدعواه **قل قوله**  
 ولا معنى لهذا الخاي لان العارية مضمونة والغصب مضمون والعين  
 باقية فلا معنى للاختلاف **قل قوله** ولو ادعى المالك الاعارة هي  
 عكس ما تقدم **قل قوله** والا اصل بقا السلطنة بالخزوقصبة انه لو انتفع  
 بعد موته او نحو جنونه جاهد له لزمت الاجرة اذ لا اعتداد  
 باستصحاب تسليطه مع خروجه عن اهلية الاباحة مع انتفاء القيمة  
 بترك الاعلام وهو غير بعيد **فصل في الغصب**  
**قل قوله** جهار اي ليفارق السرقة فان اهل اللغة يعرفون بينهما  
**قل قوله** بغير حق كاقامة من قعد بمسجد فيصير الحق بحكمه في تلك  
 الصلاة فقط فان فارق له ذكراً جاباً داع وحدث ورعاً في يعود  
 لم يبطل اختصاصه وان لم يترك ازاره وان فارق له لا عذراً او  
 له لا يعود بطل اختصاصه والقعود لذكر او تسببه او سماع  
 قران حكمه كالجالس للصلاة وان اعتاد موضعاً يتكبر فيه فرائداً  
 او علماً شرعياً او يقضي فيه فان فارقته تاركاً لحقه او منتقلاً  
 لغيره بطل حقه والا فلا ومثله جلوس الطالب بين يدي المدرس  
 بشرط ان يقيد او يستفيد مناوي في احكام المساجد **قل قوله**  
 استيلا اي بالنسبة للواقع وان لم يقصده وضابط الاستيلا  
 العرف و زاد بعضهم قسماً رابعاً وهو ما انتفى فيه الضمان والقيمة  
 كان اخذ اختصاصه بغيره بطل اختصاصه **قل قوله** كقوله تعالى  
 اخذ وكقوله تعالى ولانا كلوا الموالهم الى اموالكم ان كان هو با  
 كبيراً وقوله ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الخ **قل قوله**







اي او اتلافه سم **قوله** فانه لا ضمان اي لان غصبه كان في حالة كونه  
غير ضامن وقد تلف قبل التزامه الاحكام فليذلك لم يضمن  
لان عصمت بعد تلفه فهو غير مضمون عليه **قوله** فقتله اي وان لم  
يكن على وجه اقامة الحد على الاوجه عند شيخ مشايخنا خلافا  
لتفصيل ابن العماد فلو مات هذا العبد المرتد عند الغاصب ضمنه  
فان كان باقيا الزمه رده وكذا الاجرة مثله كما بحثه شيخ مشايخنا  
وارش نقصه فيما يظهر اه سم في شمس **قوله** فلا ضمان اي  
لغصبه وهو مستحق القتل فلا ضمان عليه **قوله** ما لو قتل المقتول  
بناء قتل المفعول **قوله** قاله في البحر معتمد وفيما ذكره قاي  
نظر ظاهره شيخنا **قوله** لان المالك الخ قال في الروض ونزعه  
وان قتل عبيدا واقتضى المالك منه بري الغاصب لانه اخذ بدل  
حقه ولا نظر مع القصاص الى تفاوت القيمة كما لا نظر في  
الاحرار الى تفاوت الدية كما لو قتل امرأة رجلا واقتضى الوارث  
منها فسقط الحق وان كان دية الرجل اكثر من دية المرأة  
**قوله** بالمرمالمالك راجع للمسالتين قبله ارج **قوله** ونخرج بقولنا  
عبد الغاصب اي عقب قول المص فان تلف حيث قال المقتول  
المتول عند الغاصب **قوله** فانه لا ضمان اي لانتهاء الغصب  
بالرد **قوله** واستثنى من ذلك اي من نفى الضمان بعد الرد  
ما لو تلف عند المالك بعد رده عن اجارة او رهن او ودعة  
ولم يعلم المالك انه المقتول **قوله** ولم يعلم المالك اي يكونه  
ملكه لتاتي رهنه منه او اجارته له **قوله** فتلف عند المالك فان

اي فان ضمان  
على الغاصب

ضمانه

ضمانه على الغاصب لعل وجهه بقايد الغاصب عليه حكما **قوله** او جناية  
في يد الغاصب ومنه ما لو سرق في يده فقطعت يده في السرقة فانها  
مضمونة على الغاصب **قوله** ويضمن الخ قدره لتعلق الجارية  
وكان في كلام المص متعلقا بقوله ضمنه الذي اهل متعلقة **قوله**  
موجود اي ما بقيت له قيمة كما سيدكر محترزها فلا تغفل **قوله**  
ما حصره كيل او وزن بمعنى انه لو قدر شرعا قدر كيل او وزن وليس  
المراد ما يمكن فيه ذلك فان كل مال يمكن وزنه وان لم يعتد كيل ويعرف  
بهذا ان الماء والتراب مثليان لانهما لو قدر لكان تقديرهما بكيل او  
وزن حج **قوله** واورد على التعريف اي فهو غير منعكس لان المثل ما حصره  
كيل او وزن وجازا السلم فيه وهذا لا يجوز السلم فيه فلا يكون مثليا  
فلا يضمن بالمثلي فاجاب بجوابين الاول ان رد المثل لا يستلزم كونه  
مثليا فالضمان بالمثلي ليس مقيدا بما يسمى مثليا بل اعم كما في القرض  
فانه يضمن بالمثل التصوري مع انه غير مثلي والثاني ان البر المختل  
بتغير امتنع السلم فيه لعارض فلا ينافي انه مثلي باعتبار كل من جزئه  
على انفراده فهو غير وارد **قوله** فيخرج القدر المحقق منهما ويتصور ذلك  
بانخراج اكثر من الواجب فان كان الواجب ارديا مثلا وبعضه برز  
شعير وشك هل البر يصف او ثلث فيخرج من البر يصف او من الشعير  
ثلثين ويحتمل ان معنى قوله يخرج القدر المحقق منهما انه اذا علم قدر الخليط  
من الشعير وقدر البر فخرج من كل ما علم قدره واما مع الجهل فينتقل  
للقيمة واقتصر المحشي على الاول فليما **قوله** لا يستلزم كونه مثليا  
يعني ان كل ما كان مثليا ضمن بمثله ولا يلزم منه ان كل ما لم يكن مثليا



يضمن بقيمته فقد يكون مستقوما ويضمن بالمثل كما في القرض فانه يضمن بالمثل  
 الصوري فقط قول القليوبي في هذا الجواب **نظر قوله** وبان  
 امتناع السلم الخ حاصله ان المنع من السلم فيه لعارض الاختلاط واما  
 بالنظر لكل من جزئية فلا كما مر **قوله** بحالهما اي على الانفراد **قوله** ويضمن  
 المثل بثل في اي مكان حل به اي حل المثل به اي في كل مكان نقل الغائب  
 المنصوب المثل اليه فيطالب به فيه زاد في ستم المنهج ولو تلف في مكان  
 نقل اليه لانه كان مطالب بمرده في اي مكان حل به **قوله** فلو تلف  
 ما لم عبارة الدمياطي في شرحه وضابط المثل ما حصره كيل او وزن  
 وجاز السلم فيه لكن يستثنى ما لو اتلف عليه ما في مغارة ثم لعينه على شط  
 هذا اذ لم يكن للماء والشجر في الشط والشتاقية وان كانت ولو  
 يسرا وجب المثل كما هو مقتضى كلامهم **قوله** ثم اجتمعا عند  
 نهري وليس للماء قيمة عنده **قوله** قل **قوله** وجبت قيمته  
 بالمغارة اي وكذا تجب قيمة المثل في محل الاتلاف ان كان لنقله  
 مونة في محل الاتلاف الى محل الاجتماع والمراد بمونة النقل ارتفاع  
 الاسعار بسبب النقل بان كان سوءه بالبلد التي ظفر فيها اغلا من  
 سعره في البلد التي غصب منها والا فكل شئ ينقل لا بد لمثل من مونة  
 هكذا انه عليه الزكشي وبهذا افتى مر في رجل اودع اخرا برب  
 الحجاز قولا ودقيقا ونصرف فيه غير اذن ما لكه بانه يطالب بقيمته  
 في محل الاتلاف ولا يجبر على قبول المثل مرهومي **قوله** كجعله الدقيق  
 خبز الخلف ونشر مرت **قوله** ضمنه بمثله اي فيضمن بمثل الدقيق ومثل

المثل في الشط  
 او في الغارة  
 او في الشط

السهم

السهم ومثل اللحم لان المثل اقرب الى التالف من القيمة **قوله** الا ان  
 يكون الاخر الخ اي المثل او المتقوم **قوله** ويضمن المثل بمثله في اي  
 مكان حل به اي حل المثل به اي في مكان القاصب المنصوب المثل  
 اليه فيطالب به فيه زاد في ضمن به اي بالاكتر قيمة في الثاني اي  
 يضمن بالمثل الاكتر قيمة في الثاني وهو جعله السهم شترجا  
**قوله** في الاخرين هما الاول والثالث **قوله** مخير بين المثلين اي حيث  
 استويا قيمته ش وهو ظاهر بخلاف قول قل اي وان اختلفت  
 قيمتهما الله فليتامل **قوله** اما لو صار المتقوم مستقوما هذه هي الصورة  
 الرابعة من اصل التقسيم لانه اما ان يصير المثل مستقوما او مثليا او يصير  
 المتقوم مستقوما اخر او مثليا **قوله** كما نأخذ من هذا مثال ضعيف  
 والمعتمد ان الصنعة مستقومة وذات الحلي مثلية فيضمن الوزن بمثله  
 والصنعة بنقد البلد وان كان من جنسه ازيد **قوله** ويخرج بقيد  
 الوجود اي في قوله ان كان له مثل موجود **قوله** ولا هو اليه الى مسافة  
 القصر قل **قوله** فيضمن اي المثل المتقدر لا المنصوب وقد تبع شيخ الاسلام  
 بعض المتأخرين في شئ البهية فقبر بالمنصوب ازيد **قوله** باقص  
 قيم المكان ثم وعدا تقييد لقولهم فيضمن المثل مثله ومجمله اذا كانت  
 مثله موجودا ولا ضمن بقيمة مثله ثم واذا غرم القيمة ثم وجد المثل فلا  
 تراد ولها لك ان ينظر وجود المثل ولا ياخذ القيمة كما في الروضة عن  
 البيان والي عن ابي اسحاق ابن قاسم **قوله** الى حين فقد المثل موا  
 كما في بعض النسخ الى حين فقد المثل بلايا النسبة كما لا يخفى وفي فتاوي  
 ابن حجر وحاصل في هذه المسئلة ان من غصب عينا مثلية واتلفها







**قوله** في ارض علم منه انما لا تجري في المنقول اصاله بخلافه **قوله** الصادرة اليه اي الشريك القديم لا الحادث كما هو ظاهر عبارته **قوله** اخذ وشرط فيه كونه شريكا وما اخذ منه وشرط فيه تاخر سبب ملكه عن سبب ملك الاخذ و ما اخذ وشرط فيه ان يكون ارضا تابعا لغيره لا غني عنه وان يملك بعض كبيع ومهر وعوض خلع وصلى ودم وان لا يبطل نفعه المقصود منه لغيره كطاحون وحمام كبيرين **قوله** ثابتة دفعه توهم حل الوجوب على حقيقة الموجبة لتحريم تركه **قوله** كسجد له شقص لم يوقف افراد هذا ان شقص المسجد لو كان موقوفا لم يكن للناظر اخذ باقية المملوك بالشفعة وهو كذلك لان شرط الاخذها ان يكون الماخذ له مالكا لما اخذ به وبعبارة الروض لو كان للمسجد شقص من ارض مشتركة مملوك له بشر او هبة ليصرف في عمارته ثم باع شريكه نصيبه فالقيم ان ياخذ بالشفعة ان رآه مصلحة اه وبعبارة سم لا الموقوف عليه اي لا شفعة لموقوف عليه من مسجد او غيره اه فسقط قول الشهاب القليوبي قوله لم يوقف لاحاجة اليه الخ فتأمل **قوله** دون خلطة قال القليوبي الصواب استقاط خلطة والاكتفاء بقول المصرون الجواراه ولعل وجهه ان الجوار فيما يتوهم ورود الشفعة عليه لا يتصور فيه خلطة اصلا **قوله** وما ورد فيه اي الجار **قوله** على مسلم اي على مشتري مسلم فاذا اشترى مسلم حصته الشريك ومالك الباقي كافر فله الشفعة واذا اخذ السيد نصيب شريك مكاتبه فمالك ان لا يملك بالشفعة من سيده **قوله** ولا شفعة لصاحب المذود ذكره عقب ذكر المنفعة كما ذكره سبب قليوبي **قوله** اذا باع شريكه اي لا يطالب بالشفعة في هذه ليس الكافل ياخذ بها كما علم من قول الشافعي

كسجد له شقص لم يوقف باع شريكه نصيبه فافترس **قوله** لم يوقف انه لو كان موقوفا لم ياخذ له الناظر حصته شريكه لعدم الملك الذي هو طريق الاخذ بها **قوله** ولا لشريكه الخ اي كان كانت الارض مثلا اثلاثا يملكها وقف على شخص وكثر ثلث من الثلثين الباقيين لشخص اخر فمهما باع ثلثه لاخر لا ياخذ شريكه المذكور الثلث المبيع كما ذكره الشافعي او لا والمفتيد ان له الاخذ كما ذكره اخر **قوله** ملك الاول وهو صاحب شقص موقوف عليه من ارض مشتركة **قوله** قسمته عنه اي قسمة الوقف عن الملك **قوله** لا مانع مفيد **قوله** فيما ينقسم متعلق بالواجبة وبالخلطة قليوبي **قوله** بحيث يستفاد به اي القسم الصاير اليه **قوله** في المنقسم اي فيما يقبل القسمة **قوله** والحاجة بالرفع عطفا على دفعه وبالجر عطفا على القسمة اي ودفع ضرر مونة الحاجة اليه اشر او نحو وقوله بالمرافق متعلق بالافراد كما لا يخفى **قوله** صغيرة هذا قيد معتبر اما لو كانت كبيرة بحيث يكون عشرها ارا فان كان منها ما يجبر بطلب صاحب **قوله** لا عكس اي فلا تثبت لمالك تسعة الا عشر اذ باع مالك العشر لان المشتري لو طلب منه القسمة لم يجبر عليها فهو امن مما يترتب على الشراكة من طلب القسمة ويؤخذ منه انه لو كان للمشتري ملك مجاور لتلك الدار تثبت الشفعة لان المشتري يجاب للقسمه في دفعها الشريك بالاخذ **قوله** لان الاول اي وهو مالك العشر يجبر على القسمة يعني اذا اراد شريكه الحادث المشتري للشفعة اعشار القسمة بخا



في غير مالك العشرة على القسمة فلذلك ثبت له الاخذ بالشفعة  
 للضرر **قوله** غير نحو مرسيا في كلامه تصويروا بما اذا كان مشترك  
 بين دارين فباع مالك احد الدارين دارة وتبعها المم المشترك  
 لم يكن للشريك فيه الاخذ بالشفعة لما فيه من اضرار مشترك  
 الدار اذا لم يبق لها من فيؤخذ من التعليل ان الدار لو كان لها  
 ممر اخر وامكن المشتري اتخاذ ممر حياز للشريك في الممر الاخذ  
 بالشفعة **قوله** كجري نهر فلو باع ارضه ولم يشرك في مجري  
 نهر لا غنى عنه فلا شفعة فيه عذر من الاضرار بالمشتري **قوله**  
 فلا شفعة في بيت على سقف اي لعدم الارض وهذا محترز  
 ارض لان البيت المذكور ليس على ارض **قوله** افر د بالبيع اي  
 من غير ارض **قوله** مع مخرس فقط اي لان المخرس تابع للشجر  
 وليس هناك ارض متبوعة **قوله** ولو مشترك في السقف كالبيت  
**قوله** والضياع جمع ضيعة وهي القرية الصغيرة **قوله** قد علم  
 من كلامه هو على حذف مضاف اي من مفهوم كلامه وعكسه  
 المقابل لمنطوقه وطرده لكن قال الشهاب القليوبي انه غير مستقيم  
 في البناء على الارض المحترقة اي فقضية ان الصواب دخول  
 الشفعة فيها فليراجع **قوله** وان يملك ثم عطف على قوله ان  
 يكون فيما ينقسم قليوبي **قوله** وعوض خلع فاذا اخذ الشريك  
 ياخذ بغيره المثل ساوي قيمة المشفوع او زاد عليه او نقص  
 عنه **قوله** وصلح دم اي عدا فباخذه الشفيع بقيمة الدم وهو  
 الدية شرع البهية بان اراد ولي المجني عليه قتل الجاني فصالحه

عن الدم على نصف دار مثلا وكان له فيها شريك وللشريك ان ياخذ  
 نصف الدار بالابل الواجبة وفيه القوداي بقيمة الابل كذا بالخط الميداني  
 ثم رايته في حاشية قل **قوله** بشرط الخيار اي للبائع او للمشتري  
**قوله** كانت كان مات المورث عن نصف عقار فملكه وارثه بالارث  
 فلا شفعة لشريك المورث اما الوقات المورث عن اخوين مثلا  
 ثم ان احدهما باع حصته لشخص فان الشفعة تثبت للاخ الثاني  
 او بشيئين **قوله** في زمن الخيار اي الثابت للبائع والمشتري  
 او للبائع فقط مرصومي قال في المنهج ولو ثبت خيار مجلس  
 او شرط للبائع ولو مع المشتري لم تثبت الشفعة الا بعد لزوم  
 البيع لئلا ينقطع خيار البائع ويحصل الملك **قوله** وان لم  
 يشفع بايعة هكذا الخط المولف وهذه الغاية تقتضي ان  
 المشتري الاول له الاخذ بالشفعة سوا اخذ بايعة ام لا فاذا لم  
 ياخذ بايعة بالشفعة فالامر ظاهر واما اذا اخذ بايعة بالشفعة  
 فطريقه لذلك فسخ البيع وظاهره انه لا بد من فسخ قبل اخذه  
 بالشفعة كما وفي شمران اخذه بالشفعة كما في فيكون فسخا  
 وان لم يتقدم لفظ فسخ فاحفظ ذلك انه واذا فسخ  
 واخذ بالشفعة فلا يتصور ان المشتري ياخذها الانفساخ  
 شراره وعبارة الشئ تقتضي صحة اخذ البائع في حالة الخيار  
 مع ضعف ملكه وان اخذها في هذه الحالة وتم البيع  
 للمشتري انتقل حق الشفعة له وليس كذلك لو وقف  
 اخذ البائع على فسخ البيع وفسخه بطل اخذ المشتري منه







المشتري رديا ورضائي البايع لم يلزم المشتري الوضئ بمثل  
 من الشفيع بل ياخذ منه الجرد قاله البغوي **قوله** لانه  
 قوله بضم الكاف خبران وهو اولي من قرأته ما ضيا لان الاصل  
 في الخبر الافراد **قوله** وشفيع فسخه اي فسخ تصرف المشتري  
 ياخذ الشقص اي فلا يحتاج الى تقديم فسخ على الاخذ  
 زيادي **قوله** من التصرف بيان لما فيه شفعة اي الشفيع ياخذ  
 بتصرف من المشتري يقتضي الشفعة فاذا ترك الاخذ بها  
 وقت الشرا فباع المشتري الشقص فله الاخذ بالشفعة  
 لانه قد يكون له عرض في التزك او لا والاخذ ثانيا ككون العوض  
 الثاني اقل وايسر كما ذكره الشافعي واليسر المش عليه في الوقت  
 الثاني دون الاول اوليله للمشتري الاول دون غيره **قوله**  
**كيس** لذلك اي لان حقه سابق لمخاري فيخير الشفيع بين  
 ان ياخذ الشقص بالبيع الاول وان ياخذ بالبيع الثاني  
 لان حقه سابق على هذا التصرف ولانه ربما كان العوض  
 في البيع الثاني اقل **قوله** هو طلبها اي ولو بوكيل وانما فرضوا  
 التوكيل عند التجزئتين طريقا **قوله** وان تاخر التملك هذا  
 ضعيف والاوجه انه لا بد من الفور في التملك عقب الفور  
 في سبب الاخذ زيادي **قوله** على خلافها اي العادة بالعدو  
 اي الجري **قوله** ونحوه كالركوب **قوله** ولا يكلف القطع اي قطع  
 ما هو فيه من صلاة او اكل او غيرهما **قوله** لا يكون عذرا اي  
 ان عدم قصر عرفا والا فلا يبطل حقه قال **قوله** او الطعام  
 بالرد

بالرفع عطف على وقت كما هو الظاهر وكذا قوله او قضاء  
 لانها لا وقت لهما معين **قوله** فحتى يصبح اي ان عد الليل  
 عذرا في حقه والادب ان لم يكن عذرا كما لو كان من اهل  
 الدولة او كان في رمضان فعليه الطلب فيه فان اخرج بطل  
 حقه **قوله** ويعذر في خبر من لا يقبل الخ واما لو ادعى  
 جهل حاله فلم يعلم عدالة هل يعذر او لا لان الاصل  
 العدالة وفي شتر من نعم لو ادعى جهله بعد التماس صدق  
 في ما يظهر حيث امكن خفا ذلك عليه قاله ابن الرفعة  
 ولو كانا عدلين عنده دون الحاكم عذر على ما قاله السبكي  
 وهو الاوجه وان نظر غيره فيه ولو اخبره مستورا ان  
 عذروا والاوجه حمل كلام السبكي على ما اذا لم يقع في قلبه  
 صدقهما وياتي نظيره فيما بعد اهـ وتلخص من كلامه  
 انه اذا كانا عدلين عنده وعند الحاكم لا يعذر والا عذر  
**قوله** كفاسق وصبي اي ان لم يصدق فالجمع من الفساق ونحوهم  
 كالعدول **قوله** ولو اخبر الشفيع بالبنا للمفعول **قوله**  
 مما اخبر به بالبنا للمفعول **قوله** فسلم عليه اخذ من قولهم  
 السلام سنة قبل الكلام والابطل حقه ولو جمع بين السلام  
 والسؤال عن الثمن والدعاء بالبركة فانه لا يضر ايضا فاو مانعة  
 خلولا مانعة جمع قائل **قوله** اي شريك المصدق بسكون  
 الصاد وكسر الدال او المخالمة بفتح اللام النجاء الثاني بكسر  
 اللام وقوله من المرأة متعلق باخذ **قوله** ولو اختلفت العبارة

اي ان كان ممن  
 يسن السلام عليه



سم ولو اختلف الشفع والمشتري في قدر الثمن صدق المشتري  
لانه اعلم بما يشره منه ولو كان عرضا وتلف واختلف في  
قيمته فكذلك اه **قوله** لانها اي الشفعة وفي نسخة لانه قد  
ذكر باعتبار الخبر وهو حق مستحق بالملك **قوله** كالاجرة  
والثمرة اي كاستحقاق الاجرة والثمرة فانه على قدر الاملاك  
او تقسيم الاجرة والثمرة فانه على قدر الملك كل صحيح **قوله**  
اخذ الثاني وهو صاحب الثلث **قوله** سهمين اي من الثلاثة  
التي هي نصف السنة التي هي مخرج تلك الكسور ولو قال اخذ  
الثاني الثلثي المبيع والثالث ثلثه لكان انصب لانه نسبة  
سهما ما قل **قوله** بعدد الروس ضعيف **قوله** وقال الاسوي  
لضعيف وهو بحسب ما ظهر له **قوله** لئلا تتبع بعض الصفقة  
على المشتري اي ولو رضي المشتري بذلك وان اقتضت  
هذه العلة خلافا كما ثبت المنهاج للمشار **قوله** لعذره  
في ان لا ياخذ ما يؤخذ منه اي بعد **قوله** تعدد الصفقة  
او التقصص اي او بتفصيل الثمن او بتعدد البايع او المشتري  
او هما قل اه **قوله** لو كان لمشتري حصصه جواب لو اشترى  
مع الشفع وهذه نص عبارة المنهج **قوله** روية شفيع التقصص  
لانه لا يلزم من كونه شريكا ان يراه لاحتمال ان يكون وكل  
في شرايه او ورثه او وهبه له اه **قوله** وشرط فيه اي في التملك  
اي ملك الشفع للتقصص وهو بعض الاخذ السابق قل  
**قوله** مع قبض مشتر الثمن كقبض المبيع حتى لو امتنع المشتري  
من

قوله

من قبضه خلى الشفع بينهما او رفع الامر لحاكم سنة المنهج  
**قوله** ولا ربا بخلاف ما لو كان بالمبيع صفائح ذهب وقصبة  
والثمن من الاخر لم يكف الرضى يكون الثمن في الذمة بل يعتبر  
التقايض كما هو معلوم من باب الرضا **قوله** اذ حضر  
مجلسه اي مجلس الحكم **فصل في القراض**  
يكسر القاف وهو والمقارضة لغة اهل الحجاز والمضاربة  
لغة اهل العراق من الضرب وهو السفر لاشتماله اي القراض  
عليه اي السفر غالبا فله ثلاثة اسماء كما سيذكر المصنف  
**قوله** ان يتفقوا فضلا اي تطلبوا فضلا اي زيادة على  
مالكم او مال غيركم وهي الربح فصح الاحتجاج بالاية من حيث  
عمومها **قوله** ما ورد في الماوردى لما في الآية من انما اسند  
الاحتجاج فيه الى الماوردى لما في الآية من الخفاء في خصوص  
القراض لان الآية تحتمل الدعاء وغيره من فصح الاحتجاج  
بالاية من حيث عمومها فان الربح فضل **قوله** ضارب بخديجة  
اي قبل ان يتزوجها بنحو شهرين وسنة في الله عليه  
وسلم اذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة وهو قبله  
البنوة فكان وجه الدليل فيه انه حكاه مقرر له بعدها  
ابن حج **قوله** وانفذت معه اي ارسلت **قوله** توكل مالك  
اي او من يقوم مقامه كالولي فهو اسم للعقد **قوله** يجعل  
اي مع جعل ماله لمعبارة مع ش اي العقد المصاحب للجعل  
للايجل وحده **قوله** وهو ما ضرب فيه اشارة الى ان



الناقض هو الدراهم والدنانير المضروبة وهو كذلك كما مر  
 قال **قوله** من الدراهم والدنانير شملت عبارته الدراهم والدنانير  
 في ناحية لا يتعامل بها فيها ونقل الفز الى الاتفاق عليه ويوافق  
 قول ابن الرقعة ولا شبهه جواز على نقد ابطال السلطان وان  
 نظريه الاذري اذا عر وجوده او خيف عزقه عند المفاصلة  
 لكن نقل الامام عن شيخه الحاقها بما يروج من الفلوس سم وقوله  
 لكن نقل **قوله** والمعتمد عدم صحة القراض عليها لكن انظر على هذا  
 على اي شيء يقارض **قوله** ان يكون نقدا المذموم حاصل الشروط خمسة ان  
 يكون نقدا خالصا معلوما مقينا بيد عامل **قوله** وتبراه هو اسم لذهب  
 او فضة قبل ضربهما قال الجوهر لا يقال تبراه الا للذهب وبعضهم  
 يقول للفضة ايضا **قوله** ومنفعة صورته ان يقول قارضتك على  
 منفعة هذه الدار توجرها المرة بعد المرة وما زاد على اجرة المثل  
 يكون بيننا نصفين فلا يصح **قوله** اغرا بفتح الغيم جمع غرور  
 واراد بالجمع ما فوق الواحد فانه لم يذكر الاشياء حيث قال اذ  
 العمل الخوف بلس الهمة مصدر انهم **قوله** مستهلكا كالقروش  
 والفضة المضروبة بمصر حلب **قوله** جاز مقته **قوله** ولا على مجهول  
 انهم لو قارض على دراهم او دنانير غير معينة ثم عينها في المجلس  
 جاز ومثله يجري في مجهول القدر فاذا قارض على مجهول القدر  
 ثم علمه في المجلس جاز وكذا المبهم كاحد الالفين فيصح اذا  
 عينه في المجلس بخلاف ما لو قارض على مجهول الجنس او  
 لقدروا الصفة ثم علم الثلاثة في المجلس فانه لا يصح كما قال

سم **قوله** كان قارضه على ما في الذمة مثل ذمة غير العامل بان كان  
 له دين في ذمة انسان فقال اغريم قارضتك على ديني الذي على فلان  
 فاقبضه واتجر فيه وشمل ذمة العامل ايضا بان قال الدين للمدين  
 قارضتك على الدين الذي لي عليك زيادي **قوله** او غيره كبديل متلق  
 في ذمة العامل فانه لا يصح القراض عليه **قوله** ولو متساويتين  
 اي فلا يصح ما لم يتعين في المجلس كما تقدم فيه وفيما قبله **قوله**  
 توكيل وتوكل فيجوز ان يكون المالك اعني لكن ينبغي ان لا يجوز  
 مقارضته على معين كما يمنع بيعه العين وان لا يجوز اقباضة  
 المعين فلا بد من توكيده فراجع سم على منهج اهودون العامل  
 ولا يجوز ان يكون احدهما سفيها ولا صبي ولا مجنون او وكو  
 واليه ان يقارض له من شرع المنهج اي ان كان العامل ممن يجوز  
 الايداع عنده عند ش **قوله** مملوك المالك المملوك ليس  
 بقيد بل مثله خير يستحق المالك منفعة ويمكن شمول كلامه  
 له بان يراد مالك المنفعة **قوله** وشرطه اي المملوك ونحوه  
**قوله** وان شرطت نفقته عليه اي على العليل جاز ويشيع فيها  
 العرف ولا يحتاج الى تقديرها وفي ش شيخنا الرملي لا بد  
 من تقديرها فان شرطته من الرج شيء فهو لملكه العامل  
 ومملوك العامل كمملوك المالك فيما ذكر قل **قوله** جاز اي  
 وتكون من خالص مال العامل فكانه استاجر بها ولذا  
 شرط ان تكون مقدرة كما علم **قوله** رب المال اي او وكيله  
 او وليه سم **قوله** مطلقا صفة مصدر محذوف اي اذنا مطلقا



او تصرفا مطلقا ويصح ان يكون حالا من التصرف **قوله** فلا يصح على  
 شرا بيطح محترزا الشرط الاول **قوله** ينسج في الصباح تحت التوب  
 نسجا من باب ضرب **قوله** يستاجر عليها اي فلا يحتاج الى القراض  
 عليها المشتمل على جهالة العوضين اي عمل العامل والرجل للحاجة  
**قوله** ولا على شرا متاع معين محترزا الشرط الثاني **قوله** وشرطه  
 اي المملوك **قوله** متاع معين ويجوز منع شرايه بان يقول ولا  
 تشتري المتاع الفلاني **قوله** في الاول وهو ما لا ينقطع غالبا  
 دون الثاني وهو ما يندرج وجوده فلا يصح فيما اذا قال ولا  
 تشتري الا الخيل البلق او الياقوت الاحمر **قوله** شخص معين فلو  
 عين له اشخاصا معينين صح والفرق انه قد يتاخر من جانبهم  
 الرجح في الغالب بخلاف الشخص المعين **قوله** وهو الركن  
 الخامس غير مستقيم لان كلامه في الشروط لا في المشروطاته فتأمل  
 قل **قوله** المالك او نائبه سم **قوله** فيصح في الثانية اي وهي  
 قوله او ان لغيرهما شيئا يعني انه اذا كان ذلك الغير مملوك  
 احدهما وشرط له منه شيء كان كما لو شرط للمالك فيصح تأمل **قوله**  
 دون الاولى وهي قوله على ان لاحدهما معينا او مهما الرجح  
 فاذا شرط للمالك نصف الرجح والمملوك نصف الاخر كان شرط  
 جميعه للمالك فلا يصح وان شرط للعامل نصف الرجح والمملوك  
 النصف الاخر كان شرط جميع الرجح للعامل فلا يصح زيادي  
 وقوله فاذا شرط الخ هذا زائد على منطوق كلام المصنف فان صورة  
 ان يجعل الرجح كله للمملوك احدهما فلا يصح فتأمل **قوله**

الحرف

اي

منه

قوله

وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من شرط جزئ للمالك وجزئ  
 للعامل وجزئ للمالك او الدابة التي يدفعها المالك للعامل ليحمل  
 عليها مال القراض مثلا هل هو صحيح ام باطل والجواب عندنا ان  
 الظاهر صحته وكان المالك شرط لنفسه جزئ وللعامل جزئ  
 وهو صحيح شرعا على الرمي **قوله** ان لا يقدر بالبناء للفاعل على حل  
 الش وبالنسبة للمفعول على حل سم وعبارته والرابع ان لا يقدر  
 اي القراض او التصرف بمدة اه ثم قال وقوله بمدة احترز عن التقدير  
 بمشية احد هما كقارضتك او شيت ماشيت او ماشيت فانه  
 يجوز كما صرح به الماوردي قال لان ذلك من شأن العقود الجائز  
 اه **قوله** ام الشراي ان كان المنع منه متراخيا عن المدة بخلاف ما لو  
 قال قارضتك سنة وذكر منع الشرا متصلا لضعف التاقيت ح  
 وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرح المنهج والروضة رملي ولعمرك  
 ان زفا طلاق الشارع البطلان في منع الشرا ضعيف والحاصل  
 ان الصيغ الست فيصح العقد في تتين وهي ما اذا قال قارضتك  
 سنة ولا تشتري بعدها وما اذا قال قارضتك ولا تشتري بعد  
 سنة بخلاف ما لو اقصر على قارضتك سنة او زاد ولا  
 تصرف او قال ولا تبع بعدها او قال بعد مدة وتراخ ولا  
 تشتري بعدها **قوله** ومحل اي محل الحكم بالصحة فيما اذا  
 منع الشرا بعد المدة **قوله** بدليل احتماله الاولى بدليل  
 اشتراطه **قوله** تعليق التصرف بان يخرج العقد ويعلق  
 التصرف **قوله** ويجوز تعدد كل من المالك والعامل اي ابتداء







وان ظهر ربح ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل  
 يشترى زوجه ومن يعتق عليه لو كله منه **قوله** ولا  
 يموت منه نفسه نفقة وغيرها فلو شرط الموت في العقد  
 فسد وان قدرت لان ذلك يخالف مقتضاه وهو  
 ان ليس له الا ما شرط من الزوج **قوله** ووزن بالجر عطف على  
 قوله طي والجلال المحلي في شئ المهر فينبطه بالرفع ومقتضاه  
 وجوب ذلك وان لم يعتد حلي **قوله** كذهب ومسك  
**قوله** ويملك اي العامل حصته المعلوم بذلك ان الكلام  
 في مقامين مقام ملك فقط ومقام استقرار ملك  
 فبالقسمة يملك حصته فقط حتى لو حدث بعد ذلك  
 نقص كان محسوبا عليها والاستقرار انما يكون بعد القسمة  
 وبعد نضوض رأس المال وفسخ العقد او بنضوض  
 المال والفسخ ولو بلا قسمة هذا حاصل كلامه **قوله**  
 وليس كذلك لانه يجبر بالرجوع **قوله** فقط اي بلا تنضيض  
 ولا فسخ **قوله** ما حصل خرج بقوله ولو بعد الحيطة  
 والزاني المحض خرج ولو لم يرد ذلك يستفح به الا فهو  
 حصل ما لو اشترى حيوانا حاملا او شجرة عليه ثم غر  
 موبر فالأوجه ان الولد والثمرة مال قراض **قوله**  
 ونتاج اي ولو حملا **قوله** ومهر اي بغير وطى العامل  
**قوله** والا فهو مال قراض قل **قوله** بغيره اي وقبله  
 كما في سم **قوله** جبر الخسران بالرجوع اي اذا تأكد بالعمل  
 بان

قوله ولو بعد الحيطة  
 والزاني المحض خرج ولو لم يرد ذلك يستفح به الا فهو

بان دفع اليه مالا فاشترى به شيئا فتلو بعضه او رخص السعر  
 فلا شئ للعامل اذ الربح هنا وقاية لرأس المال اما اذا دفع اليه  
 مائة بين مثلا فتلو احداهما قبل التصرف فان الاصح انها تلتق  
 من رأس المال ويكون رأس المال مائة او شئ الدمياطي وقد اشار له  
 الشئ بقوله وكذا الوتلو اخذ **قوله** سماوية وهي التي لم تستند لسبب  
 فاعل وكذا اذا تلو بعضه بجنابة وتعذر اخذ بدله كما في شئ المنهج  
**قوله** على ما مر اي النقض برخص او عيب حادث هذا وخرج بقوله  
 لو تلو بعضه ما لو تلف كله فان القراض يرتفع سواء كان  
 التلف بافة ام بالتلف المالك ام العامل ام اجنبي لكن  
 يستقر نصيب العامل من الربح في التلاف المالك ويبقى  
 القراض في اليد ان اخذه في التلاف الاجنبي على المعتمد  
 ومقابلته انه يفسخ بالتلاف كما في شئ المنهج وخرج بقوله  
 بعد تصرف ما لو تلف بعضه قبل التصرف فلا يجبر بالرجوع  
 بل يحسب من رأس المال الى اخر ما مر عن الدمياطي فافهم  
**قوله** فسد سها الخ لان العشرين سدس المائة والعشرين  
 قال والحاصل ان ربح كل عشرين من العشرينات الستة  
 ثلاثة وثلاث ومعلوم انك اذا ضربت ثلاثة في ستة تبلغ  
 ثمانية عشر وثلاث في ستة باثنتين فالجملة عشرون هي  
 الربح اه **قوله** ربع الخسران لان الخمسة والعشرين ربع  
 المائة قال **قوله** فيعود رأس المال الى خمسة وسبعين  
 لان الستين الفاضلة بعد اخذ المالك العشرين من

وكذا العامل



الثمانين الفاضلة من المائة بعد الخسران محسوبة عليه  
 بخمسة وسبعين كما ان المالك لمحقه خمسة من الخسران **قوله**  
 الى خمسة وسبعين اي لان الخسران يوزع على الثمانين  
 لكل عشرين خمسة فيحط العشرين المستردة وحصتها  
 من الخسران وهو خمسة ويبقى على العامل ستون  
 وحصتها خمسة عشر فالجملة خمسة وسبعون فليرجع بعد  
 ذلك خمسة فيبلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل يقسمها  
 وللعامل منها درهمان ونصف **قوله** وجنونه وانما  
**قوله** ثم بعد الفسخ اي يقول احدهما **قوله** او لا يفسخ  
 اي بالموت او الجنون او الاغما **قوله** استيفا الدين وصورة  
 بان باع نسبية وقد اذن له فيها المالك او باع العامل ولم  
 يقبض المبيع والتمن باق في ذمة المشتري ثم مات  
 المالك **قوله** بان ينقضه على صفة اي يجعله ناقصا  
 دراهم او دنائير وخرج براس المال الزايد عليه فلا يلزمه  
 تنضيضه **فصل في المساقاة** ولما اخذت شجرها  
 من القراض من جهة العمل في شئ ببعض ثمانية وجمالة  
 العوض وشجرها من الاجارة من جهة اللزوم والتاقيت  
 فجعلت بينهما **قوله** يسقون كذا في نسخ والذي بخط  
 الشريفي وايدون **قوله** ان يعامل الخ اي بصيغة  
 معلومة فيؤخذ منه جميع اركانها الستة **قوله** قبل  
 الاجماع هو صريح في انها جميع عليها مع ان ابا حنيفة  
 منها

٢٦  
 منعها وان خالفه صاحباه قل **قوله** فدعت الحاجة الى تخونها  
 فهي مما جوز للحاجة رخصة علي **قوله** والمساقاة جائز  
 اي حلال صحيحة فالجواز بمعنى الصحة المقابلة للبطلان  
 لا المقابل للزوم فلا يعترض عليه بانها لازمة فكيف يقول  
 جائزة فتأمل **قوله** على النخل الخ ظاهر كلامه صحة المساقاة  
 على شجر مثمر وهو كذلك اذا كان قبل بدو الصلابة **قوله**  
 ويشترط فيه اي المورد شروط ستة كونه نخلا او عنبا  
 اوهما مريئا معينا بيد عامل مغروسا لم يبد صلاح  
 ثمره سوا اظهر ام لا **قوله** ورد الغرض اي تنزيعها عنها  
**قوله** واذا قطعت اي راسها والاولى قطع كما في نسخ اذا  
 الراس مذكرا هاج **قوله** استغلا لا ظاهره جوازها تبعا  
 وبه قال ابن عبد الحق وعليه في كالمزارعة الآية وهو  
 كذلك قل فتجوز بشرط تخلل غير النخل والعنب بينهما والافلا  
 يصح **قوله** ولا غير مريئي ولا على مريض كاحد البسائيين قال  
 شيخ مشايخنا وظاهره لا ياتي هنا ما مري في القراض  
 من الاكتفاء بالروية وبالتعيين في مجلس العقد لان ذلك  
 جائز ورجح من تصرف العامل وهذا لازم ورجح من عين  
 الاصل فاحتمل اهـ سم **قوله** ولا على ودي بغنة الواو  
 وكسر الدال المهملة وتشديد الياء الخ الحروف صغار  
 النخل قال الشاعر نحن بغرس الودي اعلمنا منابر كض الجياد في السدف  
**قوله** فضمنه اليه اي الى عمل المساقاة **قوله** وشريك مالك



كاجنبى بان يقول ساقيتك على حصتي او على جميع الشجر  
بقدر ما يخرج من الشجر **قوله** ان شرطه زيادة على حصته  
بخلاف ما اذا شرط قد رخصته او دونها فانها لا تصح لخلو  
المساقاة عن العوض ولا اجره لانه لم يعمل طامعا **قوله**  
ذو المص منها شرطين فيه نظر لان الشرط الاول شرط في العمل  
كما في المزاج وغيره لا كما في الثمرة وقد جعل سم كلام المص  
على حذف المضاف اي ان يقدر عملها اي العمل فيها بمدة معلومة  
**قوله** ولا اجره للعامل ان علم الخ كماله وقد رت بمدة يثمر  
فيها الشجر غالباً فلم يثمر او اثمر بعد هاسم **قوله** فله اجرته  
اي وان علم الفساد قل **قوله** ولا كلة للمالك هذا مفهوم  
الشرط الثاني فلو قدمه على الثالث لكان انسب وحيات  
بان في كلامه لفاء ونشرا متوشقا فامل **قوله** اصحهما  
المنع اي عدم تحقق اجره وهو كذلك كما في القراض قل **قوله** غير عدم  
التاقيت فلا يشترط هنا ذكواتاقيت قل **قوله** فلا يشترط  
اي لا يشترط ذكره في الصيغة قل **قوله** ويجمل المطلق  
لما راجع لقوله فلا يشترط قل **قوله** هذا شروع في  
صريحه انه ليس متعلقا بشي من اركانها وليس كذلك بل  
هو متعلق بالعمل فامل قل **قوله** الاول بالرفع مبتدا  
خبره عمل **قوله** وتعريش العنب الخ عبارة سم ويتبع  
العرق في تعريش العنب ووضع الشوك على رؤس  
الجدار وسد النمل اليسيرة التي تنفق في الجدار **قوله**

هو

وهو اي التعريش ان ينصب **قوله** ويظلمها اي يربطها  
بالجبال ولو عبر هذا كان اولى قل **قوله** وفي البيدر اي الجرن  
**قوله** تقوصرة اي قوطة **قوله** حفظ الاصول اي اصول الثمروهي  
الشجر **قوله** والدولاب اي نصبه وكذا الالة اما ادارة فعلى  
العامل قل **قوله** على رب المال فلو شرط على احدهما ما على الاخر  
بطل العقد كما ذكره الشافعي وان عمل احدهما ما على الاخر غير  
اذ لم يستحق شيئا او باذنه استحق الاجرة والفرق بينه وبين عدم  
وجوبها فيما اذا قال اغسل ثوبي ان هذا تابع لعمل يجب فيه الاجرة  
بخلاف قوله اغسل ثوبي سم ملخصا **قوله** بالظهور اي ظهور الثمرة  
**قوله** والظاهر منها الصحة ضعيف والمعتمد البطلان **قوله**  
لوم يثمر الشجر او تلف الثمرة بافة او غصب لم تنفسح المساقاة  
ويلزم للعامل تمام العمل ولا شيء له على المالك اذ عيبا والقنو  
وهو مجمع الشمايخ وشمايخه بينهما وفي العرجون وهو  
الساعد وجهان او جههما كما قاله شيخ مشايخنا انه للمالك  
واعتمد كلمة رسم تسمى **قوله** كالا جارق اي قياسا  
على الاجارة والجماع ان كلامهما عقد على منفعة وعمل ببقا العين  
بمعاوضة **قوله** قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه شرع المنهج  
**قوله** وتبرع غير من مالك او غير بالعمل بنفسه او بماله **قوله**  
بقي حق العامل قال الامام وهو مشكل لانه استحقاق بغير عمل  
والاصحاب نزلو اذ لك منزلة التبرع بقضا الدين مرعوي **قوله**  
وتعذر احضاره بالجر عطف على ثبوت وقوله من ماله متعلق



باكثر **قوله** والشا بكثر النون والمدنسبة الى الشا المعروف وقال  
 السيوطي في السبب بفتح النون نسبة الى الشا المعروف وقبره في مصر  
 اه **قوله** لم يكن المالك الفسخ اي فيتحير بين ان يفسخ او يعمل بلائه  
 رجوع **قوله** ثم ان تغدر اكثر او اه اي اذا كانت المساقات  
 في الذمة حلي **قوله** باشهاد الخ فان لم يشهد كما ذكر في الذمة  
 فلا رجوع له وان لم يكن الاشهاد لانه عذر نادرفان عجز المالك  
 عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل اجرة  
 علمه وان ظهرت فلا فسخ وهي لهما شئ المنهج وقوله فله الفسخ  
 وللعامل اجرة بهد فيه انه لم يقع العمل مسلما ولم يظهر اثره على  
 المحل حلي **قوله** ويسلم له المشروط بالبنا للفعول والمشروط نائب  
 العامل **قوله** ولا يلزم بل يمكن المالك من الفسخ وللوارث اجرة  
 ما عدا مورثه اه سلطان **قوله** لا يحصل بعمله اي وهو التعهد  
**فصل في الاجارة** بتثنية الهمزة كما ذكره لشم **قوله**  
 عليك انه خرج عقد النكاح لانه لا تملك به المنفعة وانما يملك  
 به الانتفاع حلي ثم اشترت في العقد **قوله** ظاهر اريد بذلك  
 لانه قد تبين عدم وجوبها كما اذا خربت الدار المستاجرة قبل  
 معنى مدة لها اجرة مرهوي **قوله** المساق في ذمه الخ وخرج المساق  
 في ذمه الخ على عينه فتفسخ بموته كالاجرة المعين شئ المنهج وعلا  
 هذا لو كان الثمر قد ظهر ولم يبد وصلاحه وبقي من اعمال المسا  
 قات شئ لا ينبغي ان يستحق الوارث نصف الثمرة ان كان  
 النصف مشترطا وانما يستحق بالقسط بعد اعتبار ما بقي

ولا يخرج من حلي قوله ظاهر اي  
 المدعى عليه في الاجارة تمام

من المدة اه سم اي فاذا مضى ثلث المدة مثلا استحق ثلث  
 المشروط له وخرج بقوله لو كان الثمر قد ظهر ما دام قبل  
 ظهوره فظاهر انه لا يستحق وارثه شيئا **قوله** حلي  
**قوله** ظاهر اي ولا يجب حقيقة الابعاد تمام المدة حلي  
**قوله** ان الحاجة بل الضرورة **قوله** كما يجوز بيع الاعيان اي انه  
 يستغنى بها من ليس له ذلك **قوله** وكل بالرفع ما يمكن اي  
 كل شئ سهل **قوله** منفعة الخ جملة ما ذكر من القيود  
 ثمانية غير انه لم يذكر محتمة **قوله** والاباحة ولعل بناء على انها  
 قيد واحد لتلازمها فان ما قبل البذل لا يكون حراما لذاته  
**قوله** منفعتها اي فلا فرق بين اضافة الاعارة للعين كما  
 في المثال الاول او للمنفعة كما في الثاني لوضوح المراد **قوله**  
 كلمة لا تنقب اي وان روجت السلعة قل **قوله** فان العقد  
 عليها لا يسمى اجارة واخراجها صوري لان العاقد على  
 البضع انما يستحق ان ينتفع بالمنفعة كما **قوله** والشركة  
 والاعارة اي لان المشترك انه يمكن الانتفاع به للشريكين  
 منفعة معلومة الخ لكن لا بعوض بل بالتهاوي اي المناوبة  
 والاعارة يصدق عليها ذلك لا بعوض بل مجانا **قوله** كالحج  
 والاعارة بالرزق بفتح الراء **قوله** كالشمع الميم واسكانها الخ  
**قوله** كالسكنى كان يقول اجرتك هذه الدار سنة او شهرا  
 لتسكنها فلو قال على ان تسكنها لم يجز كما قاله في البحر قال  
 ولا يجوز ان يقول لتسكنها وهدك ذكره بعض اصحابنا

يصدق  
 ٧



ولا بد من تحديدها بالجهات كما في البيع حكاه ابن الرفعة  
عن القاضي أبي الطيب ولو اكرى دابة للركوب شهر وجب  
بيان الناحية اهـ وقوله لم يجز كما قاله في البيع ومثل ذلك  
على ان ينتفع به كما اجاب به شيخنا ز في درسه والمسئلة  
لا نقل فيها خضر **قوله** فتعين مبتدا خبره طريق **قوله** العمل  
فيها اي في المنفعة المعلومة **قوله** رومية او فارسية  
والرومية بغير زتين والفارسية بفرزة واحدة قل  
**قوله** بقي على المصنف فيه نظر فقوله لتعمل لي كذا شهرا  
ان كان كذا كناية عن معين كذا الثوب فهي من القسم  
الباطل الذي سيذكر بعد وان كان كناية عن عمل فقط  
كنياطة او بناء من القسم الاول فتأمل قل وقال المرحومي  
قوله بهما اي بكل منهما على انفراد اهـ والحاصل ان ما لا ينضبط  
بالعمل يجب فيه التقدير بالزمن فقط وما ينضبط اما ان  
يقدر بالزمن او بحمل العمل كاجرتك هذه الدابة لتركبها  
شهر او لتركبها الى مكة والجمع بين الزمن وحمل العمل  
مفسد كما ستا جرتك لتخيط هذا الثوب بياض النهار  
فتأمل **قوله** لم يصح الخ نعم ان قصد التقدير بالحمل وذكر النهار  
للتعجيل لا للتحديد صح **قوله** ما شرط في المتبايعين اي من  
اطلاق التصرف وعدم الاكراه **قوله** ولكن يومئذ هذا  
في اجارة العين اما اجارة الذمة فلا اذ يمكن المسلم  
ان يستاجر له كافر او يئوب عنه في خدمة الكافر قل ولا يجوز

للمسلم

للمسلم خدمة الكافر ولو بغية اجارة ولا يصح ان يوجر السيد  
للعبد نفسه وان صح بيعها قل وعبارة سنة المنهج ولا يصح  
اكثر العبد نفسه من سيده وان صح شراؤه منه بما افق  
به النووي اهـ اي لا فضا ذلك الى العتق فاعتق فيه ما لا يفتقر  
في الاجارة اهـ **قوله** بان يوجره لمسلم او كافر ويؤمر  
الكافر ايضا وهكذا اي فكلما على حذف مضاف **قوله**  
وترد الاجارة على عين اي على منفعة ترتبط بعين لان مورد  
الاجارة المنفعة كما سيذكر والمراد بالعين هنا ما قابل  
الذمة وفي قولهم مورد هاله المنفعة لا العين ما قابل  
المنفعة فلا تنافي في زيادي مرحومي **قوله** ومورد الاجارة  
المنفعة اي ان المستاجر يستحق الانتفاع لا العين فلا يحق  
جزا منها فلا يتصرف فيها **قوله** وعلف يسكون اللام وفحتها  
وهو ما يعلف به **قوله** ذهب الامام مالك واحمد  
الى صحة استئجار الاجير بشفقة وكسوة ويحمل على الوسط  
اهـ **قوله** فان ذكر معلوما اي قدر معلوما من الدراهم مثلا  
كعشرة فهو صفة لمحدد وفي **قوله** للجهل في ذلك فتصير الاجرة  
مجهولة فان صرف وقصد الرجوع به رجوع والا فلا يصدق  
المستاجر في اصل الاتفاق وقدره لانه ائتمنه ومحلله اذا ادعى  
قدرا لا بقا في العادة كما ياتي نظيره في الوصي والولي مر  
**قوله** فان ذكر معلوما واذن لم يخارج العقد في صرفه في  
العمارة والعلف صحت قال ابن الرفعة ولم يخرجوه على اتحاد

بالفتح



القابض والمقبض لو قوعه منها اهتد المنهج **قوله** بجلدها او بجلد  
 غيرها اذ لم ينسلخ بخلاف ما اذا نسلخ فيصع حلي **قوله** ببعض  
 دقيقه وكذا ببعض دقيق غير اذ لم ينسلخ بخلاف ما اذا اطمح  
 فيصع حلي **قوله** وتصح اجارة امراه ان صورتها ان يقول استاجرته  
 لارضاع هذا الرقيق بربعه الان او لارضاع ثلاثة ارباعه بربعه او  
 بربعه لارضاع باقيه وان قال بربعه لارضاع كله او جميعه فقال شيخ  
 الاسلام لم يصح لوقوع العمل في ملك غير المالك فقصدا وهو الوجه  
 وغالغ شيخنا مراراه قل فالمعتمد انه متى اكرهاها لارضاع باقيه او  
 كله او اطلق فهو صحيح **قوله** والعمل المكثري له وهو الارضاع انما وقع  
 من هذا جواب عن سوال وهو كيف يكثر فيها الارضاع حصتها  
 منه مع ان شرط العمل ان يقع في خالص ملك المالك فاجاب  
 بقوله تبع اي لا مقصود اميد **قوله** مثلا اي ومثل المرأة الرجل  
 بخلاف البهيمه مرهومي اي اذا كان الرجل صاحب لبن او كانت  
 الاجارة وارده على ذمته فانه يصح ويحصل الرجل امرأة ولا  
 يصح استيجار شاة مثلا لارضاع طفل او سحله لعدم الحاجة  
 مع عدم قديره الموجه على تسليم المنفعة كالا استيجار الضراب  
 الفحل **قوله** حال الخرج به ما اذا استاجرها ببعضه بعد الفظام  
 فانه باطل اتفاقا **قوله** واطلاقها اي اجارة العين باجرة في الذمة  
 كما اشار اليه قبله قل والخاص **قوله** ان الاجارة اما اجارة  
 عين او اجارة ذمة وعلى كل اما ان تكون الاجرة معينة  
 او في الذمة فهذه اربعة وعلى كل اما ان يصح بجلدها

او

او بتاجيلها او يطلق فالجدة اثني عشر فان صرح بجلولها  
 او اطلق في اجارة العين والاجرة في الذمة صح وكانت حالة  
 وان صرح بتاجيلها صح وكانت موجهة كالمثل في الذمة  
 وان صرح بجلولها او اطلق في اجارة الذمة صح وكانت  
 حالة ولا كلام وان صرح بتاجيلها فسدت الاجارة  
 ولا فرق في ذلك بين ان تكون الاجرة معينة او في الذمة  
 لانها كراس مال السلم وان صرح بجلولها او اطلق  
 في اجارة العين والاجرة معينة صح وكانت حالة  
 ولا كلام وان صرح بتاجيلها فسدت العقد فقد علمت  
 ان الاجرة في اجارة الذمة لا تقبل التاجيل مطلقا  
 اي سوا كانت الاجرة معينة او في الذمة والاجرة في  
 اجارة العين ان كانت معينة فكذلك لا تقبل التاجيل  
 وان كانت في الذمة قبلته وهذا كله مستفاد من  
 سم فليراجع **قوله** الا ان يشترط التاجيل استثناء منقطع  
 كما قاله سم ووجهه انه استثنى من الاطلاق الاشتراط وهما  
 متغايران وقد علمت ان كلام المؤلف في الاجرة في الذمة في اجارة  
 العين **قوله** الاستبعاد عنها الخ اي في اجارة العين لما  
 تقدم من بطلان في اجارة الذمة لان الامان لا توجد كما لو  
 قال اجرتك الدار سنة بهذا الدنيا موجهة الى شهر **قوله**  
 وتملك اي الاجرة في الحال بالعقد اي فله التصرف فيها بما شا  
 ويجوز له وطبها كما لو كانت امه او قل كما يملك المالك

**قوله**



المنفعة بذلك الروم وقضية ملكها بالعقد ان للموقوف عليه التصرف  
 في جميعها لانها ملكه في الحال وهو ما قاله ابن الرفعة وبسبب شئنا الشها  
 مر فافتي بذلك ولانه لا رجوع للبطن الثاني على الناظر اذ مات البطن  
 الاول قبل فراغ المدة بل على تركه البطن الاول وخالف الفقهاء ومن  
 تبعه في الامرين سم وعبارة الزيايدي ولو قبض الناظر اجرة معاملة  
 ومصرفها على ارباب الوقف ثم انتقل الوقف عنهم الى غيرهم بان كان وقف  
 ترتيب رجوع مستحقوا البطن الثاني على البطن الاول لا على الناظر ولا  
 على المتاجر وهذا هو المعتبر كما افتي به ابن الرفعة **قوله** ام مطلقه اي لم  
 يصرح بتعيينها ولم يصرح بكونها في الذمة وانظر ما صورته فانه اذا  
 قال اجرتك هذا بعشرة مثلا كانت الاجرة حاله في الذمة فليست  
 هذه قسيما **قوله** بان ان تاجر الموجه بكسر الجيم **قوله** اجرة مثل اي  
 من نقد البلد تلقت فيه المنفعة او اقرب البلاد اليه **قوله** يسوا  
 كانت اجرة المثل **قوله** وهو هو والبال اي ان الفاسدة توجب  
 اجرة المثل كما يستفاد من المنهج **قوله** وقد تخالفها اي الفاسدة  
 الصحيحة **قوله** منها التخليه في العقار اي فهي قبض في الصحيحة  
 دون الفاسدة ومثله يقال فيما بعده وبخط الميه اني فانها موجبة  
 للمسي في الصحيحة وان لم ينتفع ولا توجب الاجرة في الفاسدة  
 الا بالانتفاع **قوله** الوضع اي في المنقول **قوله** العرض اي في العقار  
 والمنقول **قوله** وامتناع عطف على العرض وهما شي ثالث فالمعنى  
 مع امتناعه الى اخره **قوله** مهلجة بوزن مدحجة بصيغة اسم الفاعل  
 اي سرعية السير مع حسنه او مطلقا **قوله** حيث لم يطراد عرف متعلق

لا بد من  
 ان يكون  
 الموقوف  
 على  
 من  
 له  
 التصرف  
 في  
 جميعها

بشرط

بشرط **قوله** فان اطراد عرف حمل ذلك عليه فان شرط خلافه اتبع  
**قوله** وشرط فيها اي في اجارة العين والذمة **قوله** او جراي  
 ما بين السريعة والبطيئة او واسعة الخطا وعبارة المصباح  
 البحر معروف والجمع بحور واجز وجار سمي بذلك لانتساعه  
 ومنه قيل فرس بحر اذا كان واسع الجري والبحر بموحدة مفتوحة  
 فخامهلة ساكنة فمهملة منونة **قوله** او فظوفا اي بطيئة  
 السير واصل هذه اوصاف الخيل ومراد الفقهاء الاعم **قوله**  
 سرا بضم السين منونا مقصورا هو **قوله** لركوب ذكر جنسها  
 لم يخرج به غيره كالاجارة لخل فلا يشترط فيه بيان مسيرها  
 كدواب اهل الدنيا اي الاغنيا **قوله** او امتحاده بيد اي ان حضري  
 وكان في ظرف او حرا او في ظلمة تخينا لوزنه فلو اخر الشئ هذا عند  
 لكان اول **قوله** وذكر جنس مكمل خرج المورث فلا يشترط ذكر  
 جنسه فلو قال اجرتكها التحمل عليها مائة رطل ولو بدون مما شئت  
 صح ويكون رضي منه باضر المحسني الاجناس ش المنهج **قوله** وبذرة  
 بالذال المعجمة والمهملة **قوله** ونف بالثا المثناة وهو ما يجعل  
 تحت دبر الدابة **قوله** وبرة بضم الباء الموحدة وفتح الراء المخففة  
**قوله** وخطام بكسر اوله المعجمة **قوله** ونحو ذلك كبرة الخياط وخطم  
 ومروء الكحل وذرورة ومنكرهم الجراحي ومبايون الغنسال  
 ومايد ووقود الخباز **قوله** فيوجه الرقيق الخ اي الا اذا  
 بلغ العمر الغالب والاسنة بسنة حلبي فسقط تنظيم بعض  
 في صحة ايجار العبد ثلاثين اذ ابلغ ستين اه **قوله** فلا تنسخ



بالموت بل ان مات المستاجر خلفه وارثه في استيفاء المنفعة كما ذكر الشافعي  
او الموجه تركت العين الموجهة عند المستاجر الى انقضاء المدة ولو التزم  
على في ذمة ومالك كان له تركه استوجر منها والا فان قام الوارث  
به فذاك والا فللمستاجر الفسخ **قوله** لانه مورد لا لانه عاقده يشير  
الي ان الاجير له جهتان جهة كونه مفعولا عليه وجهة كونه عاقدا فبا  
لجهة الاولى تنفسخ الاجارة بموته كانه دام الدار الموجهة وبالثانية  
لا تنفسخ كونه الموجه او المستاجر ثم ان الضيق في قوله لانه عايد  
على الاجير باعتبار منفعة المرتبطة بعينه لا بالنظر بعينه لانها  
ليست مورد ابل متعلقا بالمورد وهو المنفعة لكن اشتمل من اي من  
عدم انفساخها بموت العاقد ما لو اجر عليه المعلق عتق بصفة فوجد  
مع موته اي السيد وفرض المسئلة انه كان معلقا عتق عليها قبل الاجارة  
فان الاجارة تنفسخ بموته وفيه ان الانفساخ لوجود الصفة المستحق  
قبل الاجارة فلا دخل لموت الموجه فيها حتى لو لم يمت انفسخت لوجود  
الصفة فليتأمل وقال المرحوم لا يخفى ان البطلان فيما ذكره للاجل  
موت العاقد بل لما اقترن به اه اي من استحقاقهم العتق قبل الاجارة  
لتقدم سبب عليها بدون اجرة المثل هو قيد فانه يجوز  
له ذلك اي الاجارة المذكورة ومات المعلق الموجه قبل **قوله**  
المعلق عتق بصفة كان قال له ان دخلت الدار فانت حر ثم اجر  
مدة معلومة فاتفق انه دخل الدار مع موته السيد فان الاجارة  
تنفسخ لوجود الصيغة لا لموت العاقد بل لما اقترن به من  
وجود الصفة فلا حاجة للاستثنا كما عرفت **قوله** فوجدت مع

العقد

**قوله**

موت

مع موته اي العاقد وهو السيد وانما قيد به ليعلم انه استثنى  
والا فهو يعتق لوجود الصفة وتنفسخ الاجارة مطلقا **قوله**  
ويستثنى من ذلك اي من عدم انفساخها بموت الناظر المذكور **قوله**  
هو المستحق للوقوف بان قال الواقف وقفت كذا على زيد مدة حياته ثم  
على الفقرا مثلا وشرط له النظر ولم يعيد بمدة حياته فاجر بدون  
اجرة المثل **قوله** بدون اجرة المثل هو قيد **قوله** فانه يجوز له ذلك اي  
اي الاجارة المذكورة **قوله** ومات البطن الموجه قبل تمامها والفرق  
بين هذه الصورة والتي قبلها ان البطلان في هذه لا يتوقف على  
على الاجارة بدون اجرة المثل التبيين ان الموجه فيها ليس له ولاية الا بها  
لما زاد على مدة حياته لشرط النظر لكل بطن على حصته بخلاف الاول  
فان الفسخ فيها انما جاز من الاجارة بدون اجرة المثل اذ ليس  
فيها شرط لكل بطن على حصتها **قوله** مدة استحقاقه بخلاف  
ما لو اطلق الواقف شرط النظر لكل بطن او قيد بنحو الارشاد  
منهم وما لو تاخر التدبير او الابداد او التعليق عن الاعجار  
فلا تبطل الاجارة بالموت لعدم تقييد النظر باستحقاق الموجه  
في الاولى وتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق في  
الثانية سم على المتن **قوله** لا يبلغ فيها الصبي بالسن فان كانت  
المدة يبلغ فيها السن فبلغ به تبين بطلانها فيما زاد اذا  
بلغ رشده والا استمرت **قوله** انفسخت في الوقف جواب  
لو وقوله ولا تنفسخ في الصبي عطف عليه يعني ان الاجارة  
تنفسخ في الصورة الاولى وهي صورة الوقف دون الثانية



في الجارية  
المستأجرة  
او اجنبي او  
الخدمت بنفسها  
وفي هدم المستاجر  
لها

وهي صورة الصبي بقسميها **قوله** المستأجرة اي اجارة عين بخلاف  
المستأجرة اجارة ذمة كان سلمه دابة على ذمة فتلفت فلا تبطل  
الاجارة بتلفها ولو بفعل المستاجر ولا يثبت الخيار بتفويضها وعلى  
الموخر ابد الها فان امتنع اكثر من الحاكم عليه قال الاذري وكانت  
عند يساره عند اعساره فينتخب المستاجر سم **قوله** كما نهضت كل الدار  
الخدمت بنفسها الموخر والمستاجر لها تستثنى هذه الصورة من  
قاعدة من استعمل بشي قبل او انه عوقب بحرمانه كما لو جئت الزوجة  
ذكر زوجها فانه يثبت لها الخيار او استعملت العاقل الجمل او الحنف  
لا نقض العدة خرج بذلك ما لو انهدم بغضها فلا تنفسخ  
الاجارة في هذه الحالة لكن يثبت له الخيار **قوله** مع امكان زدها  
فلو لم يكن ذلك انفسخت الاجارة مع مخرجي **قوله** غير مكر من مكر او  
اجنبي **قوله** للمعين متعلق بحبس وخرج ما في الذمة فانه يبطل فلا  
فسخ وفي المفسخ للمعين وهو تحريف **قوله** مدة حبسه ظرف للم  
لتنفسخ **قوله** ان قدر أي عقد الاجارة بمدة وفي المنهج ان قدر  
وفي الشئ وخرج بالتقدير بالمدة التقدير بالمحل كان اجراءه كقولها  
الى مكان وجبت مدة امكان السير اليه فلا تنفسخ اذ لم يعذر  
استيفاء المنفعة **قوله** حبسه المكوي ولو كان لغرض الاجرة جلي  
**قوله** ام غيره كغاصب **قوله** ولا باعناك رقيق كان اجر عليه  
ثلاث سنين مثلاً ثم اعتقه وخرج كان معلق بصفة ثم اجره  
فوجدت الصفة فتنفسخ الاجارة لا استحقاقه العتق  
قبلها شئ المنهج **قوله** ولا يرجع على سيده اخذ ولا يلزم السيد نفقة

مدة

مدة اجارته بل هي على بيت المال او على اغنيا المسلمين لانه الان من  
المجاويح **قوله** واستقر معهما مفهومه انه ان اعتقها قبل الدخول  
يكون المهر لها مع ان المهر يجب بالعقد والعقد وجب في ملكه  
حرر للمولف **قوله** يجوز ابدال مستوف كالراكب ومستوف في كاز  
بدل برو المستوف في فيه كان اكثر من ملكه فابدها ببنت  
المقدس **قوله** كجمل من طعام وغيره فان شرط عدم ابدال الجمل  
اتبع شئ المنهج **قوله** او بدون مثلها انه فلا يبدل شئ من ذلك  
بما فوقه فلا يسكن غير حداد او وقصارا لزيادة الضرر بدورها  
**قوله** ويجوز اي الا بدال مع سلامة منهما اي التلف والعيب  
**قوله** ولا ضمان على الاجير الا بعد وان اخذوا اختلاف في التعدي  
صدق الاجير بيمينه في نفيه لان الاصل عدمه وبراه ذمة من  
الضمان نعم ان اخبر عدلان بخبر ان باك ما اتى به تهدم لم يصد  
وعلى بقولهما وكالا جبر فيما ذكره المص والمستاجر فلا يضمن ما تلف  
بلد تقصير ولو بعد فراع مدة الاجارة ان قدرت بمدة او بحد مدة  
امكان العمل ان قدرت به اي كما قاله الشاذلا يلزم رد هاج اري  
حين اذ فرغت المدة اخذ بل النخلة بينهما وبين المالك اذا  
طلبها كالوديع حتى لو شرط رد هاج بعد العقد فسد فان قصر  
ضمن سم والمتبادر من الاجير من استوجبه لعل كخاطمة فلا  
يشمل من استأجر دابة لركوبه عليها مثلاً الا ان يقال  
فيه تغليب فتأمل **قوله** لانه امين على العين المكررة انه هذا  
يرجع للاجير بعين المستاجر **قوله** استحقها بالمكان علمه لقوله

حداد وقصار



ولا ضمان على الاجير بالنظر لما بعد الغاية اعني قوله ولو بعد مدة الاجارة  
 اخذ قوله كانه ديع علة ثانية فكان ينبغي ان يعطى و الظاهر انه يشتمل  
 ملقب الغاية وما بعد هاتين **قوله** كانه ديع اي في ان لا ضمان عليه  
 بجامع ان كلا منهما لا يجب عليه الرد وانما تلزمه التحلية فقط  
**قوله** كان قد اكثر من موثاق لعدم الانفراد **قوله** كعامل القراض  
 في ان لا ضمان عليه وان انفراد باليد حيث لم يقصر اه **قوله** الا  
 بعد وان قال الزركشي فيعلم منه ان الخلف الا ضمان عليهم  
 ومن التقدي مالموا استاجره ليرعى دابة فاعطاها لا خير عاها  
 فيضمنها كل منهما والقراض على من تلفت في يده كما افتي به الوالد اي  
 حيث كان عالما والافقار على الاول وكذلك اذا اسرف  
 الجاز في الوقود او مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن  
**تقديم** يستثنى من اشتراط العلم بالمنفعة دخول الحمام  
 باجرة مع الجهل بقدر المكث فيها واستعمال المابلحكي في المجموع  
 الاجماء على الجواز والاصح في الروضة ان ما ياخذه الحمامي لبحر  
 السطل والحمام والازار وحفظ الشباب وعلى هذا فالسطل  
 غير مضمون على الداخل والشباب غير مضمونة على الحمامي لانه اجير  
 مشترك واما الما فغير مضبوط فلا يقابل بعوضه يادي  
**فروع** الاجير لحفظ الحانوت اذا اسرق متاعها لا ضمان  
 عليه ومن سرق ثقله ان الخلف الذين يجرسون الاسواق بالليل  
 لا ضمان عليهم اذ لم يقصروا والنوم تقصير اه مر مر اه  
 مر مر يؤخذ من فرض ذلك في البيوت ونحوها من التعليل المذكور

والخلف باليد  
 والافقار على  
 الجواز والاصح  
 في الروضة ان  
 ما ياخذه الحمامي  
 لبحر السطل  
 والحمام والازار  
 وحفظ الشباب  
 وعلى هذا فالسطل  
 غير مضمون على  
 الداخل والشباب  
 غير مضمونة على  
 الحمامي لانه اجير  
 مشترك واما الما  
 فغير مضبوط  
 فلا يقابل بعوضه  
 يادي

ان خفي الجرح وخفي الغيط ونحوها عليهم الضمان حيث قصر  
 ومثل ذلك الحمامي اذا استخفاه على الامتعة والكرم ذلك وان لم  
 يعرف افراد الامتعة ومعلوم انها لو اختلفت في مقدار الضايع صدق  
 الخفي لانه الفارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة  
 ويحتمل ولو كانت اجارة فاسدة وهو الظاهر الان فليراجع  
 ع شى **قوله** وكان ضربها او نخعها وسمى هذا ضمان جنابة وما  
 قبله ضمان يد لانه لم يهدر منه فعل فيه لكن ما ذكره شيخ الاسلام  
 وفي حاشية اج ان ضمان جنابة لانه وجب بسبب الهدام الاصطل  
 وكذا ما بعده فراجع **قوله** وليس هو اي المستاجر كذلك اي اذا  
 او قصارا اه **قوله** ما به رطل خرج الكيل الا في **قوله** رطل شعير بالاضافة  
**قوله** اتفرت جمع قفير والقفير مكيال معروف يسع اثني عشر  
 صاعا اه واج والضايط انه يضرب ابد ال الموزون بموزون اخر مطلقا  
 واما المكيل فان ابدله بمثله او اخف لم يضرب والاضرام بخط  
 السيد اني **قوله** بلا اذن خرج بذلك مالودخل باذن فلا اجرة  
 عليه ومثل الحمام السفينة اه مروي **قوله** تمت **قوله**  
 قبا بفتح القاف جمع اقبية كعضا واقضية **قوله** بذا امرتني  
 اي فتلزمك الاجرة لي **قوله** بل امرتك اخاي فلا اجرة لك  
 ويلزمك ارش نقصه **قوله** فيحلف انه انما تقرب على قوله  
 صدق المالك بهمينه فهو راجع لاصل المسئلة لا لقوله  
 كما لو اختلفا في اصل الاذن فافهم **قوله** وفيه اي الارش  
 وجهان **قوله** عصرون بالصرف كما هو الاصل **قوله** وهذا هو

يقال  
 نخع الرجل  
 سافر  
 اه



الظاهر معتمد **قوله** وتجارها اي وتجب عمارتها **قوله** فان بادراي قبل  
 معنى مدله مثلها اجرة **قوله** واصحها اي فذا كان ظاهر جواب الشرط  
 محذوف مرحومي **قوله** على المكثري اما الكفاية وهي ما يفي بغير  
 القصور والطعام ونحوها فالحصول لها بفعله واما الشئ فالتساع  
 بنقله عرفا وليس المراد انه يلزم المكثري بنقله بل المراد انه لا يلزم  
 للوجر واما التراب المجمع بصوب الريا فلا يلزم لاحد منهما  
**قوله** اجبر اي على نقل الكفاية دون الشئ ومثله تغريغ الحش  
 قال فهو على الوجر **فصل في الجعالة قوله** عوض  
 معلوم هو قيد لاستحقاق عينه فلو قال على ان ارضي  
 او نحوه وجب عليه اجرة المثل على سبيل جارة فاسد  
 كما يؤخذ مما ياتي في كلام الشئ **قوله** الا في اربعة بن خمسة والخامس  
 عدم اشتراط القبول ثم رتب ستة والسادس جعل العوض في  
 بعض الاحوال **قوله** الحاجة قد تدعو اليها كرد خضالة وابق وكل  
 لا يقدر عليه ولا يجد من يتطوع به ولم تنس الاجارة عليه للجعالة  
 وهذا دليل على بعد الدليل النقلي **قوله** فجازت كالاجارة ولم يستغن  
 عنها بالاجارة لانها قد تقع على عمل مجهول حلي **قوله** ويستأنس  
 الاستيناس هو الاشعار بالمطلوب من غير صراحة في  
 الدلالة **قوله** ولم استدل الخ جواب سوال مقدم **قوله** وعاقده  
 سيد كره شروطا ربعة وذكر للعل الكفاية وعدم التعيين  
 وعدم التاقية وذكر للجعل شروط الثمن وذكر للصيغة  
 ان يلتزم قدر معلوما **قوله** تصرف ملتزم مركب اضافي **قوله**

المكثري

ولو غير المالك اي اذا اذن المالك لمن شافى الرد والتزم الاجنبي  
 الجعل انظر مرحومي **قوله** واهلية عطف على اختيار لانه من العاقبة  
 وهو العامل والمراد بالاهلية القدرة على العمل كما يعلم من كلامه  
 قال **قوله** عمل معين بالاضافة اي عمل عامل معين كما في المنهج **قوله**  
 ومجنونا ثم قلت وما تضمنه هذا الكلام من استحقاق من عمل  
 مجنونا معينا كان او لا يخالف لما قالوه من انفساخ الجعالة  
 يجنون العامل الا ان يلزم الفرق بين الجنون المقارن والطارى  
 فلا يضر الاول ويضر الثاني والظاهر ان الانقضاء بالجنون  
 يختص بالعامل المعين وقد يقال ان كلام الشئ في المعين لعدم  
 ارتباط العقد بغير المعين فلو طرأ لاحد جنون بعد العقد ثم دة  
 بعد الافاقة او قبلها استحق اذ لا معنى لانفساخ العقد  
 يجنونه مع عدم ارتباطه فليستامل هو جرحه **قوله** بخلاف  
 صغير لا يقدر على العمل فان عمل بالفعل على خلاف العادة نظر  
 ان كان بعد قدرته استحق بان كان وقت النداء غير قادر  
 ثم قدر والا فلا ونظر في كلام الشئ قال فليراجع عبارة **قوله**  
 بخلاف صغير لا يقدر على العمل الخ فيه نظر لانه كان المراد ان يرد  
 مع عدم قدرته فهو معلوم الانتفال لانه محال وان كان المراد  
 ان سماعه حال عدم قدرته غير معتبر فهو غير صحيح لما مر  
 به انه اذا قدر بعد سماع النداء استحق الشروط الا ان  
 يقال كلام الشئ في العامل غير المعين فلا نظر ولا مخالفة  
 اه **قوله** وانما يتصور الفسخ ابتداء اي قبل الشروع من

قال



العامل المعين اي لانه اذا اعتقد مع عامل معين تاتي فسخها قبل العمل  
 باعتبار العقد الصادر بينهما واما الموقال من رد عبدي فله كذا  
 فهو تعليق لا يتحقق الا بالعمل فلو شخص فسخ الحوالة **قوله**  
 قوله اذا اعتقد بينهما حتى يتم فسخه وقوله ابتداء في مقابلة قوله  
 الا في واما غير المعين فلا يتصور الفسخ منه الا بعد الشروع  
**قوله** فان فسخ المالك لشيء اي فيما اذا اعتقد مع معين **قوله** في الصور  
 اي الفسخ قبل الشروع مطلقا والفسخ من العامل بعد الشروع  
**قوله** وهي وفي نسخة وهو في التانيث لعود الضمير الى الجملة  
 باعتبار صيغتها والتذكير راجع اليها ايضا وذكره باعتبار الخبر  
 بقوله ان يشترط وهو الصيغة ايضا فاصنع الله من تانيث  
 الضمير وتفسيره باللفظ غير مستقيم فتأمل **قوله** ضالة  
 الاضالة ليست قيد امثلهما ضالة غير ملائم من صحة التزام الاجنبي  
 بعد اذن المالك في الرد **قوله** الخيانة ويصفها لان الجهالة لا تغتفر  
 الا اذا عسر وصنعها بخلاف الخيانة والبناء كما سيأتي **قوله** فان  
 كان صادقا انه حاصل ما افاده كلامه انه متى كان كاذبا لم يلزم  
 المالك شيء وان كان المخبر عدلا وان كان صادقا فان ثقة  
 لزمه لترجيح طاعيته العامل بوثوقه وان كان غير ثقة لم يستحق  
 العامل شيئا لضيق طاعيته بحسن الثقة **قوله** فهو كما لا يوقر  
 اي فلا شيء للعامل قل نعم الا ان يستقد الراد صدقه فيما  
 يظهر **قوله** لا حاجة لاحتماله هنا اي لا يغتفر للجهل في  
 العوض هناك لا حارة بخلاف دون الجهل بالعمل والعامل اي

قال

توب

كان

في

فيغتفر ذلك فيها **قوله** العليم اي الكافر الغليظ **قوله** بما يفيد العلم اي وكان  
 معين كان قال من رد عبدي فله الثوب الذي صفته كذا وكذا فاستغنى  
 بوصفه عن مشاهدته فيصح هنا دون البيع فانه لا يقوم فيه وصف  
 المعين مقام التعيين **قوله** كان قال من دلي ان هكذا بخط المولف  
 والظاهر ان فيه سقطا كما يدل عليه عبارة المنهج وهي قوله فلا جعل  
 فيما لا كلفة فيه كان قال من دلي ان هكذا على مالي فله كذا فدل  
 والمالك يبد عنه ولا كلفة ولا فيما تعين عليه كان قال من رد مالي  
 فله كذا فرده من هو بيده وتعين عليه الرد لنحو غصب كما هو محوي  
 واجاب الاجابان الواو في قوله وتعين عليه الرد بعني اوف يكون  
 تصوير لما فيه كلفة ولكن تعين عليه وما قبله تصوير لما  
 لا كلفة فيه فتأمل **قوله** وعدم تاقية عطف على كلفة فلو قال من رد  
 عبدي الي شئ فله كذا لم يصح كما في القرائن لان تقدير المدة محل  
 بمقصود العقد فقد لا يظفر به فيها فيضيق سعيه ولا يحصل  
 الغرض سواء اضم اليه من محل كذا ام لا **قوله** فاذا اردتها اي  
 الي ما لكها فلو لم يجد العامل المالك سلم المردود الي الحاكم واستحق  
 الجعل فان لم يكن حاكم اشهد واستحق وان مات او هرب  
 بعد ذلك اه شمر **قوله** استحق ذلك العوض الشروط الخ وحو  
 من كلامهم هنا وفي المساقاة كما افاده السبكي جواز الاستئابة  
 في الامامة والتدبير وسائر الوظائف التي تقبل النيابة اي ولو  
 بدون عذر فيما يظن ولو لم ياذن الواقف اذا استئاب مثله  
 او غير امه ويستحق المستئيب جميع المعلوم وان افتى ابن عبد



السلام والمصباح لا يستحقه واحد منهما **اذ** المستنيب لم يشر  
 والنايب لم ياذن له الناظر فلا ولاية له في شؤره وقوله ويستحق  
 المستنيب جميع المعلوم اي وللنايب ما التزم له صاحب الوظيفة  
 وعليه فلو باشر شخص الوظيفة بلا استئابة من صاحبها لم يستحق  
 المباشرة لغيره من التزم له وكذا صاحب الوظيفة حيث لم يباشر  
 لاشي له الا اذا منع الناظر او نحوه من المباشرة فيستحق لغيره  
 بترك المباشرة هو ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من  
 صاحب الخطأ يستنيب خطيبا يخطب عنه ثم ان المستنيب يستنيب  
 اخر **هل يجوز** له ذلك ويستحق ما جعل له صاحب الوظيفة ام لا والجواب  
 عنه ان الظاهر يقال فيه ان حصل له عذر منعه من ذلك وعلم المستنيب  
 او دلت القرينة على رضى صاحب الوظيفة بذلك جاز له ان يستنيب  
 مثله ويستحق ما جعل له وان لم يحصل له ذلك ولم تدل القرينة  
 على الرضى بغيره لا يجوز له لاشي له صاحب الوظيفة لعدم مباشرة  
 وعليه لمن استتابه من باطنه اجرة مثله من مال نفسه **ش قول** بل  
 اول وجه الاولوية ان البيع لازم من الجانبين فحوز فيه ذلك  
 فهذا **اول** **قول** فلو عمل من سمع الخاي وعمل معا بان ردا معا  
 الضالة مثلا **قول** العلم اي ولو بواسطة الا ان قال المالك  
 من سمع نداي مثلا فله كذا فزده من لم يسمع وعمل  
 بنديه **لم** يستحق شيئا **قول** واجرة مثل فيما ذكر اي  
 في قوله السابق انما استحق الاول نصف اجرة المثل لجميع العمل  
 الخ فالمراد بذلك النصف نصف اجرة مثل الملة بكما حال الماضي

هل

ف

قبل الند الثاني لانهما اشتركا من ابتداء العمل الى تمامه فلو اشتركا في  
 بعضه فله نصف اجرة قسطا ما عمل قال القليوبي وبهذا يعلم ان  
 ما ذكره بقوله لا اله الا في خاصة غير مستقيم الا ان يقول فتأمل  
**قول** **تمت** ثم لو تلقى الخ ناقش الشهاب القليوبي في جعل  
 ما ذكرتم مع كونه مفهوما للمتن فان مفهوم قوله اذا ردها  
 استحق العوض انه اذا لم يرد لها لا يستحقه **قول** او غصب  
 بالنا للمفعول **قول** وان حضر الخ غاية **قول** لم يحصل شي من المقصود  
 الاول لم يحصل المقصود **قول** باذن المالك فان تعذر  
 فباذن الحاكم فان تعذر فبالاشهاد فان تعذر لم يرجع وان  
 قصد الرجوع **تغيب** حاصل ما هنا كالاجارة انه  
 ان سلم العامل ووصل ما عمل فيه الى المالك استحق جميع العمل  
 وان تلقى العامل وحده بموته او سفينة غرقه وسلم جملها  
 وجب القسط وان سلم العامل وحده وتلقى معموله قبل تمام  
 عمله فان وقع مسلما الى المالك كان حاضره او في ملكه وظهر  
 اثره على المحل وامكن الاتمام عليه كخياطه بعض الثوب وتعليم  
 بعض ما جوعل عليه وبعض البناء استحق القسط ايضا والابن  
 لم يقع مسلما الى المالك بما مر او لم يظهر اثره على المحل كجره ان كسرت  
 او لم يتمكن الاتمام عليه كشوب احترق بعد خياطه بعضه ومتعلق  
 مات في اثنا تعلمه فلا شيء للعا مل في شيء من ذلك **قول** وافتى  
 الوالد ايضا رحمه الله تعالى في ولد قد اعند فقيه مدة ثم نقل الى  
 فقيه اخر فله من مولد مولد كالمولود مثلا وحصل له في الثاني **قول**



فيه الاول ثم مر **فصل في المزارعة والمخادعة**  
 وكرا الارض وهو اعني الاخير ما افاده المصنف بقوله الاتي وان  
 اكراه اياها بذهب او فضة اخذ وذكر المزارعة عقب الجملة لما  
 بينهما من المناسبة وهي ان كلامهما على عمل مجهول **قوله**  
 تسليم الارض اي بعقد لرجل اي مثله **قوله** بين الشجر او بجانبه لان  
 المدة على عسر الافراد **قوله** بخلافه كان اي الشجر **قوله** لا يزرع فيها او  
 فيها زرع لم يبد صلاحه ومنه البطيخ وقصب السكر وخوها **قوله**  
 ان اخذ عقد اخذ جملة ما ذكره اربعة شروط **قوله** بان يكون اخذ فلا  
 يضر تعدده فالمراد باتحاده ان لا تفرد المساقاة بعامل والمزارعة  
 باخر **قوله** وقدمت المساقاة على المزارعة اي في صيغة العقد اي لم  
 تتأخر المساقاة فيدخل مالو كان معا كما ملكتك على كذا هو **قوله**  
**قوله** لعدم ورودها كذلك اي تابعة **قوله** الى رجل اي مطلق التمرف  
 فلا يتقيد بالرجل **قوله** اي مكانه اخذ تفسير بقوله دفع **قوله** لم يجز  
 اي يحرم ولا يصح قل **قوله** كالمواشي وسياتي تصويره في كلامه  
 في التهمة الالية وهي مالوا بباطها لمن يتعهد ها او يعمل عليها  
 والفوائد بينهما فانه باطل **قوله** مع موت العامل وهربه في  
 المزارعة كالمساقاة وكذا كل من التزم بملاذمته ومات قبل  
 اتمامه اهره حرمي **قوله** لا يمكن عقد الاجارة عليه اي على النخل لانه  
 لا يتلف به فلا تصح اجارته واما استجار شخص لخدمته فليس  
 من قبيل اجارة الشجر كما هو واضح **قوله** غنا هو بالمد الزيادة اما  
 بلا مد سم لصغار النمل سم **قوله** وعليه للعامل اجرة مثل عمله

اخر اي وان لم يحصل من الزرع شيء لانه لم يعمل مجا ناسم **قوله**  
 في القراض اي الفاسد فان المالك يلزم فيه اجرة المثل للعامل  
 وان لم يكن ربح والا فالقراض الصحيح اذا لم يظفر فيه ربح لاشي  
 للعامل **قوله** وذلك اي وسبب ذلك وهو كونه يرجع الى اجرة  
 المثل **قوله** من منفعته اي العامل **قوله** قدرة وجنسه هو نائب  
 الفاعل بقوله معلوم ما **قوله** عنده اخذ يتعلق بمعلوم ما **قوله** وفوائدها  
 اي ما يحصل منها من اجرة وخوها **قوله** وفي الثانية اي صورة  
 التعهد **قوله** بنصف ربحها اي لربها والنصف الاخر لها ولها  
 امانة في يد الاخر **قوله** نصف الدار اي بدله **قوله** لحصوله اي  
 الدار والعلق وهو اواني كان كلامه اظهر في الاول **قوله**  
 ولا يضمن الدابة اي فخفي امانة لان يده عليها لاجل استيفاء المنفعة  
 وهي لا تحصل الا بذلك وبحيث القليوني في قول الشرح لانها  
 غير مقابلة بعوض فقال قد يقال هذا لا ينافي كونها معارة معه  
 لاخذ اللبن الذي هو له بالبيع الفاسد منها فتكون مضمونة  
 فراجع وتامل اهل لكن نحن مع الشارع **قوله** فالنصف المشروط  
 مضمون ويضمن له المالك جميع العلف بمثله ان كان متليا  
 والا فقيمة لانه لم يتبرع به **قوله** دون النصف الاخر اي لانه  
 حكم الامانة في يده ولعل هذا وما قبله فيما اذا لم يستعمل  
 الدابة قل **قوله** لو قال شخص لاخر من هذه الشاة مثلا  
 ولك نصفها اوها يكن على ان لك احدا هما لم يصح ذلك  
 واستحق اجرة المثل للنصف الذي سمنه للمالك وهذه



الحالة مما عمت به البلوى في قري مصر في الفرائح يدفع كاشف  
 البرية او ملتزم البلد لبعض اهل البيوت المائية او الاكثر  
 او الاقل ويقول لهم ربوها ولكم نصفها فيجيب على ولي  
 الامر ومن له قدرة على ذلك منع من يفعل هكذا لان فيه  
 ضرا عظيمما خطا على المنهاج **فصل احيا الموات**  
 اي عمارة الارض الخربة فتشبه العمارة بالاحياء واطلقة  
 عليها فهو استعارة تصريحية اصلية او شبه الارض الخربة  
 بالميت تشبها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة  
 بالكناية واثبت الاحياء تخيلا **قوله** لا مال لك لها يحتمل ان  
 المراد لا مال لك لها معلوم فيكون من الموات ما ظهر فيه اثر  
 ملك كغرس شجر واساس جدران وخواتم ادي فيكون  
 اعم من كلام الماوردي وان اراد لم يكن لها مالك اصلا  
 لم يكن ما ذكرنا في فلا يشمل العامر الذي لم يعلم مالكة  
 من الموت ويسيأوي كلامه كلام الماوردي وهو الراجح  
 والمراد لم يعمر في الاسلام ولا عمرة بعمارتها في الجاهلية  
 كما ياتي في قوله ومراذه انا ان قلنا بالاول كان بين عمارة  
 الماوردي والرافعي تفاوت والافلا **قوله** قرب اي ذلك  
 الحرم **قوله** من عمر بتخفيف الميم من العمارة اما عمر  
 بالتشديد فمن التعريف بالسبب قال تعالى انما يعمر  
 مساجد الله ومن الثاني قوله تعالى يود احدكم لو  
 يعرف سنة اوله لم يفرح الا به **قوله** ولا تتركوا في ذلك  
 شيئا

من الموات

كما ان في البيان تخفيف وجب **قوله** فهو احق بها اي مستحق لها  
 يملكها كما في رواية فهي له قل فافعل التفضيل ليس على باب اي  
 اذا عمر بالفعل فلو نوى على العمارة بعد التخييط من غير ان  
 يشترع فيها يريد فهو احق ولكن لو عمر الغير ملكه ولو نوى  
 احق بها لم يخرج في الملك بالاحياء الى لغظ كما في ج **قوله** فله  
 فيها اي بسبب احيايتها في النسبية كما في دخلت امرأة النار  
 في هرة الحديث **قوله** وما اكلت العوا في جمع عافية او عاف  
 وهو طالب الرزق او اسعاد قال ابو صير **قوله** **قوله**  
 يا خير من نحم العافون ساحة **قوله** سعيها وفوق متون الابنق الرمح  
 وطلاب الرزق هم الوله من بنيامين وفعله وكذا اطيروا بهمة  
 اهاج **قوله** فسمان هذا انما يجري على طريقة الرافعي الشاملة  
 طالعهم بمرقطة او عمر ثم خرب بخلاف كلام الماوردي فان الثاني  
 من الاموال الضائعة الا ان يصور عامر جاهلية فقط ثم خرب  
 فتلخص ان العبارات الاربوة متعارفة **قوله** اما مملوكة  
 او محبوسة فالاولي لا تحل الا بطريقها من بيع او هبة او عقد  
 نكاح او صلح او دية والثانية كحق الانتفاع بالشارع  
 والمساخدة والخوانق والربط والاقاق فان منها ما هو  
 خاص بان كان على معين وما هو غير خاص وهو الاوقاف  
 العامة واما غير هذين القسمين فهو المنفك ويسمى مواتا  
 وتقدم تعديفه **قوله** او الخاصة صوابه والخاصة بالواو  
 لا بابا وكما قاله القليوبي **قوله** وانما يملك ان لا يخفى ان



الشرطين في كلام الحيوان فجعلها الملك خروج عن موضوع  
اي موضوع كلام المتن والحكم صحيح فتأمل قل اي لان الملك  
انما يكون بالشروط الاربعة وهي تهيؤها على صفة يتاها المقصود  
منها **قوله** ولو غير مكلف فلا هم ولو غير مميّز **قوله** لانه كما لا يستبلا  
كذا يخطئ ويلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه لانه الاحياء نفس الاستبلا  
وصوابه كما لا يستعلا كما في شئ المنهج **قوله** والذي والمستامن من  
الاحتطاب والاحتشاش والاصطيا داي لان ذلك يخلف  
ولا يتضرر به المسلمون فهو جازي لهم كما يجوز نقل التراب من  
موات دار الاسلام اذ لم يتضرر به المسلمون وخروج بالذي  
والمستامن الحربي فانه ممنوع من جميع ذلك حتى من الاحتطاب  
انما قال المتولي لانه اذا اخذه ملكه **قوله** وينبغي الخاف  
المحصب الخ ضعيف **قوله** ان لم يذوبونا بكسر المعجمة وضهاها  
يدفعونا شئ المنهج فاذا ذوبونا وقد صولحوا على ان الارض لهم  
امتنع والافلا **قوله** وقن صولحوا على ان الارض لهم اي فلهم  
الذب ولا تملك بالاحياء **قوله** ملك لمسلم ولا غيره الاجاهليا  
لم يعرف شئ من كلام الله حيث قال والهاجرة جاهلية  
انما في مفهوم قول المص ملك لمسلم تفصيل فلا يعترض عليه  
والخاص **قوله** انها اذا جري عليها ملك لمسلم ان عرف فهي  
له والاشمال ضائع وان جري عليها ملك كافر فان عرف فهي  
له وان لم يعرف فان كان جاهليا ملكك بالاحياء والافلا  
ضائع فالاقسام خمسة **قوله** لانه علوك لملك العامرية

قوله ولو غير مكلف فلا هم ولو غير مميّز

يجوز

يجوز والمراد انه مستحق للانتفاع به وليس له منع غيره  
من الانتفاع به بما لا يضر المالك للعامر **قوله** بحياة الحاجة  
اليه بل هو مضيق لاي وليس فيه افسادها المملوكة **قوله**  
للحديث اي وان لم يتحدوا وكذا ما بورد **قوله** وممكن  
بفتح الكاف **قوله** ومنع بضم الميم **قوله** وخوها بالرفع عطفا  
على ناد **قوله** موضع نازح وهو القائم على راس البئر ليستقي به  
خ ط على المنهاج وهل يعتبر قدر موقوف النازح من سائر جوانب  
البئر او من احدها فقط الاقرب اعتبار العادة في مثل ذلك المحل  
**قوله** وخوها بالرفع عطفا على موضع النازح وموضع الدواب  
**قوله** ومتروك الدابة بصيغة اسم المفعول في متردد اي محل تردد  
الدابة **قوله** ما يخرج بالبناء للمجهول **قوله** انهارها اي سقوطها  
**قوله** لبيرقناة المراد بها الحفرة التي نصب في القناة سواء كان  
الما يصل اليها من نهر او غيره قال العناني بان اراد انسان ان  
يحفر حفرة ياتي لها ما في قناة من النهر **قوله** وفنا بكسر الفاء  
والله اي ما حو اليها **قوله** كمناسه بالصم ما يكتسب وهي الزبالة مصباح  
**قوله** لان يجعل لولا يخفى انه ليس هناك شئ يجعل الخ فتأمل  
او قل اي لان فرض المسئلة انها مخوفة بالدور وجوابه  
انه امر فرضي اي لو فرض جعل شئ حريما لدار لم يكن اولى من  
جعله حريما للاخر **قوله** وان ادي اي ما فعله على العادة الي  
ضر جاره **قوله** او حبس لما في ملكه الخ وبه افني الولد رحمه الله  
تعالى فيمن جعل داره بين الناس محل نشادر وشبهه اطفال

اي نحو موضع



وما تواسبب ذلك فيضمن لما الفتة العادة سم ابن الشيخ مر  
 اه زيا دي في الحاشية ومثل فتحة السراب وطين الجير ومعل بارود  
 والضايط انه يمنع مما خالف العادة مما يضر دون ما هو على العادة  
 فتأمل **قوله** جدرانه اي جدران كل منها **قوله** العرق الذي يعود مثله  
 هذا يقتضي ان العادة مأخوذة من العدة **قوله** عمارة بالنصب خبر  
 كان لان اسمها ضمير يعود على ما **قوله** للمحيي هو بفتح التحتية بعد  
 الحاء المهملة على اسم المفعول **قوله** بحسب العادة ولا يكفي في مجرد  
 التحويط بل لابد من البناء ما هو العادة في المسكن **قوله** تحويط  
 للبقعة اي يحفل للبقعة اربعة حيطان **قوله** ونصب بالرفع وكذا  
 سقف **قوله** ونصب باب اي تركيبه **قوله** سقف وهو جريد الخمل  
 زيا دي اي اوخوه كالسد من خوص او بوم اوخوه **قوله** مزرعة  
 بفتح الراء فصح من ضمها وكسرهما فهو مثلك الراء **قوله** ليفصل المحي  
 بصيغة اسم المفعول **قوله** وتسويتها عطف على جمع **قوله** فان  
 لم يتيسر اي حرثها **قوله** ونهيية مالهها بشق ساقية من نهر او  
 حفير او قناة ان لم يكفها مطر مقدار والا فلا حاجة الى تهوية  
 ما فلا تقتبر الزراعة لانها استيفا منفعة وهو خارج عن الاحياء  
 وكما لا يشترط في احيا المسكن ان يسكنه فاحيا المزرعة يتوقف على  
 ثلاثة اشياء او اربعة منها الحديث ان لم تزرع الاب **قوله** وجمع الخ  
 فاحدهما اعني التحويط او الجمع كاف خلافا لما يقتضيه كلام المنهاج  
 من اشتراط الجمع بينهما **قوله** ونهيية ماله ان لم يكفها مطر  
 كالمزرعة **قوله** ليضع الخ وبهذا فارق عدم اعتبار الزرع في المزرعة

لانها تسمى مزرعة وان لم تزرع والعمدة اعتبار غرس يسمى به بشانا **قوله**  
 ما يقدر الخ واما الوشرع فيما لا يقدر على احياءه او زاد على كفايته  
 فغيره ان يحبي الزايد **قوله** فتجراي مائة لغيره منه بما فعله **قوله**  
 قال له الامام احيي بفتح الهمزة وهي همزة قطع **قوله** مدة قريبة يستعد  
 فيها للمحارة يقدرها الامام برأيه فاذا مضت ولم يشتغل بالمحارة  
 بطل حقه ثم المنهج **قوله** معدن هو في الاصل مكان اودعه الله شيئا  
 من الجواهر وخوها وقد يطلق على الجواهر وخوها التي فيه وهو  
 المراد هنا **قوله** كلف بكسر النون ارفع من تحتها ما يروى به ثم المنهج  
 وبعبارة ج دهن مخصوص معروف اه وقال شيخنا ليس هو القطر ان  
 لانه من خشب ولا البارود لانه من السيلخ فليست ما هو **قوله**  
 وكبريت بكسر اوله اصله عين تجرى فاذا جمد ما وصاها كبريتا  
 واعتره الامر ويقال انه من الجواهر ولهذا ايضا في معدن ج  
**قوله** وقاراي زفت ثم المنهج **قوله** وموميابفم اوله يد ويقصر في  
 وهو شبي يلقبه البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقار ثم المنهج  
 وقيل حجارة سود باليمن ويؤخذ من عظام الموتى الكفار سقى  
 يسمى بذلك وهو نجس **قوله** انما يملك المعدن الباطن ضعيف  
 والمعدن انه لا فرق بين المعدن الظاهر والباطن في حاله العلم  
 والجهل فان علمهما لم يملكهما ولا بقعتهما وان جهلتهما  
 ملكهما وبقعتهما زيا دي **قوله** صاحب التنبيه وهو ابو اسحاق  
 الشيرازي **قوله** اما بقعتهما الخ فيقتضي ان الباطن يملك دون  
 مكانه وقد تبع في ذلك شيخ الاسلام كما في شرح المنهج والتميز

الشيء في السيلان  
 ما لا يقدر على احياءه  
 او زاد على كفايته  
 فغيره ان يحبي الزايد  
 فتجراي مائة لغيره منه  
 بما فعله  
 قال له الامام احيي  
 بفتح الهمزة وهي همزة  
 قطع  
 مدة قريبة يستعد  
 فيها للمحارة  
 يقدرها الامام برأيه  
 فاذا مضت ولم يشتغل  
 بالمحارة بطل حقه  
 ثم المنهج  
 معدن هو في الاصل  
 مكان اودعه الله شيئا  
 من الجواهر وخوها  
 وقد يطلق على الجواهر  
 وخوها التي فيه وهو  
 المراد هنا  
 كلف بكسر النون  
 ارفع من تحتها ما يروى  
 به ثم المنهج  
 وبعبارة ج دهن  
 مخصوص معروف اه وقال  
 شيخنا ليس هو القطر ان  
 لانه من خشب ولا  
 البارود لانه من السيلخ  
 فليست ما هو  
 وكبريت بكسر اوله  
 اصله عين تجرى فاذا  
 جمد ما وصاها كبريتا  
 واعتره الامر ويقال انه  
 من الجواهر ولهذا ايضا  
 في معدن ج  
 قوله وقاراي زفت ثم  
 المنهج  
 وموميابفم اوله يد  
 ويقصر في



**قوله** تستوي الناس  
فيها بان ياخذ  
كل منهم ما يشاء  
منها صوته

ووجهه انه ملكه بالقصد فثرفه ولم يوثق في البقعة وهذه طريقة ضعيفة  
كما علم **قوله** تستوي الناس شركة في ثلاثة في الماي ما السما وما العيون  
والكلام اري الارض التي لا مالك لها والنازي الشجر الذي تحت طية الناس  
وقيل النار التي ضربت في حطب مباح حلي على المنهج اما المملوك فالجهر  
نفسه لا يجوز الاخذ منه بغير اذن واما الحرم المضي فالوجه عدم  
منع من يقتبس منه صنوه كما لا يستند لجدار الغير زيادي **قوله** ارضهم  
بفتح الراء الف م ر ا ي جمع ارض **قوله** الاعلى فالاعلى اي الاول فالاول  
حال الاهيا كما عبر به في المنهج وشرحه فانه قال عقبه فضايق الما  
عنهم وبعضهم احبب اول استقي الاول فالاول فيجب على كل منهم الما  
فان احيوا معا وجعل السابق اقرع قال القليوبي وانما عبر بالاعلى  
لان الغالب ان المحيى يخص على القرب من الما **قوله** حتى يبلغ الكعبين  
اي ان احتيج الى ذلك حلي وخرج بضاق ما اذا كان يفي بالجميع  
فينسقي من شأنهم متى نشأ المنهج وعبارة قل حتى يبلغ  
الكعبين ليس قيد بل الاعتبار ما جرت به العادة **قوله** فان كان  
في الارض اية عبارة المنهج ويفرد كل من مرتفع ومنخفض يسقي  
اه **قوله** وما اخذ الاخذ قيد معتبر وخرج به الما الداخل في قصر  
حفره فانه باق على اباخته لكن مالك النهر حق به كالسبيل يدخل  
في ملكه ثم المنهج وقوله حفره اي بملكه فانه باق على اباخته فان سد  
عليه مثلا او قعد ملكه ملكه **قوله** من هذه المياه وكذا غيرها  
من المباحات **قوله** او خوذ ذلك كيد ولوردة اي محله لم يصير شريكا به  
بل هو على اباخته اي فهو باق على اباخته ولا يجرم اعادته للما

على الارجح

على الارجح عند شيخنا وحلي وقال الخطيب وسيلت عن شخص  
اخذ ما من النهر ثم صب فيه هل يجرم عليه ذلك لانه امانة مال  
فتوقفت في ذلك مدة ثم ظهر لي انه لا يجرم لانه هناك من يقول  
بان ما النهر لا يملك **قوله** حتى يرثل فاذا ارثل صار كغيره فيسقط  
حقه وان عاد اليها كما لو حفرها بقصد ارتفاع المارة او لا بقصد  
شيئ فانه فيها كغيره كما فهم ذلك بزياد في ضاير لارتفاعه ثم المنهج  
**قوله** للملك اي بقصد **قوله** كما يشاء المنهج **قوله** بل ستة وقد  
نقلتها بقولي ووجب بذل الما الفاضل لحرمة الروح بلاتقابل  
ان كان في بئر وخوهاو ثم • كلام مباح قدر عاه المحترم •  
• ولم يكن ما مباح والضرر • قد انتفى عن صاحب الما في الشجر •  
**قوله** ويجب عليه اي المالك قل وفيه قصور والاوي قولهم على  
مستحقه بملك كان حفر بئر في موات للملك او في ملكه او انتج  
فيه عين او اختصاص كان حفرها في موات للارتفاق بها **قوله**  
او بهيمة خرج به زرع الغير فلا يجب بذل الما لاحد مطلقا كما  
سند كره قل **قوله** وزرع اقتضى هذا اقتضى زرع صاحب الما  
على نفس غيره وما شئت والاوجه تقديم زرع صاحب الما ذي  
روح لغيره على زرع سدة الاخر **قوله** وكذا اثارك الوضوء كان  
معناه انه يصلي ببلد طهارة فهو في موقارك الصلاة فلا يجب  
بذل الماله لاهل اده **قوله** فلا يجب بذل فضل على الصحيح اي  
مجانا والا فيجب دفع المضطر بالعموم **قوله** ترعاه الموشى هل  
هذا قيد فلا يجب بذل ما ذكر لحيوان يعلق بعلق مملوك وعل

لانها غائبة  
صوابه لانها غائبة  
الح ص







يستند على واقفاه وهو الركن الاول كان اولى وهذا بناء على رجوع الا  
 شارة الى الوقف وليس مراد او اما هو راجع فمختار المقتضى اما قل دنا  
**قوله** فيصح من كافر ولو لم يسجد وان لم يعتقد انه قرية اعتبارا باعتقا  
 ولا يحكم باسلامه ولو عظم المسجد بخلاف المسلم ولو عظم الكنيسة فانه  
 يرتد لان الكفر يحصل بمجرد الفهم والتعظيم لما هو من شعار الكفر  
 بخلاف الاسلام فلا يحصل الا بالنطق بالشهادتين بشرطهما **قوله**  
 ومن مبعض اي في نوبته ان كانت مهابة فيصح الوقف من خلاف  
 العتق فلا يصح لانه ليس اهلا للولا فلهذا هو الفرق فتأمل  
**قوله** الشرط الاول وهو الركن الثاني ليس بخافي ان الركن هو  
 ضمير يكون الراجع الى الوقف بمعنى الوقوف وان الشرط كونه مستغفا  
 به فصيحة غير مستقيمة فتأمل قل **قوله** ان يكون مما ينتفع به  
 لم يشمت عبارة الموجز فيصح وقفه اي من مالكة كما صرح حوا  
 به وهو شامل لوقفه مسجد او مع يتنع التعبد فيه نحو صلاة  
 او اعتكاف بغير اذن المستأجر ويحرم الملك فيه ويكره نشد الضالة  
 فيه ويصح الاعتكاف والتحية ويصح الاقتداء مع التباعد وان لم  
 ياذن المستأجر واستحقاق المنفعة لا يمنع من ذلك ويمتنع  
 فيه ايضا ما يمتنع في المسجد كوضع الخجاسات قال بعضهم  
 ويلزم من تحريم الملك فيه على الجنب والحايض تمكين المستأجر  
 من الفسح وفيه نظر ولعل الاوجه ان كان الاستيجار لما  
 يمتنع في المسجد ثبت له الخيار والا فلا سم في شرحه **قوله**  
 نعم الخ هو استئنا منقطع من مملوك لان بيت المال ليس

للقوله  
 ص

ملكها

ملكها للامام لكن يصح الوقف منه ولو على اولاده قل لكن بشرط  
 مراعاة المصلحة بخلاف وقف ناحية على شخص واحد مثلا ويصح  
 كما شملت عبارة المصنف ايضا وقف المصنوب وان عجز عن اقتراء  
 وماله يره ويؤخذ منه صحة وقف الاعمي سم وحيث صح الوقف فبين  
 الوفا بشرط واقفه فلا يجوز اخذ المعلوم فيه الا بالمباشرة بنفسه  
 او نايبه قل **قوله** ام منقول لا ويصح وقف المنقول ولو في ارض مخصصة  
 كالحرايين في المساجد لا مكان الانتفاع بها خارجها نعم لا يصح  
 وقف مسجد الا اذا ثبت في محل يجوز له الانتفاع به ولا يخرج  
 عن المسجدية بنقله ويحرم نقله من محل قل وقال غيره من  
 مشايخنا معنى قوله ولا يخرج عن المسجدية اي من جهة انه  
 لا يصح التصرف فيه بيع ولا غيره دون بقية احكام المساجد  
 حتى لو ائنت بعد ذلك لا يعود له حكم المسجد امر مسمى **قوله**  
 كمشاع اي كنصف دار ونصف عبد فهو راجع للعقار والمنقول  
**قوله** ولو مسجد راجع للمشاع كما علم وتجب قسمة من غيره  
 حيث قلنا انها افراز ويكون مستثنى من عدم صحة قسمة  
 الوقف عن الملك للضرورة وقبل القسمة يحرم فيه ما يحرم في المساجد  
 من الملك للجنب والحايض ونصح فيه التحية لانها الكرام دون الاعتكاف  
 ولا يجوز فيه التباعد على اكثر من ثلاثمائة ذراع بين المصلين  
 قل **قوله** ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد وبوجود المعلق  
 عليه وهذا ان سبق التدبير والتعليق على الوقف كما هو قضية  
 كلامه وهو ظاهر قل **قوله** ويبطل الوقف وانما يبطل الوقف



يعتقهما مع ان فيه قربة دون العتق حيث لم ينقطع الوفاق  
على صحته لان الشارع متشوف الى فك الرقاب ما لم يكن لانه في  
مسئلة الوقف لو قيل ببقائه دام على رقبته الى الموت ولا كذلك  
القول بالعتق **قوله** وضعا بارض بحق كان وضعا بارض مملوكة  
او مستاجرة لهما وان استحقا القطع بعد انقضاء مدة الاجارة  
ثم مر ثم قال فلو قلع ذلك وبقي منتفعا به فهو وقف كما كان  
وان لم يبق فهل يصير ملكا للموقوف عليه او يرجع للواقف جهان  
اصحهما اولهما **قوله** لعدم تعيينهما اي ما في الذمة واحد عديم  
فهو محترز ما زاده ايضا بقوله معينان **قوله** ورعيان هو  
كل بنت غرض طيب الرأحة كالورد **قوله** بخلاف ما يدوم الخ علم  
منه ان دوام كل شيء بحسبه لا لكونه موبدا **قوله** كمسك اي  
ان لم يرد للاكل والا فلا يصح كما في الطعام **قوله** والشرط الثاني  
فيه ما تقدم في الذي قبله **قوله** على اصل اي موقوف عليه متبرع  
بغيره موكب وظاهر ان موجود تفسيره للاصل وان لا ينقطع  
تفسيره لغيره فتأمل **قوله** معين اي وشرط قبوله فورا  
كالبيع وان رد قبل قبوله بطل ولا يعود بعوده كالاقرار او بعده  
لم يبطل ولا عبرة برده **قوله** على معين اي ولو جماعة **قوله** بوجوب  
متعلق بما كان تملكه **قوله** وهو لا ولد له اما لو كان له ولد  
صح وصرف له او ولد له ولد صرف له ايضا صونا للقول الواقف  
عن الالفان حمل الولد على حقيقة فان حمل الولد على الحقيقة  
والمجاز فالصرف لولد الولد ظاهر فلو صرف لولد الولد وحدث  
لواقف ولد فالمتعمدان هما يشتركان زيادي **قوله** لم يدخل اي  
مادام

مادام متصلا فلا يكون له حصته منه مادام جنينا لم يدخل الجنين  
في الوقف على الذرية والنسل والعقب والفرق بينه وبين الوصية  
حيث تصح له انهم لما توسعوا في الوصية وجوزوها في الموجود والعدوم  
والمعلوم والمجهول كانت اوسع بابا من الوقف **قوله** فان كان  
اي العبد له اي للواقف **قوله** فهو وقف على سيده والقبول من  
العبد لامن سيده كالوصية نزل للعبد ان يقبل فورا وان منه  
سيده قل فله الاستقلال بالقبول **قوله** واما الوقف على المبعض  
الخولو وقف مالك المبعض بعضه الرقيق على بعضه الحر صح ويصح الوقف على  
المكاتب فيصرف له ويشترط حكمة بعد العتق ان يطلق الوقف فان قيد  
بمدة الكتابة كان منقطع الاخر فان عجز بان انه منقطع الاول **قوله** لم  
يصح اي سوا قندها او اطلق ووقف على غلغله مرحومي بخلاف العبد كما  
يرقى والفرق ان العبد اهل لليد في الجملة ومما يتصور له الملك اهر اي اذا  
عتق والمراد من جنس من يتصور له الملك والتعليل الاول اعني قولنا اهلا  
لليد او في ليتا من **قوله** بهيمة مملوكة اي او مباحة الاحكام مكة فانه مستثنى  
من قولهم لا يصح الوقف على الطيور والوحوش المباحة في الفعل الان من  
وقف شيء يؤخذ فتح يوضع للطيور المباحة باطل **قوله** ولا يصح الوقف  
على مرتد وحر في سوا ذكرهما باسمهما او وصفهما **تتلى**  
المراد بالذمي ومثله المعاهد والمؤمن الجنس فيصح على الذمي من والنهاري  
ونحوهم كقطاع الطريق كذا اطلقوه ويظهر انه ان اراد استحقاقهم  
وان زال الوصف فهو صحيح والافا بطل لانه معصية فتأمل ولو حارب  
الذي انقطع الوقف عليه فهو منقطع الوسط والاخر قل وقوله انقطع الوقف

من غلغله



ظاهرة وان رجع الى دارنا **قوله** لان الاولين لادوام لهما عمير يرد  
 على هذا التعليل الزاني المحض ومن وجب فتنة في الحراية اقول  
 كيف يرد على ما ذكر مع قوله في التعليل مع كفرهما تاقل سم على من **قوله**  
 موبداي ولو على البدلية كزيد ثم عمرو ويشترط في كل من ينتقل اليه الوقف  
 ان يكون بحيث يصح الوقف عليه ابتداء ولم يقيد الفرع بالموجود كما في الاصل  
 لعدم اشتراطه فيه **قوله** فرع لا ينقطع هو مبني على ان منقطع  
 الوسط او الاخر باطل وهو مرجوح كما سيأتي **قوله** على الفقرا  
 ويعتبرون بما في استحقاق الزكاة نعم القادر على كسب يكفيه فقير  
 هنا **قوله** والعلماء وهم اصحاب علوم الشرع قال وهي التفسير والحديث  
 والفقه **قوله** والرباط جمع رباط يضم الراوي بالجمع رباط وهو متعبد  
 الصوفية **قوله** والمساجد ولو على ارض غير مملوكة له لكنه مختص به  
 بمنفعها النخوصية او اجارة فبسط فيها الجار مملوكة للوقوفها مسجدا  
 ولا يبطل حكم المسجدية عن التجارة اذا نقلت عن محلها والوقف على عمارة المسجد  
 يدخل فيه ترميمه وتخصيصه للاحكام والسواري والسلامة والمكانس  
 والمساجد والبواري لدفع خوجر والميازيب لدفع ما نحو مطر واجرة نحو  
 قيم وعلى مصالحه او مطلقا فيشمل جميع ما ذكر وما نحو امام او دهن سراج  
 وقد يدل له واذا خصى الواقف لواحد مما ذكر كبحر صرفه في غيره منها ولا يجوز  
 صرف شيء من وقفه على نحو تزويقه ونقشه وسراج لا نفع به ولا يصح  
 الوقف على ذلك اقول **قوله** اهلهم يظهر بين به ان المراد بجهة القرية  
 ما ظهر فيه قصد ها والافا لوقف كاه قريته **قوله** كالانفيا ولو حصرهم  
 كالغنيا اقاربهم جونا كما جئت ابن الرقة وغير الغني هنا من حصرهم عليه

الزكاة قاله الريادي وبجث الادري اعتبار العرف ثم تشكك فيه **قوله**  
 في منظور ولا يختص بالموجودين من الطبقة بل لوقال وقت هذا ليلا  
 اولادي ثم على الكنيسة للتعدد لم يصح وان لم تكن الكنيسة موجودة عند  
 الوقف **قوله** والظا المشالة وصفت بالمشالة لان اللسان يرتفع عند  
 النطق بها **قوله** كعمارة الكنائس الخاي ولو كان الواقف ذميا او دميما  
 ولو اطلق الوقف على الكنائس فهل يبطل افي شيئا صالحا بالبطلان  
 لان الظاهر من الوقف عليها الوقف على مصالحها الممنوع وهو مكان  
 يظهر اراه شوبري على التحريم **قوله** للتعبد اي ولو مع المسارة شرعا  
 وبشارة قول للتعبد اي بشارة الكفار ولو مع المسلمين او مع نزول المارة  
 ونحو لنزول المارة ولو من الكفار **قوله** او كتب التوراة والانجيل اي المبدين  
**قوله** وهو الركن الرابع ذكر الضمير مراعاة للمخبر وهو اولي من تانيث الضمير  
 الثابت في نسخ مراعاة لمرجوع وهو لفظ الصيغة والذي في خط المولى محتمل  
 لهما الوجود جبر على الخط اه **قوله** كاعتقوب بل اولي وجب ذلك ان العتق لا يملك  
 فيه وانما فيه ازالة رق عن العتق ومع ذلك اشترطنا فيه اللفظ فلان بشرط  
 اللفظ فيما هو معنى التملك من باب اولى **قوله** الشرط الخامس هذا مكرر  
 مع الشرط الثالث **قوله** وهذا فيما لا يضا هي اي يشابه التحريم اي الاعتاق  
 من حيث القرب فان المسجد والمدرسة والرباط لها شبه بالاعتاق  
 فلقوة جانبها بالشبه المذكور في التاقيت فيها وصحت موبدة كالعتق  
 فانه اذا قال اعتقت عبدي سنة فان العتق يصح ويكون موبدا  
 بخلاف ما عداها كوقفته على زيد سنة **قوله** شرطا فاسد انما  
 لوقال وقت هذا المكان مسجد بشرط ان لا يصلي فيه او لا يعتكف

الاولى  
٥٦

نزول  
٥٦



فيه ونحو ذلك **قوله** وهو اي ما يضاف في التخيير **قوله** ولو قال الوقف  
 على اولادي اتم هذا شروع في الوقف المنقطع وحاصله ان ثلاثة  
 واما مقطوع انواع اما مقطوع الاول كما لو وقف على من سيولد له واما مقطوع  
 الوسط **قوله** على اولادي اتم رجل ثم الفقرة فيصح فيما عدا مقطوع  
 كقوله على الاول ويصرف في منقطع الاخر لا قرب الناس الى الواقف وفي منقطع  
 الاول **قوله** الوسط للفقر الى سيد حره **قوله** صرف الى اقرب الناس الخ اي  
 ان وجدوا بصفة الاستحقاق والى باقي الاعم من المساكين ومصالح  
 المسلمين **قوله** لوجود المصروف في الحال وهم الاولاد والمال وهم  
 الفقراء **قوله** يصرف للفقراء اي ان لم يكن المتوسط موجودا اي معينوا ولا  
 بان كان معيناً كدابة فصرف مدة وجودها المنقطع الاخر **قوله**  
 ولم يذكر مصرفه لم يصح اي وان اضاف له على المعتمد بخلاف الوصية فهي  
 صحيحة وان لم يبين المصروف كما لو قال اوصيت بذلك مالي واطلق فاشتهر  
 تصح ويصرف للفقراء والفرق ان الغالب في الوصية ان تكون للفقراء والوقف  
 ان الغالب بخلاف الوقف **قوله** فلا يصح تعليقه اي الا بالموت اصلا واعطا  
**قوله** لم يبين على التغليب اي القم بخط المصنف في السراية اشار  
 الى قاعدة فقهاء ان كل ما قبل التفكيك والسراية من الصيغ قبل  
 التعليق كعوض الخلع فانه معاوضة مشعوب بجعالة فيقبل التعليق  
 فلو قال ان اعطيتني كذا فانتظا الفصح التعليق لان فيه تغليب الجعالة  
 وهي تقبل التعليق وكذا الطلاق يقبل السراية فيقبل التعليق ايضا  
 بخلاف الوقف **قوله** فالظاهر صحته ولا يصير مسجدا الا اذا جازمضان  
**قوله** وكان وصية المراد انه وقف بعد موته ينزل منزلة الوصية فله الرجوع

متن الوقف

متن الوقف وشروطه مرحومي **قوله** ولو تجزى الوقف وعلق الاعطاء جاز  
 هو تخصيص ما قدمه من بطلان تعليق الوقف بان محله اذا كان  
 تعليقا لاصله اما تعليق المصروف مع تجزئ الاصل فلا يبطل **قوله** وقفت  
 على من شئت بخم النسا او فيما شئت كذلك يخرى النسا وقوله وكان اي الواقف  
 قد عين له اي للواقف ما شا **قوله** واخذ اي صدق قوله بانه اي الواقف  
**قوله** وكان قد عين له ما شا او من شالو ونشر مشوش **قوله** والا اي  
 والا يعين له فلا يصح **قوله** فلا يصح بشرط الخيار الخ اي ان لم يحكم بخره  
 من يراه والا يصح جزاها **قوله** او بشرطه اي الخيار لغيره **قوله** من بطلان  
 العتق اي اذا اعتقه بشرط الخيار او الرجوع او بشرط رضى فلان او نحو  
 ذلك والمعتمد بنفذه لقوة العتق دون الوقف فلو قال اعتقت عبدي  
 وابيعه حتى شئت بطل على قول الرافعي والراجح الصحة لان التخيير لا يثبت بالشروط  
 الفاسدة كما مر **قوله** لانه مبني على القلبية والسراية اي بخلاف الوقف وعلى  
 هذا الوقف وقفت نصف داري مثلا لا يسري الى باقيها ولا يغلب الوقف على  
 الملك بل الموقوف النصف فقط مطلقا سواء كانت الدار مشتركة او مختصة  
 وسواء كان موسرا في الاول او معسرا **قوله** سواء قلنا الملك له اي للواقف  
 وهو مذهب الامام مالك وقوله ام للوقوف عليه وهو مذهب الامام  
 احمد والقولان في مذهب الامام الشافعي رضي الله عنهم **قوله** بمعنى  
 انه ينفك الخ تفسير لمعني الانتقال اليه تعالى والافكل الموجودات  
 باسرها ملك له تعالى في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره وان  
 سمي مالكا فانما هو بطريق التوسع والمجازا شوبري **قوله** كما هو







ولا يشاء الاخر لو وجد بعده **قوله** والصفة من الرابها هنا ما يفيد قيد اى غيره  
وليس المراد الصفة النحوية **قوله** سواء تقدم ما اى الصفة والاستثناء عليها  
اي على المتعاطفات **قوله** او على من ذكر الامنة الصفة يفسق منهم اشار بذلك  
للاستثناء وهو امثال للتأخير ومثال تقديمه وقفت على هذا على غير الغنى  
من اولادي واولاد اولادي ومثله في الردين بوقفت الا على من فسق من  
اولادي واولاد اولادي ومعلوم ان الواقف لم يلفظ بقوله على من ذكر بل **قوله**  
وقفت هذا على اولادي الا من يفسق منهم واحفادي واخوتي وهذا امثال  
للتوسط فافهم **قوله** فان تخلل المتعاطفات ما ذكر اى كلام طويل **قوله** او الا  
الا من يفسق منهم قال ور في ثبوت الذي يظهر ان المراد بالفسق ارتكاب  
كبيرة واصرار على صغيرة او صغائر ولم تغلب طاعاته معاصيه وبالعدالة  
انتفاء ذلك وان ردت شهادته لحرم مروتة او تغفل او خوها **قوله** فهو للقاضي  
اي قاضي بلد الوقف من حيث اجارته وحفظه وخوها وقاضي بلد الوقف عليه  
من حيث قسمة الفلّة والقسمة وخوها كما في مال اليتيم وليس لاحد القاضين  
فعل ما ليس له **قوله** عدالة اي باطنة مطلقا **قوله** فصرع لوقر الباشا  
في وظيفته واحدا والقاضي شخصا اخر فله تقدم من ولاية الباشا والقاضي  
نظرا ان شرط التقرير لاحدهما اتباع والا فيقدم من قرره الباشا نظرا  
لعموم ولايته او شيئا **فصل في الهبة قوله**  
واستعمل الاول هو ما يعم الصدقة والهبة في تنعير مفعولها والثاني هو  
مقابل الصدقة والهبة **قوله** على الاول هو استعمالها فيما يعم الثلاثة  
**قوله** فسر بفسر الفا والسكون الراوي قال قل هو بفتح السين **قوله** اى ظلفها  
فسر الفرس بـ لا ضافته في الحديث للشاة فان الذي للشاة هو الفلف

هنا  
ص

لا الى

كلامه

لا الفرس لانه لا بل خاصة على الظن في الحديث مجاز **قوله** اسباب  
تخرجها عن ذلك اي عن الاستحباب اما المحرم او الوجوب او  
الكرهية ولا تباح لان وضعها النذب فقوله منها الهبة لارباب  
الولايات والعمال اي لانها رشوة والرشوة حرام اذا كانت وسيلة  
لمحرم كاقامة باطلا او ترك حق والافلا حرم **قوله** على مقصيته اي ان  
تحقق ذلك او ظن والا فهي مكروهة ولم يذكر مثلا للمواجبة  
منها ما لو نذرها **قوله** وهي بالمعنى الاول اي شمولها للصدقة  
والهدية **قوله** العارية فانها اباحة **قوله** والضيافة اي  
لان الملك انما يحصل بالازدراء او بالوضع في العلم لا بالاذن في  
التناول **قوله** والوقف اي فهو خارج بالتملك لانه اباحة على  
المعتمد لامتلاكه وعلى انه تملك منفعة لا عين فهو خارج على  
كل حال وخرج في حياة الوصية ولم يذكره المؤلف **قوله** لا احتياج  
اي ملك محتاجا **قوله** فصدقة ايضا علم من قوله ايضا انها كما  
تسمى صدقة تسمى هبة وبه صرح في المنهج فقال كل من الصدقة  
والهدية هبة ولا عكس قال وكلها مسنونة وافضلها الصدقة  
وتعرف بناء على اطلاقها على ما يقابل الصدقة والهبة بانها تملك  
شيئا لا على طلب الثواب ولا النقل على وجه الاكرام **قوله** للمتهد  
قال الجوهرى والاتباب قبول الهبة فالمتهد قابل الهبة **قوله** بالمعنى  
الثاني اي المقابل للصدقة والهبة وهو التملك لا القصد  
الثواب ولا النقل للاكرام وانما كانت تلك الاركان للهبة المقابلة  
لها لانها لا يشترط فيهما ايجاب وقبول كما سيأتي **قوله**

فهو تملك  
ص



ثلاثة وهي في الحقيقة خمسة **قوله** وعرفه المصنف نوزع فيه بانه حكم  
 من احكامها لا تعريف وقد يدعي انه رسم لانها في الجملة **قوله**  
 وكل عجز يبيع اخاهم من كلامه امتناع هبة الاختصاص بجلد الميتة  
 والغرم المحترمة وهو كذلك في الهبة بمعنى التملك اما بمعنى نقل اليد  
 فجاز **قوله** جاز **قوله** جاز **قوله** جاز **قوله** جاز **قوله** جاز **قوله** جاز  
 مجبور عليه بالنسبة للهبة **قوله** فانها اي المنافع تنبع بالاجارة  
**قوله** ليست بملك بنا الى هذا يقتضي التلازم بين عارية  
 المحل وابطاحه المنافع لانه استدلال بالعارية للعين على ان منافقها  
 لا يملكها المستعير وانما ان ينتفع فقط وقضية هذا  
 القول ان له الرجوع فيها متى شاء لانه فرض انها عارية للهبة  
 مع ابطاحه المنافع **قوله** وهو الظاهر هو المعتمد وعليه فلا  
 استثناء **قوله** بجامع انهما اي البيع والهبة **قوله** تجوز هبتها  
 ثم هل يجب القطع او الابقاء الى بدو الصلاح الظاهر الثاني  
 وتكون هبتها رصنا بابقائها اليه **قوله** فلا تصح اي الهبة  
 من ولي **قوله** وغير المكلف بخ عبارة سم ويقبل للمحرور ولله  
 فان لم يفعل انزل الوصي والقيم دون الأب والجد فان  
 كان الواهب الولي قبل له الحاكم الا ان كان ابا او جدا فيتولى  
 الطرفين والعبد نفسه فان كان صغيرا قبل السيد  
 فيه نظر ولا بعد ان كان لولي وعلم مما ذكرناه لو غرس شجرة  
 وقال عند غرسه اغرسه لطفلي او جعلته له او اشترى خليا  
 او غيره لزوجه او ولده الصغير وزينها به او جهز بنته

ليست مملوكة  
 اي وشان العارية  
 ص

بامتعة

بامتعة لم يحصل الملك في شيء من ذلك لانتفاء الايجاب  
 والقبول فلو ادعت بنته في الاخيرة انه ملكها صدق هو  
 بيمينه وفي فتاوى القاضى حسين انه لو نقل ابنته وجهازها  
 الى دار الزوج فان قال هذا جهاز ابنتي فهو ملك لها  
 مواخذة له باقراره وان لم يقل فهو اعادة ويصدق بيمينه  
 انه بحر وفه **قوله** ولا لرفيق نفسه بتتوين رقيق وابداله  
 نفسه منه بدليل ما بعد ولا نه لا تصح لرفيق الواهب  
 مطلقا وهذا في غير المكاتب والا فالهبة له ولو من سيده  
 صحيحة وملكها بقوله لانه اجنبي من سيده حيث كانت  
 الكتابة صحيحة قل ولم يجعل نفسه توكيد لان رقيقا تركة  
 والتوكيد لا يكون الا للعرفه وفي بعض النسخ لرفيق لنفسه  
 وهو بدل ايضا **قوله** غير الضمنية سيا في محترزة بقوله  
 كما عتق عبدك عني مجانا فاعتقه فانه لا يتوقف على  
 قبض **قوله** اني لا ارى بضم الهمزة في هذه والتي بعدها من  
 الروية بمعنى الظن **قوله** وذات اي وغير ذات **قوله** الشاملة  
 بالرفع لغت الهبة **قوله** الاستدلال وكان الامر كذلك لكن  
 لما روت قسما صلى الله عليه وسلم بين نسيابه ولم يخص  
 بها امر سلمة كما قاله **قوله** فانه اذا سلم الثواب اي المقابل  
**قوله** استقل بالقبض لو قال فانها تملك بدون قبض  
 كان اولى **قوله** ان لم يقبضه الواهب بضم اوله من قبض  
 ولو اختلفا في الاذن في القبض صدق الواهب كما قاله الدارمي



ولو اتفقا على الاذن لكن قال الواهب رجعت قبل ان يقبض  
الموهوب وقال المتهب بل بعد صدق المتهب لان الاصل في  
كل حادث تقديره باقرب زمن **قوله** ان كان غايبا وينبغي  
عليه ان يجوز الرجوع قبل مدة امكن السير لانه على سلطنة  
الواهب **قوله** وقد سبق بيان القبض أي ان النقول لا بد  
من نقله والعقار يكفي فيه التخلية وتفرغه من امتعة غير  
المستقري والغائب لا بد من امكن الوصول اليه فيجري ذلك  
في قبض الموهوب **قوله** الا انه هنا لا يكفي الاتفاق الا ان كان  
الاتفاق بالاكل او العتق واذن فيه الواهب فيكون قبضا  
ويقدرا انتقاله اليه قبل الازدراء والعتق **قوله** لانه غير مستحق  
القبض اي فاعبه حقيقة بخلاف البيع فجعل التمكين من قبضا  
شروطا **قوله** كالبيع في زمن الخيار اي فانه لا يبطل بالموت  
ولا بالجنون ولا بالاعما في زمن الخيار بل ينتقل الخيار للوارث  
**قوله** والصدقة ولو تصدق على ولد بشي فلا رجوع كما  
صح في الشرح الصغير وفي الكبير في العارية وصح في الكبير  
هنا خلافاً لمياطي **قوله** الا ان يكون الواهب والالموهوب  
له فله الرجوع فيها او في بعضها وان اسقط حقه منه سم ملخصا  
**قوله** سوا قبضها الوالد ام لا هو تميم في رجوع الاصل قال قال  
هذا التميم غير مستقيم اه اي لان ذكر عدم القبض لا حاجة  
اليه اذ كل احد له الرجوع قبل القبض في هبته فهو غير محتاج  
اليه او يقال وجهه اعني ما ذكره في ان كلام البت مفروض

في

في لزوم لقوله لم يكن للواهب ح وهي الالتزام الا بالقبض  
فينا في التميم ثم رايت بعضهم وجهه بانه لا يناسب كلام  
المصنف فانه مفروض فيما اذا قبضها كما لا يخفى **قوله** والوالد  
يشمل كل الاصول اي الذكور والاناث فذكر الرجل في الحديث  
لا مفهوم له اه قل **قوله** اما لو وهب لولد له عبارة  
الدمياطي في شئ وهبة الدين للمدين ابو ولا يحتاج الى  
قبول وغيره باطلة على المذهب **قوله** في سلطنة الولد  
هي عبارة عن جواز التصرف **قوله** او فليس المتهب وحج  
عليه اي بالفلس وخروج ما لو حج عليه بالسففة فله الرجوع  
لان الحجر لم يتعلق بالعين **قوله** مكن وكذا لو انفك الحجر  
يمكن من الرجوع **قوله** مما يزيل الملك عنه ليس قيد ابل غيره  
كالكتابة والابلاذ والرهن بعد قبضه كما اشار اليه لكن  
محله اذا كان الرهن من غير الوالد كما بحثه الزركشي سم  
ملخصا **قوله** ولا يمنع ايضا ان يكون الوالد الرهن والكتابة  
سم **قوله** ولا اجارة لها ولا يفسخ الوالد الاجارة ان رجع  
بل تبقى جالها لكن الاجرة فيما مضى للولد واجرة ما بقي  
بعد الرجوع للوالد كما تزوج ولو قال ولا اجارة لكان  
اخصوا عم **قوله** لولد وولد وهو الواهب الاول لكن  
على هذا كان المحل للاضمار او يقال ملخصا المراد ولد  
ولد اخر فليتا مل **قوله** فالرجوع للحج فقط اي لان الرجوع  
ثبت للاصول فقط لو فور شفقتهم وانسفا التهمة عنهم

مثله



فلا يرجعون الا الحاجة او مصلحة **قوله** صار مستهلكا اي لانه  
 او جديده فعلا يسري الي التلق ومنه يوخذ ان من اقترض حيا  
 فبذره منه ذلك من رجوع المقرض وقوله للمقرض الرجوع في العين  
 مادامت باقية عند المقرض لا يشمل هذه الصورة لان موافق  
 مادامت باقية بحالها فلا يقال ان ما يوجد الله من الزرع يكون  
 ملكا للمقرض وهذا بخلاف ما لو غصب حيا وزرعه الغاصب فنبتت  
 ومثلها لو غصب بيضا فسقوه فلا يمنع ذلك رجوع المالك فيه  
 نفسه لان التعلق بانشاء البذر والبيض اوفي من التعلق ببذره  
 بخلاف الهبة فانه لا يرجع بالبذر بل يسقط حقه من الرجوع أصلا  
 والفرق بينه وبين المقرض التخليط في الغصب دون المقرض  
 فليتامر وقوله فنبتت فان الزرع كله للمالك وعلى الغاصب ارض  
 نقص ان فرض ان الزرع انقص من الحب المفصوب كما صرح بذلك  
 مرفي ثم المنهاج في باب الغصب ونقله الشيخ عبد الرحمن في حاشيته  
 عن حاشية الزياتي **قوله** رجوع فيه بزيادته المتصلة غير الحمل الحادث  
 ولو قبل وضعه سم **قوله** ولا يحصل الرجوع الا في ما هو في ملك  
 الغير لا ينتقل عنه بتصرف غيره فيه **قوله** ببيع ما وهبه الاصيل اي  
 بعد قبض الغرض **قوله** بل يكتفى في الصدقة والهبة بالقبول  
 بخلاف الهبة فلا بد فيها من اللفظ من الجانبين **قوله** وتصح  
 اي الهبة بقرري **قوله** ميراث لاهلها اي فلا يعمل بقوله فاذا  
 ميت عادي **قوله** المذكور لو سكت عنه كان اولى لانه لم يذكر في  
 الوصي شرطا بل في العمرى فقط وهو فاذا امت عادي الا ان اراد

هذا هو الوجه  
 في الرجوع  
 في الهبة  
 في الصدقة  
 في ميراث  
 في الوصي

ولو بما يدل عليه فتامر **قوله** بثواب اي بذكره **قوله** ان اعتد  
 فيجوز اكلها منه حج ويكون عارية ش المنهج ويندب روضي  
 الهدية حاله بل ريس بل يجب ان اعتد بقرينة حاله  
 لان المرعي في ذلك العادة والحاصل ان جرت  
 العادة بتقرينه حاله والمراد عادة المهدى وجب  
 وان جرت عادته باقياها فيه مدة جاز ولكن الفصل  
 رده حاله وليس ان لا ياكل من الهدية حتى يامر  
 صاحبها بالاكل منها وياكل منها **قوله** كقصة تمر بقايا  
 مفتوحة فواو ساكنة فصاد مهبة مفتوحة مشددة ولا يبي  
 بذلك الا وفيها التمر والافهوا وزنبيل قل وهو الجراب الذي  
 يكثر فيه التمر من البوادي قال **الراجز** .....  
 افلح من كانت له قوصم . ياكل منها كل يوم مرة . تتمية  
**قوله** عند الاستوي في الحاجة اي وفي البر وعدمه والدين وقلة  
**قوله** ما لم يكن ما اذاه به واجل كان تارك الصلاة او ذا غيبة  
 فنهاه عن ذلك **قوله** والمراسلة اي بغير مكتوبة والا فخطها  
 مرادف **قوله** ونحو ذلك من وجوه الاحسان قال  
**فصل اللقطات** هي نوع من الكسب كما ان الهبة  
 نوع منه فذلك ذكرها عقب القرص لكان انساب لان الشرع  
 اقرضها للمتقط وادكانها ثلاثة لفظ وملتقط ولا تحط  
**قوله** واسكانها ظاهرهما بمعنى وقيل انها بفتح القاف  
 اسم للاقط اي الشحفي المتقط وباسكانها اللشني المتقط

فداملة مفتوحة  
 بكتل

الهبة ولو  
 ذكرها عقب



قال ابن بري وهو الصواب لان الفعل بالاسكان للمفعول كالفعل  
وبالتحريك للفاعل والتحريك للمفعول نادر **قوله** ما وجد في اي مكان  
او اختصار حيوان او غيره **قوله** حق محترم مركب توفيق **قوله**  
او طريق ومنه الشارع لانه الطريق النافذ في الابنية كما مر ومثله  
المسجد والرباط والمدرسة ونحوها لانها اماكن مشتركة فلا يختص  
ما يوجد فيها باحد **قوله** ولم يثق اخذ قيدا بمفهوم المصنف  
بعده ولمناسبة اللام الغيبة للاباحة كما صرح به قول اي اللام في قول  
المصنف اخذها والحاصل ان الملتقطان وثق بامانة نفسه  
ندب له الالتقاط وان لم يثق بامانة نفسه في المستقبل وهو آمن  
في الحال اي له الاخذ ما لم يكن فاسقا والاكثره فان لم يكن آمنا  
في الحال وتحقق من نفسه الخيانة حرم عليه الاخذ وصار  
ضامنا ان اخذها كما سبب كرم **قوله** خشية الضياع الخ الظاهر  
انه على مقدمة لقوله اخذها جو اذ اي يباح له اخذها خشية  
الضياع ولم يندب خشية طر والخيانة وعليه فكان ينبغي ان يقول  
ولان خيانتهم لم تتحقق بواو العطف فليتامل **قوله** لان خيانت  
لم تتحقق الخ اما اذا علم من نفسه الخيانة فيحرم عليه قبولها  
كالوديع وقد صرح بذلك ابن بري **قوله** بعذر اذن سيده  
اي وان قصد به سيده سم **قوله** من اهلها بضم الهمزة للثلاثة  
قبله وفي نسخة بضم الشين لغية الاول منها وهو او في فتا مل **قوله**  
**قوله** جازاي وكان قايما مقام الاذن **قوله** والا فلا اي ان لم يكن  
الرفيق امينا فلا يجوز اقرار سيده له وكان متعديا بالاقراء فكانه  
اخذها

اخذها منه ورد لها اليه **قوله** ويصح التقط من مكاتب ولو غير  
اذن سيده اي وله التصرف فان رق المكاتب او مات قبل التملك  
اخذها القاني كما جزم به ابن المقري وهو المعتمد وحفظه  
لما لم يكن وليا للسيد اخذها وتملكه لان التقاط المكاتب لا يقع  
لسيده ولا ينصرف اليه **قوله** صحيحة اما المكاتب كتابة فاسدة  
فكاليقن شمر **قوله** بالموات لوقا ان يما ذكر كان اسم واولي **قوله** فان  
لم يدها كانت لقطعة ضعيف والمعتمد انما للمجبي وان نفاها  
**قوله** ومن اشهادها ان عبارته سم ويستحب ان يشهد  
على الالتقاط ولا يجب ويذكر في الاشهاد بعض الصفات  
ولا يسكت عنها ليكون في الاشهاد فائدة ولا يحرم استيفاءها  
كما نقله القولي عن الامام وجرم به في الانوار ومحل استحباب  
الاشهاد اذا لم يكن السلطان بحيث اذا لم علم بها اخذها  
والامتنع كالغريب كما جزم به النووي في تلكه فان خالف  
ضمنه وقضية عدم تحريم الاستيعاب عدم الضمان به بخلاف  
الضمان باستيعابها في التعريف لحرمة الاستيعاب هنالك  
كما سيأتي اه بالحروف لان في الاشهاد احتياطا **قوله** من  
اللقطة اي من اوصاف اللقطة **قوله** ولا يكتف ولا يغيب اي  
لا يكتف ولا يغيبها عن الناس بان يترك تعريفها وهو  
تاكيد لما قبله اه في المشكاة والاعلام **قوله** وتصح لقطعة  
المبعض الخ ظاهر كلامهم صحيحة الالتقاط المبعض بغير  
اذن سيده مطلقا وان كان بينهما ما يراه ووقع الالتقاط

اللقطة



في نوبة السيد ولا يخلو عن اشكال لانه في غير نوبة نفسه كالقوس  
 ولو قال لقط كان اولى لان اللقطة اسم للعين لا للفعل والموصوف  
 بالصفة هو الفعل **قوله** في غير مهايأة اي ولا يحتاج في غير المهايأة  
 الى اذن السيد فان نهاية السيد عن الالتقاط صحيح تغليب الجانب  
 المخرية ويختص بها حالم بعض المذكوراته سلطان بخلاف في نوبة  
 السيد ثم راجع وبه سقط قول اسم السابق **قوله** فلا اكتساب لانه  
 قال مر في شرحه والاوجه ان العبرة في الكسب بوقت سببه والمون  
 بوقت الاحتياج للمون وان وجد سببها في نوبة الاخر وان كان  
 ظاهر كلام الشئ ان العبرة في الكسب بوجوده وفي المون بوقت وجود سببها  
 كالمريض انه يقول الشئ والمون على من وجد سببها في نوبته ضعيف فاذا  
 مرض في نوبة السيد واحتاج للدواء في نوبته هو فالعبرة بوقت تعاطي  
 الدواء واحتياجه اليه المعتمد قلزمه في المثال المذكور وعلى كلام الشئ  
 تكون على السيد فتأمل **قوله** واما ارش الجناية اي منه بدليل ما سيذكره  
 والفتاوى كما اشار اليه ان البعض الذي بينه وبين سيده مهايأة  
 العبرة فيه بذي النوبة الا في الجناية من البعض او عليه فلا تتبع  
 النوبة بل الوفيق اه **قوله** وكرم اللقط الفاسق ان التعطيل للتملك  
 واما لفظها للمحافظة فلا يصح منه **قوله** من مرتد والاوجه ان فيها  
 كالحربي فلم اخذها منه ان يعرفها ويملكها اه **قوله** وتنزع  
 اللقطة منهم اي ينزعها القاصي منهم اي من الثلاثة الفاسق والمراد  
 والكافر المعصوم ويسلمها القدر واجرته في بيت المال والافعلي  
 الملتقط كما في الانوار سم وهذا في غير الكافر وكذا في الكافر ان لم

السيد اذ كانت  
 مهايأة فلا بد  
 من اذن

يكن

يكن عدلا في دينه والا لم تنزع منه **قوله** من صبي ومجنون اي لهما  
 نوع تمييز لان الغلب في اللقطة الاكتساب **قوله** وينزع  
 اللقطة منهما الخ فان قصر في نزعها منهما فتلفت ولو باتلافها  
 ضمن في مال نفسه ولو حاكمي ثم يعرف التالف فان لم يقصر  
 فلا ضمان **قوله** ان راه اي مصلحة بان احتاجا الى النفقة او الكسوة  
 وعندهما من المتاع ما يوفي كدين موجد ومتاع كاسد **قوله** الا انه  
 يصح تعريفه اي وتملكه باذن وليه وفي جواز بقاها بيده اذ كان  
 امينا وجها وان وقد يقال الا وجه عدم الجواز لان يده لا تصلح  
 للمال فان قصر الولي في انتزاعها منه فتلفت او اتلفها ضمنها  
 الولي اي غير الحاكم كما بطلت بحته الزكشي في ماله اماله لا قرار فقط  
 كما قاله الرافعي انه المفهوم من كلام الاصحاب معترضاه ما افهمه  
 قول الغزالي في قرار الضمان على الولي ان صرح به ابن يونس في التلخيص  
 كما لو قصر بترك ما احتطبه في يده حتى تلف او اتلفه لان عليه  
 حفظه ثم يعرف التالف ثم يملكه قيمتها بعد قبض الحاكم ايها  
 اذ ما في الذمة لا يمكن تملكه ان راي المصلحة في تملكها كما تقدم  
 اي او باذن للسفيه في تملكها ح كذا تقدم سم **قوله** او تملك اي  
 او يملك للسفيه فيما يملك او اختصاص فيما لا يملك **قوله** ما لم  
 يملك او يختص بعد التعريف اي فانه يكون ضامنا ومعلوم انه يكون  
 في الاختصاص امينا ما لم يتلق بنفسه او بغيره فان تلقى فلا  
 ضمان اخذ اماما في القصب ثم راجع الحاصل انه ان لم يقصد  
 الخيانة فيده يدامانه وان طرأ عليه قصد الخيانة بل لا يكون



به فلا يكون ضامنا به قصد الخيانة بل انما يكون ضامنا  
 ان تملك او اختص بعد التعريف **قوله** فضا من اي ويبرأ  
 بالدفع لحاكم امين مر **قوله** وليس له اي لمن اخذ للخيانة **قوله**  
 تعريفها فان عرفها فهو تعريف عليه عالم بعد الى قصد  
 الامانة والحفظ **قوله** ولو دفع اي الخائن او غيره وقوله لزم  
 اي القاضي **قوله** بفتح حرف كذا في صحاح النسخ وفي بعضها  
 احرف وهو تخريف او سبق قلم او جمع باعتبار تعدد لفظ  
 يعرف في الاشياء الستة **قوله** ترجع الى اربعة اي لانه سياتي ان  
 العفاص والوكا واحد مع انه فسرهما بما يفيد المغاير  
 فان العفاص الجلد التي تغطي بها القارورة والوكا الرباط  
 وان العدد والوزن واحد لانها مقدار ونحو الميدياني  
 اي لان العفاء والعفاص واحد اي على قول الروضة  
 والعدد والوزن يعبر عنهما بالقدر وهذا هو الذي  
 ذكره الشارع فيما ياتي **قوله** وترك معرفة اثنين كان الاوهم  
 ان يقول وترك معرفة اربعة بزيادة الكيل والذرع كما  
 ياتي قال **قوله** وهي الوعا الوجه وهو **قوله** فاطلق  
 العفاص على الوعا اي لاقتضائه عليه بخلاف المص فانه  
 جمع بينه وبين الوعا فجعل له معنى يخصه ونازعه الشهاب  
 قال في دعوى التوسع بانه اطلاق لغوي فلا توسع فيه  
 اه **قوله** القارورة ظرف الشيء وقوله وهي القارورة  
 والمناسب ان يقال وهو الجلد فتأمل **قوله** من خيط او غيره

خزفة

مخزفة وجلد **قوله** جنسها بالمعنى الشامل للنوع والصفة  
 انما احتيج اليها فلا حاجة لما زاده الشرح مع انه عد الصفة  
 واسقط النوع **قوله** كدرهم فكثر كانه الانسب ان يقول  
 كطل مثلا لان الداهم من العدد الا ان يميز بالوزن **قوله**  
 فان العفاص والوكا واحد هذا لا يلزم ما قرره المتن من  
 تغايرهما قل وقد يقال في كلامه اشعار بان محل التغاير ان  
 اجتماعه بخلاف ما اذا اقتصر على احدهما فيراد به ما يعبر  
**قوله** انقروية بفتح نون نسبة الى هراة قرية بالبحر وروية  
 يسكون الرافضة الى مروية كذلك **قوله** وهي سنة اي  
 بقيد كون المعرفة المذكورة عقب الاخذ واما معرفة الاوصاف  
 المذكورة عند التملك ان اراد فواجبة ام لمخصا من قل على  
 الغرض **قوله** انها واجبة ضيق على ما مر **قوله** ويندب كتب  
 الاوصاف اي خوف النسيان **قوله** ويجب عليه اخذ الش  
 الوجوب من قول المص السابق واذا اخذها فعليه ان يعرف  
 ستة اشياء فقول وان يحفظها بمعناه وعليه ان يحفظها  
 فهو تضمن للوجوب لان على الوجوب **قوله** والاكتساب معتمد  
**قوله** والمرجح فيها اي في الثلاثة تغليب الاكتساب لانه  
 المقصود وهو المعتمد **قوله** والذمي وكذا الصبي مع انه ليس  
 من اهل الولاية **قوله** ذلك اي الاكتساب **قوله** اذا اراد تملكها  
 ليس بقيد لما مر من انه يجب التعريف على من التقط للحفظ  
 على الصحيح **قوله** عرفها سنة اي وجوبا وليس التعريف على



الفور لكن السنة محسوبة من ابتداء التعريف كما يفيد **قوله** اي  
 من يوم ٢ التعريف يعني لان يوم الالتقاط وخرج بقوله اراد  
 ملكها مالها التقطها بالحفظ فلا يجب عليه التعريف ولو بقيت  
 عنده سنين وهذا ضعيف والمعتمد وجوب التعريف وحمل  
 التعريف ان من اخذ ظالم لها والا امتنع وكانت امانة بيده  
 ابدا الى ان يظهر مالها او يمتنع الاشهاد عليها خوفا اذاعة  
 ذلك كما مر **قوله** ولانه لو لم يعرف اي الملتقط **قوله** نظرا اي رعاية  
 للفرقيين اي المالك والملتقط **قوله** ان كانت اي اللقطة **قوله** ط فيه  
 اي اوله واخره **قوله** ثم كل اسبوع كما انظر الي متى وكيف يدخل  
 وقت تعريفها كل شهر مرة ثم رايته الزيادة قال اي الى مضي سبعة  
 اسابيع **قوله** ثم كل شهر كذلك اي الى اخر السنة فالمدّة المذكورة  
 تعريفية التوقيف والضابط ما ذكر حتى لو فر من ان المدة في  
 الاسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب مرتان  
 كل اسبوع ثم مرة كل اسبوع **قوله** بحيث لا ينسى اي السامع انه هذا هو الضابط للمعتمد  
 وما ذكره ليس متعينا **قوله** تكرار لما مضى اي فيحلب على ظن  
 ان الثاني هو الاول **قوله** قبل ومراده هذا في مقابلة التقرير السابق  
 فانه صريح في خلاف هذا فابشار الى ان الزكريشي نقل ان مراده منه  
 ان يعرفها طرفي النهار ثلاثة اشهر ثم كل شهر فقط ثلاثة اشهر  
 ثم كل جمعة ثلاثة اشهر ثم كل شهر ثلاثة اشهر وهو ضعيف  
 اي والمعتمد الضابط المتقدم **قوله** كل واحد نصف سنة اي  
 بان يكون يوما ويوما ثم جمعة وجمعة ثم شهرا وشهرا **قوله**

مطلقا كما  
 مر

انه الا تشبه اي المشابه لغيره من المسائل المشتركة فيها وهو  
 المعتمد ويكتفي احدهما ولو بلا اذن من الآخر ويكتفي اذنهما لا اجنبي  
 ولو اسقط احدهما حق من الالتقاط لم يسقط ومثلها الواجب  
 المتعدد **قوله** ابن الرقعة حيث قال يعرفها بكل منهما سنة لانه  
 في النصف كل نقطة كاملة **قوله** لانها انما تعليل لكلام السبكي  
 وهو المعتمد **قوله** قد يتصور لكن التعريف الاول سنة والثاني  
 واجب **قوله** من ح اي من الوقت الذي قصد فيه التملك **قوله**  
 ويبين في التعريف اي يذكور من وجدان اللقطة ومكانه وجوبا  
 فيها **قوله** فان استوعبها ضمن وحرم عليه ويقارق جواز  
 استيعابها في الاشهاد بجهر الشهود وعدم تهمتها ولانه  
 ابلغ في الحفظ **قوله** الى من يلزم الدفع بالصفات اي الى  
 حاكم مذهب الزام اللاقط دفع اللقطة لمن وصفها بصفاتها  
**قوله** عند خروج الناس اي من الجماعات **قوله** وليكثر منه اي من  
 التعريف **قوله** فيكم التعريف فيها اي في المساجد وهو المعتمد وحمل  
 اذا كان برفع الصوت والافلا كراهة اهوقل ويكره البيع و  
 الشرا في المسجد وسائر العقود كالبيع لا النكاح فيمن عقده  
 فيه وكذا يكره نشدة الضالة ويظهر ان انشادها اي تعريفها  
 كشدها كما ذكره الشافعي ويندب ان يقال للعاقدة فيه لا ارجح الله  
 تجارتك وللنشدة لاردها الله عليك ويكره السؤال فيه اذا لم يه  
 يتاذبه نحو حصل ولم يتخط الرقاب ولم يمش بين الصفوف  
 والاحرم ولا يكره اعطاؤه الا ان تاذي به الناس فيكره للامانة

قال في المصباح  
 تنصت الفتح  
 البلد والظن بربية



على الاذي بل لو قيل حرم ان حرم لم يعد ولا يكره مباح المسجد  
او من احكام المساجد للمناوي **قوله** ومقتضى ذلك اي  
التعليل المذكور في منع الموقوف والموقوف ان مسجد المدينة والا  
فهي ليسا كالمسجد الحرام لا اختصاصه بوفود الناس اليه  
للمسك فيكم وفيها كغيرها من بقية المساجد قاله مرونق  
قوله **قوله** تبينها اي ان كانت لجهة مقصود **قوله**  
فيها اي القافلة **قوله** فان لم يرد ذلك اي تبعية القافلة فلا  
يضيق على الملتقط ابد **قوله** بعد قصد الاول يحتمل ان الاول  
مفعول قصد اي قصد بعد قصد البلد الاول ويحتمل ان يفتل  
فيكون مجرورا وعلى كل فبلدة مفعول قصد من قوله لو قصد  
**قوله** عرف فيها اي في غير الحكم بتغير القصد كمنظاريهم **قوله** الدول  
عنهما اي بلدة **قوله** ولا يتقدر التعريف لذلك الحقير بشي اي بزمان  
مخصوص واما غيرهم فتقدم انه يعرف سنة ومراتب الحقير مختلفة ايضا  
فان النصف يعرف اكثر من النقرة واما ما يعرف عن غالب **قوله** يعرف  
عن غالب فلا يعرف كزبيبة وزبل يسير بل يستبد به واجد وعن  
عمر بن الخطاب انه راي رجلا يعرف زبيبة فضربه بالدرّة وقال  
ان من الورع ما عقت الله عليه شه الروض هكذا بهامش  
بخط بعض تلامذة الشهاب قل وتفسيره الضمير بما ذكر ليس  
بصواب بل الصواب ان المعنى ولا يتقدر الحقير بشي فالضمير راجع  
الي الحقير ويصرح به قوله بل هو ما يطلب لاي بل الحقير شي  
يطلب الخ وقوله اي ان يظن الخ متعلق بعرف تنبيه

من ذلك ما يحمل للمقلشين فان كان الحاصل حقيقة كان  
حكمه كذلك او غير حقيقة وجب تعريف سنة كذا افادة شيخنا  
عن الشهاب ابن عبد الحق وانه لا يجوز للقلش الاستقلال  
بالاخذ من غير تعريف وانه يسمع ذلك من لفظه كذا رايته بخط  
الميداني **قوله** وعليه مونة التعريف اي ان كان مطلق النقص واما  
غيره فان راي وليه تلك النقطة له لم يصرف مونة تعريفها  
من ماله بل يرفع الامر للحاكم ليبيع جزاءاتها او كالتملك للاختصاص  
وكقصد لقطعة للخيانة شه النهج **قوله** ان قصد تملكها اي او  
الخيانة كما تقدم عن شه النهج **قوله** ولم يقصد تملكها اي  
بعد ذلك يعني ان النقط للحفظ واسم على قصد الحفظ  
او اطلق واسم على ذلك فمونة الخ امالو النقط للحفظ او  
اطلق ثم قصد التملك او الاختصاص فمونة التعريف عليه كما  
قدم **قوله** على بيت المال اي تبرع الاقرضا بدليل ما بعده **قوله**  
بشرط الفهمان هو بيان للواقع وولدها الحاصل قبل  
تملكها الحكم اقل وبه يلغز فيقال لنا لقطعة لم تقع من ماله  
او يعلق مشي محكوم عليه بانه لقطعة ويملك بعد سنة ولا يجز  
تعريفه بالكلمة اي لان الواجب تعريفه فقط **قوله** زيادتها  
المتصلة وبادش نقص فيجب حدث بعد التملك **قوله** فلما لا  
تضمن كل منهما اي من الاقطر والمدفوع له **قوله** والقوار على  
المدفوع له اي لحصول التلقين هذه فيرجع الاقطر بما غرمه  
عليه ان لم يقر له بالملك فان اقر لم يرجع مواخذه له باقراره



اما اذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له ومحل تقبيل اللاقط  
 ما اذا لم دفع بنفسه لا ان الزم به الحاكم ثم المنهج وبارة قل  
 ومن سلمها الواصف فثبتت لالا يضمن ان مسلم بامر حاكم  
 والاضمن اه **قوله** لا مطالبة عليه في الاخره محله ان عزم على ردها  
 او دبدبها اذا ظهر مالها من ز **فصل في اقسام اللقطة**  
 وقد نظمتها فقل  
 في لقطة من غير مال خيرا . في حفظها مع اختصاص ذكرها .  
 ولقطة مال ان يكن ذارق . غير مميز فغيره اطلق .  
 وان يكن مميزا فلنا خذا . في زمن النهب والا فانبت خذا .  
 وان يكن جارية تحل . فاللقطة للحفظ فقط بحل .  
 وان يكن كجمل متنع . زمن امن بمغارة د ع  
 اذا اردت يا فتى تملك . فان اردت حفظه حل لك .  
 وان يكن كالشاة والكبير . من ابل او خيل او حمير .  
 فاحفظه او بيعه ثم تحفظ . ثمه ثم بملك الفـظ .  
 وزد بما كولد تملك وكل . وبدلا لملك اذا يحل .  
 كذلك استبقاؤه لادر . بعد تملك له فلتد ر .  
 وشروط هذين لدى الجماعة . ان تجد المذكور في المغارة .  
 والوسطان في الطعام الرطب . وان يحفظ بالاحظ قارب .  
 فيعبر رطبا واحتفظ على الثمن . او لتجفف واحتفظ باموئى .  
 ولا يجوز اكله في الحال . وذا اختام عدة الاحوال .  
 والحمد لله وصلى الله على نبيه ومن والا ه

قوله

**قوله** على اربعة اضرب حاصلها انها اما ان تحتاج الى نفقة  
 اولافان احتاجت ففي الضرب الرابع فان لم تتغير بطول  
 البقا لا ذهب والفضة تختار الملتقط بين امرين التملك مع  
 عزم البذل وادامة الحفظ وان تغيرت فاما ان لا تقبل  
 التحقيق بالعلاج او تقبله فان لم تقبله خير بين امرين بين  
 التملك ثم الاكل والعزم وبين البيع وحفظ الثمن وان قبلت  
 التحقيق خير بين بيعها وحفظها وبين التحقيق لها  
 اما بطريق التبرع او بيع جزئ منها ذلك **قوله** على الدوام اي  
 المعتاد **قوله** وشربه لو قال او شربه لكان انشبه قل **قوله**  
 او يبيع اي باذن الحاكم ان وجدته ثم يعرف لملك ثمه  
 المنهج وهذا فيما اذا اخذه للملك فان اخذه للحفظ  
 فالظاهر تعيين الخصلة الثانية بسم **قوله** فيفعل ما فيه المصلحة  
 اي من احد امرين البيع وحفظ الثمن او التحقيق له وحفظه  
 وطريق التحقيق اما **قوله** تبرع الملتقط واما بيع بعضه  
 باذن الحاكم ثم بعد الاكل او البيع يجب تعريف المالك او  
 المبيع لا القيمة والثمن ان وجدته في العوان فان  
 وجدته في الصحر فلا يعرف مادام فيها وليس بها  
 احد بل في العمران اذا انتقل اليها وفي الصحر اذا دخلها  
 الناس وليس المراد هنا وفيما ياتي التحجير بالشهر  
 بل عليه فعل الاحتياط كما اشار اليه المتن بقوله ما فيه  
 المصلحة والتعجير باو بعد بين مما يجري على السنة



والقوية او اسم ملخصا **قوله** فيصيح لفظ رقيقا وتخير  
هنا بين الخصلتين الاخيرتين كما ذكر في الرابع **قوله**  
يستدل به اي بالامن اي بسببه او فيه قال بالسببية  
او الظرفية واصله يستدل بحذوفا اي يستدل بالسؤال  
**قوله** ومحو ذلك اي الالفاظ في الامة **قوله** المحفظ اي  
مطلقا **قوله** كالاقتراض اي واقتراض الاما لا يجوز لانه  
يشبه اعارته من اللوطي وهو متمنع اه **قوله** من كسبه فان  
فضل شيء حفظه طالكه **قوله** فان تبوع اي الملتقط **قوله** فذاك اي  
واضح اي فلا حاجة الى بيان حكمه **قوله** وان اراد اي الملتقط  
**قوله** فان لم يجد اشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لتقصيره  
بعدم الاشهاد ولما ورد عدم الشهود **قوله** وحكم بفساد البيع  
وانظر ما حكم النفقة هل تضيق المنفق او يرجع على المنفق  
عليه بعد يساره او على بيت المال او على انبيا المسلمين او  
على المعتق نفسه ميداني **قوله** فان لم يكن له وهل له ايجاره  
بغير اذن الحاكم مع وجوده في نظر **قوله** وهو اي الحيوان  
ضربان **قوله** من صفار السباع قيد واما الصفار لان الكبار  
قلما يسلم منها اضالة لشدة غر او قهالة روض واضافة صفار  
من اضافة الصفة للموصوف اي لسباع الصفار اي الصغيرة  
وصفار السباع كذئب وفهد وخرقة **قوله** وفصيل وهو الصغير  
من الابل **قوله** والكسير اي العاجز عن المشي **قوله** فان وجد  
بغافرة فهو مخير **قوله** ان اخذ للملك فان اخذ المحفظ

في حاشية  
بغير اذن الحاكم  
وهو اي الحيوان  
ضربان  
من صفار السباع  
قيد واما الصفار لان الكبار  
قلما يسلم منها اضالة  
لشدة غر او قهالة روض  
واضافة صفار  
من اضافة الصفة  
للموصوف اي لسباع  
الصفار اي الصغيرة  
وصفار السباع  
كذئب وفهد وخرقة  
قوله وفصيل  
وهو الصغير  
من الابل  
قوله والكسير  
اي العاجز عن المشي  
قوله فان وجد  
بغافرة فهو مخير  
قوله ان اخذ  
للملك فان اخذ  
المحفظ

فالظاهر

فالظاهر انه مخير بين ما عدا الاول من الخصال الاربعة **قوله** فهو  
مخير بين خصال ثلاثة بان يفعل الاحظ منها اذ اوجده في المفاضة  
كما يقيد به الشان **قوله** ثم اكله اي فلا يجوز الاكل قبل التملك **قوله**  
وغرم ثمنه عبارة المنهاج مع شرعها بالمرغوم قيمته يوم تملكه لا اكله  
كما سيصرح به اخر الباب اه فكان ينبغي ابدال الثمن بالقيمة **قوله**  
طالكه اي اذا ظهر **قوله** فان لم يجد اشهد **قوله** سم ولعل محله اذ لم يأت  
ايجاره والا اجره وانفق عليه من اجرة ان لم يتبرع بانفاقه وحفظ  
الفاضل وهل له الاستقلال بايجاره مع وجود الحاكم فيه نظرا  
**قوله** ويعرفها اي اللقطة الانسب ويعرفه ولعله مدخل عند خوف  
رجوع الضير للبدل او الثمن فتأمل **قوله** المراد المراد  
به الشوارع والمساجد ونحوها لانها مع الموات محال للقطعة  
**قوله** فله الامساك **قوله** اشار بذلك الى انه مخير بين الاخيرتين  
فقط **قوله** في المراد المراد به الشوارع والمساجد ونحوها كما  
مر **قوله** ويتسق النقل اليه اي الى المراد **قوله** والخصلة الاولى  
من الثلاث **قوله** لا يخفى ان الخصلة الاولى في كلام المص هي اكله  
وغرم ثمنه وفي المنهج الخصلة الاولى هي تعريفه ثم تملكه  
فهي الثانية هنا فتدافعا في الاولى من الخصال عند استوائها  
في الاخضية الا ان يراد الاولى في غير كلام المص **قوله** والحاصل  
ان قوله والخصلة الاولى **قوله** مساو لعبارة المنهج وشوكتها  
اختلاف في الترتيب **قوله** الاخيرتان اي بالنسبة لكلام المتن  
وهما التطوع بالاتفاق عليه وبيع مع حفظ ثمنه **قوله** علي

اي للوطي



العادة اي لا يلا ولا وقت قبولة **قوله** المملوكة نعت للارانب  
 والطبايان يكون فيه علامة الملك تخصب جناح وخط  
 وعنق مثلا اخرج به المباحة بان لا يكون فيها علامة الملك  
 فانها ليست لقطعة بل كل من اخذها ملكها **قوله** وتركه هو  
 بلغذ الفعل الماضي والحاصل انه يجوز لقط الحيوان في المفازة  
 والحران للملك والحفظ لا يمنع من صفار السباع في مفازة  
 للملك قدوة عبارة سم ما اخذت لقطه مطلقا او لملكه في زمن  
 فربما فيما يزل الحاكم وغيره وينبغي ان يجري في القسمين التحجير  
 الا في فيهما في الحظر **قوله** وان طرق الناس فيها الضحى **قوله**  
 او قرب منها اي من البلدة والقرية **قوله** فهو مخير بين الاشياء  
 الثلاثة هذا اي او توسع لما تقدم ان الالتقاط في الحظر والبيع  
 غير متعذر فلا يجوز اكله بعد تملكه فكان الاول ان يقول المالك  
 فهو مخير بين ما عدا الاكل او يقول فهو مخير بين الشئيين الاخرين  
 فافهم ولا تغفل **قوله** كان له اخذه للملك انما عبارة سم فان  
 اخذه للحفظ فالظاهر انه يتخير بين ما عدا الاول كما ساق  
 وان اخذه للملك فهو مخير بين الاشياء الثلاثة المتقدمة  
 فيما لا يمنع وقوله فيه متعلق بمخيره نعم تجوز الاول  
 هنا لا ياتي على قول الاكثرين السابق فيما لا يمنع كما هو  
 ظاهر وقضية كلام المصنف انه لا يجوز بيع جز الحيوان للنفقة  
 باقية وهو ما حكاه الامام احمد لا عن شيخه لانه يودي  
 الي ان يستغرق نفسه وقطع ابو الفرج الزوارق ولا يقتوف

اي في

على المالك ايضا هذا المعنى **قوله** لا يحل لقط بضم  
 اللام وفتح القاف جمع لقط لا يفتح اللام واسكان القاف  
 مصدر لانه غير مناسب **قوله** او اطلق بان لم يقصد ملكا  
 ولا حفظا **قوله** الا من عرفها اي على الدوام وان كانت حقيرا  
 نعم ان كانت غير متمولة فينتج عدم وجوب تعريضها و  
 جواز الاستبداد بها **قوله** مثابة اي مرجع من ثاب  
 وجع **فصل في القبط** قيل بمعنى مفعول  
 ويسمى ملقوطا باعتبار انه يلقط ومنبوذا باعتبار انه  
 ينبذ في الطريق اي الق في ذمه ودعيها **قوله** ودعيها بوزن  
 في فعل بمعنى مفعول تكون غير يدعيه **قوله** وان كان  
 للقبط هو بيا قبل الطاكما هو جخط المولف وفي نسخ  
 اللقط بلا يا وهي اولى اذ الاركان انما هي للمفعل لا للذات  
 اذ اج **قوله** ولقبط سمي بذلك باعتبار ما يؤول اليه والا  
 فهو قبل اللقط ليس لقبطا **قوله** بقارعة الطريق وهي  
 اعلاه او صدره او ما برز منه والمراد هنا مطلق الطريق  
 او اعم من ذلك قل اي بقارعة هي الطريق سميت بذلك لانها  
 تفرع النعال **قوله** وهي اي التربية والمراد بامر الطفل  
 حاله وما يتعلق به قل والاولي ان يفسر الاب بالتمهر  
 اي تعهد الطفل بما يصلح له **قوله** والمراد ان ذكرها  
 من العام بعد الخاص ودفع بذلك ارادة الحضارة لانها  
 كفالة قل **قوله** فرض الغاية لهذا ان عليه متعدد ولو

او من اضافة  
 الصفة للموصوف  
 ٥



مرتبا والا ففرض عين **مر قوله** فكانما احيا الناس جميعا  
اذ با حياها اسقط الحج عن الناس فاحياهم بالنجاة من  
العذاب **قوله** فاكفي بذلك اي بميل النفس المفهوم  
من ان ميل **قوله** فاستغني بذلك اي بميل النفس **قوله** على  
القيط الاولى على القيط **قوله** وفارق الاشهاد على القيط اللقطة  
اي حيث لا يجب **قوله** ويجب الاشهاد على ما موه بها لا يخفى  
ان قوله تبعها جواب عن سوال تقديره ان المال لا يجب الاشهاد  
عليه فانه من اللقطة كما مر فاجاب بانه انما يجب تبعها للقيط  
لا استقلال **قوله** فلو ترك الاشهاد لم يخف ظاهره انه ينزع باله سوا  
ترك الاشهاد على اللقيط او على ماله وهو ظاهر **قوله** وجاز  
نزعته اي وجب لانه جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب  
اي ما لم يتب ويشهد فيكون التقاطا جديدا كما بحثه السبكي  
مصرحا بان ترك الاشهاد فسق **مر قوله** فيما ذكر وهو القيط  
وما معه **قوله** فالاشهاد مستحب اي لان هذا في الغالب يشهد  
اصلا امره **قوله** معلوم اي بان لم يكن له كفيلا او له كفيلا غير معلوم  
**قوله** الحاجة اي المميز **قوله** منبوذ اي مطروح **قوله** العدل وهو  
الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة ولم تغلب معاصيه  
على طاعاته وذكره بعد الرشيد لانه لا يلزم من الرشيد العدالة  
والاوجه كما بحثه الاذرعى اعتبار البصير وعدم غوب برص اذا  
كان الملتقط يتعهد بنفسه كما في الحضانة واطلاقهم يقتضي  
انه ولو كان بالقيط ما بالملتقط من برص وجذام وغيرهما

كما

كما في عيوب النكاح **قوله** اوفسق اوسفه شئ المنه **قوله**  
وليس من اهلها افرد ضمير ليس لانه عايد الى غيره قل  
قال الزركشي والذي ينزعه منه هو الحاكم وجوبا وليس  
لاحد من الناس نزعه منهم وان جازهم الاخذ ابتداء لانه  
في الاول ليس بيد احد وفي الثاني عليه يد الغير فينزعه  
الحاكم قطعا للنزاع اه **قوله** لقط كافر اي محكوم بكفره  
بالدار **قوله** كما علم مما مر من قوله ولو مكاتب **قوله** والبعض  
كالوقيق عبارة شمر ولو اذن لبعض ولا مهايأة او  
كانت والتقط في نوبة السيد فكالفن او في نوبة لبعض  
فباطل والظاهر انه اذا قال له سيدم التقط لي كان نايبا  
عنه فليمر في الوجه الوجهين **قوله** ولو من غيرهما  
اذ لاحق لواحد منهما قبل اخذه **قوله** لسبقه اي باللقط  
ولا يثبت سبق بالوقوف على راسه بغير اخذ شئ المنه **قوله**  
وان لقطاه معالي واستويا في وصف العدالة الناطقة  
او الظاهرة قل **قوله** قدم غني ولو خيلا والاوجه ضبط  
الغني بغني الزكاة بان يكون له مال او كسب يدلل مقابلة  
بالفقير ولا يقدم اغني على غني نعم يقدم جواد على كميل  
اه **قوله** وعدل ولو فقير اه قل **قوله** فان استويا اي في  
الصفات وتشاها القرع بينهما اذ لا ترجح لاحدهما على  
الاخر ولو ترك احدهما حقه قبل القرعة انفرد به الاخر وليس  
لمن خرجت القرعة له ترك حقه للاخر كما ليس لمنفرد ترك حقه

في اوجه الوجهين



الى غيره لئلا يودي الى التواكل ولا يفقد مسلم على كافر في كافر  
ولا رجل على امرأة ولا امرأة على رجل وان كانت **أهـ** **قوله**  
اصبر على القويبة منه الامر صنعة في رضيع كما بحثه الاذري  
**اهـ** **قوله** ومنها اي من قرية لبلد وفي نسخة المؤلف  
ومنها بزيادة ميم اي البادية والقرية اهرام والبادية  
خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت قرية او كبرت  
فبلدة او عظمت فمدينة او كانت ذات زرع وخصب فريف  
والخاص ان له نقل من محل لبلد او لا على منه الامادونه  
والمدينة ما فيها حاكم شرطي وحاكم شرعي واسواق للبيع  
والشرا والبلد ما فيها بعض ذلك والقرية ما خلت عن  
الجميع والبادية خلاف الجميع **اهـ** **قوله** لانه اي النقل المذكور  
ارفق به **قوله** والصنعة اي والعلم بالصنعة **قوله** لمثلها اي  
المذكور وفي نسخة لمثلها اي الامادونه ومحل جواز نقله  
اذا امن الطريق والمقصد وتواصلت الاخبار واختبرت  
امانة اللاقطين **قوله** انفق عليه الحاكم او ما ذونه  
ومنه اللاقط كما سيذكر **قوله** كوقف على اللقطا كذا في  
خط المؤلف وفي كونه معه شح لا يخفى والمراد بكونه  
معه انه له ملكا او استحفا **قوله** على اللقطا او على الفقرا  
على المعتمد **قوله** على اللقطا لا يقال كيف صح الوقف عليهم  
مع عدم تحقق وجودهم لانا نقول للجهة لا يشترط فيها  
تحقق الوجود بل يكفي امكانه كما صرح به الزركشي **قوله**

وقال قل قوله  
ومنها اي القرية  
بلد ومنها  
لمدينة صح

مفردة

مفروشة بالجر عطا على ملغوفة **قوله** وحصة بالجر **قوله**  
او كان فيه اي المال وهو عطف على الفاية **قوله** فلا يكون  
ملك له نعم بحث الاذري انه لو اتصل خيطا بالدين  
وربط بخوثوبه فبقي له به لا سيما اذا انضمت الوقعة  
اليه **قوله** كالمكلف اي لو كان تحت المكلف ومعه  
رقعة تشهد له به فلا يكون ملكا له **اهـ** **قوله** ولا مال  
موضوع لمخرجه عطا على فاعل خرج ولا تؤكد **قوله**  
لان له رعاية اي يد اعليه **قوله** موسرينا اي موسري بلده  
اي المسلمين فان امتنعوا كلهم قوتلوا **قوله** قرضا بالفاق  
اي على جهة القرض فالنصب بفتح الخافض اهـ **قوله** المنهج  
اي لا فرضا والامتنع الناس من الانفاق على المحتاج **قوله**  
انفق عليه باسناد اي في كل مرة والذي اعتمد شيخنا  
مر وجوبه في المرة الاولى فقط فراجع **قوله** **قوله**  
**قوله** وما الحق بها وهو دار الكفار التي بها مسلم كاجر  
حلي **قوله** بلاينة فيقبضه في النسب لا في الكفر لاحتمال  
كونه بشبهة من وطئ مسلمة فلا يلزم من كفره كفره  
اذ الفرع يتبع اشرف ابويه في الدين فان اقام بنية  
تبعه في الكفر ايضا **قوله** ولو بدار كفره مسلم يمكن  
كونه منه المراد بدار الكفر ما استولى عليه الكفار من غير  
صلح ولا جزية ولم يكن للمسلمين قبل ذلك وما عدا  
ذلك دار اسلام فاذا كانت البلد دار اسلام واستولت

بشبهه  
صح



عليها الكفار حكم باسلام اللقيط حرمة لها نظر اللاصل اه  
 حج والحاصل انه ان وجد بدار الحرب فلا يحكم به **قوله** المحرم باسلام  
 الا ان وجد بها مسلم مقيم اقامة يمكن اجتماعه فيها بام الولد فان  
 وجد بدارنا الكفر فيه حكمي به بادن الا مكان حتى المرور حرره ملخصا  
 اج فالجاء **قوله** ان يحكم بكفره في صورتين اذ استلحقه الكافر  
 بمينة او وجد اللقيط محل منسوب للكفار اصالته وليس به  
 مسلم **قوله** به مسلم جملة نعت محل **قوله** وتبع السابية المسلم  
 ولو غير مكلف ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم **قوله** ان لم يكن  
 معه في السبي احد اصوله اي والا فتبعته باحد اصوله اقوى  
 من تبعيته للسابي **قوله** الاخير تان اي بتبعية احد اصوله وتبعية  
 سابية **قوله** البناء اي الاسلام على ظاهرها اي الدار فاذا اعراب  
 عن نفسه بالكفر تبينا خلاف ما ظنناه **قوله** وهذا معنى قولهم  
 الخ فاذا بلغ اوافق وحكي الكفر لا يكون ذلك ارتدادا بخلاف  
 التابع لاحد اصوله او السابي فانه اذا حكي الكفر بعد كماله  
 كان ارتدادا فلا يقرب **قوله** وهو حره شرع شرع في بيان  
 حرية اللقيط ورقة وما يثبت عليه **قوله** وان ادعى رقة لم يغير  
 اي لان غالب الناس احرار فهذا حكم بالغال **قوله** ولم يكذب  
 المقول بان صدقه او سكت فهو اولى من قول المنهاج فصدقه  
 كما في المنهج **قوله** اقراره بعد كماله بحرية اقراره فاعل سبق اي فيحكم  
 برقة في صورتين اي قيام البينة برقة بشرط ذلك وهو التوفي  
 لسبب الملك لا لملقة فانه لا يكفي لاحتمال الاعتماد على ظاهر

الحاكم عاينه  
 والزمي  
 للزيادة اه

اليد

اليد والثانية اقراره بشروط الثلاثة بان يكون بعد كماله  
 ولم يكذب المقول ولم يسبق اقراره **قوله** ولا يقبل اقراره ان  
 اي فتتعضى الاحكام فلا يقبل بالنسبة لاسترقاق المقر  
 له اياه كذا به ما مش فليتأمل **قوله** ما من خرج به المستقبل والمعنى  
 ان تصرفه في المستقبل لا يصح نظر الاقراره بالرق فلا يصح  
 منه البيع والشراء ونحوها بخلاف التصرف في الماضي الواقع  
 منه فانه ان اضربه قبل اقراره بالرق بالنسبة له لان  
 اضربه غير فافهم **قوله** مضر بغيره خرج به المضرب وعبرة  
 الروض واما الماضي فيقبل ان اضربه لا بغيره قال في التل  
 كماله اقراره بالرق على نفسه وعلى غيره فانه يقبل عليه لا على  
 غيره ومع على منهج **قوله** اما التصرف في الماضي المقرب فيقبل  
 اقراره **قوله** وصورته ان يقتل اللقيط رقيقا ثم اقر بالرق  
 فهو قبل الاقرار غير مكافي له فلا يقتل فيه وبعد الاقرار  
 مكافي له فيقتل فيه هكذا قرر الشيخ سلطان المزاهي  
 تفقنا الله به ومثله ايضا بعضهم بقوله كان  
 او مولى بشي لنفسه فيلزم من دعواه الرق بطلان  
 الوصية وفيه اضرار به ومحل كما يعلم من المسئلة بعده  
 اذا لم يتعلق الحق بثالث والا لم يؤثر الاقرار بقوله  
 لو كان اللقيط امرأة من زوجة فادعت انها رقيقة  
 والزوج لا تحل له الامة لم ينفسخ وان كان فسخه  
 مضر بها ايضا **قوله** **قوله** الوديعه **قوله**

للمال الذي بيده  
 ويقبل بالنسبة  
 صح



تقال على الايداع انه لم يبين انه لغوي او شرعي او مما  
استوتوا فيه وظاهر صنيع مران اطلاقها على الايداع  
وشرعي فانه قال هي لغة ما وضع عند غير مالك لحفظه و  
شرعا تطلق على العين المستحقة بالعقد وعلى العقد  
المقتضي للاستحفا ظاهره وفسر قول الايداع بالعقد وهو  
تفسير مراد والا فهو في الاصل فعل المودع فقط فامل **قوله**  
ومناسبة ذكرها بعد اللقيط ظاهرة لعل وجهه  
سكونها تحت يد الوديع كما ان اللقيط تحت يد الملتقط ورعاية  
وبخطاج هو ان كلامهما امانة **قوله** بمعنى الايداع اي العقد  
كما مر **قوله** ومودع بكسر الدال اسم فاعل **قوله** ما مر في موكل  
ووكيل اي ان يكون مطلق التصرف يمكنه الاتيان بالتصرف  
المأذون فيه **قوله** فلو اودعه نحو صبي نحو اي اذا اودع ناقص  
كاملا فهو ضامن مطلقا او عكسه فلا ضمان في الاتلاف  
ولو كان ناقصا في ضمان كل منهما مطلقا **قوله** ضمان  
كالغاصب باقتضى القيم الكامل ما اخذ منه اي من نحو صبي  
نحو ولا يزول الضمان الا بالرد لولي امر نعم ان اخذ  
منه حسنة خوفا على تلفه في يده لم يضمنه ولا يخلص  
الا بالرد لولي له فان دفعه له ضمن بالدفع له اياه ولا  
لو اتلفه مودعه سم فهو كالغاصب فيضمن باقتضى  
القيم فليس الفاسد هنا كالصحيح بل صحيح الوديعة  
غير مضمون وفاسدها مضمون **قوله** باتلافه

خرج التلف فلا يضمن نحو الصبي به لانه لم يلتزم حفظه  
لألفا التزامه وضمنه في الاولى لانه لم يسلطه على التلاف  
وتلخص ان الصور اربع اما ان يودع ناقصا كاملا او  
عكسه او يودع ناقصا ناقصا مثله او **قوله** كاملا **قوله**  
فيشترط اللفظ من جانب المودع نحو لو قال فيشترط  
اللفظ من احد الجانبين وعدم الرد من الجانب الاخر  
لكان اولى وسيشار اليه **قوله** امانة اي من غير ولي  
او وكيل اما وديعه ما فضا من ن زفاذا كان المودع  
وليا او وكلا ضمنها الاخذ بحمد الاخذ وقضية  
اطلاقهم انه لا فرق في عدم الضمان بين الصحيحة والفاسدة  
وهو مقتضى القاعدة وفي الكافي لو اودعه بهيمة و  
اذن له في ركوبها او ثوبا واذن له في لبسه فهو ايداع  
فاسد لانه بشرط فيه ما ينافي بمقتضاه فاذا تلفت  
قبل الركوب والاستعمال لم يضمن او بعد ضمن لان  
عارية فاسدة اه عزيزي على الغزي **قوله** اصابة اي فا  
لغصده منها الحفظ فان طرأ فعل مضمون فعلى خلاف  
وضعهما بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق  
والامانة فيه تابعة وينبغي على ذلك ان من ادعى الرد  
من الوديع والمرتهن هلك بقبول اولاه في الوديعة بقبول لان  
وضعها الامانة وفي الرهن لا يقبل لان وضعه التوثيق  
المنافي للرد فلا يصدق فيه الا بئسمة وينبغي عليه ايضا



ان المرفوع لو صدر منه امر مضمن لم يلزمه بالامر المضمن  
الرد فوراً لان مقصوده التوثيق لا الحفظ بخلاف الوديعه  
فيلزمه بالامر المضمن الرد فوراً لاصالة الامانة فيها  
لان مقصودها الحفظ فان اتفقت بالضيان وجب  
الرد فوراً **قوله** يستحب اي اصاله والافقد يعرض لها  
ما يخرجها عن الاستحباب **قوله** قبولها اي قبول  
ايداعها او اخذها او عدم ردها واقتصر الشئ على الثاني  
والضمير في قبولها للوديعه بمعنى الايداع او بمعنى العين  
مع حذف المضاعف اي ايداعها **قوله** بما ناقضت ان له  
اخذاً جرة على الواجب كما في سقي اللبأ وانقاذ الغريق و  
تعليم نحو الفاتحة فان امتنع من قبولها الى الوديعه  
انتم ولا ضمان ولو تعدد الامنا القادرون فالواجب يقبضها  
على كل من سألهم ليلا يودي الى التواكل فتتلف **قوله**  
ومحله اذا لم يعلم المالك اي الرشيد بحاله والا فلا تحرم  
اي ولا كراهة وعليه فتكون مباحة فتتلف بها الاحكام  
الخمسية قل **قوله** وان خالف في ذلك الرذكشي حيث قال  
الوجه تحريمه عليه ما اعلم المالك فلا ضاعته ماله واما  
على المورد فلا عانتة على ذلك وعلم المالك بعينه لا يبيح  
له القبول **قوله** دونها اي دون المحلة او الدار او دون  
الوديعه وهذا قريب الى كلامه قل وقضية ذلك انه  
لو نقلها من حوزة الخزانة الاولى حوزة فانه يضمن وليس

كذلك

117  
كذلك بل الضمان مفيد بما اذا نقلها الى دون حوزتها اي  
العين المورد عتاه واج وفي حاشية ن ز خلافة فانه قال  
قوله دونها حوزة اي ولو حوزة مثلها او خرج بقوله من  
محلته لا خري ما لو ابقاها في المحلة لكن نقلها الى حوزة دون  
الاول فلا يضمن اذا كان حوزة مثلها كما قاله ابن القوي  
في تيممة **قوله** وان لم ينهه لو اسقط الواو وكان صواباً  
لانه مع اني يضمن بنقلها مطلقاً ولو الى حوزة مثلها  
او اخر ز قل وفيه نظر **قوله** ولم ينتفع بها الخ بخلاف ما اذا  
انتفع بها فيضمنها لان التعدي به اعظم **قوله** لم يضمن  
لعذرة **قوله** غيرهم اي ولو ولد او زوجة او عبده **قوله** لم  
يرض بذلك اي بوضعها عند الغير **قوله** ممن يحلها الخ اي  
وهو امن وهو ملاحظ له قل وبشارة شرورية لا بد من امانة  
المستعان به او مباشرة فان لم يكن اميناً ولم يباشره ضمن  
او **قوله** فان فقدتها العمل ضابط العقد مسافة العدوى  
فليراجع **قوله** والامر بردها لا حاجة اليه مع الاعلام قل اي فلا  
يشترط ان يقول له ردها الى المالك قلت ويؤيده افتتاحه  
على الاعلام في قوله بخلاف ما اذا اعلم بها من ذكر فتأمل وارجع  
**قوله** او الاشارة بالجر عطف على وصفها **قوله** ومع ذلك يجب  
الاشهاد وهذا ضعيف والمعتمد عدم وجوب الاشهاد اياه  
مرحوي **قوله** بمنزلة ايداعه فيه اشعار بان ايتمان فتتلف  
فيه المرأة وليس بالاشهاد حتى يشترط ان يكون اهل الشهادة



**قوله** متلفاتها بكسر اللام **قوله** من الهوا بالماء الريح **قوله**  
 فلا يضمن كما لو قال اتلف الثياب او الدابة ففعل ولو  
 اخرج النار الوديعة من الخزان لم يضمن الوديعة واذا  
 ادخلها في جدار الوديعة او غيره لم ينسب المالك على  
 هدمه لان مالك الجدار لم يتعد باذخال ملك غيره  
 في ملكه كذا بخط الشيخ ابي بكر الشنواني **قوله** لان نضاه  
 وبقي ما لو نضاه عن ذلك فخالف وليس بها او هوها  
 او نحو ذلك فهل يضمن اذا تلفت بعد ذلك بفصل  
 ما نهي عنه ام لا لما في فعله من المصلحة للمالك فلا يلتفت  
 الى نهيه عنه فيه نظر والا قرب الثاني كما لو نضاه عن الاقفال  
 فاقفل ع ش على مر ولو ترك الوديعة شيئا مما الزمه لجهل  
 بوجوده عليه وعذر الخو بعبه عن العلم في تضمينه  
 وقفة لكنه مقتضى اطلاقهم **قوله** من سبب الدابة  
 ان خيف زمانها بتركها لشرب الصوف **قوله** عاب بالرفق  
**قوله** لو وقع في خزانة الوديعة حريق فنقل امتعته  
 قبل الوديعة فاحترقت لم يضمن كما لو لم يكن الا ودايع  
 فقد م بقضها فاحترق الباقي اه عاب بالرفق **قوله**  
 من ربط دابة في خان واستحفظ صاحبها فخرجت في بعض  
 غفلة اولم يستحفظ بل قال ابن ابيها فقال هناء فقد ها  
 لم يضمن عاب **قوله** علف بفتح اللام **قوله** او يبيع جز ملكها  
 في علفها اي ان راي من يشترى والاباعها كلها ومحلها

ما اذا

ما اذا لم تستغرق نفسها قل **قوله** ولان نضاه الخ وكذا لو  
 نضاه عن قفل فاقفل عليه فلا يضمن للعة المذكورة **قوله**  
 وضابط الخ تقدم غير مرة **قوله** فانها لا يصدقان في الرد  
 وان صدقا في التلف على ما تقدم بل التصديق في التلف  
 لا يختص بالامان بل يجري في غيره كالفاصل لكنه يغرم  
 البديل **قوله** او اودع المودع بفتح الدال **قوله** وعليه هذه  
 ليست من الحكم الثاني الذي ذكره بل من الحكم الاول فقامر **قوله**  
 فان اخراجها الخ كان اودعه وهو في حانوته تنجيسا  
 ليحفظه في بيته فلم يبادر بالذهاب الى البيت فنضاه فانه يضمنه  
**قوله** غيره اي غير المصادر والسارق واقرضا باعتبار المذكور  
 او المراد انه غير الوديعة لكنه يتكرر مع قوله الا في لان اعلمهم  
 بانها عنده الخ وفي بعض النسخ بخلاف ما اذا علم بها غيره من  
 العلم وغيره فاعل وهي اولى ومعناها ان غير الوديعة علم بها  
 من غير علامه فلا ضمان على الوديعة علم بها من غير علامه  
 فلا ضمان على الوديعة لعدم تقصيره فانهم **قوله** حتى سلمها  
 اليه خرج ما لو اخذها منه فتراق **قوله** ويجب على الوديعة  
 انكار الوديعة من ظالم هذا من المواضع التي يجب فيها  
 الكذب فانه في الاصل حرام وقد يجوز كالتزوية حفظا لحسناتها  
 وكما صلا من ذات البين وقد يجب كما هنا **قوله** والامتناع ممن  
 اعلامه بالرفع اي ويجب الامتناع **قوله** ان يوري بان يقصد غير  
 ما يحلف عليه قل **قوله** فان حلف بالطلاق اي ولم يور وحلف



بشديد اللام مبنيا للمفعول ولذا قال بعده محلف تامل  
**قوله** حث اي لفقد شروط الاكراه اذ منها ان يكره على  
شي معين وهذا الكراه على احد الامرين من الاعتراف  
بها والطلاق والعق **قوله** مكرها عليه اي على احد الامرين  
من الطلاق او العتق فقوله او على اعترافه اشارة  
الى انه مكره على احد الامرين فليس اكرهاها حقيقة  
قال **قوله** وسلم باقيد مضر **قوله** لا حاجة اليه قل اي لان  
الاعتراف كاف في تضمنينه وبخط المبدأ في تقدم ان  
هذا القيد لا بد منه لانه اذا سلم ضمن ولو مكرها وان  
كان لا اثم عليه فلما اعترف بها ولم يسلمها فلا ضمان فتأمل  
**قوله** ولو اعلم للصومح في تقدم بعض ذلك وعبارة قل  
قد تقدم انه لو دل عليها سارقا لم يضمنه لكن فيما ذكر  
زيادة عليه اعمى **قوله** لان اعلم بانها عند **قوله**  
طالب المالك اي المطلق التصرف ولو كان سكون الحاقالة  
بالمكلف اما مالك حجر عليه بخوف فلس او سفه فلا يرد الا لولي  
والا ضمن كالرد لاحد الشريكين **قوله** اي لم يرد لها عليه لو  
قال فلم يخل بينه وبينها كان مستقيما لانه الواجب عليه ولعله  
راعى كلام المصنف ولذلك احتاج لبيان تقدم فتأمل قل **قوله**  
ضمنها اي وان لم يخل بينه وبينها كان مستقيما لانه الواجب عليه  
اليه **قوله** بان يخل الخ اي فلو تقرر الرد على المالك ومنه يعلم  
انه لو دفع نحو خاتمة اماره لقضا حاجته وامره برده بعد

قضاها

قضاها فتركه في حرزه فضاء لم يضمنه لما تقرر انه لا يلزمه  
سوى التخلية **قوله** ان يلزم المالك الاستهاد ليس له ان يلزم  
المالك بتاخير اخذها حتى يشهد عليه قال **قوله** وكل المودع  
بكسر الدال **قوله** ولو قال اخذها شروع في الثالث وهو الجواز  
فلما اخرج الى قوله الثاني الثالث الجواز كان اولى **قوله** فلا نه متبرع  
بالحفظ قضيت لو كان باجرة لزمت فلما رجع خاتمة  
**قوله** مكتوب كذا في خط المولى بالرفع والمناسب المنصب صفة  
ورقة **قوله** مكتوبة هال اي لا يضمن لان قيمتها مكتوبة دون  
قيمته خالية عن الكتابة وقد جبر ذلك باعتبار اجرة الكتابة  
**قوله** واجرة الكتابة اي المعتادة ومن ذلك الحجج المعروفة والتذاكر  
الديوانية ونحوها ولا نظر لما يغرم على ضلها حين اخذها التعدي  
اخذ برع شئ على مراري فلا عبرة بما اعتيد في مقابلة كتابة الحجج  
من اخذ قدر زائد على اجرة المثل فلا يلزم المتلف حجة تملك الحجج  
دار مثلا واشتملت على حكم قاض قد اخذ في نظير الحكم دراها وان  
جاز له اخذها ضمان ما اخذ القاض بل اجرة مثل كتابة المالك  
الورقة فقط مع قيمة الورقة مكتوبة كما ذكر وهو المعتمد  
**قوله** يلزمه قيمته اي مطر زاف **قوله** لا عبرة بكتابة الميت على شئ او  
في جريدته هذا اوديعه فلا فرق **قوله** وقد اوضحه سم فلما رجع  
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على من لا نبي بعده  
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما  
كثيرا دايما الى يوم الدين

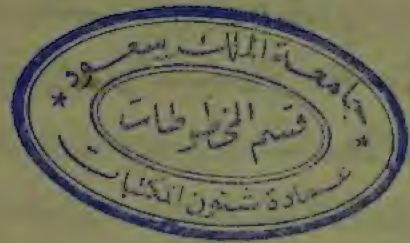
تم







٤٨





بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي  
**كتاب بيان احكام الفرائض والوصايا قوله**

احكام قال قل لو اسقط لفظ احكام كان اولي اهل وكان و  
 كانه جهمه انه يتكلم على الفرائض حكما ومعنى كقوله الفروض المقدرة  
 في كتاب الله ستة النصف الخمس والثلث والاربع والثلث والاربع  
 حكمها فهو قوله بعد النصف فرض خمسة

**تبيين**

لعل وجه وضعهم الفرائض اول النصف الثاني من الكتب ما ورد  
 انها نصف العلم فوضعت لذلك اول النصف الدال على الاحكام  
**قوله** والوصايا لبيانها بعد انتهاء الكلام على الفرائض  
 وهي جمع وصية بمعنى تبرع بحق مضاف لما بعد الموت  
 وبمعنى الايصا وهو الوصاية بالتعهد الي من يقوم علي  
 من بعده ويؤدي ديونه والحقوق المحل الوصايا بمعنى  
 الايصا بانه على المعنى الغوي وهو ان يعم الوصية والوصاية  
 والتفرقة بينهما من اصطلاح الفقهاء وتخصيص الوصية  
 بالتبرع المضاف لما بعد الموت والوصاية بالتعهد الي من يقوم علي من  
 بعده ملي **قوله** ما فيها من السهام المقدرة فعلمت على غيرها كان  
 الاول ان يفسر اول الفرائض مسايل خمسة الموارث كما فعل  
 شيخنا في شرح المنهج ثم يذكر التعليل ليكون في صدر كلامه ما يدل  
 عليه اي سميت مسايل خمسة الموارث الشاملة مسايل الفرض  
 والتعصيب بالفرائض تغليب الشرف الفرائض على التعصيب  
 لثبوت الفرائض بالقران وايضا صاحب الفرض لا يسقط  
 بحال **قوله** فلاولي رجل اي فلاحق ذكر وهو الاقرب من غيره من

لا  
 في  
 قوله  
 ما فيها  
 من السهام  
 المقدرة  
 فعلمت  
 على غيرها  
 كان

العصبا

العصبا كلابن مع او لا قوي كالتشقيق مع الذي للاب  
**قوله** ليلايتوهم الي اخره ظاهر كلامه انه علمه للتاكيد وليس  
 كذلك فكان الاول ان يقول وليلايتوهم الي اخره فيكون علمه  
 ثانية بعد الاول **قوله** انه اي رجل **قوله** فان قيل لو اقتصر  
 الي اخره يقتضي بان ملجاء في مركزه لا يسأل عنه فوجاهة محتاج  
 اليه قبل ذكر ما بعده فصار المحتاج للجواب عنه هو الثاني وقد  
 اجاب عنه ويمكن توجيه كلام الشارح بان هذا سوال مرتب على  
 الجواب الذي قبله وهو ان الجمع بين الكلمتين مع الاكتفا  
 بالثاني في وفاء المراد اطاب فاجاب بانه لا دفع توهم ارادة  
 بعض افراد الذكر وهو الرجل فقوله المتعقب السابق والجواب  
 الذي ذكره لا يحدكي نفعا ممنوع ولعلم اراد ان هذا توهم بعيد  
**قوله** انه اي ذكر عام مخصوص بالبالغ **قوله** وكان في الجاهلية  
 موارث قيل كان الاول ان يقول اعطيات او نحوها فاعلم  
 اطلق عليها موارث بالمشاكلية وقد حجاب بانهم في الجاهلية  
 اصطلاحوا على تسميتها موارث الا لا وصية لوارث اي  
 واجبة **قوله** سيقبض اي يعدم بموت اهل **قوله** فانه اي  
 العلم المفهوم من تعلموا من دينكم الي اخره **قوله** قال الشارح  
 اذا امت الي اخره اي لا تلي غير الشارح بقوله نصفين تحرير  
 المناصفة بل انقباضهم فيهم قسمين ولو كان احدهما  
 اكثر افرادا من الآخر ولذلك قال الرمي والمراد بالنصف الشطر  
 لا خصوص النصف كما لا يخفى **قوله** نصفان كذا بخط الشارح



بالب التثنية وهو كذلك في مطلقا او لم كان ضمير الشأن محذوف  
والنكر مبتدأ ونصفان خبره والجملة خبر كان **قوله** على ثلاثة امور  
وللارث اركان ايضا وهي ثلاثة مورث ومورث وورثة موروثة **قوله**  
قربا هي الابوة والامومة والبنوة والادلا الى الميت باحد هـا **قوله**  
ونكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطئ ولا  
خلوة ويورث به من الجانبين غالباً ولو في طلاق **قوله** وولا  
وهو عصبوبة سببها نعمة المعتق بالعق على رقيقه ويورث  
بالقربة فرضا وتعصيا وبالنكاح فرضا فقط وبالولا وجهه  
الكل لا تعصيا فقط ويورث بالقربة من الطرفين وكذا  
النكاح واما بالولا فمن طرف واحد كما لا يخفى **قوله** والجهة اي والعلم  
بالجهة المقتضية للارث تفصيلا كابوة وابنوة ومراتبها وهذا  
يختص بالقاضي فلا يقبل شهادة بمطلق الارث كقول الشاهد  
هذا وارث فلان الميت بل لا بد في شهادته من بيان الجهة التي  
اقتضت الارث منه ولا يكفي قوله هو بن عمه بل لا بد من ذكر القرب  
والجهة التي اجتمع فيها الوارث والمورث وهو الحد القريب لهما  
لان القربى مثلا اذا مات فكل قرشي وجد عند موته ابن عمه ولا  
يرث منهم الا من علم اقربيتهم للميت **قوله** اربعة الخ وزيد عليها  
الردة واختلاف الدال بالالزمة والحراية وسيل في كلام الشارح  
على الموانع ان الانتقال من دين لاخر في معنى الردة **قوله** كافيته  
هو ان كفايته لا نه قال سميتها كفاية الحفظ لجمعها مع  
قلة الالفاظ **قوله** ولا يرث اي في الظاهر اما في الباطن فيجب على

المقروءة التركة للمقرء ان كان صادقا لانه يعلم استحقاقه لها  
شوبري **قوله** جنس لو اسقطه منها وفيما يات كان صوابا وما  
ذكره لاجل لا يحدى قليوني وكأنه فهم من لفظ الجنس انه  
لا يفهم منها ادخال الصبيان ان لا يشتملهم جنس الرجال وليس  
ذلك مراد من زادها او اما مراده ان يدخل فيهم من لا يطلق عليه رجل  
استقلا لانه الجنس يشتملها باعتبار الذكورة **قوله** وان  
تراجبا التراجي في الاصل القوة والضعف مثلا الاخ للاب  
متراجي عن الشقيق وللأم متراجي عن الشقيق والاب والتراجي في الام  
ظاهر **قوله** يخرج العم للام وهو اخ الاب لأمه **قوله** وكذلك ابنه  
الضمير عايد على العم اي ابن عم الميت او ابن عم ابيه او ابن عم حمته  
اي حيث ينتمي **قوله** ولو في عدة رجعية بالاضافة اي لانها تلحق  
بالزوجة في خمسة احكام التوارث ولحقو الطلاق لها والظهار  
والايلا وامتناع نكاح اربع سواها وهي العدة **قوله** علي خويين  
معني ذكرها في القاموس فليراجع **قوله** او ورث به ومعلوم انهم  
عصباء لمعتق او معتق المتعصبون بانفسهم وان بعروا  
كابنائهم واخواتهم دون غيرهم كبنائتهم واخواتهم  
انترجى **قوله** من جنس النسب اسم جمع لا واحد من لفظه يراد به  
امراة **قوله** وهو خطأ اجاب عنه الشهاب فيل بان اضافتها  
الي الابن يخرج بنت البنت ويلزم من كقولها سفلوا ايها  
بعد ارادة الابن ولو محاربا مع انتساب للميت بالبنتوة **قوله**  
ام اي الام فلا ترث اي لانها ادلت بذكر غير وارث وهي

المولى يطبق على الربة والمالكة والسيدة والمنعم والمعتق والمناصر والمحن والنازع والمجا  
وابن لهم والحليف والعقيل والصهر والمهد والمنعم عليه والمعتق والمعاصب  
والعاصم بالامر وناظر السليم والشريك والقديم والنديم اه شوا في



عندهم الجنة العكلة **قوله** الزوجة وان لم تحصل وطى ولا خلوة **قوله**  
 رجعية لا المطلقة باينا وان كان في مرض موته خلا فلا إمامة الثلاثة  
**قوله** او ورثت به هو كسها او سبق فلم كما قاله قل اذ ليس لنا  
 انثى ترث بالولا غير المعتقة فتأمل نعم يمكن حملها على معتقة لمعتق  
 فانها ترث عتيق عتيقها قال في الرجعية وليس في النسا طرا  
 عصبه الا التي منت بعق الرقبه **قوله** وان علقنا الاوي علوا او  
 علونا لان التثنية كالجاء يرد الاشياء الى اصولها وهذه الكلمة  
 مشتقة من العلو وقد يقال اصله علونا تحركت الواو وانفتح ما قبلها  
 قلبت الفاء حذفت الالف لالتقاء الساكنة مع تاء التانيث الساكنة  
 اصالة **قوله** ولا يكون الى اخره ضرورة ان الزوج لا يرث لامر الزوجة  
**قوله** لانهم لا يحبون ومن يفي بحجب الى اخره قال في شرح المنهج  
 لان غيرهم محببون بغير الزوج اما الزوج فلا يحب احدا بل هو محبوب  
 بالابن عن النصف **قوله** لا يحبون اي حرمانا وان تحبوا نقصانا **قوله**  
 ابن الابن بالابن سكت عن الحوكي لوضوح انه محببون  
 بالاب والابن **قوله** ونصحه مسيلتهم الى اخره الاوي لمقاط اللفظة  
 نصحه لانها اشتهرت في النسخ لا التاصيل **قوله** ولا يكون  
 الا وملت ذكر اي ضرورة ان ارث الزوجة يستدعي كون  
 الميت ذكرا **قوله** وهي البنت لها النصف وبنت الابن لها السدس  
 والام لها السدس والزوجة لها الثمن والاخت الباقي **قوله** واحد  
**قوله** الحقة بالام قل الرجعي وتسقط الحقات من كل جهة بالام فافهم  
 فافهم وقس ما شبههم **قوله** لان فيها كدسا اي مكررا و

واكتفي

واكتفي بواحد وثمنا وها عددان متوافقان بالنصف فيضرب  
 نصف واحد في كامل الاخر قل **قوله** ونصحه الاوي استقاط لفظ  
 نصحه لانها توجب تكرار العمل **قوله** ضابط اي قاعدة كلية اي هذا  
 ضابط فقهنا لمبتدأ الحذوف **قوله** حاز جميع التركة اي لان جميع  
 عند انقراضهم يرثون بالتعصيب لا بالام والزوج **قوله** ومن  
 قال بالرد الى اخره الرد زيادة في قدر السهام ونقص من عددها و  
 والعول نقص من قدرها وزيادة في عددها **قوله** لا يرثون اي  
 حين وجود العصبية بنفسه او الرد وسياق وقوله وهم كل قريب  
 الى اخره اي اصطلاحا واما شرعا فكل قريب كما مر **قوله** جد جده  
 هذان هما الصنف الاول والاولاد بنات الى اخره صنف ثان **قوله**  
 وبنات اخوة صنف ثالث **قوله** واولاد اخوات صنف رابع **قوله**  
 وبنات اخوة لام صنف خامس **قوله** وعم لام **قوله**  
 صنف سادس **قوله** وبنات اعمام صنف سابع وعمات صنف  
 ثامن **قوله** واخوان صنف تاسع **قوله** وخالات صنف عاشر ومدلون  
 بهم صنف حادي عشر **قوله** اذ لم يبق في الاول الى اخره اي لان  
 قوله جد وجدة ساقطان كل ام وام اي ام وان علتا مستغرق  
 جميع افراد الصنف **قوله** محل هذا ما علم من كلام المصنف ان ذوي  
 الارحام لا يرثون **قوله** اذا استقام امر يثبت المال في قسمة التركة  
**قوله** ولاذوفرض مستغرق اي ولم يوجد ايضا من ميرد عليه  
 فان الرد مقدم على توريث ذوي الارحام لان القرابة المفيدة  
 لا تتحقق الفرض اقوي فيقدم من وجدت فيه بالرد على

**قوله**

**قوله**



في غير قول ان ينزل كل منهم منزلة من يليه اي من حيث الارث  
 فيأخذ ما كان يأخذه لو كان موجودا وخرج بالارث المحجب في زوجة  
 وان نزلت منزلتها فيما كانت تأخذه **قوله** بينهما اربعاً وجهه  
 ان بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت  
 الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس تكملة الثلثين فيسئلها  
 من ستة لدخول النصف في السدس يبقى فرضها اثنان يقسم  
 عليهما رداً باعتبار نصيبيهما فلبنات البنت واحد ونصف  
 ولبنات الابن نصف فحصل الكسر على مخرج النصف فيضرب  
 في اصل المسئلة وهو ستة تخرج اثنا عشر لبنت البنت تسعة  
 فرضا ورثا وهو ثلاثة ارباع ولبنات الابن ثلاثة فرضا ورثا  
 وهو ربع وترجع بالاختصار الى اربعة لان حصص كل واحدة  
 منهما المائثلث صحيح فاصل المسئلة من ستة وصحت من  
 اثني عشر وترجع بالاختصار الى اربعة هذا معني قول المؤلف  
 تقسم بينهما اربعاً اجروري ومن خطه نقلت **قوله** وصرفه  
 فيهما قال ابن قلم وبنيني ان يجوز له ان يأخذ لنفسه وعياله  
 ما يحتاجه وهل مقدار حاجته سنة او اقل او اكثر للنظر فيه بحال  
**قوله** والظاهر وجوبه وله ان يحفظه الى ان يلي سلطان عادل  
**الحجب قوله** او الاستغراق عطفة على الشخص يقتضي  
 ان ليس من الحجب الشخص وقال النووي انه منه فلا حاجة  
 لذكره معه **قوله** بنفسه اي بغير واسطة بينهم وبين الميت  
 وهم سبعة الابن والبنت والابوان والزوجان والمعتق فما

عند الاخير لا يحجبون بحجرمان بالشخص اصلاً وقد اخرج الاخير كما  
 قال بقوله وليس فرعاً **قوله** والاصل مقدم هو من تمت قوله وليس  
 فرعاً لغيره اي فرعاً اصل في نفسه بخلاف المعتق فرع الوفرع النصب والاصل  
 مقدم على الفرع هذا بنا على انه توجيه لعدم ارث المعتق مع عصبة النصب  
 مع انه يلي بنفسه للميت ويحتمل انه توجيه لتقديم المص لا بويين على  
 ولد الصلب في الذكر والا فالفرع مقدم في الجهة لان جرمة البتوة مقدمة  
 على جرمة الابوة وهي مقدمة على الاخوة ثم بنوهم ثم الولا وفي كل جرمة يقدم  
 الاقرب فلا قرب كالابن مع ابنه فان استويا فزقرا فيا القوة كالاخ للشفقة  
 مع الاخ للاب وكميات قليوي **قوله** وهذا اولى لم يتضح وجه الاولوية  
 فيه فان كان التمثال الاول على كون المعتق فرع النصب بخلاف الاستثنا  
 بحجده فلا تمسك بل ولعل وجهه بيانهم تفصيل الاختلاف ذلك **قوله** اي  
 مطلقاً يحسن التقييد بحال دون حال وقال قل اي جرمة من الجرائم فلا  
 يتنافى انه يحجب بالوصف كما انه يدخل على جميع الورثة انتهى بالمعنى قال  
 بعضهم تحرم على من لا يعرف بالحجب ان يفتي في الفرائض لا لا يعرف  
 المحجوب من غيره قاله في شرح الترتيب ومدا الحجب على التقديم بثلاثة امور  
 وهي الجرمة ثم القوة وقد اشار اليها بعضهم اي المحجوب بقوله وبالجرمة  
 التقديم ثم بقربه **قوله** وبعد هذا التقديم بالقوة اجعلنا انتهى  
**قوله** وقال في الحكم اي اخوة هذا تايد لكلام ابن حزم **قوله** او نفي اي  
 اوجنتي **قوله** في النكاح والطلاق فيقتصر على زوجتين وملاك طلقين  
 فقط **قوله** والولاية فلا يلي اصلاً **قوله** فان قدر الارش من قيمته  
 لورثته فعلم ان الجاني يضمنه بالقيمة ثم ان كانت الجناية

ثم القرب



على مال ارش مقدس كقطع يده من تلك القيمة الواجب على الجاني  
والباقي منه المسترقه فان كانت القيمة اقل من مقدس من الارش  
او مساويا فاز بها الوارث ولا شيء مسترقه فان كانت الجناية  
على غير ماله ارش مقدس فعلى الجاني القيمة وللوارث اقل الامر من  
من القيمة ودية النفس الواجبة بالسرية فان كانت القيمة  
اقل فاز بها الوارث وان كانت دية النفس اقل فالزائد من  
القيمة على الدية مسترقه لان مات بالجنابة في ملكه وانما وجب على  
الجاني القيمة مطلقا لقاعدة ان ما كان مضمونا في الحالين حال  
الجنابة وحال الموت العبرة فيه بالانتها وهو اعني الانتها في  
حادثه قلا الرمي وابن حجر ويمكن منع الاستثناء بانهم اي اقاربه  
انما ورثوه نظرا للحرية السابقة لا استقرارها قبل الرق لكن وجهه  
الاستثناء هو النظر لكونهم حال الموت احرارا وهو قن فتأمل **قوله**  
فلا يرث القاتل هو من الاظهار في محل الاظهار بلا فائدة وقد يرث  
المقتول من قاتله كان مجرم وموت هو قبله **قوله** مطلقا اي  
سواء كان عملا او غيره الى اخر ما سيذكره **قوله** المرتد وخوه وهو  
المنتقل من دين الى دين **قوله** خارق للاجماع اي اجماع الشافعية  
خلاف الخابلة **قوله** لما مر اي لانه لا مولاة بينه وبين احد وماله  
في ولو كانت امرأة خلاف الحنفية **قوله** وجب قود الطرف  
اي لا احترام حال الجنابة وان طرأ اهداره لكن لو عفى على مال  
لم يدفع له اي لو ارثه لان ماله في حتى ما كتبه **قوله**  
اما الحربي وغيره الى اخر هذا مفهوم الشرط في قوله السابق

حال الاسلام

خرج

خرج مملتا الكفر اذا كان له عمل **قوله** فلا توارث بين الحربي  
وغيره اي ولو كان ابدا ر واحدة كان عقدا لامة لطائفة من بلد وكلهم  
الباقون على الحاربة وبينهم قرابة وخوها **قوله** وصور لمسيئة  
اي من اصلها المصادق بالعلم بالمانع وهو المعية والعلم بغيره  
وهو العلم بعين السابق **قوله** الي البيان لا مكان التذكور **قوله** وفي  
الصورة الثانية هي العلم بالسبق وعين السابق **قوله** اللعان  
اي فاذا انفي الرجل ولدا ووجته باللعان او امته المستفترشة  
له بالخلف لم يتوارثا لكن شرط كون ما نفي التهمير اني فلو كذب  
الملاعن نفسه وكنه الحق الولد الحق وثبت نسبه ولو بعد موت  
الولد لم ينفى **قوله** تسميته مانعا مجازي لان المانع ما يحامع السبب  
واللعان يقطع النسب اصلا فهو مانع للسبب لا مانع للارث  
وما عدا الردة واختلاف العهد فلتنظر لهما منزلة اختلاف الدين  
لا نقطاع المرتد والحربي عن كل احد **قوله** النبوة ان قلت ما فائدة  
ذلك مع ختم النبوة بخيننا احب بان فائدة تظهر في كيدا  
عيسى اذا نزل فانه لا يورث **قوله** وعكس فيهما اي لا يرث ولا  
يورث **قوله** واقرب العصبات العصبه كل ذكر نسيب  
ليس بينه وبين الميت انثى وذو الولا فكل ذكر جنس يدخل  
فيه الزوج والمعتق وجميع الاقارب الذكور وخرج عنه لمعتق **قوله**  
نسيب خرج به الزوج والمعتق وقوله ليس بينه وبين الميت  
انثى خرج به ذوالارحام وماله يشمل ذوالولا زاده انتهى ثم  
ليكن ان اقربهم على الاطلاق الابن فعطف باقي العصبات

من قبيل انتفا  
الشرط لا وجود  
المانع واما الردة  
واختلاف العهد



على الابن يقتضي وصفهم بالاقربىة الحقيقية منتفية عنهم  
 اللهم لان كل على الاعم من الحقيقية والاضافية بالنسبة  
 في كل واحد من بعله او الخاص **قول** ان الرجال كلهم عصبة  
 الا الزوج والاخ للام وان النساء كلهن صاحب فرض لا المعق  
 ثم ان العصبة من حيث هي منقصة الى قريب واقرب فبدا  
 بالشأن فقال واقرب **قول** العصبة بنفسه وهم الابن  
 الخ فيه انه جعل الابن وابنه بيان للعصبات فلزم  
 علم علمهم على الاقرب فتأمل **قول** لانه يدي الى الميت بنفسه  
 هذا غير كاف في توجيه الاقربىة لان الابن شاركه فيه فالاول  
 توجيهه بقوة خصوصيته باعتبار نقله للاب من العصبية  
 الى فرض السدك وبانه يعصب اخته بخلاف الاب ولا  
 يقال قدموا عليه الاب في الصلاة على الميت والتزوج لان  
 المنظور اليه ثم الولاية وهي في الابا النسب والمنظور اليه  
 هنا قوة التعصيب وهي في الابنا اظهر **قول** لانه يقوم  
 مقام ابيه ولان جبهة البنوة مقدمة على غيرها والبعيد  
 المقدم على القريب من الجبهة الموقرة **قول** ثم ابوه مالم يكن للميت اخوة لا  
 بويين اولاد فان كانوا اقربهم في درجته لاستوائهم ما في  
 اللادي الى الميت فان من سائر الميت بالاب يل كان  
 القياس تقديم الاخوة عليه لانهم في الميت ولجد ابوابه  
 والبنوة اقوى من الابوة ولان فرعهم وهو ابن الاخ  
 يسقط فرع الجد وهو العم وقوة الفرع تقضي قوة الاصل

لكن

ابنا

الاقربىة

لكن ترك ذلك لاجتماع الصحابة على عدم تقدمهم على الجد فترك  
 بينهم وقدم الاب عليهم لانهم ادلوا به بخلافهم مع الجد انتهى  
**قول** ثم الاخ للاب والام صوابه التعبير هذا بالاول لان الجد في  
 مرتبة الاخ الشقيق وللأب **قول** يدي بنفسه لاني خط الشارح  
 ولو ترك الاب فيوافق ما قدم من قوله في الاب لادلا سائر العصب  
 به لكن يقدم في ذلك توجيهه ابي الاخ بادلايهما بانفسهما وكانه  
 اراد بذلك كونهم عصبة بالنفس فقوله يدي بنفسه خير بعد خبر الظهر  
 يرجع لابن الاب لا للاب وفيه ما لا يخفى ثم انه لم يوجه تقدم  
 الشقيق منهم على الذي لا ب ووجهه انه اقوى لزيادة قرابة الام  
 اذا انفرد بقرابة كال تقدم بدرجة **قول** الذين يتعصبون بانفسهم  
 هذا يقتضي تقديم المعق على البنت والاخت وليس مراد **قول**  
 جمع عاصب قال ابن مالك وشاخ كامل ومكمل **قول** وشرعاً من  
 ليس له سهم في هذه الحد يدخل ذوا الارحام اذا ورثناه فالاول  
 ما تقدم وهو كل ذكر تسب وارث ليس بينهم وبين الميت  
 اني ورواها لكن هذا قاصر على العصبة بالنفس والشارح مراده  
 مطلق العاصب غير انه يشمل غير المراد وهم ذوا الارحام والتمتع  
 مما تقرر ان المعق الشرعي هنا الشمول المعق وعصبة اعم من  
 اللغوي وهو نادر **قول** وبنفسه وغيره معا بين العصبة بالغير  
 بالبنات مع اخيهن والاخوات مع اخيهن لكن لا يصدق على  
 العصبة بالنفس والغير انه يرث التركة اذا انفرد كما هو فرض  
 المسئلة بل هو قاصر على العصبة بالنفس لان المحكوم عليهم بانه

١٠٧  
 فيكون الحكم صحيحاً وان اختلف  
 فيكون الحكم صحيحاً لان الاب في محله



عصبته بالغير من يرث بالفرض اذا انفرد وهو لا يستغرق  
التركة اللهم الا ان يقال المراد اذا انفرد مطلق العصبية عن يرث  
بفرض فيصدق باجتماعه مع معصبه وعبارة المرحوم **قوله**  
بنفسه وغيره معا يريد بهذا ان الابن مع اخته يرثان جميع  
المال فيصدق ان العصبية بنفسه وبغيره معا اخذ جميع  
المال زيادي **قوله** صادق بذلك اي بالعصبية بالنفس والعصبية  
بالغير كزوج وابن بنت فيصدق عليهما انهما ورثا ما فضل عن  
الفرض **قوله** وبالعصبية مع غيره اي كزوج وبنت واخت وعبارة  
الشم ان الاخت ترث ما فضل عن ذات الفرض **قوله** هن  
البنات الشامل لبنات الابن **قوله** غير ولد الام لانه لا يعصب  
اخته **قوله** فليس هن اي للاخوان حال يستغرقن الى اخره  
اي على افرادهن انتهى **قوله** ويرث الى اي التقديم **قوله** شبه اي  
الولاية اي بالنسب والمشب دون المشبه به لان التشبيه الحاق  
ناقص بكامل فهو دون النسب لتاخره عنه ولان الاناث فيه  
لا يرثن الامن ظهرت العتق بنفسها **قوله** ثم عصبته اي المعتق  
فهم مقدمون على معتق المعتق كما هو ظاهر وصرح به الشم فيما  
ياتي فقال **قوله** كما اذا لم يكن للمعتق عصبية وحكمه ان التركة  
لمعتق المعتق الى اخره ومنه مسألة القضاة وهي امرأة اشترت  
اباها فعتق عليها ثم اشترى هو عبدا واعتقه فمات الاب  
عنه ما وعين ابن ثم مات حقيقه عنهما فيكون ميراثه للابن  
دونها لانه عصبية المعتق وهي معتق وعصبية المعتق مقدمة

علي

على معتق معتقه ويقال اخطا فيهما اربع اية قاض غير المتفق به وشار البيهقي  
في فتاويه الى ذلك بقول **قوله**  
اذا ما اشترت بنت مع ابن ابائها وصار له بعد العتاق مولى  
واعتقه ثم المنيق عجلت عليه وماتوا بعد بليا لم  
وقد خلفوا مالا فاحكم ما لهم هل الابن يحويه وليس بيا لم  
ام الاخت تبقى مع اخيه **قوله** وهذا من الملاكور جل مولى

### فاجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو عاصب **قوله** وليس لفرض البنت ارث مولى  
واعتاقها تدلي به بعد عاصب **قوله** لاجبت فافهم حديث سوي  
وقد غلطت فيها طوائف اربع **قوله** مئين قضاة ما وعوه بيا لم  
**قوله** المعصبين نعم اخويه **قوله** لانها اي بنت لمعتق بعد

منها اي من بنت الاخ والعمر **قوله** كالفرج الي تيانه بشم الدالة  
لترتيب الذكر قال قليوي وصرحه ايضا ان المعتق لا يسمى عصبية وليس  
كذلك **قوله** ثابت لهم في حياة المعتق ومن فوايده ان المعتق لو كان  
مسلم اعتق نصرانيا ومات العتيق ولمعتقه الادب صار في ورثته في  
حياة ابيهم لثبوت ولا يترسم في حياة المعتق **قوله** لم يرثوا العمل  
المراد انهم لم يرثوا في حياته اذ اقام به مانع دونهم ولا فملا رعة  
ممنوعة وكان له اراد ان الارث يتوقف على وجود السبب وقت موت  
المورث والسبب هنا الولا فلولا لم يثبت لهم وقت الموت لم يرثوا  
لفقد السبب **قوله** فيما اشبه له خرج به ملا يمكن كفسلم والصلاة  
عليه اذا كان ذكرا والمعتق اني **قوله** فلو اجتمعوا مع اي في النسب



قوله مع الشقيق فقط اي مع عدل الاخ الشقيق الاخ للاب على الحد كما هو معلوم انتهى مرقوم **قوله** فان ذهب لقدمه اي ابن العم الذي هو الام من الام في آخر خلافه في النسب فانه ياخذ السدس باخوة الام ويشارك الاخ بسوية فيما يقي قليوي ووجره ان اخوة الام هنا الارث بها لانها في النسب تكون للفرض ولا فرض في الارث بالولا فلما اخذ فرضها في النسب لم تصلح للتقوية ولما لم يكن هنا لها فرض تحصنت للترجيح **قوله** القرابة اليك الارث بها **قوله** فلو كان مع الزوجية في اخره هو مضموم قوله اذ لم يكونا من ذوي الارحام وسيدكر ان تسميته ردا باعتبار الصورة الحقيقية لان الرضا خاص باهل القرابة المخرج على ثورثهم اي غير ذوي الارحام هذا والصحيح ان ما ياخره بيت اهل من تركه من لا وارث له اول وارث لا يستغرق يكون ارثا وقال الرافعي مصلحة والمعمد انه ارث مراعي فيه المصلحة فلا يصح اطلاق القول فيه لما يلزم على الاول من عدم اعطاء من وجد بعده وفي الثاني من اخذ القاتل منه وليس كذلك فيعطى من وجد بعده ولا يعطى القاتل انتهى عبد الرحمن الاجمهوري

**قوله** واما بردي اخره توجيم للتوزيع في نسبة الفرض في الرد وقوله **قوله** بالنسبة الى اخره اي نسبة سهام الى اخره **قوله** فتصاع المسئلة من اثني عشر الى اخوة اي سواء اعتبر مخرج نصف السهم الواجب للام او مخرج الربع للسهمين الباقيين فنضرب الربع في وفق الستة منه وهو ثلاثة لان الاربعة والستة متوافقان بالانصاف فيضرب نصف احدهما في الاخر ونرجع بالاختصار على التقديرين الى اربعة لان بين السهام م

على كل

على كل من ذلك موافقة بالا ثلاث لكن في شرح المنهج انه على الثاني ه نضرب الاربعة في اصل المسئلة فتصاع من اربعة وعشرين **قوله** ثم شرع اي بعد ان خرج من بيان العصبية المتعارض كقول كذا قاله الغرضيون ونارح فيه قليوي فقال لا حاجة اليه اذ ليس في العول نقص في الفروض ولا في الرد زيادة عليها اي بل هي ستة على حال واما النقص والزيادة فيما يخص الفروض من التركة انتهى وهو غير ظاهر **قوله** وخبر الفروض ستة اي خبر ملبندا الذي هو قول المصنف والفروض المخرجه هو قوله ستة دفع بهذا الاعراب توهم ان الخبر الظرف اعني في كتاب الله بل هو متعلق بالمذكورة **قوله** ستة مقدرا وعددا ومهمة مخرجان مخرج الثلث والثلثين من ثلاثة بعبارة اي اربعة ويزاد عليها الثمن والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما **قوله** وخرج المخرجه لو قال واورثي قوله في كتاب الله السدس الى اخره كان اوضح **قوله** السدس الذي للجنة ولدت لابن اي فليسا مذكورين في كتاب الله تعالى **قوله** والسبع اي وخرج السبع كما في مسئلة زوج واخت شقيقة واخت لاب فلزوج ثلاثة وللشقيقة ثلاثة ويعال للاخت للاب بواحد وكزوج واخت شقيقة او لاب مع اخ او اخت لأم **قوله** والفسح اي وخرج التسع في بنتين وابوين وزوجة فاصلها من اربعة وعشرين وتقول لسبعة وعشرين لان فيها ثمانية وستة فالبنتين ستة عشر وللابوين ثمانية ويعال للزوجة بثلاثة **قوله** والثاني من عايد اعترض بان اصل ثمانية

قوله

قوله

فقال بنتها وصار ثمن المرأة تسعا وتسمى المنيرة لان عليها رضي امه عنه كاي خطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق فقلعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجوع قيل عنها ففقال ارجع الا صار ثمن المرأة تسعا ومضى في خطبة صح صح صح



لا يدخلها عول واجبت بان الشارح لم يفرض كلامه في اصل  
ثمانية بل مراده ان الثمن حصل به العول في اصل اربعة وعشرين  
فلا وجه للاختراض فتأمل ضابط ما لم يرد من صحيح يعول وما  
ليس كذلك لا يعول يخرج الثمن والربع والثالث والنصف  
والخمس **قوله** كزوج وابوين ومستكتمهم ابتداء من ستة  
من ضرب ثلث الام في نصف الزوج لان ما فيه كسر مضاف  
للباقي لا ينظر اليه في ابتداء القسمة بل منظور اليه الكسر المضاف  
للجمله ثم بعد اخذ الزوج نصيبه تاخذ الام ثلث الباقي والاب  
ثلث جميع المال لان لم ينسبها **قوله** ورجعة وابوين هي من اربعة للزوجة  
الربع وللأم ثلث الباقي وسماها بالفراوين لشهرتها فصارت كالكوكب  
الاخر اي المضي وبالعمرتين لقضاء عمر فيهما بما ذكر وبالفريستين لغرائبها  
اي عدم النظر لهما **قوله** كام وجد وخمسة اخوة اي فثلث الباقي  
اغبط له لان القاعلة انه اذا كان معه ذوفرض نصفه اقل وزاد  
الاخوة على منسليم فثلث الباقي اغبط وحينئذ فالمسئلة من ستة  
للأم واحد في خمسة ثلثها واحد وثلثان فيضرب ثلاثة في خمسة  
بثمانية عشر ومنها تصب للام سدسها ثلاثة وللجد خمسة  
وكل اخ اثنان **قوله** الوي بضم الواو وتشديد النون **قوله** عن  
جنس البنوة والاخوة كذا في النسب والظاهر ان احدهما يعني عن  
الاخر اذ المراد البنوة للمهورت والاخوة لهما مقصودهما واحد  
وهو انه لم يكن معها اخ لها ولا اخت كذلك **قوله** وتنقيص  
فهم منه افرادها عن حاجب كابن صلب وبنت ابن صلب

واحد وللأب الباقي

اعلامها

اعلامها الفهم بالاولي من الافراد عن التنقيص فسقط قول  
الفليوي كان الصواب ذكر ذلك **قوله** ما اذا كان معها بنت صلب  
وكذا اذا كان معها اخت فالكثرة ولفظ تنقيص يشملها ولو ذكرها  
المصدا كان اولي قال **قوله** عن جنس البنوة اي لليت لان البنوة ان  
كانت في انثى فهي صارت عصبية معها وان كانت في ذكر فهي  
مجبوبة وقوله والاخوة هنا وجهم ظاهرا لا تاخذ النصف مع اخوة  
لها **قوله** فلما مر اي من قوله وانعقد الاجماع على ان ولد الابن كولد  
الصلب **قوله** ولا يجب بالنسب للفاعل **قوله** واستفيد الخ كأنه يدفع  
نوعهم قصر العبارة عما بين الواحدة والثلاثة وذكر ان قاسم ان اراد  
بالزوجات ما فوق الواحد اي بيا على ان اقل الجمع اثنان **قوله**  
قد رثت الام الربع لاسي وهي عبارة في غاية الحرير حيث لم يقل قد  
يفرض لها الربع لان فرضها الثلث لا الربع **قوله** فما اذا ترك زوجة وابوين  
وهي احدي الفراوين كما مر **قوله** ما لا تنقيد فيما قبله اي ان ما فوق  
الواحد كالأولحة **قوله** البنين الخ لو قال فرض من تعدد من اصحاب النصف  
لكان اخصر وهذا عند افراد كل من اخواتهن فان كان معهن ذكر فقد  
يزدن على الثلثين كما لو كن شرا وذكرا وحده فلم يشرى اثني عشر وهي اكثر من ثلثها  
وقد تنقص كغيره اي بنين **قوله** فلهوم الخ اي مع قطع النظر عن فعل كمن فانه عايد على  
الاولاد الاخوات وكان الاولاد لهما ان يحمل ذلك بطريق القياس على البنات  
المذكورات في الآية ومثله يأتي في نظره لاني **قوله** ولو غير الخ هذا الاعتراض ساقط  
اذ الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحد **قوله** من الاناث لاجل ان اليه قد ذكره  
ايضا فليكن **قوله** او تحبهن في غير البنات **قوله** يجب نقصان هذا بيان للواقع

اعلامها الفهم بالاولي من الافراد عن التنقيص فسقط قول  
الفليوي كان الصواب ذكر ذلك **قوله** ما اذا كان معها بنت صلب  
وكذا اذا كان معها اخت فالكثرة ولفظ تنقيص يشملها ولو ذكرها  
المصدا كان اولي قال **قوله** عن جنس البنوة اي لليت لان البنوة ان  
كانت في انثى فهي صارت عصبية معها وان كانت في ذكر فهي  
مجبوبة وقوله والاخوة هنا وجهم ظاهرا لا تاخذ النصف مع اخوة  
لها **قوله** فلما مر اي من قوله وانعقد الاجماع على ان ولد الابن كولد  
الصلب **قوله** ولا يجب بالنسب للفاعل **قوله** واستفيد الخ كأنه يدفع  
نوعهم قصر العبارة عما بين الواحدة والثلاثة وذكر ان قاسم ان اراد  
بالزوجات ما فوق الواحد اي بيا على ان اقل الجمع اثنان **قوله**  
قد رثت الام الربع لاسي وهي عبارة في غاية الحرير حيث لم يقل قد  
يفرض لها الربع لان فرضها الثلث لا الربع **قوله** فما اذا ترك زوجة وابوين  
وهي احدي الفراوين كما مر **قوله** ما لا تنقيد فيما قبله اي ان ما فوق  
الواحد كالأولحة **قوله** البنين الخ لو قال فرض من تعدد من اصحاب النصف  
لكان اخصر وهذا عند افراد كل من اخواتهن فان كان معهن ذكر فقد  
يزدن على الثلثين كما لو كن شرا وذكرا وحده فلم يشرى اثني عشر وهي اكثر من ثلثها  
وقد تنقص كغيره اي بنين **قوله** فلهوم الخ اي مع قطع النظر عن فعل كمن فانه عايد على  
الاولاد الاخوات وكان الاولاد لهما ان يحمل ذلك بطريق القياس على البنات  
المذكورات في الآية ومثله يأتي في نظره لاني **قوله** ولو غير الخ هذا الاعتراض ساقط  
اذ الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحد **قوله** من الاناث لاجل ان اليه قد ذكره  
ايضا فليكن **قوله** او تحبهن في غير البنات **قوله** يجب نقصان هذا بيان للواقع



اما حججهم بان الشخص فلا يعتد بها **قوله** وارث الاول وارثان ولو قال  
 فرع وارث لكان لخصه واولي فقامل **قوله** سواء كانوا اشقاء ضميره  
 عايد **قوله** والاخوان ولو قال سواء كان النسخ لكان النسب **قوله** المحبوبين  
 بغيرها اي خلاف المحبوب بالوصف فان وجوده كعدمه مروي **قوله**  
 كاخوين لام مع جملان المحبوب اولاد الام المحبوب **قوله** كما مر  
 اي في ميراث الغراوين **قوله** يستوي في ميراث الذكر وغيره في توجيهم التسوية  
 في كلام الشارع بانها عدم العصبية فيمن ادلوا به ومقتضاه انهم لو اختلفت  
 المال فضاورد انهم يستوي بينهم ومثلهم في ذلك لاجل اولادهم  
 بقرابة الام وبهم جزم الميراث في الشرع والرواية لكن في شرح الفصول  
 ان الاحوال تقتضي التسوية للذكر مثل حظ الانثيين فيلنظر وجوب  
 واعلم ان اولاد الام كالقرون غيرهم في خمسة امور احدها التسوية  
 بين الذكر والانثى عند الاجتماع الثاني انهم مع وجود من ادلوا به  
 الثالث انهم محبون من يدعون به يجب نقصان الرابع ان ذكرهم  
 يدي بانثى ويرث الخامس ان ميراث المنفرد السادس ذكر اكان او  
 انثى **قوله** ومع ولد الابن ان قبل الحمل ولد الابن كالبنت في حجتها الى السكس  
 ولم يحمل ولا لاح كالبنت في ذلك الجديد بالفرق باطلاق الولد على  
 ولد الابن مجازا شاعرا بل حقيقة خلاف اطلاق الاخ في ولد وبان الولد  
 اقوى حجبا من لاختوة يجب من لا يحجب ولو قصورهم عن درجة ابائهم  
 قوي لحد على حجبتهم دون ابائهم ان قال **قوله** لما مر من الايتين اي قوله  
 تعالى فان كان له اخوة فلا ميراث السكس اي سواء ورثا او حجبا بالنسبة  
 دون الوصف كالاخ لا ب مع تحقيق وكاخوين لام مع جد حجبا عنها كالحاكم

قوله

قال ابن عباس لا يرث  
 الام من الثلث الا بقوله  
 الاثلاث لانه اقل الجمع

**قوله** واربع ارجل واربع ايد قال ابن حجر  
 وظاهره ان تعدد غير الاربع ليس بشرط  
 بل متى علم استقلال كل يدا كان تاما احدها  
 دون الاخر فالحكم كذلك **قوله** حكم الاثنين اخوه وهذا  
 يكلف كل منهما موافقة الاخر على فعل ما وجب  
 عليه من صلاة وحج وغيرهما من كل ما يتوقف  
 على الحركة او لا سئل عن ذلك ابن حجر فاجاب  
 بانه لا يجب على احد هما موافقة الاخر في فعل  
 شيوا اراده مما يخصه او يشاركه الاخر فيه اذا لم  
 يثبت فعل كل منهما لذلك بان كان ظهرا احدهما  
 لظهور الاخر لان تكليف الانسان بفعل لا جل  
 غيره من غير نيته لتقصير ولا لسبب فيه منه  
 لا نظيره ولا نظر لضيق وقت الصلاة وتلك  
 الصورة لان صلاتهما معا لا يمكن لان الفرض  
 في الفهم فان قلت لم لا يجبره وتلك الاخر  
 بالاجرة كما هو قياس مسايلا فذكرها قلت  
 تلك ليست نظير مسيلنا لانها ترجع الى  
 حفظ النفس تارة كمن ضعة تعينت والمال اخرى  
 كوديع تعين وما هنا انما هو اجبار لحض عبادة  
 وهي يقتدر فيها ما لا يقتدر فيهما فان قلت  
 عهد الاجبار بالاجرة للعبادة كتهليم الفاحشة



بالاجرة قلت يفرق بان ذلك مردود من نفعه بفعل  
قليل لا يتكرر بخلافه هنا فانه يلزم تكرارا لاجبار  
بل وامة ما بقيت الحياة وهذا امر لا يطاق فلم  
يتجه ايجابه بل ان رفعنا الي الحاكم اعرض عنهما الي  
ان يصطلا **قوله** في سائر اي باقي الاحكام من قصاص  
الحكم اي فيما اذا اختلفا لشخص عمدا فيقتل باحدهما  
وعليه دية الاخر فان عفي فديتان او كان ذلك  
خطا او شبه عمد فالحكم كذلك ولو اصاب احد المتضيقين  
بجائحة فليس للاخر ان يصلي قبل زوال الجائحة  
من علي صاحبه ويلتزم بذلك فيقال لنا شخص اصاب  
بجائحة فحرم علي غيره ان يصلي حتى تزل الجائحة  
من علي بدن من هي عليه **قوله** وغيرهما كالنكاح فيجوز  
لكا منهما ان يتزوج سواء كانا ذكرا او انثيين  
او مختلفين ويجب السر والتخفي ما امكن وفي  
الجمعة فانهما يقدان من الاربعين حيث كانا متوجهين  
للقبلة بان كان كل منهما بحجب الزخا اما لو كانا  
مختلفين بان كان كل واحد منهما ظهرا لآخر فلا  
يتأني ذلك ويكون ذلك عند راي استقاط الجماعة  
عن احد هما الجماعة فيمكن التأني فيها فلا تسقط  
وان نقصت المصاة احد هما فان علم حياة احدهما  
استقلا لا كنوم احدهما ويقظة الآخر فكاثنين

بما لا يوجب  
الجمعة  
في الجائحة

اما

ايضا

ايضا ولا فكل واحد كما مر **قوله** وقد يفرض لها ايضا  
السدس اي اخيه اي بالنظر للتحقيق تسميته  
ثالث الباقي عملا بعد الحاجب من الثالث اي السدس  
وتاد باسج القرآن **قوله** يحجب البعدي منها  
شمل البعدي من جهة امهات الاب كما مر الي الاب  
كلها صححه اي الهارب اخذ من الضابط المذكور  
**قوله** ويحجمان بينهما اي اذا كان معه بنت او بنت  
ابن او بنتا ابن فله السدس فرضا والباقي  
بعد فرضه وفرضي البنت او بنت الابن او هما  
بالعصوية **قوله** وتسقط الجذات اي اخيه هذا  
شروع في الحجب بالشخص بحسب حرمان كما قال  
ولا يمكن دخوله علي سدة الابوان والزوجات  
والولدان ويدخل علي غيرهم كما مر وذكر المصنف  
والشارح التي عشر صنف الجذات والاحداد  
وولد الام والاخ الشقيق والاخ للاب وابني الاخ للاب وا  
لعم الشقيق والعم للاب وابني العم الشقيق وابني العم  
للاب والمعتق اقتصر المصنف علي الخمة الاولى وذكر الشارح  
الباقي تقيما وسكت عن حجب ولد الابن لانه معلوم ولانه  
لا يحجب داما بل ان كان ولد العلب ذكر او انثى كان  
فيه تفصيل سكت عنه وسبذكره في التمهة فلا تفعل  
**قوله** فكلالة الثلثين مراد العلماء بذلك ان السدس

وابن الاخ الشقيق



ليس فرضا مستقيلا بل هو مكمل للثلاثين بدليل انه يجب  
عند استراق البنات او بنات الابن الاقرب منهن  
الثلاثين قنا مل **قوله** يعصبون اخواتهم قال ابن قاسم  
المراد حم فقصب اخواتهم فيهم لا حمم الاربعاء في  
قصب الاخوات وان ادهمت عبارة ذلك فلا  
ينافي ان ابني الابن يعصب غير اخوته ايضا من بنات  
الابن من في درجته كبنات عمه وكذا من في فوقه  
كعمته وعمه ابيه وعمه جده وبنات عم ابيه وبنات  
عم جده ان لم يكن لها شيء من الثلاثين **قوله** وهم  
الاعمام الخ وكافه كنت على الاب والجد مع انهما يقرنان  
دون اخيهما لغيرهما من الاعمام بجامع ان الاخت  
في الموضعين عمه انتهى مسم فان قلت فام اضافة  
عدم ادتها للاعمام على اضافته للاب والجد قلت  
لان ادث الاعمام بالتعصب فقط بخلاف الاب والجد  
فان لهما حالتين فكان عدم تعصبهما للاعمام ارنى  
قنا مل **قوله** ونحو الاعمام هو من الاظهار في محل الاظهار  
لفير حكمه قليوبي الا ان يقال حكمه الايضاح على  
المبتدئ **فصل في الوصية قوله** ان امانة للايهال انها  
تطلق على العيني الموصى بها وعلى الايهال بنحو اولاده  
وادا امانات الناس وقضا ديونهم وعلى صيغة الوصية  
بالعيني ومنه قوله ومشرع لا يعني الايهال تبرع بحق اي  
اخذه

اضافة

الابن

اخذه فلها ثلاث اطلاق **قوله** من وصي بتخفيف الصاد بوزن  
وعى وروى **قوله** خير ديناه بخير عقباه عبارة بعضهم وصل  
القربة الواقعة بعد الموت بالقرية بات المنجرة في حياته  
وهذا يقتضي ان يقال وصل خير عقباه بخير ديناه كاني  
قال قل ان ما ذكره الله انب فاستامل قال حج وهذا  
اوضح لان القصد بالوصية ايهال ما بها الي ما قدمه  
منجرا في حياته انتهى ومنه يعام ان قوله خير عقباه  
معناه الخير الواقع في عقباه وليس المراد به اقل التفضل  
قال ابن قاسم وقد يقال القربة الهادرة من الموصي  
ليس الا الايهال وهو في حياته والواقع بعد موته انما هو الاثر  
وقبول الموصى به من الموصي له وقد يجاب بان نحو الايثاق  
الموصى بايقاعه بعد الموت واعطى زيدا بعد موته الموصي  
بانه نسب اليه لتسببه فيه **قوله** لا يحصى بمعنى الايهال  
استترز به عن الوصية بمعنى الايهال فقد لا تشمل على  
تبرع كما لا يها على اطلاقه الايهال بدفع اعيان  
لما لكها او بقضا الديون اذ لا تبرع في شيء من ذلك  
**قوله** مصاف بالرفع نعت تبرع وبالجز نعت حق والظاهر  
ان الاول اولى لان المصاف هو اعطاء الحق الذي هو التبرع  
فهو نعت حقيقي بخلاف ما اذا جعل نعت حق يكون  
نعتا سببيا **قوله** ولو فقد يراكان يقول اوصيت بكذا  
فكانه قال بعد موتي مرهومي والتحقيق كما عطفوه لذا



بعد موتي **قوله** ليس بتدبير ولا تعليق عتق بصفة اي لا نهال  
يتوقفان على القول ولا يقبلان الرجوع بالقول وان قبل  
الرجوع بالفعل كبيع ونحوه ولو كانا من قبيل الوصية بهما الرجوع  
عنهما بالقول **قوله** وكان الانب اي اخره عبارة الرماحي  
وانما اخرها عن الغرايفي لان قبولها وردها ومعرفة قدر  
الثالث ومن يكون وارثا يتاخر عن الموت فيكون كل ذلك  
بعد الموت فقط **القول** بان الانب تقدم بها عاي ما  
قبلها الي اخره فان قلت كل منهما يتوقف على الموت  
فلم تقدم الغرايفي قلت لعدم خلفه اصلا بخلاف الوصايا  
فقد تقع وقد لا تقع **قوله** من بعد وصية تقضى الوصية  
في الايات عاي الديني للاهتمام بشا منها فليوبي والافهم  
مقدم عليها شرعا **قوله** وسنة الي اخره عطف عاي سبل  
عطف تفسير **قوله** وبقي استجابها في الثالث فاقول وتقررها  
الاحكام الخمسة فهي سنة مؤكدة اجماعا وان كانت هي  
الهدية في الحياة افضل فينبغي ان لا يغفل عنها وقد  
تباح كالوصية للاغنيا وللأفقر والمرقد والوصية بما يحل  
الاقتناع به من النجاسات كالكلب المعام والنزبل وجلد  
المبتلى والوصية بفلا اسرى الكفار من ايدينا وعاي  
لهذا النوع اعني المباح محل قول الامام الشافعي  
ان الوصية ليست عقد قريبة اي دائما بخلاف التزوير  
وقد تجب وان لم يقع به مريض فيما اذا ترقب علي تركها

ضياح

ضياح حق عليه او عنده وقد حرم لمن عرف منه انه متى كان  
له شيء في تركته افسدها وقد ذكره اذا زادت على الثلث  
او كانت للوارث انتهى **قوله** وبالمكاتب اي ان كانت الكتابة  
فاسدة كما صرحوا به وعبارة الرماحي في الشرح وكذا بطل الوصية  
به يعني بالمكاتب كتابا تصحى ان كانت بمنزلة بخلاف ما لو  
علفها بعد اعتقه انتهى فالخامس انه اما ان يحل كلام  
الشراح عاي الكتابة القاسدة او يحل عاي الصحة ويكون  
قوله وان لم يقل الي اخره ضعيف وقاخي انه لا تصح الوصية  
بالمكاتب الا ان قال ان عجز نفسه او قال اذا لم يعتق **قوله**  
كما وهو عبارة عن السباخ والسرجيني والرماد قاله الجوهري  
وفي المحاد وتسميد الارض جعل الساد فيها والساد بالفتح هي  
سرجيني الرماد **قوله** قابل للذباغ خرج به ما لا يقبل الذباغ  
اي ما لا يظهر وهو جلد الكلب والخنزير انتهى **قوله** وغير محرمة  
اي لا غيرها وهي ما عرفت لا بقصد الجزية اي من المسلم  
اما حرة الكافر فمحرمة مطلقا **قوله** احدها اي بتعيين الوارث  
**قوله** لطعم الجوارح بهم الظاهر لفت وصيته لان الكلب  
يتعذر شراؤه ولا يلزم الوارث انها به شرح المنهج **قوله**  
ولو كان له مال ان لم يوصى بشئ **قوله** فقلت وصيته  
اي في الهوريين وخرج بقوله له مال بل له كلاب فقط واو  
صى بها اوله مال وكلاب وارصى بها وبثلث المال المتحول  
فانه يدفع للعوصى له فلهما عدد الاقيمة اذ لا قيمة لها انتهى

ما لم يكن له مال



ملخصاً من شرح المنهج فحالة الصور مسته والظاهر ان مثل  
 ذلك يجري في النجس الذي يحل اقتناؤه فليبر **قوله** او قدره  
 بالرفع عطفاً على عينه وكذا قوله او نوعه او جنسه او صفته **قوله**  
 وكان ينقل الى اخره قد يقال كيف هذا مع ما ياتي من عدم  
 اشتراط وجود الموصى به عند الوصية والجواب انه قبل  
 التصوير فقط بفقد الهبة فان الحمل مجهول الذكورة والانوثة  
 دون الموصوف فلا يراد **قوله** وبما لا يقدر على تسليمه  
 معطوف على قوله بمجهول كالطير الى اخره وتترافه بالعبد  
 الا بقى يقتضي تهويره بما اذا سبق ملكه له قبل طهرانه  
 ويدل عليه التعليل الآتي اذ لا يقال الموصى له بخلاف  
 الميت الموصى له بخلاف المالك اذا سبق له ذلك وان  
 لم يتوقف اصل الميلة على ملك الموصى به حال الوصية  
**قوله** ونحوه بالشيء المعدوم تفسير المعدوم بالشيء فيه  
 تسامح لان الشيء عندنا هو الموجود وقد يقال هذا  
 اصطلاح اهل العقائد ومراد الفقهاء ما هو اعم **قوله** بثمرة  
 او حمل سيحدث اي كل منهما لان العطف باو لا حد الشئ  
 والا فبان يقول سيوجد ان **قوله** بفقد السهم اي فلو سلم  
 في رطب او بر من تمر او زرع هذه القرية ليأتي به نرس  
 الجذاذا والمحصاد وكان العقد قبل ان ينقصد الطالع  
 وينبذ والبركان السهم في شيء معدوم **قوله** والساقاة  
 اي فاذا ساقاه علي بستان ليكون ما يحده الله من  
 الثمرة

**قوله**

الثمرة فيمنها نصفين فقد تم ذلك بالعقد ما هو مفقود عنده  
**قوله** والاجارة لان المنافع المفقود عليها مفقودة عند العقد  
 اذ لا تستوفي حالاً ورايت بها شيء اجارة اذ مة فانها تصح  
 مع عدم المفقود عليه وهو المنفعة شيئاً سلطان **قوله**  
 ويعلق الوارث اي في المهر ما شاء **قوله** صح كما صرحوا به وعليه  
 هل هو ابرار واسقاطاً فلا يحتاج الى قبول ولا يقبل الرجوع  
 عنه او هو وصية حقيقة فيحتاج الى قبول ويقبل الرجوع  
 محل نظر فليراجع ثم رايت بخط المبدأ في الجرم بالاول **قوله**  
 من الثلث من لا ابتداء فتشمل الوصية بالثلث **قوله** هو  
 الثلث الفاضل صوابه هو ثلث الفاضل بالاضافة **قوله**  
 واسقاط **قوله** حتى تنفذها اي اخره الظاهر ان حتى  
 ابتداءية اي فتنفذها اي اخره ويصح ان تكون تغليظ  
 اي لاجل ان تنفذها **قوله** او قضى عنه بالبناء لا مفعول  
**قوله** من داس المال اي لانها استحققت العتق من راس  
 المال فلا يورث فيه التخيير خلافاً ولا فرق في الاستيلاء  
 بيني وقوعه في الهبة او المرضي **قوله** قيمة ما يفوق الي  
 اخره قال في شرح الروض فيسأل في العتق انه يعتبر  
 لمعرفة الثلث فيمن اعتقه منجراً في المرضي قيمة يوم الا  
 عتاق وفيمن اوصى بعتقه قيمة يوم الموت لانه وقت  
 الاستحقاق وفيما بقي لا يورثه اقل قيمة من الموت اي  
 القبي لان كان ان كان اي اخره **قوله** بوقت التفويت



في المنجزة والمعلقة يفرع فيها بيبي الجميع في خرجت قريته  
 عتق منه ما بقي بالثالث فان وفي بالثالث كله عتق كله  
 وان بقي شيء من الثالث كحل بشقها والتمحيض غير عتق  
 او اجتمع عتق وغيره ونزع الثالث على الجميع **قوله** وان كانت  
 مرقبة صوابه ان كانت غير مرقبة بدليل تمثيله قايوي  
**قوله** فان تمحيض العتق عبارة المنهج فان تمحيض عتقا **قوله** في  
 فرع اي خرجت قريته **قوله** عتق منه اي من المذكور واحدا  
 بعد واحد قايوي **قوله** وانما يعتبر ترتيبها الي اخره ظاهر  
 هذه العبارة بل صريحها انه لو قال اذا مت فسلم حرثم غانم  
 ثم فافع ان الحائم يكون كما لو لم يرقب فيفرع بينهم ويفرق بيني  
 هذا وبين ما ياتي في الاستدلال الا في بما ذكره فلي اعتمد  
 الشهاب الرماي السوية بينهما ابني قاسم على ابني حمر بالمهي  
 وتلحقه انه اذا قال اعتقوا بعد موتي سألما الي اخره لا خلاف  
 في الترتيب ولو قال اذا مت فسلم وغانم وبكر لا خلاف  
 في الاقراء ولو قال اذا مت فسلم حرثم غانم ثم بكر فبكره خلاف  
 المعتمد انه كالاول ومقابل له انه كالثاني ويفرق بينه وبين  
 الاول بما علل به الشارح **قوله** نعم ان اعتبروا الي اخره هي  
 فيما قبله ما يستدركه عليها كانه كان المستقيم ان يقول  
 وان وقعت مرقبة فتأمل قايوي **قوله** او تمحيض تبرعات  
 غير العتق كان اوصى بزيادة حماية ولعمري تمحيض وبكر تمحيض  
 ولم يرقب قط الثالث على الجميع باعتبار المقدار ففي هذا  
 سوا

والبعض هذه  
 تسعة وعلى كل  
 اما ان تكون  
 معلقة او  
 صح

في المنجزة ولا عبرة بقيته وقت الموت لانه ملك قبله فلو ذهب  
 شيئا يساوي عشرة وقت الهبة وعند الموت يساوي عشرين  
 فالعبرة بوقت التفويت وهو وقت الهبة اي ثم ان  
 وفي جميعها فلتشه عند الموت فذاك والا فيما بقي به **قوله**  
 في المضاف اليه اي الي الموت لانه وقت خروجه عن  
 مالك الموصي فلو علق عتق عبده بموته وكان عند الموت  
 يساوي عشرة وعند التعاقب يساوي عشرين فالعبرة  
 بوقت الموت لا بوقت التعاقب **قوله** لانه اي ما بقي للورثة  
 وهو على حذف مضاف اي قيمته **قوله** او يوم القضي  
 اي قبض الموصي له الخ قائل **قوله** وكيفية اعتبارها  
 الي اخره يعني انه لا يطلق القول بالتوزيع على الجميع  
 ولا بتقدير بعضها على بعض بل فيها التفصيل المذكور وحاشا  
 صله انها اما ان تمحيض عتقا او تمحيض غيره او يكون  
 البعض عتقا والبعض الاخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى  
 كل اما ان تكون كلها مرقبة او لا او البعض منجزة  
 او البعض والبعض فالجمل سبعة وعشرون وحاشا ان  
 ان كان البعض معلقا والبعض منجزا قدم المنجزة مطلقا  
 اي تقدمه او تاخر عتقا كان او غيره لافلافة الملك  
 حالا وان كانت مرقبة قدم اول فاول الي تمام  
 الثالث مطلقا اي سوا المنجزة وغيرها عتقا او غير  
 وان لم تكن مرقبة بان كانت دفعة فالتحفة عتقا  
 سوا



المثال اذا كان ثالث المال مائة يعطى زيد خمسين وكل من  
 عمرو و بكر خمسة وعشرين **قوله** باعتبار القيمة اي في الوصية  
 بعينى كما وصية لزيد بنوب وقوله او المقدار اي في التبرع  
 بمقدار كما وصية لزيد بمائة دينار انتهى ابي قاسم **قوله** قط  
 الثالث عليهما اي كما في الصورة التي قبلها **قوله** نعم لودبر  
 الي اخره هذا مفهوم قوله لا اتحاد وقت الاستحقاق فخرج ما  
 لو اختلف لان عتق المدبر مستقدا على استحقاقه الوصية  
 ويخط المبدأ في هذا السداد لا على قوله قط الثالث  
 وكان مقتضا هذا القيط انه لا يفتق الا نصفه ويستحق  
 نصف المائة **قوله** فانه يفتق كله لشوق الشارع للفتق  
 ولان عتقه انفع له من شئ ياخذة ولذا قال علي الاصم  
**قوله** او اجتمع قبرعات منجرة اي وهي مرقبة **قوله** واتحاد  
 الجنى اي وكذا اذا اختلف كان تصدق واحد من وكلايه  
 ووقف الاخر ووقف الاخر واعتق الاخر دفعة قط الثالث  
 ايضا على الجميع باعتبار القيمة وعبادة المنهج واذا اجتمع  
 قبرعات متعلقة بالموت وبجر الثالث فان تممعت عتقا  
 اقرع والا قط الثالث كمنجرة فان تربتبا قديم اول فاول  
 الي الثالث انتهى **قوله** والا اقرع اي بينى غانم وسالم لا حمال  
 ان تخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم ارقاق غانم فيفوت شرط  
 عتق سالم فان لم يخرج من الثالث عتق بقطه او خرج مع  
 سالم او بقطه منه عتقاني الاول وغانم ويعنى سالم في

الثاني

الثاني شرح المنهج **قوله** او اوصى بحاضر هو ثلث ماله كان  
 قال اوصية بهذا المال الحاضر لزيد **قوله** ولو اوصى بالثلث  
 بان قال اوصية بثلث مالي **قوله** لم تساط موسى له علي  
 شئ منه حالا قد يناقش في معناه من التساط عاي ثلث  
 العيني بانه ثابت له عاي كل حال فلو الغايب او سلم كنى  
 لما توقع تساطه عاي تساط الوارث عاي شئ ما تساط  
 عليه وكان الوارث لا تساط عاي ثلثها لا احتمال سلامة  
 الغايب لم يكن له التساط عاي ثلثها **قوله** انها محرمة هو  
 مرجوح او محمول على ما اذا قصد حرمان الورثة قليوبى  
 وقبح في قوله او محمول الي اخره الاذرعى واعتمد الرماحى  
 في شرحه خلافا **قوله** ان توقعت اهليته بان كانت  
 صبا او مجنونا بوقت افاقتة بقول اهل الخبرة خرج به ما  
 لو لم تتوقع المجنون مستحكما يسي من زواله بان تملك بذلك  
 خبران لذلك لان تصرف الموصى وقع صحيحا بحسب الظاهر  
 فلا يبطل الابمانع قوي وعاي كل حال فتى بري واجازيان  
 تفرد بها **قوله** وتنفيذ اي لتصرف الموصى والقول الثاني  
 ان الزيادة عطية مبتدأة من الوارث وان الوصية بالزبا  
 دة لغو ويترقب عاي الخلاف انها لا تحتاج على الاول  
 للفظ هبة من الوارث ولا يتجدد قبول وقبضى ولا يرجع  
 لا يجزى قبل القبض وتنفيذ من المفاضى بخلافه عاي الثاني  
 ويترقب عاي ذلك ايضا الزايد الى صالة بعد الموت



فانها للموصي له لا للوارث **قوله** اي فكره كراهة قترية اي فالمنفى  
الجواز المستوي الطرفين قال قايوبي صوابه لا تنفذ لان  
الاستثناء من النفي لا منى الكراهة وسوا كانت بالثالث او باقل  
منه انتهى فقوله الوصية اي وان قاله **قوله** لوارث اي  
وقت الموت **قوله** غير حايضا اما الوصية فلا غيلة اذ لا معنى لها  
**قوله** الا ان يحيزها الي اخره هذا يقتضي ان الاستثناء  
منقطع لانه من الكراهة وهي لا تزول بالا جازة فالمراد  
عدم الجواز بعدم النفي وكان احسن بل هو الصواب كما قاله  
قايوبي فيما مر ولا فرق في ذلك بين الوصية بدون الثالث  
وغيرها **قوله** ثم انتقل ارشاه الي الموصي **قوله** لوارث  
بقدر ارشاه عبارة **قوله** المنهاج والوصية لكل وارث بقدر  
حصته لقول الشارح في شرحه وخرج بقوله لكل وارث  
مال الوصي بعضهم بقدر حصته كان او وصي لاحد بنيه الثلاثة  
بثالث ماله فانه يصح ويتوقف على اجازة الورثة فان اجيز  
اخذوه وقسم الباقي بينهم بالسوية انتهى وسينكر اذ شارب ذلك  
**قوله** بيني المشاع والمعين فالمراد اثنيني ودارا وقفا قيمتهما  
فحق كلاهما احد صحت الوصية واقتضت الي الاجازة لان  
الاغراض تختلف باختلاف الاعيان **قوله** ولا يحتاج الحي  
اجازة الي اخره اي انه لو وقف على اجنبي لم يتوقف  
على اجازتهم كذا عليهم قال في مشر الروض لان قهره  
في ثلث ماله فاذا قلنا من قطع حق الوارث عن

الثالث

الثالث بالكلية فتعلمه من وفقه عليه او لي انتهى وفارق  
الوصية بان فيها تمليك دون هذا ولعل وجهه انه لما لم  
يضاحد الورثة لزمت من غير توقف على اجازة والا فهي  
وصية لوارث **قوله** وله ابن فوات اي الابن **قوله** والوصية  
بستد اخبره صحيح **قوله** وهما ما يملكه اي الذي يملكه **قوله**  
ولكن يقتضي الاجازة هذا راجع للمقضى وهو مال الوصي  
لا احد ابنيه بهد الي اخره **قوله** لا اختلاف الاغراض بالاعيان  
من هذه التعاليل تعلم انه لا يجوز له ابدال مال الغير بماله  
برس **قوله** ثم شرع في الركن الثاني الي اخره وحاصل ما  
قدم في الموصى به اشترط كونه مباحا يقبل النقل من  
يد الي لاخر **قوله** من كل مالك ولو مالا ولو بعضا **قوله** هو  
لعل الشارح زاده في الركن الثاني مع قول المتن مالك  
لاخراج المكاتب فانه يملك ملكا ضعيفا لا يقال المكاتب  
تصح وصيته اذا عتق قبل الموت لا فانقول اشترط له  
الحرية عند الموت لا عند الوصية والمراد بالحر الحركة او بعضا  
كما مر **قوله** لصحة عبارتهم اي بدليل صحة اقرارهم بالطلاق  
والعقوبة **قوله** واحتياجهم للشواب لا ياتي **قوله** ولو كانا  
اي مالم ياذن له السيد اي يملكه حال الوصية فان  
اذن له فيها صحت وحينئذ فان عتق فالامر ظاهر  
وان مات قبل العتق والاداء تعلق الموصى له بما كان  
في يده قبل الموت كما في ما يرتفع عنه باذن السيد



وان لم تترك كتابته ومات رقيقا بطلت اده ولا يشترط  
تعيين السيد في اذنه قد راجل يكفي اطلاقه ويحمل على  
الثالث وهل تشتمل وصيته باذن سيده المقتق ايضا لان  
رقه ينقطع بالموت كما قيل به في المصنف الظاهر الشمول لكن  
هل يتوقف على اذن السيد فيه بخصوصه او يكفي له  
العموم كل محتمل **قوله** والسكران اي المتعدي لانه المراد  
عند الاطلاق لصحة تصرفاته عقد وحلا **قوله** والموصى له  
حاصله انه ان كان غير جهة اشترط له شروط اربع  
ان يتصور له الملك فلا تصح الادابة وان لا هبها فلا  
تصح لاحد هذين وان لا يكون موصية فلا تصح مسلم  
كما في ولا يصح له وان يكون موجودا عند الوصية فلا  
لمن سيوجه وان كان جهة اشترط ان لا يكون موصية  
فلا تصح لعمارة كنيسة ولا للقطاع ولا للمجاهدين  
**قوله** كل متملك متملك هو بغير اللام المشددة اي من يملك  
حال الوصية ولا من المولى ومن الوصية للمتملك الوصية  
رقيق لانها محولة على الوصية لسيده وان لم يقصد السيد  
ويقبلها الرقيق وان نهى السيد وان مات الرقيق قبل  
قبوله دون السيد فلا يصح قبوله فان كان الرقيق قاصرا  
او مجنونا قبل ينظر كماله او يقبل السيد كولي المرحال  
شيخ الاسلام الظاهر الثاني ولو اجبر السيد العبد على  
القبول لم يصح على الوجه انتهى **قوله** فلا تصح الوصية

لداية

لداية سياتي تفصيله بما اذا لم يفسر الوصية للداية بالعرف  
لعلمها فان فسر به ذلك صححت الي اخره **قوله** لا تصح لميت  
كوقف عليه لانه ليس اهلا للملك **قوله** قدم الي اخره قال  
الرافعي ولا يشترط ان يكون له وارث يقبل له ابني قاسم  
**قوله** بل لوليه اي فني لمحي **قوله** عدم الموصية فلا تصح منه  
لاهل الحرب ولا لاهل الردة **قوله** معين المراد به ما هو قابل  
الجهة فيشمل المتعدد كما ولاد زيرد في **قوله** مسلم ظاهره  
البطلان اذا كان كافرا عند الوصية وان اسلم عند الموت  
وهو بعيد اي قاسم **قوله** اعطوا الي اخره وفرق بان  
في الاول فملكك لغير معين فلا يصح وفي الثاني وصية  
بالتمليك وهو من الموصي اليه لا يكون الا لمعيني منهما  
ابني قاسم وفي شرح البرهجة لانه فرض الامر هنا للوارث  
بخلاف ما قبلها وايضا فالولي فملكك بالقبول بعد الموت  
والثانية لا فملكك الا باعطا للوارث انتهى اي فيطلبه  
الوارث من شانهما **قوله** ولا يحمل بحدث اي وان  
جعل قابعا لموجود بخلاف الوقف والفرق ان الوصية  
فملكك فلا تصح لغير موجود بخلاف الوقف فان المغيب  
فيه العزم **قوله** اشترط الي اخره هو ممنوع اذ لا يلزم  
بين اعتبار تصور الملك في الموصى له وكون الموصى به  
ما هو كالموصى وقت الوصية وقد تقدم الجزم بعدم  
اشترط وجود الموصى به وقت الوصية فلا عني كونه



ملوك كالعوصى فتخضعه بغير هذه الصورة لادب له وان  
هذا مبني على الضيق الذي يشترط وجود الوصى به عند  
الوصية كما يدل عليه ما نقله عن النووي من ان قياس  
الباب الصحة **قوله** وقال النووي اي اخذه بمقتضى **قوله**  
ولو فراني اخذه فاومات قبل التفسير رجع الي وادله  
فان قال اراد العاق صحت والاعاق وبطلت فان  
قال لا ادري ما اراد بطلت فتصح في صورة وبطل في  
صورتي ولو تنازع الوارث ومالك الدابة فقال المالك  
اراد فليكنها عليكي والوارث اراد فليكنها صدق الوارث  
بيمينته لانه غارم **قوله** لان عاقها علي مالها هذا يفيد  
انه لا بد ان يكون لها مال فلو صدق لعاق الطيور له  
الغير الملوكة باطلة وهو كذلك كالوقوف اثني عشرة  
**قوله** ومعنى الصرف اي اخذه اي ما لم يدل قرينة على  
ظاهرة علي انه انما قصد مالها وانما ذكرها ليجل  
او ببساطة والا فليكنها ملكا مطلقا كما لو دفع درهمي لآخر  
وقال له اشترى به عمامة مثلا ومثالي ذلك ما لو ماتت  
الدابة التي تعني الصرف اليها اي فيملك الوصية مالها  
ملكها مطلقا كما في شرح الرماي ولو انتقلت الدابة من  
المذكورة لمشتراة نقلت الوصية معها فهي للمشتري  
ان كان ذلك قبل موت الموصي فان بيعت بعاده  
فالوصية للبائع فاذا قبلها صرفها للدابة وان صارت  
مالك

140  
مالك غيره اثني **قوله** ولو بنا فيه اي ولو كان النايب  
مالك الدابة **قوله** ولو حرييا عبادة غيره ولا تصح لاهل  
الحرب والردة اي اخذه اي بخلاف ما لو اوصي لشخص هو  
حربي فتصح كما ياتي في كلامه وصورة ان يقول او صيت  
لفلان ولم يزد وكان في الواقع حرييا اما لو قال او صيت  
لزيد الحربي او الكافر او المرتد لم يصح لان تعليق الحاشم  
بالمشتق يودن بعلة مأمنة الاشتقاق كما انه قال او صيت  
لزيد لحواشي او كونه او ردة فيفسد الوصية لانه جعل الكفر  
حاشيا على الوصية عني علي م **قوله** ولو حرييا اي وان  
صرح بقوله لفلان الحربي وقوله ومرتد اي لم يمت علي  
مرتدة وخالف الوقف بانه صدقة جارية فاعتبر في  
الموقوف عليه الدوام **قوله** فيقتله اما لو اوصي لمن  
يرتد او يحارب او يقتله او يقتل غيره عدوا فلا يصح  
لانها مقصودة شرح المنهج وقضية صحة وصية الحربي  
لمن يقتله وهو ظاهر ولا يبعد ان يقاس بالحربي في  
هذه الكلمة ذلك كل من فخم قتله كالتزاني المحن ولا نظر  
لتعريف قاتل نحو الزاني المحن بغير اذن المام بخلاف  
قاتل الحربي لان ذلك لمعني خارج وهو الاقليات علي  
الامام بن قاسم **قوله** ولا كثيرا اي من الادون بان ولدته  
ستة اشهر فما فوق اي اربع سنين **قوله** لزوج او سيد  
اي ان المكنى كون الحمل منه بان لا يكون كل منهما موصيا



ولا غايها في جميع المدة قال في شرح المنهاج لان الظاهر وجوده  
عندها لندره وطبي الشهرة وفي تفهيم الزنا اشارة على  
نعم لو لم تكن فراشا قط لم تصح الوصية انتهى **قوله** لقراءة  
مسجد اي هو جود قل **قوله** وماله عطف عام **قوله**  
ومطلقا اي بان يقول او صيت به للمسيء ومثله في  
الوصية للقبلة والفرج النبوي فيصرف لمصالحهما الخا  
صة بهما كترميم ما وهي اي سقط من الكعبة دون  
بقية الحرم والاوجه صحتها كالوقوف على ضريح الشايع  
الغلا في ويصرف في مصالح قبره والبناء عليه الجائز ومن  
يخدمه او يقرأ عليه ويؤايد به ايضا صحتها بسا قبا على  
قبر ولي او عالم في غير مسلة اما اذا قال او وصية له  
للشايع الغلا في ولم ينو كغيره من ربحه ونحوه فباطل واذا  
اوصى لمسجد فلا بد من قبول قيمه **قوله** ونحو الوصية  
في سبيل الله فقالي كاو وصية بثلاث مالي في سبيل الله  
او لسبيل الله وتصرف لقراءة الزكاة ولو قال او صيت  
لله بذلك صح وصرف لوجه البر وان لم يقل لله صح  
وصرف لا ساكني انتهى اي قاسم **قوله** من اهل الزكاة  
وهم المتطوعون بالغزو **قوله** ان لا يكون جهلة به  
معصية اي ولا مكررها فخرج الوصية بسا قبر فانه  
مكروه فلا تصح الوصية به **قوله** فالوصية بجائزة ايج  
حيث لم يكونوا مقيمين لا تشبه بها وماي **قوله**  
ام كافر

١٤٠  
٥  
ام كافر اي وان اعتقده حراما اعتبارا باعتقادنا اي قاسم  
**قوله** بعد موتي ومثله بعد عيني وان قضى الله عاي واراد  
الموت قال في الروض وشرحه لا قوله وهبته لم يرد  
بعد موتي فلا يكون وصية وان فوي الوصية لانه وجها  
فقاذا في موضوعه فلا يكون كناية في غيره ثم ان كان  
هذا في مرضي موته حسب من الثالث كالوصية وان  
كان في الصحة او مرضي لم تحت فيه فني راس المال انتهى  
**قوله** كقول من مالي لاحتماله الوصية والهمة فافتقر الي  
فيه قايومات ولم تقام نيته بطل لان الاصل عدمها  
والاقرار هنا غير منات لقوله من مالي **قوله** كني مع  
قبول اي لفظي بعده فلا يكفي الفعل وهو الاخذ  
على المعتقد **قوله** ولا تجب التسوية بينهم اي وان  
انحصروا قايوني **قوله** بعد الموت والمعية ما حقا به  
بالقبالية فلا يصح فيها رد ولا قبول اي قاسم **قوله**  
قبل الموصي او معه ومالي **قوله** ويطلب الوارث الموصي  
له اي بالموت فان اراد التخلي منها فليرد الوصية  
**قوله** والعبد بالرفع عطفا على الوارث **قوله** او القاييم  
مناهما اي القاييم مقام الوارث من وصي وولي  
والقاييم مقام الرقيق اذا كان صغيرا او مجنونا هو  
الحاكم انتهى ميدي **قوله** او مرد الاولي ولم يرد **قوله**  
فان لم يفعل حكم بالبطالان اي للوصية **قوله** اما



لو اوصى باعتاق ابي اخيه محترز قوله الذي ليس باعتاق **قوله**  
فالوفية عالية والفوايد له قلوبه **قوله** بيع ورهنه ابي ولو بلا  
قبض فيها وكذا يقال في الهبة **قوله** وبوصية بذلك ابي  
بالبيع والرهن والكتابة في الموصى به مثل اذا امت فيه  
الي اخيه قال في شرح المنهج ولو اوصى لذيد بمعنى ثم وصي  
بغيره فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفيين ولو اوصى به لثالث  
كان بينهما اقلان وهكذا مرحومي وقوله بل يكون بينهما  
نصفيين فاذا اراد احدهما اخذ الاخر الجميع وهذا بخلاف  
ما لو اوصى به ابتداء لهما فرد احدهما يكون النصف للوارث  
دون الاخر لانه لم يوجب له الا النصف نصا راي جمهوري  
**قوله** به اي بذلك اي بالبيع الي اخيه **قوله** باجود اي  
لان الزيادة الحادثة ثم تشاؤنها الوصية ولا يمكن سلم  
تسلمه بدونها بخلافه فانه لا يختلف به غرض ولا  
بأردا التقدير الموصى به بالنقصان تعيب لا يوتر وخروج  
بقوله خلطه ما لو خلطه غيره ولو باجود فليس رجوعا  
**قوله** وطحنه براوصى به الي اخيه اي بالمعنى الشامل  
لجرحه لزوال الاسم بذلك واشعاره بالاعراض عن  
الوصية بخلاف خبر الهبة فينبغي ان لا يكون رجوعا  
فان الهبة يفسد لو ترك فعله قصد صلاحه وحفظه  
عليه الموصى له كما في الروضة قال قل بالتحصيل ان  
كل ما زال به الملك او زال به الاسم او كان بفعله او اشتر  
بالاعراض

بالاعراض اشعارا قويا يكون رجوعا والا فلا فما حصل بغير  
اذنه لا يكون رجوعا ما لم ينزل الاسم مرحومي **قوله** واوصيت  
اليه يتعدي باللام وبالي قال في شرح الروضة والقياس  
ان يقال اوصيته **قوله** بقضاء ديني الي اخيه والموصى  
بقضاء الدين يطالب الورثة بقضائه او تسليم الشركة  
لشباع في الدين تبرية لذمة الموصى وكقضاء الدين  
قضاء الوصايا انتهى **قوله** وقد مر بيانه اي بانه ما لا  
بالع عاقل حر مختار وان لم يكن مطلق النصف **قوله**  
مع ما مر اي في شرط الوصى بقضاء الدين **قوله** ولاية  
يؤله عليه ابتداء وهو الاب والجد المستجيع للشرط ابتداء  
دون ساير الاقارب والوصي والحاكم وقيمة ودون اب  
اوجده نصبه الحاكم علي مال من طرأ فقهاء لان وليه الان  
الحاكم دونهما قال في البهجة وعائده التبرير بعد ان رشد  
عليه حاكم لا اب وجد **قوله** لا بتفويض اما من له الولاية  
بالتفويض فليس له ان يوصي غيره في حق المحجور **قوله**  
وام وعم اي فلا ولاية للام ومن بعدها شرعا وانما تكون  
جعلية من جهة الاب والجد او الحاكم **قوله** لم يودن  
له فيه فان اذن له الموصى جاز ان قال اوصني عني او عني  
فكذا او اطلق خلافا للشك في ثم عند الاطلاق يوصي عني  
الموصى لا عني نفسه وسوا عني من يوصي اليه ام لا مرحومي  
**قوله** الي من اي اخيه في شروط الوصية **قوله** عند



الموت اي موت الوصي وعند القبول ايضا لا عند الابصاحي  
 لو لم يكن تلك الصفات عند الابصاح صار بها عند الموت  
 صحيح انتهى **قوله** والحرية اي ولو مال كدبره ومستولده فيصير  
 الابصاح السهمي كما انهما بموت الموصي **قوله** وعبر بعضهم واده  
 شيخ الامام كرويا **قوله** ولو ظاهرة مالم يرد ثباتها عند الحاكم  
 والاشتراط العدالة الباطنة الراجع فيها الي قول  
 المكيين قليوبي وقال نزر علي المنهج بقوله والعدالة  
 ولو ظاهرة تبسح فيه الهروي والمعتدلة لا بد من  
 العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذکور قبيل كتاب  
 الصلح انتهى وعبارة الوفا في شرحه ضحكة في خلافة  
 وفي اعتداد كلام الشرح وهي وعدالة ولو ظاهرة فلا  
 يصح لفاسق لعدم اهليته للولاية ولو وقع نزاع  
 في عدالة فلا بد من ثبوت العدالة الباطنة كما هو ظاهر  
 انتهى بحر وفه **قوله** وكلاهما صحيح اي لتلازمهما  
**قوله** عدم عدالة منه اي مطلقا ظاهرة او باطنة **قوله** وعدم  
 جهالة اي لما هو بصدده وما هو المقصود منه والمراد  
 بالجهالة بحاله بان لم يعلم ما هو عليه او المراد جهالة عينه  
 وكله **قوله** ويجوز ان يكون اي عينه او حاله **قوله** على كافر  
 مالم يكن الموصي مسلما **قوله** ولا يصح عي اي ولا غرض  
 اذا كان له اشارة مفهومة **قوله** وينقل ولا يفسق  
 وبالتوبة نفوذ ولا يترجع الادب والجد والناظر بشرط

الواقف

الواقف والحاضن قوله كبتا كنيسة اي بالتقيد ولو مع  
 نزول المارة **قوله** فاختها اي المصيبة لئلا يصاح كونه  
 اي لا يصاح قرية **قوله** كما وصيت اليك اي فكلما قوله او فوفيت  
 اليك اي في كذا قوله او جعلتك وصيا امية كذا القول الاق  
 مع بيان ما يوصي فيه فلا تغفل **قوله** او قدوم زيد الى اخره  
 وقع السؤال ان الابن قدم قبل مضي السنة هل ينقل  
 الوصي ام لا في نظر والجواب عنه ان الظاهر الاول لان  
 المعنى او وصيتك سنة مالم يقدم ابني قبلها فان قدمه  
 الوصي فينقل بحضور الابن وبصير الحق له فاذا  
 مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي ان يكون الشرط  
 فيما بعد السنة الا قدوم الابن للحاكم لا السنة التي قدرها  
 لوصايته لا تشمل ما زاد انتهى ع ش على **قوله**  
 فيكتفى بالعمل هو تفريع على قوله كوكالة **قوله** ان لم يحضر  
 عنه حالا او عجزوه شهود خرج به ما اذا عجز عن ادائه  
 حالا ولا شهود به فيجب الا يصاح با دايه انتهى **قوله**  
 على نحو طفل خرج به نصب وصي في قضا الحقوق فيصير مع  
 وجود الجحد بصفة الولاية **قوله** الا يصاح من اب اي نقاهرا  
 والجحد بصفة الولاية حال لا يصاح فلو خرج عن الولاية  
 حال لموت صح الا يصاح له كان وصي اليه الاب وكذا عكسه  
 قليوبي **قوله** ولو وصي اثنين الاخره كقوله وصيت اليكما  
 او وصيت الفلان ووصيت الى فلان او فلان وفلان

في الدرر ان لو قال  
 او وصيت لك سنة  
 الى قدوم ابني ثم  
 صح



وصياي انتهى قليوني فهذه الصيغة كلها تقتضي عدم  
انفراد كل بخلاف ما يأتي من اوصيت لكل منكما الى اخره  
فانه يجوز الانفراد **قوله** لم ينفرد فان انفرد قليني  
وعبارة الروض فان استقل احدهما لم يصح تصرفه  
وهن ما انفق على الاورد او غيرهم **قوله** الا بآذنه اي  
الموصى له بالانفراد كان يقول اذنت لكل منكما  
ان يتصرف ومنه انما وصياي او اوصيت لكل منكما  
انتهى قليوني ولو ما تاجميا **قوله** يحاكم نصباثنين  
مكافئهما ولا يكفي واحد اتباعا لراي الموصى تنويري  
**قوله** نفله الانفراد الى اخره اي لان لصاحب الحق  
الا استقلال باخذ ذلك فلا يصح استئذنا احدهما به  
وقضيه انه يباح له ذلك وهو المعتمد اذ لا فائدة  
في حقها وان قال في الروض فسلم الرافعي انه  
يقع الموضع فلا ينقض وانما انه يباح له ذلك فقام  
يكسسه انتهى **قوله** او يغلب على ظنه اي انه  
يترتب على رجوعه تلف المال على الوجه المذكور **قوله**  
فليس له الرجوع حتى لو رجع لم ينفذ رجوعه انتهى  
قليوني **قوله** في اتفاق اي وفي دعوى تلف المال كما  
في متن الروض ولعله على التخصيص في الوديعة **قوله**  
بل المصدق مولى اي يمينه لانه لم يستأمنه  
**كتاب النكاح قوله** الصم والجمع عبارة

غير

غيره الصم والوطى وسيدكرانه حقيقة لقوة العقد  
ايضا **قوله** يتضمن اباية الى اخره فهو ملك انتفاع لا ملك  
منفعة كما يأتي قليوني **قوله** في موضوعه الشرع هو  
في الموضوع له اي موانه قليوني والساد بذكر الى انه ليس  
مراده الموضوع الذي هو محل الحكم فانه هذا ذات  
الزوجين وانما المال المعنى الذي وضع لفظ النكاح له  
شعرا وقد يقال لا تصويب لان الاضافة في موضوعه  
لا تدل على ملابسة فموضوع النكاح المعنى الذي وضع له  
لفظ النكاح **قوله** ثلاثة اوجه وتظهر فائدة الخلاف  
فيما لو علق الطلاق على النكاح فيحمل على العقد  
لا الوطى الا اذا نواه وهو عقد لازم يبادي **قوله**  
او المرأة فقط ويترتب على الخلاف انها لا تطالب به  
بالوطى على الثاني دون الاول **قوله** وهل هو ملك  
الى اخره عبارة وهل هو عقد تمليك او اباية وجهان  
يظهر اثرهما فيما لو حلف لا يملك شيئا وله زوجة  
والاصح لا حيث لا نية وعلى غير الاصح فهو ملك  
لان لا ينتفع لا بالمنفعة ولو وطئت بشبهة فالمر بها  
اتفاقا انتهى **قوله** وانكحوا الايام جمع ايم وهي من  
ليس بها زوج بكر كانت او شبا وهذا في الاحرار  
والحر اير انتهى جلد ليس اجزوي **قوله** من يقضي  
الاحكام الى اخره اشار الى ان من المتبعضين المفيدة



عدم ذكر جميع احكامه في هذا الكتاب اجموري **قوله** كونه  
 صفة لشيء لان المراد بالحكم النسبة **قوله** والقضايا  
 قال ابن قاسم بمعنى مقضي لها فهي بمعنى النسبة التي  
 هي معنى الحكم مفرد الاحكام فقطفها عليها من قبيل  
 العطف التفسير ي او بالمعنى المصطلح عليه عند  
 اهل الميزان فالعطف من قبيل عطف الكل على جزئه  
 انتهى **قوله** والنكاح مستحب الى اخره ذكر الشارح للربعة  
 احكام الاستحباب للاهبة او به علة وكونه خلاف  
 الاولى ان احتاج اليه وفقد اهبة وكونه اولي  
 ان وجد الاهبة ولم يتخل للعبادة وزاد الروي الوجوب  
 ان خاف العنت وتقين طريقا ووجد الاهبة والاباحة  
 اذا اراد به مجرد قضا الشهوة كما افى به النووي  
 بل الاباحة اصله ولذا لم ينقذ نذره على المعتمد  
 وما حرمة ففي حق الذكور لمن لم يتم بحقوق  
 الزوجية وما في حق النساء فيجوز لمن غلبت  
 من نفسها عدم القيام بحقوقه ولم يتنجس اليه  
**قوله** بمعنى التزوج الاول بمعنى التزوج وهو القبول  
 واطلاق النكاح على القبول فيه شبه الاستحرام  
**قوله** بتوقانه اي ولو خصيا كما اقتضاه كلام الاحيا  
**قوله** من مهر اي الحال منه انتهى **قوله** سواء كان  
 مستغلا اي لوجود التوقان مع الاهبة بخلاف

اي كسور

بمعنى انما يشترط كونه  
 من جهة الزوج  
 للتايق الواجد  
 وليس في دار الحرب  
 والكرهية لغير  
 المحتاج الفاقد  
 صح

غير

غير التايق الا في اذا وجد الاهبة ولا علة به  
 فان كان يتخل للعبادة فهي افضل والا فمروا افضل  
**قوله** وكسر شادا اي امره الشارح اي ارشده  
 ودله عليه لادامه وجوب ولا رشادي ما كان لمصلحة  
 النفس وهو منصوب على التمييز اي من حيث  
 الدليل الارشادي ويثاب عليه اي على الصوم  
 لانه لتكميل شرعي واذا لم يقصده هو ثبات كل  
 ارشادي راجع لتكميل شرعي خلافا لمن اخذ  
 باطلاق ان الارشاد نحو وشهدوا اذا تبايعتم  
 او ثواب فيه انتهى ولا مدخل للصوم في المرأة  
 لانه لا يكسر شهادتها **قوله** فانه اي الصوم له  
**قوله** فعليه بالصوم الباء زائدة والصوم مبتدا  
 وعليه خبره اي فالصوم عليه او عليه اسم  
 فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء  
 زائدة في المفعول اي فالصوم اي  
 للنكاح المستفاد من الباء لما سيأتي انها من  
 النكاح والمراد ان الصوم لتوقان النكاح قاطع  
 كما يفيد قول الشارح اي قاطع لتوقانه  
 فاشار بقوله لتوقانه الى ان الضمير في لمعاري  
 على النكاح بمعنى توقانه **قوله** فلا يكسر اي  
 التوقان بالكا فورا اي يكسر ان غلب على ظنه

كالعفة هنا

فانه اي الصوم  
 له اي هو

للا



انه لا يقطع الشهوة بالحكمة بل بغيرها ولو اراد  
اعادتها باستعمال ضد ذلك من الاودية امكن وما  
جنم به في الايقار من الحرمة محمول على القطع لها  
مطلقا مني **قوله** قطع الحبل من المرأة على هذا  
التفصيل **قوله** بل يتزوج ابي يباح له التزوج  
قوله لملة او غيرها كاستغاله بحزن او خوف  
من مخوطة لم **قوله** وان وجدها اي غير التايق  
ولا علة به الي اخره **قوله** فالنكاح افضل اي فاضل  
على تركه **قوله** ليل يفضي به البطالة الى الفواحش ولذا  
قال بعضهم ان الشباب كالقراغ والجدة مفسدة للمرء اي  
مفسدة **قوله** وخطر القيام بواجبه اي الوطى  
كذا قيل وفيه انه لا ياتي الا على القول بوجوب الوطى  
في الفرمدة والراجح عدم وجوبه فالاولى ان يراد  
بواجبه نحو النفقة لانه زعمنا من هذا ذلك ولم يسمع  
به نفسه لعدم انتفاعه بها هذا غايته ما يقال جلي  
**قوله** فانه لا يستحب له النكاح اي ان لم يخف الفتنة  
**قوله** والاسترقاق اي لو سببت امه محلة حامله  
لانها لا تصدق في ان حملها من مسلم نص عليه الثاقي  
**قوله** والمخافة من اقحام الفجرة اي يسر لها النكاح  
تعمدا ان لم تدفع عنها الفجرة الا بالنكاح فهو واجب عليها  
قليوني **قوله** بكر ويسن ايضا ان لا يزوج بنته الا من  
بكر

الجدة سبعة  
الزوجة وهي  
بكر الجدة

الزوجة هي  
وعلى كراهة

بكر وقياسه نذب تغيير الصفات الانية في الزوج  
ايضا وهو ظاهر قوله **قوله** دينة اي بحيث توجد فيها  
صفة العدالة **قوله** جميلة اي باعتبار طبعه فيها  
يظهر ولو سودا مثلا وان قلنا الجمال عرفي لانه  
المداير هنا على العفة وهي لا تحصل الا بجمال تحسب  
طبعه لكن تكره بارعة الجمال لانها ان ترهوا  
بجمالها او تمتد اليها الاعين زيادي **قوله** تنكح  
المرأة لاربع هو بيان لما هو حال الناس من الرغبة  
فيها لانه ما مور بذلك قليوني وسين ان لا تكون  
صاحبة ولد من غيره لما روي ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لزيد ابن حارثة لا تتزوج حنسا  
شهبدة وهي الزرقا البزينة ولا كهبرة وهي  
الطويلة المهزولة ولا نهيرة وهي العجوز المدبرة  
ولا هتالة وهي القصيرة الذميمة ولا فوتا وهي  
ذات الولد من غيبك زيادي وعن بعض العرب  
انه يكره نكاح خمسة ائانه وحنانة وحرارة وشداقة  
وبواقرة اما الانانة فهي كثيرة الانس والتشكي  
وتقصب راسها كل ساعة فنكاح المرخصة والمتمرصة  
لا خير فيه والحنانة التي تمن الى زوج اخر كل ساعة  
وهذه مما ينبغي اجتنائها والبراقة وهي ترمي بحرقها الى كل  
شيء وتكفر زوجها شره والبراقة لها مغنيان

اعاد

البزينة  
الحدياء

التي هي



احدهما ان تكون طول النهار في تصقل وجهها  
 وتزيينها والثاني تفضب على الطعام ولا تأكل الا  
 وحدها وتستقل بنفسها في كل شئ والشفقة المشقة  
 الكثيرة الكلام ذكره الفزالي والمياوردي انتهى  
 وسبب ان لا تكون شقرا والشفقة بياض فاق  
 ناصع بياضه نقط في الوجه الوجها غير لون **قوله** او ذات  
 قرابة بعيدة او رد عليه زينب مع انها بنت عمته  
 صلى الله عليه وسلم واجيب بانه تزوجها  
 لبيان جواز نكاح زوجة المتبني لانه كانت  
 تحت ذيل انتهى **قوله** للمحاري كامل الحرية كما يعلم  
 من قول الشارح الاتي والمبعض كالقن **قوله** لان  
 الحكم ابن عتبة بمساة فوقية وموجد تحتية  
 خضر **قوله** بطلان اي الخمس الا ان كان فيمن نحو  
 مجوسية من بحر نكاحها فخص البطلان بها  
 قليولي وقوله او كان فيمن اي الخمس ومثلها  
 الست في الحر والثلاث في العبد فهو باطل في الجميع ابن قاسم  
 ملخصا **قوله** ولا ينكح المحاري كامل الحرية ولو غنينا  
 ومجنونا بالنون وعقما اي من الولد بخلافها  
 في صبي في الحر او خمس في **قوله** امه لغيره ولو مبغضه  
 ولو صفيحة وابسة فينكح عليه ولا يصح تزوج عمر فيها  
 رقا ومثلها الموصى بحملها ابنة اذا اعتقها الوارث  
 وعبد

في كل شئ  
 في كل شئ  
 في كل شئ

او كان فيمن نحو  
 في كل شئ  
 في كل شئ

وعبد ابن قاسم انظر هل يصح تزوج هذه الحرة  
 من الموصى له باولادها لانهم يعتقدونه او لا لانهم  
 ينفقون ارقاءهم يعتقدون ففي هذا النكاح ارقاق  
 اولاده وان لم يستتم المتبني الثاني رحمان **قوله** الغيرة انما قيد بذلك لان امة  
 لا بزيادة على مهر مثلها اي وان قلت وقدر عليها نفسه لا يصح العقد عليها  
 انتهى سم **قوله** او هزيمة او نحو ذلك قال ابن مطلقا مع بقا الرق  
 قاسم او كانت زانية كما افتي به جماعة ولا يحل للوالدان يتزوج  
 فحمل له نكاح الامة وان قدر على صدقها ابي بامه وولده ولا لسيدها  
 قاسم وهل المتبني كالتبني تصح او لا قال ابن يتزوج بامه مكاتبه رحمان  
 قاسم نعم وقال الرمي ان كانت نفسها نكاحها **قوله** الا بزيادة  
 فهي كالعدم والافكا لتي تصح برماوي والذي  
 في شرح الرمي انها تمنع نكاح الامة مالم يخف الزنا من توقع  
 مدة الشفها **قوله** في اخره من توقع الشفها  
 فليراجع **قوله** ومجاورة الجداى العادة وهو عطف  
 تفسير قوله والا اي والى لم تلحقه مشقة ظاهرة ولم  
 يخف الزنا **قوله** ولا يمنع ماله الغايب اي ولو دون  
 مسافة القصرا انتهى مبداني **قوله** والعقوبة  
 الواو يعني او قليولي وقال الشولبيك اي عقوبة  
 الاقدام وحينئذ قالوا ومجاورها والا فهي معنى  
 او فليتا صل **قوله** في الكاية المومنات جرى على  
 الفالب بل لو وجد حرة كتابية امتنع عليه

في كل شئ  
 في كل شئ  
 في كل شئ

مدة السف فلا تحل



التزوج بالامة المسلمة **قوله** وبالفنت بمومه بان  
 خاف الزنا باني امة كانت **قوله** والوجه ترخ القيد  
 كذلك فليؤتى **قوله** وان المسوخ والمحجوب خرج  
 المحض فهو كالفحل فتجوز له الامة بالشروط وكذا  
 الفنتين والمجنون بالنوى والفقير كما مر عن امين  
 قاسم قال الشورى وهو الذي انخط عليه كلام  
**مر في شرحه** خلافا لمن قال تحمل للمسوخ مطلقا  
**قوله** وهو كذلك مضمود **قوله** واردة ابطال  
 النكاح اي يدعوا لها انه تزوجها وهو محجوب  
 فنكاحها باطل لانه لا يخاف الفنت لكونه محجوبا  
 فاجاب بانه تزوجها وهو فحل وان هذا الحب  
 عارض فالقول قوله بيمينه ما لم يدل الحال على  
 كذبه كما قال الشارح **قوله** اسلامها اي ولو  
 لم لوكة كافر رمى **قوله** في ملكك الى اخره اي  
 فانكحوها مما ملكت ايمانكم فالكلام في ملك  
 وهم الاحرار وفيه ان هذا لا يقتضي حرية  
 النكاح بل حرية المالك على **قوله** وما عدا الحر  
 الى اخره يعني فلا يشترط في نكاح من فيه رقة  
 الرقيقة الا اسلامها ان كان مسلما لا بقية  
 الشروط قوله كالمردة والمجوسية اي كبا  
 حرمتا على كل من الحر والرقيق **قوله** كرفيق

الحاي قوله اذا كان واجبا  
 للطول وهو

كلها بالاضافة قوله ويفقد بكسر الفاق **قوله**  
 كما في هذه السكينة من كل مريم اي اذا ترا ففعل  
 الينا والاله تنقضى له **قوله** واعلم انه  
 لا يحمل للحر مطلقا اي سواء خاف زنا ام لا فقد  
 الحر امة لانكاح امة ولده حر حيث وجب عليه  
 الاعفاف كذا قيد به حج كشيخنا حلي ثم رآته  
 بخط الدير في قوله نكاح امة ولده اي وان  
 تعين عليه الاعفاف على لمقدم عند الرمي  
 خلافا لابن حج ومنه تبصر اي لوجوب الاعفاف  
 عليه في الجملة قوله ولا امة مكانه لانه عبد  
 ما بقي عليه درهم فاميلوك له كالمملوك  
 لسيدته في الجملة والشئ من لا ينكح امة **قوله**  
 ولا امة موقوفة عليه ولا موصيها اي  
 على الدوام لان كلا منهما بالنسبة له كالمملوك  
 فلا يجوز له ان يملكها كما لا ينكح مملوكه وعبارته  
 الشورى بركي قوله او موصي له عنفتها اي على  
 التابيد لانها التي يتجه عدم صحة تزوجها بغيره  
 قول انه يملكها بخلاف غيرها لان غايتها انها  
 كالمستأجرة له فالوجه حمل تزويجه بها اذ ارضى  
 الوارث انتهى **قوله** ونظر الرجل اي ولو احتمالا  
 الفحل وهو من يتمكن من الوطى مع بقا كل من الاثنين

المكاتبه



البالغ بيان للواقع الرجل حقيقة في البالغ **قوله**  
ولو غير مشتهية أي كغير الصغير لأنها لم تدخل  
في المرأة قليوني **قوله** نظرها مثلها وهو أن نظرها  
مثلها كنظر الرجل إلى الرجل **قوله** على سبعة أصناف  
أي بالنسبة لما ذكره في هذا المبحث ووجه التقسيم  
أنه إما أن يمنع مطلقا وذلك في الأجنبية وإما  
أن يجوز مطلقا وذلك في الزوجة والأمة وإما أن يجوز  
لما عدا ما بين السرة والركبة وذلك في المحارم  
والأمة المزوجة والمعدة ونحوها وإما أن يجوز  
لأجل الخطبة وذلك للزوجة والكفين فقط وإما  
أن يجوز لأجل المداواة وذلك في محل الحاجة  
فإن كان من الجنس فبان تكون الحاجة فيما بين  
السرة والركبة وإن كان من غيره ففي أي محل كان  
وإما للمعاملة والشهادة وذلك للوجه فقط فإن  
كان للشهادة على رضاء ٢ وزنا فالنظر لذلك  
المحل وإما أن يكون لتقليب أمة يريد شربها  
وذلك إلى المواضع التي يحتاج إلى تقليبها من اليد  
ما عدا ما بين السرة والركبة **قوله** توهم إلى آخره  
ما لم يرد الرجل ولو احتمل **قوله** كنظر الفحل إلى  
محارمه فينظر المسح ما عدا ما بين السرة  
والركبة من المرأة بشرط أن يكون عفيفا

**قوله** قلعت بالمعنى الشامل للقطع ولقد هما  
اصالة قليوني **قوله** المراهق إلى آخره وكسر الهمزة  
من قارب الاختارم أي باعتبار غالب سنه وهو  
قرب خمس عشرة سنة وإنما يظهر وخرج بالمراهق  
غيره فإن كان يحسن حكاية ما يراه على وجهه  
من غير شهوة فكالمحرم أو شهوة فكالبالغ  
أولا يحسن ذلك فكالمحرم كما قاله الإمام زكي  
فغير البالغ على أربعة أقسام **قوله** كالبهيمية  
لكن محرم على الفاقلة النظر إليه **قوله** أحدها نظره  
إلى بدنه الأجنبية إلى آخره والخاص أنه محرم رؤية  
شي من بدنها وإن أبين كظفر وشعر وعانة وابط  
ودم حجم وفصد ومثي لا يجوز بول كعاب والعذرة  
في المباح بوقت الابانة فيحرم ما بين من الأجنبية  
وإن نكحها ولا يحرم ما بين من زوجة وإن  
ابانها وشمل النظر ما لو كان من ورأى أورا ومهلل  
الشعير أو في ما صاف أو ثور أو زجاج كالعيون  
القرار وخرج من الصورة في الماء وفي المرأة فلا  
يحرم ولو مع شهوة ومحرم سماع صوتها ولو نحو  
القران أن خاف منه فتنة أو التذبة والافلا والدر  
فيما ذكر كالمراهق قليوني على مجاز المحلي وفي  
عش على الرمي أنه إذا انفصل منها شقروهي



نكاحه ثم طلقها حرم النظر اليه بعد الطلاق لانها  
 صارت اجنبية عنه ولا نظر لانفصاله في وقت  
 كان يجوز له فيه النظر فلم يخالف فليتوني  
 الا في هذه فليتنا من **قوله** غير الوجه والكفين اخرجها  
 لاجل قوله الا في وكفا والحكاية الخلاف الا في شيها  
 والتفصيل بين وجود الشهوة والفتنة وعدمها  
 او وجود احدهما وعدم الآخر ولكن الانسب بقوله  
 الا في وكلام المصنف شامل لذلك اي لحرمة  
 النظر للوجه والكفين بلا شهوة ولا فتنة اسقاط  
 قوله هنا غير الوجه والكفين **قوله** ولو غير مشتهة  
 غاية في الحرمة وقوله قصد اخرج ما لو وقع اتفاقا  
 من غير قصد فلا يحرم كما سيذكره **قوله** عند خوف  
 فتنة قيد لاجل قوله بالاجماع **قوله** ولو نظر اليها  
 اي الوجه والكفين **قوله** المحرم اي من غير قصد  
 جماع ولا مائة **قوله** على الصحيح فهو المقصد  
 كما سيذكره **قوله** ووجهه اي تحريم النظر عند  
 من الفتنة **قوله** عن تفاصيل الاحوال  
 من كونها لما او لا تشتهي الى غير ذلك **قوله** كما  
 الخلوة بالاجنبية لا يفسد لم يفصلوا في ذلك  
 بل حرموا الاختلاصا مطلقا سدا للباب الفساد  
**قوله** وقيل لا يحرم اي النظر الى الوجه والكفين

قوله وهو

**قوله** وهو ما ظهر في تفسير **قوله** التبرج ببقوة  
 المدرك اي فامدرك وهو الديل يقتضي تبرج  
 عدم الحرمة وهو ما عليه الاكثر **قوله** وصورة الاستنوي  
 ولكن الفتوى على خلافه للاحتياط قوله شاملا للذكر  
 الا اي لكلام المنهاج من حرمة النظر من الفتنة  
 حيث قال نظر الرجل الى اجنبية غير جائز قوله ماذا  
 حصل اي النظر **قوله** التي يحل له الى اخره قيد في كل  
 من زوجته وامته وسيداتي محترزة في كلامه  
**قوله** فيجوز حينئذ اي حين اذ حل له الاستمتاع  
 به **قوله** ان ينظر خج بالنظر المسلس فلا خلاف  
 في حله ولو للفرج **قوله** حال حياتها خرج ما بعد الموت  
 فلا يحل بشهوة رمي **قوله** لانه اي البدن المباح اخرج  
 الفرع الذي لا يباح وطؤه وهو الذبر فسياتي انه  
 يجوز النظر اليه على المقصد فلا يصح ان يشمل قوله  
 هنا ما عدا الفرع المقصود لا اخرجه مما يجوز فيلزم  
 لولم يقيد بالمباح ان تكره روية الدبر مع انه لا كراهة  
 فيها **قوله** مني اي الزوجة والامه قوله فيكره النظر  
 اليه اي الى الفرع بالاجابة قوله اي الفرع الناظر  
 او الولد او القلب كما سيذكره **قوله** وخالف  
 ابن الصلاح اي خالف ابن حبان في عدمه في الضيق  
**قوله** بلا ابداع جائز وهذا شامل لمسه بذكره

وهو الا ما ظهر منها

انما هو في قوله التبرج ببقوة  
 المدرك اي فامدرك وهو الديل يقتضي تبرج  
 عدم الحرمة وهو ما عليه الاكثر  
 ولكن الفتوى على خلافه للاحتياط  
 قوله شاملا للذكر  
 الا اي لكلام المنهاج من حرمة النظر من الفتنة  
 حيث قال نظر الرجل الى اجنبية غير جائز  
 قوله ماذا حصل اي النظر  
 التي يحل له الى اخره قيد في كل  
 من زوجته وامته وسيداتي محترزة في كلامه  
 فيجوز حينئذ اي حين اذ حل له الاستمتاع  
 به  
 ان ينظر خج بالنظر المسلس فلا خلاف  
 في حله ولو للفرج  
 حال حياتها خرج ما بعد الموت  
 فلا يحل بشهوة رمي  
 لانه اي البدن المباح اخرج  
 الفرع الذي لا يباح وطؤه وهو الذبر فسياتي انه  
 يجوز النظر اليه على المقصد فلا يصح ان يشمل قوله  
 هنا ما عدا الفرع المقصود لا اخرجه مما يجوز فيلزم  
 لولم يقيد بالمباح ان تكره روية الدبر مع انه لا كراهة  
 فيها  
 مني اي الزوجة والامه قوله فيكره النظر  
 اليه اي الى الفرع بالاجابة قوله اي الفرع الناظر  
 او الولد او القلب كما سيذكره  
 وخالف  
 ابن الصلاح اي خالف ابن حبان في عدمه في الضيق  
 قوله بلا ابداع جائز وهذا شامل لمسه بذكره



بلا يلا ج ابن قاسم **قوله** حرمة النظر اليه اي  
 الدبر قوله ويستثنى اي على قول المتن اما على  
 تقييد الشئ بقوله التي محل الاستماع بها  
 قال استثنى **قوله** وحمل ما سواه اي سوي ما بين  
 السر والركبة **قوله** بخلاف الكسري اذا منقته  
 من النظر ~~والحكمة في الاقضية عليه اي على~~  
~~ما ذكر من الوجه والكسري~~ **قوله** وخرج بقيد الحياة  
 الى اخره والمقيد الجواز بقيد الموت كالحياة فليكون  
 اي لكن بلا شهوة **قوله** والى ما بينهما بقيد شهوة  
 مقتضى ما تقدم عن الشيخ الرمي بعدم الحرمة وحمل  
 بلا شهوة نظر لصفة لا تشبه في خلافها لانها  
 ليست بمنزلة الشهوة اما الفرج فيحرم نظره سواء كان  
 من ذكرا ام انثى واستثنى من ذلك الامم وكذا  
 من في معناها كالداية زمن الرضاع والتربية  
 مرحومي وعبارته وخرج بحال الحياة ما بين الموت  
 فلا يحل بشهوة ~~استثنى~~ **قوله** بكتابة اي صحيفة  
**قوله** من ينسب اي محرمية قوله في كل ما لا يباح له  
 الاستماع به ادميا او حمارا **قوله** ورجا رجاءها  
 انه يحاب الى خطبته قال غلب على ظنه انه لا يحاب  
 لم ينظر وان استوت الاجابة وعدمها ففقه  
 احتمال والاوجه الجواز عند الاستوى ابن قاسم

حاصل

بما ذكره

في شرحه ويشترط ايضا كما هو ظاهر علمه بخلو ما من نكاح  
 وعدة مرجح **قوله** وقد خطب اي عزم وارا دكما يعلم ما ياتي  
**قوله** ووقت النظر الخ قال م ر و ظاهر كلامهم بقاء نكاح  
 النظر وان خطب وهو الوجه اهري فهو مستحب  
 بعد الخطبة بخبر ايضا وما في حاشية الحلبي فهو بعد  
 الخطبة غير مستحب بل هو جازي فهو ضعيف **قوله**  
 ولا يتقيد هو المعتمد كما انه اذا اكتفي بمرة حرم ما زاد قوله والحكمة في الاقتصار  
**قوله** مفهوم كلامهم قال م ر اي من تعليلهم عدم كمال  
 ما عدا الوجه والكفيس بانه عورة وسبقه لذلك  
 الروياني اهري فهذا يدل على ان ما ليس بعورة يجوز  
 رويته اي فالتخاطب ينظر ما ليس بعورة في الصلاة  
 وذلك من الامة باقيا ما عدا ما بين السر والركبة  
 والركبة قال م ر فلا يعارضه انها محرمة في نظر  
 الاجنبي اليها لان النظر هنا ما موربه ولومع خوف  
 الفتنة فانظر بما عدا عورة الصلاة وفيما ياتي منوط  
 بخوف الفتنة وهو جازي فاما عداها مطلقا هو وعادة  
 ثم المنهج فتعد منه الى ما يخاف منه الفتنة وان لم  
 يكن عورة بدليل حرمة النظر الى وجه المحرم وبها  
**قوله** وخرج بالنظر للمسئول ولولا عي فلا يجوز له  
 فيوكل من ينظر له وخرج بها اختصارا فلا يجوز نظم  
 لها مطلقا واما اخوها الامر اذا كان يشبهها

والصبية  
 واذا بلغ الصبي  
 عشر سنين وجب التفريق  
 بينه وبين امه وابيه ونحوه  
 وانما في المجمع



فانني بعض المتأخرين بانه يجوز له النظر اليه بغير شهوة كما قال العلامة ثم ركا الخطيب **قوله** الخامس النظر للمداواة في حامل ما ذكره من شروط النظر لاجل المداواة سبعة ان يقتصر على نظر محل الحاجة والاتحاد الجنس او فقهه مع حضور خوم محرم وفقد مسلم في حق مسلم والمعالج كافر وان يكون الطبيب امينا وان يكون الافتتان ولا يكشف الا قدر الحاجة ومحل هذا الشرط اذا لم يفض البصر اما اذا غرض البصر فينبغي جواز كشف بقية العضو الزايد على الحاجة لمخصا سم ووجوه مطلق الحاجة في الوجه والكفين وتاكيدهما فيما عدا السوتين من غير الوجه والكفين ومزيد تاكيدهما في السوتين **شعر** **قوله** **محمود** **والله** **أوبى** **يا فاني** **النظر** **إذا** **على** **محل** **حاجة** **افتش** **وأتحد** **الجنس** **والأحضر** **محرم** **أو** **محل** **بلا** **مراة** **وفقد** **مسلم** **إذا** **المس** **كفر** **يعالج** **المسلم** **هذا** **الضرر** **وأمنه** **وكونه** **أمن** **كشفت** **تدر** **حاجة** **يقينا** **وحاجة** **في** **وجه** **أو** **يدي** **تأكدت** **في** **غير** **سوتين** **وفيها** **كاز** **يأده** **لنا** **كسد** **فقلت** **سبعة** **لها** **فاستفد** **قوله** **ويشترط** **عدم** **امراة** **مخاي** **فلا** **يد** **من** **فقد** **المعالج** **الذي** **من** **الجنس** **وان** **كان** **المحل** **المعالج** **محرم** **نظره** **على** **الجنسين** **كما** **بين** **السرة** **والركبة** **وبعضهم** **نظم** **في** **ترتيب**

جاء

في ترتيب من يعالج وهو هذا **قوله** **مسلم** **كفى** **علاج** **لا** **يق** **قدم** **مسلم** **سوي** **مراهق** **ذا** **صفر** **مسلم** **ممسوحا** **ثم** **مراهقا** **فني** **نصوحا** **ثم** **صبي** **لم** **مراهقا** **من** **مسح** **مراهقا** **كفى** **الثلاث** **متفح** **محرم** **اي** **مسلم** **كافر** **فامراة** **كافرة** **قد** **اشرا** **فاجنبيا** **مسلم** **مشركا** **وأفهر** **مقدم** **في** **ذلكا** **لومن** **سوي** **جنس** **دين** **ربكا** **جميع** **ذا** **الرملي** **ينقل** **صوبكا** **قوله** **وامهر** **اي** **اشد** **مهارة** **اي** **دراية** **قوله** **تجلا** **بان** **يشهد** **ان** **هذه** **المرأة** **اقتضت** **من** **فلان** **كذا** **مثلا** **وادا** **بان** **يودي** **هذه** **الشهادة** **عند** **القاضي** **قوله** **من** **بيع** **وغيره** **فينظر** **وجهها** **اليرجع** **عليها** **بالعهدة** **ويطالب** **بالثمن** **مثلا** **قوله** **والي** **الشدي** **اي** **وان** **تيسر** **وجود** **نساء** **ومحارم** **يشهدون** **فيما** **ينظر** **ويفرق** **بينه** **وبين** **ما** **مر** **في** **المعاجة** **بان** **النساء** **ناقصات** **وقد** **لا** **يقبلن** **والمحارم** **قد** **لا** **يشهدون** **وايضا** **فقد** **وسعوا** **هنا** **اعتنا** **بالشهادة** **قوله** **هذا** **الكل** **اي** **ما** **ذكر** **في** **الشهادة** **وظاهر** **كل** **ما** **رجوعه** **للمعاملة** **ايضا** **فليتأمل** **قوله** **اذ** **الم** **يخفى** **فتنة** **او** **شهوة** **ح** **قوله** **فان** **خافها** **لم** **قال** **السبكي** **ومع** **ذلك** **يأثم** **بالشهوة** **وان** **اشب** **على** **التحلي** **لان** **فعل** **ذو** **وجهين** **لكن** **خالفه** **غيره** **فبحث** **المحل** **مطلقا** **لان** **الشهوة** **اصر**

قوله من مسح اي ثم من مسح مراهقا



طبع لا ينفك عن النظر فلا يكلف الشاهد بازالتها ولا يواظف  
بها كما لا يواظف الزوج عياله لبعض نسوته والحاكم بميله  
لبعض الخصوم والاوجه حمل اللفظ ولا على ما باختياره  
والثاني على خلافه اهـ **مر قوله** فينظر الى الوجه فقط اي  
جميعه ما لم يكن يعرفها بروية بعضهم **قوله** فقال  
السبكي انما يظهر فيما يجب تعلمه ثم ضعيف **قوله** فطلق  
قبله اي قبل التعليم سوا قبل الدخول او بعده وفرض  
المسئلة ان التعليم بنفسه لنفسها اما اذا كان  
في الامة فلا تفتقر وسياتي ذلك في الطلاق **قوله** فالاصح  
تعذر تعليمه معتمد **قوله** ويشترى بذلك اي بقوله لسياتي  
**قوله** والاصح انه كنظرة اليها اي فيحرم نظرها الى شيء  
من بدنه **قوله** وهو الثبات قال مرويني **قوله** ابتداءه  
حيث لو كانت صغيرة لاستتھيت للرجال **قوله** لم  
تثبت لحيته اي ولم يصل الي او ان نياتها غالباً **قوله**  
كل من تاشز جمال صورة الامر د قال مرويني يقرب منه  
قول السبكي هي ان ينظر فيعتد وان لم يشه زياده  
وقوع او مقدمه له فذلك زيادته في الفسق وكثير فيفتقر  
على مجرد النظر والمحبة فالتين سلاصتهما من الالتم  
وليسوا سالمين منه اهـ **قوله** فيحرم عند النووي  
اي حيث لا محرمية ولا ملك والخلوة كالنظر  
فاذا اهل حلت ويفرق بينه وبين المرأة عند الحاجة

لنحو

لنحو تعليم حيث يشترط حضور محرم باختلاف الجنس  
**قوله** فهو معها العبد ها اي حيث لم يكن هناك كتابه  
ولا تبعية ولا شراكة فاذا وجد واحد من هؤلاء  
الثلاثة فهي معه كالاجنبي فلا تنظر الى جزء من بدنه  
بخلاف السيد وامته **قوله** والا شبهه ثم معتمد **قوله**  
متى حرم تبع في التعيين متى المنهاج وعبر في اصله  
وفرعه الذي هو المنهاج بحيث وهي للمكان ومتى للزمان  
وكل صحيح كما في ابن حجر وابن سيم فليراجع **قوله** وكل ما حرم  
ثم اي كل جزء حرم ثم **قوله** فظفر حرمة وكذا الامة فالحرمة  
ليست بغير **قوله** ولو من يديها جعلها غاية باعتبار  
ان اليدين ليسا مكرورة في الصلاة بخلاف الرجلين  
فوما يلحظ الفرق بينهما **قوله** رجلين او امرأتين في التعبير  
بذلك اشارة الى اشتراط بلوغ الشهوة وهو تجاوز  
تسع سنين اي يبلوغ العشر كما قاله رخصا فالزركشي  
حيث اكتفي بمضي تسع سنين ولا فرق في ذلك  
بين الاجنب والمجتم ولذا قال الرمي ولو اباً وابنة  
واماً وابنة او مماً والابن طاب كشافهم في الهامات  
فيجب منعهم منه رجائي **قوله** في ثوب واحد  
هل يحرم مثله في نزول رجلين في مغطس الحمام  
او يفرق افتي مرر بجواره حيث لم يكن معه محرم  
لعورة ولا رويها **قوله** اذا كانا عاريين خرج به



ما ذالم يتجردا فيجوز نومهما في فراش واحد ولو متلاصقين  
ظاهره ولو انتفى التجرد من احدهما فقط وهو محتمل **قوله**  
وتسن مصافحة ثم نعم يستثنى الامر بالجميل الوجه فحرم  
مصافحته كما قاله العبادي ثم الروض **قوله** يتصافحان كذا  
في خط الشد وفي شئ الروض فيتصافحان **قوله** وتكره العانقة  
ثم اي لغیر مشتبهة والا فيحرم كما يحرم بغير حائل في الاجانب  
مطلقا **قوله** فسنة يستثنى الامر بالجميل فيحرم  
تقبيله ومعايقته مرحومي **قوله** لاهل الفضل خرج غيرهم  
فلا يطلب الا الحاجة او ضرورة وخرج بالقيام خوارك  
الواقع بين يدي العلم والامر او نحوهم فهو حرام  
ولومع الطهارة واستقبال القبلة  
**فصل في اركان النكاح قوله**  
صيفة سياي في كلامه انه يشترط فيها شروط  
الصيغة في البيع مع زيادة وقوعه بلفظ تزويج او  
انكاح ويشترط في الزوجة ثلاثة شروط الحل والتعيين  
والخلوص نكاح وعدة وفي الزوج خمسة شروط الحل والتعيين  
والاختيار والعلم بحل المرأة وان يعرف اسمها ونسبها  
او عينها بخلاف الشهود كما ياتي وفي الولا اختيار  
وفقد مانع ولا ابن العماد  
نظم وعشرة سوابب الولاية كفر وفسق والصبي لقائه  
رق جنون مطبق او الخسل واحزى جوابه قد اقبل

ذو عنه نظيره مبرسمه وابله لا يهتدي وابكم  
وفي الشاهدين ما في الشهادات وعدم تعيين للولاية  
والنكاح والصدوق كذا بخلاف الثمن في البيع لان  
الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وذلك قائم  
بالزوجين فهما الركنان **قوله** كالحكم الكافي استغنايه  
**قوله** وغيبته الشرعية اي مرحلتين فاكثروا فان تشاخوا  
اي بان امتنع كل منهم فيرجع للسلطان وعبارة المنهج  
وشوهم فان تشاخوا بان قال كل منهم انا الذي ازوج  
واتخذ خاتما اقرع بينهم وجوبا قطعا للنزاع فمن  
خرجت قرعته زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان  
واما خبر فان تشاخوا فالسلطان ولي من لا ولي  
له فمحمول على العضل بان قال كل منهم لا زوج اهو ولا  
**قوله** بل الي اكثر اي لانه يشترط في الولي ان لا يكون  
مختل النظر بهرم او خبل وان لا يكون محجورا  
عليه بسفر وان لا يكون محرما ويشترط في الشاهدين  
ايضا السمع والبصر والضبط ومعرفة لسانه  
المتعاقدين وكونه غير متعين للولاية واشيا  
اخر **قوله** فلا ولاية لرقيق نعم يصح كونه وكيل في قبول  
لا الايجاب عملا بالقاعدة في ضابط الوكيل وهو صحة  
مباشرة ما وكل فيه فانه لا يصح ان يكون وليا  
ويصح ان يكون زوجا والمراد بالرقيق من فيه رق

**قوله** وغيبته الشرعية اي مرحلتين فاكثروا فان تشاحوا  
اي بان امتنع كل منهم فيرجع للسلطان وعبارة المنهج  
وشرحه فان تشاحوا بان قال كل منهم انا الذي ازوج  
واخذ خا طبا اقرع بينهم وجوبا قطعا للنزاع فمن  
خرجت قرعته زوج ولا تنقل الولاية للسلطان  
واما خبر فان تشاحروا فالسلطان ولي من لا ولي

له فحمل على العضل بان قال كل منهم لزوج ا هو والآخر  
**قوله** بل الي اكثر اي لانه يشترط في الوحي ان لا يكون  
مختل النظر بهرم او خبل وان لا يكون مجنونا  
عليه بسفه وان لا يكون محرما ويشترط في الشاهدين  
ايضا السمع والبصر والضبط ومعرفة لسان  
المتعاقدين وكونه غير متعين للولاية واشيا  
اخر **قوله** فلا ولاية لرفيق نعم يصح كونه وكيل في القبول  
لا الايجاب عملا بالقاعدة في ضابط الوكيل وهو صحة  
مباشرة ما وكل فيه فانه لا يصح ان يكون وليا  
ويصح ان يكون زوجا والمراد بالرفيق من فيد رق

قوله شاهد بي عدل فلم تغدقني العداوة  
فيمر بكم قدام قلمكم فتعجبون ما ياتي قدامكم الزور عجي  
ح كذا بخلاف المرحوم بي له مائة تسعة عشر  
١٥٠

والحاصل ان المراد في الحديث  
بالمساحة العضل بدليل  
قوله فالسلطان وليس  
المراد بها طلب تريخها  
لان حكم ذلك ان يعرفهم  
ولا تستغل الاولاد السلطان  
كحماة ص



وان قل ولا يرد البعض فيما ملكه ببعضه الحرفاته  
يزوج بالملك لا بالولاية وكذا يقال في المكاتب لكن باذن  
سيد **قوله** وقياسه صحيح تزويجها اي بالولاية العامة  
ويؤخرون هذا انها لا تزوج بناتها مثلا اذا كان لهن ولي  
غيرها كاب وجد واخ وعم وخوهم قاله البرماوي وغيره  
وظاهر كلامه انها تزوجن نفسها وتزوج فيه سم اذا ضرورة  
لذلك بل تاذن لامير من امرائها ان يزوجها كالولي ان اراد  
نكاح موليته وعبارة بعضهم اما هي فيزوجها احد نواحيها  
**قوله** لكن الاصح في زيادة الروضة انه ويجري هذا في الولي  
لو عقد وهو خنثي فانه يكون باطلا بحسب الظاهر  
لكن ان اتضح بالذكورة تبينت الصحة كما نقله الزركشي  
عن السبكي **قوله** اهل للشهادة في الجملة اي في الشهادة قوله  
السبكي **قوله** ملكة اي هيبة راسخة في النفس تمنع اي  
موقوفها **قوله** اقتراف اي ارتكاب **قوله** ولو صغيرا اي مالم  
تقلب طاعته **قوله** ولو صغيرا الخمسة كسرة لينة وتطيف  
تمرة **قوله** والرفايل عطف على الذنوب اي وتمنع  
من اقتراف الرذائل المباحة اي المجاوزة الشاملة للمكروه  
كالبول في الطريق الذي هو مكروه والاكل في السوق  
لغير سوقي والمعنى من اقتراف كل فرد من افراد ما ذكر  
فباقتراف الفرد من ذلك تنتفي العدالة اما صغائر  
غير الخمسة كذبل لا يتعلق بها ضرر ونظم الى اجنبية

فلا يشترط المنع عن اقتراف كل فرد منها فباقتراف الفرد منها  
لا تنتفي العدالة **قوله** ولي جواب لو والمفاعل ضمير يعود على الولي الخاص قوله والاداي بان كان  
الخاص **قوله** والاوجه اطلاق المتن وهو اشتراط العدالة  
في الولي الخاص **قوله** لان الحاكم اي مع فسقه يزوج للضرورة  
او **قوله** اذا لم يكن اخا اي فحل تزويجه لبناته اذا لم يكن لهن  
جد وعم او خوة بصفة الولاية العامة والولاية الخاصة  
مقدمة عليهما ويؤخر زمنه ان بناته لو كن ابكارا لم يكن  
له اجبار لان الولاية العامة لا اجبار فيها لكن مالم يرتزج  
بالاجبار ونظر فيه سم **قوله** تنبيه لا يلزم من يعلم  
من هذا التنبيه ان العقد كبنات غير اي قوله اعني  
الامام لا يزوجهن الا عند فقد الولي الخاص **قوله**  
تنبيه لا يلزم من يعلم من هذا التنبيه ان العدالة  
في الولي ليست قيد بل الشرط عدم الفسق وانما اقتصر  
على العدالة فيه لاشتراك هذا الشرط بين الشهود والولي  
**قوله** لا عدل ولا فاسق اعترضه قل وقال بل هو مستور العدالة  
وعليه فلا فرق بين الولي والخاص لا فيما اذا تاب الولي  
زوج حالا والظاهر كلام الشافعي **قوله** مستور العدالة اي  
ومع ذلك اذا وقع نزاع في العقد او في المهر لا يشك بشهادتهما  
كما قاله م ر في الفتاوى **قوله** لا يستودع الاسلام والحرية نعم  
لو عقد بهما فبانا مسلمين حرم من حج على المعتد رباذي  
ولا يشترط معرفة الشهود للزوجة ولا ان المنكوح بنت فلا



الذي يزوج بل الواجب عليهم الحضور وتحمل الشهادة على  
صورة العقد حتى اذا ادعوا لاداء الشهادة لم يحل لهم ان  
يشهدوا ان النكوة بنت فلان الذي زوج بل يشهدون  
على جريان العقد كما قاله القافي حسين كذا بخط شيخنا  
الزيادي **قوله** بان يكونا في موضع الخاي ولا غالب  
في احد المتقابلين فان غلب المسلمون او الاحرار صح بهما  
لانهم الاذن من الظاهر لامن المستور فتأمل قل وعبرة شه  
شيخ الاسلام في التحرير وكذلك لا يعتد ايضا بظاهر  
الاسلام والحرية بالدار حتى يعرف حاله فيهما باطنا **قوله**  
لسهولة الوقوف على ذلك اي الاسلام والحرية **قوله**  
او مكاتب او يزوج امته باذن سيده مرحو **قوله** الكافة  
الاصلية ولو غير كتابية لان له بيعها واجارتها وعدم جواز  
التمتع بها لا يمنع ذلك كما في امته المحرم كاخته شه المنهج  
**قوله** محجور عليه بسفه اي بان بلغ غير رشيد او بذر  
بعد رشده ثم حجر عليه لانه لنقصه لايلي امر نفسه  
فلايلي امر غيره ومقتضى العلم ان السفينة الممهل لي وخرج  
حجر الفليس فلا يمنع الولاية كمال نظره والحجر عليه لمحق  
الفرما لا لنقص **قوله** واما الاغماخ والجنون لا تنتظر  
الافاقه منه مطلقا على المعتمد **قوله** فتنتظر افاقته  
والمعتمد انه ان لم يزد على الثلاث انتظروا ان كان فوقها  
انتقلت لا بعد وان تضررت في مدة الانتظار خلا فالابن

مخرج حيث قال انها اذا تضررت في مدة الانتظار وزوجها السلطان  
ح **قوله** ولا يقدر العمى وعلم مما تقرر ان عقدة بمهر معين لا يشبه  
شرايه بمعين او يبيعه له ثم ريعني ان الاعمي اذا عقد بمهر  
معين صح العقد ولفي المسمى وجب مهر المثل كما اذا عقد بمهر  
المثل ويوكل في قبض المهر بخلاف شرايه بمعين او يبيعه  
له فانه باطل كما مر **قوله** واحرام مبتدأ خبره قوله يمنع صحة  
النكاح وقوله بنسبك متعلق باحرام **قوله** واليا مفتوحة في الاول  
ان ويصح عكسه قل **قوله** وحضر مع اخراي الشاهدين الاخر  
فلا يصح لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا كالزوج لا يكون  
شاهدا على النكاح ووكيله فايبا عنه في قبوله **قوله** يا بني الزوجين  
وابويهما وعدويهما لو او بعني او ويجديهما ويجدها وابيه  
لا ابوها لانه العاقد او موكله نعم يتصور شهادته لاختلاف  
دين اوراق شو برى **قوله** في الجملة اي في بعض الصور كما  
لو ادعت عليه زوجية فانكر فشهد عليه ابناه او عكسه  
فان الزوجية تثبت بذلك **قوله** زوجتك بنتي او زوجك  
احدي بناتي **قوله** ونويا معينة ولو غير المسماة بخلاف ما لو قال  
ابو ابنين زوج بنتك ابني ونويا معينة فانه لا يصح ففي ثم ر  
ولا يكفي زوجت ابنتي احدا مطلقا قال شيخنا في نوى الولي  
معينا منهما ام لا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجتك احدي  
بناتي ونويا معينة حيث مع ثم لانه ان اعتبر من الزوج  
القبول فلا بد من تعيينه ليقع الاشهاد على قبوله الموافقة



ما  
 لا يجاب والمرأة ليس العقد والخطاب معها والشهادة تقع  
 على ذكره الوبي فاعتقر فيها ما لا يعتقر في الزوج اه **قوله**  
 وشرط فيها حل خرج من شك في حلها كالحشيش او المعتدة  
 حتى لو اعتقد انها معتدة فالعقد باطل وان تبين عدم  
 العدة لعدم تبين الحل **قوله** وتعيين ولو بالنية كما مر  
**قوله** ولا مكره في بغير حق اما مكره بحق كان الكرم على  
 نكاح المظلومة في القسم فيصير **قوله** ولا من جهل علمها  
 له كن ظننا اختيم من الرضاع ولو تبين الحل رطى وخالف  
 ابن جعفر **قوله** بيان الاول **قوله** واوب  
 الولاية فاعمل التفضيل على بابها بالنظر لمطلق الولاية لك  
 بالنظر لذلك العقد وبالنظر لذلك العقد بمعنى مستحق بجلال  
 خوفلان احق بما له اي مستحق له دون غيره اذ لا حق  
 للجن مثلامع وجود الاب واسباب الولاية اربعة  
 السبب الاول الابوة السبب الثاني العصوبة السبب  
 الثالث الاعتاق السبب الرابع السلطنة **قوله**  
 كما قاله الرافعي ذكره ليجل من عهدته لانه غير مستقيم  
 قل ووجهه ان الم لا يدي بالاب وانما يدي بالمجد **قوله**  
 لا دلالية بهما اي الاب والمجد لكن الاب بلا واسطة  
 والى المجد بواسطة **قوله** وان سفل الاول وان تراخي  
 في هذا وما بعده كما قل **قوله** نعم لو كان ابنا ثم صورة  
 هذه المسئلة ان زيدا وبكرا اخوان شقيقان وعمر واخوهما  
 لابيها

لا بيها ومع زيدا امرأة وله منها بنت ثم مات زيدا عن تلك  
 المرأة والبنت وبكر له ولد فنسبة هذا الولد الى البنت  
 المذكورة انه ابن عم شقيق لها ثم ان عمرا الذي هو اخ لاب  
 تزوج بام البنت المذكورة فاتي منها بولد فنسبة هذا الولد  
 الى هذه البنت انه ابن عمها لابيها واخوها لامها هو او ان  
 مع زيد ولد او بكر مع امرأة وله منها بنت فبنت  
 هذه البنت الى ولد زيد انه ابن عمها شقيقها ثم مات بكر  
 عند تلك المرأة والبنت ثم ات عمرا الذي هو اخ لاب تزوج  
 بام هذه البنت فاتي منها بولد فنسبة هذا الولد لبنت  
 المرأة اخلا ابن عمها لابيها واخوها لامها فيزوجها اذا  
 ارادت التزوج اه **قوله** ولو كان ابن عم احدها ابنا  
 اي فيما اذا وطئها عمها بشبهة شومري وصورة  
 ثلاثة اخوة استقا اولاب تزوج كل واحد منهم بامرأة  
 ووزق واحد منهم ببنت ثم وطئها احد الاخوين  
 المذكورين بشبهة فوزق منها بابن فنسبة  
 هذا الابن للجنة المذكورة ابنا وابن عمها ثم تزوج  
 بام البنت المذكورة الاخ الثالث ووزق منها بابن  
 فنسبة هذا الابن لبنت المذكورة ابن عمها واخوها  
 لامها فتأمل وفي بعض النسخ ولو كان ابنا ابن عم  
 ثم وصورة هذه المسئلة انه لو كان هناك ثلاثة  
 اخوة كزيد وبكر وعمر ولزيد زوجة وله منها بنت



وبكر له زوجة وله منها ولد ايضا فتزوج ولد بكر بنت  
 زيد فاتي منها بولد فنسبة هذا الولد للبنت المذكورة انه  
 ابنها وابن ابن عمها ثم مات زيد عن زوجته وبنته المذكورة  
 فتزوج ولد عمر وبام البنت المذكورة فاتي منها بولد فنسبة  
 هذا الولد للبنت المذكورة انه اخوها لامها وابن ابن  
 عمها وتتصور هذه الصورة المذكورة بصورة غير هذه  
 وهي ثلاثة اخوة بكر وزيد وعمر وبكر وزيد لها  
 ولدان ولعمها عمر وزوجة وبنت منها ثم مات ذلك  
 العم عن زوجته وبنته فاخذ ابن بكر زوجة بعمه فاتي  
 منها بولد فنسبة هذا الولد للبنت المذكورة انه ابن ابن  
 عمها واخوها لامها واخذ ابن زيد بنت عمه المذكورة  
 فاتي منها بولد فنسبة هذا الولد لها انه ابنها وابن ابن  
 عمها ثم مات زوجها وارادت بعد التقضاء عدها  
 انها تتزوج فيزوجها ابنها الذي هو ابن ابن عمها  
**قوله** ومنه يوضح انه لو كان القرب بغير  
 النسب كالولاء قدم الاقرب من النسب **اي** من قربة  
 الشك **قوله** محنة اي خالصة عن سبب من  
**قوله** والترتيب هنا كالارث اي الارث بالولاء فيقدم  
 الاخ وابن الاخ على الجد والعم وابن العم على ابي الجد  
 مرحومي **قوله** تبعا للولاية انه يوضح منه انه لو لم  
 يكن عليها ولاية كالشيب الصغيرة العاقلة لم يزوج عنها

اي من قرب  
 النسب

وصورة

وصورة عتيقة الصغيرة ان يعتق وليها امها عن كفارة  
 كالقتل سم على ابن حجر **قوله** ويكفي سكوت البكر وان لم تعلم  
 كونه اذنا ولم يعلم الزوج ابن حجر ويتردد النظر في خرسا  
 لا اشارة لها مفهومة ولا كتابة والظاهر انها كالمجنونة  
**قوله** سكوت البكر اي العتيقة البالغة والا فليس لاحد  
 ان يتزوجها الا بعد بلوغها **قوله** في ديماجه هو شرح الزركشي  
 الصغير على المنهاج سماه بالديماج **اي** **قوله** ولا يعتبر اذن  
 المعتقة ولا رضاها بل وان منعت **قوله** فلا فائدة له اي للاذن  
**قوله** من له الولاء على المعتقة بفتح التاء اي العتيقة فهو  
 من وضع الظاهر موضع المصير **قوله** ان عصبها  
 اي المعتقة بكسر التاء **قوله** فيزوجها ابنها وهذا هو  
 محل مخالفة حال حياتها لخال موتها **قوله** في محل ولايته  
 اي حالة العقد ولو مجتازة به وان اذنت له فهي خارجة  
 عنه اهـ سلطان **قوله** وكذا يزوج الحاكم اذا عضل  
 اخه فلوزوج الحاكم في العضل ثم ثبت رجوع العاضل  
 قبل التزوج بان بطلانه سلطان **قوله** اذا عضل اي  
 ولو بالسكوت **قوله** والمعتق اي اذا عضل ايضا فان  
 الحاكم يزوج **قوله** كما ذكره في الشهادات معتمد **قوله**  
 عند غيبة الولي لزوجها هو الولي الغايب في وقت  
 واحد بالبيننة قدم الولي السلطان **قوله** مسافة  
 القصر فاكثر اذ الم يحكم بموته وليس له وكيل خاص

بينة



في تزويج موليته فلا تنتقل الولاية للابعد وان طال غيبته  
وجهل محله وحياته اما اذا كان له وكيل خاص فهو مقدم  
على السلطان خلافا للبليقيين وخرج بمسافة القصر  
مادونها فلا يزوج السلطان الاباذنه نعم ان تعذر الوصول  
اليه لخوف حازله ان يزوج بغير اذنه قاله الروياني  
والمراد مادونها ولو في الواقع حالة العقد فيبطل لوتبين  
انه كان دونها وقت عقد الحاكم نعم لو ادعى بعد عقد  
الحاكم انه كان عقد لها وهو دونها لم يقبل الابينة  
**قوله** فان فقد الحاكم جاز للزوجين ان يوليا امرهما  
حرا عذرا لا يعقد لهما وان لم يكن مجتهدا او لومع وجود  
مجتهد بخلاف ما اذا وجد الحاكم ولو حاكم ضروره فانها  
لا يجوز لهما ان يوليا الا مجتهدا ولا فرق في ذلك  
بين الحضرة السفر في الخاليين نعم ان كان الحاكم لا يزوجهما  
الا بدراهم لها وقع فلها ان تؤتي عدلا مع وجوده ولو  
لم تجد حكما ولا محكما وخافت العنت جاز لها ان  
تعتد لنفسها الضرورة **قوله** واداته تزويج موليته ولا  
مساولة في درجته كان هناك امراة ولها ان عزم  
واراد التزويج بها فانه يزوجه له الحاكم بخلاف ما اذا كان  
لها ابناعسة وهما متساويان في الدرجة بان كانا لا  
يويين اولاد فانهم يزوج احدهما الا انهما يعلم من كلام  
اه **قوله** وكذا انما ضعيف كما من قوله امه لمجوراي اذا

عدم

عدم الاب والمجد على تفصيل ذكره في شئ المنهج قوله تواري  
القادر اي هربه وتوريته **قوله** واهل الناطم  
انهم فكان الاول ان يزاد في هذا البيت  
تزوج من جنت ولم يك مجبر بعد البلوغ فمذ ذاك وبادره  
**قوله** واداد الاب والمجد المجبر اما غير المجبر ولو اب  
او جد ابان كانت ثيبا فليس له تزويجها من غير  
من عينته **قوله** وهي التماس ان هذا مضافا شرعا  
اما في اللفظ فاخوذة من الخطاب الذي هو اللفظ  
او من الخطاب بمعنى الثان والحال او الامر المهم  
**قوله** والاداد الاب والمجد المجبر اما غير المجبر ولو اب  
او جد ابان كانت ثيبا فليس له تزويجها من غير من  
عينته **قوله** التماس ان ومثله النفقة عليها  
وهي من التصريح اذا كانت مع قرينة تزويجها  
والخطبة ليست بعقد شعبي كما استظهره السيوطي  
قال وان تخيل كونها عقدا فليس يلزم بل جاز  
من الجانبين قطعا سمع على حج **قوله** او انفساخ بوفاء  
**قوله** لغفوه من انهم فان مفهومه ان التصريح فيه الجناح  
**قوله** ان التحدث بفتح الصنة من تكبح **قوله** ونها  
تكذب من وواضح ان هذه حكمة فلا ترد المعتلة  
بالاشهر ان كذبا اذا علم وقت فراقه شوب  
**قوله** ولا يجوز تعريض لرجعية ظاهره وان اذن

او فسح بعيب منها  
او منه مثلا **قوله**  
هو



الزوج وهو كذلك ع شى ويحرم ولا يصح العقد المرتب  
 عليها وكذا ما بعده قال اي ان وقع قبل انقضاء  
 العدة والافه ومصحح **قوله** ورب راغب فيك وكذا اله  
 اني راغب فيك خلافا لما يتوهم انه تصرح من شى  
 التنبيه لابن الملقن **قوله** ويجوز النكاح لا يحرم  
 ولكن لا يصح العقد **قوله** ان يعرف بنكاحها  
 واشهر قول بنكاح جواز خطبة السرية وام الولد  
 المستفرشة وان لم يعرف من السيد عنهما والظاهر  
 كما قال بعضهم المنع اذا لم يعرف من السيد عنهما  
 وكذا تحرم خطبة صغيرة ثيبا او بكرا ولا يجبر لها  
 تعريضا وتصريحا كما قاله الشافعي في غير هذا **قوله**  
 وخرج بالمحترم المحرمي والمترد فلا احترام لخطبتهما  
**قوله** ~~يعرف من السيد عنهما~~ منه انما قيد الشافعي بالحل  
 لان عدته مقدمة على غيرها بخلاف ما اذا لم يكن  
 حل فان عدت الزوج مقدمة على غيرها **قوله** وحكم  
 جواب المرأة لو قال وحكم جواب الخطبة لكان اعم  
 واو في تمامه قال ووجهه انه يشمل الجواب  
 من المرأة ومن يلى نكاحها **قوله** ويحرم على عالم اي  
 بالخطبة الاولى ويجوزها وبالاجابة وبجرائحتها  
 وبجرمة الخطبة على خطبة من ذكر **قوله** جازية خرج  
 بذلك غير الجازية كان خطب في عدة غير **قوله** على خطبة

اخذ

اخيه التعبير بالافغ للعالم فلا فرق بين ان يكون  
 مخاطب الاول مسلما او كافرا محترما ولو في مسلمة  
 بان خطب كافر مسلمة بشرط انه اذا اجيب اسلم  
 فاجيب على هذا الشرط فانها تكون خطبة شرعية  
 فتحرم الخطبة عليها وخرج بالمحترم المحرمي والمترد فلا  
 احترام لخطبتهما **قوله** لم يرد اي مريد الاجتماع **قوله**  
 وجمعها غير في هذا البيت لقب الخ وقال بعضهم  
 القبح ليس بغيبية في سنة متظلم ومعرف ومحذر  
 والمظهر فسقا ومستغف ومن طلب الاعانة في ازالة فكره  
**قوله** المتظاهرة بالمعصية في نسخة المتجاهر ولو انفق  
 نفقة على مخطوبته ولم يترزوجهما ~~كان الترتب منه~~  
 او بالموت له او لها رجع بما انفقه اي شئ كان ولو انفق  
 على زوجته بعد العقد وقبل الدخول ثم طلق قبل الدخول  
 او مات احدهما رجع بما انفقه في الحالة المذكورة ومحل  
 حيث لم يقصد الهدية لاجل تزوجه بها فان قصده  
 الهدية بان اطلق او قصد الهدية لاجل تزوجه بها  
 فيرجع فيهما ~~لاجل~~ تزوجه بها فلا رجوع اه **قوله**  
 بين الايجاب والقبول خرج الخطبة وجوابها فهي  
 مندوبة فالمندوب ثلاث خطب قال **قوله** بكر لو قال  
 ابكار وثيبات لكان انسب فتأمل قال **قوله** للاب  
 اي وان لم يل المال لطرقه وسفه بعد البلوغ على النفس

لاجل الدخول

فان قصد الهدية  
لاجل



لان العار عليه خلا فالمن زعم ان ولاية تزويجها تابعة  
 لولاية كالقاضي ثم راي فيكون للقاضي كما قاله  
 ابن حج ايضا قوله اي تزويجها بعينها انها هو تفسير  
 للمراد بالاجبار هنا لا بمعنى الاكراه **قوله** من نقد  
 البلد ومحل في هذا ما لم يكونوا ببلد يعتادون  
 فيه التزوج بالموجب او بغير نقد البلد والام يشترط  
 ذلك لجواز الاقدام بل يجوز الاقدام على ذلك مروي  
**قوله** السادس ان لا يزوجهما من تتضرر الخ هو ضيق  
 وكذا السابع **قوله** عداوة ظاهرة اي بحيث لا تخفى على اصل  
 محلتهما وهل مثله في ذلك وكيله او لا بد من عدم العداوة  
 الظاهرة والباطنة ويفرق بين الولي وكيله اعتمد  
 مروي **قوله** الثاني مؤسرا اي حقيقة او حكما  
 كما لو دفع ولي الصغير عنه المهر قبل العقد او ملكه  
 المهر كذلك وقوله حال الصداق محله ما لم تجر  
 العادة بخلافه **والاصح** قوله قال الولي العرفي  
 وينبغي ان يعتمد **قوله** انتفا العداوة اي ولو باطنية  
**قوله** لظهور الفرق وهو كونها مفارقة للولي  
 ملزمة للتزوج **قوله** واذنها ويكفي في البكر سكوتها  
 بعد استئذانها وان لم تعلم كونها اذنا ولم تعلم  
 الزوج بن حج وتمرد شيخنا في خرسا لا اشارة  
 لها مفهومة ولا كتابة ثم رجع انها كالمجنونة اه  
 شوبري

وعبرة

وعبرة عب وان لم تكن ثيبا بوطن كفي سكوتها بعد  
 استئذانها ولو اخبر كفؤا وغير معين او جهلت كون الصمت  
 اذنا او بكت الا مع صياح ولو استأذنها بلا مهر او  
 باقل منه فسكت لم تكن اذنت في ذلك اه لانها لا تستحي  
 من ذكره **تمتة قوله** ولم تزل بكارتها يستقر المهر  
 بذلك الوطى كما سياتي في الصداق **قوله** انما كالتيب معتمد  
**قوله** عن الصميري بضم الميم وفتحها **قوله** وكذا في دعوى  
 الشوبة الخ ظاهرا كلامه انما تصدق في دعوى الشوبة  
 قبل العقد بلا يمين كما في دعوى البكارة وفي سنة مر  
 انما لا تصدق في دعوى الشوبة الا باليمين وعبرة الرجائي  
 في حاشيته وتصدق في دعوى الشوبة قبل العقد  
 بيمين لاقتصار دعواها ابطال حق الولي من تزويجها  
 بغير اذنه لاقتضاء دعواها نطقا اه فالتشبيه في قول  
 الشارح وكذا في اصل التصديق لا في كونه بلا يمين فانهم **قوله**  
 ولا تنال عن الوطى ولا يكشف عنها الا انما اعلم بحالها  
 رجائي **قوله** فان ادعت الشوبة بعد العقد اي ادعت بعد  
 العقد انما كانت ثيبا قبله قل قوله بل لو شهدت  
 اربع نسوة عند العقد اي بشوبتها عند العقد الخ اي  
 شهدت بانها كانت ثيبا عند العقد ووقعت تلك  
 الشهادة بعد العقد **قوله** كما ذكره الماوردي الخ معتمد  
 ولو كان لها فرجان اصليان فوطيت في احدهما وزالت

٥٤



بكارتهما صارت ثيبا وكان احدى اصلها والاخر  
 زايده وتميز ووطي في الاصل في زالت بكارته فانها تصير  
 ثيبا بخلاف ما لو وطى في الزايد المتميز فانها تستمر على  
 بكارتها ولو كان احدى اصلها والاخر زايده واستثبه  
 الاصل بالزايده فلا تصير ثيبا بزوال البكارة بالوطي في احدى  
 الاحتمال ان يكون الوطي في الزايد والولاية ثابتة فلا تزول بالشك  
**فصل في محرمات النكاح** **الحقوله**  
 ومثبتات بفتح الموحدة ليناسب ما معه اي الا في يثبت لهن  
 الخيار فيه ويحتمل ان يكبرها وعلى كل لو قال وما يثبت الخيار  
 لكان اولى اذ المثبت وصف لا ذات فتأمل **قوله** اختلاف  
 الجنس ضعيف **قوله** بالنسب والرضاع في ادخال الرضاع  
 في القرابة المذكورة في الضابط الاول نظر ظاهر **قوله**  
 وله اي للتحريم الموبد **قوله** بعد الاصل الاول اي غير الاصل  
 الاول فان اول فصل من الاصل الاول هم الاخوة والاخوات  
 واولادهم ولا يخفى ان غير الاصل الاول هو الاصل الثاني  
 وما بعده وهم الاجداد والجدات وان علوا واحترز بقوله  
 اول فصل عن ثاني فصل فلا يحرم من وهن اولاد العمات  
 والخالات **قوله** الاول منها لو قال الاول منها كان النسب  
 بالمعنى واللفظ وكذا ما بعده قل ثم ان قوله وهي مبشدا  
 وجمله الاول منها الام خبر كما لا يخفى **قوله** اي يحرم العقد  
 عليها وكذا يقدر في الباقي بناء على الواجب من ان تعلق الاحكام  
 للافعال

192  
 للافعال لا للذوات نحو حرمت عليكم الميتة والدم اي تناولهما  
 لا عينهما رحمني **قوله** ينتهي اليها نسبك نسب الفوي لان الشرعي  
 لا يكون الا للاب **قوله** كل انثى ينتهي اليك نسبها اي الاعم من  
 اللغوي والشرعي يثمل بنت البنت **قوله** من جميع الجهات  
 اي جهة الاب والام او احدىهما ولو قال وان تراخي نسبهن  
 بدل وان سفلن لكان نسب كما مرق ل اي لان اصطلاح الفرضين  
 التعبير في الاولاد بقولهم وان سفلوا وسفلن وفي الاخوة  
 والاخوات بالترخي **قوله** سواء اتحقق انها من مائة باخيار  
 معصوم كعيسى عليه السلام **قوله** فكيفت اي الزاني من الزنا  
 فيحل اخذها او الضمير يرجع للزنا والاولى ان يقول فكالبنت  
 المخلوقة من زناه فانه يوهم انها كبنته الشرعية التي تحرم عليه  
 وليس كذلك فلا تحرم على صاحب اللبن لانتفايه عنه شرعا  
**قوله** واثنان في نسخة واثنان وهي اولى **قوله** ما ذكر لا حاجة  
 اليه بعد قوله على ذلك فهو سهوا وسبق قلم كما لا يخفى **قوله**  
 وهو ولد الولد ويقال ايضا حفيد واما السبط فهو ولد  
 البنت منو بري والمراد ما يثملها **قوله** ولا بنت المرضعة  
 اي ولا تحرم بنت مرضعة ولدك **قوله** **قوله** **قوله**  
 الباقي فقل الرابع وهي منظومة في قول الشيخ علا الدين القونوي  
 اربع هه في الرضاع خلال واذا ما اتسبن هه حرام  
 جدة ابن واخته ثم امره لاخيه وحافدو السلام  
 وزيد علي امر عم وعمته واخ ابن امر خال وخالة يا هم امر



وقد نظمت الاربعة السابقة على الترتيب السابق فقلت  
 مرضعة الاخ والاخت **تخل** او ولد الولد ولو اني جعله  
 كذلك ام مرضع للولد **و** بنتها وهي ختام العدة  
**قوله** لمعني لم يوجد فيهن في الرضاع وهي الامومة  
 والبنتية والاختية وقوله **ك** كما قررته اي في قوله ولو كانت  
 ام نسب الخ حلي **قوله** فلاخيه اي لابيها نكاحها واذا وجد  
 بينهما ولد فزيد عمه وخاله ويلف **ز** فيقال ما تقول في  
 شخص قال لاخري اعمي يا خالي كان تزوج رجل بامرأة ومعهما  
 بنت من غيره ورزق منها بياض سماه زيدا مثلاً وله اي لهذا  
 الرجل ابن من غيرها فاذا تزوج الابن الذي من غيرها بنتها  
 التي من غير ذلك الرجل ورزق منها بولد فزيد عمه وخاله  
 لانه اخو ابيه واخو امه واخصر من ذلك ان يقال صورتهما  
 ان اخا زيدا من ابيه تزوج باخت زيدا من امه او بالعكس  
 اي اخو زيدا من امه تزوج باخت زيدا من ابيه كما اشار اليه  
 اليه بقوله مثاله في النسب **م** واولدها ولد فزيد مثاله  
**قوله** فلاخيه لابيها الحسن اسقاط لابيها ليشمل الاخ النفيق  
 اولاب اولام ميداني وهذا ظاهر لان هذه المرأة  
 المرضعة ليست ام زيدا من النسب فارضاعها لزيد لا يثبت  
 التحريم على غيره من اخوته مطلقا اي الاشقاء اولاب اولام  
 فتأمل **قوله** بلبن اي اخيك بان ترضع امرأة شخص بعد ولادتها  
 منه صغيرة اجنبية ثم يتزوج بامرأة لها ابن من غيره فتلد له  
 ابن

بالولد

ابنا فللابن الذي من غيره ان يتزوج تلك الصغيرة ويصدق  
 عليه انه تزوج باخت من الرضاع لواب لاخيه لانه فقوله بلبن  
 اي اخيك اي لبنة الحاصل في زوجة اخرى غير امك كما هو  
 ظاهرا من **قوله** فان قيل انما حاصله ان الوصف بقوله اللاتي  
 دخلتم بهن عايد الى لفظ النساء الثاني دون الاول لما ذكره  
 ولا يخفى ما في عبارة من التسامح فتأمل **ق** **قوله** لا يسمى  
 دخولا ولهذا لا حد يوطى الميتة ميداني **قوله** نعم الخ مستدرك  
**ق** **قوله** وكل من وطى امرأة يملك سوا الوطى في القبل والدبر  
 واستدخال المني ولو في الدبر كذلك والمراد الوطى في الحيوة  
 كما مر وشمل الامهات والبنات ما هو بالنسب او الرضاع  
 كما ياتي **ق** **قوله** ويوجب العدة اي فيثبت به التحريم للمحرمة  
 فلا يحل للواطى بشبهة النظر الى ام الموطوءة وبنتها والخلوة  
 ولا المسافرة بها ولا مسهها كالموطوءة بل اولى فلو تزوجها  
 بعد ذلك ودخل تثبت المحرمية **قوله** اجيب بان المفهوم الخ  
 فان قلت المفهوم هنا خاص والقاعدة تعديته على العام  
 قلت منع من ذلك الاجماع على تحريم زوجة الابن رضاعا  
 رحمني والعجب من قول **ق** **ق** على التحريم قوله من اصلا بكم فخرج  
 به زوجة من تبناه او ابنة من الرضاع اهـ ولعله سهوا او  
 سبق **قوله** ولا تحرم بنت زوج الام الخ اشتمل كلامه  
 على الغار منها وعلان كل منهما عم الاخر وصورة ذلك  
 رجلان تزوج كل منهما ام الاخر فاولدها ابنا فكل من ابنيهما



عم الاخر لأمه ومنه **قوله** امرأتان التقتا برجلين فقالتا مرحبا  
 بابنينا وزوجينا وابني زوجينا وصورة رجلان تزوج كل  
 منهما امرالاخر ومنهما رجلان كل منهما خال الاخر وصورة  
 ان ينكح كل من رجلين بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن فكل واحد  
 من الابنين خال الاخر ومنهما رجلان كل منهما ابن خال الاخر  
 وصورة ان ينكح كل من رجلين اخت الاخر ويولد لكل منهما  
 ابن **قوله** وتحرم واحدة الخ لا يخفى ان واحدة عطف على سبع فهي  
 بدل من اربعة عشر وتقدير الفعل غير مستقيم **قوله** اخت  
 الزوجة الخ قال شيخنا يظهر لي انه ممتنع الجمع بين امرأة واختها  
 وان نفاها والداه بلعان اذ هي غير متفنية قطعا بدليل انه متى  
 استلحقها لحقته وهذا باعتبار الدنيا ما في الاخرى فلا مانع  
 من جمع الاختين في الجنة لان شاعلة التحريم فيها كمن تزوج  
 احدهما ثم ماتت في عصمته ثم تزوج اخاه الاخرى وماتت  
 في عصمته او مات ولم تزوج بعده غيره قاله الشهاب الزملي شوري  
 وقال القرطبي يجوز نكاح المحارم في الجنة ما عدا الاصول والقروع  
**قوله** ولو بواسطة يعني عمات اصولها وخالاتهم **قوله** لا الكبرى  
 فيه دفع توهم ان العمه والخالة هي الكبرى غالباً **قوله** فان  
 وطئ ولو في الدبر مرحومي **قوله** بازالة ملك ببيع ولو لبعضها  
 بلا خيار او بخيار للمشتري وحده **قوله** او كتابة صحيحة  
**قوله** او بعد وطئها وظاهر كلامه ان الاستدخال هنا اي في  
 هذه الصورة لا فيما تقدم ليس كالوطئ وهو ظاهر مست  
 الرمي

الرمي **قوله** حرمت العايدة اي حرم وطئها وكذا الاستمتاع  
 بها لكن ظاهر عبارة الروضة والعياب حرمة الوطئ فقط جلبي  
**قوله** او نكح امرأة ثم ملك الخ وكذا لو تقارن الملك والنكاح  
 حلت المنكوحه دون المملوكه لما ذكره **قوله** اذ يتعلق به الطلاق  
 الخ اي ويثبت النسب فيه بالامكان بخلاف الملك **قوله** خيار  
 فسخ نكاحه وفوائد الفسخ ثلاثة الاولى انه لا ينقص عدد  
 الطلاق الثانية انه اذا علم بالعيب قبل الدخول وفسخ لا يلزمه  
 شيء من المهر بخلاف ما لو طلقها فانه يلزمه نصف  
 المهر الثالثة اذ او طئها وتبين بها عيب وفسخ النكاح  
 سقط المسمى ويلزمه مهر المثل ولو طلق لزومه المسمى ع  
**قوله** واما الاعنا بالمرض ليس قيدا والمحال ان الاعنا  
 بمرض او غيره يثبت به الخيار ان ايس من الافاقه منه كالجنون  
 والافلا **قوله** والجذام هو في كلام المص مجرور وغيره الش  
 الى الرفع وهو مغييب وكذا ما بعده **قوله** البوص بفسخ  
 الباء والواو **قوله** هذا اذا كانا مستحكما في الخ تبع فيه متن المنهج  
 وجري عليه الرمي ايضا في ش المنهاج لكن نقل الزيادي  
 عن شيخه عدم اشتراط استحكامهما حيث قال والمفتمد  
 انه لا يشترط استحكامهما بل يكفي حكم اهل الخبرة بكونه  
 جذاما او برصا رمل **قوله** وجوز الاكتفا باسوداده الخ مفتمد  
**قوله** ويخرج البول من ثقبه صغيرة لا حاجة الى هذا  
 لان مخرج البول غير مدخل الذكور ولعل الش عراه ليخرج من ثقبه

قوله بالمرض  
 فيه



**قوله** فان شقته وامكن الوطي فلا خيار عبارة سرفان  
زال المانع ولو فعل غيرها فلا رد له لزوال المانع **قوله** اولم  
يبق منه قد والحشفة اي حشفة ذكرها وظاهرة وان كانت  
رتقا وقرنا لغوات التمتع المقصود من النكاح كما في اصل  
الروضة واعتمده مرر ولو حدث به جب فرضيت به  
فحدث به ارتق او قرن ثبت له الخيار ويحتمل عدمه لقيام  
المانع به **قوله** والعنف في العجز عن الوطي في القبل  
ولو بالنسبة لها مطلقا ولو كونها بمرادون غيرها وان  
حصل عرض يدوم وان علمت به قبل العقد او بعده  
واسقطت حقها قبل ضرب المدة لتجدد الضرر وعلم من قولنا  
او لكونها بمرادها لاجواز ازالة بكارتها باصبعه او نحوها  
اذ لو جاز ذلك لم يكن عجزه عن ازالتهامثبا للخيار لقدرته على  
الوطي بعد ازالة البكارة بذلك **قوله** وهو بضم المهملة الاولى  
ان يقول وهي لان الضمير راجع للعنة وهي مونثة والخبر هو قول  
علة مونث ايضا وانما قلنا الاولى لامكان توجيه التذكير بان  
اعاد الضمير على العنة بمعنى المرض او باعتبار كونها خامسا  
العيوب فتأمل **قوله** لان ذلك اي المذكور من دعوى العنة قل **قوله**  
بعد نكوله اما لو حلف انه لا عنة به فان دعواها تسقط  
فلا يطالب بتحقيق ما قاله بالوطي لانه حقه وان كان لها فيه  
مصلحة كما استقر المهر به والا من تشطيره بالطلاق ولا  
يمكن ثبوتها بالبينة لعدم امكان اطلاع الشهود عليها

بمخلاف

بمخلاف الزوجة فتخلف اليمين المردودة لامكان اطلاعها عليها  
بالقرآن **قوله** بمخلاف حدوث الجب فتخير به ومثله حدوث  
الرتق فيها والقرن بعد الوطي فتخير به لحدوث الجب له  
**قوله** وقد صح في الحديث لا عدوى وقد جاء ايضا لا عدوى  
ولا طيرة ولا هامة وفي لفظ ولا هامة بالتخفيف زاد بعضهم  
في رواية ولا صفر او الهامة هو انه كان اهل الجاهلية يزعمون  
انه اذا قتل القتل ولم يؤخذ بثاره يخرج له طائر يقول عند قبره  
اسقوني من دم قاتلي اسقوني من دم قاتلي ولا يزال يقول  
ذلك حتى يؤخذ بثار القتل كانت العرب تسمي الهامة بالتخفيف  
واما الهامة بالتشديد فواحدة الهوام وهي الحيات والعقارب  
وما شاكلها وقوله ولا صفر اذكر الامام النووي ان المراد به حية  
صفر تكون في جوف الانسان اذا اجاع توذره كذا كانت تزعم العرب  
ذلك قال وهذا التفسير هو الصحيح الذي عليه عامة العلماء وقد  
ذكره مسلم عن جابر راوي الحديث فتعين اعتماده اه حلي  
في سيرته وقد جاء ايضا انه صلى الله عليه وسلم اكل مع المجذوم  
طعاما في القصعة وقال كل بسم الله ثقة بالله وتوكل عليه  
اجيب بان الامر بان احتساب المجذوم ارشادي ومواكفة لبيان  
الجواز وجواز المخالطة محمول على من قوي ايمانه وعدم جوازها  
على من ضعف ايمانه ومن ثم يستر صلى الله عليه وسلم الصور بان  
ليقتدى به في اخذ قوي الايمان بطريق التوكل وضعيف الايمان  
بطريق الحفظ والاحتياط اه ملخصا من الدبري وقره الحلي



**قوله** وكذا اي لا خيار للولي بمقارن جب من اضافة الصفة  
للموصوف اي يجب مقارن وعنة مقارنة للعقد فاذا زوجها  
فتبين انه محبوب او عنين حالة العقد فلا خيار للولي بعد  
العقد انما الخيار لها **قوله** بمقارن جب وعنة للعقد استشكل  
تصوير مقارنته لعنة للعقد بانها لا تثبت الا بعده واجيب  
بامكان تصويرها بما اذا تزوجها وعن عنها ثم طلقها  
واراد تجديد نكاحها فزيادة ويخير في الولي بعد العقد  
ولو سجد في امته بمقارن جنون مقارن **قوله** لانه  
لا مطلع للشهود عليها عبارة شبه المنهج ولا يتصور ثبوتها  
بالبينه لانه لا اطلاع للشهود عليها **قوله** لانه  
اي الحال والشان وقوله عليها اي العنة **قوله** سنة  
سوا في الحجر او الرقيق وابداوها من وقت ضرب  
الحاكم قال **قوله** فان قال وطئت حلف قيد ذلك في المنهج  
بقوله وهي ثيب او بكر غوري وقال في شرحه وخرج ماله  
كانت بكرا فتخلف انه لم يطاها **قوله** واستقلت بالفسخ  
فكن بعد قول القاضي ثبتت عنده عندي او ثبتت حق الفسخ  
او خذ ذلك فان تعذر القاضي فلها الفسخ وحيث وقع  
الفسخ فان كان بخا دث بعد الوطي وجب المسير والا  
فهو المثل وهذا التفصيل جار في غير العنة اما فيها  
فلا فسخ لها بعد الوطي كما تقدم قال **قوله**  
حيث اختلف الزوجان ثم وقد نظم بعضهم هذه القاعدة

**قوله**

اي غير غورا

وما

وما استثنى منها فقال  
القول قول واطي في سنة مضبوطة بالحفظ عند الثقة  
الخلف في التحليل والنيابة والوطي مع فرع ات وعنة  
ومثل ادالا والتعليق بطلقة لسنة تحقيق

**قوله** الرابعة اذا علق طلاقها على عدم وطئها لقوله ان لم اطئك في هذه  
الليلة فانك في هذه الليلة طالق **قوله** علق طلاقها  
على عدم وطئها وقوله فادعاهم اي الوطي لاجل  
عدم الوقوع اه **فصل في الصداق**

مشتق من الصدق بفتح الصاد استمر للشديد الصلب  
فكانه اشد الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه  
بالتراخي وفي شتم رمن الصدق اي بكسر ما لقوله  
لا شعاره بصدق رغبة باذله في النكاح **قوله** اشهر  
من كسرها وقال الزمخشري الكسر افسح عند  
اصحابنا البصريين اهم ويقال صدقة بفتح الصاد  
وضم الدال ويضم الصاد واسكن الدال ويقال وبفتحها  
وبضمها وبالفتح وسكون الدال فهذه سبع لغات  
وله ثمانية اسماء جمعها بعضهم في قول

مهر صداق خلة وفريضة طلق جاور عقر اجر عدايق  
وزاد اخر الطور في قوله مهر صداق خلة وفريضة طول جاور عقر اجر عدايق  
والعقر بالضم في الاصل اسم لدية فوج المرأة ثم استعمل  
في المهر قاله في المصباح وقيل الصداق ما وجب بالعقد



والمهر ما وجب بغيره كوطي الشبهة **قول** ما وجب بنكاح  
الحذامعناه الشرعي وأما اللغوي فهو ما وجب بالنكاح  
وعلى هذا فالمعنى الشرعي أعم من اللغوي ولا يرد على هذا التعريف  
التفويض لأن الوجوب وإن كان مبتدأ بالفرض لكن أصله  
العقد فشملة قوله العقد هنا بنكاح أي ما كان أصل النكاح وإن  
انضم إليه شيء آخر **قول** بنكاح أي عقد لأن النكاح متى أطلق  
لا ينصرف إلا بخلاف النفقة فإنها لا تجب إلا بالتكليفين  
والمراد النكاح الصحيح وأما الفاسد فيستقر بالوطي فيه مهر  
المثل فإن مات أحدهما قبل وطئ فيه فلا استقرار ولا ارث  
رحماني **قول** أو وطئ أي في شبهة أو تفويض وكان العقد  
فاسدا **قول** كوضاع ومنه أرضاع إحدى زوجتيه الأخرى  
فيجب عليها مهر بتقويت نفسها ونصفه بتقويت الرضيعة  
كذا قاله قل وابن شرف وخضر والمعتمد أنه إنما يجب عليها  
نصف مهر فقط للرضيعة أما هي فلا يجب عليها مهرها لئلا  
يخلو نكاحها مع الوطي عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم  
كما نقله الشيخ عبد الرحمن الأجهوري عن شرح الرملي ومن  
صور رجوع الشهود أن يشهدوا بأن الزوجين رضاعا  
محرمًا فيفرق بينهما القاضي ثم يرجعان في الشهادة فيغرمان  
المهر للتقويت ولا يعود النكاح لأن رجوعهم لا يقبل بالنسبة له  
ففي صورة الرضاع وجب للمرأة على المرأة وفي الرجوع وجب للرجل  
على الرجل والواو في قوله ورجوع بمعنى أو هو مبتدأ بالنصب  
صفة لعطية أي لا في مقابلة شيء لأن المرأة تستمتع بالرجل

أكثر مما يستمتع هو بها فإنها تستمتع به من ثلاثة أوجه بخروج  
منهها وتردد الذكر وسريان مني الرجل في رحمها وأما هو  
فيلتذ بالاولين فقط وإنما وجب عليه لأنه أقوى كسبائها  
**قول** لأن المرأة تعليل لتسميته نخلة وقوله أو الكثر أي بل أكثر لما  
تقدم فاد بمعنى بل كما في قوله تعالى وارسلناه إلى مائة ألف  
أو يزيدون أي بل يزيدون **قول** التمس أي اطلب صداقا ولو  
كان الملتبس خاتما من حديد وهو غاية في القلة ففيه دليل  
من وجهين وجوب المهر ولو قليلا حيث رضيت به وجواز  
استعمال التخم بالحديد **قول** ويستحب هذا هو الأصل ويكره اخلاوة  
وقد يجب كما للزوج القاصرة وليها بأكثر من مهر مثلها  
لأنه لو سكت لوجب مهر المثل وقد يحرم كما للزوج بدون مهر  
المثل ولو سكت لوجب مهر المثل **قول** للزوج لو قال للعاقدة كان  
أولى اللهم إلا أن يقال قيد بالزوج لأن الولي تارة يستحب في  
حقه وتارة يجب والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يعترض به  
**ق** **ل** **قوله** في صلب النكاح أي العقد فلا اعتبار بالتوافق  
قبل النكاح أو بعده في استحباب أو التزام حتى لو خالف المسمى  
فيه المتفق عليه قبله أو بعده كان هو المعتبر **قول** لم يخل عنه  
أي نكاحا غيره فلا ينافي نكاح الواهبة نفسها إلا في **قوله** ادفع  
للخصومة أي عند التنازع **قول** وهو المعتمد ضعيف أو محمول  
على ما إذا كان العبد مكاتب **قول** وإن خالف أي فقال  
لا يسن ذكره إذا لا فائدة فيه وهو المعتمد خلافا للشافعية



ان لا يدخل لها الخ لعله في الصداق الحال كلا او بعضا ويحتمل  
 العموم اذ لا مانع من التعجيل قل ويكون ذلك سببا للحمية  
 والالفة والمودة بينهما **قوله** فان لم يسم جعلة الشئ مبنيا  
 للفاعل وضميره عايد للزوج وهو غير مستقيم خصوصا  
 مع المسائل المذكورة بعده والاولى ما تقدم من رجوع العاقد  
 او بناؤه للمفعول وضميره عايد للصداق اهـ قل **قوله** وقد  
 تجب الخ وظاهر ان اثر الوجوب الاثم بالمخالفة لا البطلان سم  
 على حج **قوله** غير جائزة التصرف لصغرا وجنون او سفه اي ورضي  
 الزوج باكثر من مهر المثل لئلا يفوت عليها الزايد على مهر المثل  
 وكذا يقال في الثانية كما سينبئ عليه الشئ **قوله** غير جائزة التصرف  
 لصغرا وجنون او سفه **قوله** وجب هو جواب قوله وان كانت  
 مفوضة والواو في قوله وان كانت مفوضة من الماتن واصل العبارة  
 وجوب المهر بثلاثة اشياء وقد اصلح الشئ فان ظاهرا ان العقد  
 لا يوجب المهر اذ لم يذكر فيه مع انه يوجب في غير المفوضة كما قدمه  
 الشئ **قوله** بثلاثة اشياء الخ نعم لو تكلم في الكفر مفوضة ثم اشكنا  
 واعتقادهم ان المهر للمفوضة بحال ثم وطئ فلا شئ لها  
 لانه استحق وطئا بلا مهر فاشبه ما للزوج عبده امته ثم اعتقها  
 او احدهما او باعها ثم وطئها الزوج سم فان لم يسلم  
 وترافعا اليها حكمنا بحكمنا قاله الواقعي في موضع اخر من الصداق  
 سم النبي لان الملقن **قوله** ولها حبس نفسها بالفرض لها  
 استشكل بانه اذا كان لا يجب الا بالوطئ او الموت فكيف ساء  
 لها

لها طلب الفرض وحبس نفسها التسليم ولهذا قال امام الحرمين  
 عند ذكر هذا الاشكال من طلب ان يلحق ما وضعه الاشكال بما هو  
 بين فقد طلب مستحيا واجيب بان العقد سبب لطلب الفرض  
 واذا حبست نفسها او حبسها الولي بسبب تسليم الصداق  
 استحققت النفقة وغيرها وجوب امد الحبس لان التقصير منه  
**قوله** لتكون على بصيرة اي ثقة لما قدره لها **قوله** كما لمسمي في العقد  
 اي كما لها حبس نفسها التسليم المسمى الحال **قوله** اما الموجل  
 اي في الفرض **قوله** فليس لها حبس نفسها له اي لقبضه وان  
 حل **قوله** ثانيا كما لمسمي في العقد اي كما لموجل المسمى الخ **قوله** فان  
 لم ترض به اي بما فرض الزوج **قوله** فكانه لم يفرض وح فلها مهر المثل  
 ان وطئ ولو في الدبر **قوله** وهذا اي محل اشتراط رضاها **قوله** لانه  
 اي اعتبار رضاها عت اي لا معنى له **قوله** ولا يشترط علم الزوجين  
 بقدر مهر المثل هذا محله فيما قبل الدخول اما بعده فلا يصح  
 تقديره الا بعد علمه ما بقدره قوله واحد لانه قيمة مستهلك  
 قاله لما وردى واقرب مرر وهذا ظاهر لانه لما وجب مهر المثل  
 بالوطئ صار متعينا لا يتأخر التراضي عليه غيره فاذا لم يكن معلوما  
 لها لم تنسأ لها المطالبة بقدره معين ولا للزوج تعيينه  
 اهـ **قوله** بقدر متعلق بعلم الزوجين لانه اي ما تراضيا عليه **قوله**  
 ليس بدلائل عن مهر المثل **قوله** بالتراضي اي من الزوجين  
**قوله** او يفرض الحاكم اي الذي تقع الدعوى بين يديه **قوله** اذا امتنع  
 الزوج من الفرض اي او فرض لها شيئا ولم ترض به **قوله** فصل المخصوصا

قوله



والزام المعاند **قوله** من نقد البلد اي الذي وقعت الدعوى فيها وهي بلد الحاكم وبلد الفرض وبلد الزوجين لحضورهما عنده فلا حاجة الى اختلاف ترجيح واعتماد قال **قوله** ويفرض اي الحاكم مهر المثل **قوله** ولا يصح فرض اجنبي من ماله هذا محله عند عدم اذن الزوج له فان اذن له جاز قطعا كما صرح به في الدقايق وغيرها وصرح به الشافعي في شرحه على المنهاج **قوله** لانه خلاف ما يقتضيه العقد اي لان العقد يقتضي اختصاص ذلك بالعاقدة وهو الزوج او ما ذونه ففارق اداين غيره بغير اذنه لانه لم يسبق عقد مانع من ادا الغير اما فرض الغير باذنه فيصح ثم ان كان الاذن في الفرض من مال الزوج كان وكيل عنه فيه وان كان في الفرض من ماله او مطلقا فصل يرجع عليه اه لا لتقدم الاذن على وجوب الماذون فيه لانه انما يجب بالوطي محل نظر وقد يقال الفرض مستند الى العقد فينبغي الرجوع **قوله** ما يقتضيه العقد اي وهو ان الفرض انما هو من الزوج لانه الذي يستوفي منفعة البضع اللهم الا اذا اتبع به عنه بعد فرضه عليه **قوله** بان يطاهاها يخرج ما اذا زال بكارتها بغير وطي كما صرحه او عود فلا يتقرر به المهر ولا يلزمه لو طلقها بعد ذلك سوى النصف في غير المفوضة كما سيأتي في الجنايات ونحوه ايضا استدخال المني من غير وطي فانه يوجب العدة لا المهر **قوله** وان اذنت له للحناية **قوله** لما فيه من حق الله تعالى وهو ان البضع لا يباح بالاباحة **قوله**

الكثر

الكثر من مهر الخ معتمد **قوله** فلا سطر لكن تحب المتعة **قوله** قبلها اي قبل الفرض والوطي **قوله** لانه اي الموت كالوطي الخ واعلم انه لا مهر في الموت بالنكاح الفاسد كما مر **قوله** او وجهها او لها معتمد **قوله** ولو قتل السيد امته هذا مستدرك على وجوب المهر بالموت والمسئلة ستة احوال اربعة يسقط فيها واثنان لا يسقط فيها اذا قتل السيد الامه او زوجها او قتلت نفسها او زوجها سقط المهر لان الجناية ممن له المهر او ممن فعله كفعله ولا يسقط فيما لو قتل الزوج الامه او قتلها اجنبي واما الحرة فلا يسقط بقتلها نفسها ويسقط بقتلها زوجها لان الفرقه منها والفرقة اذا كانت منها او بسببها قبل وطي تسقط المهر انتهى **قوله** امته الخ ظاهره ولو كانت الامه مكاتبه او مدبرة او معلقة عتقها بصفة او موصى بها او بمنفعتها وهو كذلك وانظر لو كانت الزوجة مبعوضة و قتلت نفسها او قتلها مالك بعضها هل يسقط المهر تغليباً لبعضها الرقيق في المسئلة الاولى او الجانب سيدها الذي هو مالك بعضها في المسئلة الثانية او لا يسقط تغليباً لبعضها الحر او يقال بالتوزيع راجع وحررا هديري **قوله** سقط اي لتقوية بفعله وتقويتها كقوية **قوله** او قتلت الحرة نفسها اي لان قتلها لا يسقط دينها فقتلها الورثة عنها و قتل الاجنبي كذلك بالاولى **قوله** في التسمية خرجت مجهولة النسب قال مراما مجهولة النسب فركنه الاعظم نسا الارحام كما ياتي قال سم وقضيته ان من لا يعرف ابوها يمكن ان تعتبر

لها

نفسها



بما رايها لانها من نسا الارحام هنا وهو غير ممكن ورد بان المراد  
من نسا الارحام من يمكن اعتباره منهن لاجمعهم **اه قول** في راي  
اقرب من تنسب اليه لا يخفى ما في هذه العبارة من الخلل والمراد انه  
يراعى اقرب امرأة اليها من المنسوبات الى اقرب جد ينسب الكل اليه  
من في محل العصبية لو كن ذكورا فتأمل **قل قوله** ثم بنات الاخ  
اي وان سفلن فتقدم بنت ابن الاخ على العمة لان جهة الاخوة  
مقدمة على جهة العمومة **اه قوله** ثم عمات لابناتهن لانهن من  
ذوي الارحام **قوله** ثم بنات الاعمام اي ثم بناتهم وان سفلن  
لا دلالة لهن بعصبية **قوله** والمراد بالارحام هنا لان امهات الام  
يعتبرن هنا من ذوي الارحام وهناك ذوات فروض فلواريد ما هناك  
خرجن بقوله فان تعذرا اعتبار نسا العصبية اعتبر بذوات الارحام  
ولان العمات ههنا من نسا العصبية وهناك من ذوي الارحام **قوله**  
قوايات الام كالجدة ام الام والام **قوله** ويعتبر مع ما تقدم الخ كذا في متى  
المنهج وزاد عليه قوله فان اختصت عنهن بفضل او نقص فرض  
لا يبق بالحال اه فان كان قوله فان اختصت الخ تصوير لقوله  
ويعتبر الخ كان المعنى انه يعتبر النسب اولاً ثم يزداد او ينقص  
بفقد الصفات ما يليق بالحال وهو المتبادر كما في سم وعلية  
يشكل قول الزركشي والاعتبار من سبق محله اذ كنى على صفتها  
والافض كالعدم حتى ينتقل الى من بعدهن كما اشار اليه صاحب  
البيان وابن ابي عمرون اه فانه مخالف لما تقدم عن المنهج اذ مقتضاه  
الانتقال لمن شابهها ولو من الاجانب ووافقه قول من لو لم يكن في نسا عصبيتها  
من

120  
من بصفتهما فكالعدم كما صرح بجمع واعتمده الاذرع **قوله**  
اعتبر بعصبية بلدها ظاهرة وان بعدن كينات اخ وكانت  
الغاييات اقرب كاخوات وقد نقل ذلك سم في حواشي المنهج  
عن من لكن نقل في حواشي حج اعتبار الغاييات **اه قوله**  
عوضا او معوضا تعميم فيما صح مبيعا ونوقش فيه بان المبيع  
معوض لا عوض وقد يجاب بان المبيع يصح كونه مثلاً لانه لم يعبر  
بالمبيع بالفعل حتى ينال في التعميم بل بما صح كونه مبيعا وهو  
قابل لتكون مثلاً **قوله** باللا يتمول ولا يقابل متمول لا يخفى ان احدي  
الجلتين لازمة للاخرى الا ان يريد بالثانية نحو شفعة وحده  
قد في الخروج عن العوضية **قوله** ويرجع لمهر المثل والقاعدة  
ان النكاح لا يفسد بفساد المسمى الا في صورتين احدهما نكاح  
الشفار والثانية اذ زوج عبده امته لحره وجعل رقبته صداقا  
لها **اللدور قوله** اذارك مبتدا خبره ان اعطيت الخ **قوله** جلست ولا  
اذارك اي وحق الله الذي هو يستر العورة متعلق به **قوله** وهذا  
داخل تامل فانه يقتضي صحة بيعه وقد قدم فيه البطلان فلا يصح  
لتعلق حق الله به فلو قال خارج كان اولي وجاب بان على  
حذف مضاف اي داخل في مفهوم قولنا الخ وهو قوله والا  
فلا وعلى هذا فلا اعتراض على الشر واعتراضه قل بان الاذار  
او الثوب يصح كونه مبيعا وان امتنع ببيع عارض وانما يكون  
داخلا لو قال ما صح ان يبيعه الانسان صح ان يجعله صداقا  
مع ان الاول هو المعتبر فتأمل **اه قوله** ان لا ينقص اي وان



يكون من الدراهم لا غيرها **قوله** ويجوز ان يتزوجها على منفعة  
اخر ولو تنازعا في البداية بالتسليم في هذه المسئلة فالقياس انه  
يفسخ الصداق ويومر بدفع مهر المثل لعدل ثم تؤمر بالتكليف  
هذا ما تحرر في الدرر ولا نقل فيها فيما علمت هكذا قاله  
شيخنا ابن الرمي اهون **قوله** على منفعة معلومة اي في غير  
المحبة وكذا فيها ان كانوا يتعاملون بذلك فتأمل **قوله** كلفة  
ولو للشهادتين كما لو كانت كافرة وارادت الاسلام اذا كان في  
تعليمها لها كلفة **قوله** والتزم على اي التعليم في الذمة جاز **قوله**  
من يحسنها اي المنفعة **قوله** وان التزم اخ كلام مستانف لا غاية  
**قوله** لم يصح اي عقد الصداق حيث لم يحسن اما النكاح فصحيح مطلقا  
لانه لا يتأثر بذلك ولا بالشرط الفاسد **قوله** المجهولة كسكنى الدار  
مدة مجهولة **قوله** ولكن يجب مهر المثل اي على الزوج وله عليها اجر  
المثل في مقابلة سكنى الدار مثلا **قوله** شامل لما يجب تعليمه الخ لو كانت  
الزوجة بليدة بحيث لم تتعلم بالتعليم المعتاد هل يكفي الزيادة يكلف  
الزيادة في التعليم حتى تتعلم او تنقل المهر المثل قال في الروض واذا  
تعدرت التعليم ببلادة فادرة او طلاق او لتعليم غيره لها وجب مهر  
المثل اه **قوله** كالفاحة وغيرها اي من العلم المحتاجة اليه والخرفة المضطرة  
اليها **قوله** ولتعليمها هي الخ اي وشامل لتعليمها الخ **قوله** الواجب  
الخ اي بان كانت وصية عليه والولد فقير مرحومي **قوله** وكذا عبيدها  
اي وان لم يجب عليها تعليمه لانه تزيد قيمته بذلك بخلاف ولدها  
فتبنيه العبد بالولد ليس من كل وجه بل في مطلق الصحة **قوله** تعذر تعليمه اي

شروط

بشروط ستة احدها وثانيها ان يصدقها تعليمه بنفسه  
لنفسها والثالث ان لا تصير محرما كما رضاعها زوجة الصغيرة  
والرابع ان لا تصير زوجة له بنكاح جديد والخامس ان يكون  
ذلك له وقع بان يتعذر تعليمه بمجلس او مجالس والسادس ان  
تكون كبيرة مطلقا او صغيرة تشتبه تامل قوله لانها صارت محرمة  
عليه الخ اي ولا يومن الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لوجوزنا التعليم  
من وراء حجاب من غير خلوة او جوزناه بحضور محرم مثلا لان المحرم  
قد يخرج الحاجة فلا يؤمن الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة تامل  
**قوله** ويرجح هذا السبيل ضعيف قوله بخلاف الاجنبي صوابه الاجنبية  
**قوله** ويرجح هذا الجلال المحلى ضعيف قوله كان كانت صغيرة لا تشتهى  
بان كانت الصغيرة التي لا تشتهى امة وزوجها سيدها الرقيق  
كامل على ان يعلمها القرآن بنفسه وهذا التصور متعين طوخي  
فروع لو اصدق حفظ القرآن لم يجز اذ حفظه الى الله تعالى  
بخلاف التعليم ذكره في الجراحه شدة التنبيه لابن الملقن **قوله** او  
صارت محرما له برضاع وصورته ان يتزوج رجلا بامراه كاملة على  
ان يعلمها القرآن بنفسه ثم انه يطلقها قبل التعليم سوا كان ذلك  
قبل الوطى او بعده ثم انما توضع زوجة الصغيرة فان الكبيرة في هذه  
الحالة صارت محرما له برضاع لانها صارت له امر زوجة فلا يتعذر تعليمها  
خ طوخي **قوله** بالطلاق **قوله** قال مرر ولورجعا بان استدخلت مائة  
المحترم اي في طلاق قبل وطى فينقض المهر لكن لو راجعها في العدة  
هل يستمر له النصف او يصير كان لافرقه فتسرجعه الزوجة ورايت



بخط الديوبندي اي وان راجعها الزوج اي يسقط النصف وان راجعها انتهى  
وعبارة قول بالطلاق ولو تفويضة اليها او بتعليق على فعلها باين كان او رجعا  
**الله قول** او اتمالة وجه كونه ليس منها ولا بسببها ان فعل امها لا ينسب اليها **قول**  
في كل ما ذكره متعلق بصيغة **قول** فكانها هي الفاسخة اي لان الفسخ بسببها  
**قول** وهو اوجه معتمد **قول** لعموم قوله تعالى علم منه انه لا فرق في الطلاق بين  
الرجعي والباين وان راجعها قبل انقضاء العدة وتكرر بتكرره كما افتي به مر  
خلافا لحيث قال لا متعة اخذ من جعلهم الرجعية كالزوجة في اكثر الاحكام  
**قول** بخلاف الطلاق عن الجبر فخيرنا ذلك بالمتعة والاصح الجديد انها تجب  
بالطلاق لا العقد وتظهر فائدة الخلاف فيما لو طلق الامة المفوضة  
قبل الفرض والدخول ثم اشتراها فعلى الجديد لا متعة عليه اذ لا يستحق  
على نفسه وعلى مقابلة تلززه لثبوتها قبل الشراء فيستحقها السيد  
وجزم البغوي في سنة السنة بنفي الوجوب اه نه التنبيه لان  
الملقن **قول** سئل عنها سلمت بوزن فرج من السلامة **قول** وفرقة  
مبتدأ خبره قوله كطلاقة اي فكما تحرك المتعة في فرقة الطلاق  
تجوز في فرقة الغنسخ حتى لو انفسخ بوطي ابية او ابنة وجب المتعة  
اه وعبارة المنهج وشرحه يجب عليه لزوجة له يجب لها نصف  
مهر فقط بان وجب لها جميع المهر او كانت مفوضة لغيره  
ولم يفرض لها شيء صحيح متعة بطراق اي طلاق او غير غير  
هذان كان القراء لا بسببها او بسببها او ملكه لها او موت  
لحما او لاحدهما اي اذا انتفى كل من هذه الاربعة كرده  
او اسلامه ولعانه وتعليقه طلاقها بفعلها فعلى وطى

ايه

اليه او ابنته لها بشبهة فكل هذا تجب فيه المتعة فان كان سببها  
كملكها او ردتها واسلامها وفسخها بعيبه وفسخه بعيبها اي  
بواحد من العيوب المذكورة فيما مر او بسببها كردها معا او ملكه  
لها بشر او غيره او بموت فلا متعة لها وطىها ام لا اه يتصرف **قول** عن  
ثلاثين درهما قال شيخنا المعتبر ان لا تبلغ نصف مهر المثل فان  
تعارض مع الثلاثين اعتبر الاقل منهما اه **قول** لان الزوجين  
انما لو قال للاجتماع الناس لها كان اعمر لثبوت له وللمه  
العريس وغيرها **قول** لسرور حادث من عرس واملاك  
انما كذا قاله غالب الشرح وفي شرحه مر يتخذ حادث سرورا  
او غيره فعليه يظهر بعد الوضعية منها بخلافه على صنيع  
الشارح **قول** الما ينشأ اي الدخول **قول** على بعض نساياه وهي  
او سلمت **قول** فيدخل وقتها به اي بالعقد ولا تفوت بطلاق  
ولا بهوت وقال بعضهم فعلها بعد سنت او سبع قضاء  
فراجعه **قول** بعد الدخول قال الديلمي والظاهر انها  
تنتهي بمدة الزفاف للبكر سبعا وللثيب ثلاثا اه اي قطعها  
بعد ذلك يقع قضا **قول** تدعى اليها الاغنيا انما اي شانهن ذلك  
**قول** ومن لم يجب الدعوة انما اي ان انتفى ما ذكر في اول الحديث  
بر ماوى **قول** فقد عصى مخ ولا يعصى الا بترك الواجب **قول** فقالوا  
انما تبرأ منه لان لفظ الوليمة عام يشمل العرس وغيره فهو  
عام مخصوص **قول** عندهم اي العرب **قول** ويؤيد اي هذا  
المراد **قول** وما غيرها من الولايم يشمل وليمة الترس كما هو ظاهر



قوله كثيرة ذكر منها عشر بن عذر استأق مفصلة **قوله** لا يخص الاغنيا  
لغناهم يقتضي ان تخصيص الفقير الفقيرهم لا يمنع الوجوب  
وانظر ما المراد بالاغنيا هنا هل هو غني الزكاة او من يسمى غنيا  
عرفا **قوله** لغناهم هو قيد يخرج ما لو دعاهم لكونهم اهل حرفته  
مثلا وكلهم اغنيا فلا يسقط الوجوب **قوله** ان يكون الداعي  
مسلم فلو كان كافرا لم تجب اجابته لكن يسن ان رجي اسلامه  
او كان قريبا او جارا او كزالا يلزم دينا اجابة مسلم كما قاله  
الشه **قوله** مطلق التصرف فلا يجيب غيره وان اذن له وليه  
لعصيانه بذلك نعم ان اذن لعبد ان يولم كان كالحكم لكن  
بشرط ان ياذن في الدعوة له ايضا قاله مروان بن الحكم قال بن  
سهم هلا جعل اذنه له في الوليمة اذنا في الدعوة ايضا **قوله** وهو  
اب او جد هل مثلها الام الوصية فيه نظر **قوله** او بناييه  
ولو مفرزا لم يجهد عليه الكذب **قوله** اجاب اقربها رحما  
ثم دارا فان استويا اقرع قال مروان بن الحكم قولهم اجاب  
الا قرب وقولهم اقرع وجوب ذلك عليه وقد ينظر  
فيه اذ لو قيل بالنسب فقط للتعارض المسقط للوجوب  
لم يتعداه **قوله** من اكثر ما له حراما في والولية من ماله  
المنكور **قوله** حرمت اجابته وان لم يرد الاكل منه لان فيه قرأ  
على المعصية **قوله** والا اي ان امره يعلم ان عين الطعام من الحرام  
فلا تحرم الاجابة بل تكروه كما قدمه **قوله** وتباح مع استئذان  
وتجمل بعض الفصول **قوله** قدم الاسبق اي وجوبا واما عند  
المعية

المعية فيكون تقديم الاقرب رحما على وجه الذب اه اي ومثلا  
الا قرب دار **قوله** وتباح مع استئذان **قوله** ولكن لا بد من  
استدراك على كلام الزركشي القائل بعدم الوجوب في زماننا  
**قوله** وليس في موضع الدعوة محرم اي ليا من مقهاه  
المخلوة المحرمة فهذا القيد قدنيا في قوله الاتي وان لم  
يخل بها ومن ثم قال **قوله** وليس في هذه الجملة تدافع  
اه وافهم انه اذا توفرت هذه الامور وجبت الاجابة ووجهه  
انه يندب للزوجة الوليمة اذا لم يولم الزوج رحا صلاح الزوج  
لها كما يندب لمولود ترك وليه العتق عنه ان يعق عن نفسه  
بعد بلوغه وقد تقدم وقتها اي ان مبداهما من حين **قوله**  
العقد وينتهي ادواها بالاسبوع في البكر والثلاث في التيب  
**قوله** ان لا يكون المدعو قاضيا والاوجه استئذنا ابها منه  
ونحوه فلهذا اجابتهم لعدم نفوذ حكمهم **قوله** في ترك الجماعة  
اي مما يتاتي هنا فلا ينافي ان من جملة اعداء الجماعة المجوع  
والعطشى وليس عندنا الوجود ذلك في مقصده **قوله** امر  
اي جيلا لا بد ليل تقيده بخوف مخورية وسياتي ان المرأة المدعوة  
كذلك **قوله** اي تهمة الفرق بينهما ان الريبة هي التي  
لا تكون بمجرد التوهم بخلاف التهمة فانها ادون منها واما  
القالة فهي ان ينسب اليه قول لا يليق به كغيبه او نهيمة  
ورامت في عبارة الاذرع في التوسط ما يوافق هذا لانه  
قال وان لا يدعوه امرأة اقبية الا ان كان ثم محرم اني يحتملها

قوله ان لا يكون  
هنا اي  
محل الوليمة



الى ان قال وان لا يكون عليه رتبة ولا تهم في ذلك بان تكون  
 الداعية ممن عرفت بالسحق او القيادة او تبهم بذلك اه  
 فكونها معروفة بالسحق او القيادة رتبة وتبهمها  
 بذلك تهمه وهي دون الاولى **قوله** لا يكون هناك  
 اي محل للوليمة **قوله** السياج اي الحيا **قوله** ولا تسقط  
 اجابة بصوم **ف** لو دعا في رمضان للحضور  
 فصار له تحب الاجابة فان اراد فليدعهم عند الغروب  
 قاله البلقيني **قوله** بوضعه في فمه اي ملكا مراعى بمعنى انه اذا  
 اكله اكل ملكا له ولا يتم ملكه الا بالازدراء فلا يسوغ  
 له ان اخبره من فمه التصرف فيه بغير الاكل ويتفرع على  
 ذلك انه لو حلف ان لا ياكل من طعام زيد فضيفه فاكل  
 لم يحث لان الاضافة تقتضي الملك وعند الاكل لم يكن  
 طعامه بخلاف ما لو حلف لا يتناول طعامه فانه يحث  
 لان وقت تناول كان ملكه ومسئلة الحلف ذكرها الثنا  
 الرمي في الايمان فقال لا يحث من حلف لا ياكل طعام زيد  
 فاكله ضيفاله لانه لم ياكل طعامه للملك اياه بوضعه في فمه  
 كما اقتضى كلام الشافعي ترجحه **فصل**  
**في القسم والنشور** اي حكمها وما يترتب عليها  
**قوله** مصدر وقسم الشيء اي جزاته والمراد به العدل بين  
 الزوجات هنا **قوله** الخروج عن الطاعة اي من الزوج او  
 الزوجة او مطلقا قل فافاد ان النشور يستعمل في غير خروج  
 الزوجة عن الطاعة واصل الارتفاع سمي به الخروج عن  
 الطاعة

في قوله لا يكون عليه رتبة ولا تهم في ذلك بان تكون الداعية ممن عرفت بالسحق او القيادة او تبهم بذلك اه فكونها معروفة بالسحق او القيادة رتبة وتبهمها بذلك تهمه وهي دون الاولى

الطاعة لان فيه ارتفاعا عن اد الحق الى الغير اه **قوله** لو كان اما اي  
 بان تزوج رقيق اثنين فيجب عليه القسم بينهما او احدهما بشرط امة فسقط  
 ثم تزوج امة اخرى فيجب عليه القسم بينهما اه **قوله** في البيت قيد بقول الله  
 التسوية لانه ظاهر في مقدار الزمان والا فالقيم واجب فيها لكن لا يجب  
 فيه التسوية في الزمان ولو اسقطه او عمه لكان اولى لما ياتي في **قوله**  
 الحراير سبيلة محترمة وهو عدم التسوية بين الحراير والاماء وكان الانسب  
 ان يزيد قوله او الاما اذ لو انفردن فهن كالحراير **قوله** على الزوج بنفسه  
 ان كان عاقلدا وان كان به عنة او مرض او جب وعلى ولي الصبي المطبق  
 للوطي فان جازا لانه عليه وليه وعلى ولي المحن ان يدور به ان كان  
 له فيه مصلحة كان ينبغي للجماع بقول اهل الخبرة ومثل ذلك مطالبة  
 بعض الزوجات بقضا حقها من قسم وقع منه سم ولا قضاء عليه  
 وان اثم به الولي قل **قوله** واحرام **ف** لو بات عند واحدة محرما وعند  
 واحدة حلالا فقد ادى حقها المحصول الانس قال في المحرر اه شرح التنبيه  
 لابن الملقن **قوله** وللامة ليلة ولا يجوز اقل من ذلك ولا اكثر وللهذا  
 كان التعبير بما قاله متعينا بخلاف من عبر بقوله وللحرة مثلاثة لان  
 ذلك صادق بان يجعل للامة ثلث ليلة وللحرة مثشاهو صادق بان  
 يجعل للامة ليلتين وللحرة اربعامع انه لا يجوز الزيادة على الثلاثة  
 الا بالرضي **قوله** وازا قام بالزوجة نشورا ومثلها الامة التي لا تطبق  
 الوطي فهذه الاربعة لا قسم لها اه وخط المبدأ لا يقال ففتح  
 الباب من الاستحرام وهو اللجب عليها لانه نقول هو حائل بينهما  
 وبينه ففتح الباب من ثمة التسليم الواجب عليها **قوله** اعراض عن الزوجة

تزوج  
 في البيت  
 قيد بقول الله  
 التسوية  
 لانه ظاهر  
 في مقدار  
 الزمان  
 والا فالقيم  
 واجب فيها  
 لكن لا يجب  
 فيه التسوية  
 في الزمان  
 ولو اسقطه  
 او عمه لكان  
 اولى لما ياتي  
 في قوله

في قوله لا يكون عليه رتبة ولا تهم في ذلك بان تكون الداعية ممن عرفت بالسحق او القيادة او تبهم بذلك اه فكونها معروفة بالسحق او القيادة رتبة وتبهمها بذلك تهمه وهي دون الاولى



اي بعد تمام دورهن ولا يجوز قبله فيا ثم به حيث شرع في القسم ثم  
 قطعه اما قبل التزوج فلا تجب **قوله** ويخصهن اي بالوطي **قوله** كقرب  
 مسكن الخ اي وكقرب غيرها **قوله** قبله او بعده اي لان المقصود حاصل  
 بكل من تقديم النهار وتأخيرها لكن تقديم الليل اولى للخروج من خلاف  
 من اوجبه لانه الذي عليه التواريخ الشرعية **قوله** فلو كان يعمل  
 تارة لم قال شيخنا فالمعتبر في حقه وقت فراغه من عمله ليلا كان او  
 نهارا قل وعبرة مروا ان كان تارة يعمل ليلا وتارة نهارا لم يجوز  
 نهاره عن ليله ولا عكسه اي والاصل في حقه وقت السكون لتفاوت  
 الغرض ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالأوجه ان محل السكون  
 هو الاصل والعمل هو التبع وانه لا يجزي احدهما عن الآخر وانه لو  
 كان عمله في بيته كخياطة وكتابة فظاهره يمثلهم بالحارس والاثني عدم  
 الاعتبار بهذا العمل فيكون الليل في حقه هو الاصل اذا قصد  
 الاثني وهو حاصل انتهى **قوله** لا يدخل نهارا انما قيد به مع احتمال  
 عبارة المصلاصل لاجل قوله لغير حاجة فان الدخول في الاصل  
 يتنع لغير ضرورة فلو كان كلامه في الاصل لقال لغير ضرورة انتهى  
**قوله** فان فعل اي دخل لغير حاجة **قوله** وطال مكثه اي عرفا فان لم يطل  
 فلا قضاء وان حرم عليه لتقديره **قوله** بقدر ذلك اي الزمان الذي دخل  
 فيه **قوله** من نوبة المدخول عليها وعند فراغ زمن القضاء يلزم الخروج  
 نحو مسجد ان من قال قال ليس قوله من نوبة الخ قيد فيتمل ما ليس  
 من نوبة واحدة منهم قل **قوله** الى التي هو يومها فيبيت هذا يقتضي  
 انه كان يجعل النهار التابع قبل الليلة المتبوعة وفي رواية مر خلافة

في بيتها  
 في بيتها  
 في بيتها

حيث

حيث قال حتى يبلغ التي جات نوبتها فيبيت عندها **قوله** وان طال  
 الزمن ظاهره ولو زاد على قدر الحاجة جدا ويحتمل ان معنى وان طال  
 اي واستغرقت الحاجة **قوله** صرح الزيايدي فانه قال ان طال زمن الحاجة فتضي  
 الزايد واعتمد مستأخنا **قوله** فيحرم عليه ولو لم الحاجة اي وانما يجوز  
 للضرورة **قوله** ان طال مكثه عرفا فتضي ظاهره وان كان بقدر الضرورة  
 قل اما لو طوله فانه يقضي من باب اولى **قوله** وياتي من تعدي بالدخول  
 اي من دخل نقديا لا الحاجة والضرورة اي في الاصل او التابع  
 وان لم يطل مكثه لكن تقدم انه لا يقضي غير الطويل هذا ما ذكره الشافعي  
 قال شيخنا مر انه لا يقضي ما لم يطل مطلقا ولا يقضي قدر زمن الحاجة  
 والضرورة مطلقا ويقضي ما زاد على قدرهما عادة مطلقا وقال  
 شيخنا الزيايدي انه في الاصل اذا زاد على قدر الضرورة يقضي للجميع  
 سواء طال او طوله وانه في التابع يقضي الزايد على قدر الحاجة ان  
 طوله لان طال فراجع قل واعتمد مستأخنا كلام رزي وقد نظم بقولي  
 للزوج ان يدخل للضرورة لضرورة ليست بذات النوبة  
 في الاصل مع قضاء كل الزمن ان طال او طوله فأتقن  
 وان يكن في تابع الحاجة وقد اطال وقت تلك الحاجة  
 قضى الذي زاد فقط ولا يجب وقضاؤه في الطول هذا ما انتخب  
 وان يطل دخوله لا لغرض عصى ويقضي لاجتماعا ان عرض  
**قوله** ولو جامع من دخل عليها في نوبة غيرها اي في الاصل او في التابع  
 نعم يجوز غيره من الاستمتاع في التابع فقط كما مر **قوله** وكان اي  
 الدخول للضرورة فهو من جملة الغاية **قوله** لا يوصف بالتحريم معتد  
 اي من حيث خصوص كونه وطيا واما من حيث صرف زمن صاحبة الوقت

الضمان الزوجية  
 لرجل واحد  
 الضمة بفتح الضاء  
 فيها اه



غيرها فمعصية توصف بالتحريم او من حيث الاقدام على الوطى فيحمل قوله ويرى  
التحريم الى ايقاع المعصية معناه اما على صرف الزمن اليها او الاقدام وهو  
اقرب **قوله** فلو ماتت المظلومة بسببها الظرف متعلق بالمظلومة لا بماتت  
والتقدير المظلومة بسبب ليلتها التي فاتها بموتها مع استيفاء  
ضررها ليلتها لا قضاها فليتأمل وبهذا التقدير اندفع قول بعضهم  
هنا انظر ما حكم ابرار الضمير لخواج ففى كلام الشى وضع الظاهر  
موضع المضمير **قوله** ولو فارق المظلومة تعذر القضا لكن يجب عليه  
عودها لعصمته ولو بعد جد يد اذا تمكن منه ويقضى لها حقها  
وتقدم انه لو اكرهه حاكم على العقد عليها صح مع الاكراه لانه اكره  
بحق كما ذكره في الحاشية **قوله** وقت نزوله اي مالم تكن خلوة في  
سيره فهو العمد كما قاله الاذرعى بان كان في محفة وخوها وحالة  
النزول يكون مع الجماعة في خيمة مثلا فيكون الاصل في حقه حالة  
السير حتى يلزمه التسوية في ذلك كما في شرح البهجة وعماده في  
المجنون وقت افاقة اي وقت كان **قوله** قليلا كان او كثيرا فظاهر  
الاكتفاء بتوزيع مرات النزول وان تفاوتت حتى لو كان النزول  
في نوبة واحدة نصف يوم وفي نوبة اخرى ربعه كفى وقد يوجه  
بان اوقات النزول لا تنضب وتشتق مراعات التفاوت فسومح  
فيه ومحل هذا كما هو ظاهر في نزول لا يتأتى فيه القسم الواجب  
على المقيم اما نزول يتأتى فيه ذلك كيومين يليلتيهما ومعه زوجتان  
مثلا وجب القسم بينهما كما لمقيم وامتنع تخصيص احدهما بجميع  
هذا النزول اه سم **قوله** فيحمل على رضاها بنى على وجوب القسم  
عليه صلى الله عليه وسلم وهو الصحيح **قوله** وهو الظاهر معتمد  
**قوله** بغير رضاها وان تفرق في البلاد انهم جواز الزيادة برضاها  
و

ولو مشاهرة او مسانحة **قوله** اقرع للابتداء لان الابتداء كان بلا قرعة  
فيلفوا **قوله** لنقل الخ هذه دخيلة في كلام المصنفات مل قل قال في الوض  
وتشرحه فلو غيرنية النقلة بنية السفر لغيرها فليست سقط عنه القضا  
والا ثم بذلك او يستمر حكمها الى ان يرجع الى الباقيات وجهان  
قال الزركشي نص الامر يقتضي الجزم بالثاني **قوله** حرم ان يستحب  
بعضهن ولو بقرعة المسئلة لها خمسة احوال يحرم في اثنين منها  
وهما ان يستحب بعضهن ويبقى بعضهن على عصمته او يترك الجميع  
ويحل فيما عدا ذلك وهو ما اذا استحب الكل او طلق الكل او استحب  
بعضا وطلق بعضا وهل يكتفى بالطلاق الرجعي او يستتر ما كونه باينا  
لان الرجعية في حكم الزوجية وعموم كلامهم يشمل الاول ويوجه بان  
يمنع من وجوب القضا المترتب على السفر **قوله** بوكيله والمراد الوكيل  
المحرم فان كان اجنبيا امتنع السفر معه والاوجه الاكتفاء بالنسوة التقاة  
**قوله** قضى لمن مع الوكيل اي لانه من افراد استصحاب بعض دون بعض  
فيوجب القضا لغير المصحوب له واعتراض قل على الشى غير موجه كما  
قال شيخنا **قوله** ولا يجوز ان يتوكلن اي على ذمة من غير استصحاب ولا  
طلاق وعارضه قل بما تقدم فيما لو تفرقن في البلاد من انه يقسم عليهن  
ولا يتجاوز بالنوبة ثلاث ليال اي الا برضاها فيجوز مشاهرة ومسانحة  
فهذا يتضمن سكناه في غير بلد هن اه المقصود منه ولك رده بان ذلك  
مفروض فيما اذا سكنت واحدة ببلدها وله بلدا اخرى فابقاها  
ببلدها وبقي هو ببلده وهذه فيما اذا كان وطن الجميع واحدا فاراد  
الانتقال وحده اه **قوله** لما في ذلك اي توكلن **قوله** من الوقاع اي الجماع  
**قوله** وفي باقى الاسفار الخ دخول على المتن **قوله** الطويلة بان كانت يوما  
وليلة فاكثر **قوله** والاقصيرة بان كانت دون يوم وليلة **قوله** سلمهم

جواز



القرعة في الحام الش سهم تغيير اعراب المتن اللفظي وهو معيب كما  
لا يخفى **قول** وسوا كان اي السفر **قول** فليس له الخروج بغيرها فلو تغدى  
واخذ غيرها فالقضا واجب للمظلومة فقط لا لخصم الحق بالقرعة  
فيها وليس له ان يعيد القرعة ايضا **قول** وله تركها اي ترك من خرجت  
لها القرعة فلا يأخذها ولا غيرها **قول** وعصى وقضى اي ذهابا  
وايابا واقامة ايضا **قول** قال الماوردي وكذا بعده لضعيف وعبارة  
مر في شرحه ولحق قبل سفرها الرجوع وقول الماوردي بل قبل بلوغ مسافة  
القصر بعيدا بحروفه **قول** اي يصل اليها دفع به ان مسافة القصر  
لا تتصور مجاوزتها اذ لا اخر لها فالمراد مجاوزة او لها قال **قول** والمعنى  
فيه اي سقوط القضاء عن المتخلفات مع وجوبه على الزوج دائما ولو قام  
بها عذر **قول** ما يقابل ذلك اي من الصحة او التمتع **قول** حفظها من  
الزوج وهو الصحة والتمتع به **قول** فقد ترفعت اي تمتعت **قول** الامران  
وهي راحة في مقابلة راحة ومشقة في مقابلة مشقة **قول** فان فعل  
عصى اي تغليظا عليه ومع ذلك يجب على الزوجة طاعته فلو امتنعت نشزت  
**قول** هذا اي محل وجوب القضاء **قول** فان وصل المقصد هذا مفهوم  
قوله السابق واذا سافر بالقرعة لا يقضي للزوجات المتخلفات مدة سفره  
وليس مرتبطا بمسئلة الا ما **قول** لمعينة خرجت المبهمة قال سم فعل هو  
كما لو وهبت لمن او كما لو وهبت له فيه نظرا له وجزم قال بالطلاق  
اي فيستمر حقا **قول** بات عندها وان لم ترض بذلك **قول** له وبعض  
الزوجات اي معينة **قول** قسم ذلك على الروس فعليه لو وهبته  
له ولحق كان له ربع ليلة وكل زوجة كذلك فيجعل الواهبة كالمعدومة  
وفي كل اربعة ادوار تجتمع ليلة فيقع بينه وبينهن فمن خرجت له القرعة  
خصها به وهكذا كلما اجتمعت ليلة وكذا بقية الصور هذا اذا وهبتها  
دائما

وإذا سافر بالقرعة لا يقضي للزوجات المتخلفات مدة سفره  
وليس مرتبطا بمسئلة الا ما  
فإن وصل المقصد هذا مفهوم  
قوله السابق واذا سافر بالقرعة لا يقضي للزوجات المتخلفات مدة سفره  
وليس مرتبطا بمسئلة الا ما  
فإن وصل المقصد هذا مفهوم  
قوله السابق واذا سافر بالقرعة لا يقضي للزوجات المتخلفات مدة سفره  
وليس مرتبطا بمسئلة الا ما

دائما فان وهبت ليلة فقط جعلها ارباعا واقع ايضا ويخص بربعه  
من ثلثا فراجع ذلك ففيه نظر قل قوله ولا يجوز الواهبة ان تأخذ الحق  
لان هذه الهبة ليست على قواعد الهبات ولذلك قالوا ليس لها هبة تنوقف  
على رضى غير الموهوب له الا هذه ويلزم مهادر العوض ان كانت اخذته  
وتستحق القضاء قال شيخنا ما لم تعلم بالفساد قل **قول** من هذه المسئلة  
اي من مفهوم التعليل المذكور فيها وهو قوله لانه ليس بعين ولا منفعة  
**قول** اخذ العوض جائزا اي لانه اقتدا والفرق بينه وبين صاحبة الليلة  
حيث لا تأخذ عوضا في مقابلة هبتها البعض الزوجات ان حقاها  
من القسم ضعيف بدليل انها لا تجاب اليه الا برضى الزوج فلم يتمحى  
الحق لها حتى تأخذ العوض على اسقاطه **قول** لا اسقاط الحق لئلا ي  
وليس لباذل العوض الرجوع فيه ان لم يقرر الا ان يشترط بان يقول  
ولي الرجوع في العوض ان لم اقرر وكذا ليس لصاحب الوظيفة الرجوع  
فيها ان لم يقرر المنزول له الا ان يشترط بان يقول اسقطت حقي من  
هذه الوظيفة بهذه الدارهم لفلان بشرط ان يقرر فيها فان لم يقرر  
رجعت فان له الرجوع اه مبدئي **قول** والواهبة الرجوع متى شئت  
اي لان الهبة لا تلزم الا بالقبض والمستقبل لم يقبض اه مستثنى التنبه  
**قول** الابينة اي شهادة رجلين **قول** ولا ترجع لئلا لا يقضى لها  
ما مضى قبل علمه بالرجوع ولو كياي قل **قول** في دوام نكاحه لعل  
المراد منه ان معه غيرها ممن بات عندها والافلا وجوب قل **قوله**  
كل منهما اي الحرة والعبد **قول** وثلاث لئلا لو قال من الليالي لبقا  
تسوين ثلاث في كلام المصنف كان اولى قل **قول** ونحو ذلك اي كوطي



في دبرها عميرة **قول** وبين سبع بقضا عبارة من الارشاد فان سبع بطلبها  
 قضى لكل قال حج في شرح الصغير من الباقيات سبعا اده وهو صريح  
 في انه يقضي لكل واحدة سبعا سم على حج اي فاذا كان تحت قبل الجديدة  
 ثلاث بات عندهن واحدة بعد واحدة احدى وعشرين ليلة هذا  
 تقرير كلامه ونافع فيه الشيخ سلطان فقال يشترط ان تكون السبع  
 من نوبتها فقط كما يفيد التعبير بالقضا قال عني وكيفية القضا  
 ان يقرع بينهن ويدور فالليلة التي تخصها يبيتها عند واحدة منهن  
 بالقرعة ايضا في الدور الثاني يبيت ليلة عند الثالثة وهكذا يفعل  
 في بقية الادوار الى ان تتم السبع وتماها من اربعة وثمانين ليلة  
 وذلك لانه يحصل لكل واحدة من كل اثني عشر ليلة ليلة فتحصل  
 السبع ما ذكر واذا ضرب سبع في اثني عشر وهي اقل ما يحصل فيه القضا  
 لكل واحدة بلغ اربعة وثمانين اده **قوله** ولا يختلف بسبب ذلك  
 عن الخروج لضعيف **قول** وان خالف فيه بعض المتأخرين وهذا  
 الذي اعتمد شيخنا فقال يحرم عليه الخروج للجمعة والجماعة وعبادة  
 المرضى وخوذلك الا برضاها **قوله** واذا خاف اعلم ان  
 الشقاق بين الزوجين اما ان يكون بسبب منها او بسبب من اوسبب  
 منها جميعا فالسبب منها ان تظهر امارات نشوزها كما ذكره المص  
 والسبب من سياتي في التمه وهو ما لو منعها الزوج حقها  
 قسم وان ادعى كل منهما تعدي صاحبه عليه تفريق القاضي حالها  
 بثقة بخبرها من غير انهما وخوهم كما سياتي في التمه ايضا **قوله**  
 بان ظهرت امارات نشوزها كذا في شئ المنهج فعلم ان الوعد يكفي

له ظهور امارات النشوز واما المهر والضرب فيفتقران الى العلم  
 بالنشوز فقول المص فان ابت الا نشوز معناه فان تحقق نشوزها  
 باستمرارها على النشوز بعد الوعد والحاصل ان مهرها في الكلام  
 ثلاثة ايام فاقبل جاز مطلقا وان مهرها في الكلام فوق ثلاثة ايام  
 نظر ان قصد ردها لحظ نفسه فقط اوله وللطاعة وزجرها  
 عن المعصية حرم وان قصد ردها للطاعة وزجرها عن المعصية  
 فقط جاز اده **قوله** بعد لطف هو قيد معتبر فلو كان ذلك عادة لها  
 لم يكن نشوزا **قوله** بلا مهر كلامهم يقضي تحريم مهرها في المضجع  
 في هذه الحالة ولا شك فيه ان فوت حقها من قسم او غيره والا فيظهر  
 عدم تجريمه كما نبه عليه جماعة منهم السبكي والاذري شوري **قوله** في المضجع  
 بفتح الجيم ويجوز كسرهما اي الوطي او الفراش ويجوز منع خوق قسم  
 شوري **قوله** فوق ثلاثة قال حج في فصل تعليق الطلاق بالحمل وخو  
 وفي بعض شراح البخاري وانما يحرم مهر اكثر من ثلاثة ايلم ان واجهه ولم  
 يكلمه حتى بالسلام اما لو لم يواجهه فلا حرمه وان مكث سنين وهو ظاهر  
 اده **قوله** وصاحبه هما مرارة بن الوبع بضم الميم كما في فتح الباري وهلال  
 ابن امية اده **قوله** غير مبرح وهو ما يعظم اليه بان يختل من مبيع تيمم  
 وان لم تنزجوا الابه فحرم المبرح وغيره ويؤيد تفسيره للمبرح بما ذكر قول  
 الاصحاب يضربها بمنديل ملفوف او بيدك لا بسوط ولا بعصا حج  
 ولو ضربها وادعى انه بسبب نشوز وادعت عدمه فالقول قوله بالنسبة  
 لجواز الضرب لا بالنسبة لسقوط النفقة والكسوة مرحومي **قوله** الشقاق  
 مر عن ان الزوج لو ادعى عدم تمكنه من وطئها فادعت انه يريد وطئها في الدبر



او الحيض او النفاس فاجاب بانها تصديق بيمينها **قوله** والخوف هنا  
 بمعنى العلم لاحاجة اليه مع جعل الآية على تقدير فان شئت الخ فان معناه  
 فان تحقق النشوز الخ **قوله** فمن خاف من موص مخفيا ومثلا خفيا  
 اي ميلا عن الحق خطأ او اثما بان تعد ذلك بالزيادة على الثلث او تخصيص  
 غني مثلا جلايلين **قوله** الا اذا تكرر ضعيف **قوله** جواز الضرب وان لم  
 يتكرر معتمد **قوله** وهذا بخلاف الخ اي كون الاولى للزوج العفو  
 عن الضرب بخلاف ولي الصبي فان الاولى له عدمه والفرق ما ذكره فكل  
 المتن ويسقط بالنشوز وسياقي في كلام الشان المراد بالسقوط عدم  
 الوجوب لا السقوط بعد الوجوب لقصوره وعدم الوجوب صادق  
 بما كان قبل وجوده وما كان بعده **قوله** يمنعها الزوج من الاستمتاع  
 ولو بغير مستحكم بغيره او صنان به او لا كل ذي ربح كرية كنوم وبصل واما  
 لو كان ذلك برأوا رادت ان لا تمكنه الا بعد ازالة صنان غير مستحكم ورج  
 كرية واراد التمكين مع وجود ذلك اجبت خوفا من ان يزهدها بعد  
 ذلك مرجل وسئل العلامة ابن حجر عما اذا امتنعت الزوجة من تمكين  
 الزوج لتسعة وكثرة او ساخه هل يكون ناشزا ام لا فاجاب بقوله  
 لا تكون ناشزة بذلك ومثله كل ما تجبر المرأة على ازالة اخذ مما في البيان  
 اذ كل ما يتاذى به الانسان يجب على الزوج ازالته اه اي حيث تاذت  
 بذلك اذ لا يجتمل عادة ويعلم ذلك بغزايين الاحوال من اهل جيران  
 الرجل المذكور او ممن هو معاشر له ويؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع  
 السؤال عنها وهي ان رجلا ظهر سببه للبارك المعروف وهو انه اخبر طبيبان  
 انه مما يعدي او كم يخبر ابذلك لكن تاذت به تاذيا لا يجتمل عادة بملازمة  
 مع ذلك على عدم نفاط ما ينظف به يده فلا نصير ناشزة بامتناعها  
 وان لم يخبر الطبيبان المذكوران بما ذكر وكان ملازما على النظافة بحيث  
 لم

مستحكم

لم يبق بدنه من العفونات ما يتاذى به ولا عبرة بحج ونفرتا واجب عليها هذا  
 تمكينه ومثله ذلك في التفصيل في القوم السائلة ونحوها من كل ما لا يشك  
 الخيار ولا يعمل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة عسرته  
 لرعش على مر **قوله** ويسقط به اي بالنشوز ايضا حيث لا عذر نفقتها  
 اي حيث لم يكن يستمع بها والالم تسقط ميداني **قوله** مضناة من الضنا  
 بالمعجمة والنون وهو الهزال الشديد **قوله** ولقوله ومرارهم الخ لا يخفى ان  
 هذا المراد غير مراد بل مرادهم الاعم من سقوط ما وجب ومنع ما لم  
 يجب والمثال الذي ذكره فيه الجمع بينهما لان النشوز قبل الفجر يسقط نفقة  
 اليوم الماضي لا زجز منه كما ذكره قبله ويمنع وجوب نفقة اليوم  
 الذي طلع فجره لانه جز منه ايضا وان رجعت في اثنائه اه قل وكان فهم  
 ان المراد المنع قبل الحصول وفيه نظر بل مراده الاعم **قوله** وسياقي تحرير  
 ذلك حاصل ان النشوز اذا صادف فصل كسوة سقطت كسوة ذلك  
 الفصل ولو عادت الى الطاعة فيه واذا طرأ في اثناء فصل وجب عليها رد  
 كسوة الفصل جميعه وان عادت الى الطاعة اه **قوله** الزمة القاضي توفيت  
 اي ان كان مكلفا والا الزم وليه بما ذكره والانفاق من مال الزوج زيادي  
**قوله** خلقه الخلق السجية والطبع **قوله** لم يعززه في المرة الاولى بل في الثانية  
 وما بعدها بخلافها فيعزرها مطلقا **قوله** والتعزير عليها اي لاجلها  
**قوله** شقة ولو عيدا او امرأة ولم يشترط تعدده لعسرة فالمراد به عدل  
 الرواية كما قاله **قوله** يخبرها بفتح اوله وضم ثالثة اي يعرف احوالها  
 قل **قوله** فان عدم اي الجار الثقة بان لم يكن جارا وكان غير ثقة **قوله** منع  
 الظالم منهما قال في المنهج وشرحه فان لم يمنع احوال اي بلا طلاق كما هو معلوم  
 بينهما الى ان يرجعا عن حالهما قال زي فعلم من كلامه انه لا يحال بينهما  
 ابتداء خلافا للفرابي وانما يحال بينهما اذا تبين له الحال ومنع الظالم



منهما فلا يمنع اهـ **قوله** وهما وكيلان اي لان الزوجين رشيدان فلا  
يولى عليهما في حقهما اذ البضع حقه والمال حقها وقيل حاكمان لنفسيهما  
في الالة حكمان وقد يولى على الرشيد كالمفلس ويرد بان المولية على المفلس  
في غير اذنه بخلافه هنا ويتربى على الخلاف اشتراط الرضى بالبعث على الاول  
دون الثاني **قوله** ويغرقا عطف على لينظر **قوله** اسلام اي وان كان  
الزوجان كافرين اهـ قل **قوله** بعث غيرهما فان عجزا عن توافقهما ادب  
الظالم واستوفى للمظلوم حقه اي بحسب ما يظهر **قوله** فصل  
الخلع وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لترتبة الباعث على شقاق كما تقدم  
وهو مخلص من الطلاق الثلاث في الخلع على النفي مطلقا او مقيدا  
وعلى الاشياء المطلق وكذا المقيد عند شيخنا وغيره وهو الوجه  
وخالف شيخنا مرفي هذا القسم قل وقوله وخالف شيخنا مرفي هذا  
القسم اي قال خلفه بالطلاق الثلاث ليدخلن الدار في هذا الشهر لا يخلص  
فيه الخلع اي ان وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه والابان وقع  
قبل التمكن فينتج انه يخلصه سم على حج بالمعنى وقد اطال في ذلك فراجع  
**قوله** هن لباسكم يحتمل ان يكون من تشبيه محسوس بحسوس بان يشبه  
اعتناق الرجل لزوجته باحتوا اللباس على اللباس كما قال الجعدي شعر  
اذا ما الضمير شئ عطفها تثبت فكانت عليه لباسا  
ويحتمل انه تشبيه معقول بحسوس لان كلامهما يستريح حال صاحبه  
ويمنع من الفجور بيضاوي **قوله** فرقة اي لفظة ال على فرقة بين الزوجين  
**قوله** جازي صحي وان كره او حرم كالبدعي وصف ابهاما ليل الباب ان  
الطلاق اما ان يقع بالمسمى باينا ان صحت الصيغة والعوض او بمهر  
المثل ان فسد العوض فقط او رجعيان ان فسدت الصيغة كخالفك  
على هذه الدنيا على ان لي عليك الوجعة وقد تجز او علق بما وجد  
او

120  
او لا يقع اصلا ان علق بما لم يوجد **قوله** على عوض اي ولو منفعة او ديننا  
او عيننا الا في خلع الاعمي اذ وقع على عين فلا يثبت المسمى كما قال الشيخان  
في الكلام على بيع الغايب فتفتن لذلك شرح المنوفي الصغير **قوله**  
معلوم ليس قيد الا من حيث لزوم المسمى كما سيذكره فلو سكنت عنه  
كان اولى قل **قوله** ونحوه اي كالحشرات قل **قوله** مما ثبت لها من قود  
او غيره كدين وحد قد قل **قوله** مما لها على غيره فيصح رجعيها وهل  
يبرأ الاجنبي او لا فلو خالعهما على ابراهيم وابراهيم فابراهما براءة  
صحيحة بان كانت بالغة عاقلة رشيدة عالمة بالقدر المبرر منه  
وكذلك هو عالم هل يقع باينا نظر الرجوع بعرضه للزوج او رجعيها  
نظر الرجوع البعض الآخر لغيره قال حج الاقرب الاول وعليه هل  
يبرأ كل من الاجنبي والزوج او لا خرج كل ويزاد على ما ذكره من الشروط  
ان لا يتعلق بالقدر المبرر منه زكاة والا لم تصح البراة بان كان الصداق  
او الدين في هذه الصورة نصا با وكان التعليق بعد مضي سنة او اكثر  
وانما لم تصح البراة لعدم وجود الصفة لانه علق على برائة من  
الجميع وهو لا يبرأ من قدر الزكاة لتعلق حق المستحقين بالمال لتعلق  
شركته كما في فتاوى مرفوعة **قوله** فيصح رجعيها لوقال فيقع لكان اولى  
اذ في صحة الخلع مع كون الطلاق رجعيها تناقض فتأمل قل **قوله**  
ونخرج بمعلوم المجهول الخ ومثله ايضا ما لو طلقها على اسقاط حقها  
من الحضنة وبقي ما لو خالعهما على رضاعة ولده سنتين مثلا ثم  
مات الولد قبل مضي المدة فصل له الرجوع عليها باجرة مثل ما يقال  
ما بقي من المدة او بالقسط طهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقي من المدة  
فيه نظر والا قرب الثاني لان ما بقي من المدة بمنزلة المجهول والولي  
مع جهل العوض مهر المثل ع ش على مرفوعة فان طين لكم عن شي منه



نفسا اي ولو في مقابلة فك العصمة واصح من هذا قوله فلا جناح  
عليهما فيما افترقا تبرح **قوله** ان لا يقيما حدود الله اي ترك اقامة  
احكامه اي الله تعالى من واجب الزوجية قاله البيضاوي ومنه كما  
قال بعضهم حالة الشقاق **قوله** على فعل شئ الخ كان صليت الظهر  
او دخلت الدار فانت طالق مثلا **قوله** فيخلعها الخ اي فهو مستحب  
ويكون مستثنى من كراهة الطلاق قال حج وفيه نظر لكثرة القايلين  
بعود الصفة فالوجه ان مباح لذلك لا مندوب **قوله** وبضع يصدق  
بالرجعية بخلاف البائن **قوله** صحة طلاقه فلا يصح خلعه صبي ومجنون  
لسقوط قولها **قوله** بسفه او فلس ولو بغير اذن الولي قل العوض او  
كث **قوله** لما لك امرها او لكل منهما باذنه الا اذا قال السفينة لزوجته الرشيدة  
ان اعطيني كذا فانت طالق فيجوز لها اعطاؤه ولو بغير اذن الولي وتطلق  
باعطائه ولا ضمان عليها قاله الماوردي واقروه وعلى الولي المبادرة لاخذ  
من السفينة **قوله** قابلا اي بان بد الزوج بقوله طلقتها على الف في ذمتك  
فيقبل المأثم او ان اعطيني الفافي طالق وان لم تقبل لان التعليق لا يقتضي  
القبول وقوله او ملتمسا كان قالت طلقتني على الف في ذمتي فيقول طلقتك  
على ذلك **قوله** فلو اختلفت امة اي رشيدة **قوله** ولو مكاتبته ضعيف كما يعلم  
مما ياتي اي ضعيف بالنسبة لقوله في الدين بتين **قوله** او غيره عطف على ضمير  
ماله قل اي فالمعنى او مال غير السيد ولكن في بعض النسخ من مال او غيره  
اي كالاختصاص **قوله** او بدين في الدين بتين محله في غير المكاتبه اما هي  
فتبين بمهر المثل لا بالمسمى خلافا للتمزي اي فيكون في ذمتها وانما يصح  
بالمسمى لانه موجله باجل مجهول في حق من هي كالحرة في الاستقلال بالتصرف  
اه **قوله** بذلك ايضا اي بما ذكر من كسبها ونحوه **قوله** تغيبت فان زادت  
على ما عينه او قدره تغلق الزايد بذمتها شئ المنهج **قوله** محجورة اي حرة ولو  
باذن

باذن ولها لانها ليست من اهل التزامه وليس لوليها صرف مالها الى مثل  
ذلك ما لم يخش على مالها من الزوج ولم يكن دفعه الا بالخلع والاجاز  
صرفه في الخلع وظاهر ان ذلك بعد الدخول والافيقع باينا بلا مال  
ولو خالعهما فلم تقبل لم يقع طلاق كما يفهم من التعبير باختلعت  
اي قبلت الخلع الا ان ينوي الطلاق بالخلع ولم يصر التماس فتولها فيقع  
رجعيا في الدخول بها كما هو الغرض **قوله** زايد على مهر المثل بخلاف  
مهر المثل فاقل منه فمن راس المال لان التبرع انما هو بالزايد فان لم يسه  
الثالث فسخ المسمى ورجع لمهر المثل شرح المنهج **قوله** الا بكناح هو  
استثنا منقطع ان اريد الرجعة اصطلاحا فان شرط عليها الرجعة  
وقع رجعيا ولا مال **قوله** ويصح عوض الخلع الخ كان الاولى بتقديم هذا  
عند قول المتن على عوض معلوم وعبارة المنهج وشرحه وشرطي في العوض  
صحة اصدقه فلو خالعهما بفاسد يقصد بانت بمهر مثل او لا يقصد  
فرجعي وخرج بزيادتي ضمير خالعهما خلع مع الاجنبي بذلك اي بالفساد  
الذي يقصد فيقع رجعيا **قوله** لم تطلق مالم يقل بعد براتها انت طالق  
فان قال ذلك فتارة يقصد الاخبار عن الاول المعلق على البراة وبطلان  
وتارة يطلق عن الاول او يقصد انتا الطلاق او الاخبار ولم يطابق فان  
قصد الاخبار عن الاول وطابقه لم يقع شئ وان قصد الانتا او الاخبار  
ولم يطابق كان قال اولان ابرأني فانت طالق طلقة فابروا فمات انت  
طالق طلقين او ثلثا وقع بالثاني وان قصد الاخبار لان عدم المطابقة  
منعت من حمله عليه وكذا ان اطلق هذا كله ان كان الزوج هو المبتدي  
بالتعليق واما عكس مسئلة الشئ وهي ما اذا ابتدأت الزوجة بالتعليق  
بان قالت ان طلقتني فانت بري من صداقي فقال مجيبا لها انت طالق  
فلا يقع شئ لان البراة لا تعلق لكن لو اعتقد صحة تعلقها فانه يقع باينا



بمهر المثل فان اعتقد فساد موقع رجعيًا وفي شرح المنوفي الصغير فرع  
لوقالت ان طلقتي فانت بري من صدقي فطلق لا يحصل الا برًا ويقع باينا  
بمهر المثل لانه طلق طهرًا ورغبت هي في الطلاق بالبراة قال الشيخان بحثنا  
ثم حكياه بعد ذلك عن القاضي حسين واقراه وصرح ايضا بنقله الخوارزمي  
في الكافي كما افاده في المهمات وقوة كلام شيخنا في حاشية الروضة يقتضي  
انه المعتمد وهو كذلك **قوله** بانت بمهر المثل اي وان علم ان كفها خال  
**قوله** على ما ياتي قيد به لقوله ولكن لا يضر هنا تخلل كلام آخر ولو حذفه كان  
اولى وعذره انه تبع فيه شيخه في ستم المنهج والفرق ظاهر لانه ذكرها في  
الشرح والاستدراك في المتن **قوله** لانه تكرر الخ هو مبني على ان ماخذ  
الصراحة التكرار في لسان حمل الشرح وقيل المعتبر وروده في الكتاب  
والسنة او استتاره مع ورود معناه سواء تكرر ام لا **قوله** ان ذكر  
معها المال وكذا ان نوي وكذا او نوي التماس قبولها وقبلت قل  
وتبع في قوله او نوي الخ شرح المنهج والمعتمدان ذلك كناية في الحالة  
المذكورة او نواه وقبلت وبعبارة شمر والاوجه ان اصرح بالعوض  
او نواه وقبلت بانت او عرى عن ذلك ونوي الطلاق وضمير التماس  
جوابها وقبلت وقع باينا فان لم يضمن جوابها ونوي وقع رجعيًا  
والا فلا اه **قوله** بانت اي بما ذكره او نواه **قوله** او عرى عن ذلك اي  
ذكر المال ونيت **قوله** وقع باينا اي بمهر المثل وقوله ونوي اي الطلاق  
وقوله والا اي وان لم ينو الطلاق ع **قوله** الذي جامعها فيه قيد  
به لانه الذي يكون بدعيًا هو مال ولا الخلع بخلاف الذي لم يجمعها  
فيه فالطلاق جائز فيه ولو على غير وجه الخلع **قوله** لانها يبدلها  
الفد الخ يؤخذ منه فوضه فيما لو كان الخلع معها او باذنها فلو  
كان مع اجنبي لم يجز لانه بدعي **قوله** ولا يلحق المختلعة طلاق اي لان

من

من اركان الطلاق البضع والمختلعة لم يبق له ولاية على البضع **قوله** الى  
انقضا العدة اي في غير المعاشرة اما هي فيلحقها بعد انقضا العدة  
الصورية ايضا **قوله** لا يجتناب قول الى اقرار جديد لانه اي الاقرار في ضمن  
**قوله** فيستحقه ولا يجتناب قول الى اقرار جديد لانه اي الاقرار في ضمن  
معاوضة وبهذا فارق ما مر في كتاب الاقرار من انه لو اقر بمال وكذب  
المقر به بطل ولورجع المقر له وصدقه فانه لا يستحقه الا باقرار جديد  
لانه ليس في ضمن معاوضة **قوله** اذ الاصل عدمه اي العوض **قوله** ولها نفقة  
العدة وسكنائها ولا يبرئها لو ماتت عملا بدعواه النكاح بان فان مات  
هو ورثته **قوله** او في صفة عوضه كدراهم الخ فيه نظر لان الدراهم والديانير  
من الجنس لا من الصفة قل والمولف تابع لست المنهج وقد يقال يلزم من  
الاختلاف في الجنس الاختلاف في الصفة او مراده في الصفة ما يستعمل  
للجنس اه **قوله** او قدره عطف على صفة **قوله** الخ الفاي بشرط ان يكون  
مدعاه في الاختلاف في القدر اكثر **قوله** ومن يدايه وهو الزوج لانه هنا  
بمثابة البايع تم حل وقال الشيخ سلطان في حاشيته والذي ينبغي ان  
يبدأ بالزوجة لان البضع يبقى لها اه بحروف **قوله** بفسخ العوض اي بعد  
التخالف المذكور قل والقول في عدد الطلاق في مسيلته وهي الاولى قول الزوج  
بيمينه انظر هل المراد بيمينه الواقع في التخالف او لا بد من يمين اخر حرره  
شرح المنهج **قوله** الخاقا للمنوي بالملفوظ اي بخلاف البيع فلا يكفي فيه  
بنية العوض لانه يحتمل هنا ما لا يحتمل ثم لكون البيع معاوضة محكمة  
**قوله** فان لم ينو شيئا الخ بقي ما لو اختلفت نيتها ما قدر او صفة او  
نوعا والحكم التخالف كما تقدم **قوله** في  
الطلاق وهو لفظ جاهلي جاء الشرع بتقريره فليس من  
خصايص هذه الامة يعني ان الجاهلية كانوا يستولون في حل العمة

الواقع  
ص







انما ي بناء على ان الاشتهار لا يلحق الكناية بالصرح وهو المعتمد **قوله** لم تطلق  
 زوجته ان لم ينو فلوزاد وانت يا زوجتي لم تطلق ايضا العطفة على من ليس  
 محللا لطلاقه مع حذف احد ركني الطلاق وهو طالق بعد قوله وانت  
 يا زوجتي فهو من عطف الجمل التي حذف بعضها بخلاف ما لو قال طلقت  
 نساء العالمين وزوجتي فانه يقع لتسلط العامل على الزوجة فهو من عطف  
 المفردات اهـ **قوله** دون تزوجة الفراق والسرّاح معتمد **قوله** وكذا الوكيل  
 الخفية نظر لان المعترف بنية الزوجة لانية الطلاق كما يعلم من كلامه **قوله**  
**قوله** لانية اي نية الزوجة **قوله** التردده اي الطلاق بين زوجتين **قوله** والظاهر  
 انه لا يشترط معتمد **قوله** قصد اللفظ لمعناه دخل فيه الهازل واللاعب ومن  
 ظن مخاطبة لاجنبية فاذا هي زوجته بخلاف من سبق لسانه والحاجي فانها  
 لم يقصد اللفظ لمعناه **قوله** من غير قصد معناه كالتعق فلو قلت لمن  
 يضرب عبدك عبدا ما هو لك حر مثلك لم يعتق وكذا لو قال الواعظ القوم  
 تضج منهم وفيهم زوجة طلقتم لم تطلق لان لم يقصد اللفظ لمعناه وهو  
 حل العصمة وقيد في الروض بما اذا لم يعلم ان فيهم زوجة والمعتمد  
 انه ليس قيد لما علمت ان المعنى المقصود له هو الفراق اللغوي لا الخاص  
 الذي هو حل العصمة ومثل ذلك في عدم الوقوع به ما لو لقن الزوج الطلاق  
 بلفظ لا يعرفها فاقى به جاهلا معناه وان قصد به حل العصمة فلا  
 يقع كما لو قصد الطلاق بلفظ لا معنى له او لا صريحا ولا كناية في الطلاق  
 نحو قومي واقفدي اذا قصد به الطلاق لانه لم يقصد اللفظ لمعناه  
 وانما قصده لمعنى آخر **قوله** لا لازم لي او يلزمي ومثله طلاقك لازم لي  
 كما نقله الشيخان واقراه وقيل انه كناية وجزم به في الانوار وقيل لغو  
 سم **قوله** بخلاف قوله فرضي على العرف اي بل هو كناية لان الفرض لا يستعمل  
 في مثل ذلك عرفا بخلاف الواجب زي **قوله** انه كناية لاحتماله الطلاق  
 واجب على

واجب على يقع به واحتماله الطلاق فرض على فلا يقع به **قوله** وقال  
 الصمري انه صريح معتمد **قوله** لا شتهاره الخ قد يوخذ منه عدم  
 صراحة على الفراق او على السرّاح اهـ سم **قوله** وهذا هو الظاهر معتمد  
**قوله** لان الضيق هنا اي في نحو طلقك امر قوي لا استقلالها بالمقصود  
 لعدم توقفها على شئ آخر بخلاف صيغتي البيع والاقالة لتوقفهما  
 على القبول فان كلا منهما من البيع والاقالة يتوقف على الايجاب والقبول  
 معا والقاعدة ان كل ما يستقل به الشخص اذا اضافه الى الله كان صريحا  
 وكل ما لا يستقل به اذا اضافه الى الله فهو كناية وقد نظم بعضهم هذه القاعدة  
 في قولهم **قوله** مما فيه الاستقلال بالانشاء وكان مسند الذي الاول  
 فهو صريح ضده كناية فكيف لذا الضابط اذ راي **قوله**  
**قوله** مثل انت خلية الخ مسيئة فمن قال للزوجة تكوفي طالق اهل  
 تطلق امر لا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او  
 كناية واذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فتقع ايمضي لحظة ام لا يقع  
 اصلا لان الوقت مبهم **الجواب** الظاهر ان هذا اللفظ كناية  
 فان اراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت او التعليق احتاج الى ذكر المعلق  
 عليه والا فحسب وعدا لا يقع به شئ سم على جوع شئ على مر فان نوى بذلك الامر  
 على حذف اللام اي لتكوفي فهو انشا فطلق في الحال بلا شك سم وعلم  
 منه ان قوله كوني طالق يقع به الطلاق في الحال لانه انشا **قوله** يقدر الجار  
 والمجرور يعني لفظه مني **قوله** والاصح الخ فيه نظر اذ التي يجب تعريفها  
 ما كانت معنى لا محالة لا ولا بد فراجع اهـ **قوله** وهو عجيب ففي المصباح  
 بته بشا من باب ضرب وقتل قطعه وبث الرجل طلاق امراته وطلقها  
 طلقة بته وثلاثا بته اذا قطعها عن الرجعة وابث طلاقها بالالف  
 لغة قال ابن فارس ويقال لما ارجعة فيه لا افعله بته اهـ المقصود منه

فانها غير  
 مستقلين  
 بالمقصود



فقد صرح بان معنى البت يدور على القطع في طلاق الزوجة وغيره وان كان  
فيما نقله ابن فارس استعماله بدون تعريف **قوله** فذكر المصنف عنه  
اي وهو قوله الا تي ابعدى واذهبي فانها بمعنى اعزبي **قوله** وهما بمعنى  
اعزبي ويحتمل ان معناه صيري عزبا **قوله** نحو بارك الله فيك اي لانه  
لا يحتمل الطلاق بوجه بخلاف بارك الله لك فكناية سم وان قال كلي واشزبي  
فهو كناية على المعتمد لان معناه كلي الم المفاارقة واشزبي شوايه من كسبك  
لانك طلقت اهـ التنبية **قوله** واقعدي ونحو ذلك منه على السخام  
لا افعل كذا فليس صريحا ولا كناية لان لفظ السخام لا يحتمل الطلاق غاية  
ان من يذكرها يريد بها التباعد عن لفظ الطلاق كما ذكره عن علي بن ابي حمزة  
والذي روي عنه ابن المقرئ هو المعتمد قال مردق الحاصل الاكتفاء بما قبل  
فراغ لفظها وهو المعتمد والاوجه مجي هذا الخلاف في الكناية التي ليست  
لفظا كالكتابة **قوله** تنبيه اللفظ الخ هذا يتفرع على ما قبله وحاصله  
ان الاقوال الجارية في اقتران النية باللفظ هل المراد به خصوص اللفظ  
الواقع به الطلاق وهو المسند الذي هو باين من انت باين وبنة وبسلة  
من انت بنة وانت بنة او المراد بالجملة بتمامها من المسند والمسند اليه  
**قوله** لا تفهام بكسر الهمزة **قوله** ولو قدر على الكتابة بالمشناة الفوقية اي الخط  
وهو صريح في ان كتابة كناية كالناطق **قوله** فلا يعتد بها ولا يحسن الخ اي فلا  
تقبل شهادته كان تحملها حال نطقه ثم طرأ عليه الخرس فانها لا تقبل منه بالاشارة  
ولا تبطل صلاته باشارته فلو باع في صلاته بالاشارة انعقد البيع ولا تبطل  
صلاته ومن ثم يلفز فيقال لنا انسان يبيع ويستقري في الصلاة عامدا  
علما ولا تبطل صلاته فليس كالكلام من الناطق لكن رايت بخط الروحي قوله  
ولا يحسن بها في الحلف على عدم الكلام اي وقد حلف وهو ناطق اما اذا حلف  
بالاشارة على عدم الكلام ثم تكلم بالاشارة حنت على المعتمد اهـ شيخنا

شعور مر وكذا الوحلف بالاشارة وهو اخرس او بالناطق قبل خرسه  
انه لا يتكلم فاشارة اخرس لا يحسن بذلك لاجل اليمين على النطق ونظم  
بعضهم هذه المستثنيات الثلاثة بقوله **قوله**  
اشارة الاخرس مثل نطقه فيما عدا ثلاثة لصحة  
في حالة الصلاة والشهادة وكذلك في الايمان لازياده  
**قوله** وان اخفى بطلاقة اي بفهم طلاقه من اشارته فان لم يفهم اشارته  
بالطلاق احد فلا تكون صريحة ولا كناية فيقول امره عليه لعدم اعتبار اشارته  
تتمت **قوله** بخلاف الخ اي لان المبري لم يجعل البراة مقابلة الطلاق اذ  
لا يظهر له فيه عرض وبفرضه فهو نادر لا ينظر اليه فجعل من باب التعليق المحض  
وحاصله الفرق ان التعليق من الزوج ان كان مع الزوجة فهو تعليق  
بشوب معاوضة لكونها لا تبرى الا عند سلامة البضع لها لان لها عرضا  
في ملكه لعصمة نفسها واما التعليق منه على ابرأ غيرها فانه لا يتضمن  
ذلك لان المبري لا عرض له فيه فهو تعليق محض فلو فرض غير ذلك كان جعله  
في ضمن التعليق خطأ وعبرة بعضهم اذا قال لها ان ابرأتني من صداقتك  
فانت طالق فابرواة شرط في وقوع الطلاق علم الزوجين بقدر المبري  
منه فان جهلاه او احدهما لم يقع وظاهر ان العبرة بالجهل به حالا  
وان امكن العلم به بعد البراة وكونها شديدة وان تجيبه فورا في مجلس  
التواجب وان لا يتعلق بالمال المبرأ منه زكاة فان تعلقت به زكاة لم يقع  
لان المستحقين ملكوا بعضه فلم يبرأ من كله ولو ابرواته ثم ادعت جهلها  
بقدره فان زوجت صغيرة صدقت بيمينها او بالغة ودل الحال على  
جهلها به لكونها مجبرة لم تستاذن فكذلك والا صدق في يمينه  
بابي وفي حاشيته عن علي بن ابي حمزة **قوله** يقع كثيرا ان تحصل مشاجرة  
بين الرجل وزوجته فتقول له ابرأتك فيقول لها ان صحت برأتك فان طالق



والذي يظهر انما ان ابراهمة من معلوم وهي رشيدة وقع الطلاق رجعيا  
 لتعليقه على مجرد صحة البراءة وقد وجدت اي بقولها ابراهمة قبل ان يعلق  
 لا بان لا نه لم ياخذ عوضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل وقوعه  
 وان كان المبرأ منه مجهولا فلا ابرأ ولا وقوع فتنبه فانه دقيق كثير الوقوع قوله  
 هو با ضبط بعض المدرسين صاونا بمد الها بعدها هزقة مضمومة  
 وهكذا من كل ما يتعد ركسم على راسها فالهون مثال قوله لطلاق ضعيف  
 والمعتمد وقوع الطلاق حالا كالاعليق بفعل محال كانه تصوري السما فانت  
 طالق فانه يقع حال ولا يستحالة هكذا نقله من فتاوى والده قيل كتاب الرجعة  
 فرع كتابة الكناية لا تؤثر لانضام ضعيف الى ضعيف خلافا للقاضي  
**فصل في الطلاق السني وغيره**  
**قوله** الى سني وبديعي اي يجعل الضرب الثاني الا في كلام المتص وهو ما ليس  
 سنيا ولا بدعيا في القول المشهور من السني على هذا القول فان المتن جرى على  
 تقسيمه ثلاثة اقسام لانه قسم طلاق من يخفى الى سني وبديعي فان اوقعه على  
 مدخول بها في طهر لم يجامع فيه ولا في حيض قبله ولم تكن حاملا فسني وان اوقعه  
 في الحيض او في طهر جامعها فيه او في حيض قبله فبديعي وطلاق من لا يخفى لاسني  
 ولا بدعي وهي الصغيرة والايسة والحامل والمختلعة **قوله** وبديعي اي فيجرم ويغذ  
**قوله** اضبط اي لانه لا يخلو اما ان يجرم او لا **قوله** في الشقاق اي اذا راي ذلك  
 مصلحة اي وكطلاق المولي ومثل ذلك عاجز عن القيام بحقوق الزوجية  
 او با مر احد ابويه لغير تعنت وكذا طلاق سبعة الخلق **قوله** يصبر على عشرة ثها  
 لا مطلقا لان عدم سوء خلقها محال كما اشار اليه صلى الله عليه وسلم بقوله الصالحة  
 من النساء كغراب الاعصم اي الابيض الجناحين او الرجلين او احدهما **قوله**  
 غير عفيفة او غير مصلية **قوله** اي لا تخرم فيه فالمراد بالسنة الجواز لا حقيقتها  
**قوله** وهو اي هذا الضرب وانته باعتباره خبره وهو ذوات الحيض سم **قوله**

ليس

ليست بحامل لما سياتي ان طلاق هو لا يتصف بسنة ولا بدعة ووجهه  
 ان مدته لا تختلف هذا بنا على تقسيمه الى ثلاثة اقسام فان قسم قسمين  
 فهذه الثلاثة من السني **قوله** في طهر اي لامع اخره قل **قوله** وذلك اي بسبب  
 كونه سنيا لا استعقابه **قوله** ولا في حيض قبله اي ولا مجامع في حيض قبله  
 اي قبل الطهر غير المجامع فيه والا فهو من البديعي كما سيستدل اليه بقوله او في  
 طهر جامعها فيه وهي ممن تجل او في حيض قبله اه وسيد كراشت ان استدخال  
 منيه المحترم كالجاء ولذلك زاد سم عقب قوله ولا في حيض قبله ولا استدخلت  
 ماه في احدهما **قوله** ان يقع الطلاق اي سواء كان الطلاق رجعيا ام باينا  
 واعلم ان قول المصنف قد يخرج التعليق والطلاق قيد يخرج الفسخ و  
 الحيض والطهر الموصوف بالجاء فيه قيد يخرج ايقاع الطلاق في طهر لم يجامعها  
 فيه فهو سني وكله في كلام السني وسياقي ايضا في ثالث التنيهاث اثم سني  
 من الحكم على ايقاع الطلاق في الحيض بان يدعي سبع صور لا يكون فيها بدعيا  
**قوله** في الحيض اي لامع اخره كما سيستدل اليه قل **قوله** وهي ممن تجل قيد في قوله  
 او في طهر جامعها فيه فقط فانها اذا كانت ممن لا تجل لكونها صغيرة  
 او ايسة وجامعها في طهر طلقها فيه لم يكن سنيا ولا بدعيا كما سيذكره  
**قوله** وذلك اي سبب كونه بدعيا **قوله** ويترتب عليه احكام البديعي اي من نذب  
 الرجعة وغيره **قوله** ويكون الطلاق سنيا الخ الذي اعتمدت من انه  
 يكون بدعيا الا اثم فيه اه **قوله** واما يقع بمجموع الخ اي فيبتين باخوه  
 الوقوع باوله كما يبتين باخر تكبيرة الاحرام الدخول في الصلاة باولها  
 والاول هناك في زمن السنة اه **قوله** بل لو استدخلت ماه المحترم كان  
 الحكم كذلك اي حيث كان عالما باستدخالها له واللام جزمي وظاهره  
 انه لا فرق بين استدخاله في القبل والدبر **قوله** كان الحكم كذلك لان العلة  
 فيه خوف الحمل **قوله** وكذا الوطى في الدبر هو من افراد الجماع ولعل ذكره للخلاف

لكن



فيه قول فذل يثبت النسب الذي اعتمد مر في باب الاستبراء الوطى في الدبر  
لا يثبت به النسب ولا الاستيلاء اي وان وجبت به العدة ولا فرق بين الحرة  
والامة **قوله** وهو في حق من له زوجتان الخ قيل ومنه ما لو طلقها حال مرضه  
طلاقا باينا قاصدا حرمانها من الارث والصحيح انه مكروه كالزكاة اذا زال  
ملك عن النصاب في اثنا الخول قاصدا الفراق من الزكاة فهما على حد سواء **قوله**  
ولو نكح حاملا من زنا اي وهي ممن تحيض ويلغز بها ويقال لنا امرأة تزوجت  
وهي حامل وصح ذلك وصورتها ما اشار اليه الشافعي **قوله** ولو نكح حاملا من زنا  
الخ وعبارة مر في شئ ومنه ايضا ما لو نكح حاملا من زنا ووطئها **قوله** لانها  
لا تشترع الخ فيه نظر فانه بعد طهر اذا تقدم حيض او نفاس فان حمل الزنا  
لا يمنع حساب العدة وهذا تبع فيه الروضة هنا وما ذكرناه ذكره فيها في  
العدة كذا بما مشى شارب بخط بعض تلامذة زكي لانها لا تشترع في العدة  
الا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قالاه ومحمد فيمن لم تحض حاملا  
كما هو الغالب اما من تحيض حاملا فتقتضي عدتها بالاقراء كما ذكرناه في العدة  
فلا يحرم طلاقها اذ لا تطويل ح قاندرع ما اطال به بعضهم في التوسيع  
من الاعتراض عليها ثم فرضهم ذلك فيمن نكحها حاملا من الزنا قديوخذ  
منه انما الوزف وهي في نكاحه فحملت جازله طلاقها وان طالت عدتها  
لعدم صبر النفس على عسرتها وهو متجه غير ان كلامهم يخالف **قوله**  
ثم دخلها هذا القيد لاجل وجوب العدة عليها لان المطلقة قبل الدخول  
لا تعتد **قوله** نظر ان لم تحض اي في حالة الحمل فلو كانت لا تحيض ابدا وطلقها  
في هذه الحالة فلا يكون الطلاق بدعي لان عدتها بالاشهر وتقتضي  
عدتها بذلك مع وجود الحمل في هذه الصورة كذا قرره بعض متاخرنا  
ورده شيخنا الطوخي اه ديوبني ويؤيد الردمار استة بخط الروحي واما  
لم تشترع في العدة بالاشهر وهي حامل من الزنا كما في نظيره من الاقرا  
لان

172  
لان الاشهر لا تدل على براءة الرحم بخلاف الاقراء فانها تدل على البراة  
في الجملة **اه قوله** والا بان كانت تحيض فان طلقها في الطهر ظاهر  
وان وطئ فيه فراجع **قوله** واما الموطوءة بشبهة فحملت من وطئ الشبهة  
الخ يعني اذا وطئت بشبهة فحملت من وطئ الشبهة وطلقها الزوج سو كانت  
ممن تحيض او لا وبهذا فارق الحمل الحامل من زنا طاهر فهو بدعي لانها  
لا تشترع في العدة لان عدة الحمل مقدمة مطلقا ويلغز بذلك ويقال  
لنا رجل طلق زوجته في طهر لم يجامعها فيه ولا في حيض قبله  
وهو بدعي **قوله** اذا حملت منه اي من وطئ الشبهة المعلوم من المقام **قوله**  
ثم طلقها اي زوجها وقوله بدعي اي لعدم شروعاتها في العدة **قوله**  
يستثنى من الطلاق في الحيض اي من الحكم عليه بان بدعي طلاق الحامل في  
الحيض فان الحيض لا اثر له لان العدة بالوضع **قوله** ومنها ما لو كانت  
الزوجة امة الخ ويلغز بذلك ويقال لنا رجل طلق زوجته في الحيض  
ولا يحرم عليه بل يتاب على ذلك ومثلها مسيلة الابل وخوها ميدياني  
**قوله** فالت الزوج ليس قيد بل المدار على علم الزوج بالتعليق المذكور  
**قوله** الحلاق للمختورة فليس بسني ولا بدعي محله ان اوقع طلاقها في اول  
الشهر او في اثنائه وبقي منه ما يسع حيضا وطهرا كما ياتي في العدد  
والا فبدعي **قوله** ثم طلقها في الحيض ثانية واما لم يكن هذا بدعي  
لانها لا تستأنف العدة للطلاق الثاني لعدم لزومها به مرحومي **قوله**  
على عوض اي منها **قوله** وهو وارد على قول المص وضرر الخ لا يقال  
هو سبيد كالمختلعة لانا نقول قيدها بالمختلعة قبل الدخول فلم  
يشتمل هذه واقضى عموم قوله اي قول الماتن والبدعي الخ السابق  
بحيض فطلاقها اما سني واما بدعي بشموله للمختلعة التي تحيض وليس  
كذلك **قوله** ليس في طلاق نفس سنة ولا بدعة اي لا يوصف طلاقه بواحد







يتبين صحة العقد بهذا الكلام غير صحيح **قوله** والعدة أي معتبرة بغير ولا  
نظر إلى حرية الزوج أو رقة **قوله** ولا يحرم جمع الطلقات ولو مع أكثر منها نحو  
سبعين **قوله** عمير صوابه عويمر قاله في شئ الروض **قوله** ويملك العبد أي من  
فيه رق كما ذكره وهذا يلغز فيقال لنا عبد يملك وان لم يملك سيده  
**قوله** لما مرو وهو قوله الطلاق بالرجال وهو شامل للحر والعبد **قوله** كذمي  
أي حر **قوله** واسترق أي بعد نقصه العهد **قوله** ثم أراد نكاحها أي بأذن  
سيده قال ابن الملقن في شئ التنبيه وان شئت هل طلق طليقة أو أكثر  
لزمه الأقل لأن الأصل عدم الزيادة **قوله** قال في **قوله** لو طلق أحدهما  
دون ماله ثم راجع أو جدد رجعت إليه بما بقي وإذا استوفى ماله ثم عادت  
إليه عادت بماله **قوله** الاستثناء في الطلاق وكذا في سائر العقود والحلول  
ولعل تقييده بالطلاق لدفع تكراره مع ذكره له في باب الإقرار وأيضا الكلام  
في الطلاق **قوله** خمسة زاد بعضهم معرفة معناه وبعضهم عدم جمع المفرق  
فإن لم يعرف معنى الاستثناء لم يصح منه وهذا يعلم من شرط التنية وبعضهم  
عدم جمع المفرق من الاستغراق **قوله** أي أي الميم لو قال أي بالاستثنائي  
منه هنا وفيما بعده مكانه أنسب وأعم وأولى فتأمل **قوله** بخلاف ما إذا  
نواه قبلها أي قبل فراغها فلو قال قبله كان أولى فتأمل **قوله** في **قوله**  
لو لم يعلم هل قصد الاستثناء أم لا طليقت لأن الأصل عدمه كما ذكره الشيخ  
ولو خرج على تقابل الأصل والظاهر لم يبعد لأن ظاهر اللفظ يقتضي  
إرادة الاستثناء أه ابن الملقن وقد ذكر الشيخ الأول **قوله** أولم يقصد به  
أن عطف على أونواه بعد فراغ الميم **قوله** والمستغرق باطل أي مالم يتبعه  
بغيره والأفصح **قوله** قال ابن الملقن في شئ التنبيه وان قال أنت طالق  
ثلاثا الثلاثا الا اثنتين فقد قيل يقع الثلاث لأن الأول فاسد بالاستغراق  
والثاني فرعه فالنفي وقيل يقع طليقتان لأن لما عقب الاستثناء بالاستثناء

خرج

خرج الأول عن الاستغراق فكانه قال ثلاثا إلا واحدة وهذا هو الأصح وقيل  
طلقة لفساد الاستثناء الأول فيصرف الثاني إلى أول الكلام وكأنه قال ثلاثا  
الا اثنتين أه بخر وفه ويؤيد ما ذكره من أن الأصح وقوع طليقتين فاعدة  
أن الاستثناء من الإثبات نفى وعكسه **قوله** ويصح تقديم المستثنى إلى مع  
الشروط السابقة كما هو ظاهر كلامهم فراجع **قوله** كملت أي لأن الطليقة  
لا تتبع بعض وغلب جانب البقاء الاعتصام به بالاستمرار **قوله** وكذا أن الطلق  
فصور الخت ستة وهذا معلوم من اشتراط قصد رفع الحكم المذكور وقد  
قالوا أن الاطلاق يبطل النيات لا غيرها وقد أشار إليه بقوله وكذا الخ  
**قوله** والضابط أن التعليق بالمشيئة يرفع كل عقد وحل ويبطل كل عبادة  
وان قصد التبرك لم يضر مطلقا فان أطلق فان كان في العبادة منع الانعقاد  
وان كان في غيرها فلا يمنع الانعقاد أه **قوله** عند قصد التعليق لو قال عند  
عدم قصد التبرك كان مستقيما لأن الاطلاق مانع في هذه المذكورات كما  
مرت الإشارة إليه أه **قوله** وانعقاد أي وكذا يمنع انعقاد الخ لكن مع قصد  
التعليق في هذه المذكورات لا مع الاطلاق ولا مع قصد التبرك ونحوه **قوله**  
**قوله** حالته أي حالته **قوله** والمأصل أي وهو الطلاق الذي وصفها به لا يتعلق  
بالمشيئة **قوله** عند القرب منه أي من الطلاق **قوله** ويصح تعليقه الخ وتعتبر فيه  
شروط الاستثناء إلا الاستغراق واعلم أن التعليق إما بالشرط كالأدوا  
الائتية وإما بالصفة نحو طلاقا حسنا أو قبيحا أو أحسن الطلاق أو  
أقبحه أو بدعيًا وهكذا وإما بالاوقات نحو إلى شهر كذا أو يوم كذا أو نحو  
ذلك وبهذا يعلم ما يأتي في كلام الشيخ من التخليط فليست أم **قوله** في **قوله**  
عند وجودها فإذا قال لها الخ مثل ابن قاسم لتعليقه بالصفة بقوله  
كانت طالق طلاقا سنيا أو بدعيًا وليست في حالة سنة في الأول ولا بدعية  
في الثاني فتطلق إذا وجدت الصفة بخلاف ما إذا كانت في ذلك الحال وقال سنيا







وان قال بعد استيقاظه اجزته او اوقعتها **قوله** رفع القلم اي قلسم  
التكليف فلا تهم عليهم بشي وان كانت اتلافاتهم معتبرة لانه من باب  
ربط الاحكام بالاسباب **قوله** في هذا الجنون اي الواقع في السكر **قوله**  
والمبرسم هو من اصابه البوسام وهو مرض يعتري الدماغ يخلط العقل  
**قوله** الناقص العقل اي عن خيل لاعتد عدم معرفة تصرفه **قوله**  
رفع عن امتي الخطا اي المواقعة به والا فهو واقع منهم والاتلاف مضمون  
**قوله** فطلق واحدة اي وان لم يملك غيرها فالضابط انه متى خالف وقع  
الطلاق او وافقه ونوى ما اكره عليه **قوله** فخرج بعاجلا ما لو قال لا  
يستثنى ما اذا ذكر من اقربا جدا او جرت العادة بانه لا يخلف انتهى فتح  
الباري على البخاري لكن ضعفه **قوله** تتمته هي في الدور وهو انه يلزم من  
وقوع المعلق عدم وقوعه هل يصح ام لا وفي ما يتبع ذلك **قوله** كصعود  
السما اي كقوله ان صعدت السماء اما لو قال ان لم تصعد السما  
فانت طالق فانها تطلق حال التحقق لحت بمضي لحظة والذي قاله زي  
انها لا تطلق في الثانية الا بالياس فلا يرجع **قوله** واليمين فيما ذكر من عقدة  
لخا اي فعدم وقوع الطلاق بذلك لا يمنع انقضاء اليمين حتى ترتب عليه  
الكفارة **قوله** لم يثبت في اصح الوجهين هو المعتمد كما في اليمين بالله  
**تنبيه** المكره بفتح الراء كالمختار كما في المولي ولو ادعى وقوع  
الطلاق منه حال صباه او جنونه او نومه او اكراهه وامكن نحو الصبا  
وعهد نحو الجنون ووجد نحو الاكراه صدق بيمينه والافلاق ومن الاكراه  
ما لو حلف ليطلقها قبل نوم فغلبه النوم بحيث لم يستطع رده بشرط  
ان لا يتمكن منه قبل غلبته بوجه وكذا لو حلف ليطان زوجته الليل فوجدها  
حائضا او لتصومن غدا فحاضت فيه او ليبيعن امته اليوم فوجدها  
حامله منه لم يثبت **قوله** واذا حلف بالطلاق انه يدفع لغريمه حقهم يوم  
كذا

كذا ثم عجز عن الدفع فلا حث عليه اذا كان العجز من حين الحلف الى مضي  
اليوم المذكور كما نقل المنوفي في الست الصغيرة **قوله** فكلمت حايطا  
ولو يقصد زيدا **قوله** مثلا اي او هيمة او شخصا غيره **قوله** اباهما او  
زوجهما **قوله** قيل منه مثل في شمر **فصل في الرجعة**  
واصلها الاباحة وتعتبر لها احكام النكاح قل فتجب وتقي لغة الرجعة  
على من طلق احدى زوجتيه قبل ان يوفي لها ايلتها وتحرم فيما اذا  
ترتب عليه عدم قسم او عجز عن الانفاق او المعاشرة بالمعروف وتكره حيث  
سن الطلاق وتندب حيث طلقت بدعييا **قوله** وهي لغة المرة من الرجوع ينافيه  
**قوله** ابن مالك وفعله لمرة كجلسه وفعله لهيئة كجلسه فتأمل ثم  
رايت بخط الروحي ولا يعارض ما ذكره الخويون ان فعله للمرة وفعله  
بالكسر للهيئة لان ذلك اصطلاح خوي وما هنا امر لغوي باعتبار  
ما نقل عن العرب **قوله** رد المرأة من اضافة المصدر الى المفعول بعد حذف  
الفاعل اي رد الزوج او من قام مقامه من وكيل وولي المرأة الى النكاح  
اي الكامل والافهي في حكم المنكوحة بدليل لحوق الظهار والايلاد والطلاق  
واللعان والتوارث **قوله** في العدة هذا ايضا لانه بعد ما يصير باينا  
**قوله** على وجه مخصوص استارة الى شروط الرجعة **قوله** وبمولتهن الحق  
افعل التفصيل فيه بمعنى الفعل اذ لا حق لغيرهم **قوله** وشروط صحة  
الرجعة لخمسة المنهج وشروط في المحل كونه زوجة موطوءة معينة قابلة  
لحل مطلقة مجانما يستوف عدد طلاقها وسياتي ان شرط المرجع  
الاختيار واهلية النكاح بخلاف المجنون والمغني عليه والصبي والمكره وشروط  
الصيغة لفظا يشعربا لمراد صرحا كان او كناية والتجيز وعدم التايت  
**قوله** بعد الدخول بها ولو في الدبر كما سيذكره الشافعي في الفصل الا في  
**قوله** استدخال الخ ولو في الدبر **قوله** قبل انقضاء العدة هو احسن



من قول غيره في العدة ليدخل ماله ووطيت بشبهة فحلت منها ولم يرجعها  
 في مدة الحمل وان لم تكن في عدته وبعده الى فراغ عدته نعم لا تصح رجعتها  
 حال استفراش الواطي حتى يفرق بينهما واما الووطيها حال الطلاق  
 ولزمها عدة اخرى فله مراجعتها في بقية الاولى الواقعة عن العديتين  
 اي بخلاف ما بقي من عدة وطى الشبهة وهما الشهران الباقيان بحضنها  
 لو طى الشبهة اه قل ثم قوله قبل انقضاء العدة صادق بالمقارنة وفي التحفة  
 منع الرجعة في هذه الحالة فليراجع اه ش ب ويدخل فيه ايضا ماله  
 طلق في الحيض فله الرجعة وان لم تشرع في العدة قوله وارجعها في كفه  
 لم يصح يوخذ منه انه لو عاد الى الاسلام بعد مراجعتها لم يعتد بها وان  
 كان قبل انقضاء العدة وبه صرح في شتم المراجعه قوله فلو طلق احدى زوجتيه  
 لخرجت من رفي شره واستفيد من كلامه عدم صحة رجعة مبسطة كما  
 لو طلق احدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لان مالا يقبل التعليل لا يقبل  
 الابهام قوله لشبهها بالنكاح فهي كابتداء النكاح في هذا الحكم قوله ولو  
 تعينت ونسيت لم تصح رجعتها اي اذا قصد رجعة المطلقة اما اذا  
 راجع معينة فتبين انها التي نسيت فيصح اعتبارا لما في نفس الامر  
 كذا بهما مش فليراجع قوله تنمة لوعلق الحجة عبارة ز ي فرع لو شك في  
 الطلاق فراجع احتياطاً ثم انقضى له الحال مع لان العبرة في العقود بما  
 في نفس الامر بخلاف العبادات لان العبرة فيها بما اي بما في نفس الامر  
 وظن المكلف وفي فتاوى مرسيل عن شك هل راجع زوجته في العدة  
 ام بعدها هل يحكم بالرجعة ام لا اجاب بانه يعتد بالرجعة لان الأصل  
 بقا العدة وصحة الرجعة اه قوله وشك في حصوله اي كما لو علق طلاقها  
 على فعلها بشي وشك هل فعلته ام لا فراجع احتياطاً ثم ظهر له انها فعلته  
 صحت الرجعة قوله الكمال سلا ريفتح السين المهملة وتستدرك اللوم لفظاً  
 اعجمي

اعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة قل **فصل** هو ساقط  
 من بعض النسخ وهو الذي عناه الشافعي مما مر لا السابق قوله واذا طلق  
 واحدة اي طلقة واحدة او طلقتين فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها  
 تصح بمفهوم قوله السابق ان يكون الطلاق دون ثلاث وان يكون قبل  
 انقضاء العدة قوله بغير عوض منها او من غيرها قوله استدخلت اي ولو  
 في الدبر قوله فله مراجعتها اي وان كان شرط عدمها او قال اسقطت  
 حق الرجعة سم وان كانت امة لا تحل له الا لان حق الرجعة دوام اه قل  
 قوله فاذا انقضت عدتها لغيره سم وان انقضت عدتها المذكورة لم يكن  
 له مراجعتها وان لم تنقض عدتها على الاطلاق كان وطئها في العدة فانقضت  
 تتأنف عدة الوطى من فراشه ويدخل فيها بقية عدة الطلاق ولا يراجع الا  
 في تلك البقية نعم ان اجلها بذلك الوطى او كانت حاملاً فله المراجعة الى  
 الوضع لو قوعه عن الجهتين ولكن له نكاحها اه بحروفه قوله فلا تعضلوهن  
 نزلت في معقل حين طلق ابو الدحداد اخته ثم ندم فخطبها بعد عدتها  
 فرضيت ومنعها اخوها ان تزوجه اي لا تجسوهن ولا تمنعهن من ان  
 يكنن ازواجهن الذين يرغبن فيهم ويصلحون لهن اذا تراصوا اي النساء  
 والمريدين نكاحهن اه من عيون القاسير لابي عبد الله الا يا سلو غني وفي  
 الجلائين فبلغن اجلهن انقضت عدتهن فلا تعضلوهن خطاب للاولياء  
 اي تمنعهن من ان يكنن ازواجهن المطلقين لهن لان سبب نزولها ان  
 اخت معقل بن يسار طلقها زوجها فاراد ان يراجعها اي بعقد جديد  
 فمنعها معقل كما رواه الحاكم اذا تراصوا اي الا زواج والنساء اه قوله  
 يرد عليه اي على قوله فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها فان المعاشرة لا تنقض  
 عدتها بمضي الاقراء والا شهر ومع ذلك لا رجعة فيها زاد على الثلاث منهما  
 قال قل قد يقال لا يواد لان انقضاء عدتها بالنسبة لغير حقوق الطلاق متفق عليه

قوله  
 فانقضت  
 هذه  
 عدتها  
 بعد  
 عشرة  
 اشهر  
 اه



اهو سم ويخط بعض الفضلاء قوله فان العدة لا تنقضي اي بالنسبة لغيره فلا يجوز  
لغيره ان يتزوجها لانها بالنسبة للغير في حكم الزوجة وبالنسبة للزوج في حكم  
الاجنبية فيمنع عليه مراجعتها الا بعد جد بد قوله بلاوطي اووطي لم تجبل  
منه انظر المنهج وشرحه ويخطام رفاق ووطي الرجعية فبالاولى من المخالطة  
بلاوطي واما غير الرجعية فان عاشرها ولم يطاها فان العدة تنقضي فان وطياها  
فهي كالرجعية قوله ودخل في كلامه اي في قوله فله مراجعتها ما لم تنقض  
عدتها قول وان توقف اي النكاح المستقل على اذن فلا توقف الرجعة من العبد  
والسفيه عليه لانه استدامة فيغفر فيها ذلك وان توقف ابتداء نكاح كل من  
العبد والسفيه على اذن من مالك امرهما قول وسفيه اي وعبد قوله ومحرم ومثله  
من طلاق امة وتحت حرة لانه دوام كمالهما وهما اهل للنكاح في الجملة وان لم يصلح  
منهما ابتداء نكاح في الاحرام واللامه اه قول ومكروه ونائم ومبرسم ومعنوه  
ومعني عليه قول ولولي من جن الخ وكذا الولي صبي لو حكم حاكم بطلاق مع المصلحة  
قال قول وقد وقع عليه طلاق في حال صحوه او علق الطلاق بصفة وجدت حال  
جنونه اه قوله الى هو شرط في رد ذلك فقط فان الفعل بدونها مجمل  
يحتمل انه ردها على اهلها فلم يقبلها فيحتاج للمتعلق بخلاف باقي الصيغ ومثل  
الي الى نكاحي وعلم مما ذكره انه لا بد من الاضافة اليها باسم ظاهر كزينة او ضمير  
او اسم اشارة كهذه قوله وراجعتك مثله راجعت زوجتي الى عقد نكاحي  
واستشكل ذلك مع ان المرجعة لم تخرج عن نكاحه بل هي زوجة حكمة في النفقة  
وغيرها واجيب بان المراد راجعتها الى نكاح كامل غير صاير لبيئته بانقضاء  
عدة ذي قول ما اشتق من مصادرها واما المصادر فكناية قول كزوجتك  
الخاي سوا جرى ذلك عقد ام لا فانه يكون كناية فاذا جرى بينه وبين الولي عقد  
النكاح بايجاب وقبول فهو كناية في الرجعة لان ما كان صريحا في شيء لا يكون صريحا  
في غيره كالطلاق والظهار فان توى فيما اذا عقد على الرجعية بايجاب وقبول  
الوجه

الرجعة حصلت والا فلا ولا يلزم المال الذي عقده قوله وسن اشهاد عليها  
سوا بلفظ صريح وهو واضح او كناية على اللفظ المنطوق به كما قاله الزركشي  
وسن على الاقرار بها ايضا ويتأب على ذلك وان كان فيه ارشاد لانه ليس لمحض الارشاد  
قل قول خلاصا في حكم استدامة النكاح اي في غالب الاحكام ولذلك لا يثبت  
بها من حلف لا يتزوج على المعتمد ولو حلف لا يراجع حثت برجعة بنفسه  
او وكيله قل قول لا تحصل بفعل اي فلا تحصل بالوطي خلافا لابي حنيفة فلو  
كانت شافعية فوطيها وهو حنفي فله الطلب وعليها الهرب قل وعليه به  
مهر المثل كما في متن المنهج وان راجع بعده لانها في تحريم الوطي كالباين  
فكذا في المهر بخلاف مالو ووطي زوجته في ردتها او ردة ثم اسلمت او اسلم  
لان الاسلام يزيل اثر الردة والرجعة لا يزيل اثر الطلاق قاله في سنن المنهج  
**تنبيه** الرجعية زوجة في خمس ايات الاولى قوله تعالى فان طلقها  
فلا تخل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره الثانية ولكم نصف ما ترك ازواجهكم  
الثالثة والذين يظاهرون من نسائهم الرابعة للذين يولون من نسائهم  
الخامسة والذين يرمون ازواجهم اه قول غير الكتابة اما الكتابة فتحصل  
بها الرجعة مع النية ولو مع القدرة على النطق قول كوطي مثال لما لا تحصل  
به قول وان توى به لم تنكح لو صدر ذلك من كافروا اعتقده رجعة ثم اسلموا  
وترافعوا اليها اقرناهم اه سم قول في انقضاء العدة قيد اول وقوله بغير  
اشهر قيد ثان وقوله ان امكن قيد ثالث قول في انقضاء العدة وكذا في  
بقايتها وان وصلت الى سن الياس ولها النفقة قول من اقرا ولو باستحائها  
قول او وضع وان استحلته بدوا ويحرم ان تغت فيه الروح والا فيكروه وهذا  
مما يجب كتمه عن النساء قول وان خالفت عادتها غاية قول موثقات على  
ارحامهن حيضا وحملوا والمومن على الشيء يصدق بيمينه فيه قول كنسب اي فيما  
اذا قال الزوج هذا الولد مستعار بخلاف ما اذا وافق على انها ولدت وامكن



كونه منه وانكره فلا ينتفي عنه الابغية ولعمارة لها ونجس الميدين بان قالت  
 هذا الحمل من فلان وطيني بشبهة **قوله** واستيلاد تصويره مشكل لان الاستيلاد  
 في الوطى بملك اليمين والكلام في الرجعية وهي لا يتصور فيها استيلاد لغم  
 ان كان مراده افادة حكم الاستيلاد بقطع النظر عما الكلام فيه فلا اشكال او  
 يصور ما اذا وطئ امته المزدوجة بشبهة فتصدق في انقضاء عدتها ولا تصدق  
 في الاستيلاد اذا اتت من ذلك الوطى بولد لتمام المدة التي بياها هو ونجس الميدين  
 اي لو ادعت انها ولدت من سيدها ولم يصدقها فان النسب لا يثبت حيث  
 لم يوافقها على انه وطئها لان الملك محقق فلا يزول الا بيقين والامة تدعى  
 بالولادة زوال ملك متيقن **قوله** الابينة اي على قواره **قوله** من الطلاق **قوله**  
 او غيره بان ادعت باقل من المدة التي يمكن فيها انقضاءها والائنة في قول  
 الشئ ويمكن الزوج خطا الميدين في كبر من الطلاق وقوله فيصدق بيمينه وح  
 في الايسة واما الصغيرة فكان ينبغي تصديقه بلا يمين وجعل الايسة لا يمكن  
 حيضها محل نظر فقد تقدم في التعليل على حيضها قبول قولها وان خالف  
 العادة فكيف ينتفي الامكان لا سيما مع قولهم ان الاستقرار الحد الياس ناقص  
 وما دامت المرأة حية فحيضها ممكن الا ان يقال الياس يقوي جانب الزوج  
 فيصدق **قوله** ستة اشهر اي عديدة لاهلالية اخذ مما ياتي في المائة  
 والعشرين **قوله** ولحظتين اي لحظة للوطى ولحظة للوضع **قوله** سبق بحيض  
 اي لحسب قرا لان القراء هو العلم المحتوش بيمين فاذا لم يسبق بحيض لا يعد  
 قرا وح فاذا ادعت المستدانة انقضاء العدة فانما تصدق اذا مضى ثمانية  
 واربعون يوما ولحظة لانا نفرض ان الدم طرقتا عقب الطلاق فمكثت يوما  
 وليلة وتظهر بعده خمسة عشر يوما فهذا قرا واول والثاني كذلك والثالث  
 كذلك وانما يتم الثالث بشروطها في الحيض ومجموع ذلك ثمانية واربعون يوما  
 ولحظة **قوله** بحيض او نفاس **قوله** باثني وثلاثين يوما ولحظتين  
 لحظة

لحظة للقراء الاول ولحظة للطهر في حيضة ثالثة وذلك بان يطلقها وقد  
 بقي من الطهر لحظة ثم تحيض اقل الحيض ثم تظهر اقل الطهر ثم تحيض وتظهر  
 كذلك ثم تظهر في الحيض لحظة ثم المنهج **قوله** وفي حيض بسبعة واربعين  
 يوما ولحظة من حيضة رابعة بان يطلقها اخرج من الحيض او يعلق  
 طلاقها باخرج من الحيض ثم تظهر اقل الطهر ثم تحيض اقل الحيض  
 ثم تظهر وتحيض كذلك ثم تظهر اقل الطهر ثم تظهر في الحيض لحظة فان  
 جهلت المطلقة انها طلقت في طهر او في حيض حمل امرها على الحيض الستة  
 في انقضاء العدة والاصل بقاؤها والحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء  
 العدة بالاقراء لثنتين تمام القراء الاخير لا من العدة فلا رجعة فيها  
**قوله** ولم يظهر لهم مخالف فهو اجماع **قوله** لم تخل المطلقة له اي لا ابتكاح ولا  
 بملك يمين **قوله** المنهج بزيادة **قوله** ولغير حرة من امة او مبعوضة المنهج  
**قوله** واذا انقضت عدتها ثم جردت كاحيها تكون معه **قوله** قد يقال ان يكون  
 معه على ما بقي ولو راجعها في الطلاق الرجعي فلا يتقيد بتجديد نكاحها  
 فاعل التقيد بذلك لان محل توهم الاستقلال باعتبار كونه بعقد جديد عبارة  
 سم واذا راجعها او نكحها بعقد جديد **قوله** وعلى وجود ما عد الاول كذا في  
 النسخ وفيه قلاوة والاولى وبعد وجود ما عد الاول في غيرها **قوله** ولو عبدا  
 اي بالغ او قولا او مجنون اي بالغ ايضا لان كلامهما لا يصح تزويجه في صفوه  
 ومثلها ما صبي حر مراهق يمكن وطوه وفي تزويجه مصلحة **قوله** بدخول حشفة  
 وان لم ينزل **قوله** فانه يكفي تقييدها اي وان استغنى قصد الزوجين كنوم وجنون  
 منها كما ذكره الشئ **قوله** كما لا يحصل به التحصيل وقد نظم بعضهم صور الفرق بقوله  
 الدبر مثل القبل في الاتيان والحل والتحليل والاحضان وفيه الايلام ونفي العنة  
 والاذن نطقا وافتراش العنة ومدة الزفاف واختيار رد بعيب بعد وطئ الساري  
 تصدق في الحيض نفى الرجم اذا زنا المفعول فانهم نظمي **قوله** لاحتمال غلوها



من انزال الخاي ان كان بالغا والابان كان مراهقا فالعدة للتباعد **قوله** تنبيه  
 اشتمل هذا التنبيه على اربعة شروط زيادة على الخمسة المارة وهي انتشار الالة بالفعل  
 قال الزركشي ليس لنا نكاح يتوقف على الانتشار الا هذا وصحة النكاح وكون الزوج  
 ممن يمكن نكاحه جماعة وكونه غير رقيق صبي وسيد كوفي التمة شرطا عا شرا  
 وهو الافتضا في البكر **قوله** او عنه او غيره كطفل لا يمكن وطوه **قوله** بلا  
 انتشار لم يحلل وان انتشر داخل الفرج **قوله** ولا ملك اليمين اي فلو وطى السيد  
 المطلقة ثلاثا لم تحل لمطلقها كما انه لو ملكها لم يحل له وطوها ايضا كما سياتي  
**قوله** ولا وطى الشبهة بالرفع عطا على الوطى **قوله** لا يحث بما ذكرنا بال عقد الفاسد  
 وانما يحث بالعقد الصحيح وهذا حيث اطلق لان النكاح حقيقة في العقد  
 الصحيح فلا ينصرف عند الاطلاق الاله اما لو قصد به الوطى فلا يحث الابا الوطى  
 لا بالعقد وان صح لانه صرفه بالنية عن حقيقة **قوله** لا طفلا وفارقا الطفل الطفلة  
 بان القصد التفرقة كما سياتي وهو حاصل بوطيها وليس حاصل بتغيب  
 حشفة الطفل **قوله** وقد مر انه اي الاجبار ممتنع اي في العبد بخلاف الامة  
 مطلقا والفرق ان السيد يملك في الامة الرقبة ومنفعة بضعها فله ان ينقل  
 المنفعة لغيره وهو في العبد لا يملك منفعة بضعه فليس له اجبار على ما يتعلق  
 به **قوله** لينفسخ النكاح اي صورة ولو قيل بصحة فتأمل **قوله** واعادها الى نكاحه  
 تتم **قوله** وقعت اي الشبهة في نكاح المحلل اي بان نكحها المحلل فوطيت بشبهة  
 من غيره قبل ان يطاها المحلل ثم وطىها في عدة الشبهة حلت للزوج الاول فتأمل  
**قوله** نقرهم عليه بان كان في غير المحارم **قوله** لم يصح النكاح اي ان لم يكن بها مانع  
 وطى والا فلا يضر هذا الشرط بالعقد لانه من مصالحه **قوله** من جهتها بان  
 صدر منها او من وليها **قوله** لظاهر القرآن هو عموم قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له  
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره فيصدق بهذه الصورة **فصل**  
**الايتلا** والمعتمد انه صغيرة كما قال الشافعي ومرر خلاف الزبي واخره عن الرجعة

اي  
صو

لجنة

لصحة من الرجعية **قوله** وزوجان صوابه زوجة لئلا يلزم عليه التكرار  
 مع حالف او اسقاط الاول منها الذي هو حالف كما في المنع فلا يرجع **قوله**  
 او بالتزام ما يلزم بنذر كان وطيتك فعلى عتق رقية او فله على صدقة  
 او صوم او صلاة ولو قال او التزم عطف على حلف كان اولى فان صنيعة  
 يقتضي انه من الحلف وليس كذلك ومثله يجري في قوله او تعلق طلاق  
**قوله** او عتق عطف على ما يلزم اي او التزم عتق **قوله** مطلقا تحت المصدر  
 محذوف اي امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة ومثل المطلق الموبدزي **قوله** بان  
 يطلق فيه تفسير الشئ بنفسه فلو قال بان لا يقيد بمدة لكان اولى **قوله** على اربعة  
 اشهر اي ولو قدرا لا يوسع الرفع الى الحاكم على المعتمد قل وفائدة مع الائم  
 لا يذايها وقطع طعنها من الوطى في تلك المدة **قوله** فيها اي الاربعة اشهر  
**قوله** او قيد بمسبوع الحصول ومثله لا اطاول الا في الدبر بخلاف الا في الفرج  
 والا في نهار رمضان والا في الحيض او نحو ذلك كما لا اطاول الا في المسجد فلا  
 يكون موليا في هذه المسائل لان المنع فيها عارض بخلاف الدبر فان المنع  
 لذاته كما نقله زبي عن مر ذكره قل **قوله** بمسبوع الحصول اي فمحقق عدم  
 الحصول بالاولى كصعود السما قل **قوله** لا تشا فائدة الايتلا وهي رفعه  
 الى القاضي وطلب الغيبة منه بعد مدة الايتلا **قوله** لا رفع له اي للضرر **قوله**  
 ومباضعة وفي نسخة ومضا جعة ولا مانع من كون كل كناية خلافا  
 للمرحومي **قوله** او بغيره كهبه او بيع بخلاف الاستيلاء والتدبير  
 ونحو ذلك لكن الهبة لا بد فيها من القبض لانها لا تملك الا به والبيع  
 لا بد ان يكون لازما وبشرط الخيار للمشتري وحده **قوله** لانه لا يلزم  
 الخاي وان ملكه بعد ذلك **قوله** قول من المخاطبة اي لانه يمتنع من الوطى  
 لئلا تطلق الضرر **قوله** يوطيها بعد اي لا تخلو اليمين بالوطى الذي حصل  
**قوله** ويقطع المدة اي الاشهر الاربعة ردة **قوله** بعد دخول الحقوز



بقوله بعد دخول اي او استدخال مني الزوج المحترم عما قبل ذلك فان  
 النكاح ينقطع لا محالة فلا ايللا عناني **قوله** وبعد المدة اي ولو بعد المدة  
 اي بعد فراغها ويراد بقطعها عدم حسبها قال قالي وبزوالها اي الرودة  
 يضرب له مدة ان بقي له من ايللا قدرها والا فلا **قوله** لا ارتفاع النكاح  
 اي لا صير الى انقضاء العدة وقوله او اختلاله بها اي ان عاد للاسلام قبل مضي  
 العدة **قوله** فلا يحسب زمنها من المدة اي وان اسلم المرتد في العدة  
 المنهج **قوله** وما منع وطى اي ويقطع المدة مانع وطى الخ ثم قوله بها قيد اول خرج  
 به المانع القاييم به سواء كان حسييا ام شرعيا فلا يقطع المدة وقوله غير نحو  
 حيض اخرج الحيض فلا يقطع المدة ايضا وخرج بالفرض النفل وهو خارج  
 ايضا بمانع اذ ليس مانعا فالمانع قيد اول وبها قيد ثان والفرض قيد  
 ثالث تأمل **قوله** غوصوم ولا يكلف الوطى ليلا **قوله** لا امتناع الوطى معه اي مع  
 المانع **قوله** فرضين نفت لا اعتكاف واحرام **قوله** لما حسبت المدة قد يقال  
 ولو توقف على طلبها فمضت المدة من غير طلب خرج من حكم الايللا مع انقضاء المدة  
 وتسايف المدة بزوال القاطع اي ان كان حلف على التايد او بقي قدر مدة الايللا  
 وبهذا يلغز فيقال لئلا رجل وقع منه ايللا وضرب له مدتي **قوله** ولا تبني على ما مضى  
 اي لا تنقذ التوالي المعبر في حصول الاضرار انظر في المنهج **قوله** لان اليمين  
 ساقطة عنه اي لمضي الزمن المحلوف عليه **قوله** لا يحسب المدة قد يقال بضرب المدة  
 بنفسها اي من غير ضارب ولا طلب **قوله** الى ضرب القاضي بخلاف العنة لانها  
 مجتهد فيها **قوله** لشورتها اي المدة **قوله** وهو غايب حسبت المدة اي عليه وان لم  
 تشعر بخلفه **قوله** والتكفير بالنصب كما في بعض النسخ بضبط القلم ولعله  
 منصوب على انه مفعول معه والحامل على ذلك دفع توهم ان التكفير من المخير فيه  
 وقوله او الطلاق كذا في بعض النسخ وفي بعضها والطلاق بغير اثبات الف  
 قبل الواو وهي الاولى بل الصواب لان بين انما انضاف لمستعد فتأمل **قوله** المحلوف

بمضيها  
 اذ لا يتوهم  
 اهد  
 بقا حكم  
 الايللا

عليها كذا في الصحيح من النسخ **قوله** هو ما ذكره الراجعي ومشي عليه شيخ  
 الاسلام في المنهج والذي اعتمدته شيخنا كلام المنهاج وهو انها ترد  
 الطلب قال بعضهم وما ادري ما يتوهم على هذا الخلاف فراجعه الان يقال  
 انه اذا قلنا بالتردد فطلق الحاكم لا يقع تأمل قال فما ذكره الراجعي ضعيف  
 وما في المنهاج هو المعتمد **قوله** بان يقول اذا قدرت فئت وبزيد ندبا و  
 ندمت على ما فعلت مر ويحتمل هنا هذا البيت قد صرح عند ذكر كونها بمنزعة  
 ان فاته الماء اغنته المواعيد **قوله** او شرعي عطف على طبعي **قوله** ثم ان لم يف  
 هذا الترتيب على طريقة قل **قوله** اطلق عليه الحاكم اي ولو طلق رجعا او طلق  
 عليه القاضي ثم راجع عاد الايللا ان بقي مدة واستوفت المدة من الرجعة  
 لان حكم الايللا لا يرتفع الا بالطلاق البائن كما ذكره في الروضة وغيرها **قوله**  
 الا ان تعذر اي بغيبة او توار او تردد **قوله** ولا بعد وطية اي ولا معه ايضا  
 قل **قوله** ان كان طلاق القاضي رجعا اي بخلاف البائن لكونه قبل الدخول او  
 بعد طلقتين **فصل في الظهار** **قوله** لانه موضع الركوب  
 اي في حد ذاته بقطع النظر عن خصوص الادمية وعبارة البيضاوي والظهار  
 ما خوذ من الظاهر باعتبار اللفظ كالنسبة من لبيك قال الشهاب اي باعتبار  
 وقوع لفظه في كلام المظاهر مع قطع النظر عن معناه كلبى فان معناه ان يقول  
 لبيك والاستعاق قد يكون من اللفظ ولو كان غير مصدرا ثم قال البيضاوي  
 وذكر الظاهر للكناية عن البطن الذي هو عموده فان ذكره يقارب ذكر الفرج  
 انه قال الشهاب الازهرى خصوصا الظاهر لانه محل الركوب والمرأة تركب اذا  
 غشيت فهو كناية تلويحية انتقل من الظاهر الى الركوب ومنه الى المفشئ والمعنى  
 انت محرومة على لا تركيبني كما لا تركب الام كذا في الكشف وتسمية الظاهر  
 عمود البطن قاله عمر رضي الله عنه كما ذكره الزمخشري لان به قوامها وعلامة عمارتها  
 كما تعتمد الخيمة على عمودها وقوله الذي هو صفة البطن وذكره وان كان

فصل في الظهار



يستحقون

مؤثلا وبله بالعضو وخوه وضريح هو للظهر وضريح عموده للموصول وقوله  
فان ذكره الخ تعليل للكناية وتوجيه لاختيارها بانهم يستحقون ذكر الفرج وما  
يقرب منه سيما في الامر وما شبه بها فلذا عدل الى الكناية اه **قوله** وهو من الكبار  
قال الشهاب الدمي اطي في شرحه الظهار حرام اجماعا بخلاف قوله انت على حرام  
فانه مكره **قوله** وهي نصف القرآن عدد الخ وقد اشار الى هذا بعضهم بقوله  
ما قول من فاق جميع الوري ودون العلم بافكاره  
في اي شيء عشره نصفه ونصفه تسعة اعشاره  
**قوله** عدد اي باعتبار عدد السور منها الى البقرة نصف ومنها الى الاخر نصف  
فمن القرآن اليها سبع وخمسون ومنها الى الاخر سبع وخمسون وقوله وعشره  
باعتبار الاجزائها الى اخر ستة اجزاء وهي ثلاثة اجزاء اه **قوله** كظهر امي  
الخ اي وكالظهر للجسم والبدن والجملة والذات والنفس والراس والعين واليد  
والرجل والصدر والبطن والفرج والنصف والربع والعشر وسائر الاجزاء  
وفي الباب والرواق ان ذكر الاعضاء الباطنة كالقلب والكبد لا يكون ظهرا  
قال الزركشي وهو غريب وذكر ابو الفرج الزاز ان كل ما يصح اضافة الطلاق  
اليه صح اضافة الظهار اليه نعم ما يحتمل الكرامة كالراس والعين والروح كناية  
تحتاج الى نية الظهار وكذا انت كما مي او خوه بدون اضافة الظه او غيره اليها  
لاحتمال الكرامة ايضا ومعنى نية الظهار كما قاله صاحب الشامل ان ينوي انما اظهر  
امه في التحريم سم **قوله** او يدك اشار به الى انه لا فرق بين الجزء الذي تعيش بدونه  
وغيره كالشعر والراس لكن يشترط ان يكون من الاجزاء الظاهرة كما مر بخلاف  
الباطنة ونقل عن مردان التشبيه بالباطن كناية اي كالكبد وبخلاف ما لا يعد  
جزا كالفضلات كاللبن والبول فلا ظهار بشي منها لعدم امكان التمتع  
به **قوله** للكرامة فان قصد الظهار كان ظهرا والا فلا فلو قصد الظهار والكرامة  
معاً كان ظهرا **قوله** زوجها خرج الاجنبي والسيد **قوله** او خصيا او ممسوحا **قوله**

اي  
الاول  
الاجزاء  
الاول  
اعشاره

اوسكران

اوسكران اي متعمدا بسكره **قوله** كراسها اي اوروجها كما مر عن سم ويشلخص  
من ذلك ثلاثة في ثلاثة بتسعة لانها ان يشبه الجملة بالجملة او الجملة بالراس  
او اليد او الراس بالجملة او بالراس او باليد او يشبه اليد بالجملة او بالراس  
او باليد اه **قوله** او صفة اي لان المظاهر ليس مقصوده امتناع الوطى حتى  
يكون كالايلا بل ما ينال في النكاح وهو بقا العصمة عليها دليل انه لو امسكها  
بعده زمن يسع الطلاق كان عايدا ففارق الايلا حيث شرط في الزوجة كونها  
قابلة للوطى فيه **قوله** او امة اي مكالة وقوله كالطلاق اي في عدم صحة من الاجنبية  
والمختلعة وامتته **قوله** وزوجة ابية الخ اي والربيبية الحاصلة بعد الدخول  
بامها بان ابانها ثم تزوجت بغيره فانت منه بنت سم **قوله** التي نكحها قبل ولادة  
فيد بذ لك حتى يلايم قوله السابق لم تكن حلالا للزوج **قوله** او معها فيما يظن معتمدا  
**قوله** من ذكر كابييه او ابنة **قوله** ونجني بان كان اخاه وانظر لوانتضج بالانوثه **قوله**  
كزوجة ابنة اي وام زوجته وبنت زوجته لان تحريم من ذكر طاري **قوله** فلا يصح  
التشبيه اي فلا يكون ظهرا **قوله** فان كانت ولادتها قبل ارضاعه فلا يصح الخ اي  
لانها ح كانت حلاله وطرا تحريمها **قوله** وان كانت بعده اي الرضاع **قوله** وكذا  
ان كانت معه بان انفصلت مع اخر رضعة تغلب الجانب التحريم **قوله** صار  
عايدا قال الدمي اطي في شرحه والعود هو ان يمسكها في النكاح زمنيا يمكنه  
ان يطلقها فيه فحجب الكفارة لكن لو كانت زوجة امة فظاهرها ثم اشترها  
ثم جامع فانه لا كفارة عليه على الصحيح اه وقوله ثم اشترها الخ الذي في  
تحرير شيخ الاسلام خلافا وعبارته ولو طلق زوجة ثلاثا وظاهرها منها  
اولا عنها ثم ملكها بان كانت امة لم يطاها حتى تحل في الاولى ويكفر في الثانية  
واما الثالثة فلا يطاوها اصلا لانها حرمت عليه ابد اوسياي بالجمع بينهما **قوله**  
صار عايدا اي وان يطلقها بعد ذلك فالعود ان سيكت عن طلاقها بقدر نطقه  
بان طالق ولو جاهد الا ونا سيا وهل المراد فرائضها منه باعتبار نطقه



ويختلف باختلاف حاله بسرعة النطق وبطوه او المراد بالامكان باعتبار  
 غالب الناس الظاهر الاول بدليل انه لو حصل له عارض منعه من النطق لم يكن عاندا  
**قوله** هذا في الظهار الموبد والمطلق احتراز عن الموقت لما ياتي ان العود فيه بالوطي  
 في المدة لا بما سلكها بعد الظهار من امكان الفرقته **قوله** بالوطي لكن تجب المبادرة  
 الى النزوح لحرمة الوطي قبل التكفير وانقضاء المدة كما سيأتي واستمرار الوطي وطئ  
 وكما لو وقت في ذلك المقيد مكان كان قالان وطئت في المكان الفلاني فانت  
 علي كظهر امي فلا يصير عايدا الا ان وطأها فيه كما بحثه البلقيني قال ولا يكون  
 عايدا فيه الا ان وطئها في ذلك المكان فاذا وطأها فيه حرم وطؤها مطلقا  
 حتى يكفر واعترض عليه بان ما ذكره فيما اذا وطأها فيه من تحريم وطئها مطلقا  
 حتى يكفر انما يجيء على طريقة في الموقت بالزمان والافقياس ما ذكره فيه من عدم  
 التحريم اذا انقضت المدة عدم التحريم في غير ذلك المكان سم **قوله** والعود في الرجعة  
 نحو واما الحايض فبانقطاع الحيض ولهذا قال مرر واعلم ان مرادهم امكان الفرقته  
 شرعا فلا عود في نحو حايض الا بالامساك بعد انقطاع دمها **قوله** من كلامه  
 اي من كونه يصير عايدا بالامساك **قوله** وقصد به التاكيد وكذا ان اطلق فان  
 قصد الاستيناف تعدد الظهار فتعدد الكفارة بتعددده وصار عايدا  
 بالمستأنف كما في شئ المنهج فلا يرجع **قوله** وما تقدم من حصول العود بما ذكر  
 وهو عدم ابتاعه بالطلاق **قوله** من اسبابها اي الفرقته **قوله** اوفسح نكاح ولو لمعان  
 بان سبق القذف والمرافعة للقاضي ظهاره **قوله** بسببه كجنونه او بسببه كجنونها  
**قوله** كردة قبل الدخول او نحو ملك احدهما الاخر سم فليحمل كلامه الدمياطي  
 على ما اتصل بالظهار ولا يصح اشتغاله بصيغة الشراء وكلامه التحريم على الملك  
 بعد العود فليتامل **قوله** متصلا متعلق بارتد اي ارتداد متصلا بالظهار  
**قوله** في العدة متعلق باسلام **قوله** صار عاندا بالرجعة ولا يقال فذا دخل الظهار  
 بالطلاق لا نأقول محل انحلاله اذا دام عليه فان خالفه بالرجعة صار عايدا **قوله**

وانما

وانما يحصل بعد اي فالمحل تابع له فيحصل عقبه ولا يحصل به **قوله** والكفارة عدل  
 عن التضمير الذي هو الظاهر ايضا حاواشعار بعدم اختصاص الكفارة بما  
 ذكرهنا ليدخل نحو اليمين قل **قوله** وخصاها ثلاثا نحو هذا كله في الحر الرشيد  
 ومنه الذي في كفر بالاعتناق والاطعام لصحته ما منه واما الصوم فلا يصح  
 منه لانه ليس من اهل النية ولا ياتي في اطعامه مع قدرته على الصوم لانه يمكنه  
 ان يسلم ويصوم فاما ان يترك الوطي واما ان يسلم ويصوم ثم يطأ اما الرقيق  
 فلا يكفر الا بالصوم لا عساره وليس للسيد منعه اذا اضعفه عن الخدمة لتقرره  
 بدوام التحريم والمبعض كالحرا في الاعتناق لانه ليس من اهل الولد واما السفية فبحث  
 الاسنوي انه انما يكفر بالصوم اخذا من قولهم انه كالمعسر حتى لو حنت في يمينه  
 كفر بالصوم لكن رده البلقيني وقال ان المعتمد انه يكفر هنا بالمال كما في القتل  
 لكن المنهج له هو وليه والناوي هو السفية وفوق بين هذا والايمان بفروق  
 منها تنور الايمان عادة فلم يلزم من جعله في كالمعسر جعله في الظهار كالمعسر  
 لانه محرم والمكلف يمتنع منه عادة سم مع تصرف **قوله** عتق رقبة بمعنى اعتاق  
 رقبة ولو مفضوبة ومووبة وموهونة والراهن مؤسرو جانية ومختم قتلتها  
 في حرابة وان كان الاعتاق في دفعتين كان ملك معسر ونصف بعد فاعتقه  
 عن كفارة ثم ملك نصفه الاخر فاعتقه فان لم ينوها عند اعتاق باقية لم تجز  
 عنها اه سم **قوله** مؤمنة اي قبل العتق بخلاف من اسلم معه فلا يجزي ذلك  
**قوله** قياسا عليها او حملا والفرق بينهما ان الاول يحتاج لجامع بينهما  
 والثاني لا يحتاج اليه قال في شئ المنهج قياسا بجامع حرمة سببها من  
 القتل والظهار **قوله** كلا على نفسه وعلى غيره اي عيالا او ثقتا على نفسه  
 نحو اي عاجزا وفي شئ زبي البخاري الكل من لا يستقل بامر نفسه **قوله**  
 فيجزي صغير وان مات عقب الاعتاق وخالف الغرة حيث لا يجزي فيها  
 الصغير لانها حق ادمي وغرة الشئ خياره **قوله** ولا يجزي من ولا من



يجزى عن الكثرة وقلة دمياطي ولا يجزى جنين وان ولدته لدون ستة اشهر من الاعتاق  
لانه وان اعطي حكم المعلوم لا يعطى حكم الحي **قوله** او فاذا نملتين من غيرهما بخلاف  
الانملتين من احدهما فلا يضروا من كل منهما فيضرب وعبارة الدمياطي ويجزى  
مقطوع الخنصر من يد والبصر من اخرى والمجبوب والامة الرتقا والقرنا الهجوة  
**قوله** ولا فاذا نمل ايهام اي لكونها ذات انملتين فقط ولو كانت ذات ثلاثة  
فينبغي ان لا يضرب فقد انملة قياسا على السبابة والوسطى ولو كانت السبابة والوسطى  
ذات اربع هل يغتفر فقد انملتين محل نظر وظاهر كلامهم انه لا يكفي **قوله** كمال  
الرق اي الرق الكامل فخرج من يعتق بمجرد الشرا فان كان رققة ناقصة وكت  
على قوله كمال الرق الميدي اني بان يتمكن من الاعتاق **قوله** ولا اعتق ام ولداي ولا  
المشتراة بشرط العتق سم **قوله** صحيحة بخلاف الفاسدة سم **قوله** بالغالب  
معتمد كما قاله الشافعي **قوله** وقضية ذلك اي التصويب **قوله** ولا يجب على المكفر  
الحاي بل يعدل الى الصوم فان فصل دخلا على ذلك لزمه بيعه ما روي **قوله**  
ولا يجب شرا بغيره اي كان وجد رقيقا لا يبيعه مالكة الاباكثر من ثمن مثله  
ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى ان يجده بثمن المثل ستة المخرج **قوله** بان عجز  
عنها الحاي عند الشروع في التكفير سم وهو المراد بوقت الاداء المذكور  
في كلام الشافعي وقت ارادة الاخراج ومن العجز احتياجه اليها نحو مرضى  
او زمانه او منصب والمراد العجز عنها في نفس الامر فلو بان بعد صوم شهرين  
ان له مالا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه فيما يظهر اعتبارا بما  
في نفس الامر **قوله** ويجزى ببيت النية الحزوان تكون النية واقعة بعد فقد  
الرقبة لا قبلها م **قوله** لجنون اي من نحو حيزي ونفاس لا تخلو عنهما  
المدة وانما مستغرق مرحومي **قوله** او كمرضى اي وسفر مرحومي وحيث  
بطل التسابع فان كان بعد رانقلب ما مضى نفلا والافلا سم **قوله** ولا التعشية  
اي ولا اطعام اقل من ستين ولا اطعام ستين مدا الواحد في ستين يوما

سم **قوله** اي فلا يشترط لفظ وهذا هو الظاهر معتمد **قوله** صفات الزكاة  
اي غالب الان المكاتب لا ياخذ منها انتهى وبخطام صفات الزكاة اي في  
الفقير والمسكين دون بقية الاصناف فلا يكفي دفعها اليهم **قوله** فان  
تفاوتوا لم يجز اي ان كان قبل قبضهم له والا اجزا قل **قوله** واللبن مرجوح  
والمعتمد اجزائه كما في الفطرة قل **قوله** انما يحصل العود فيه بالوطي في المدة  
ويجب عليه النزح حالا ولا يجوز له الوطي بعد ذلك حتى يكفر او تفوت المدة كما  
مر **قوله** فالامساك اي امساك الزوجة المظاهرة منها اي عدم طلاقها عقب  
الظهار يحتمل ان يكون لانتظار الحل اي بعد انقضاء المدة فيحل الظهار ولا  
كفارة وقوله او الوطي في المدة اي وتلزمه الكفارة اي فيحل الظهار باحد  
امر من مضي المدة او الوطي فيها لكن ان وطى بعد انقضاء المدة لم يلزمه شي  
**قوله** وكالتكفير مضي الوقت وذكر في الروضة في الموقت توقف الحل على التكفير  
او انقضاء المدة فاذا انقضت حل الوطي لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في  
ذمته وهو مفروض فيما اذا عاد في الموقت بالوطي فيه فلا ينافي قول الشافعي  
وكالتكفير مضي الوقت لانه في مضي من غير وطى **قوله** فلا يبطا المظاهر  
حتى يكفر هذا هو المعتمد نعم ان خاف الغت حاز له الوطي فيما يظهر  
لكن بقدر ما يدفع عنه خوف الغت ع ش بالمعنى وما في حاشيته قل ضعيف  
فليحذر **قوله** ويبقى الباقي اي من جنسه في ذمته قل على الغزي فيلزمه بقية  
الامداد ولا يلزمه الصوم لو قدر عليه بعد **قوله** ولا نظر الى توهم كونه فعل شيا  
اي وهو اخراج ما قدر عليه من الطعام اي فلا يتوهم انه اسقط عنه ما بقي  
لما تقدم ان الميسور لا يسقط بالميسور ولكن قد يتبادر من عبارة انه  
ان قدر على العتق او الصوم وجب لان ما اخرج لا ينظر اليه ولعله ليس مرادا  
**فصل في اللعان** **قوله** بعد الزوجين من الرحمة اي بعد  
الكاذب منهما **قوله** وسبب نزولها ذكره اي مطولا فلا ينافي في انه سياتي في



كلامه هنا لمخصا بقوله لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلل بن امية **قول** جعلت  
حجة للمضطر اي الاصل فيه ذلك فيجوز اي ولو مع القدر رقة البينة كما ياتي في **قول** يلحق  
العارية عطف تفسير **قوله** الى قذف القذف لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معنى  
التعريض بخلاف ما لم يفهم من تعبير ولا يقصد به بيان قطع بكذبه كقوله ذلك ليست  
سنة او تشهد عليه نصابا وجرحه به لترد شهادته **قول** المحصنة اي البالغة العاقلة الحرة  
المسلمة العفيفة عذوبتي حال تكليفها واختيارها وعلوها بالتحريم ولو حال زناها وكفرها  
تحد به كما ياتي اه والاحصان لغة المنع وشرعا جابها بمعنى الاسلام والبلوغ  
والعقل فقط كما في قوله تعالى فاذا احصن وجاء بمعنى الحرية كما في قوله تعالى  
بعد ذلك فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ثم وجابها بمعنى العفة  
كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم وجابها بمعنى الزوج كما في قوله تعالى  
والمحصنات من النساء ثم وجابها بمعنى اصابة الحر المكلف في نكاح صحيح كما في قوله  
تعالى محصنين غير مسافحين اه من شرح البهجة **قول** كلام البغوي هو المعتمد  
فزنات في البيت صريح مطلقا اي سوا كان له درج او لا **قول** اولم اجدك بكرا  
هذا في امرأة لم يعلم لها تقدم او تقضا في مباح فان علم لها ذلك فلا صريح  
ولا كناية مرحومي **قوله** والمحصن الخ فان اختلف وصف من هذه الاوصاف فالواجب  
التعريض فلا يذاع في المهرج ومن قذف محصنا حده او غيره عزز **قوله** الذي  
يحد قاذفه احترز به عن المحصن الذي يلزمه الرجم **قول** عن وطى يجدي به اي بان لم  
يسبق له وطى يجدي به اصلا حتى لو سبق له ذلك حال نقصه بوق او كفر ثم كل لم  
يكن محصنا على قياس ما ذكره سم في المحصنة وكتب عليه المرحومي فليست امل ويجوز  
**قوله** ولا اليك قبل دخوله بها لعل وجهه ان بقا بكارتها يكذب دعواه فصا ر كقذف  
الصغيرة التي لا تختم الوطى لكن قد يعكس على هذا ما ياتي في كلامه انه لو قذف  
بكرا او طلقها ثم تزوجها اخرى وقذفها ثيبا ولم تلعن وجب عليها بقذف  
الاول بالجلد وبقذف الثاني الرجم فهذا يدل على ان قذف البكر يؤثر في جلد ها لاحد  
قاذفها

قاذفها هذا هو الظاهر فتأمل اللهم الا ان يصور ما هنا بغير الفور وما ياتي  
بالفور **قول** سمى بالمدح في تهذيب الاسماء واللغات وقال بعضهم  
سمي بتقديم الحاء على الميم والمد ايضا وفي المرحومي انه الصواب **قوله**  
البينة اي تلزمك البينة او حد **قول** ويشترط الخ جملة شروط اللعان اربعة  
سبق القذف وولاء الكلمات وتلقين القاضي وان لا يبدل لفظا بآخر **قوله**  
تحت شعاراي ست **قول** وان لم يستبرأها كان الظاهر ولم يستبرأها  
لانه اذا استبرأها يعلم ان الولد ليس منه فيجب عليه النفي لدلالة الاستبراء  
على برائة الرجم من ذلك الماء فان حصر الحمل في كونه ليس منه فمخصص من ذلك  
انه يعلم كون الولد ليس منه باحد امور اربعة **قوله** لدفع النسب اي لولد يعلم منه  
انه ليس منه والنسب في هذه الحالة ثابت او لقطع النكاح حيث لا ولد على  
الفراس المملط خشية حدوثه من ذلك التلطخ هذا معنى كلامه وقوله وقد  
حصل اي الولد مع عدم العلم بانه ليس منه فلا ياتي له نفيه للحoque به  
واللعان لاجل الزنا الذي لم يكن الولد منه مستمع مع لحوقه به لتضر الولد  
بنسبة امه للزنا فلذلك قال والفراق بالطلاق ممكن وعلم مما تقر موافقة  
عبارة لعبارة شى الروض وهي لان اللعان حجة ضرورية انما يصار اليها  
لدفع النسب او قطع النكاح حيث لا ولد خوفا من ان يحدث ولد على الفرش  
المملط وقد حصل الولد هنا فلم سبق فايدع ولان في اثبات زناها تعديرا  
للولد واطلاق السنة فيه فلا يحتمل ذلك لغرض الانتقام مع امكان  
الفروقة بالطلاق **قوله** اما اذا كان هناك ولد اي ينفية لعلمه انه ليس منه  
فلا بد من رضاه بالتحكيم ولا يكتفى برضى ابيه وامه **قوله** الا ان يكون  
اي الولد مكلفا **قوله** بعين امته وعبد اذ ازوجها منه مثله في ذلك مرد  
في شرحه والذي في شرح الكتاب لابن قاسم والسيد ان يلا عن ابن عبد  
وزوجه وامته وزوجها وان يسمع البينة اه جوفه قلت وهذا صريح



في جواز ذلك وان كان احد الزوجين حرا ولينظر مالوكا ان العبد لو احدى  
والامة المزدوجة لو احدى فمن يتولى اللعان هل سيد العبد او الامة او هما  
يرفعان الامر للحاكم ارج حرره ارج قول والمنبر اولى وانما طلب عليه لانه  
اشرف بقاء المسجد لان بقاءه لا تتفاوت في الفضيلة بل لكونه محل وعظا  
وزجر فناسب صعوده فيتعظ اولين جرا وليشتهر ايضا اهزي قوله كل  
يوم المراد اي يوم لانه لا يتكرر فالكلية غير مرادة بدليل قوله الاتي فان لم يكن  
الطلب حثيثا ففي عصر الجمعة قوله وعدم منهم رجلا لفظ الحديث ثلاثة لا يكلمهم  
الله يوم القيمة ولا ينظر اليهم رجل حلف على سلعة لقد اعطى بها اكثر  
مما اعطى وهو كاذب ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال  
رجل مسلم ورجل منع فضل مائة فيقول الله اليوم امنعك فضلي كما منعت  
فضل ما لم تقبل يدك رواه الشيخان عن ابي هريرة اه الجامع الصغير قوله  
كالدهري بضم الدال وفتحها وهو المعطل وبخطامر والدهرية طائفة  
ينسبون الفعل الى الدهر قوله وان غلبا لغين المعجمة اي تجاوز الحد في كفره  
ومنه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب لا تغفلوا في دينكم غير الحق قوله احتياج  
الى اعادة اللعان لغيره ظاهرة انه يعيد اللعان جميعه ولو كان اغفال ذكر  
الولد في المرة الرابعة ولعل وجهه ان الولد بين كلمات اللعان شرط كما  
سياتي فاذا اغفل ذكره في الرابعة فكان ما اتى به اجنبي فاصل بين الثالثة  
والرابعة التي يوتي بها بدل الرابعة التي اغفل فيها ذكر الولد في قوله في  
مجلس الحكم وصورة ذلك ان يدخلوا دارنا بامان او هدنة ويتوافقوا  
الينا شه المنهج قال شيخنا وفي التصور نظر اذ لا يمكن من اتخاذ بيت اصنام  
عندنا ولو اتخذ هدم ولا تنتقل معه الى بلاده لان الانتقال من بلد  
الملاعن الى غيره لا يجوز ولو ملكه او المدينة كما تقدم وحضور الاماني  
المتقدمة انما هو لمن هو بها وقت اللعان قل اللهم الا ان يقال  
صورها

صورتها ان تفتح دار الكفر صلحا ويشترط ان الارض لهم وبها بيت اصنام  
قوله انه لا يكفي ضعيف قوله ولكن الواجب انه يكفي معتمد قوله وقضيته اي كلام  
المص قوله وهو الصحيح معتمد قوله من غيره اي الملاعن قوله هذه الزيادة  
اي فيما دميته بها به من الزنا قوله وهذا كله ارج الى اشارة لقوله السابق فيما دميته  
به من الزنا قوله من غير توقف على لعانها كما يقول مالك ولا قضا القاضي  
كما يقول ابو حنيفة قوله ولا يسقط حد قذف الزاني اي او تعزيره عنه  
اي عن الملاعن قوله الا ان ذكره لا يقال يلزم على سقوطه اذ اذكر سقوط  
حد القذف في غير محل اللعان لانا نقول سقوطه هنا بطريق التبع فلا يضر  
اه فان لم يستمع اعادة اللعان لاجله قوله وكافرة علم من ان وجود  
الحد عليها لا يتوقف على وجوب الحد على القاذف قبل لعان بل متى لاعنها  
تلتطبخها فراسته او نفى ولدها ثبت عليها الحد وان كان قد فرغ من وجوب  
له بل التعزير فقط قوله زوال الفرائض اي الزوجية كما سيذكره بانفساخ  
النكاح ظاهرا وباطنا وان كان كاذبا قوله لحصولها بغير لفظ هذا هو الجامع  
بين فقرة الرضاع وفترة اللعان قوله لا يجتمعان ابد اي لا في الدنيا ولا في  
الاخرة حتى في الجنة قال في شبه الروض ظاهره يقتضي توقف ذلك على تلاعنهما  
معا وليس مراد قوله او كان الزوج صغيرا اي لا يولد مثله بان كان عمره دون  
تسع سنين وفيه ان الصغير لا يصح طلاقه ولذا لم يذكره في المنهج فكان المصواب  
ان يحذف قوله او كان صغيرا فاحفظه قوله والنفي فوري وليس المراد بالفور كما  
قال بعضهم نفية باللعان عقب العلم بلحق النسب بل حضور الملاعن عند القاضي  
وقوله هذا الولد او الحمل ليس مني ثم يلاعن بعد ذلك اذ لقنه القاضي قوله ان  
تفسر عليه فيه اي في التأخير ويؤخذ من النهي ان الضمير راجع للعدو  
قوله بان ولدا معا رجوع بالبنا للمفعول كما لا يخفى قوله منها سقوط ارج  
جملة ما ذكره خمسة قوله وتابدت حرمة الزوجة باللعان لاجل الرجل



اي لان الزوج لم يلاع عن الزوجة في قدومه لها فلم يجرب بينهما ما يقتضي تأييد الحرمه  
فاذا طلبه الرجل المقدوف بها وقتلنا بعدم تدخّل الحدين وهو الزوج فله اللعان  
لدفع الحد وصار تأييد لا تخمها عليه من جهة لعانه فقط لعدم سبق لعانها  
**قوله** لاجل الرجل صلة اللعان **قوله** كان له اللعان لا سقوط الحد الظاهر ان  
المراد الحد للزوجة وللأجنبي فيسقطان بهذا اللعان فلا يرجع **قوله** ان  
امتنعت من اللعان فان لا اعت لم تسقط حصانيتها في حقها ان قد فيها  
بغير ذلك الزنا كان قال انت لم تنبت بعد اللعان لأن قد قحابة او اطلق **قوله**  
لا ينبت لحي اي لان لعانه انما هو للدفع اي لدفع الحد عن نفسه لا لثبوت مقتضاها  
والفرق بين الزوجة والأجنبي حيث ثبت عليها الزنا بلعانه ولم يثبت  
على الأجنبي ولو كان اللعان لاجله فقط ان الرجل يعتلى عادة بقذف  
زوجته لدفع العار والنسب الفاسد بخلافه في الأجنبي وان اللعان اقيم مقام  
البينة بالنسبة للزوجة ولا كذلك بالنسبة للأجنبي **قوله** لتشطير الصداق  
لان الفرقه من جهته **قوله** بعد ان يامرها الحاكم اي يلقيها كلمات اللعان  
**قوله** ثم استلحقه المعتقد عدم وجوب القضاة وان لم يستلحق كما سياتي  
في الجنايات **فصل في العدد قوله** غالبا يرجع لقوله على عدد  
احترازا مما اذا كانت بوضع الحمل فانه لا عدد في صورته **قوله** او للتعبده هو  
مالا يعقل معناه عبادة كان او غيرها **قوله** او لتجمعها قال الجوهري  
النجعة الزرية وقد فجعت المصيبة اي اوجعته **قوله** وتحصينا عطف  
نفسه **قوله** متوفى عنها لفظ متوفى في الموضعين على صيغة اسم المفعول  
ونائب الفاعل عنها **قوله** اي انفصال كله الا الشعور فان بقي في الجوف لم  
يؤثر بخلاف ما لو كان متصلا وقد انفصل كله ما عدا الشعور فانه يؤثّر ومثله  
الظفر مراه **قوله** ولو بعد الوفاة اي ولو وضعت الثاني من التوأمين  
فقط بعد الوفاة والاول منهما قبل الوفاة **قوله** بسبب علة بالتصغير  
قوله فان

**قوله** فان الاثنين محل المني اي احدهما محل وهي اليمنى على المعتقد والثانية  
وهي اليسار لشعر الحجة على المعتقد **قوله** ابا عبيد بن جريوبه كذا في صحيح النسخ  
**قوله** وكذا مسلول خصيهاه عبارة من رخصتها **قوله** فتقتضي به العدة  
على المذهب الخ وقيل لا يلحقه لانه لاماء له ودفع بما مروى قوله لهم الخصية  
اليمنى للما واليسرى للشعر لعله باعتبار الغالب والافقد وجد من له  
اليسرى وله ماء كثير وشعر كذلك اهرم في شهر **قوله** اربعة اشهر  
وعشر من الايام لياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة  
لان عدة الحمل مقدمة تقدمت وتاخرت فان كانت حاملا من زنا  
انقضت عدتها بمضي الشهر مع وجوده لانه لا حرمه له ولهذا  
لو نكح حاملا من زنا صحيح نكاحه قطعا وجازله الوطى قبل الوضع على  
الاصح ولو زنت في العدة وحملت من الزنا لم تنقطع العدة ولو جهل  
حال الحمل حمل على انه من زناهما نقله الشيخان عن الرويان وبه افتى القفال  
وجزم به صاحب الانوار وقال الامام يحمل على انه من وطى شبهة تحسنا  
للظن وبه جزم صاحب التمييز قال شيخ مشايخنا وقد جمع بينهما بحمل  
الاول على انه كالزنا في انه لا يقتضي به العدة كما تقر والثاني على انه من شبهة  
فلا تخذ تحسنا عن تحمل الاثم بقريته اخر كلام قايده **قوله** من الايام  
فسر في شهر المنهج العشر في الآية بقوله اي عشر ليال بايامها اهو وكل  
صحيح لان المعدود المحذوف يجوز تذكيره عدده وتانيته نعم الاولى  
ما في شهر المنهج والحكمة ان الاربعة بما يتحرك الحمل وتنفع فيه الروح  
وذلك يستدعي ظهور حمل ان كان وزيدت العشر استظهارا **قوله**  
لبقا او عية المني وقد يصل الى الفرج بغير ايلاج كالاستدخال فلا بد  
ان يمكن ذلك وان لم يثبت **قوله** انتقلت الى عدة وفاة اي مع عدم  
حساب ما تقدم **قوله** المعتقد من فرقة طلاق اي وقد وطئها الزوج



ولو مجنوناً ومكرها وان كان الوطي في الدبر وكذا يذكر استل خلافا لما افتي به البغوي  
وكالوطي استدخال المني المحترق حال خروجه ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كما لو وطئ  
زوجه ظاناً انها اجنبية فاستدخلته زوجته اخرى او اجنبية اعتباراً بالواقع  
دون اعتقاده وان عكسنا في العكس لان ذلك هو الاحتياط فيها وهل خروجه  
باستئناء بيده كخروجه بالزنا بجماع مع حرمة كل منهما الذاتية حتى لا تجب العدة  
باستدخاله ولا يلحقه الولد منه فيه نظر سم ثم قال في مسئلة المكروه على الوطي بعد  
اطالة الكلام فيها ونقله عن الشهاب مراراً اني بعدم لحوق الولد لعدم احترام  
وطئه بدليل الاثم به لان الاكراه لا يبيحه وقضيته عدم وجوب العدة ايضا  
ولا اشكال على هذا في عدم اللحق وعدم وجوب العدة في مسئلة الاستئناء كما  
لا يخفى اهـ فلو مسح ستحيى ومعه زوجة هل تعتد بعدة الوفاة ام تعتد  
بعدة الحياة ينظر فان مسح جراكلا او بعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى  
اعتدت بعدة الوفاة وان مسح جارا كلاً او بعضا وكان ذلك البعض النصف  
الاعلى اعتدت بعدة الطلاق فان مسح البعض كذا والبعض كذا فاعبرقبا  
لنصف الاعلى فلو اعتدت زوجة المسوخ وتزوجت بغيره وانتقلت تركته لبيت  
المال اولورثته وعاد ذلك المسوخ الى اصله لا تقود له زوجته ولا تركته بخلاف  
مالو حكم القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وتزوجت وقسمت تركته ثم  
تبين بعد ذلك عدم موته فان زوجته وتركته يعودان له اهـ ميداني **قوله** كمنفي  
بلعان فاذا لعن الحامل ونفى الحمل انقضت عدتها بوضع لفرقة الحياة لان  
الملاعة لا تقتد الوفاة مردوا الكاف استقصائية لان الكلام في الحرة **قوله**  
كما اذا مات صبي لم هو تنظير لا تمثيل لان فرض الكلام في فرقة الحياة مرهوي  
**قوله** من النكاح المراد من امكان الاجتماع **قوله** او لفوق اربع سنين من الفرقة  
اخذ هذا محله في مجهول البقاء اما اذا تحققنا البقاء بان اخبرنا بالحمل معصوم  
ولم يوجد وضع ولا وطي فانه ينسب له وتنقضي عدتها كما قاله سم وقال

انه حق ان شاء الله تعالى اج **قوله** لكن لو ادعت بخبر عبارة سم في سنة نعم لو كانت  
رجعية وادعت في الاخيرة على الوارث ان الزوج جدد فراشها برجعيتها  
او وطئها بثبته وانها ولدته على الفراش المجدد وامكن ذلك انقضت عدتها  
بوضعه وان لم يثبت ما ادعت لعدم البينة مع انكار الوارث وحلفه على نفي  
العلم بوجود الاحتمال كالمنفى باللعان انتهت عبارة وفيها وضوح عن عبارة  
الشه **قوله** اذا مات في خط المؤلف مات بالحاق الفعل الثاني والصواب  
استقاطها كما في شه الروض مرهوي ويمكن ان توجه نسخة المؤلف بانه لما  
جنى عليها ماتت فمات الجنين بسبب موتها فتأمل وعبارة اج ويمكن توجيه  
الثانية على بعد بان ماتت بالجناية عليها فمات الولد وح فان كانت الجناية  
عمداً وتوفرت الشروط اقتصر منه ووجبت دية للولد والا فديتان لها  
وللولد فليتأمل اهـ والظاهر تعلق قوله بالجناية بمات **قوله** ولكن هي اصرادي  
اخذ ولو اختلف الزوجان فقالت كان السقط الذي وضعته مما تنقضي به  
العدة وانكر الزوج وضاع السقط فالقول قولها بيمينها لانها ما مونة  
في العدة شه المنوي الصغير **قوله** والظاهر الثاني معتمد ومراده به قوله اولاً  
تنقضي **قوله** واستفتينا بالبناء للمفعول **قوله** فقد نها ثلاثه قرو اي وان  
اختلفت ونظاول ما بينهما وكذا لو كانت حاملاً من زنا اذ حمل الزنا الا حرة  
له **قوله** لان بعض الطهروان قلنا لو لم نعه قرأ الكان بلغ في تقوئل  
العدة عليها من طلاقها في الحيض وسواها معها في ذلك الطهر امر لا وان لم  
يكن سنياً وانما امر ابن عمر بالطلاق في الطهر اذا لم يمسه اليدين انه السنة  
في الطلاق لا العدة لان مقصودها البراءة وهي حاصلة بطريان الحيض بعد  
الطهر وان وجد المس فتعين ان يكون القيد لأجل السنة في الطلاق وصورة  
المسئلة اذ ابقى من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية فان انطبق على اخره اتفاقاً  
او قال انت طالق اخر طهرك لم يعتد به على الاصح اهـ الشهاب مر في شرحه



لمقدمة الخطيب النقاوي **قوله** منا على ان الطهر نحو عبارة مقن المنهم  
والقوة طهرين دمين **قوله** اودم نفاس صورته ان تكون حاملا  
من الزنا ثم تطلق وهي حامل منه ثم تضع فلا تنقضي العدة بوضع  
لانه لا ينسب لصاحب العدة ثم انها حملت من الزنا ايضا ووضعت فالطهر  
بينهما بعد قرانه فتعد بعد ذلك بقريتين اخريين **قوله** وعدة  
متحيرة طلقت اول الشهر كان علق الطلاق به كذا في المنهج قال في شرحه  
اما لو طلقت في اثنائه فان بقي منه اكثر من خمسة عشر يوما حسب قول الشافعي  
على طهر لا محالة فتكمل العدة بعده بشهرين هلاليين وان بقي منه خمسة  
عشر فاقبل لم يحسب فرا لا احتمال انه حيض فتعد بعده بثلاثة اشهر  
هلالية وقوله في الحال اي لا بعد الياس **قوله** صغيرة المراد بها من لم  
تحض وان كانت كبيرة في السن **قوله** من حرة كذا في سنن المنهج بالحا  
المهمله فزاده بغيرها الامة وفي خط المؤلف من عدة قال المرحومي  
وهو سبق قلم بلا شبهة وفي كثير من النسخ من هذه يعني من انقطع  
حيضها بالعارض ولعله تعرف وقوله وعينها وهي من لم يسبق لها  
حيض اصلا وهو مشكل لما تقدم في كلامه من انقطع حيضها بالعارض  
اوله تعرف تصبر حتى تحيض فتعد بالاقرار او حتى تبلغ سن الياس  
فتعد بالاشهر فكيف يتصور انها تعد بالاشهر فيطرقها الحيض  
فيها تأمل **قوله** ايسة اي بلغت سن الياس وهو اثنان وستون  
سنة سوا سبق لها حيض ام لا قبل على الغزي **قوله** كذلك اي من حرة  
او غيرها **قوله** فان حاضت بعدها اي بعد الاشهر الاولى هي  
التي لم تحض المشار اليها سابقا بقوله من لم تحض **قوله** او الثانية  
هي الائمة المشار اليها بقوله سابقا او حاضت ايسة وفي قوله  
كائسة الخ تشبيه الشيء بنفسه فكان الصواب حذفه فتأمل **قوله** واقضاه  
اثنان

اثنان وستون سنة معتمد **قوله** فان عتقت في عدة رجعية وكذلك  
قال الخطيب البغدادي في مقدمته وعتقها في عدة الرجعية يحلها الحرة اصلية  
اما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشي واحد  
فتعد بعدة حرة قطعا **قوله** في عدة بينونة اي او وفاة **قوله**  
والباقي اكثر من خمسة عشر صوابه والباقي سنة عشر فاكثر لان الضابط  
ما يسع حيضا وطهرا فتأمل **قوله** لو طلق زوجته حرة كانت ايسة  
والحاصل ان لو عاشرها بغير وطى كالمخلوة بها او بوطى فان كانت  
رجعية لم تنقض عدتها بالنسبة للحق الطلاق وحل نكاح الغير  
وانقضت بالنسبة للرجعية فلا رجعة بعد الاقرار والاشهر و  
التوارث فلا توارث بينهما وان كانت باينا فلا عبرة بالمعاشرة بغير  
الوطى كالمخلوة ولا بوطى بلا شبهة اما ان عاشرها بوطى شبهة فكان الرجعية  
في انها لا تتزوج حتى تنقطع عدتها من انقطاع المعاشرة  
ولست كالرجعية مطلقا فلا يلحقها الطلاق وله ان يتزوج  
نحو اخيها **قوله** بلاوطى عبارة عن المنهج بوطى او غيره **قوله** في عدة  
اقرار او اشهر وخرج بما ذكره عدة الحمل فتقضي بوضع مطلقا  
اي عاشرام لم يعاشر **قوله** لم تنقض عدتها بذلك الخ لكن اذا زالت  
المعاشرة اتمت على ما مضى وذلك شبهة الفرائض كما اذا ملكها  
جا هلا في العدة لا يحسد من استفراسه منها بل تنقطع من  
حين المخلوة ولا يبطل بها ما مضى فتبنى عليه اذا زالت ولا تحسب  
الافوات المتخللة بين المخلوات اهدر في سنن وقوله اتمت على  
ما مضى اي على ما مضى من عدتها قبل المعاشرة ع ش وفي فصل  
الرجعة للمرحومي وابتدأ العدة بحلها النكاح بعدها من  
التفريق بين الزوجين فانظر بينه وبين طهر **قوله** ولا رجعة



له بعد الاقرار والحق البلقيني بعدم جواز الرجعة عدم وجوب النفقة والكسوة وقضية امتناع التوارث بينهما وان تردد فيه الزكشي في نكته  
 اهـ والحاصل انما بعد مضي الاقرار والاشهر كالبابين الا في حقوق الطلاق  
 ويجب لها السكنى ايضا كما افنى به شيخنا مرمي رحمه الله تعالى في وافى ايضا  
 بانه لا يجزئ طيها وذكره ولد الرمي في شئ ايضا كما نقله عنه الشيخ سلطان  
 في حاشيته وليس له ان يتزوج بنحو اختها او اربعها سواها اهـ من لا يعتمد  
 الطوخي الجواز **قوله** ويلحقها الطلاق الخ ولو طلقت استأنفت عدة واما  
 لو ماتت فهل تنقل قرشيخنا انما لا تنقل للوفاة لانها لا تكون الا عن عقد  
 صحيح عناني ولا يصح منها الخلع وليس لنا امرأة يصح طلاقها ولا يصح  
 خلعها الا هدم زي ولا يصح منها عا ايلا ولاظهار ولا لعان كما قاله  
 مرقليست هذه كالطلاق **قوله** ففيه التفصيل الماراي ان كانت رجعية  
 لم تنقض عدتها وان كانت باينا انقضت **فصل فيما يجب**  
**للمعتدة** وعليها وقد نظره بعضهم بقوله

- • • قد اوجبوا السكنى لذات عدة من غير تقييد لها بصفة • • •
- • • ومومن سوى تنظف يجب لذات رجعة بلا قيد صحيح • • •
- • • كذا البابين بشرط حمل في فرقة للحياة فاحفظا نقلي • • •

**قوله** او امتزاي ان كانت مسلمة ليلا ونهارا فكلما لم ليس على عموم  
 السكنى دون النفقة والفرق بينهما وبين السكنى ان السكنى لتحصيل  
 ما به فاستوى فيها حالة الزوجية وعدمها والنفقة للممكدين وهو  
 خاص بالزوجية اهـ من المتوفي **قوله** الا ان تكون البايين حاملا والحاصل  
 ان السكنى يجب مطلقا للمعتدة الا الناشئة والصغيرة التي لا تطبق  
 الوطى والامة التي لا يجب نفقتها على الزوج وبقية المومن الآلة التنظيف  
 يجب للرجعية مطلقا والباين الحامل في فرقة للحياة قال سم وسكنى المعتدة  
 من

من راس المال فان لم تكن تركة سن للوارث التبوع بها من ماله واللقاضي  
 امسكنا بها من بيت المال فان اسكنها احدهما فعليها الاجابة  
 والا سكت حيث سكت نعم لو تبوع اجني بسكنها ها حيث لا ربة  
 فقال الماوردى والرويانى انه كتبوع الوارث قال النووي وفيه نظر  
 ولو مضت مدة العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى سقطت  
 بخلاف النفقة اهـ بالحرف ثم قال ولو اسقطت المعتدة السكنى لم تسقط  
 لانه اسقاط لما لم يجب لانها انما تجب يوما فيوما **قوله** فيجب لها من النفقة  
 المراهها هنا سائر المومن الشاملة للكسوة وغيرها **قوله** على اظهر  
 القولين ومقابلها الحمل ويترتب على الخلاف ان ان قلنا للحمل فيجب  
 فالواجب له ما يكفيه ولا تسقط بنشوزها بخلافها على الاظهر  
 فانها تسقط بنشوزها ولا تقدر بالكفاية **قوله** او شهيد برابع  
 نسوة اي اورجل وامراتان اورجلان وكل ما قبل فيه النساء قبل فيه  
 الرجال **قوله** فان نشزت فيها سقط ما وجب لها فان عادت  
 عاد ذلك نعم ان عادت في اثنا يوم عادت السكنى دون النفقة قال  
**قوله** ويجب على المتوفي عنها زوجها عبارة المنهاج ويجب الاحداد  
 على معتدة وفاة قال مرفي شئ وعدل عن قول غيره المتوفي عنها يشمل  
 حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع  
 عن الشبهة بل بعد وصنع ولو اجبلها بشبهة ثم تزوجها ثم مات  
 اعتدت بالوضع عنهما في اوجه الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب  
 لانه يصدق على ما بقي انه عدة وفاة فلزمها الاحداد فيها وان  
 شاركها الشبهة اهـ بالحرف **قوله** فمن لها امان اي الذمية والمعاينة  
 والمستامنة **قوله** ومن اي الاحداد **قوله** فالفسخ منها اي  
 بعيب فيه وقوله او لمعنى فيها اي بعيب فيها **قوله** ولا يجب ذكره



مع الاستغناء عنه بسن لصحة التقليل **قوله** ان تتزين ان هو محمول على  
 ما اذ رجت الرجعة ولم يتوهم انه تفريحها بفرقة **قوله** ويقال فيه الخاي  
 ويقال فيه الجداد بكسر الجيم من جد دت الشتي قطعتة فله ثلاثة اسماء **قوله** من  
 الزينة اي التزين قل **قوله** كالاسود الا ان كانت من قوم يزيون  
 به كالاعراب فيحرم قل وقال سم نعم لو كان في الاسود نفوش يتزين  
 بها او تموج وتخطيط حرم كالمصبوغ للزينة قاله الماوردي ولا يحرم  
 الاصفر والاحمر الخلق مع صفاهما وشدة بريقهما وزيادة الزينة  
 فيهما على المصبوغ من غير الحبر وما احسن قول الشيخ ابراهيم المروزي  
 في تعليقه اخر الباب وقاعدة الباب ان كل ما فيه زينة تشوق الرجال  
 الى نفسها تمنع منه سم **قوله** من نطع وهو قطعة من الجلد تقعد  
 عليه المرأة **قوله** متاع البيت بان تزين بينها بانواع الملابس والاواني  
 ونحوها مرق **قوله** كالتياب ليللا ونحوها ماعتمد اي فان كان مما  
 يتزين به حرم والا فلا **قوله** والامتناع من استعمال الطيب قدر لفظ  
 الاستعمال لان الطيب عين ولا يصح نسبة الحكم اليه ولو قسره بالطيب  
 بالتطيب كما فسرت الزينة بالتزين كما امر لكان اخصر وانسب قل **قوله**  
 ويحرم ايضا استعمال الطيب هو داخل في كلام المصنف لو عطفه على  
 البدن والثوب قبله لاستغنى عن ذكره هنا فان قيل هذا قياس على  
 البدن فيقال والثوب قياس على البدن فتأمل قل **قوله** بخلاف المحرم  
 المحي في ذلك والفرق ان التطيب قبل الاحرام سنة فاستدامته  
 لا تنقض **قوله** يا ثمد وان لم يكن الخ لو اسقط الواو وسلم من تكراره  
 مع ما سبق قل **قوله** والدما م الخ كان ابو حنيفة رضي الله عنه اذا ذكر  
 عنده احد بسؤنيهي عن ذلك ويقول **قوله** **قوله**  
 حسد والفتى اذ لم ينالوا فيه فالكمل اعداء له وخصوم  
 كضراوة

في الليل والنهار  
 حرم من

كضراوة الحسناء قلن لوجهها حسد او بغضا انه لد مسي  
**قوله** بحناء بكسر الحاء المهملة منكوا يقربا بالهمز وبالمد جمع  
 واحد حناء بالمد ايضا قل سميت حناء لانها خت لادم صر  
 الله عليه وسلم حين اصاب الخطيئة فكان كل ما اخذ من اوراق  
 الشجر يستقر به طارت عنه الا اوراق الحناء **قوله** واستحداد اي  
 تنف عاتة **قوله** ابط بسكون الباء **قوله** اي الداعية الى الوطي فلا ينافي  
 اطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة ش المزيج **قوله** المتضمن  
 الظاهر المتضمنة نهما للازالة ولعله ذكرها لاكتسابها التذكير من  
 المضاف اليه ومثله يقال في قوله فتمتنع من اي من الازالة **قوله** بلا ترجل  
 اي تسريح بدهن الخ اي يحل مجرد تسريحه ببلادهن **قوله** ولو بلغتها  
 وفاة الخ قال مرفي ش في فصل تعليق الطلاق بعد كلام ذكره و  
 نظيره ما لو قال انت طالق قبل موتي باربعة اشهر وعشرة ايام ففاسق  
 فوق ذلك ثم مات فيتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان  
 باينا اولم يعاشرها ولا ارت لها اهر بالحق **قوله** ولها اعداد من عبادة  
 مرفي ش ولها اي المرأة من زوجة او غيرها اعداد على غير زوج من الموتى  
 ثلاثة ايام فاقل وتحريم الزيادة عليها بقصد الاحداد فلو تركت ذلك  
 لم تأثم للخبين السابقين ولان في تعاطيه عدم الرضى بالقصا  
 والاليق لها التفتنع بجلباب الصبر وانما رخص للمعدة في عدها  
 لحبسها على المقصود من العدة وغيرها في الثلاث لان النفوس  
 لا تستطيع فيها الصبر ولذلك تسن فيها التعزية وتكسر بعدها  
 اعلام الحزن والاشبه كما ذكره الاذرعني عن اشارة القاضي ان المراد  
 بغير الزوج القريب فيمتنع على الاجنبية الاحداد على الاجنبى مطلقا  
 ولو ساعة والحق الغزي بحثا بالقريب الصديق والعالم والصالح



والسيد والمملوك والصبر كما الحفوا من ذكره في اعدار الجمعة والجماعة  
وضابطان من خرجت لوتة فليصا الاحداد عليه ثلاثة ايام ومن لا فلا  
ويمكن حمل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا وظاهر ان الزوج في  
المزوجة لو منعها ما يقتضيه تمتع حرم عليها اهـ وهذا جواز بعد  
منع وليس بواجب **قول** فلا يجوز الاحداد على قربة ثلاثة ايام **فصل**  
ظاهر انه يجوز الاحداد على قربة اقل من ثلاثة ايام وقد قرر بعض  
منايخنا عدم الجواز فاجعه ديري ثم رايته كذلك في حاشية ابن نفل  
عن زي فقول الش ثلاثة ايام لا مفهوم له **قول** وعلى المستوتة اقتصاره  
عليها بناء على الضعيف كما سيذكره الش **قول** ملازمة البيت اي الذي  
كانت فيه عند الفقة اخي او فوفرت في طريقة بقصد النقلة اليه بان وقع  
الفراق بعد خروجها باذن الزوج من مسكنها الى مسكن اخر ولو سبل  
اخر للنقلة بشرط مجاوزة العمران اي بحيث يجوز الترخص كما بحث جماعة  
وان عادت الى الاول لنقل متاع ونحوه بخلاف ما لو وقع الفراق قبل خروجها  
الى ما ذكره عليها ملازمة ما هي فيه وكذا بعد خروجها اليه بلا اذن  
الزوج فعليها العود الى الاول وملازمة العمة بنقل بينها دون غيرها **فصل**  
لحاجة له او لها الى وتجارة او لاكنزهة وزيارة فوجب العدة في الطريق  
فلا يجبا العود لكنه أولى وهي معتدة في سيرها مصنت او عادت واذا  
مصنت فان كان الحاجة اقامت الى انقضاءها وان زادت اقامتها على  
مدة المسافرين من غير زيادة على ذلك الا ان ياذن لها في مدة معينة فليها  
استيفاءها او غير حاجة كنزهة وزيارة فان قدر لها مدة معينة  
اقتصرت عليها وان اطلق اقامت مدة المسافرين وهي ثلاثة ايام غير  
يومي الدخول والخروج ولو سافرت مع الزوج لحاجة قطعت بها او مات  
لم تقم محل الفقة كمن في مدة المسافرين او حاجتها فمما اذن لها ونحوه ولو اقامت على الاذن لها ولم

يتعرض

يتعرض للحاجة او نزهة او اقامة او رجوع حمل على سفر النقلة وسرط  
لزوم العود في سائر الصور من الطريق ووجدان الرفقة ولو تنازعا  
فادعت الانتقال باذن وانكر الاذن هو او وادته فالقول قوله بيمينه  
لان الاصل عدم الاذن او ادعت انه اذن في النقلة وادعى انه انما اذن  
لغيرها فان كان النزاع معه فهو المصدق ايضا لان الاصل عدم الاذن للنقلة  
او مع الوارث فهي المصدقة لانها اعرف بما جرى منه وشمل البيت بيت البدوة  
من نحو سفر فعليها ملازمة الى انقضاء العدة وفي معناه السفينة لزوجة  
الملاح اذا سكنها اياها فيجب اعتدادها فيها ان انفردت عنه بمسكن  
مع مرافقة فيها والا فان صحبها محرم ممكنة تسير السفينة وجب خروج الزوج  
منها واعتدادها فيها والا خرجت الى اقرب البلاد الى الشط واعتدت فيه  
فان تعذر خروج كل منهما تسترت وتحت عنه بقدر الامكان سم تمة  
**قول** جاز لها الخروج معتدة كذا في خط المؤلف وصوابه وجب عليها الخروج  
كما في متن الروض مرحومي **قول** لتقدم الاحرام اي مع ان في خروجها يحصل  
انقضاء العدة ايضا في الروض **قول** فان قدرت ان عبارة سم نعم ان  
ادعت الاتفاق على ولدها لم ترجع الا بعد ثبوت انها انفقت واشهدت  
او ان الحاكم اذن لها في الاتفاق لترجع عليه وقياس النظائر عدم اعتبار  
اشهادها مع القدرة على استيذان الحاكم اهـ وكتب الشيخ اجم قوله فان قدرت  
واشهدت الخ والحاصل انها ان قدرت على استيذان الحاكم فلا بد منه وان لم  
تقدر على استيذان الحاكم اشهدت ان قدرت على الاشهاد فان لم تقدر  
عليها فعلت بقصد الرجوع كنظائره فقول الش قدرت واشهدت اي ان  
قدرت على واحد من ما تعين او عليها تعين الترتيب **فصل**  
**الاستبراء** او **وسطى** الامنة قبل استبراء الكبيرة كما ذكره في الروض



ثم قال وذلك غير بعيد **قول** تزويج الامتة عبارة شائعة في المذهب التبريضي بالمرأة  
وهي اسم لشمول التبريضي منها او من سيدها وشمول الحرية فقد يطلب  
فيها الاستبراء كما لو مات ابن زوجة من غيره فيتبريضي بلا وطئ لزوجته  
لا احتمال ان تكون حاملا من حال موتها فيرتب من اخيه **قول** للمعروفة متعلق  
بالتبريضي فلا يكون للنفقة كالعدة لانه لا يتصور هنا **قول** بسبب حد ذلك  
اليامين اي كالشرا والهبته والارقة او الوصية او رد بعيب او باقالة او  
تخالف او سبي **قول** او زواله اي فيما اذا اعتيق موطوءة فيجب عليها  
الاستبراء واستحباب ذلك الامنة الموطوءة استبراء في كل سبعة اشهر **قول** مبرح  
او حدوت حل اي خل التمتع اي اوروم الزوج او غير ذلك كان وطئ امته  
كغيره ظانا انها امته فانه يلزمها قرء واحد لانها في نفسها مملوكة  
والشبهة شبهة ملك مراما لو وطئ امته غير ظانا انها زوجة لحره  
فيجب ثلاثة اقراء **قول** وموضع هذا النسب وهو كذلك بل ليس  
بالتقدم وجه قال اي لانهم يكون فاصلا بين فضل العدد والفصل  
الثاني المتعلق بها **قول** اي حدث في تفسير الفعل المتعدي باللازم  
الذي فيه اخراج كلام المصنف عن اعرابه وحذف الفاعل فتأمل قال وأشار  
بهذا التفسير الى ان السان ليست للطلب بل لو دخلت في ملكه ففصرا  
كالمرور ثم كان الحكم كذلك **قول** والصبي والممسوم **قول** او رد بعيب  
ولو في المجلس **قول** او اقاله او تخالف اي رد باقالة او تخالف **قول** او سبي  
اي بشرطه من القسمه او اختيار المملك كما يعلم مما سيذكر في التبري  
فلا اعتراض عليه مرور بخطا من المعتمد جواز وطئ المسبية بعد الاستبراء  
لا احتمال ان يكون السابي ممن لا يلزمه التحريم كذمي ونحوه ونحو لا تحرم  
بالسك مرور ونقله ابن شرف **قول** او خوذ ذلك كرجوع في الهبة **قول** حرم عليه  
فيما

فيما عد المسبية الاستمتاع بها الخ اي لا داية الى الوطئ المحرم والاحتمال انها  
حامل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم الخلوه جائزة بها ولا يحال بينه  
وبينها التفويض الشرع امر الاستبراء الى امانته وبه فارق وجوب الخلوه  
بين الزوج والزوجة المقتدة عن شبهة كذا اطلقوه وقد يتوقف فيه  
فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي جملة شمر **قول**  
بما سياتي من وضع الحمل او شهر او حيضة **قول** لاحتمال حملها هذا القليل  
جري على الغالب لما تقدم من وجوب الاستبراء ولو اشترها من امرأة  
او مسوم او كانت بكرا لان الاصل فيه التبريد **قول** اما المسبية الخ ومثلها  
المشترأة من عوي كما قال صاحب الاستقصا وتبعه الاذرع وغير سمر  
**قول** غير وطئ اي في فوج ولو شبهة **قول** او طاس بضم المصنف اقصم  
من فتحها اسم وادمن هو اذن عند حنان قال **قول** ولم يكر عليه احد  
من الصحابة اي لا في التقبيل ولا في الاخبار فان قلت كيف ارتكب هذا  
الامر الذي يخل بالمرورة مع ان الصحابة يابى ذلك اجيب بان غلب على  
ظنه انه لا يراه احد او كان يحضرونه لا يستحي منه او غير ذلك **قول** جلوي  
لعله جلوي بدليل قوله على غير قياس لان هذا هو الذي يسمع من  
العرب كما قال العلامة الاشموني والقياس جلوي فتأمل وقد يقال  
القياس جلولاوي كصحر اوي فجلولي ايضا على غير قياس وهذا  
هو الصواب **قول** البرعوك بفتح الياء وسكون الراء **قول** ثمانية عشر  
الف الف اي من الاما الصواب من الدنانير غير الدما والمواشي **قول**  
فاستبرأوا بها يحصل بحيضة نحو اذا قالت مستبرأة حضت صدقت  
لانه لا يعلم الا من جهتها بلا يمين لانها لو نكحت لم يقدر السيد  
على الخلف على عدم الحيض للسيد وطوها بعد طهرها وهذا  
حيث امكن كما تصدق الحره في انقضاء عدتها حيث امكن لانها مومنة

مقام



على رجمها حيضا وطر الانساب واستيلا دوا اذا صدقناها وظن  
كذبها فصل يحل له وطوها قناسا على ما لو ادعت التحليل فظن كذبها  
بل اولى اولا ويفرق المتجه الاول ولو منعت السيد من متع بها  
فقال انت حلالي لاني اخبرني بتمام الاستبراء صدق بيمينه واجبت  
له ظاهر لما تقر بان الاستبراء مفوض لامانته ومع ذلك يلزمها  
الامتناع منه ما امكن ما دامت تتحقق بقاشي من زمن الاستبراء  
اما لو قال لها حضت فانكرت صدقت كما جزم به الامام ولو ردت  
امة فادعت حرمتها عليه بوطن مورثة فانكر صدق بيمينه لان الاصل  
عدمه ولا تصير امة فراشا لسيدها الابو طي منه في قبلها او دخول  
ما به المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره اوبينة وبر يعلم ان المحبوب يلحقه  
الولد ان ثبت دخول ما به والا فلا وبذلك يجمع بين القول بالحقوق  
وعدمه وخروج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحقه به ولا اجماعا وان خلى  
بها وامكن كونه منه لانه ليس مقصوده الولد بخلاف النكاح كما مر  
اعتماده من تناقض لهما وقول الامام ان القول بالحقوق ضعيف  
لا اصل له صريح في رد الجمع بحمل الحق على الحرمة وعدمه على الاعتراض في  
**قوله** صيانة لما يراه من السابى وهذا يجري على الغالب لما تقدم من ان  
المقلب فيه التقيد **قوله** بعد اشتغالها اليه اي الى ملكه وان لم يقبضها  
**قوله** وتنتظر ذات الاقرا الكاملة ينصب الكاملة مفعول تنتظر  
اي الحيضة الكاملة وعبارة الروض وشي وهو لذات الاقرا يحصل  
بحيضة كاملة لا طهر وتنتظرها اي ذات الاقرا الحيضة الكاملة الى  
سن الياس ثم تعتد بشهر كالمعتدة اذ انقطع حيضها فانها  
تنتظر الى سن الياس ثم تعتد بالشهر **قوله** ببقية الحيضة اي  
التي وجد السبب فيها **قوله** ببقية الطهر الذي وقع الطلاق فيه

على

على الزوج **قوله** لان بقية الطهر اي في العدة يستعقب اي يعقبه  
الحيضة **قوله** وهذا اي الحيض في الاستبراء **قوله** ولاد لالة اي الطهر  
على البراءة **قوله** ولو من زنا كذا في متن المنهاج اي سواء كان من زنا او غيره  
كسبية سبها حاملا من كافر لان ما به لعدة له لعدم احترامه  
فقط **قوله** بعضهم كيف يتصور ان الامة لو كانت حاملا من غير  
الزنا يكون استبراءها بوضع الحمل لانه ان كان من سيدها صارت  
به ام ولد فلا يجوز بيعها وان كان من زوج فتقتضي العدة به ولا بد من  
الاستبراء في العدة بل يجب على مشتريها بعد انقضاء عدتها ان يستبرأها  
ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من شبهة فذلك تقتضي براءة  
الشبهة بوضعه ويجب على المشتري بعد ذلك ان يستبرأها ويكون  
الولد في هذه حرا ويغرم الواطي قيمته لسيد الامة ولا يصح بيعها  
وهي حامل به لان الحامل بحر لا يتبع فتعين ان يكون الحمل من الزنا فالواو  
الحال **قوله** بالوضع محله اذ لم تكن من ذوات الحيض فان كانت من ذوات  
الحيض وحاضت حيضة قبل الوضع فانها تكفي فان لم تكن من ذوات  
الحيض ومضت شهر قبل الوضع فانه يكفي ايضا سم فحمل الاكتفاء بوضع  
الحمل من الزنا ان وجد الوضع قبل الحيض او الشهر والحاصل ان استبراء  
الحامل من زنا بالاسبق من الوضع وحيضة فمن تحيض وبالا سيقوم الوضع  
وشهر في غيرها **قوله** بدليل صحة بيعه اي للمملوك بالارث قبل قبضه  
وكذا ان ملكت اي الامة بشر اي لا خيار فيه **قوله** ونحوه كالتولية والمراحة  
والمحاطة **قوله** بعد لزومها اي للمعاوضات **قوله** لان الملك لازم اي  
حيث لا خيار فاشبه اي الاستبراء الواقع قبل القبض ما بعد القبض  
**قوله** فانه لا يعتد به اي ولو كان الخيار للمشتري على الاصح كما صرح به المش  
في المنهاج فهذا هو المنقول فلا عبرة بما كتبه الميبداني من قوله والذي



يظهر انه يكتفى بالاستبراء في زمن خيار المشتري لان الملك له **قوله**  
لضعف الملك اي بدليل التمكن من القسح **قوله** بعد عقدها اي  
الصبية **قوله** في مكاتبة الخ عبارة مر في نسخة وجب الاستبراء في مكاتبة  
كتابة صحيحة وامتها اذا انفسخت كتابتها بسبب مما ياتي  
في بابها كان عجزت وامته مكاتب كذلك عجز لعود حصل  
الاستمتاع فيها كما لمزوجة **قوله** في الاية بقسمها  
**قوله** او عجزت بضم العين وتشديد الجيم مبني للمفقول  
**قوله** عند عجزها او امتناعها من الادامع القدرة **قوله** لعود  
ملك التمتع بعد زوال علة الوجوب واخذ منه بالقياس  
ان امته التجارة اذا مضى عليها الحول واخرج الزكاة عنها  
وجب الاستبراء لان الفقرا ملكوها جزا منها باخر الحول فاذا  
اخرج الزكاة فقد تجدد الحل ورويان الشركة ليست حقيقية  
فلا حاجة الى استبراء بخلاف القراض اذا حصل ربح فانه  
اذا حصل اخذ العامل حصته لا بد في امته التجارة من الاستبراء  
لحلها للمالك لان شركة العامل حقيقية بخلاف ما مر اج  
**قوله** اما الفاسدة اي الكتابة الفاسدة فلا يجب الخ لانها لم تخرج  
عن ملك سيدها بدليل صحة بيعها وتزوجها بغير رضاها بخلاف  
المكاتبة كتابة صحيحة فليس للسيد ذلك الا برضاها **قوله** الزوال  
ملك الاستمتاع اي بالردة ثم اعادته اي بالاسلام **قوله** لما ذكر  
وهو زوال ملك الاستمتاع بالردة **قوله** ثم طلقها الزوج ولو في  
المجلس **قوله** وجب الاستبراء لما مر اي لحدوث الحل بعد زواله  
**قوله** بل يلزمه ان يستبرأ بها بعد انقضاء عدتها لانها اشبهت  
من لزومها عدتها شخصين لان العدة حق الزوج والاستبراء

حق

حق السيد **قوله** واجرام اي ورهن بعد حرمتها على السيد بذلك  
**قوله** ولو اشترى زوجته لغيره فمروا ولو اشترى حر زوجته  
الامة فانفسخ نكاحها استحب الاستبراء لتمييز ولد الملك  
المنعقد حرا عن ولد النكاح المنعقد فنانتم يعتق فلا يكا في حره  
اصلية ولا تصير به امه مستولدة وقيل يجب التجدد للملك ورد  
بعدم الفائدة فيه لان العلة الصحيحة فيه حدوث حل التمتع  
ولم يوجد هنا ومن ثم لو طلق زوجته القنة رجعيانتم اشترأها  
في العدة وجب لحدوث حل التمتع ومرانه يمتنع عليه وطوها من  
الخيار لانه لا يدري اي طاء بالملك او الزوجة وخروج بالحر لمكاتب  
اذا اشترى زوجته ففي الكفاية عن النص انه ليس له وطوها وان  
اذن له سيدم بالملك لضعف ملكه ومن ثم امتنع تسريه ولو باذن  
السيد اه بحروفه فاستحب الاستبراء الزوجة المشتراة للزوج مشروطا  
بشرطين الاول ان لا يشترطها في عدة الطلاق والاوجب الاستبراء  
لحدوث حل التمتع والثاني ان يكون حرا **قوله** الذي اي الولد بالنكاح الخ  
**قوله** سيدام الولد او المدبرة **قوله** او عدة اي من زوج لامر شبهة لقصورها  
عن دفع الاستبراء في الزوجين مرهومي **قوله** لم يلزمها استبراء اي  
بالنسبة للزوج بخلافه لحدوث الحل في صورة الموت في غير المستولدة  
كما هو ظاهر اه سم وكلامه فيما هو اعم من المستولدة والمدبرة  
فراجعه بتقريف قوله وهما اي المنكوحة والمعتدة مشفولتان له  
تتم **قوله** وجب استبراء اي على المشتري في صورة البيع  
وعلى المالكين في صورة التزوج **قوله** لم يقر بوطئها في قبيلتها  
بان نفى الوطئ او سكت **قوله** فادها اي البائع ليعطل البيع ويثبت  
الاستبراء وكذبه المشركي فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلم



منه اي من البايع اي فيستمر على رقة ويثبت نسب البايع اي باستحقاقه  
**قول** من خلاف فيه اي في النسب **قول** وثبت نسب البايع الخ لم  
يتعرض الشهاب قل وكذا العلامة المرجوعي لضعفه والذي  
في شمر خلافه وعبارته ولو باع امته لم يقربوطيها فظن بها حمل  
وادعاه صدق المشتري بيمينه انه لا يعلمه انه منه وفي ثبوت  
نسبه من البايع خلافه والاصح منه عدمه اي فكل من الشاهد ضعيف  
**قول** اذا لاضرر على المشتري الخ اي لثبوت رقة ويتصور ثبوت  
نسبه مع كون الولد رقيقا للمشتري بان يطاها البايع قبل  
ان يملكها على ظن الخاز وجته الامنة فتأمل **قول** في المالية اي لانه  
يجوز له بيعه لكن لو قتله البايع لا يقتل فيه ويلزم البايع قيمته  
للمشتري ولو باعه المشتري للبايع عتق عليه حتى لو مات البايع  
بعد عتق الولد فانه يرثه طوخي **قول** بخلافه اي بخلاف ثبوت  
النسب علله اي عدم الثبوت بان ثبوت اي النسب يقطع ارث  
المشتري اي اذا اعتنقه بالولاء اي لان عصوبة النسب مقدمة  
على عصوبة الولاء **قول** علله بان ثبوت يقطع ارث المشتري بالولاء  
يعني اذا اعتنق المشتري الولد المذكور ثم مات عن معتقه  
المذكور والبايع المذكور لانا لو قلنا بثبوت النسب لحجب المعتق  
المذكور لان عصبة النسب مقدمة على عصبة الولاء **قول** فان اقرا  
هذا قسم قوله فيما تقدم ولو باع جارية لم يقربوطيها **قول**  
لحقه ولا عبرة بهذه الحجة العلم بانه كان موجودا وايضا  
الحجلى ترى **قول** لثبوت اقية الولد الي للبايع وح فيمتنع عليه بيعها  
ورهنها وكل تصرف يزيل الملك **قول** ان لم يكن اي المشتري  
وطيها اي اصلا او وطيها لا يمكن ان يكون منه بان ولدته  
لدون

لدون ستره **وطيها** **قول** والابان **وطيها** **قول** منه اي المشتري **قول** وان لم  
يكن اي البايع استبرأها قبل البيع فالولد له اي للبايع ان امكن  
كونه منه اي فقط بان لم يطاها المشتري وطيا يمكن كونه  
منه **قول** واقرت للسيد بوطيها الخ كذا في خط المؤلف والذي  
في متن الروض واقر السيد بوطيها الخ آخر ما ذكره وهذا  
متعين لان الولد يلحق بالزوج بمجرد امكن الاجتماع وان  
لم يقرب بالوطي بخلاف السيد تامل مرجوعي قال الشيخ الطوسي  
وحمل بعضهم كلام الش على ما اذا اتفق الزوج والسيد  
على الطلاق قبل الدخول لكن اقرت الامة كاذبة بان الزوج وطيا  
ثم انما انت بولد يمكن كونه منهما بان اتت به بعد ستة اشهر  
ولحظتين فيمكن كونه منهما فيلحق السيد ولا عبرة باقرار  
الامة اه كن هذا خلاف ظاهر قول الش واقرت السيد بوطيها  
**فصل الرضاع** **قول** اسم ملصق الشدي  
الخ اذا تأملت ما ذكره الش رأيت المعنى اللغوي اخص  
من المعنى الاصطلاحي **قول** الاتيين كذا بخطه وصوابه الاتيان  
بالالف كما لا يخفى الا ان يقال انه نفت مقطوع بتقدير اعني  
**قول** واذا رضعت الخ الفعل ليس بقيد فلو قال اذا رضع طفل  
الخ او اذا وصل اللبن امرأة الخ كان أولى **قول** حياة مستقرة  
اي بان لم تصل الى حركة مذبوح فان وصلت اليها بمرض حرم  
لبسها او بجراحة فلاق **قول** تقريرا لوقال تقريرة لكان اشب  
والمراد به ما في الحيز بان ينفصل اللبن قبل تمام التسع بما لا يسع





حيضا وظهر اذ هو ستة عشر و ما قيل **قوله** وان لم يحكم ببلوغها  
بذلك اي لان بلوغها انما يحصل بالحض او بالاختلام او ببلوغ  
خمس عشرة سنة **قوله** بلبنها اي ولو حكما او مع غيره فيدخل جيبه  
وقشطته وزيد لا سمنه الخالص عن اللبن ولا مصله ودخل المختلط  
بخومايع حيث بقي طعمه ولونه او ريحه والافان سترب الكل حرم  
والافلا ودخل في الخليل البن امانة اخرى فيشملها التحريم قل وهل  
يؤثر لبنها الخارج من غير ثديها الاصيل كثدي زايد او منفعة  
او مطلقا او على نحو تفصيل الغسل بخروج المني من غير طهر المعتاد  
فيه نظر ولعل القياس الثاني سم في ثديته ان اللبن اجد الاركان  
فكان ينبغي للنش ان ينسب عليه انه في كلام الماتن **قوله** فلو مات قبله  
**اي** قبل البيان **قوله** وخوها كاخنة **قوله** وهو الرابع ضعيف **قوله** ولو  
النسب اي تابع **قوله** منفعة الخ اي غير مكلفة ولا ترد الصغيرة  
لانها تمنع من فعل المحرم وتؤمر بالعبادات كالبا لفة اهد وكتب  
النور الحلي اي صارت غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف اليها عادة  
فلا ترد المجنون **قوله** واوجر لطفل اي بعد موتها **قوله** فان انكسر  
الخ وهل العبرة في الانكسار بجود التقام الثدي ومضمه مثلا او  
بوصول شيء من اللبن الى المعدة او الدماغ حتى لو وقع الالتقام  
والمضم مع ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكره الابعد مضمي  
جزء منه حصل الانكسار فيه نظر والاظهر ان المراد الثاني لان الوصول  
هو الموتر الى ما ذكره لا غير سم قلت قد يشكل علينا هذا فان  
المدار على تمام انفصاله من الفرج فان كان اول شهر حسب الحولان

بالهلال

هذا هو الوجه  
في قوله  
فان كان  
اول شهر  
بحسب الحولان

بالهلال وان كان اثنا عشر شهرا تعدده ثلاثين الى اخره **قوله** وهو  
المذهب وهو المعتمد وكون هذا ظاهرا كطوالم غير ظاهرا لظاهره عدم تحريم  
قتامه قل **قوله** فنسخن اي لفظا وحكما بخمس معلومات  
ونسخت هذه الخمسة ايضا لفظا لا حكما **قوله** لو  
حكم حاكم بالتحريم برضعة او رضعتين هل ينقض حكمه او لا  
المعتمد انه لا ينقض سم **قوله** تعدد اي وان لم يطل الزمن بين  
**قوله** الى جوف الرضيع او دماغه اي من منفذ مفتوح اليهما غير  
الفرج ولو جراحة واصلة اليهما وان تقاياه في الحال بمص  
او ايجار او اسقاط او غير ذلك لو وصوله الى محل التغذية فلا اثر  
لتقطيره في اذن ظاهره ان تقطيره في الاذن لا يحرم وان  
وصل الى الدماغ وبه صرح قل في حاشيته على التحريم ووقت  
شيخنا ما اذا لم يصل الى الدماغ الخ او احليل اذا لم ينفذ  
ليهما الى ما ذكره ولا حصوله فيه بواسطة المسام بخوصبه في العين  
ولا بواسطة تقطيره في الدبر لعدم التغذية بالتقطيره ومن هنا  
يظهر انه لا اثر لو وصوله الى المعدة والدماغ وان كان في حد  
الباطن للفطر للصائم سم **قوله** فان تقطيره في الاذن لا يحرم  
وان وصل الى الدماغ وبه صرح قل في حاشيته على هذا الكتاب  
لكن قال في حاشيته على المحرم **قوله** فان تقطيره في الاذن لا يحرم  
اي الدماغ **قوله** ولو شك المراد بالشك مطلق القود وشمل  
ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط بالنساء  
المجمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل منهن



اولاد غيرها وعلمت كل منهن الارضاع لكن لم يتحقق كونه خمسا به  
 فليتنبه له فانه يقع كثير في زمانه على مر **قول** ولا يخفى الورع اي  
 فلا يتزوج بها لكن لو تزوج بها جاز ولا تنقض وضوءه كذا بخط  
 المبدئي **قول** واعلم شروع في حرمة الرضاع المتعلقة بالموضوعة  
 والرضيع والفحل وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
 ويشتر التحريم من موضع الى اصول فصول والحواسي من الوسط  
 ومن له دد الى هذه ومن رضيع الى مكان من فروع فقط  
**قول** ووطي شبهة اي او وطى ملك **قول** تنبيهه كان الاولى ان هذا مبني  
 على ان المراد بمن ناسر بها من بينه وبينها نسب فان اريد من بينهما  
 وبينه انتساب شمل مكان من الرضاع فيساوي لانما المذكور **قول** على الجملة  
 المنفية لعل مراده بالجملة السببية بالجملة وهو الجار والمجرور اعني  
 قوله في درجته واراد بالمنفية كونها في حيز دون **قول** او اعلى عطف  
 على في درجته اي كما اشار اليه الشافعي ان كان اما زائدة او تامة بمعنى  
 وجد قل قلت لاداعي الى زيادة كان ولا الى تمامها **قول** المتحصنا  
 لو اسقط هذه الكلمة كان مستقيما لاقتضاءها قبول شهادة رجل  
 وامرأتين في الحالة المذكور وليس كذلك كما سيأتي في كلامه في الشهادة  
**فصل في نفقة القريب**  
 المنفق من المولودين كالثنتين فان استويا كالثنتين او بنتين  
 فعليهما النفقة بالسوية فان غاب احدهما اخذ قسطه من ماله فان لم  
 يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن امر الحاكم الحاضر مثلا بالنموين  
 بقصد الرجوع على الغايب او على ماله اذا وجد وان اختلفا فعلى  
 الاقرب

الاقرب ولو انشئ غروا رث فان استويا القريب فعلى الوارث فان ورتقا وتفاوتا في الارث  
 فوجهان احدهما ورجحه اليميني والتركشي ونقل تصحيحه عن جمع النفا  
 عليهما بالسوية وثانيهما وبه تجزم في الاثوار انها عليهما بحسب  
 الارث وهو نظير ما رجحه النووي فيمن له ابوان وقلنا ان مونسه  
 عليهما او من الوالدين فهي على الاب ثم على الجد وان علة الام **قول**  
 بخفضي الخصا به بكسر الخ لا انها حرة بنا لحرمة اعراب **قول** وولد  
 من كسبه مبتدأ وخبر **قول** الوالدين اللذين بفتح المهملة والمجمية  
 قل **قول** اذا يجاب الاجرة لغيره لانا اذا اوجعنا الزوجات  
 النفقة بسبب الولد فلا نوجبها للولد بطريق الاولى وهذا  
 يجري على الغائب والنفقة الزوجة واجبة مطلقا **قول** منفقا  
 عليه بفتح الف اسم مفعول **قول** فان عجز بفتح العين وتشد يد الجيم  
 قل **قول** من مرتد وحزني وتارك الصلاة بعد امر الامام بخلاف  
 الزاني المحصن لعذره لعدم قدرته على عصمة بخلاف اوليك **قول**  
 اي باحد شرطين تعبیه بالاخذ لتعبير المصنوع وبه يعلم ان المراد  
 بالشروط مجموع امرين الفقر مع احد الامرين ولا يخفى ما في كلامه  
 هنا وفيما بعد من التسامح قل **قول** والعاهة ومنها المراضى  
 والعمرى فسر بعضهم الزمانة بما لا يقدر معه على الكسب اللاتي  
 به ويدل له كلام الشافعي في الخراق لوعبرة سم عقب قوله الزمانة اي  
 التي لا يقدر معها على الكسب اللاتي والحق بها البغوي المراضى  
 والعمرى ومشي عليه الشيخان **قول** فوجب نفقتهم اي ماله يضيئف  
 ن زوالا فنفقة اي سوا ضيئف تكون ماله او لنفقة لان المقصود

عند الرجل حرة بانه واولاد  
 اولاده واصحابه والسبب  
 بالكره الى البنت







ق  
فرض القاضي اما اذا فرض واذن لشخص في اقراض الطفل بالانفا  
عليه او اقترض القاضي ما لا ثم انفق عليه منه كل يوم كذا بنفسه  
او نأيه او امر القاضي شخصا بان يقترض مالا فاقترض  
ثم اذن له الحاكم بان ينفق عليه كل يوم كذا ففي هذه الصور  
الثلاث تصير ديناً عليه فتأمل **قول** ثم استلحقه ظاهر انها ترجع  
وان لم تشهد ولم ياذن القاضي وهو كذلك كما في شهر ربيع  
فما بخط المبدأ في اي باقراض باذن القاضي ضعيف **قول** واستلحق  
الاماري وليست غنية قل **قول** المحتاج نعت للطفل اي فان نفقة  
على الاب فاذا غاب اقترض الجدة على الاب باذن الحاكم ان تيسر والا  
فبالاشهاد **قول** ولانا اخذها الام من ماله اي الفرع الصغير والمجنون  
وقوله ولا الابن اي لعدم ولايتهما وعبارة خضر وليس للام  
اخذها من ماله حيث وجبت لها الا بالحاكم كرفع وجبت نفقته  
على اصله المجنون لعدم ولايته **قول** اجارة ابية المجنون اذا صلح  
لنفقة اما اذا لم يصلح فهل ياخذ الابن من المال باذن القاضي او  
يقترض الى افاقته فيرجع **قول** ويجب على الام ارضاع ولدها  
البالغ ويوجع في مدة الى اهل الخبرة وقيل يقدر بثلاثة ايام وقيل  
سبعة ولها ان تاخذ عليه اجره ان كان مثله اجره على الصحيح كما  
يلزم بذل الطعام المضطر به **قول** لان الولد لا يعيش بدون  
الحق فان امتنع فعليه الضمان قل **قول** ويجب على الموجود منهما  
ارضاعه وفي هذه لو امتنع من الارضاع فلا ضمان عليها اتفاقا  
ويفارق ما لو شمت رايحة فاجهضت حيث تضمن جينتها بان سبب  
الموت

ما غناه  
واجاهضه  
والولد سقط  
الجهيض

٢١٥  
الموت هناترك وهناك فعل لما به الرايحة اهـ ولعل الفرق بينه  
وبين البهانة لا يقوم مقامه غيره بخلاف الرضاع بعده فانه يقوم  
غير اللبن مقامه في الجملة فراجع **قول** لم تجبر الام اي حيث لم تمتنع  
الاجنبية **قول** وان كانت في نكاح ابيه غاية في عدم اجبار الام  
**قول** وهي منكوبة اي الرضيع وكذا لو كانت مفارقة منه كما في سنة  
الموت في الكبير فان كانت منكوبة غير ابيه فله منعها **قول** فليس له  
منعها مع وجود غيرها اي اذا استويا في عدم الاجرة او في  
طلبها فان تبرعت الاجنبية دون الام او كان ما طلبته الاجنبية  
دون ما طلبته الام فلا بد من منع الام اهـ قل **قول** ويجب على السيد  
ولو ذميا شراء ما يطهارة اي رقيقه وان تعدي بنقصتها  
كما يجب عليه ابدال النفقة وان ابدلها عمدا وان تكرر ذلك منه غاية  
الامر ان له تدابره على ذلك **قول** او مستحقا منافع بوصية او غيرها  
او كان مستحق القتل بردة او غيرها فلا يشترط عصمته وفرقوا  
بينه وبين القريب المرتد لاشترط عصمة القريب بتمكنه من اخراج  
الوقيق عن ملكه بخلاف القريب **قول** وابقا اي ابقا الى محل يعرفه  
السيد وهذا ظاهر واما اذا كان السيد لا يعرفه فكيف يتصور  
ويتصور مما اذا كان مال سيده بمحل وله وكيل فابق العبد  
الى ذلك المحل فجاء الى الوكيل وقال له انا عبد موكلك ابقت فلم  
يصدق فهاخذ العبد ويرفعه الى القاضي ويدعي عليه ويأخذ  
نفقته من الوكيل سم بالمعنى وقرر شيخنا الخليفة رحمه الله ان العبد  
لو ابق وانتهى الى موضع لا يجد النفقة فيه لا بالتساق ولا بتبرع ولا



غير ذلك وتعين بيعة طريقا لدفع ضرره وتولي بيع نفسه وهل  
يتولى قبض الثمن فيه بعد جدا والاقرب ان الثمن يبقى بيد المشتري  
او يقبضه الحاكم **قوله** نعم ان يجوز وكذا ان اجاب بان لم يكفه  
الكسب ولو لم يعجز نفسه كما بشرهم من وجب فطرة المكاتب كتابة  
فاسدة على سيده لعدم تكررها كل يوم **قوله** فعليه اي السيد  
نفقة **قوله** وكذا الامة المروجة الخ اي لا يجب لها على السيد شي  
**قوله** حيث اوجبنا نفقتها على الزوج بان سلمت له ليلا ونهارا  
**قوله** من جنس طعامه الضمير في هذا وما بعده عائد للمالك  
وهو السيد **قوله** قال اي الشافعي والمعروف عندنا **قوله** لما  
فيه من الاذلال الخ نعم ان اعتد وكوبلا فاعلى الاوجه كفي  
اذ لا تحقير اهـ ج **قوله** فله ذلك هذا يفهم قولهم من الغالب  
فلو كانوا لا يستترون اصلا وجب سر العورة لحق الله تعالى  
ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة ثم مر  
وان المراهنة عورة الصلاة بالنسبة للرفيق الذي الكلام فيه  
**قوله** فلا نصير ديننا الخ عبارة شاذة فلا نصير ديننا الا بما مر في  
موتة القريب اهـ وهذه **قوله** ويبيع القاضي فيها ماله او  
يوجرماله **قوله** انفق عليه من بيت المال اي قرضا على الاوجه فان  
تغذر فعلى مياسير المسلمين قرضا كما في القبط **قوله** بل يظلمها  
اي يجب عليه اي او يقتلها او يكفها **قوله** ولا يجوز حبسها التتويجوعا  
قال مرر ولو كان مستحق القتل لخرابة اوردته او نحوها اذ لا تسقط  
كفايته بذلك لان قتلها تجويعه تعذيب يمنع من خبر مسلم الذي

ذكره **قوله** الا لاكله يؤخذ منه انه لا يذبحه لاخذ جلده او ريشه  
**قوله** فعلى بيت المال ثم على المسلمين **قوله** ولا يكلفون ان يجمع العقلا  
لتقليبهم على غيرهم قل **قوله** لا يلجب بابه قتل **قوله** ما يضر ولدها  
اي او يضرها وضابط الضرر هو ما يمنع من نحو امثالها حاج  
**قوله** كقناة وداري وزرع وثمار فلا يجب سقيها ولا يرد على ذلك  
ان اضاعة المال حرام لان محله اذا كان سببها ففلا دون  
ما اذا كان تركا كما هنا فالخاص **قوله** ان اتلف المال بالترك  
جائز كترك الاشجار بلا سقي والدار بلا عمارة وبالفعل لا يجوز  
كومي درهم مثلا بلا عرض **قوله** **فصل في نفقة**  
**الزوجة** وقد جمع بعضهم الحقوق للزوجة فقال  
حقوقها الى الزوجات سبع ترتب على الزوج فاحفظا عدتها ببيان  
طعام وادم كسوة ثم مسكن . والتمتع بمتاع بنيان  
ومن شأنها الاخداع في بيت اهلها . على زوجها فاحكم خدمة انسان  
**قوله** واورد على الحصر الخ واجب بان ذلك يشبه الملك ولذلك  
لا يبرأ منه الا بالتسليم فلا يراد وكتب اج قد يقال لا يراد لان  
ما ذكره داخل في الملك اي مملوك فيما سبق **قوله** ومنها نصيب  
الفقر الخ ومنها خادم الزوجة نفقة على الزوج واجيب بانها  
من علق النكاح دمياطي **قوله** الممكنة سوا كانت مسلمة او ذمية  
او امة وخروجها غير الممكنة فلا نفقة لها وعدم التمكين بامور  
منها النشوز وهو الامتناع من الوطى او غيره من الاستمتاع  
حتى القبلة واذا انتزعت بعض النهار سقط جميع نفقة ذلك اليوم



وكذا اذا نشزت بعض الليل واذا نشزت اثنا فصل سقطت  
كسوة الواجبة من اوله وعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم  
وفصل النشوز بالاولي ولو جهل سقوطها بالنشوز فانفق  
رجع عليها ان كان ممن يخفى عليه ذلك ومنها الصفر والصفية  
لانفقة لها بخلاف الكبيرة اذا كان زوجها صغيرا  
فلها النفقة ومنها العبادات فاذا احرمت الحج او عمره  
بغير اذنه فلها النفقة ما لم يخرج لانه قادر على تحليها او باذنه  
فان لم يخرج معها فلا نفقة لها وكذا اذا اصابت تقويعا  
بغير اذنه وامتنعت من الافطار ومحل سقوط النفقة بالنشوز  
اذا لم يستمتع بها معه كما مر في باب القسم والنشوز **قوله**  
بالتامين التام خرج بالتام ما لو مكنته ليد فقط مثلا او في  
دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لها **قوله** فالظاهر وجوبها  
بالقسط هذا في اليوم الاول وما لو نشزت في اليوم بعد ذلك  
ثم اطاعت فيه لم يجب قسطه كما سيأتي قل **قوله** ولو اختلف  
الزوجان في التامين لم يخرج بذلك ما لو اختلفا في الانفاق  
والنشوز فانها المصدقة فان ادعى دفع النفقة والكسوة  
وانكر صدقت بيمينها وكذا اذا ادعى النشوز بعد اتفاقها  
على التامين فانها المصدقة ايضا حاشية ذي **اج** **قوله** صدق  
بيمينه فلو رد عليها اليمين فخلعت استحققت النفقة لان  
اليمين المردودة كاليمين **قوله** اي غالب قوت بلدها اي مما  
يقتاتونه اكثر ايام السنة قل **قوله** وقد تغلب الفاكهة الخ

الحسنة

ليست هذه من الادم ويستفاد منها ان الواجب لا يتقيد  
بالاكل والادم بل كل ما جرت به العادة يجب حتى نحو قسوة  
وفطرة وكعك وسمك في اوقاتها وستاق قل والاوجه  
كما بحثه الاذري ايضا وجوب سراج لها اول الليل في محل  
جرت العادة باستعماله فيه ولها ابداله بغيره **قوله** ولو لم  
اي مدياس ويلحق به القيقاب اذا جرت عادتها به في الرض  
مرحومي **قوله** كوفية اي عرقية **قوله** من قطن وهو افضل من الصوف في شتا  
**قوله** عملها بالعادة واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة  
لانها في الكسوة محقة بالروية بخلافها في النفقة ش المنهج  
**قوله** كزلية بكسر الزاي وتشديد الياء شي مضرب صغير وقيل بساط صغير  
ش المنهج والذي في متن المنهج الاقتصار في جانب المعسر  
على اليد في الشتاء والخصير في الصيف وجعل الزلية على المتوسط  
في الشتاء والصيف والطنفسة على الموسر في شتا ونظم في صيف  
تحتها زلية او حصير والحصير معروف ولا يقال حصيرة  
بالحاء فهو فصيل بمعنى مفعول **قوله** نطم في الصيف وطنفسة  
في الشتاء اي تحتها زلية او حصير لانها لا يبسطان وحدهما  
**قوله** ملحفة بكسر الميم من الالتحاق اي ملالة ولكن جعلها بدلا  
عن اللحاف يقتضى تفسيرها بغير ذلك **قوله** واحتجوا بحسنة  
الاحتجاج للغير لان الآية ليست واضحة فيما ذكر اذ مقتضاها  
ان لا نفقة على المعسر اذ لا سعة له **قوله** واعتبر الاصحاب الخ  
اي قاسوا النفقة على الكفارة **قوله** والمعسر هنا مسكين الزكاة



فالمرسوم هذا هو الذي عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب فقط و  
 دونه فان زاد على العمر الغالب فان كان مدين فاقبل فثوسط  
 او اكثر فهو سر كذا بخط بعض تلامذة قل بها حشش من المنهج  
**قوله** ومن فوق المسكين الخ وهذا ضابط للشيخان وهو  
 وهو ان من زاد دخله على خرجه فهو سر ومن استوى دخله  
 وخرجه ومن زاد خرجه على دخله فهو سر **قوله** وجب لايق  
 بالزوج قد يتوهم منه ان الغالب لا يعتد فيه بالياقة وليس في  
 محله لان المراد بالغالب قوت المحل ما يستعمله اهل ذلك المحل في غالب  
 الاوقات ومن لازم ذلك غالب الياقة بالزوج شوبري **قوله** طلوع  
 الف اي اذا كانت ممكنة والافيت بمرحالة عقب التمكن كما  
 سيدكرم ويلزمه الاداعقب طلوعه ان قد بل لا مشقة لكنه الانخاص  
 فان شق عليه فله التأخير على العادة ولا ينافي في قول **قوله**  
 المنوفي ولها المطالبة بها اذا طلع الفجر كل يوم كذا قال الجمهور  
**قوله** وعليه مؤنة طحنه وعجنه وخبره وان اعتادتها بنفسها  
 للحاجة اليها حتى لو باعته او اكلته حبا استحق مؤنة ذلك  
 على المعتمد وفارق ذلك نظيره في الكفارة بان الزوجة في  
 حبسه **قوله** ولو اكلت مع الزوج الخ عبارة المنهج وتسقط  
 نفقتها باكلها عنده كالعادة وهي شديدة او اذن وليها  
 اي في الحرية وسيدها في الامة **قوله** وبعده اي بعد النبي وقوله  
 يتفق بعده اي بعد الاكل مع الزوج **قوله** لو يكون الزوج  
 متطوعا فلا رجوع له عليها بشي من ذلك ان كان غير مجبور

عليه وان قصد به جعله عن نفقتها والا فلولي ذلك كما  
 افتي به الوالد **قوله** الة تنظيف ومنها اللبان التي تنقب به  
 العانة **قوله** لدفع صنان الخ وللزوج منعها من تعاطي الثوم وما  
 له راحة كرهة على الاظهر وله منعها من تناول السموم بلوغا  
 ولكل احد المنع وكذا الزوج منعها من كل ما يخاف منه حدوث  
 مرض على الاصح **قوله** المنوفي **قوله** من ما غسل وما وضو يمسسه  
 ولو معها وخوابه **قوله** قال **قوله** واحتلام والحق به استدخالها  
 لذكره وهو نائم او مغمى عليه كما اقتضاه تعليلهم لانتفا صناعه  
 كفصل زناها ولو مكرهة وولادتها من وطئ شبهة فما هذه  
 عليها دون الواطي وبه يعلم ان العلة مركبة من كونه زوجا وبغله  
 مري في شئ **قوله** وشرب بفتح اوله وضمه زاد بعضهم وكسره قل  
 كمفرقة بالكسر كمروداج **قوله** ولا بد ان يكون المسكن الخ القاعدة  
 ان كل مكان تملكه كالتنفقة والكسوة والماواني يراعى فيه حال الزوج  
 وما كان امتاعا لمسكن والخادم يراعى فيه حال الزوجة **قوله** تلك  
 الزوجة مسلمة **قوله** في بيت ابيها قلوا ارتفعت بالاستقال  
 الى الزوج بحيث صار يليق بحالها في بيت الزوج الخادم لم يجب  
 صرح به الشيخ ابو حامد في تعليقه واقره في الروضة والولي  
 خادم واحد ولو ارتفعت مرتبتها واستقر طكون الخادم امرأة  
 او صبيا او محرما شئ المنوفي واعلم ان قول المصنف في بيت ابيها  
 قيد فلو خدمت في بيت زوج قبل فلا يجب على الزوج الثاني  
 اخدامها خلافا لقل وقد علم ايضا من قول المنوفي السابق



فلو ارتفعت **قول** لزمه نفقتها الخ فان قال انا اخذتها بنفسي  
لم يلزمها ذلك دعي **قول** على المتوسط الخ كذا في خط المؤلف رحمه  
الله ويستببه ان يكون فيه سقط وهو لفظ مد بعد قول المتوسط  
اي ليكون خبرا عن ان تامل مروي **قول** ويجب للخادم ايضا  
كسوة تليق بحاله ولو كانت دون كسوة الخدم من جنس ونوعا  
وعبارة المنهج فيجب له ان صحبها ما يليق به من دون ما للزوجة  
نوعا من غير كسوة ودون جنس ونوعا منها انتهت وانما لم يجب  
على المهر ثلثا المد للخادم لان النفس لا تقوم بدون المد غالبا  
كما في شئ المنهج **قول** ولا يجب عليه سراويل هذا مبني على عرف قديم  
وقد اطر العرف الان بوجوب للخادمة وهذا هو المعتمد  
**اي** **قول** وجب اخداؤها اي بقدر الحاجة ولو باكثر من واحدة وله  
منع من الاتخدم من اذ خال واحدة ومن تخدم وليس مريضة من  
ادخال ما زاد على واحدة داره سواء كن ملكها ام باجرة ولمنع  
الزوجة مطلقا من زيارة بويها وان اختصا وشهود جنازتهما  
ومنعهما من دخولها لهما كولدها من غيره **قول** تملك اي ان  
دفعه بقصد ادائها واجب عليه ويعتبر في الظروف ان تكون  
لايقة بها فان اطرقت عادة امثالها يكونها خاسيا وجبت  
لها كذلك وقال بعضهم الشرط عدم الصارف كاد الدين مروي  
**قول** وما دام نفعه مبتدأ خيره تملك **قول** فلو قترت اي ضيفت  
على نفسها في طعام او غيره مما يضرها او احدهما او الخادم  
منعها فان لم تمتثل فله ضررها على ذلك ان افاد والاقتصير

ناشرة

ناشرة لا متناعها من الواجب عليها وتسقط نفقتها **قوله**  
اول فصل شتاء الخ والمراد بالفصل هنا نصف العام فالربيع  
والصيف فصل والخريف والشتاء فصل **قول** هذا اذا وافق  
النكاح الاول ان يقول التمكن كما لا يخفى **قول** والاوجب عطاؤها  
الكسوة في اول كل سنة اشهر من حين الوجوب نعم ما يبقى سنة  
فالترك في وسط وجبة يعتبر في تحديدها المعادة الغالبة  
كما مر شمر ولو كانت عادتهم جبة تبقى طول السنة لم يجب  
غيرها كما في ع ش **قول** ثم تلفت فيه بلا تقصير منها عبارة في المنهج  
ولو بلا تقصير وعبارة ش المنوفي وكذا الوا تلفتها او تمزقت  
قبل او ان التمزق لكثرة تزددها فيها وتخالطها عليها لم يلزمه  
الابتنال ايضا **قول** فان مات الخ وافرهم قوله لم ترد ان محل ذلك  
بعد قبضتها فان وقع موت او فراق قبل قبضتها وجب لها  
من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة فلو دخل بامرأة  
فاقامت عنده شهرا ثم اباضا فلها عليه سدس الكسوة عن ذلك  
الفصل على ما بحثه ابن الرفعة ونقل عن الصمري لكن المعتمد  
كما افق به المص وجوبها كلها وان مات اول الفصل وسبقه  
الى نحوه الا ذريعي واعتمد جمع متاخرون كالاذريعي والبيهقي  
واطال في الانتصار له قل ولا نقول عليه بانها كيف تجب كلها  
بعد مضي لحظة من الفصل لان ذلك جعل وقتا لا يجاب فلم  
يفترق الحال بين قليل الزمان وطويله مر في ش وقال ايضا  
فان نشرت اثنا الفصل سقطت كسوة كما ياتي فان عادت



للطاعة الرجوع من اول الفصل المستقبل ولا يجب ما يتوهم ذلك الفصل لانه من يوم  
النشور وكلام من السابق في الكسوة اما النفقة ففيه من النوني  
على الماتن ولو قبضت نفقة يوم تم ماتت او ابانها في اثناء  
النهار لم يكن له الاسترداد بل المدفوع لورثتها الوجوب اول  
النهار ولو ماتت او ابانها في اثناء النهار ولم تكن قبضت  
نفقة يومها كانت ديناً عليه على الصحيح وبه قطع الجمهور ولو  
نشرت في النهار فله الاسترداد قطعاً **قوله** وان اعسر  
اعسر قيد اول والنفقة قيد ثان واصنافها للزوجة قيد ثالث  
والمستقبل قيد رابع كما اشار اليه الش بقوله اما الواعسر  
بنفقة ماضى وقوله ولا فسخ بالاعسار بنفقة الخادم وقوله  
ولا بامتناع موسر وقوله ولا فسخ باعساره عن الادم وينبغي  
ان يزداد قيد خامس وهو كون النفقة نفقة معسر فتأمل  
**قوله** ويومها حضاره سرعة قال حج وقضية كلامه انه لو تعذر  
احضاره هنا الخوف لم يفسخ وهو محتمل لندرة ذلك وهذا  
هو المعتمد من **قوله** ابا او جد او مثله السيد مع عبده **قوله**  
وجب عليها القبول ووجهه ان المتبرع به يدخل في ملك المودى  
عنه ويكون الولي كانه وهب وقبل له بخلاف الاب المذكور السيد  
فلا يلزمها القبول نعم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها  
الزوج لها لم يفسخ لانها المنه عليها بل المنه على الزوج لانه  
ملكها باخذه شبه المنهج **قوله** وقدرة الزوج الخ واذا عجز عن  
الكسب بمرضى يرجى زواله في ثلاثة ايام فلا فسخ وان طال فلها

الفسخ

الفسخ ومياطي **قوله** والمسكن ضعيف والمعتمدان لها الفسخ  
بالمسكن **قوله** ان اعسر بالصدق اي كلاً او بعضاً كما سينبذ  
الش عليه على المعتمد في الثاني **قوله** بالصدق اي الحال بخلاف الموجل  
فلا يفسخ به وان حل لا يفسخ بضمته **قوله** مع بقا العوضي  
وهو البضع **قوله** ولا يفسخ بعد اي الدخول **قوله** على تسليم  
نفسها ليست على في خط المولى مع ان الاتيان بها متعين **قوله**  
**قوله** يجب امهاله ثلاثة ايام ولو في المهر على المعتمد من الدعة  
اي الواحة **قوله** يفسخ القاضي بقوله فسخت تكاحك او هي  
يا ذن بقولها فسخت تكاحي **قوله** من عن شخصي معسر  
غاب عن البلد فصل يفسخ عليه زوجته في صبيحة الرابع كالحاضر  
او الحاكم خاص بالحاضر فاجاب **قوله** ان شهدت بينة شرعية  
بانه معسر الا ان عن نفقة المعسر ولو باستنادهما الى استصحاب  
بشرطه امهالها الحاكم ثلاثة ايام وممكنها من الفسخ في صبيحة  
الرابع وح الحاكم شامل للحاضر والغائب اهر من الفتاوى بنت  
على المدة فلها الفسخ حالاً **قوله** فانها تبني ولا تستأنف  
والمحاصل ان اذا ايسر يوماً او يومين ثم اعسر بنت بخلاف ما اذا  
ايسر ثلاثة ايام فانها تستأنف ولا تبني مرحومي **قوله** سئل  
عن رجل يملك عصاة عليها ذهب وفضة ولو ودفعها للزوجة  
على السكوت من غير ان يذكروها انما ودعة او هبة فصل تملكها  
بمجرد وضع اليد ام كيف الحال افيد والجواب **قوله** فاجاب  
بما نصه وامر بكتابتها واملاه الحمد لله وحده العصابة المذكورة

اللفظ



امانة شرعية بيد الزوجة المذكورة للزوج نزعها منها قهر عليها  
اي وقت اراد لانها ملكه ولم يصدر منه صيغة شرعية تنقل ملكه عنها  
للزوجة فهي باقية على ملكه وما استنهر على السنة العامة من ان  
كل شيء يتمتع فيه المرأة يصير ملكا لها كلام باطل الاصل له وابنه اعلم  
اهم اقاله بحروفه اج في حاشيته **فصل في الحضانة**  
وتسمى كفاية وتنشئ بالبلوغ او الافاقة قل وموتها على  
من تلزم النفقة ومن ثم ذكرت هنا **قول** من لا يستقل باموره  
لصفه او جنونه **قول** بفصل في اشارة بذكر المصدر الى ان الواجب على  
الحاضنة الافعال واما الاعيان فعلى من عليه نفقته قل **قول** بحله بفتح  
الكا **قول** لكن الاناث التي بها هذه التولية لما بعده والافضل  
لا يدل على انها تجب لمن فكان ينبغي ان يقال تثبت الحضانة للنساء  
والرجال ويقدم النساء على الرجال ويقدم من النساء من جلي **قول**  
واذا فارق الخ احتريز بقيد المفارقة عما اذا كان الابوان على النكاح  
فان الولد يكون متهما يقومان بكفايته الاب بالاتفاق والام بالحضانة  
والنزبية ان كان على دينها **قول** فهي احق بحضانته وموته الحضانة  
في ماله ثم على الاب لانها من اسباب الكفاية كالنفقة فيجب على  
من تلزم نفقته **قول** غيرهن وهي قد يقال الضمير عائد على الغير  
وهو مذكور فكان حقه ان يقول وهو الخ ويجاب بان الخ غير هنا  
مؤنت في المعنى فلذلك صحت اعادة الضمير المؤنت عليه ومن ثم  
قال قل في حاشيته **قول** هي اي الواحدة منهن **قول** كالأخت مع  
الاخ يوضح منه ان الاخ مقدم على الخالة وفي عبارة غيره فاخت

فانه

فاخت فحالة **الحق** كما صرح به ابن الصلاح ومثل الزوجة الزوج فلا  
يدان يتاقي من الوطى **قول** وبنت عمته وبنت عم لغيره وان كانت  
غير محرم لتنفقها بالقرابة وهذا يتصلها الى التزمية بالنزبية  
بخلاف غير القرينة كالمعتقة وبخلاف من ادلت بذكر غير وارث  
كبنت خال وبنت عم لام وكذا من ادلت بوارث او بانثى وكان  
المحصون ذكرا يشتهى منه المنج والمعتد ان بنت الخال تثبت  
لها الحضانة دون بنت العم لام ويفرق **قول** بان بنت الخال اقرب  
للأم من بنت العم للام لان ابها الذي هو الخال اقرب للام كذا  
قيل حلبي **قول** قريب وارث فلو فقد في الذكر الارث والمحرمية  
كأبن الخال وابن العم او فقد الارث دون المحرمية كالخال والعم  
للأم وابي الام او فقدت القرابة دون الارث كالمعتق فلا  
حضانة لهم والاقسام اربعة بثوت الارث والمحرمية كالاب  
بثوت الارث فقط كأبن العم ففي هاتين الصورتين تثبت  
الحضانة فقط هما كأبن الخال بثوت المحرمية فقط كالخال  
ففي هاتين لا تثبت الحضانة **قول** بالترتيب ولاية النكاح متعلق  
بتثبيت المقدار اي تثبت الحضانة لذكر قريب وارث على ترتيب  
ولاية نكاح **قول** قدمت الانثى فتقدم اخت على اخ وبنت اخ  
على ابن اخ **قول** ذكورة كهيمن وانوثة كخالتين **قول** ان صلحا  
فان لم يصلح الا احدهما تصح فلا تخيير **قول** ولو فصل  
احدهما الاخر ديننا اي بان كانا عدلين لكن احدهما ارجح  
عدالة لما سياتي ان الفاسق لا حضانة له ومقتضى القياس



ان يجري مثل ذلك في غير المسلمين بان يكون احدهما في دينه ويقدم  
 اليهودي والنصراني على الاخر ان كان حربيا او مجوسيا او مرتد او  
 هو معلوم **قوله** كالغلام في الانتساب كذا في خط المؤلف وفي نسخة الروي  
 كما في الانتساب مرحومي **قوله** وهو اي حصول ذلك ما كوله **قوله**  
 ويخير اي الميز الذي لا يلبه ايضا بهن ام وان علت وجد وان علا  
**قوله** او غيره اي بعد فقد الجدي حلي **قوله** كما يخبر حيث لا ام بين اب  
 واخت لغير اب ولولا ام مع ان الاخت للاب مقدمة على الاخت للام  
 حلي **قوله** الاول معتمد **قوله** من زيا دنها اي الام **قوله** لا في كل يوم  
 هذا فيمن منزلها بعيدا ما من منزلها قريب فلا باس بدخولها  
 كل يوم قاله الماوردي ثم راج **قوله** واذا اختارها اي الام ذكر  
**قوله** فيقول ليلاي يكون ليل **قوله** على ما يليق به اي وان لم تكن  
 صنعة ابيه بل الواجب اللابق به هو كونه محاركة عاقل حاذق  
 جدا فلا يليق به ان يكون عمارا وكابن عالم في غاية من البلادة وعدم  
 المعرفة فلا يليق به ان يكون عالما وهكذا فلذلك اعتبر المص  
 اللابق به **قوله** لان ذلك من مصالحه واجرة ذلك في مال الولدان  
 وجد والافعال من عليه نفقته **قوله** يقال الادب على الالباء  
 والصلاح على الله وعلى في الاول للتاكيد وفي الثاني للفضل والكرم  
 قل **قوله** ولم يختز غيرها اي فيبقى استصحاب الاصل **قوله** كيوم  
 في سنة محو ويحجب ثبوت الحضنة في ذلك اليوم لوليه ولم ار  
 لهم كلاما في الاغما والا قرب ان الحاكم يستتيب عنه زمن اغمايه  
 ولو قيل بجي ما مرفي ولي النكاح لم يبعد **قوله** فيستوشى ام الولد

كذا

كذا في خط التوفيق في شال الروض فيستوشى **قوله** ما لم تنكح  
 فلو نكحت قال الرافي صار للاب احق بالولد الا ان يكون الولد  
 مميزا فيخاف ان يقتنه عن دينه فلا يترك عنده قال النووي الصحيح  
 الذي عليه الجمهور انه لا حضنة لكافر على مسلم فلا حضنة ههنا  
 للاب **قوله** فلا حضنة لكافر على مسلم الخ حاصل ان الصور  
 اربع مسلم على مسلم كافر على كافر مسلم على كافر في هذه الصور  
 تثبت الحضنة كافر على مسلم ففي هذه الصورة لا حضنة **قوله** ان  
 وقع نزاع الخ اي قبل ان يتسلم الحاضن المحضون والاقبل قول الحاضن  
 في الاهلية مرحومي **قوله** والخلو من زوج قضية اطلاقه لا فرق  
 في حصول الخلو من الزوج بين الطلاق الرجعي وغيره وهو المذهب  
 المنصوص لانه انما سقط حقا بالنكاح لا اشتغالها بالاستمتاع  
 وبإلطلاق الرجعي يحرم الاستمتاع كما يحرم بالطلاق البائن ثم  
 المنوفي مع تصرف **قوله** فلا حضنة لمن تزوجت به اي لامرأة  
 تزوجت بمن لا حق له في الحضنة **قوله** وعاء بالنصب خبر الكان  
 وهو اوسقاء بالمد منصوبين اج واول كل مكسور **قوله** ان يكون  
 الحاضنة مرضعة الخ هذا راى ضعيف كما سيعلم من كلام  
 البلقيني الا في سياقي ان التبعته ايضا **قوله** وقال  
 البلقيني الخ معتمد **قوله** فالاصح لا حضنة لها الخ وان رضيت  
 باجرة ووجد الاب متبرعة فالحكم على جواب الاكثر ان لا حضنة  
 للام كذا افاده الامام البلقيني دمياطي **قوله** وهذا هو الظاهر  
 معتمد **قوله** ان لا يكون به مرض من عبارة المنوفي في ثنائيهما

الحجر مثلثة الحاء  
 حضن الانسان



السل بالضم والضم  
والسلال بالضم  
دأ

فقد المرضي الذي لا يرجى برؤه فان كان في أحدهما مرض لا يرجى  
نواله كالسل والفالج ان كان بحيث يولم ويستغل الالم عن كفالة  
وتدبير امره سقط حق الحضانة وان كان تأثيره تعسر الحركة  
والتصرف سقطت الحضانة في حق من يباشرها بنفسه دون من  
يشير بالامور ويباشرها غيره ذكره في الوضحة **قوله** ان لا يكون اعمى  
اي ان كان يحتاج لمباشرة ولم يجد من يتولى ذلك عنه وعبارة مر  
في سنن والاوجه الموافقة لكلام الرافي ما استأثر اليه اخرون ايضا  
ان احتاجت للمباشرة ولم تجد من يتولى ذلك عنها اثر والا فلا  
اج **قوله** سقطت حضانة الاول سقطت الحضانة لان كلام المص  
شامل للذكر والانثى وقوله اي لم تستحق حضانة اراد بهذا التاويل  
دفع ما قد يقال ان السقوط فرع عن الوجوب مع ان الكلام في نفي  
الاستحقاق ولو ابقى كلام المص على اصله وجعله شاملا لما لو طرأ  
فقد شرط على الحاضن لكان اعم واولى فتأمل قل **قوله** على الفم مثلا  
اي او على حضانة الولد فقط مر حومي **قوله** وحضانة ولده الصغير  
سنة اي وتزوجت في اثنا الستة فليس له انتزاعه منها وليس  
الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالاجارة ومياطي وبه يعلم ما في  
كلام الشافعي السقوط وقد نظمت شروط الحضانة بقولي  
الحق في حضانة للجامع تسع شرائط بلا منازع  
بلوغه وعقله حرية اسلامه لمسلم عدالة  
اقامة سلامة من ضرر كبر من وفقره البصر  
ومرض يده ومثل الفالج كذا خلوها من الزوج

الاذا

الا اذا تزوجت باهل **قوله** حضانة وقد رضي بالطفل  
وعدم امتناع ذات الدرة من الرضاع لو باخذ اجبر  
**قوله** كان حملت اذ ذكروا التام في ذلك نظر الى ان اصل الحضانة  
للانثى والا فلا يتقيد قل **قوله** حضرت اي بغير تولية جديدة  
من حاكم كما في الاب والمجد والناظر بشرط الواقف ولا خامس  
لهم **قوله** قبل انقضاء العدة قال في الروض وشرحه واصحاب  
العدة المنع من ادخاله اي الولد بهن الذي تقتدي به لكن اذا رضي  
به استحققت بخلاف رضي الزوج الاجنبي بذلك في اصل النكاح  
لان المنع ثم لاستحقاق التتميم واستهلاك منافعه فيه وهنا  
للمسكن فاذا اذن صار معيدا **قوله** انه كالصبي معتمدا اي بمعنى  
دوام ولاية الاب وان علا عليه فما ذكره ابن كج والوافي لا يلزم  
ذلك وهو ضعيف **قوله** حضانة الخنثى المشكل اي كونه محضونا  
وتقدم انه يحتاج فيه حاضنا ومحضونا قل **قوله** ويعلم التفصيل  
فيه مما مر هو ان الاولى ان لا يفارق الابوين واحدهما ان لم  
تكن ربة والاوجب عدم المفارقة **كتاب**  
**الجنائيات** وهي احدى الكليات الخمس التي شرعت لحفظ  
النفس والذب والعقل والمال والدين ولهذا شرعت هذه  
الحدود وحفظا لهذه الامور فشرع القصاص حفظا للنفس  
فاذا علم القاتل انه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع حد الزنا حفظا  
للانساب فاذا علم الشخص انه اذا زنى زنى او جلد انكف عن الزنا وشرع  
حد الشرب حفظا للعقل فاذا علم الشخص انه اذا شرب







من حيث هو وسياتي الكلام عليه من حيث القصاص فتأمل  
زلقت بكسر اللام **قول** كما لو غزاة اي ابرة الخياط لا حوسلة فانها  
تقتل غالباً **قول** في غير مقتل اي كورك والية اما بمقتل كدماع  
وعين وحلق وخاصرة وحليل ومثانة وعجان بكسر العين  
وهو ما بين الخصية والذبر فعمد وان انتفى الم وورم لصدق حده  
عليه نظر الخطر المحل وشدة تآثره وقوله ولم يعقبها ورم اي ولا تالم  
فان اعقبها ذلك حتى مات فعمد لكن الورم ليس قيداً بل  
المدار على التالم لما شديداً حتى مات فالعمد في صورتين  
غزها بمقتل مطلقاً وغزها بغية وتالم حتى مات فان لم يظفر  
اثرو مات حالاً فشيء عمد ولا اثر لغزها فيما لا يوالم ولا يوتثر  
كجلدة عقب فلا يجب بموته عنده قود ولا غيره لعلمنا بان لم تمت  
به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم او القى عليه خرفة  
فمات **قول** فلا قصاص فيه بل دية شبه العمد **قول** وكذا ان  
اطلق العفو لاديه على المذهب فان اختار الدية عقب عفو  
مطلقاً اي عقبه فوراً وجبت اهر فان عفى عن الدية لغى فان  
عفى عليها بعد عفو عنها ولو مترخياً وجبت قال سم  
في شتخلاف ما لو صالح بعوض فاسد سقط القود **قول**  
اسقاط ثابت ولذا صح من المجو عليه بغلس او سفد او مريض  
مرض الموت او وارث مدين **قول** او عفى على مال في المذهب ولو عفى  
على غير جنسها اي الدية او على اكثر منها ثبت ان قبل جان ذلك  
والا فلا يثبت ولا يسقط القود **قول** سقط كله اي سقط القود  
كله

كله لانه لا يتبعه وهذا شامل للخويرة واصبعه وهل كذلك  
ظفره وشعره راجعه وقضية الحاقه بالطلاق انه كذلك قل و  
المعتمد انه من باب السراية فيشترط ان يكون العفو متصلاً  
لامن باب التعقيب بالجزم عن الكل حتى لا يشترط الاتصال **قول**  
ولو عفى بعض المستحقين سقط ايضا حتى لو اقضى بعض الورثة  
بعد عفو البعض اقتضى منه وان لم يعلم بعفو لتقصيره في  
الجملة **قول** ويغلب بالتشديد **قول** هو ان يقصد الفعل  
فله صورتان قصد الفعل وعدمه كلاهما مع عدم قصد  
الشخص **قول** فسقط على غيره وعدم قصد له لا يمنع من نسبه  
اليه فلا يقال لم اوجبتم الدية ولا حاجة للفظ اصل ولا حاجة  
لايراد هذه على كلامه لان الرمي على في كلامه مثال كما استدار اليه  
بالكافي قل **قول** ومن قتل مومناً خطا المراد بالخطا ما قابل  
العمد الصادق بشبه العمد واعلم ان المصدر اذا وقع جواباً  
للسطر واقترون بالماجوى مجرى الامر بالتقدير هنا فليحذر  
رقبة **قول** مخففة اي مخمسة **قول** على العاقلة اي فالعاقلة لا تحمل  
الالخطا وشبه العمد ولا تحمل عمداً ولا صلحاً عن القود ولا اعترافاً  
بالجناية روى ذلك ابن عباس نعم ان صدقت العاقلة المعترف  
بالجناية حملت عنه ولو كانت العاقلة من الولا او بيت المال  
وهو الامام **قول** على سبيل المواساة اي الاحسان ولا ينال فيه  
كوفء واجبة عليهم لما فيها من الرفق والتوسعة كما في الزكاة  
والكفارة **قول** في ثلاث سنين اي في النفس الكاملة بذكورة



واسلام وحرية كما ياتي **قوله** المسمى بشبه العمد وجه تسميته بذلك  
 انه اشبه العمد في اعتبار القصد **قوله** او عصي خفيفة اي بحيث  
 ينسب القتل اليها لا نحو قلم لانه موافقة قدر **قوله** فهو من القضا  
 اسقاطه لان موافقة القدر هدر فتأمل قل **قوله** لا تفقد الالة  
 القاتلة هذا ظاهر في قوي البدن اما لو كان طفلا او هروما  
 او خفيف الخلقه فانه يكون من العمد المتقدم لان الالة المذكورة  
 تقتل غالبا من ذكر وهذا نظير ما قيل في الابرة اج **قوله** الا ان  
 ان بكسر هجره ان لو وقعها بعد الالة استفتاحية وقوله قتل  
 السوط بالجر بدل او عطف بيان من قتل الاول وقوله ما رتبة بالنسبة  
 اسم ان موخر او خبرها في قتل عمد الخطا مقدما **قوله** في  
 بطونها خبر مقدم اولادها مبتدأ موخر **قوله** جهات الخ لا يخفى  
 انه عنون بذكر الجهة الاولى ولم يعنون عن الاخيرتين بل  
 ادخلهما في الاولى وهذا غير لائق فتأمل قل ولا الفريد  
 في نسخة العديد والاولى هي الظاهرة فيدخل من ادخل  
 ليعود منها بابنا للمفعول الاقرب فالاقرب بدل من  
 وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم كالارث المعنوي  
 هو ناقص العقل ومعتقون الخ عبارة المنهج ومعتقون  
 وكل من عصية معتق كمعتق ومعتقون في تحملهم كعتق  
 فعليهم نصف دينار ان كانوا غنيا والاقرب ويوزع  
 عليهم بحسب الملك لا الوؤس فلو كان لامرأة ثلثا عيذ ولو رجل  
 ثلثه فاعتقاه وهما غنيان فعلى ولي المرأة كاخيهما ثلثا نصف  
 الدينار

وفي نسخة  
 وفي نسخة  
 وفي نسخة

الدينار وعلى الرجل ثلثه فان اختلف فكل حكمه فان كان الرجل  
 غنيا دون ولي المرأة فعليه ثلث نصف الدينار وعلى وليها ثلثا  
 ربعة او عكسه فعليه ثلث ربع الدينار وعلى وليها ثلثا نصفه  
 وهكذا قل وكل شخصي نحو والمعتبر حال العاصبه وان  
 خالف حال المعتق ففي المثال المذكور يحمل كل شخصي من عصية  
 المرأة ثلثي نصف الدينار ان كان غنيا وان كانت هي متوسطة  
 وثلثي ربعة ان كان متوسطا وان كانت هي غنية وهكذا قل  
 عقل ذوا الارحام وتقدم عليهم الاخوة للام كما في شئ المنهج  
 عقل بيت المال اي عن المسلم فكل على الجاني وتوجب عليه كفارة  
 دية نفس كاملة مرجومي وصفات من يعقل خمسة هي في  
 الحقيقة سبعة الذكورة وعدم الفقر والحرية والبلوغ والعقل  
 واتفاق الدين وان لا يكون اصلا ولا فرعا فتأمل من يملك  
 اي اخر السنة ومن مات في اثنا سنة فلا شيء عليه من واجبه  
 بخلاف من مات بعدها او قاربها وما ذكر علم ان من اعسر  
 اخرها لم يجب عليه شيء وان كان موسرا قبل او يسر بعد الخ  
 انظر شمر فاضلا عما سبق في الكفارة اي من كفاية العمر  
 الغالب او قدرها بالجر عطف على العشرين اي او دون  
 قدرها من الفضة وفوق ربع دينار ثم يجمع الحاصل  
 ويشترى به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان كثر المقدم  
 عن العاقلة بحيث يزيد ما اخذ منه على الواجب نقص منه  
 بالقسط وانظر هلا اكتفوا ربع دينار فقط الجناية على العبد



واما جنايته فتتعلق برقبته **قوله** والاطراف الخ مبتدأ **قوله** وشرايط  
 وجوب القصاص اربعة الخ عبارة للمخرج اذ كان الضود في النفس ثلاثة  
 قتل وقاتل وقتل وشروط فيه ما مر من كونه عمدا ظلميا وفي القتل  
 عصمة على قاتله ثم قال - وشروط في القاتل امران التزام للاحكام  
 ومكافاة حال جنايته بان لم يفضل قتيله باسلام او امان  
 او حرية كاملة او اصلية او سيادة **قوله** والدا يعني من النسب  
**قوله** فلا قصاص بقتل ولد الخ وان كان الوالد كافرا والولد  
 مسلما سم قال ابن كج ولو حكم قاض بقتل والد بولده نفق  
 اهر مالم يذبحه كالبهيمة والاف يقتل والمراد كل من له ولادة  
 وان علا ولو انت من جهة الام بخلاف حكمه بقتل المسلم بالكافر  
 او الحر بالرقيق فلا ينقض زني **قوله** فلا يكون هو سببا في عدم  
 اعتر من بان الوالد لو اقيم منه كان هو الذي تسبب في عدم  
 نفسه بقتله ولده فالولد لا يكون سببا واجيب بان الولد  
 سبب بعيد اذ لولاه لم يحصل قتل الاب اياه فقد تحقق كونه  
 سببا في عدم ابيه والاعتراض للناسر اللقائي والجواب لتلمذه  
 ابن قاسم العبادي **قوله** والاشبه انه يقتل به ضعيف **قوله** والاوجه  
 انه لا يقتل به مطلقا معتمد **قوله** فوريث بعضه ولده بعضه  
 مفعول مقدم وولده فاعل موخر **قوله** وهو يملك قيد **قوله** ويقتل  
 العبد اي الولد اذ كان عبدا وقتل عبدا ولده يقتل به كما  
 يقتل بوالده لا بعبد لولده كما لا يقتل بولده **قوله** بتقييد  
 العصمة اي في قوله او معصوم بالا سلام قال في الروض

فصل

فصل يقتل مرتد بذي **قوله** لا يستيفاه حد الله الخ اي في الواقع  
 وان لم يعرفه او يقصده قل **قوله** لانه لم يقتل بالبعض الخ  
 يقتل بالبنا للفاعل **قوله** بل قتله جميعه مفعول **قوله** على الدية  
 لو قال بدل ذلك بحصته من الدية كما قال شيخ الاسلام في  
 شرح المنهج لكان اولى **قوله** ثم ان كان الخ راجع للسيلتين  
 كما يعلم من شبه المنهج **قوله** بقوعة وانما تجب القرعة عند التنازع  
 فان رضوا بتقديم واحد منهم جازولهم الرجوع الى القرعة  
 ولو اقر بسبق بعضهم اقتص منهم وليه وغيره تخليفه  
 ان كذبه بر ماوي **قوله** بالباقي من الدية فان كانوا ثلاثة حصل  
 لكل منهم ثلث حقة وله ثلثا الدية شبه المنهج **قوله** بعد الشرايط  
 يفيد ان شروط القصاص في النفس شروطه في الطرف  
 وزاد عليها اثنين وصح الاخبار به عن شرايط لانه اريد  
 بها الجنس او اطلق الجمع على اثنين مجازا وحقيقة على  
 قول رحمان **قوله** في البدن اي في اسمه ووصفه كما يؤخذ  
 من امثلة قل **قوله** او شلت بفتح اوله يده اي الجاني **قوله**  
 لا شفاء المسائلة اي حال الجناية **قوله** بغير اذن الجاني  
 ليس بقيد بل مثله ما اذا اذن له في قطعها قصاصا  
 واما اذا اذن له في القطع واطلق فقد استوفى  
 حقه ولا يلزمه شيء وان مات الجاني بالسراية لانه  
 اذن في القطع **قوله** نزع الدم اي خروجه كله **قوله**  
 تشييع اي يمس **قوله** او المصنوع صوابه كما في بعض النسخ



او العصد **قوله** مشغور ليس بقيد **قوله** ومنها المقلوعة  
 اي والمقلوعة من تلك الاسنان الواضع **قوله** وشفران  
 صوابه وشفرين لان يقال هو على لغة من يلزم المثني الالف  
**قوله** ولا تنس من غيره اي كالوجه والقفا لانه غير محل  
 الجنابة مرحومي **قوله** خطا اي بغية اضطراب المجاني والا  
 هدر مرحومي **فصل في الدية** جمعها ديات وهاديا  
 عوض عن فالكلمة فاصلها ودي حذف الواو وعوض  
 عنها هاتان وهما ما خوذة من الودي وهو دفع الدية  
 يقال وديت القتل بكسر الدال ادية وديا واول من سنها عبد الله  
 كما في السير **قوله** على الخرج الرقيق فالواجب القيمة بالغة  
 ما بلغت تشبهها بالبدل وابد جامع الملكة كما ياتي **قوله** لانها  
 بدل عنه على الصحيح هذا ضعيف والمعتمد ان الدية بدل عن  
 النفس فلو قتلت امرأة رجلا ثم عفا المسحق على المدية لزمته  
 دية ولو كانت بدلا من القود لم يلزم بالادية امرأة ولو قتلها  
 لزمه دية لانها بدل النفس المقتول **قوله** طائفة اي ممتلئة قال ابو بصير  
 طغ الاثا طفوها اذا امتلأ حتى يفيض **قوله** ابتداء كما في قتل الوالد وله  
**قوله** خلفه تميز ومعلوم ان تميز باب اربعين مفرد **قوله** يقول اهل  
 الخبة بالابل اي خبر عن عدلين وان لم تبلغ خمس سنين فلا تقيد بخمس **قوله**  
 بكسر اللام اي والخا كما قاله في منتهى النزاهة **قوله** اذا كان اهلا للبرع خرج به غيره  
 لا يعتد برضاه **قوله** ومن لزمته دية اي من جاهد وعاق **قوله** ولا يكفح اي فلو  
 تكلف وحصل الابل غالب ابل محله قبل منه ذلك فهو مخير بين الاخراج

من ابله او من ابل غالب محله مرحومي **قوله** فمن غالب ابل بلده مخول كان  
 ذلك الغالب من غير نوع بله على المعية دخلا فالزركشي حيث قال يتعين  
 نوع ابله سلما **قوله** واذا وجب نوع من الابل كالغالب بالبلد لا يعدل عنه  
 الى نوع وان كان اعلى **قوله** والجروح دون الحكومات **قوله** انتقل الى قيمتها  
 هذا اذ لم يمهل الدافع فان امهل بان قال له المستحق انا اصبر حتى  
 توجه الابل لزمه امتثال لانها الاصل فان اخذت القيمة فوجدت  
 الابل لم ترد لتسرد الابل لانفصال الامر بالاخذ **قوله** لانها اي الابل  
**قوله** بدل المتلف وهو النفس فيرجع الى قيمتها عند اعواز اي ففداصلها اي اصل  
 البدل وهو الابل لان قيمتها بدل ثالث وفتح عن الاصل **قوله** بنقد بلده  
 اي العدم **قوله** وهذا اي النقل الى القيمة قل **قوله** واوضحها اي الزينة  
 لقول التغليظ وان كان كل منهما ضعيفا **قوله** اذا قتل في الحرم الحر بناتبيه  
 يلحق بما ذكره المص ما لو جرحه في الحرم فخرج منه ومات في غيره  
 بخلاف عكسه شئ المنوفي وسياتي ان القتل ليس بقيد **قوله** جزاء  
 الصيد المقتول فيه اي فاذا غلظ على الامة في شأن صيده وطيره  
 بالضمان فالادمي اولى بالتغليظ **قوله** ام قطع السهم في مروره هو  
 الحرم بخلاف ما لو ارسل كلبا فركب فيه وقطع هو اهله وقته في الحل والمرسل  
 خارج فلا تغليظ لان الكلب اختيار اذ **قوله** وهي ذو القعدة الحرم  
 يلحق بها شهر رمضان وان كان سيد الشهر لان المتع فيها التوقيف  
 شئ المنوفي **قوله** محرما ذات رسم لو قال محرم محرم بالاضافة لكان محصر  
 واو لي يخرج به بنت عم هي ام زوجته مثلا كما مروا لا يخفى عدم دخول  
 الذكور في ذلك قل **قوله** اي قريب محرم صوابه اي قريب محرم لان قريبا



تفسير لذات المنصوب فتأمل **قوله** كالإيمان في القسامة فلا يطلب  
فيها التخليط بالمكان والزمان كما في اللعان **قوله** تحل منا كحته  
أي أمان لا تحل منا كحته فكالمجوسي كما سيذكره  
قال الزركشي وهو كذلك الآن لعدم العلم بحل  
منا كحتهم وحكمة زيادته عن المجوسي أن فيه  
خمس فضائل الكتاب والدين وحل النكاح  
والزينة والتقوى بالحزبية وليس للمجوسي  
منها إلا الأخير انتهى رجائي ثم رأيت شارح  
ذكره ولم يكتبه في المبيضة **قوله** ومن لم  
تبلغه دعوة الإسلام أي دعوة نبينا  
وقتل **قوله** فديته أهل دينه ديته فان  
كان كتابا فديته كتابي أو  
مجوسيا فديته مجوسي فان جهل  
قدر دينة أهل دينه بان علمنا  
تمسكه بدين حق كصحف شيت  
وابراهيم والتوريت والانجيل ولم  
يعلم عينه وجب اخس الديانت  
يعني دينة المجوسي لان المتيقن  
**قوله** والآيات تمسك ما يدل  
من دين أولم يتمسك  
بشيء بان لم تبلغه دعوة

دعوة بني أصلا **قوله** ولا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة أي قبل الدعا  
إلى الإسلام من الروض **قوله** وإن تمكن أي لان العصمة بالإسلام  
يعني أن تمكن من الهجرة ولم يهاجروا يخرج عن العصمة فتأمل **قوله**  
وجرح بالرفع **قوله** الكف مع الأصابع المنسوبة إضافة مع إلى المتبوع وهو  
الاكثر **قوله** فوق الكف شامل للقطع من المنكب **قوله** المسميان على لغة  
من يلزم المثني الالف وهو نعت مقطوع أي وهما المسميان  
بالمثنى **قوله** علي سياضها أو سوادها أو علا فعل ماض وفاعله  
ضمير البياض وبياضها بالنصب مفعول **قوله** وهو رقيق أي البياض  
لا جرم له **قوله** فان نقص أي البياض الضوء **قوله** فتقلص أي انقصر **قوله**  
عدم تكيل الدية أي دينة وانما يجب قسطا ما قطع فقط وهو المعتمد  
نظير ما يأتي قريبا في الشفاء في الشفتين **قوله** سليم الذوق ليس بقيد  
على المعتمد كما سيذكره **قوله** قطعها الأولى قطرها اذ الشارب على  
الشفة العليا **قوله** وهما عظمان تنبت الخ كذا بخطه **قوله** بان يروع  
كذا بخطه أي يزعج في غفلة ليظن انطق أولا **قوله** كما يخلف الآخر  
أي بالاشارة **قوله** ربع سبعها أي الدية وهو ثلاثة اربعة واربعة  
اسباع لان سبع المائة اربعة عشر وسبعان **قوله** فعلى هذا لو  
ابطل بالجناية بعض الحروف فالوزن على ما يحسنه عبارة المنهج  
وشأنه لان كان عدم احسانه لذلك بجناية فلا دية فيه لئلا  
يتقضا عفا الغرم في القدر الذي ازاله الجاني الأول اه قال مر  
وان كان الجاني الأول غير ضامن **قوله** فلو فقاها أي فقهاها **قوله**  
عند أكثر الفقهاء معتمد **قوله** وهذا هو الظاهر ضعيف **قوله**



اذ تلك اللطيفة اي البصرة مددة **قوله** بل لان ضبط نقصانه اي السمع  
**قوله** بالرواج الحادة اي القوية من الطيب والخبيث **قوله** هثن اي انبسط  
**قوله** وعبس يابه ضرب **قوله** للاختلاف في محله واعلم انه لا يجب  
 القصاص في المعاني الا في ستة اشياء السمع والبصر والبطش  
 والذوق والشم والكلام لان لها مجال مضبوطة ولاهل الخبرة  
 طرق في ابطالها كما في المنهج وشرحها لا قصاص في المعاني يجب  
 من غير ستة وفيها اوجها سمع وبطش بصر كلام والذوق  
 والشم لها ختام **قوله** يعقل صاحبها اي يمنع اذ العقل المنع **قوله**  
 ولو ادعى ولي المجني عليه ان لما كان المجنون لا يصح دعواه قال  
 هنا ولو ادعى ولي المجني عليه **قوله** وخرج بالفرز في هذا  
 مكر مع ما مر كما قال في ل وقد يقال لا تكرار لان الذي ذكره ولا  
 للاحتراز وما ذكره هنا لاجل نسبة القول الى قابله فتأمل وقد  
 يقال انه اول نسبة ايضا لقابله فانه قال قال الماوردي وغيره  
 فهو محض تكرار **قوله** وفي الموضحة ان لو قال المصوفي في الموضحة والسن  
 نصف عتدية صاحبها كان اولي واشمل منوفي **قوله** ففي موضحة  
 تلك بعير وفي موضحة ذمية خمسة اسداس بعير لان ديتيها  
 ستة عشر وثلثان وعشرها بعير وثلثان بعشرة اسداس ونصف  
 العشر خمسة اسداس بعير وفي موضحة مجوسية سدس بعير  
 لان ديتيها ثلثة وثلث عشرها ثلث بعير فنصف العشر ثلث  
 بعير **قوله** لكل من المسالتين اي الموضحة والسن وذلك انه قال  
 وفي الموضحة والسن خمس من الابل **قوله** يستثنى ان صوابه ان يقول

وخرج

وخرج بالتامة التي وصف السن بها فيما مر اذ لا يصح ان يكون  
 مفهوما القيد مستثنى فتأمل قال **قوله** انه لا يجب الخمس  
 هذا وجه مرجوح والراجح انه لا فرق بين الطويلة والقصيرة  
 في وجوب الخمس كذا بخط الشيخ عبد الرحمن الاجهوري **قوله**  
 الخارجية تفسير السانغية **قوله** فيها حكومة واما السن المتخذة  
 من ذهب ونحوه فلا دية في قطعها ولا حكومة من السن في **قوله**  
 لم يتغير بالينا للمفعول وفي جوابه بقوله نظرتها فت في العبارة  
 قال **قوله** وحركة السن مبتدأ خبره جملة ان قلت فكيف صحته وقوله  
 حكما هو مستدرك وقد يجعل بدلا وفيه بعد وفي بعض النسخ  
 في حكمها **قوله** ويجب في كل عضو من اعراب المتن في كل عضو من مقدم  
 وحكومة مبتدأ هو خرف قدر الشفعلا وجعل حكومة فاعلا فخرج  
 المتن عن نوع اعرابه وهو ليس بمعيب فلا اعتراض قال **قوله** واما حلتا  
 المرأة بالالف في صحاح النسخ وهو ظاهر **قوله** جزء من الدية فالواجب  
 من الابل والتقويم بالنقد **قوله** على ايراد احدي عشر صورة وهي اليدان  
 والرجلان والاذنان والعينان والجفون والانف واللسان والشفان  
 والذكروالانثيان والاسنان والاهل من صورته ستة وهي الحيان  
 والحلمات والاليان والشفرتان والجلد والانا مل **قوله** على خمسة  
 وهي الكلام والبصر والسمع والشم والعقل والاهل من صورته تسعة  
 وهي الذوق والمضغ والجماع وقوة الامنا وقوة الجبل والافضا والبطش  
 والمشى والصوت **قوله** اي والجنابة الخ على حذف مضاف اي وواجب  
 الجنابة فسقط اعتراض المرحومي حيث قال كذا في خط المؤلف ولا يستقيم



الاشارة بقوله في الجناية في العبرة ان يقول وفي الجناية على نفس الرقيق في قول **قوله** لم يتبع مقدرا  
 كما كف التابع للاصابع **قوله** ولا يبلغ بالحكومة قيمة هذه من المحال لان  
 الحكومة جزء من القيمة فكيف يتبلغ القيمة كما قاله **قوله** فكان الصواب ان يقول ولا يبلغ بوجه غير المقدار  
 قيمته **قوله** على ما سبق في الحر هذا على توهم انه ذكر مثله في الحر وليس  
 كذلك قال **قوله** وان قدرت اي الجناية في الحر ففسق قول قال الاول وان  
 قدر اه كذا بما مشى قلت كلامه قد صحح لان الشا اولاً قال ان لم يقدر  
 ذلك الغير في المناصب للمقابل ان يقول وان قدر في **قوله** لانا نشبه الحر  
 في تقليل لقوله ما نفى من قيمته ان لم يقدر وقوله ولانه اشبه الحر في اكثر  
 الاحكام ارجع لقوله وان قدرت في الحر موضحة في فتايل **قوله** قطع  
 بالنا للمفعول فقوله وانثياه بالالف صحح على الجادة فسقط الاعتراض  
 واذا قطعت اطراف عبد ثم حرر قسته انحرز منه قيمة العبد اذ اطراف **قوله**  
 وفي دية الجنين ان لا يخفى ان لفظ دية في كلام المم مرفوع مبتدأ مضاف وفي  
 ادخال الجارية عليه تغيير اعراب الظاهر واخراج عن الابداء وكل منهما مريب  
 مع انه لا يستقيم كون الدية طرفاً للقرة فتأمل قال **قوله** عبد او امتاً انطلق  
 به الخبر بخيره القارم لا المستحق وعلم من ذلك امتناع الخشني كما قاله  
 الزركشي والاميري ويؤيد قولهم يشترط كونه سالماً من عيب المبيع  
 والخنثة عيب فيه **قوله** فاذا فعلت اي صامت فاجهضت اي وضعت  
 ضمنته بخلاف الموضع اذا صامت فقل اللبن او انقطع ومات الرضيع فانه  
 لاضمان عليها لانها لم تحدث فيه صنفاً محالوا اخذ طعام شخص وسرابه  
 فمات ذلك الشخص فلا ضمان وعبرة بعب **قوله** من حبس ادنيا ومنه  
 الزاد والماء او اغراه فمات فان كان زهنا يموت فيه غالباً جوعاً او عطشاً

او برد او فهد او لا يموت فيه فان لم يكن به جوع وعطش سابق فنبه  
 عمد والافان حبسه زمناً اذا ضم الى الاول مات وعلم سبق جوعه  
 وعطشه فهد محض فان جهل وجب نصف دية شبه العمد  
 ولو اطعمه وسقاه حتى مات ضمنه ان كان عبد الاحرا او اخذ زاده  
 او مائه او ثيابه بمفازة فمات جوعاً او عطشاً او برداً هدر **قوله** واللاثر  
 لخواطمة خفيفة ان هذا محرز قوله موثرة في **قوله** اقامت بعدها  
 ان اي بحيث لا ينسب القاتل الجنين الى تلك الضربة الموجودة قال **قوله**  
 او انفصل بعد موتها بجناية في حياتها اي فانه يجب فيه القرة وكذا  
 عكسه كما لو جنى عليها وهي ميتة فاحياها الله سبحانه وتعالى والقة  
 في حياتها فانه يجب فيه القرة ايضا كذا قرره السيداني وظاهر كلام  
 الشا وغيره خلافاً في لا يجب فيه القرة وهو كذلك كما قاله بشي **قوله**  
 ولا ماله ليس بقيد **قوله** اولم ينقص اي لا طرأ ولا بعضاً **قوله** بان جنى  
 السيد على امته الحامل اي من زوج بان كانت مزوجة فحملت من زوجها  
 ثم جنى السيد عليها ثم عتقت واجهضت فلا شيء على السيد الجناني  
 وفي ذكر هذه الصورة نظر لان الكلام الآن في الجنين الحر والظاهر  
 انه لا حاجة لقوله فعتقت فتأمل وحور ثم ظهر انه انما قال فعتقت  
 للاحتراز عن عتقها قبل الحمل فان ولدها يكون حراً تبعاً لها  
 فيضمنه الجناني ويتبعها الحمل في العتق ولكن لا يظن لانه حال الجنانية  
 رقيق ملك له لكن الكلام الآن في الجنين الحر الجنانية فتأمل **قوله** ولا  
 ظهر بالجناية على امه شيء الاول او لم يظهر ان الشا جعلها  
 مسلياً من اللذان عن بالان في **قوله** والمراد الاول هي جنى من زوجه والمراد



بالثانية كون الجنين واهمه ملكا للجاني والثالثة كون امر الجنين ميتة  
 والمراد بالاخيرة انهما عدم الانفصال وعدم ظهور الشاين بالجناية  
 على امه والعللة ظاهرة في اولى الاخيرة دون الثانية فتأمل **قوله** فلا تخمان  
 على الجاني اي لانا لم نحقق موته بالجناية **قوله** فدية نفس كاملة اي  
 ولو انفصل الجنين لدون ستة اشهر من الوضو **قوله** على الجاني هبة العبا  
 زائدة على ما في شئ المنهج وشئ **قوله** والخبرة في العرة من كونها عبدا او امة  
 ابيضنا او سودا **قوله** مميذا اي وان لم يبلغ سبع سنين كما قاله **قوله**  
 فلا يلزمه قبول غيره اي غير المميز وظاهره انه يجوز قبوله ويجزي ومثله  
 غير السليم المذكور بعدم فراجع **قوله** ويشترط بلوغها **قوله** هذا  
 الشرط لعدم لزوم القبول او لعدم الاجزاء **قوله** فان فقدت العرة  
 لحو وان فقدت الابل ايضا وجب قيمتها كما في الدية مرحومي **قوله** فيه عشر  
 كذا في خط المؤلف لفظة فيه ثابتة والصواب اسقاطها مرحومي وعبارة  
 المنهج عشر اقصى قيم امه منجناية الى القاتل وقد اشار لذلك الشافعي  
 سيأتي **قوله** وخروج بالريق المبعض لحو وانظر لو كانت الام مبعضة هل يعتبر  
 في قيمة العرة عشر قيمتها او عشر ديتها او عشرهما معا فراجع الا ان  
 يقال لا حاجة لذلك لانه ان كان مبعضا فتقدم في الشك فيه وان  
 كان رقيقا والام مبعضة فتقدم رقيقة بالاولى بما ياتي في الشك بتقديرها  
 رقيقة لو كانت حرة والولد رقيقا فتأمل **قوله** وان كان رقيقا  
 لعل المراد على طريقة ضعيفة اذ الراجح ان ولد المبعضة مبعض ويمكن  
 تصويره بما لو اوصى شخصي بما تحمله امته ثم مات عن ابنين وقبل الموصي  
 له الوصية واعتقها احدهما وهو معسر فانها تنصير مبعضة والولد  
 الحاصل

الحاصل بعد ذلك يكون رقيقا مملوكا للموصي له **قوله** ويجعل  
 العشر المذكور عاقلة الجاني على الاظهر اي لانه لا عمد في الجناية على  
 الجنين اذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد شئ المنهج  
**فصل القسامات** واول من قضى بها الوليد  
 ابن المغيرة في الجاهلية وقرها الشارع في الاسلام **قوله** وقيل  
 اسم للاوليا تعبيره بقيل يقتضي انه ضعيف **قوله** لو تهاولغة  
 القوة والضعف وشرعا قرينة توقع في القلب صدق المدي **قوله**  
 وهو السطح كان عرض تلوث المتهم بنسبة الى القتل المتوفي  
**قوله** بان يغلب بالتحفيف والفاعل صدقة لان اللوث قرينة لحو ولا  
 يناسب تشديد يغلب لقوله بقرينة فتأمل **قوله** بقرينة حالية  
 او مقالية فالاولى كان وجد قتل لحو والثانية كان اخيه بقتله  
 عدل او عبد او امرأة او صبيبة او كفارا او فسقة **قوله** كراسه  
 الظاهر انه في موضع الحال فيفيد اشتراط كون الموجود مما يغلب  
 على الظن صدق المدعي في دعواه القتل لا كخوفا او ظفرع ش **قوله**  
 اذا تحقق موته فيد في البعض **قوله** في محلة اي حارة **قوله** لا عدايه  
 فيد في جميع سابقة وكا عدايه اعدا اوليا يرع ش **قوله** وتفرق  
 عنه جمع اي محصورون على المعتمد وعليه يحمل المثال الذي ذكره  
 قال فان كانوا غير محصورين مكن من الدعوى والقسامات **قوله**  
 جنون او غما بيني لحو وكذا الوعزل القاضي ثم ولي بخلاف مالو  
 ولي غيره او مات اي القاضي ولو بعد تمامها فيستانف الخالف  
**قوله** واما وارث المدعي عليه لحو حاصل الفرق بين المدعي والمدعي عليه

فلا قسامات نعم ان  
 ادعى على عدد منهم  
 محصورون هو



من ثلاثة اوجه الاول ان وارث المدعي لا يبني بخلاف وارث المدعي عليه  
 الثاني ان المدعي لا يبني اذا عزل القاضي وولي قاض اخر بخلاف المدعي  
 عليه فان يبني الثالث ان المدعي توضع الايمان عليه لو تعدد بخلاف  
 المدعي عليهم **قوله** بل يحلف الخاص خمسين يمينا اي وياخذ حصته  
 واما بيت المال ففيه ما سبكه اكرم اخر التمسمة من انه ينصب القاضي  
 محكما ذكره زبي **قوله** الى عشرة اي الزوج منها ثلاثة هي خمس وعشر  
 وكل اخت لاب اثان هما خمس وكل من الباقين واحد هو عشر فحلفهم  
 من الخمسين على هذه النسبة **قوله** فيحلف الزوج خمسة عشر لان  
 حصته ثلاثة اعشار العشرة فيحلف ثلاثة اعشار الخمسين وهو  
 خمسة عشر **قوله** وكل اخت لاب عشرة لان حصتها خمس العشرة فتحلف  
 خمس الخمسين **قوله** وكل اخت لام خمسة لانه ثلثها عشر العشرة فتحلف  
 عشر الخمسين ومثلها الامر **قوله** فلو كان ثلاثة بنين بالرفع على ان  
 كان تامة وبالنصب على انها ناقصة اي فلو كان الوارث ثلاثة بنين  
 وعلى الاول نسخة او تسعة واربعون وعلى الثاني نسخة او تسعة  
 واربعين اي او كان الوارث تسعة واربعين **قوله** ولا يجوز اسقاط  
 اي الكسر لئلا ينقص نصيب القسامة اي عن الخمسين **قوله** لما مر  
 اي من قوله لان الدية لا تستحق باقل منها **قوله** يمين مبتدأ خبره خمسون  
**قوله** مرة ثانية وليس لنا يمين ترد مرتين الا هذه **قوله** على الاظهر  
 معتمد **قوله** ولا قصاص في الجديده هو المعتمد نعم يجب  
 القصاص باليمين المردودة على المدعي في قتل العمد لانها لا تقار  
 او كالبينة وكل منها ما يوجب القصاص وكان حق الشان يغبه

تنبيه

على هذا **قوله** تقتل عبده اي المكاتب **قوله** افسه خبر كل **قوله** وان  
 لم يكن هناك لوث بان تقدر اثباته في سياقي ان جواب كل واجدة  
 من هذه المسائل الخمسة قول المصنف باليمين على المدعي عليه **قوله** او شهد  
 عدل الخ كذا في صحاح النسخ وفي بعضها او شهد به عدل ولا  
 وجه له **قوله** او كذب بعض الورثة والحاصل انه لا قسامة في ست  
 صور الاولى تكاذيب الورثة الثانية تعذر اثبات اللوث الثالثة  
 انكار المدعي عليه الرابعة ظهور اللوث في اصل القتل بدون كونه  
 عمدا او خطأ او شبه عمد وصورته ان يقول الوارث ادعي على هذا  
 انه قتل ابني عمدا ثم يخبر العمد بان المشاركة قتل مورث المدعي  
 ولم يقل عمدا ولا غيره فلو قسامة الخامسة الشهادة من عدل  
 او عدلين ان زيد اقتل احدهذين القتيلين لا يباهاها ففي  
 هذه الصور الايمان على المدعي عليه السادسة عدم الوارث  
 الخاص وسياقي حكمها **قوله** واظهرهما معتمد **قوله** كما مر  
 الاشارة اليه اي في قوله تنبيه يمين المدعي عليه قتل بلا لوث  
 الى قوله خمسون **قوله** اما اذا اردت قبل موته اي ارتد الولي قبل  
 موت المجرم **قوله** لان لا يوث اي لعدم ارث الكافر من المسلم  
 بخلاف الصورة السابقة فانه كان مسلما عند موت المجرم  
 المسلم فيرثه ولا تمنع منه الرد بعد **قوله** خاص صفة لوارث  
 على محله قبل دخول لا ويجوز نصب نعت له على محله بعد دخولها  
**قوله** ينصب اي وجوبا **قوله** ليحلف او يقر فان حلف يترك وان  
 اقرا اخذت الدية على ما مر **قوله** وهو اوجه معتمد **قوله** ولا يشترط



في وجوب الكفارة تكليف في الضابط ان يقال يجب على غير حربي يقتل  
معصوم عليه وان يكون تعديا وتجب فور في عمد تدارك لانه بخلاف  
الخطا مرحومي **قوله** لكن يكفر بالصوم اي باذن السيد او بعد العتق  
اما قبله فان اذن له في القتل صام بلا اذن والوقوف عليه **قوله** كالمكره  
يكسر الواو **فصل** من قتل رجلا بامر الامام فظنه بحق فبان  
ظلمه فلا شيء عليه بل يسر له ان يكفر وعلى الامر القود والدية والكفارة  
وان علم ظلمه ولم يخف سطوته فذلك على المأمور فقط واما ثم الامر  
وان خافها فعليه ما لا يكواه عب ثم قال وهل كبتة الى من يقتله  
كامره لفظا فيه تردد والراجح انه مثله نظر للعرف **قوله** وحافر البئر  
عدوانا ظاهر كلامه ان حفر البئر من قبيل السب مع انه شرط  
الا ان يريد السب اللغوي لا الاصطلاحي **قوله** ونفسه فتخرج من  
تركته لان الكفارة حق الله تعالى ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن  
لم تجب فيه وان اثم يقتل نفسه كما لو قتل غيره افتياتا على الامام  
مر **قوله** وخروج ذلك اي بتقييد النفس بالحرمة لاذنهما **قوله** قتل  
المرأة مخمزة اضافة المصدر الى مفعوله ومثله ما بعده **قوله** لانها  
لا يضمنان بالبناء المجعول **قوله** ومرتد وزان محصن فان قتلا  
نفسهما فلا كفارة ايضا في مالهما لانها اثنا بما يقتضيه  
الشرع وان كانا معصومين على نفسيهما **قوله** بالنسبة لغير  
المساوي اما بالنسبة للمساوي بان قتل مرتد مثله او زان  
محصن مثله فيلزم الكفارة **قوله** والكفارة عتق مبتدأ وخبر  
**قوله** لا كفارة اي ولاديه على من اصاب غيره بالعين **قوله** فقال

الله تعالى انك استكثرتهم فمقتلهم هذا يجب تاويله لعصمة  
الانبياء عليهم السلام **فائدة** قال القسطلاني في شرح البخاري  
في كتب وهب بن منبه من استطاع ان ينفع اخاه فليأخذ  
سبع ورقات من سدر اخضر فيدق بين حجرين ثم يضربه بالمال  
ويقرا عليه اية الكرسي وذوات قل ثم يحسونه ثلاث حسوات  
ثم يغتسل به فانه يذهب عنه ما كان به وهو جيد للرجل المجوس  
عن اهل **كتاب الحدود** وهي على ثلاثة اقسام  
قتل وقطع وضرب النظر التحريم **قوله** وهو لغة المنع وسميت بذلك  
لمنعها من ارتكاب الذنب وقيل لان الله تعالى حدد لها وقدرها  
فلا يزداد عليها ولا ينقص واخرج الزنا عن القتل لانه دونه  
**قوله** مقدمة اخرج التعزير **قوله** وجبت زجرا اي بنا على الحدود  
زواج والصحيح انها في المسلم جوابا لسقوط عقوبتها  
في الاخرى اذا استوفيت في الدنيا **قوله** ما يوجب ذكر الضمة  
العايد على العقوبة باعتبار معنى الحد **قوله** جمعا اي بصيغة  
الجمع **قوله** حجازية وهي اقصر لان القرآن نزل بها وهذا باعتبار  
لفظه واما باعتبار معناه فهو لغة مطلق الايلاج وشرعا  
ايلاج الذكور في قبل الاودي او في فوه الاودي او في الفرج مطلقا  
قل وبعبارة بعضهم وشرعا الايلاج على وجه مخصوص **قوله** وهو  
من الحش الكبار اي بعد القتل على الاصح ومن السبع الموبقات  
ومن الكليات الخمس وانما لم تقطع الله كالسرقة حفظا للنسل  
ولذا لم تقطع الله القذف حفظا للعبادات والمعاملات



وابتلا لا شرف نوع فضل به الانسان **قوله** وهو مكلف من حاصل  
الشروط اثنا عشر احدها ان يكون مكلفا ثانيا بها واضح الذكورة  
ثالثها اوج جميع حشفته رابعها اتصال الذكور خامسها اتصال  
سادسها في قبل سابعها ان يكون القبل واضح الانوثة ثامنها  
ان يكون محرما تاسعها في نفس الامر عاشرها العين الايلاج  
حادي عشرها الخلو عن الشبهة ثاني عشرها ان يكون مشتري طبعيا  
والش جعلاها تسعة وقال احد عشر والخطيب **قوله** عند  
فقدما خرج به ما اذا كانت موجودة فلا عبة بفقد رها من  
بقية الذكور فلو عني ذكره وادخل منه قدرها لم يحد ولم يترتب عليه  
شي من احكام الوطى **قوله** في قبل اي قبل ادمية اصلي  
اوجنية تحققت انوثتها كما بحثه العراقي لان الطبع لا ينفر  
منها ح مروقيد بالقبل لاجل كلام المص الا في **قوله** ولو غورا  
يعني اذا اوج حشفته بقبل الغورا فصورنا وان لم تنزل البكارة  
بخلاف ما اذا طلقت ثلاثا واوج المحلل حشفته ولم تنزل البكارة  
فلا يحصل التحليل والفرق ان مدار التحليل على اللذة الكاملة ولا  
توجد الا بازالة البكارة ومدار الرضا على مجرد ايلاج الحشفة  
وان لم يوجد كمال اللذة وترجم الغورا حيث وطيت في القبل  
من زوج ولو لم تنزل بكارتها وان كان حكمها حكم البكر في اجبارها  
وتخصيصها بسبع ليال في الزفاف وغير ذلك وانما رجعت  
في الحد زجرها وتغليظا عليها **قوله** بنا على تكميل اللذة اي ولا  
تكمل اللذة للمحلل الا بزوال البكارة **قوله** مفشته اي جنسه لتدخل

القبل  
ص

الصغيرة

الصغيرة **قوله** في اي اي جني المعتقد **قوله** وكان هذا كونه هذا **قوله**  
فلا حد عليهما وكذا الاحد على من جهل تحريم الزنا القرب عهده بالاسلام  
او لكونه نشا ببادية بعيدة عن المسلمين ومن نشا بين المسلمين  
وقال لا اعلم التحريم لم يقبل قوله شه المنوفي ولو زنا طائفا انه غير بالغ  
فبان انه بالغ فوجهان اصحهما وجوب الحد سم **قوله** وبه نفس الامر  
اعتباره مستقلا يقتضي جعله تامنا مع ان الشا ادرجه في السابع  
وذ كوبعد الثامن وهو غير ظاهر ولذا قال قل اي وخرج بقيد  
نفس الامر فهو قيد لم يذكروا عدده وذ كونه محترزه **قوله** وبالثامن  
وهو لعين الايلاج ولو ابدل هذا بقوله الا في مشتري طبعيا كان  
مستقما **قوله** وبالتاسع وهو خال عن الشبهة قل **قوله** شهرة  
الطريق وهي ما قال بها عالم ككاح بلا ولي وشهود قل كما هو مذهب  
داود الظاهري فالمراد بالطريق المذهب **قوله** والقاعل كان يظن  
امراة اجنبية زوجته فيطأها وكومي المكروه **قوله** والمحل اي وطى شهرة  
المحل كوطى جارية ولده ووطى امته المحرمة عليه بحرمية نسب او رضاع  
او مصاهرة كاخنة منهما او بنته وامه من الرضاع وموطوءة  
ابيه وابنه ووطى امته فيها ملك كالامه المشتركة شه المنوفي  
**قوله** ثم هو اي الزاني **قوله** وتظافر في نسخة وتظاهروا **قوله** جلد  
ثم رجم على الاصح هو المعتقد لانها اي الجلد والرجم عقوبتان  
مختلفتان كحد الشرب والسرقة فيجوز بينهما ويدخل التعريب  
تحت الوجد وكتب الشيخ عبد الرحمن الاجهوري هذا في الحر  
بدليل قوله جلد ثم رجم اما الرقيق فقد صرح في الروعي في باب







تحصل البيونة بمجرد الطلاق او الرودة بخلاف ما اذا وجد احدهما  
بعد الدخول فلا تحصل البيونة بمجرد بل لا بد من انقضاء العدة  
فعلم من هذا ان للوطى منزلة تقتضي التوقف عليها فلا يكفي  
بمجرد العقد **قوله** فالعبرة بالكمال في الحالين مستدرك **قوله**  
بناقص متعلق بكامل وخبر ان محذوف اي ان الكامل المتزوج بناقص  
اذا وطى صار محصنا قل وفيه نظر بل خبر ان مذكور وهو قوله محصن  
فتامل **قوله** بل مع زوج او محرم اي او نسوة ثقات مع امن المقصد  
والطريق ويجوز واحدة ثقة او محسوس كذلك او عيها الامين  
ان كانت هي ثقة ايضا بان حسن حالها المأمور في الحج من الاكتفا في السفر  
الواجب بذلك مر وقد تقر في باب الحج جواز سفرها وحدها  
مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها وعليه  
قد يحمل نص الام في موضعين على تغريبها وحدها والظاهر  
كما قال الاذرعى ان الامر بالحسن الذي يخاف عليه الفتنة يحتاج  
الى محرم او نحوه سم والمراد صحة من ذكرها ذهابا وايابا لاقامة  
قاله شيخنا ونوزع فيه **قوله** تؤمن بالله واليوم الآخر جري على  
الغالب والافالكافرة كذلك **قوله** مسيرة يوم اي مثلاً **قوله** جلاب  
اي ستر **قوله** باجرة فتجب عليها ان قدرت والا فعلى بيت المال والا  
فعلى اغنيا المسلمين قل وبعبارة مرفان كانت معسرة ففي بيت  
المال فان تغذ آخر التغريب الى ان تؤسر كما من الطريق **قوله** المكلفين  
نعت مقطوع اي اعني المكلفين **قوله** نصف حد مخيستني من  
اطلاقه ما لوزني ذمي ثم نقض العهد ثم استرق فانه يجد حد حر  
وان

مع الامن

وان كان رقيقا الآن لوقوعه منه في حال الحرية شبه المنوفي ولم يحده  
الاوام لان لم يكن مملوكا حال الزنا **قوله** فاذا الحصن اي تزوج قيد ليدلهم ان حكم  
الارقا كما لحزاب في حالة الاحصان وليس المراد تقييد الحكم بحالة  
الاحصان اي التزوج **قوله** خمسين خمسين كونه مرتين لانه لو اقتصر  
على مرة لتوهم ان الخمسين بينهما **قوله** على نفسه وهذا شامل للزوجة  
ويوجه بانها غير ممكنة فلا نفقة لها فان صحبها وتمتع بها فينبغي  
وجوب نفقتها سم فلو لم يكن للمغرب مال فيقترض عليه الى ان  
يوسر فان لم يجد من يقرضه ففي بيت المال قرضا لا تبرعا **قوله** وان  
زادت على مائة الحر صوابه الحضر **قوله** والاوجه انه اي الموجه حرا  
كان او رقيقا لا يغرب المحض **قوله** ان تغذ رعيه في الغربة  
كبتا **قوله** لان ذلك اي المحبس وقوله وهذا اي التغريب **قوله** لانه  
اي التمتع لا غاية له **قوله** وهو كذلك هو المعتمد لانه ملزم الاحكام  
حكما وان كان لا جزية عليه كالمراة **قوله** حقيقا خرج الحكمي سياقي  
**قوله** ولو مرفوعة على الرد على اي خيفة **قوله** والكيفية اي ويذكر  
الكيفية **قوله** من اتى نسخة من ارتكب **قوله** صفحة اي حاله وفي نسخة  
فضيحة اي زلته وجرمته **قوله** غير زوجة بنصب غير **قوله** مطلقا  
لعل معنى الاطلاق سوا القبل والدر او معناه سوا كانت البهيمة  
ما كولة ام لا ويخطا مر اي في الحر والعبد في القبل او الدر **قوله**  
حكم الزنا ظاهره انه لا يسمى زنا وهذا من حيث اللغة والافضو  
زنا شرعا ولذلك بحث به من حلف لا يزني قل **قوله** على المذهب  
في مسيلة اللواها بعضهم حمل كلام المص على ان المراد حكم الزنا



من جهة توقف ثبوتها على اربعة اشياء **قوله** من الضعيف **قوله** مطلقا **قوله** بغير الاطلاق  
 بقوله احصن ام لا لان الاحصان لا يدخل في المفعول في دبره اذ لا يتصور  
 ادخال الذكر في الدبر على وجه مباح حتى يؤثر الاحصان في اختلاف الحكم  
 فيه ولا يتصور ان من خشي الزنا وزوجته **قوله** بل **قوله** بل **قوله** بل **قوله** بل **قوله** بل  
 في القتل مع الحيض للضرورة **قوله** بل **قوله** بل **قوله** بل **قوله** بل **قوله** بل **قوله** بل  
 في المرة الاولى **قوله** والزوجة والامة في التعزير مثله هو المعتمد اي  
 فانها اذا مكنت زوجها او سيدها من دبرها باختيارها فانها  
 تعزروا وانما توقف التعزير على التكرير لخوف المقاطعة بين الزوجين  
 وان كانت العفة تسقط به **قوله** يفرق بين المحصن وغيره اي فيقتل  
 الاول ويجلد الثاني **قوله** من اتى آخر عبارة الدنيا طي في شرحه  
 وتذبح البهيمة المأكولة وتؤكل وعليه التفاوت بين قيمتها حية ومذكاة  
**قوله** فاقتلوه لعله منسوخ لما ياتي او محمول على المستحل **قوله** واقتلها  
 مع اي ستر اعلى الفاعل لانها اذا رويت يذكروا الفاعل بها **قوله** واظهرها  
 لاحد فيه قال سم فعل الاظهر لا يجب قتلها بل لا يجوز بغير ذبح لكن صح  
 الحديث بالامر بقتلها فيحتاج للجواب عنه ويمكن ان يحمل قتلها  
 فيه على ذبح المأكولة والامر على الاستحباب **قوله** بل يعزروا لو  
 في المرة الاولى معتمدا وكالذكر الا انني فتقدرا اذا مكنت من نفسها **قوله**  
**قوله** الاولى ومن باشر لان حقيقة الوطى ايلاج قدر الخشعة في فرج  
**قوله** بما يراه الامام اقم كلامه عدم استيفاء غير الامام له نعم للاب والجد تاديب  
 ولده الصغير والمجنون والسفيه ومثلهم الام وممن خول الصبي في كفالة  
 كما جئت الافي والسيد تاديبه ولو لحق الله تعالى وللمعلم تاديب المقلم  
 من

منه لكن باذن ولي المحجور والزوج تعزير زوجته لحق نفسه كاستنواز الحق  
 تعالى ان لم يسل او ينقص شيئا من حقوقه كما لا يخفى **قوله** من ضرب  
 اي غير مبرح **قوله** او صفع هو الضرب بجميع الكف او بسطها **قوله** او  
 حبس او قيام من مجلس او كشف راس او تشويد وجه او حلق راس  
 لمن يكرهه في زمننا لا الحية وان قلنا بكراهته وهو الاصح واركانه الحمار  
 منكوسا والدوران به كذلك بين الناس وتهديده بانواع العقوبات  
 وجوز الماوردى صلبه حيا من غير مجاوزة ثلاثة ايام ولا يمنع طعاما  
 ولا شرابا ويتوضو ويصلي لاموميا خلافا له على ان الخبر الذي استدل  
 به غير معروف ويتعين على الامام ان يفعل بكل معز ما يليق به من هذه  
 الانواع بجنائته وان يراعي في الترتيب والتدرج ما مر في دفع الصائل  
 فلا يرقى لمرتبة وهو يرى مادونا كما فيا فاللتنوع ويصح ان تكون  
 لمطلق الجمع بلين نوعين فاكتر ان راه مر في **قوله** وله الاقتصاص  
 على التوبيخ كذا اي ان افاد قل **قوله** فيما يتعلق بحق الله يرجع للتوبيخ  
**قوله** كالتزوير اي محاكاة خط الغير **قوله** وشهادة الزور اي الاخبار  
 بخلاف الواقع **قوله** ولا يبلغ الحد شروع في حكم التعزير اي فلا يزداد الحر  
 على تسع وثلاثين جلدة ولا العبد على تسعة عشر جلدة واذا عزز بنفي او  
 حبس وجب ان ينقص في الحر عن سنة وفي الرقيق عن نصف سنة  
 وفي الحديث من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين **قوله** ومنع الزوج  
 اي الزوجة حقها **قوله** اقضى الصابط المذكور اي وهو ان التعزير  
 يجري في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة **قوله** ومنها اذا كلف الح  
 ومنها ما لو وطئ الرجل حليمة في دبرها اول مرة فلا يعزروا ولا ينافي  
 ذلك تعزيره على وطئ الحايض لانه الحائض للاجماع على تحريمه وكفر مستحله

اذ لا ما لم يجمع



مع ان الوطي في الدبر ذيلة ينبغي عدم اذاعتها امر في شئ مع بعض تصرف  
**قوله** لا تعد بفتح التاء وضم العين من العود **قوله** لزوم العتق كفارة للصوم  
 وقوله والبدنة لا فساد للشك من عمره وهو ظاهر اوجج بان صابر الاحرام  
 في غير اشهره **قوله** يمنع من يكتسب باللهو اي ولو مباحا كمن يعلم الناس  
 الشطرنج لشيء يأخذه منهم فيغزو المحتسب الاخذ والمعطي اه تحفه  
**قوله** كالتغال بالعين المعجمة وتستديد اللام اي الخاين في الغنية قبل **قوله**  
 ولاوي شديقه بكسر الواو من التواء الشدق جواب الفهم في حكمه  
 اي حكم النبي للزبير وقال الذي لوى شذقه حكمت لابن عمك فغفني عنه ولم  
 يعزره **قوله** على المعتمد هو المعتمد بل اذا عفى الادمي عن حقه فللامام  
 استيفاء ونظر الحق الله تعالى قل وعبرة شئ المنوفي ولو عفا مستحق  
 العقوبة عن القصاص او الحد او التعزير فهل للامام التعزير فيه او بجم  
 اصحابها في الروضة ان عفى عن الحد فلا تعزير وان عفا عن تعزير عزز  
 قال لان الحد مقدر لانظر للامام فيه فاذا سقط لم يعد له الى غيره  
 والتعزير يتعلق اصله بنظره فلم يوتر فيه اسقاط غيره اه فالحاصل  
 انه اذا عفا مستحق القصاص او الحد القذف عنه سقط واذا عفا  
 مستحق التعزير عنه فلا يسقط لكن سياي ما ينافيه وهو قوله  
 الشئ في الفصل الذي بعد هذا الحق في الروضة التعزير بالحد  
 فقال لا يسقط بالعفو ايضا فامل **فصل في حد**  
**القذف** هو معقود لامور اربعة الاولى حقيقة القذف  
 وانه ينقسم الى صريح والى كناية بخلاف التعريض فليس بقذف الثاني  
 في شروط القاذف وهي كونه ملتزما للاحكام عالما بالتحريم مختارا كرم  
 يأذن له المقدوف وليس اصلاله ولا يشترط اسلامه ولا حرية ويعذر

المميز

المميز والاصل اه وشروط المقدوف وهي كونه محصنا اي مكلفا  
 حراما مسلما عفيفا الثالث في مقدار حد القذف وهو ثمانون للحر  
 ونصف للزنيق الرابع فيما سقط به حد القذف وهو احدى امور  
 خمسة باقامة البينة بزنا المقدوف بالشهود الاربعة وبإقراره  
 وبعضوه وباللعان في حق الزوجة وبإثبات القاذف للحد اه قلت  
 وينبغي ان يزداد سادس وهو زناه بعد قذفه وقبل الحد **قوله** في موضع  
 التغيير اي في مقام هو التغيير اي التوجيه فخرج به قذف طفلة  
 لا توطأ **قوله** والفاظ القذف ثلاثة في ادخال الثالث تغليب  
 او تجوز لانه ليس قذفا قل فكان الاول ان يقول والفاظ التغيير  
 ثلاثة **قوله** وبدا بالاول لوقال وبدا بما يدل اولى من ضمن  
 الاول لكان مستقيما قل **قوله** بفتح التاء وكسرها هو على اللفظ  
 والنسب المرتب وليس قيد كما سيذكره بقوله ولو قال للرجل يا زانية  
**قوله** سمحا كذا في خطه وصوابه كما في تهذيب الاسماء واللفاظ  
 سماء بتقدم الحاء على الميم وهي امه وابوه عبدة السلوي وهو  
 حليف الانصار **قوله** فلو قال للرجل يا زانية هذا في خطاب الرجل  
 قد يكون ابلغ من ترك التابان تجعل فيه للمبالغة دون التائيت  
 عناني **قوله** ولا يضر اللحن مخ على انه لا لحن لان التائيت باعتبار النسبة  
 والتذكير باعتبار الشخص **قوله** بتحريم مطلق نازع في شئ الروض بان  
 مطلق التحريم صادق بالتحريم لعارض فلا يصير به صرحا اه وقد  
 يجاب عن الشئ بان قوله بتحريم مطلق معناه مقيد بالاطلاق بان  
 يرمي به بيلدج حشفتة في فوج محرم مطلقا اي في كل حال **قوله** صريح



خبر الرمي ومع ذلك اذا قال في الصورة الثانية اردت دبر زوجته  
فانه يقبل قوله بيمينه على الواجهة فيعزرو ولا يجد اهتد مر بالمعنى  
في باب اللعان **قوله** بالهمز وكذا باب دلها الفاء **قوله** في الجبل الخ  
بخلاف زناات بالهمز في البيت فصرح وان كان فيه درج يصعد  
فيه على المعتمد **قوله** والمعتمد كناية معتمد **قوله** وهو الظاهر معتمد  
**قوله** والظاهر انه اي يا مخنت كناية هو المعتمد نظر الى الخنثى التكرار  
والقول بصراحته نظر الاشتهار به فيمن يتصف بالفعل فيه  
وهو ضعيف كما عرف **قوله** فاذا نكر شخصي الخ راجع لجميع الفاظ  
الكناية كما يصرح به قول الشارح ارادة قذف بها **قوله** والامان اراد  
اللعن او المزاج او نحو ذلك كالتأديب فلا تعزير **قوله** والنسبة  
متداخلة تقتضي التعزير **قوله** لكن يعززان قال سم وسقط  
بالبلوغ والافاق **قوله** فلا يجد اصل وان عدا كما لا يقتل به لكنه  
يعزرو لا يذام **قوله** فلا يجد على مكره اي لعدم قصد الاذى  
بذلك على الصحيح اما المكره بكسر الراء فلا يجد عليه ايضا على الاصح والفرق  
بينه وبين القتل انه يمكن جعل يد المكره كالالة بان ياخذ يده  
فيقتل بها ولا يمكن ان ياخذ لسان غيره فيقذف به اه ش المتوفي  
**قوله** ليخرج ما لو اذن الخ لكنه محرم لان الاذن لا يبيح القذف  
كما قاله مروج فيعزرو بخلاف الاكراه فانه يبيح ما عدا القتل  
والزنا **قوله** عفيفا الخ حاصلة انه يعتبر عفته عن ثلاثه عن وطئ  
يحد به وعن وطئه دبر حليلته وعن وطئه محرما مملوكة له  
**قوله** اكرام له اي والكاف ليس من اهل الاكرام **قوله** ولا بوطي

المخت في الاصل  
من فيه حركات النساء  
المهجة وليست  
وفعله خث وخنث  
واخنث اه

امة

امة ولد مطلقا اي سوا حصل علوق ام لا **قوله** الشا بالاول لاجل قوله لثبوت النكاح الخ  
**قوله** ثلثة الاول قوله لوزنا مقذوف الخ الثاني قوله  
ولو ارتد لم يسقط الحد الخ الثالث قوله ومن زنى مرة ثم صلح الخ **قوله**  
من قوله تعالى ولا تقبلوا منهم الخ لاقتضائه انهم قبل القذف كانت شهادتهم  
مقبولة فيستلزم حرمتهم اذ الرقيق لا تقبل شهادته وان لم يقذف  
وانما ردت شهادتهم بالقذف لفسقهم به اذ هو كبيرة كما في اخر  
الاية حيث قال واوليك هم الفاسقون **قوله** ويحد الرقيق فيه اي في  
القذف **قوله** وكالردة السوقة والقتل اي فاذا رماه بالزنا فثبتت  
سرقته او قتله الشخصي كما في هل يسقط عن قاذف حد القذف قال  
لا يسقط لان هذا نوع اخر غير ما رماه به بخلاف ما لو ثبت عليه الزنا فانه  
يدل على ما رماه به **قوله** يورث جملة خبر قوله حد وتعزير **قوله** لولا الردة  
قيده لقوله وارثه دفع به انه ليس يورث الا ان **قوله** مفصلة  
بكسر الصاد **قوله** او عفو المقذوف اي ولو بمال وان لم يثبت المال  
سم **قوله** ولو عفا وارث المقذوف على مال الخ الوارث ليس يقيد بل مثل  
المقذوف كما نقلناه انما عن سم **قوله** ففعا عنه ثم لم يجد ظاهره ولو  
بزنا اخر غير ما ساءحه منه لانه لما ساءح محصا عرضه فخذوشا  
بالنسبة له فلما راجع **قوله** ما لو ورت الخ اي ورت جميعه بان قذف  
احدا من اخوين الاخر ثم مات المقذوف ولا وارث له غير القاذف  
فان الحد يسقط اما لو ورت بعضه فليبقية الورثة استنفاسا  
لحد كل **قوله** والاسقاط عنه قاله في الاصل عن الاكثرين قالوا ولا  
تسمع الدعوى بالزنا والتحليف على تخية الا في هذه المسئلة الروض

قذف



**فصل في حد شارب المسكر من غير غيره قوله** وكان المسلمون يشربونها أي حتى القدر الذي يزيل العقل كما هو ظاهر كلامه خلافا لمن منع ما ذكره ستاقي الإشارة إلى ذلك في كلامه وعبارته مر وكان شربها جائزا أول الإسلام بوجوه ولو إلى حد يزيل العقل على الأصح ولا ينافيه قولهم أن الكليات الخمس لم تنج في ملة من الملل لأن ذلك بالنسبة للمجموع **قوله** في السنة الثانية عبارة شدة الروض ونقل بعضهم عن شمر بن لادن لم أقف عليه فيه في السنة الثالثة ويمكن الجمع بين الكلامين وإن كان بعيدا بأن قوله آتيتها كان في السنة الثانية وتجرمها كان في السنة الثالثة فتأمل **قوله** لأن الاشتراك في الصفة وهي الاسكار **قوله** يقتضي الاشتراك في الإثم هو الخمر **قوله** أما في التحريم والحد أي والتجاسة **قوله** ومن شرب أي أو أكل خمر منقذة **قوله** يحد الحر أي الحاكم الحرية ذكر أكان أو أنتى **قوله** يضرب أي يأمرا بالضرب **قوله** يحد الواقف أي ذكر أكان أو أنتى أيضا **قوله** لو تعدد الشرب أي قبل إقامة الحد كفي حد كغيره من حقوق الله تعالى كالسرق والردة وكذلك إذا شرب أولا وحديثه ثانيا فيحد وهكذا فكل ما الشرب شامل للصورتين وسيقول الشافعي قطع السرقة كما لو زنى أو شرب مرارا يكتفى بحد واحد **قوله** منسوخ بالإجماع كما نسخ قتل السارق في المرة الخامسة **قوله** والمخلوة بها ولا نظر إلى كبر أو مرضي أو هرم أو صلاح أو غير ذلك **قوله** للحقنة به فاعمل خرج **قوله** والسعوط بفتح السين وضمها **قوله** الحر فيقتل لعنه

واحد

في حد شارب المسكر من غير غيره قوله

مولدة  
أي إذا كان الناس

مولدة فليس هو في القاموس ولا الصحاح ولا المصباح كذا نخط بعض الأفاضل **قوله** ولا حد فيها بل فيها التعزير وعبرة بسم على المتن ويؤخذ من التعبير بالشرب فرض الكلام في المسكر المايح فخرج الحمام كالخثيشة والجوزة فهو وإن شرب القدر المسكر منه ليس فيه إلا التعزير **قوله** والذي نظرق في خروج وجهه بالملأ ثم وجهه إن الملائم للأحكام يشمل الذي فكيف يخرج به اللهم إلا أن يراد لجميع الأحكام التي منها ترك المسكر فإنه يخرج بذلك لأنه لا يلزم لجميع فتأمل **قوله** ما لو غص بفتح الغين المهملة العجوة ويجوز ضمها أو على كل معناه شرق كما قاله الشافعي **قوله** ولم يحد غير الخمر أي مما يقوم مقامها قل وهو قيد في نفي الحرمة **قوله** فلا حد عليه بل ولا حرمة فإن وجد غيرها فلا حد مع الحرمة قل **قوله** لو جوب شربها عليه أي حيث خشي هلاكه من تلك اللقمة أن تنزل جوفه ولم يتمكن من إخراجها كما في شمر **قوله** والسلامة بذلك قطعية مبتدأ وخبر في محل نصب حال أو لا محل لها على الاستيناف **قوله** بخلاف الدواء فإنه سياتي لا يباح تناوله صرفة للتداوي لعدم القطع بنفعها فيه بل نفع الدواء وهو موقوف ولا يحصل بها الشفا **قوله** وهذه رخصة واجبة قال الشيخ مر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الإباحة أخذ من حصول الكراه المبيح لها بنحو ضرب شديد مرحومي **قوله** واجبة أي كمال الميتة المضطر فإنه لم يجب ذلك فإن لم يفعل ومات يموت عاصيا **قوله** ولو بولا أي ولو من مغلظ قل **قوله** ووجب حده مرجوح والمعتمد لأحد للشبهة وكذا يقال في الدواء



انه ان لم يجد غيرها الاحرمه ولا حد وان وجد غيرها حرمت ولا  
حد والكلام في شرفها صرفه والافحور التداعي بما هي فيه كصرف  
غيرها من النجاسات قل وانظر هل قوله ان لم يجد غيرها الاحرمه  
ولا حد مناف لما سياتي من اطلاق حرمة تناولها للتداعي **قوله**  
ولا يلزمه قضاء اي لعدم تعدي به بزوال عقله **قوله** بعد الاصحاء  
مصدر اصحاء اذا فعل به ما يوجب الصحو والمراد هنا الصحو **قوله**  
مسكوكا بخطة مع انه خبر ان الا ان يقال هو محمول المحذوف هو الخبر  
تعدي به يكون مسكوكا يوجد في بعض النسخ لم اعلم كونها مضملة  
**قوله** لم يجد قال قل ولم يحرم الله وانما لم يذكر الشان مدعي  
للجهل ولو كان با يقبل منه في دعوى الحد واما الحرمة وعدمها فتبني  
على صدقه وعدم صدقه في نفس الامر فتأمل **قوله** بدوي مسكوكا وهو  
ما سبق اسفل انما ما يسكر تخيلا **قوله** ولا يجد يشرب اي المسكوك في ما بالحق  
ليشتمل غير المالكين يرد عليه عطفه قوله ولا يخبر مخ الا ان يقال انه خاص  
بالماءيات **قوله** اكله النار نظرية قل بل قال انه غير مستقيم ولعل وجهه  
ان الباب مشتمل على غير المسكوك **قوله** بخلاف مرقه اي مرق اللحم المطبوخ  
بالخمر مرقه هو الخمر كما يدل عليه قوله لبقا عينه **قوله** ويحرم تناول الخمر  
اي الصرفه لدوا الخ اي ولا حد فيه وان وجد غيره للشبهة وظاهر  
كلام الش حرمه تناولها للدوا وان لم يجد غيرها لانه لا ينفع فيها **قوله**  
وعطش قال سم ومحل حرمة شربه العطش ما لم يتغير لدفع الهلاك  
والاجاز بل وجب كما نقله الامام عن اجزاء الاصحاب وهو واضح  
ولا بعد ان يلحق بالهلاك نحو تلف عضو او منفعة قال الحلبي على المذهب  
وان كان لا يمكن العطش بل يثبته الله قال سم ويؤخذ من ذلك

الدرودي بقية  
الخبر في اسفل  
الدين الله

او ثمة اي فت  
قوله

انه لو

انه لو شتم الصغير رايحة المسكر وخيف عليه ان لم يبق منه جواز  
سقيه منه ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر **قوله** اما التزييق الخ هذا قد  
علم مما تقدم قال **قوله** كالتداعي نجس فانه يجوز **قوله** لا يجوز بيعه  
كذا في الوض قال شارحه قال في الاصل وكان ينبغي ان يجوز كالشوب  
المتنجس لا مكان طهره بنقعه في الماء **قوله** واطراق ثياب اي ولا بد  
من شدة طرف الثوب وفتله حتى يؤلم **قوله** اي الشارب فسر  
به الضمير العايد الى الحد لاجل الخلاف بعده وان كان صحيحا فتأمل  
قل وفي نسخة اي للشارب الخ وفي اخرى اي حد الشارب الخ  
**قوله** وكل سنة اي طريقة كافية **قوله** وهذا اي الثمانون احادي  
الخ قاله زكي وقوله لانه اذا شرب سكر الخ يرجع لقوله على الاصح فتأمل **قوله**  
هذي بذال معجزة وبيان اي صار يتكلم بكلام غير منظوم قل **قوله**  
افترى اي قذف قل **قوله** وحد الا فتر اي القذف ثمانون **قوله** على  
وجه التعزير الاول التعازي **قوله** وقيل حد ويترب على انها تعزير  
الضمان بالتلف وعلى انها عدم الضمان **قوله** فنزل الاقرا والشهادة  
عليه اي على الغالب وهو علم والاولى ان يقال ان الضمير يرجع  
لما ذكره الاصل والغالب يشمل الاختيار والعلم **قوله** اصحهما  
كما قال البيهقي الاعتداد به اي ان كان له نوع احساس كما هو  
ظاهر والا فلا يعتد به ومحل الوجهين ما لم يصركا لحشة الملقاة  
والا فلا يعتد به قطعاً فان قلت كيف يكون حرقاً مع الاعتداد  
به وقد فعله صلى الله عليه وسلم قلت قال سم وقد يستشكل الحرمة  
مع ظاهر الخبر وقد يجازي من السوان على الشارب في غير **قوله** ويؤخذ من ذلك



وقوله ويحتب المقاتل اي وجوبا ولا ضمان لو فعل وقوله ويحتب الوجه اي وجوبا **قوله** بخلاف الرأس اي فلا يجب اجتنابه فيجوز الضرب عليه اي حيث لم يترتب عليه محذور وتيمم بقول طبيب ثقة والا حرم جرمه لعدم توقف الحد عليه وحيث لم يكن عليه شغل فروع او حلق اجتنبه قطعا اهملخصا من **قوله** ولا تستد بالبناء للمفعول فيجوز عند **قوله** فتتفرع عنه اي وجوبا **قوله** ولم يضبط هذا هو الذي في خط المؤلف وفي بعض النسخ ولم يضبط وهو تحريف اج **قوله** في كل دفعة بفتح الدال اي مرة من مرات التفريق **قوله** وتكون الحجة هذا ان لم تحصل نجاسة والاحرم قل **فصل في حد السرقة** لو قال في السرقة وحدها كان اولى لعمومه وفيها ثلاث لغات سرقة بفتح السين مع كسر الراء واسكانها وسرقة بكسر السين واسكان الراء **قوله** الواجب بالنص اي بآية والسارق والسارقة **قوله** اخذ المال خفية ومنه استرق السمع اي استمع مستخفيا **قوله** ظلما اخرج به سرقة مال الغير بظنه مال نفسه لا يقال يدخل فيه اخذ مال نفسه من مستاجر وموثرين فانه ظلم ولا قطع به لاننا نقول ان هذا السر ظلما من حيث ذاته بل من حيث حق الغير قال قل ويعتبر في الائم كونه عمدا ظلما وفي الضمان ان يكون مالا متمولا وفي القطع كون المال نصبا **قوله** ابو العلاء المحدث **قوله** شئت اي اوقعهم في الشك والتردد **قوله** بخمس مئين جمع مائة بناء على القول القديم ان الدية الف دينار **قوله** وقاية النفس اي لو وديت بالقليل لكثرت الجناية على الاطراف

كان عليه شعر  
فلو

سرق

المودية

المودية لانها ق النفس لسهولة الغرم في مقابلتها ولو لم تقطع الا في الكثير لكثرت الجنايات على الاموال زي وحاصله انها وديت بالكثير لاجل وقاية النفس وقطعت في القليل لاجل وقاية المال فتأمل **قوله** ثمانية اي ثمنها غال **قوله** واركان القطع ثلاثة عدل عن تعبير غيره بركان السرقة لما يلزم عليه من اخذ السرقة في تعريف السرقة لكن احب عن بان المعروف هو السرقة الشرعية وهي اخذ الشيء خفية ظلما من محرز مثله والمأخوذ في التعريف هو مطلق الاخذ خفية قاله ج وفيما سلكه الشمساحية لان القطع هو الحكم المقررب على السرقة والاركان لنفس السرقة لا الحكم المذكور فصنع غيره اولى بملاحظة الجواب المتقدم **قوله** وتقطع يد السارق اي او رجله على التفصيل الا في ولو قال للمص ويقطع السارق الخ كان اولى **قوله** ولو ذميان ورقيقين فلا يشترط في السارق الاسلام ولا الحرية والحاصل انه يشترط في السارق البلوغ والعقل والتميز الاحكام والاختيار وعلمه بالتحريم وان لا يكون ماذونا له من المالك وان لا يكون اصلا او فرع او رقيق احدهما ويشترط في المسروق اربعة شروط كونه ربع دينار خالصا او قيمته وكونه ملكا لغيره وكونه لا شربة له فيه وكونه محرزا بحرز مثله واما كونه محرقا فيعني عنه الاول فتأمل **قوله** ورقيقين اي من غير مال السيد **قوله** وهو احد الاركان وهو مسلم لكن المص انما ذكر بلوغ المسروق نصبا وهو شرط لاركان فلا حاجة لقوله ومراده بالشرط الخ



قل **قوله** لما ذكرنا عدم تكليفه ولو علم السرقة بخوفه فسرقة  
له فلا قطع للجوان اختيارا كما في سائر الشئ على المزاج **قوله** المشار إليه  
انه من الاركان فيه نظر لان الركن هو المال المسروق واما بلوغه نصابا  
فهو شرط فيه **قوله** ولو كان الربع للجماعة اشارة الى انه  
لا يشترط في النصاب اتحاد مالكه **قوله** وان يكون خالصا عطف  
على قول المتن ان يسرق نصابا وكان يكفي ان ياتي بقوله خالصا  
عقب قول المتن نصابا ومنع قل ان يكون عطف على قول المتن  
المذكور ولا وجه له فتأمل **قوله** لاني الربع المغشوش ان كان قوم  
الغش وضم الى الخالص فبلغ المجموع نصابا قطع **قوله** هو الذهب  
الخالص اي المضروب **قوله** فومتبه اي بالذهب **قوله** وتعتبر  
قيمته ربع دينار في صبيع الشئ تغييرا لارباب المتن ومعناه  
فان جملة قيمته ربع دينار من المبتدأ والخبر صفة لنصابا في محل الخبر  
ففيه الشئ الى ان جعل قيمة نايب فاعل فعل محذوف ورابع  
منصوب برفع الخافض اي ربع دينار هذا وجه تغيير اعرابه واما  
معناه فلان كلام المصنف فيما ليس من الذهب المضروب لعدم اعتبار  
القيمة في الذهب المضروب ولم يذكر المصنف لشهرته باعتبار ان  
غيره يقوم به والشئ حمل النصاب اولا على المضروب ليقوله في بيان  
النصاب وهو ربع دينار فصدر هذه الجملة وهي قيمته ربع دينار  
ليس لها ارتباط بما قبلها فلما اتى بحرف العطف بان يقول او ما  
قيمته ربع دينار لا ينظم الكلام والحاصل ان الذهب ان كان مضروبا  
فالمعتبر وزنه ربع مثقال ولا حاجة الى اعتبار انضمام القيمة  
وان

وان كان غير مضروب فلا بد فيه من الامر من جميعا الوزن وبلوغ  
قيمته ربع دينار حتى لو كان وزنه اقل وبلغ بالصفة اكثر من ربع  
دينار لا قطع فيه ولو بلغ وزنه ربعا ولم تبلغ قيمته ذلك فلا قطع  
ايضا واما غير الذهب فالمعتبر فيه القيمة فقط فالصور ثلاثة  
اعتبار الوزن فقط اعتبار القيمة فقط اعتبارهما فتأمل **قوله**  
وقت الاخراج من الخزانة هو بمعنى قول سم حال السرقة بشرط قطع  
المقومين بذلك فلو قالوا انظر انه يساوي ربعا فلا قطع بسرقة  
وعبارة قل لنصابا اي يعيننا فلو شك فيه ولو باختلاف الموازين  
او المقومين او الشاهدين فلا قطع مطلقا ولصاحب الخلاف  
على الأكثر للتفريق اذ لم يخلف الاخذ على الاقل **قوله** مسبوكا اي  
من الذهب **قوله** كقراضه اي من الذهب كما يصرح به قوله قبل ذلك  
ربع دينار **قوله** وان ساواه تأمل مدخول الفاية مع فرض المسيلة  
في انه ربع دينار سبيكة لا فلا يتأتى شموله لما اذا لم يساو  
ربعه غير مضروب فلا يصح ان يكون المعنى سوا ساواه ام لا لان  
الكلام في المساوي لقوله فلو سرق ربع دينار اهنبه عليه قل  
ونبه ايضا على انه يلزم من هذه الفاية مساواة الشئ لنفسه  
اي لان معنى مساواة المسروق من الذهب ربع دينار غير مضروب  
كون وزنه ربع دينار سبيكة وهو فرض المسيلة فتأمل ويمكن  
ان يجاب عن الاول بان الواو للحال اي والحال انه ساواه غير  
مضروب اي وزنه اقل وقطع لكن يلزم على هذا التكرار و  
الصواب اسقاط هذه الفاية **قوله** بالكل والظاهر ان  
مثل ذلك بلغ الدرهم لانه بعد اطلاقه **قوله** اشتركت

شأنه



اشان خرج باشتراك مالو تميزا فيه فيقطع من مسروقة نصاب  
دون من مسروقة اقل **تبيين** محل ما ذكره المصنف ما اذا كانت  
مستقلين فلو كان احدهما صبيا او مجنونا قال الزكريا تعاللاذري  
فالظاهر قطع المكلف وان لم يكن المخرج نصابين لانه مع كالاية  
اه ويؤخذ من التعليل ان محله اذا اذن له المكلف من المزاج **القول**  
رثا اي خلق اي بال **القول** في جيبه تمام نصاب اي منضم الى قيمة  
الثوب وهذا مستفاد من قوله تمام **القول** ونصاب اي ويقطع  
بنصاب **القول** لا تساوي اي النصاب **القول** لذلك اي لانه اخرج نصابا  
من حرزه **القول** ان ياخذ ليس قيدا بل يكفي اخراجه من حرزه **القول** جراه اي  
سلطة **القول** وممكن بتضعيفه عطف تفسير على جراه والبا بمعنى من  
كما في بعض النسخ او بالاسبابية اي بسبب تضيق المالك اياه  
لكونه لم يضعه في حرز مثله فتكون مسئلة ممكنة محذوفة **القول** بلحاظ  
اي نظر **القول** بكسر اللام مصدر للاحظ بمعنى الملاحظة اما بفتحها  
فهو خرا العين المحاذي للاذن اما المحاذي للانف فهو **القول** و  
الخانات اي وبيوت الخانات وبيوت الاسواق **القول** ومخزن اي  
خزانة او صندوق **القول** ونحوها اكلو **القول** وان انصب شيئا فيها  
وان لم ياخذ ومثل النقب قطع الجيب زي وفرض المسيلة فيما  
اذا اخرج اناه من الحرز فلو اتلفه فيه ضمنه ولا قطع **القول** لذلك  
اي لانه سرق نصابا من حرزه **القول** علم المالك واعادته للحرز  
اي اصلاحه بعد دخله بنفسه او بنايه دون غيرها فلا عبرة  
باعادته بخلاف ما اذا لم يتخلل علم ولا اعادة او تخلل احدهما  
فيقطع لان فعل الشخص يبنى على فعله والمالك في علم المالك **القول**  
الآخر

بعد

بعد تسليم الثمن وكذا قبله ان كان الثمن موجلا **القول** لا يحصل  
بالموت اي بالقبول بعد **القول** كسرا قبل اخراجه من الحرز كان راه  
وكيله قبل ذلك ثم اشتراه لموكله السارق وهو في الحرز **القول** او  
نقص في الحرز عن نصاب ياكل بعضه هذه تقدمت **القول** انه له  
بدل من قوله المسروق **القول** فلذبه الاخر وقال بل سرقناه بخلاف  
مالو صدقة او سكت او قال لا ادري فلا يقطع ايضا اي كالمدي  
لقيام الشبهة **القول** لما مر اي لاحتمال صدقة ولو شهدت البينة  
بانه ملك المسروق منه **القول** ما لا مشترك اخرج مالو سرق  
غير المشترك فيقطع ان دخل الحرز بقصد سرقة فقط لا امتناع  
دخوله وعبرة قل هو اي التعليل يقتضي قطعه بما له  
شريكه غير المشترك وهو كذلك ان سرق من حرز ليس فيه مال  
مشترك بينهما او فيه ودخل بقصد سرقة مال شريكه والا فلا  
وفيه نظر كذا بخط الميداني وعبرة قل على الشرخ مالو سرق  
مال شريكه غير المشترك ان دخل الحرز بقصد سرقة وحده  
**القول** سوا في ذلك شبهة الملك كذا وان الشبهة ثلاثية شبهة  
القاعيل وشبهة المحل وشبهة الملك وهل باقى هنا شبهة الطريق  
انظر **القول** ومنها اي من حاجة الاخر ان لا تقطع يده بسرقة  
ذلك المال اي مال كل منهما حتى لو سرق الاخر مال اخيه مثلا  
فادعى انه مال ابيه فلا يقطع وان كذبه الاب كان قال له ليس  
هذا مالي بل مال اخيك تأمل **القول** فروع هي اربعة اولها  
يتفرع على الشرط السادس وهو ان لا يكون السارق مشبهة



في المسروق كمال ابيه وابنه فذكر في الشبهة ما لو سرق طعاما من قحط  
وهو لا يقدر على ثمنه فلا يقطع لشبهة وجوب حفظ نفسه عليه وثانها  
يتفرع على الشرط الرابع وهو الاخذ من حرز مثله فذكر ان محله ما لم يؤذن  
له في دخول الحرز فان اذن له فلا قطع به لكونه صار غير محرز عنه  
وثالثها يتفرع على عموم اخذ ما يساوي نصابا من حرز مثله فذكر  
ان يثبت الخسيس من خطيب وحشيش وان تيسر اخذ مثلها ما يسهل  
من ارض مباحة كصحراء ورايعها مفرغ على ما تقدم ايضا من قوله  
ان يسرق ما قيمته نصاب وقت الاخراج فذكر ان عموم الادلة تدل  
على شمول ذلك لما هو معرض للتلف كالاطعمة والفواكه ونحوهما  
**قوله** ويقول بذلك اي لعموم الادلة **قوله** لكونها مباحة الاصل وقيل  
لا يقطع بسرقة ماء من حرز مثله وعليه الغرم لقوله عليه الصلاة والسلام  
الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ يقال في القواعد ويجرم  
على الشخص ان ياخذ متاع الغير على وجه المزاج لان فيه ترويعا  
لقلبه سم **قوله** لما مر اي لعموم الادلة **قوله** قطع المكروه لما مر اي  
من انه كالاته لمكروهه ولعل الشئ تبع في هذه العبارة ما تقدم فيها  
من التقليل بما ذكره وان لم يذكره هو **قوله** ويقطع مسلم وذمي بمال  
مسلم وذمي صورته اربع **قوله** والتاسع كونه محترما فلو اخرج  
خمر الخ قال في شئ الروعي وهذا علم من اشتراط كون المسروق  
نصابا لان ما لا قيمة له لا يكون نصابا على ان مضمون هذا  
الشرط ان يكون ما لا محترما فيخرج بالمال المحرم ونحوه وبالمحترم  
مال الحرزي فالاحترام بالمحترم عن الحرز غير ظاهر **قوله** فانه يقطع  
انظر هل كان حرز والمالية فيه على دخول الحرز ما نفاه القطع اللهم  
الا

الا ان يقال هو ممنوع من دخول الحرز مطلقا فلم ينظر للمالية فيبعد هتك الحرز الا شئ فيه فحاشا لك ووضعه فيه مالا فاخذه ذلك الذي  
هتك الحرز يقطع لكونه ممنوعا منه كذا بها مستحق بخط بعض الفضلاء  
**قوله** ومثله اي المدبوع في القطع كما قال ابلقيني **قوله** بعد وقوع  
السارق يده عليه اي ما لم يدخل بقصد اراقتة والا فلا قطع  
عليه وان تخلل قبل اخراجها وهذه هي الصورة الاولى في كلام الشئ  
**قوله** هذا اي كونه يقطع باناء الحرز **قوله** فان بلغ انا الحرز نصابا  
هذه هي الثانية وقوله قطع به اي ما لم يدخل لاراقتها من **قوله**  
اما اذا قصد تغييرها اي الحرز اي اراقتها **قوله** وسوا اخرجها  
في الاولى اي وهي ما اذا قصد بدخول تغييرها اي الحرز فان  
ذلك ينجح دخوله فلا يصير الا محرضا عليه فلا يضطر وقصد  
السرقه بعد اباحة الدخول **قوله** او دخل في الثانية وهي ما اذا  
قصد تغييرها باخراجها بقصد السرقة لا قطع ايضا  
لقطع قصده الاول بقصده الثاني وهو قصد التغيير والحاصل  
انه اذا دخل بقصد التغيير لا قطع وان اخرجها بقصد السرقة  
واذا دخل بقصد السرقة لكن اخرجها بقصد التغيير لا قطع ايضا  
فتأمل وكتب المبدئي على قول الشئ في الاولى بان انقلبته خلا قبل  
خروجها على الثانية بان ساوى الانا نصابا اه وهذا فاسد  
فتأمل **قوله** في اخذ ما سلط الشرع بخها صلح ما ياتي انه ان بلغ  
نصابا قطع ما لم يقصد بدخوله ابطال المعصية **قوله** ولا فوق بين  
ان تكون اي الاشياء المذكورة وهي ما سلط الشارع على كسره **قوله**

الحرف الا ترى من هتك  
فبعد هتك الحرز



ويقطع بسرقة ما لا يجلب الانتفاع به من الكتب من هذه تقدمت في  
مكورة من التمسحوا **قوله** ليستشروه بالكسراي لينظر اليه في ازالة المنكر  
**قوله** او الطيور ونحوه اي كالمزمار والصنم والصليب **قوله** حكم الصحيح  
اي حكم الاناء الصحيح اذ سرقة لا يقصد التغيير كما مر **قوله** فلا يقطع  
مسلم لو يتامل تغريبه على مفهوم كون الملك تاما قويا فقد يقال  
ما معنى كون الملك في هذا غير تام وغير قوي الا ان يقال ما للمسلمين  
فيه حق مما هو مملوك فملكه غير تام وغير قوي اهر فالمراد بالقوى ان  
يختص به معين **قوله** ولا سائر ما يفرض فيه كسباط وسجادة **قوله** بلاط  
المسجد ورخامة الذي في ارضه اما في جذره فيقطع به والكلام في  
غير البواب اما هو فلا يقطع اصلا لانه غير محرز عنه **قوله** وجذعه اي يابو  
عليه **قوله** وقناديل زينة بالاضافة جمع قنديل بكسر القاف وفتحها  
لحن ولا يقطع بسرقة المسلم المنبر والدكة وكوسي الواعظ وان لم يكن  
السارق خطيبا ولا واعظا ولا مؤذنا ولا يقطع بسرقة تكة بمرسلة  
على المعتمد كما في حاشية المنبر للحلي ومثل قناديل الزينة ما هي معلقة  
به من نحو سلسلة حل **قوله** كمال المصالح هذه هي المسئلة الاولى **قوله** ولصدقة  
اي واجبة وهي الزكاة بدليل قوله او غارم لذات الدين او غار لان  
حقهم في الزكاة لا في صدقة التطوع وهذه هي المسئلة الثانية **قوله**  
بخلاف الذي يقطع بذلك اي ما يتعلق بالمسجد وما يتعلق ببيت المال  
**قوله** وبشرط الضمان اي لانه اذا ايسر جمع عليه بما دفع له اهدى  
**قوله** وانتفاعه بالقنطرة والرباط بالتبعية اي فلا نظر اليه في دفع الحد وهل  
يشكل بما ياتي فيما لو سرق ما لا موقوف على الوجوه العامة حيث لا يقطع  
ولو كان السارق ذميا بالتبعية او لا ويفرق بقوة التبعية لم باعتبار نفس الوجه التي بها انتفاع التابع والانتفاع  
ما هنا

ما هنا فان لم يخصص تلك الجهة بل ما كان قد يصرف فيها يتفح  
به المسلمون كان شبهة لهم بخلاف غيرهم لضعف الشبهة بعدم  
تعيينه في الصرف لما به الانتفاع واقرب بعضهم الفرق وحاصله  
ان التبعية في مال المصالح ضعيفة والتبعية في الموقوف على الجهات  
العامة قوية لتعين هذه الجهة الانتفاع بخلاف مال المصالح **قوله** واما  
في الثانية وهي الصدقة اي الزكاة **قوله** فلا يقطع لما مر اي لاستحقاق  
**قوله** موقوف على الجهات العامة كطاسة السبيل **قوله** وعلى وجوه الخير  
مركب موقوف على تركها **قوله** لانه تبع للمسلمين لا ينافيه ما تقدم  
من سرقة مال بيت المال حيث يقطع به الذي ولا نظر للصرف منه في  
المصالح العامة التي ينتفع بها يتعالتعين هذا المصالح فقويت فيه  
الشبهة بخلاف ذلك كما تقدم **قوله** ولعل هذا حكم على الاغلب هو  
وارد على الفرق المتقدم وحاصل الايراد ان الجاحد اي من اضمحل الحد  
وهو الانكار يتوصل اليه بالاخذ خفية لئلا ياتي له الحد فهو لا يقصد  
الاخذ عيانا **قوله** وتقطع يده اي بعد الطلب لما فرغ من الشروط  
الموجبة للقطع والشبهة المسقطه له شرع في الحكم المترتبة على السرقة  
وهو القطع **قوله** اليمنى ولو شلا حيث امن نزق الدم والا فوجله  
اليسرى وهذا حيث كان الشلل متقدما على السرقة اما لو سرق  
فشلت يمينه ولم يأمن نزق الدم او سقطت يافته او بغيرها فيسقط  
القطع كما قاله سموعبارة عب فرع لو كان للسارق كف زائدة متميزة  
قطعت الاصلية ان امكن افرادها والا قطعتا واذا قطعت الاصلية  
فسرق ايمن وقد صدرت الزائدة اصلية اي يمان صدرت من غير متميزة قطعت احدها فان



عادوا الاخرى وتقطع رجل من يده شلا وخيف من قطعها  
 ومن فقد كفه بان شلت او فقدت قبل السرقة لا بعد **قوله**  
 التنكيل اي التحقير **قوله** وكاليد اليميني في ذلك اي في الاكتفا  
 بقطعه بعد السرقة مرارا وفي الاكتفا بالمعينة غير اليد اليميني  
 من باقي اعضا القطع **قوله** من مفصل متعلق بتقطع **قوله** في مفصل  
 الكف اي مما اتصل بالزند كما في القاموس والصحاح والمصباح  
 فانهم قالوا الكوع بالضم والكاع طرف الزند الذي يلي الابرهام فاذا  
 قطعت كفه فالكوع باق لان راس الساعد الذي يلي الابرهام والكوسوع  
 والوسغ كذلك الاول ما يلي الخنصر والثاني ما بين الكوع والكوسوع  
 وقوله والبوع هو العظم الذي عند اصل ابرهام الرجل اي المتصل به  
 بابهامها فليس نظير الكوع لان ذلك في راس الزند كما قال بعضهم  
 وعظم يلي الابرهام كوع وما يلي الخنصر الكوسوع والوسغ ما وسطا  
 وعظم يلي ابرهام رجل ملقب ببوع فخذ بالعلم وحذر من القليل  
**قوله** والبوع كذا كتبت بعض الافاضل لم اقف في كتب اللغة المشهورة  
 كالصحاح والقاموس والمصباح والاساس على استعمال البوع  
 بهذا المعنى ولا ما نقله الش من قولهم ما يعرف كوعه من بوعه وانما  
 الذي في المصباح قولهم فلان لا يعرف كوعه من كوسوعه اي وهو  
 اقوى في الغباوة لغوب الكوسوع من الكوع واما البوع على تسليم  
 استعماله بالمعنى المذكور فلا يستغرب الجمل به لان كون عظمين يلي كل  
 منهما الابرهام يختلف اسمهما باعتبار محلهما لا يستغرب الجمل به  
**قوله** الذي عند ابرهام هو العنود **قوله** كونه الابرهام في الجملة لا لانها علم ان الكوع

الزند

الزند الذي في جهة الابرهام فاحفظ ذلك فكثر ما يغلط فيه **قوله** لما  
 مر اي ليلا يعرض التوالي الى الهلاك **قوله** فان سرق ثانيا ولو الى  
 ما سرقة او لا **قوله** ان السارق ان سرق الخ بكسر هـ من ان لان  
 المراد انه روي هذا اللفظ **قوله** عز ومعتد **قوله** في تكال اي حقارة  
 وتوجيه **قوله** وعلى كلا الامرين اي انه من تصرف المص وانه له فيه  
 سلف هو منصوب على المصدر اي صفة لمصدر محذوف اي قتلا  
 صبر **قوله** وقتله صبرا حبسه بصيغة الفعل الماضي في الفعلين  
**قوله** قتل فلان بالبناء للمفعول **قوله** على القتل اي لاجل ان يقتل **قوله**  
 انه لا يقطع بها وهو قياس ما قدمه في حد الزنا وشرب الخمر  
 انه لا يثبت باليمين المردودة وهو المعتمد كما قاله الش والحال  
 ان اليمين المردودة لا يثبت بها القطع ويثبت بها المال **قوله**  
 فيبين السرقة فيذكر انه اخذه خفية والشخص المسروق  
 منه لينظر فيما يكون اصلا او فرعا او سيدا **قوله** ومن اقرب مقتضى  
 عقوبة بكسر الصاد وقوله كالزنا الخ مثال له **قوله** وثبتت اي السرقة  
 ايضا **قوله** فلو شهد رجل وامرأتان او رجل مع يمين **قوله** شروط  
 السرقة وان يقول لا اعلم له فيه شبهة **قوله** كما مر في الاقرا اي فلا  
 بد من التفصيل في الشهادة والاقرا **قوله** كساير العقوبات غير  
 الزنا اي لما مر ان الزنا يتوقف على اربع **فصل في قاطع**  
**الطريق** اي قاطع المارين في الطريق اي ما نهم سلكوهما  
**قوله** لاخذ مال اي فقط او مع قتل **قوله** او ارباب اي تخويف  
**قوله** مكابرة اي مجاهرة وبخطم راي من غير حياء من الناس  
 ولا خوف من الله وهو حال من البروز اي حال كون البروز

الطريق  
 قاطع



جها را و قوله اعتماد اي للاعتماد **قوله** مع البعد عن الفتوة بعد  
عن العمارة اولقرب منها مع ضعف اهلها عن الاغاثة كما يذكره  
**قوله** وثبت اي قطع الطريق بشهادة رجلين عبارة عن فصل  
تثبت المحاربة بشهادة رجلين بشرط ان يفصلا وبيننا المحارب  
ومن قتله واخذ ماله وان كانا من الرفقة ان لم يتعرضا لنفسهما  
وليس للقاضي البحث انهما من الرفقة فان سال لم يلزمهما جوابه  
فان شهدا ثم طلبا حقهما قبل الحكم امتنع او بعد لم يؤثر  
وان تعرضا لنفسهما كنهبونا او فضاور فقتنا لم يقبلاهما  
بالحر **قوله** او ذميا وقع في كلام الرافعي التنصيص على ان شرط  
قاطع الطريق الاسلام الا في والذي يقتضيه القياس ان الذي  
اذا حارب في دارنا او اخاف السبيل وقتلنا بانه لا ينقض عهد  
ان يكون حكمة في قطع الطريق حكم المسلمين واما تعبير الشيخين  
بالاسلام فيجاب عنه بان جميع احكام الباب لا تأتي الا في المسلمين  
اذ من جملة الاحكام الصلاة عليه وذلك لا ياتي الا في المسلم وقوله  
اي الشيخين الكفار ليس لهم حكم القطار اي جميع احكامهم او  
يقال خرج بالمسلم الكافر فان كان ذميا فهو من القطار والا  
فلا في مفهوم الاسلام تفصيل فلا يرد **قوله** من يبرز هو له الخ  
ابرز الضمير الذي هو الفاعل لان الصلاة جرت على غيره هي له فان  
من واقعة على الشخص الممنوع من الطريق وضمير له عايد عليه  
والبارز ليس ذلك الشخص بل القاطع والقاعدة ان الصلاة اذا  
جرت على غيره هي له ابرز الضمير سوا خيف ليس امر لا خلافا  
للكوفيين القائلين بان ابوازه لا يجوز الا اذا خيف اللبس **قوله**  
بحيث

٢٤٦  
بحيث اي يمكن ان يبعد معه اي مع ذلك المكاف فالضمير راجع  
لحيث المفسرة بالمكان اي فلا يقات اذا استغاث **قوله** او  
ضعف في اهلها اي بالنسبة للقطاع وان كانوا اقوياء في ذاتهم  
ولذلك لو دخلوا دارا ومنعوا اهلها من الاستغاثة ولو بالسلطان  
ولو مع قوته فهم قطاع في حقهم كما سياتي فربما في الشر **قوله** فليس  
المتصف بها اي باضدادها **قوله** ولو معا هذا اي ومومنا **قوله** وصبي  
اي ومن صبي **قوله** ومنتهى اي مع حضور الفتوة والافطار طابق شوري  
**قوله** قاطع طريق اي بالنسبة لغيره ليس **قوله** وان شرطه في المنهاج كاصله  
تقدم الجواب بان مفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض **قوله** بالليل ليس قيما  
**قوله** المقتضية بالنسبة لغت اخافة **قوله** فلا يسقط اي يعفو مستحق  
الغود ويستوفيه الامام لانه حواسه تعالى **قوله** اذا قتلوا الاخذ  
المال وان لم ياخذوا وان كان قصدهم اخذ اقل من نصاب السرقة  
بخلاف ما ياتي في الصلب **قوله** والا فلا تختم ويصدق في ذلك لانه  
لا يعلم الا بعبارة قل ويصدق في عدم الملاحظة قبل اخذه وفيما  
بعد اخذه نظرا لانه لا يرد **قوله** فان قتلوا واخذوا المال الخ ظاهر صنيعه  
ان هذا الحكم مختص من بآثر القتل منهم اما من اقترعهم على القتل وعزم  
عليه معهم لكنه لم يباشره فلا يقتل لعدم مباشرته بل يعذر ولا يقال  
ان القتل من بعضهم منسوب الى الكل قال في المنهاج ومن اعانهم وكثر  
جمعهم ولم ياخذ مالا ولا قتل نفسا عز وجل حبس وتغريب وغيرهما  
وعبارة المنهاج فمن اعان القاطع او اخاف الطريق بلا اخذ نصاب وقتل  
عز **قوله** المقدر بنصاب السرقة فان كان دونه فلا صلب منوفي **قوله** وقياس



ما سبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة اي وهو كذلك **قوله** ثلاثه  
ايام بليا اليها فقط فلا تجوز الزيادة عليها **قوله** ولان لها اي للثلاثة  
ايام **قوله** هذا اذ لم يخف التغير اي الانفجار لا مجرد النتن والافستي  
حبست جيفة الميت ثلاثا حصل النتن **قوله** انزل اي وجوبا **قوله**  
يطلب من المالك اي للمال كالسرقة وهذا هو المعتمد وقال بعضهم  
ان قياس عدم توقف القتل المتعمد على طلب المستحق عدم توقف  
القطع هنا على طلب صاحب المال بخلاف السرقة **قوله** بان تقطع  
اليده اليمنى الخ فان خالف الامام وقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى  
اساء ووقع الموضع ولا ضمان بخلاف ما لو قطع اليد اليمنى والرجل  
اليمنى فيضمن الرجل بالقود ان كان عالما والافالدية ولا يقع الموضع  
فلا تجري عن قطع رجل اليسرى لمخالفة قوله تعالى من خلاف فتقطع  
رجله اليسرى **قوله** لما مر في السرقة وهو ان لا يعطى عليه جنس المنفعة  
**قوله** للمال اي مع ملاحظة المحاربة لما سياتي انه لو تاب قبل القدرة عليه  
سقط قطعه ولو كان قطعه للمال فقط لم يسقط **قوله** قال العمري  
وهو مذهب **قوله** الامام ترك اي التوبة ان راه مصحح هذا استفاد **قوله** لا يبيح  
غير قتل وصل فان التوبة من جملة الغيرة **قوله** على اخذ المال اللعنه  
اي نصاب السرقة **قوله** ان ارعبوا اي خوفوا **قوله** فحل اي ابن عباس **قوله**  
كما في قوله تعالى اخذوا جميع لقوله على التوبيع **قوله** اذ لم يخبر احد الخ  
فاعل يخبر والمراد لم يقع التحريم من احد من اليهوديين اليهودية  
والنصرانية ولم يقع كذلك من النصارى بل قالت اليهود كونوا هودا  
وقالت النصارى كونوا نصارى **قوله** وقتل القاطع مبتدأ خبره يغلب  
فيه

غاليا  
ص

فيه الخ واستفيد من قوله يغلب الخ ان فيه شبهة من الجانبين ومن ثم  
كان لا يسقط بالعفو نظرا لثانية الحد وتفتير فيه المكافاة نظرا  
لثانية القصاص فتأمل **قوله** ولانه لو قتل اي الشخص المقتول بلا محاربة  
ثبت له اي للمقتول القود على قاتله وقوله فيها اي في المحاربة **قوله** فنجب  
قيمته مطلقا اي سومات القاتل امر لا اذلا مكافاة **قوله** وتراعى  
المماثلة فيما قتل به الخ اي من محدد وغرق وسيف الا ان قتل بما يحرم  
فعلة كلواط وايجار خمر او بول فلا يقتل به بل بالسيف ودليل المماثلة  
قوله صلى الله عليه وسلم من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه **قوله** كان قطع  
يده فاندمل اي اذا قطع قاطع الطريق يده شخص مكافى له عمدا وان دمل  
القطع وعفا عنه المستحق لم يتعمد قطع يده بخلاف ما اذا يسرى القطع  
ومات المقطوع بذلك فهو قاتل فيتعلم ثم قتله مرحومي **قوله** كالكفارة  
فانها خاصة بالنفس كما مر في قول المصنف وعلى قاتل النفس المحرمة الخ  
**قوله** اي قبل الظفر به اي قبل قبض الامام او نايبه عليه ولو قدرنا عليه فزعم  
التوبة قبل القدرة عليه فالظاهر عدم تصديقه ما لم تقم قبيحة **قوله**  
وقطع الرجل واليد فيده ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشتركه  
ورد بان الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد  
تبع السقوط قطع الرجل فقوله من يد ورجل اي قطع مجموع ذلك  
حل **قوله** واخذ بمدة الهزئة كما يدل عليه قوله من المواخذة **قوله** فلا  
يسقط عنه اي عن تاب قبل القدرة عليه وجملة بعضهم على ان المراد فلا  
يسقط عنه اي عن قاطع الطريق ولا عن غيره فيكون قوله ولا عن غيره  
زيادة حكم على ما الكلام فيه للاشارة الى ان التوبة لا تسقط الحدود  
الما استثنى **قوله** من حد زنا بيان لباقي الحدود **قوله** وسرقة اي







ثلاث مسائل مسيلة المضطر ومسيلة المكروه على اتلاف المال وما  
 اذالم يرتب مع الامكان وعصمة الصايل فتأمل **قوله** المضطر اي الصايل  
 المضطر اذا قتله صاحب الطعام وهو الموصول عليه **قوله** دفع اي المضطر  
 عن الطعام فان عليه اي الدافع القود اللهم الا اذا كان صاحب الطعام  
 مضطرا له ايضا فان له في هذه الدفع ولا قصاص عليه **قوله** ولو حال  
 مكرها اي حال صورة فانه ليس حقيقة صيال لانه ليس متعديا ولا  
 اثمال صورته ولو قال ولو اكره لكان اولى وقوله على اتلاف صلة  
 مكرها **قوله** لم يجز دفعه اي لعذره بالاكراه **قوله** بل يلزم المالك وهو  
 الموصول عليه **قوله** ان يقي راحة اي المكروه الذي هو الصايل **قوله** كما  
 ينال المضطر بالنصب مفعول اول وطعامه مفعول ثان **قوله** ولكل منهما  
 اي من المكروه صاحب المال دفع المكروه بكسر الهمزة والفتح والروم عليه  
 لوجوب الدفع **قوله** وعن نفسه اذا قصدتها كما في مثله الزاني المحصن  
 وعبرة المذبح ونفس يعني ويجب الدفع عن نفس ولو مملوكة قصدتها  
 غير مسلم محقون الدم قال في الشبان يكون كافرا او بهيمة او مسلما  
 غير محقون الدم كزان محصن فان قصدتها مسلم محقون الدم فلا  
 يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له **قوله** وفي حاشية زكي يجب الدفع  
 عن المال اذا تعلق به حق الغير كالمهرهون وفي حاشية رحل وفي شب  
 شيخنا نقلنا عن الغزالي واقره انه يجب الدفع عن مال الغير حتى لا يشقة  
 اه ويجب على الولاة الدفع عن اموال الناس وعبرة مر والوجه  
 كما بحثه الاذري لزوم الامتثال ونوايه الدفع عن اموال رعاياهم **قوله**  
 لا استبقا البقا **قوله** فيجب حيث يجب اي يجب اذا قصدتها غير مسلم  
 محقون الدم **قوله** من اذل بالبناء للمفعول **قوله** فان امكن دفعه بكلام  
 الخ في مان المنج انه يبدأ بالهرب قبل الزجر فالاستغاثه والضرب باليد

قوله  
مح

فالسوط

فبالسوط والعصى فالقطع فالقتل فتلك ثمانية لكن المعتمد  
 انه مخير بين الزجر والاستغاثه كما قاله **قوله** وعلى اركب الدابة سواء كان بصيرا  
 او اعمى وعبرة سم وقضية كلام المص وغيره تضمنين الراكب وان  
 كان الزمام بيده غيره وقال ابن يونس لعل تضمنين الراكب ان  
 كان الزمام بيده وان يضمن اذا كان اعمى معه بصير يقوده وان يضمن  
 وان غلبت الدابة وهو قضية كلام الشيخين **قوله** كالكلب التسييه  
 من حيث انه اذا قصر صاحب الطعام بوضعه في الطريق ولم يكن صاحب  
 الدابة معها فلا ضمان على صاحبه كالكلب الغير المرسل بخلاف  
 ما اذا كان معها كالكلب الذي اغراه صاحبه وبجده الميدي في نعم  
 ان لم ينسب اليه المقدم فعل كويض وصغير فعلى الرديف وحده  
 وكذا لو كان للمقدم غير ملتزم الاحكام كحزبي فالضمان على الرديف  
**قوله** او جهه ما الاول لان اليد لها ضعيف والمعتمد ان الضمان  
 على الاول الا ان يكون غير مكلف فعلى الرديف كذا برها مشي **قوله** او جهه ما  
 الاول هذا معتمد وقوله ثانيا وعبرة سم وتضمنين المقدم المذكور  
 جزم مر ووجهه بانها وان كانت في يدهما بحيث يقضى لهما بها  
 فيما لو تنازعاها الا ان فعلها منسوب للمقدم نعم ان كان للمقدم  
 لا اثر له بحيث لو كان سيرها منسوب للمو خوف قط كان ركبها انسان  
 واحتضن مر ايضا الحركة له فينبغي ان يكون الضمان للموخر وهذا  
 الحكم اذا كانا على ظهرها فلو كانا في جنيها متحاذيين فالضمان عليهما  
 فلو ركب ثالث بينهما على الظهر فقال العلامة مر ويضمن الذي في الوسط  
 وحده وقال شيخنا كالعامة سم تبعاً للعلامة الطيلاوي يضمنون  
 سواء لو تعدد احد الثلاثة مثلا او زعم على الزوسن برقاوي

لا



**قوله** فهو على العاقلة لانه خطأ **قوله** من اطلاقه وهو قوله وعلى راكب الدابة  
ضمان ما تلفته وقوله صوراي خمسة **قوله** صبيا او مجنوناي  
لا يضبطها مثلها امر محرمي وعبارة شذوذ المخرج والمعتد الضمان  
مطلقا امر بخط الرومي ورايت ايضا بخط مكي وكذا الواكمنهما  
الضبط على المعتد **قوله** فرحت اي رفست **قوله** على الناحية ولورقها  
**قوله** ضمنه الراد ما لم ياذن له الراكب كما يعلم من التي قبلها وما لم  
يخف على نفسه او ماله منها ويشترط ايضا ان ينسب ردّها اليه  
ولو بامارة فان رجعت فنعامة فلا ضمان فالشروط ثلاثة **قوله**  
سقوطها بمرض الخضعف بعضهم فراجع **قوله** وان كانت الدابة  
وحدها الخ هذا مقابل قول المتن وعلى راكب الدابة الخ المراد منه من  
صحبها فانه يخرج به ما اذا كانت وحدها تتم **قوله** مطلقا اي  
ليلا او نهارا **قوله** وقد افنى البلقيني الخ مثله في شذوذ مرفسقط الضعيف  
بعضهم **قوله** ولو تلفت الهرة الخ ولا يجوز له ان يتعرض لها الا وقت  
صياها لا بعده ولا قبله على المعتد **قوله** او صاحبها الذي يابوها  
اي اذا كان له يد عليها كان مستاجرا او مستعيرا نعم ان تلفت  
قصرا فالتفت شيئا فلا ضمان فيه كما مر **قوله** الفواسق الخمس  
والاسد والذئب ونحوهما لا يعصمها الاقتناء ولا تملك ولا اثر  
لليد ولا اختصاص عليها **قوله** **فصل في قتال البغاة** **قوله**  
جمع باغ واصله بغية تحركت اليها وانفتح ما قبلها قلبت الفا  
**قوله** اية وان طايفتان قال الشيخ الامام السبكي رحمه الله تعالى  
في تفسيره المسمى بالدر النظيم ما حاصله وفي هذه الآية  
حكمان عظيمان احدهما وجوب قتال البغاة من قوله فقاتلوا

في قتال البغاة

التي تبغي فانه امر بالامر للوجوب وعليها عول على رضي الله عنه  
والصحابية في قتال صفين والنهروان وقد قتل عمار معه يوم صفين  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار تقتلك الفئة الباغية وهذا  
علم من اعلام النبوة ولم ينكر احد هذه الحديث حتى ان القتالين  
لعلي رضي الله عنه لم ينكروه وانما عدلوا الى تاويل لا يخفى ضعفه  
وهو قولهم انما قتله الذي اخرجهم عن عليا ولما قتل عمار ازاد  
الذين كانوا مع علي يقينا واقداما على القتال وعرفوا انهم الذين  
عناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة احسن  
سياق الحكم الثاني في الآية ان اسم الايمان باق مع البغي والمخالف  
في ذلك الخوارج والاية رد عليهم وتام الاستدلال بقوله تعالى  
فاصلحو بين اخويكم فانه صريح في ابقاء الايمان حين البغي ولو لا  
ذلك لا يمكن ان يقال في قوله تعالى فان بغت احداها على الاخرى  
وقوله تعالى وان طايفتان من المؤمنين اقتتلوا انه لا دليل فيه  
لانه يصح اطلاق ذلك اذا كان يخرج به عن الايمان بان يكون  
وصف الايمان بحسب الاصل او باعتبار المجموع لكن قوله تعالى  
بين اخويكم دليل ظاهر امره وقال في الروضة قال العلماء ويجب  
قتال البغاة ولا يكفرون بالبغي واذا رجع الباغي الى الطاعة  
قبلت توبته وترك قتاله شبه المنوفي وفي عب قاتلوه بجرم  
الطعن في معاوية ولعن ولده وتكفيره ورواية قتل الحسين  
وما جرى بين الصحابة فانه يبعث على ذمهم وهم اعلام الدين  
فالطاعن فيهم طاعن في نفسه ودينه وظهرهم عدول ولما جرى بينهم



محايل **قوله** لعمومها بتزويل الامام طائفة مستقلة **قوله** او تقضيه  
اي بطريق قياس الاولى كما اشار اليه بالعلية **قوله** وهم مسلمون الخ حاصل  
ان القيود ستة ان يكونوا مسلمين وان يخالفوا الامام وان يكون  
لهم تاويل وان يكون ذلك التاويل باطلا فظنا وان يكون لهم شكوك  
وان يكون فيهم مطاع وسيد كوالست ان الشوك تستلزم المطاع فلا  
تغفل **قوله** ولو جابر الان يجرم الخروج على الامام ولو جابر او سياتي  
قول المتن وتجب طاعة الامام وان كان جابرا فيما يجوز من امره ونهيه  
الخ **قوله** صغابن بكسر اوله المهملة وثانيه الفاء المشددة اسم بلد او  
اقليم وكذا النهر وان المذكور معه قل **قوله** يصدر عن رايه  
اي تصدر افعالهم عن رايه **قوله** اي محتمل اسم مفعول **قوله** الموطن  
اي اياهم اي لموافقته فقال لهم على رضي الله عنه ما قتلت ولا ماليت  
وانما خفيت اه **قوله** فليسوا بغاة اي فلا ينفذ حكمهم ولا يستند  
بحق استوفوه ويضمنون ما اتلفوه مطلقا كقطع الطريق **قوله** زي  
على تفصيل في ذي الشوك يعلم مما ياتي وهو انه ان كان لهم تاويل  
فمن البغاة والا فليس حكمهم على المعتمد ثم ظهر ان قول الشاهنا  
عبارة شاملة وهو قد ذكر بعد ان ذا الشوك قسمان مرتد  
ومن لا تاويل له فكان ينبغي للشاه ان يذكر هذا او يحذف قوله  
على تفصيل الخ **قوله** ضنوه مطلقا اي ولو حال القتال **قوله** ما لم يقاتلوا  
الخ حاصل ان الخوارج لا يقاتلون بشرط ثلاثة ان لا يقاتلونا وان  
يكونوا في قبضتنا وان لا نتضرر منهم **قوله** وهم في قبضتنا حال  
من الواو في فلا يقاتلون **قوله** نعم ان تضرناهم اي بان اظهروا

مباينون

ما يتدعون ثم حرمي **قوله** ولا يتحتم قتل القاتل منهم اي لا يتعين  
قتلهم بعد العفو عنهم على الدية **قوله** فان قيد اي ماني المنهاج فلا  
خلاف اي في انهم قطع طريق زيادة على كونهم خوارج فيترتب  
عليهم احكام قاطع الطريق وهذا التقييد هو المعتمد قل  
**قوله** وتقبل شهادة البغاة الخ حاصله ان شهادتهم مقبولة  
بشرطين الاول ان لا يكونوا ممن يشهدون لموافقهم بتصديةتهم  
منه والثاني ان لا يستحلوا دماءنا واماوالتاويل وقضاوهم  
مقبول بشرطين الاول ان يكون فيما قبل فيه قضا قاضينا فيخرج  
به ما اذا قضاوا بما خالف نصا واجماعا او قياسا جليا الثاني  
ان لا يستحلوا الخ تامل **قوله** لموافقهم اي في الاعتقاد بتصديةتهم  
كذا في صحاح النسخ وفي بعضها بتصديةتهم ولا يناسب  
التعبير بالجمع قبله كما لا يخفى **قوله** يشهدون بالزور اي بما  
لم يروه **قوله** ولا يختص هذا اي عدم قبول شهادتهم وقضا  
قاضيه **قوله** ح اي حين اذ بينوا السبب فيقولون رايناه باعه  
او اقضه **قوله** هذا اي الشرط المذكور في قوله الا ان يستحل  
شاهد البغاة **قوله** د ما نا واماوالتاويل او يعني او قل **قوله**  
لان لهم تاويل تعليلا لقوله قضا قاضيه **قوله** اهل الاهوا  
اي البدع **قوله** وما اتلف مبتدا وعكسه عطف عليه وقوله  
ضمن كل منهما متلفه خبر وفي التعبير بتلفه وضع الظاهر  
موضع الضمير تامل ولا يوصف اتلافهم بحال لاحتمال انه  
خطا عفو عنه لتاويلهم بذل فارق محرمة التلاف في انهم لم يخطئوا



قال **قوله** على الاصل في الاتلافات وهو الضمان **قوله** اضعافهم  
 اي عن القتال **قوله** كقاطع الطريق اي فانه يضمن ما اتلفه  
**قوله** كباغ في الضمان وعدمه اي فلا يضمن حال القتال لوجود  
 الشكوك **قوله** فشرع المرتدون ولهم شوكه لهم حكم البغاة على الرجوع  
 قال **قوله** ولا يقاتل الا مشروع في حكم قتال البغاة اشارة الى انهم  
 ليسوا كالنصارى بل كالمسايل **قوله** حتى يبعث اليهم اي وجوبا وقوله  
 امينا فطنا اي وجوبا ان كان البعث للمناظرة والا فندبا  
 وما احسن قول بعضهم  
 اذ كنت في حاجة مرسل **قوله** فارسل حكما ولا تؤمسه  
 وان باب امر عليك التوي **قوله** فشا ورخصا ولا تعصه  
**قوله** ناصحا لهم اي لاهل العدل كذا قال بعضهم والمتبادر لاهل البغي  
 فتأمل **قوله** فان اصر واي بعد الازالة **قوله** نهضهم وعظهم اي  
 وامرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة الدين واحدة قال تعالى  
 واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا فان اصر واعلمهم بالمناظرة  
 فان اصر واعلمهم بالقتال وح يقاتلهم وان لم يبدؤا به **قوله**  
 وفعل ما رآه صوابا بان يوخز قتالهم ان كان استمهالهم للتأمل في  
 رجوعهم ولا يتقيد الامهال مدة ولا يوخزهم ان ظهروا استمهالهم  
 لاجل مدد او عدد **قوله** مدبرهم اي مالم يكن متحرا للقتال او  
 متحيزا الى فئة **قوله** من منع قتل هو لا اي المدبر والاسير  
 والجرح **قوله** والاصح انه لا قصاص هو المعتمد ويجب دية وكفارة  
**قوله** ويتفرق بهم اي تفرقا لا عود بعده **قوله** فيخلق قبل

كذا في المتن  
 قاله ترك  
 مرتبة قوله  
 اعلمهم بالقتال

ذلك

ذلك اي نقضا للحرب والحاصل ان الاسير على ثلاثة اقسام فان  
 كان صبيا او امرأة او قتيلا او لم يقاتل اطلق بحره وانقضا للحرب  
 فان كان كاملا او اطاع باختياره اطلق وان بقيت الحرب والا  
 اطلق بعد انقضا للحرب وتفرق جمعهم وعدم توقع عودهم **قوله**  
 ويحرم استعمال شئ من وجب الاجرة ويضمن ما اتلف اقول  
 واعلم ان المسائل المقيدة بعدم الضرر ثلاثة كما يؤخذ من  
 كلامه كالمسح وشرحه وغيرهما من ملبوسهم واوتنهم **قوله**  
 غير خيولهم وتجارة مثل تلك المنفعة كما يلزم المضطر قيمة  
 طعام غيره اذا اتلفه وهذا ما جزم به بن المقرئ في تحصيله وهو  
 المعتمد **قوله** لان يحرم تسليطه على المسلم ولهذا يحرم  
 جعله جلادا **قوله** يقيم الحدود على المسلمين ان زولا يستعان  
 عليهم عن يري قتلهم مدبرين نعم يجوز ان يستعان عليهم به  
 اعني بمن يري قتلهم مدبرين بشرط ثلاثة ان يحتاج الى الاستعانة  
 بهم وان يكون فيهم اعني يمين يري قتلهم مدبرين جراحة  
 وحسن اقدام وان يتمكن من منعهم لو اتبعوا اهل البغي بعد هزيمتهم  
 فتأمل **قوله** ابقا عليهم اي لهم وفي بعض العبارات اشتغاوا عليهم  
**قوله** فشرط الامام الخ اي في الابتداء فلا يضر فقد شرطهما  
 يمكن طرده في الاشاق **قوله** اطلاق القضا بان يكون بالغافلا ذكرا  
 حرا عدلا ذارعا سمع وبصر ونطق **قوله** بثلاثة طرق اي بواحد  
 من ثلاثة طرق **قوله** اهل الجمل والعقد اي حل الامور وعقد هسا  
**قوله** وجوه الناس اي الوجوه المتيسر اجتماعهم **قوله** في المباح بصيغة

قوله ص

قوله م



اسم الفاعل **قوله** بصفة الشهود من عدالة وغيرها لاجلها **قوله**  
ويستأثر القبول في حياته بمعنى عدم الرد كالذي قبله **قوله** وان  
امر عليكم عبد جش مجذع الاطراف المراد الحث على الطاعة وعدم  
المخالفة او نقول هي قضية شرطية لا تستلزم الوقوع او المراد  
بالعبد الشخص فهو الحرق **قوله** قال الجوهرية الجذع قطع الانف  
وقطع الاذن ايضاً وقطع اليد والشفة وهو بالدال المهملة محوي  
**فصل في الردة اعادنا الله منها فايده** من دعا ابن مسعود  
رضي الله عنه اللهم ان اسألك ايماناً لا يرتد ونعيماً لا ينفذ وقره  
عين لا تنقطع ومرافقة نبيك صلى الله عليه وسلم في اعلى  
جنات الخلد هو وهي احديا الكليات الخمس وشرع حدها  
لحفظ الدين **قوله** لغة الرجوع عن الشيء لغيره يقال ارتد عمرو  
عن معاشركم الى خاله مثلاً **قوله** واغلفه حكماً اي لما يترتب  
عليها من تغليظ الاحكام عليه من عدم تقريره بالحزبية وعدم  
تأمينه وعدم حل مناصبته وذي يمنه وغير ذلك **قوله** محبطة  
للعمل فانه لم يعمل شيئاً **قوله** والاحبط ثوابه اي لاعماله فلا يلزمه  
بعد اسلامه قضا الصلاة مثلاً خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه  
وقيد بعضهم ذلك اي حبس الثواب بما وقع حال التكليف لا قبله  
فراجع **قوله** قطع من يصح طلاقه وهو البالغ المميز اي عمداً  
فينحج من سبق لسانه اليه او ذكره جاهلاً به وغير نحو تعليم  
**قوله** استمرار الاسلام مخرج المنتقل لانه يبلغ المأمن والزنديق  
والنافق لعدم سبق الاسلام لهما وولادته كذلك وخرج ايضا قطع

في الردة

غير

غير الاسلام من العبادات كصلاة وصوم وحج فلا يكون ذلك  
ردة وبتقدير استمرار اندفع الاعتراض بان الاسلام معني من  
المعاني فكيف يتصور قطعه **قوله** استهزا اي استخفاً ومن صور  
الاستهزاء ما يصدر من الظلمة عند هزيمهم فيستغيث المضروب  
بسيده الاولين والآخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلص  
ونحو ذلك اه حصني **قوله** قد كفرتم بعد ايمانكم حيث حكم عليهم  
بالكفر باستهزايتهم **قوله** فمن نفى الصانع وليس هذا من اسمائه  
تعالى لانها توقيفية على الاصح **قوله** ونفى الرسل للجنس  
فيصدق بالواحد **قوله** وتوفي نبوة نبي او صدق عدعي النبوة  
بعد نبينا صلى الله عليه وسلم ولو ادعي انه يوحى اليه وان كبر  
يدع النبوة او ادعي انه يدخل الجنة وياكل من ثمارها وان  
يعانق الحور العين فهذا كفر بالاجماع اه شئ الحصني **قوله**  
او كذب رسولاً خلافاً من كذب عليه **قوله** ونبيا اي او كذب الله  
بالاولي وكان ينفي صحة ابي بكر رضي الله عنه كما ياتي **قوله** او  
سبه او قصد تحقيره ولو بتصغير اسمه او سب الملائكة او  
ضلل الامة **قوله** مجعاً على ثبوتها كسلسلة النمل التي في  
وسطها اما بسلسلة الفأخة فلا يكون من نفاها من الفأخة  
لعدم الاجماع عليها ومنه نفي صحة ابي بكر لثبوتها في القرآن  
قال الشهاب م رفياً علته على الالفاظ الالجمية الواقعة  
في متن الانوار ما نصه لو قال ابو بكر لم يكن من الصحابة  
كفر ولو قال ذلك لغير ابي بكر لم يكفر فيه نظر لان الاجماع منعقد

فيقول خل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ص



على صحة غيره والنص وارد شائع قلت واقل الدرجات ان يتعدى  
ذلك الى عمرو وثمان وعلي رضي الله عنهم لان صحبتهم يعرفها  
الخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم فنحن في صحبته كذب  
لنبي صلى الله عليه وسلم اهل جوفه واقل انما نص لفقها  
على اني بكر لثبوت صحبته بالقران وسكوتهم عن غيره لا يمنع  
الحقوق لما تقر من كفر من انكر مجعاً عليه معلوماً من الدين  
بالضرورة وصحبة عمر كعثمان علي من هذا القبيل اهـ **قوله** قلم  
اظفارك او قص شاربك **قوله** لو امر في الله ورسوله بكذا ما  
فعلته اي او لو جاني بالنبي ما قبلته ما يريد المبالغة في تباعد  
نفسه او يطلق فان المتبادر منه التباعد كما افتي بذلك الوالد  
رحمه الله تعالى تبعاً للسبكي في انه ليس من التنقيص وفي قوله  
من يشئ في شئ لوجاني جبريل والنبي ما فعلته م **قوله** صدقا  
بالنصب خبر كان وفي نسخة بالرفع اسمها موخر الكوفي انه فكرة  
والخبر معرفة وفي قول المومن انا مومن ان شاء الله خلافاً فانظر  
شرح الاربعين النووية للشبرخيتي **قوله** لمن حوله صوابه حوقل  
**قوله** اولهم يلحق الاسلام طالبا منه حيث لا عذر في التأخير والا  
بان كان له عذر كان يصلي الفرض او النفل ولم يخش فوات  
اسلامه فان خشى فوات اسلامه وجب عليه التلقين وتبطل  
به صلاؤه ان احتاج الى خطابه بنحو قول الابان اقتصر على  
الشهادتين وقصد الذكر فلا يطلون فليتامل **قوله** او حلال محما  
بالاجماع اي اجماع الائمة الاربعة ولا بد ان يكون معلوماً

من الدين

من الدين بالضرورة فخرج انكار ان لبنت الابن السادس مع بنت  
الصلب تكملة الثلثين فلا يكون له ولو من عائلته خلافاً لبعضهم  
**قوله** وجوب مجمع عليه لو استقام وجوب كان امر ليشمل  
الراثة وخوها طبعاً وفي الزيادة ركعة جعله شاملاً للتردد في  
اجاب فعل مكفواً اي كما لو تردد في القامص في بقا ذورة وهو  
ظاهر في المنهج وفيه نظر فراجع **قوله** وهذا باب لا ساحل  
له اي لكثرة مسايله وفيه استعارة بالكناية حيث شبه ابا  
بالبحر تشبيهاً مضمراً في النفس وقوله لا ساحل له استعارة تخيلية  
ولو قال بحر لا ساحل له لكان انصب **قوله** بقا ذورة اي تذر  
ولو طاهر كقبضاق ومخاط ومني على وجه الاستخفاف بالخوف  
اخذ حوقله وان حرم وكالفا ذلك على القدر القادر  
عليه وكالتوفيق الحديث سمر بالمعني وكل علم شرعي او ما عليه  
اسم معظم **قوله** وسجود المخلوق عبارة سمر وسجود غير اسير في  
دار الحرب بحضور قصر لصق وخرج بالسجود الركوع لو وقع صورته  
للمخلوق عادة ولا كذلك السجود ونعم يتجه ان كل ذلك عند  
الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله به فلا  
فرق بينهما في الكفرح اهـ **قوله** والحاصل ان الاختنا لمخلوق  
كما يفعل عند ملاقاته العظماء احرام عند الاطلاق او قصد تعظيمهم  
فلا تعظيم الله تعالى وكفران قصد تعظيمهم كتعظيم الله تعالى  
**قوله** استتيب وجوباً بان يوم بالشهادتين فياقي بهما مع ترتيبهما  
ومولاتهما وان كان مقراباً جدهما وان كان كفره بانكاراً لا ينافي

٢٥٦  
او تردد  
في الكفر اي هل يكفر او لا  
في بعضهم



الاقرار بهما او باحدهما كان خصاص رسالته صلى الله عليه بالعرب  
 او جحد فرضا او تحريما وجب مع الشهادتين الاعتراف بما انكره بان  
 يعترف في الاول بان محمدا رسول الله الى جميع الخلق وظاهرا انه يكفي  
 الاعتراف برسالته الى الانس والجن لان رسالته الى الملك مختلف فيها او  
 يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني عن محمده واختلف  
 في اشتراط لفظ الشهادتين والوجه لاشتراطه انه لا يشترط تكريره عند الحلق  
 في ثمة ويؤخذ من كلام الشافعي انه لا بد من تكرير لفظ الشهادتين في صحة  
 الاسلام وهو ما يدل عليه كلامها في الكفارة وغيرها وخالف فيه  
 جمع اهل بحروفة وقتد عليه ع شر ما نصه قوله انه لا بد من تكرير  
 لفظ الشهادتين وعليه فلا يصح اسلامه بدونها وان اتى بالواو  
 وقوله وهو ما يدل عليه كلامهما معتمد وبعضهم  
 شروط الاسلام بلا اشتباه عقل بلوغ عدم الاكراه  
 والنطق بالشهادتين والولا كذلك الترتيب فاعلم واعلم  
 قوله فيسعي بالبنا للفعول قوله لا يعارض هذا اي وجوب الاستنابة  
 في حق المرأة وقتلها اذ لم تسلم قوله لان ذلك اي النهي محمول قوله لان  
 قتله اي المرتد المترتب عليها قد تقدم في كلامه في فصل قاطع الطريق  
 انه يقتل كغير الاحد وهو الصواب وح قف هذا التعليل نظر ظاهر فالصواب  
 اسقاطه قوله سن التأخير اي تأخير الاستنابة قوله مهمل  
 فيها اي في الاستنابة قوله يدعي الى الاسلام ببناء يدعي للمجهول  
 قوله يستتاب شهرين قال سمر في ثمة ولا خلاف انه لو قتل قبل الاستنابة  
 لم يجب بقتله شيء اي غير التعذيب قوله وتكرر لكن يعز ان تكررت وتوبة

اي على الردة

الكفارة

الكافر من كفره قطعية القبول بخلاف غيرها اسم قوله وان لم يتب بان  
 امتنع من النطق بالشهادتين بشروطه قوله ويجب تفصيل الشهادة بالردة  
 ضعيف وكذا ما رتب عليه من قوله لم تقبل لما مر قوله او شهدت اي  
 البينة وقوله لم تقبل لما مر اي من وجوب التفصيل على ما اعتمده هو  
 وقد علمت منقحة قوله وهذا هو الاظهر في اصل الروضة اعتمده م  
 في ثمة ثم قال فان اصراي علي التفصيل ولم يبين شيئا فالوجه عدم  
 حرمانه من ارثه وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على  
 القول به لظهور الفرق بينهما اهل بحروفة قوله واحد اصوله  
 راجع لقوله اوفيهما فقط قوله والصحيح هو المعتمد وانهم خدم لاهل  
 الجنة على المعتمد وانهم خدم الذي عليه المحققون قل لكن بخط  
 الروض الصحيح انهم في الجنة استقلال كما قال مشايخنا ومحل  
 الخلاف كما قال السيد في الصغرى في اولاد كفار هذه الامة اما  
 اولاد غيرهم في النار قطعا **فصل في تأكل الصلاة قوله**  
 وان كان اي المصم مخالفا لغيره قوله ولعله اليق اي لما فيه من ضم  
 احكام الصلاة بعضها الي بعض قوله ودفعه في مقابر المشركين في نسخة  
 بدل المشركين المسلمين وعلى الاول فدفعه عطف على غسله  
 اي وجوز دفنه في مقابر المشركين ويجوز اغرا الكلاب  
 على جيفة جيفته وعلى الثانية فدفعه عطف على الصلاة اي  
 وحرمة دفنه في مقابر المسلمين قوله لا يضا هي اي لا يشابه  
**قوله** سابقة اي على الحد كالحمد والزنا والسرقة **قوله** من الحق وهو  
 طلب الصلاة **قوله** في سقوطه اي القتل بالفعل اي الصلاة **قوله** ولا

فصل في تأكل الصلاة



يتخرج اي لا ينقاس هذا الحد **قوله** عن وقت الضرورة المراد به  
 وقت العذر وهو وقت الجمع بدليل قوله فيما له وقت ضرورة اخر  
 لان وقت الضرورة في جميع الصلاة **قوله** عام مخصوص اي بالمسلم  
 المصلي **قوله** تفصيل وهو انه اذا تركها عدا وقال لا اصلها فانه  
 يقتل بخلاف ما اذا قال لا اصلها فلا يقتل هذا ما سيذكره الله  
 وعلى كلام قال الا في يكون التفصيل هو انه ان توعدها بالامر  
 من الامام او نايبه قتل والا فلا **قوله** او بلا عذر **قوله** ان كان  
 بها بالامر من الامام او نايبه قتل والا فلا وما ذكره الشافعي غير  
 مستقيم **قوله** في خلوده في النار نظر لعل وجهه انه قد ينكشف  
 له امر خارج عن حكم الظاهر فيكون ذلك مانعا من اجرا احكام  
 الكفار عليه والا فهو كاف في احكام الدنيا ومقتضاه خلوده  
 في النار والله اعلم **كتاب احكام الجهاد** **قوله** اي من كان  
 قبل الهجرة حراما وبعدها اما فرض كفاية او فرض عين **قوله** وما  
 يتعلق ببعض احكامه اي الجهاد يحكم الاسر **قوله** وقالتوا ان  
 المشركين كافة وهذه اية السيف وقيل قوله تعالى انكروا خفا  
 وثقالا ثم **قوله** الفدوة اللام للقسم والفدوة بالفتح المرة  
 الواحدة من الفدوة وهو الخروج في اي وقت كان من اول النهار  
 الى انتصافه والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج  
 من اي وقت كان من زوال الشمس الى غروبها اهر من فتح  
 الباري **قوله** بعث اي بالنبوة والرسالة **قوله** على المعتمد وقيل  
 بالنبوة فقط وانما ارسل بعد فترة الوحي والصحيح الاول

هذا هو الجهاد

ثم انظر قول الشافعي مع قوله الا في ثم امر بتبليغ قومه من فعل  
 المراد ببعث نبي اي بعث جبريل اليه **قوله** وهو ابن اربعين اي  
 عند تمامها الا في ابتداءها **قوله** وقيل زيد بن حارثة وجمع بان  
 اول من امن به من النساء علي الاطلاق خديجة ومن الصبيان علي  
 ومن الرجال الاصرار ابو بكر ومن الموالي زيد بن حارثة **قوله** واول  
 مبتدوا وما فرض اي شي فرض او الذي فرض هو فالعايد ضير مستتر  
 يعود على ما وما ذكر خبر ومن قيام الليل بيان لما تقدم عليه  
**قوله** من قيام الليل اي صلاة الليل **قوله** بما في اخرها وهو قوله  
 تعالى علم ان لن تحصوه ان مخففة من الثقلين واسمها  
 مخدوف اي انه لن تحصوه اي الليل التزموا فيما يجب القيام فيه  
 لا بقيام جميعه وذلك يشق عليكم **قوله** فتاب عليكم رجع بكم الى  
 التخفيف فاقروا ما يتيسر من القرآن في الصلاة بان تصلوا  
 ما يتيسر علم ان اي انه سيكون منكم مرضى واخرون يضربون  
 في الارض يسافرون يستغفون من فضل الله يطلبون من رزقه  
 بالتجارة وغيرها واخرون يقاتلون في سبيل الله وكل من الغرق  
 الثلاثة ليس عليهم ما ذكر في قيام الليل فاقروا ما يتيسر  
 منه كما تقدم واقموا الصلاة واسموا المفروضة واتوا الزكاة  
 الخ من الجلالين **قوله** واجاهدوا الخ كذا في نسخة الشافعي في رواية  
 تقديم باموالكم وانفسكم على قوله في سبيل الله والتي في الصنف  
 وتجاهدون **قوله** لكن افضل الجهاد حج مبرور يفتح لام تكن  
 وضم الكاف وبنون النسوة المشددة والجار والمجرور خبر



مقدم وافضل مبتدأ مخرج اى هوجج لا ولا يصح الاستدلال  
الا اذا قري لكن بالتشديد كما ذكرنا وتسمة الحج جهاد امن حيث  
انقاع النفس المشقة فيه او من باب المشاكسة ليظابق  
الجواب السؤال **قوله** او معظم اصابعها بخلاف فاقد الاقل قضية  
كلامه انه يجب على فاقد الابهام والمسبحة وعلى فاقد الوسط والبصر  
لكن قال الاذرى الظاهر انه لا يجب عليهم ما لا يجزيان في الكفاة  
وقد يفرق بينهما رومن وشه شوبري ولا يجب على فاقد اكثر انامل  
عديده كما في العباب **قوله** فاضل ذلك اى المركوب وما قبله  
**قوله** لم يجز الا باذنه محاي لان ذلك من بر الوالدين فلذلك  
اشتراطه في جميع الاصول لا الا بوجوب فقط فليس يستتر  
الرضي لاجل احتياج الاصل اليه في المونة كما قد يتوهم لعدم  
بين الفزع الغني والفقير وبين البعيد والقريب وبين ان يترك  
عنده ما يكفيه العمر الغالب ولا كذا قرره الزيايدي وهو واضح  
**قوله** ولو وجد الاقرب فالاقرب غاية اى اذا اذن الاقرب لا  
يجوز السفر حيث منع الا بعد **قوله** لا يعتبر اذن الاصل  
في السفر لطلب علم شرعي ولو كان فرض كفاية او امكن  
في البلد ورجي خروجه زيادة فرائضه وارشاد شيخه او نحو  
ذلك وله ترك طلب العلم غير المتعين بعد شروعه فيه وان  
ظهر انتفاعه لا في سلامة الميت ولا يعتبر الاذن في السفر  
لتمارة او غيرها حيث لا خطر فيه كركوب بحرا وبادية مخطرة  
وان غلب الامن اه ع **قوله** ولم تنكسر المحاي ولم يخرج مع

الامام

الامام يجعل والا فلا يلزمه الرجوع بل لا يجوز له الرجوع فلا يجب  
الرجوع الا بشرط اربعة ان لا يحضر الصفوان يامن وان لا تنكسر  
قلوب المسلمين وان لا يخرج يجعل فان حضرا ولم يامن او انكسر  
قلوب المسلمين لرجوعه او خرج يجعل فلا يجب الرجوع قال قال  
وظاهره جواز الرجوع مع عدم الامر وغيره وليس مراد اه  
اى فلو قال الشئ فلا يجوز كان اولى تأمل **قوله** ان يدخلوا بلدة لنا  
اى او يصير بينهم وبينها دون مسافة القصير رفقوله  
ان يدخلوا اى او يقربوا وقوله بلدة اى او يحرك النافا لدخول  
والبلدة ليسا بقيد **قوله** علم كل بح عبارة شئ المنهج او لم يكن  
لكن علمه هو هي اولى وقوله من قصد بالنفا للنفعل انه ان  
اخذ قتل فيتعين القتال لامتناع الاستسلام كما في وقوله  
اولم يعلم انه ان امتنع من الاستسلام قتل فيجب الدفع  
ايهم لان عدم الدفع ح ذل ديني من غير خوف على النفس  
والعلم هناك الظن **قوله** اولم تأمن المرأة فاحشة ان اخذت  
اى فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع ولو قتلت  
لان من اكره على الزنا لا يحل له المطاوعة لدفع القتل في الرض  
قال الاذرى الظاهر ان الامر الجميل وغير حكمه انه اذا علم  
ان يقصد بالنفا فاحشة في الحال او المال حكم المرأة واولى  
مرحومي فان ظن انه لو استسلم لا يقتل وامنت المرأة فاحشة  
جاز الاستسلام فان حصل بعد ذلك خلاف ظنهم وجب الدفع  
عليهم بقدر الامكان اه **قوله** ومن هو دون مسافة قصيرة



هذا قسم قوله فتلزم اهلها **قوله** حكمه كاهلها اي فيجب  
عليهم الحضور واليهم والدفع عنهم على الفور **قوله** وان كان ترك  
هذه غايه **قوله** لانه اي من هو دون مسافة القصر كالحاضر  
**قوله** ان علم اي ظن انه ان امتنع منه اي من الاستسلام  
قتل لان تركه الاستسلام تعجل للقتل **قوله** وامنت  
المراة فاحشة اي ان اخذت والا تعين الجهاد كما مر **قوله**  
وهم النساء ومثلهن الخناثا اه تحرير **قوله** ومثلهم  
المبعوضون اي بالنسبة للبعض الرقيق اما بعضه الحر  
فيجري فيه ما ياتي في قوله وضرب لا يرق الخ سر وظاهرهم  
جواز اختيار قتله نظرا لبعضه الحر وليس كذلك كما في شرم  
وعبارته وكالعبد فيما ذكر المبعوض تغليب الحقن الدم كذا اطلقوه  
ومحله كما هو واضح بالنسبة لبعضه الفن واما بعضه الحر فيجوز  
فيه التخيير بين الرق والمن والغدا هو فالحاصل ان بعضه  
الرقيق يستمر رقه وبعضه الحر حله حكم الحر لكن لا يجزئ قتله  
تغليب الحقن الدم وما ذكره قل من سريان الرق على الحر الخ ضعيف  
فتأمل **قوله** وبعض شخص هذا هو الراجح من وجهين قال  
الشوكراني كغيره لا يسري الرق لباقيه على الاصح **قوله** ولا يجوز  
ان ترد الخ وهل يجوز ردها باسرا نا وجهان او جهرا ما الجواز سم  
**قوله** لم يختر الامام فيه الخ صفة لقوله اسير وخرج به مالمو  
كان اسلامه بعد اختيار الامام فيه خصلة غير القتل فانها  
تعين كما في نهج وجواب لو قوله عصر الاسلام دعه وقوله وبقي

الخيار في الباقي عطف عليه وقوله دعه اي دون ماله بدليل قوله  
الاقتد كرم المال في الحديث محمول على ما اذا قالوها قبل الاسراي بخلاف  
من اسلم بعده فتأمل **قوله** ومن حقها اي الشهادة **قوله** لان المخير  
بصيغة اسم مفعول **قوله** في الكفارة اي كفارة اليمين حيث يتخير  
الان في اثنين بعد ان كان يتخير بين ثلاثة **قوله** ومن اسلم  
اي او بذل الجزية **قوله** وصغار اولاده من اضافة الصفة للموصوف  
اي اولاده الصغار والاحرار اي ومجاينتهم وان سقطوا عن  
الاسترقاق لانهم يتبعونه في الاسلام وخرج الارقا فامرهم  
تابع لامر سيدهم لانهم من امواله وكبار اولادهم الاحرار  
لا استقلال لهم في تخير الامام فيهم كغيرهم **قوله** عن الصبي  
اي الرقية **قوله** والجدة كذلك اي كالاب في انه يعصم اولاد  
ولده وان كان ولده كافرا حيا نظر التبعية لهم للمجد في الدين  
لانه الاعلى **قوله** الما مر اي لانهم يتبعونه في الاسلام ومثله  
قوله بامر ايضا **قوله** ويعصم الحمل بالبنا للمفعول **قوله** لان  
استرقت امه قبل اسلام الاب اما اذا استرقت بعد اسلام  
الاب فلا يتبعها حملها العصمة باسلام ابيه **قوله** فلا يبطل  
اسلامه اي الاب رقه اي الحمل كالمفصل اذا سبي وولد وان  
حكم باسلامه اي الحمل يتبعه لاصله **قوله** فان استرقت الخ تغريم  
على قوله السابق لا تتبعه زوجته وفي التعبير باسترقت  
مسامحة لانها ترق بنفس السبي فليست السبي لفرض الرق  
فكان الاول ان يقول فان رقت **قوله** ولقوله الخ اسعد لال



على قوله السابق فان استترقت انقطع فكاحه **قوله** فان قيل  
هذا يخالف قولهم في وجه المخالفة انه اذا عصم زوجته عن الاسترقاق  
كيف يلازم قولهم ترق زوجة الذمي بنفس الاسرها وجوابه  
ان التي يعصمها هي المودة عند الجزية له والقي لا يعصمها  
هي التي يطرأ تزوجها على عقد الجزية **قوله** لان العقد لم يتناولها  
او يحمل ما هناك على ما اذا كانت زوجته داخلة تحت القدرة  
حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك ثم الروض **قوله** لان  
الاسلام الاصل في قولي تعليل لاصل المسئلة اي لا يسترق  
زوجة المسلم الاصل **قوله** ولو سببت لم يرق كما قاله في  
الزوج لانها ترق بنفس السبب بخلافه **قوله** واذا رقب الحر في  
الحاصل انه لا يسقط الا دين حر في على مثله بارقاق احدهما  
**قوله** ان غنم الحر وان زال ملكه عنه بالرق قياسا للرق على الموت  
فانه يقتضي الدين من التركة وان زال ملك الميت عن التركة فان  
غنم قبل رقة او معه لم يقض منه لان المالكين ملكوه او تعلق حكمهم  
بعينه فكان اقوي فان لم يكن له مال ولم يقض منه بقي في حقه  
الي ان يعتق فيطالب به **قوله** ولو رقب رب الدين وهو على غير حر في  
لم يسقط بل يصير في ذمة من هو عليه حتى يعتق فيعطى له  
او يموت فهو لبيت المال قياسا ثم نقلنا عن شمر ونقله المرحوم  
عن الروض وشروا الفرق بين الحر في داينا او مدينا وبين غيره  
ان مال الحر غير محرم بخلاف غيره من مسلم او ذمي **قوله** وجب  
تعريفه انظر قونة التعريف على من اذ المتقيد لا يتملك لانه

عقد

بعد التعريف غنمة اهل شوهر بزيادة التعليل للاجتهاد  
**قوله** بان يعلق بين كافرين انه تصوير لقوله ان يسلم احد ابويه  
اي تحمل به امه خالة كفرها وكفر ابويه وسائر اصوله ثم يسلم  
احد اصوله قبل انفصاله او بعد قبل تمييزه او بعد **قوله** انه  
باسلام ابويه ادم كذا في خط المؤلف وعبارة شروا الروض جدهم  
فكان الاولي للمولف التعبير بالجد لكونه حقيقة وما ذكره  
بحار مرحومي **قوله** بحيث يحصل بينهما التوارث ليس مراد  
بل المراد على الانتساب ولو لغويا كما في الام قال **قوله** وانما  
ابواه انه هذا استدلال على كونه حكما جديا اي بدليل  
قوله صلى الله عليه وسلم وانما ابواه يهودانه او ينصرانه  
وهذا الصنيع تبع فيه الشئ بعض المؤلفين واوضح منه قول  
شروا من حكم جديا اي طار على الولادة والاسلام حكم اصيل  
لغير وانما ابواه يهودانه او ينصرانه **قوله** واذا حدث للاب  
اي الكافر **قوله** كفر انتازعه قوله وصف في الموضوعين **قوله**  
وان كان احد ابوي الصغير مسلما وقت علوقه فهو مسلم  
يشير بهذا الي ان الاسلام الطاري الذي اقتصر عليه  
المص لم يمس بغيره او المجنون لو قال ومثله المجنون لكان  
اولي اذ المحدث عنه في كلام المص هو الصغير كما تقدم  
قال **قوله** فقدم بالبنا للمفعول وكذا قوله واقتصر **قوله**  
اما اذا سبى انه هو محترز قول المص منفردا **قوله** مع احد  
ابويه اي او تقدم سبي الاصل اما اذا تقدم سبي الولد



على اصله فهو على دين السابي المسلم وسبي اصله بعد لا يغيره عما ثبت  
 له من الاسلام **قوله** لان كونه اي الذي السابي من اهل دار الاسلام  
 الحق في حق من لا يعرف حاله اي بذليل قصر التبعية للدار على  
 القبط **قوله** كما ذكره الماوردي في قوله لو سباه مسلم وذي حكم  
 باسلامه تغليب الحكم الاسلام ذكره القاض وغيره في ثلث اروض  
**قوله** او يوجد اي الصبي حال كونه لقيطا **قوله** في دار الاسلام  
 اي يسكنها المسلمون وان كان فيها اهل ذمة او فتحها المسلمون  
 واقرها بيد الكفار او كانوا يسكنونها ثم حبلها الكفار عنها  
 ثم الروح **قوله** وما الحق بها وهي دار الكفار التي بها مسلم كذا جرح  
**قوله** بلاينة بنسبه فيلحقه ولا يحكم بكفره **قوله** ليس به  
 مسلم نعت لمحل وضيمه عايد اليه فتأمل **قوله** منتشر اي غير  
 محبوس **قوله** ولكن لا يكفي في عبارة الروض وشه ولا اثر يعاير  
 السبيل من المسلمين كما لا اثر للمحبوسين في المطامير **قوله** المجتبا  
 اي مرور المسلم بدار كفر اي بالاصالة والابان كانت دار اسلام  
 واستولت عليها الكفار الان في حكم باسلامه حرمة لهاء ش  
 وهذا لا ينافي قوله فيما سبق انما ولو مجتبا لان محله في دار  
 الاسلام فتأمل **قوله** والقياس على الصلاة ونحوها اي على صحة  
 ذلك من المميز لا يصح **قوله** لا يتنفل بالقول لئلا يفتنانه  
 صوابه لئلا يفتنانه بخلاف نون الرفع للنصب **قوله** ولم تلتفظوا  
 بالاسلام امام تلتفظ به فيدخل الجنة قطعا وان لم يصح  
 اسلامه بالنسبة لاحكام الدنيا **فصل في قسم الغنيمه**

لوقال

يجتنب

لوقال في الغنيمه وما يتبعها من الرضخ والنفل وبيان التخييس  
 لكان اولى اهن **قوله** وايحاف اي اسراع وهو عطف عام وقوله  
 او ركاب اي ابل وقوله او نحو ذلك كرجال وسفن **قوله** والحرب  
 قايمة جلة حالية وهي راجعة للامر من قبلها اعني الاهداء  
 والصلي **قوله** اني اذ جعل اذ انفسير المن فغير صحيح لان من  
 موصول بجد مبتدأ واقع على القاتل واذا اخطى او صرف وان جعل  
 شرطا مستقلا لم يصح دخول اي التفسيرية عليه ويلزم ان يكون  
 قتل شرطا ويكون من خذف الفاعل ويلزم ان يكون اعطي جوابه  
 وتصير من لا خبر لها وخالية عن الصلة فتأمل **قوله** تنبيه  
 يستثنى من اطلاقه الذي لم يحصل له ان شرط اخذ السلب  
 ثلاثة ان يكون مسلما وان يتركب غررا وان لا يكون المقتول  
 منهيا عن قتله **قوله** والخايز ونحوه كالمرد **قوله** لانه متعين له اي  
 بالنهي كالارث فلا يصح الاعراض عنه **قوله** كان يقعا عينيه الا و  
 كان يعيه **قوله** فلورمي من حصن اي رمي وهو في حصن **قوله**  
 التي هي عليه ليس بقيد لان مثلها الثياب التي خلعها وقاتل  
 عربا ناني نجر او نحوه **قوله** وكذا اسوار بان كان المقاتل امرأة ميداني  
 ولا حاجة اليه لان الكلام في الحربي **قوله** او جنبية عبارة سمر  
 وجنبية واحدة وسلاح عليها على الاوجه من تردد للامام  
**قوله** لا حقيبة ولا ولد موكوبه التابع له سمر **قوله** مشدودة على  
 الفرس فاستعمالها فيها في ازلما عرفت من اصلها المشدودة  
 على حقو البعير اي عجزه فان كان في الحقيبة سلاح يحتاج اليه

ومن اي اذا  
 ان



للقتال استحقاقه القاتل بخلاف ما لا يحتاج **قوله** وتقسم الغنيمة  
 والافضل قسمتها بدار الحرب بل يجب ان طلبوها ولو بلسان  
 الحال ولا يجوز شرطه من غنم شيئا فهو له بخلاف الائمة الثلاثة  
 وما نقل انه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وبغيره  
 ثبوت فالغنيمة كانت له يتصرف فيها بما يراه **قوله** لمن  
 شهد الواقعة اي ولو في الاثنان مرحومي **قوله** سواد المسلمين  
 اي جماعة المسلمين **قوله** لم يستحق شيئا ولا الرضخ **قوله** ونه في  
 موت الفرسح اي في اثنا القتال انه يستحق سهمها وهو كذلك  
 كما قال والاصح تقرير النصين **قوله** والاظهر ان الاجير له حاصله  
 ان الاجير لا يسهم له بشرط ان يقابل الا بثلاثة شروط ان  
 ترد الاجارة على عينه والا اعطى مطلقا اي وان لم يقابل حيث  
 حضر بنية القتال وان تكون مدة معينة والا اعطى مطلقا  
 اي وان لم يقابل ايضا وان تكون لا للحرب والامر يقتضي  
 اي لاجرة ولا سها ولا رضخا ولا سليا كما قال **قوله**  
 ويدفع له لا يخفى ان للفارس ثلاثة اسهم مبتدأ وخائب  
 في كلام المصنف بدل مما قبله وجعل الشظرف متعلقا بمحذوف  
 وثلاثة نايب فاعل بمر وهو يقتضي كون الجملة مستأنفة غير  
 متعلقة بما قبلها وليس مستقيما ومثله يقال في قوله الا في  
 ويدفع للراجل سهم **قوله** للفارس اي من كان معرك  
 صانع للقتال وان غصبة اذ لم يحضر ماله والا فلما لم  
 اوضاع وقاتل عليه غيره او مات او خرج عن ملكه في الاثنان

سم **قوله** اذا كان مكنه وكوبما بخلاف الاعنى والهرم وما لا نفع  
 فيه لعدم فايدته **قوله** وهو ما ابواه الخ قال بعضهم هذه الاوصاف  
 تجري في الادمي ايضا قل وعليه قول ابن الوردي **قوله**  
 مات اهل الفضل لم يبق سوى **قوله** مقوف او على الاصل انكثت  
**قوله** ولا يعطى الفرس اعنى له حاصله ان الشروط ثلاثة مجموعها  
 قول المنهج ولا يسهم الا للفارس واحدا فيه نفع **قوله** كالكافر سواء كان  
 زميا او معاهدا او مومنا وكذا حرني يجوز لنا الاستعانة به قال  
**قوله** والصبي الخ واذ اكمل من ذكره اعطى سهمها كاملا **قوله** بالضاد  
 والخا المعجمتين اي وبها حال الثابتة في لغة قال **قوله** تحفظ الرجال بالخا  
 بالخا المصصلة جمع رجل كما لا يخفى **قوله** يستوي فيه المقاتل وغيره  
 اي الذي حضر بنية القتال ولم يقابل **قوله** ولو كان الرضخ لفارس  
 اي مقاتل على فرس ممن يرضخ لهم **قوله** حضر بلا اجرة جملة الشروط  
 التي ذكرها ثلاثة ان يحضر بلا اجرة جملة وان ياذن له الاطم وان  
 لا يكون مكرها **قوله** فله الاجرة ظاهره ولو زادت على سهم الراجل  
 قال **قوله** بل يعزوه الامام لانه مكرم بولادة اهل دينه ثم المنهج  
**قوله** بعد ذلك اي قسمة الاخماس الاربعة فذبا ويجوز تقديم قسمته  
 على قسمتها ولا بد من افراده عنها قبل قسمتها بقرعة وتجب ان  
 احتج اليها قال **قوله** فالقسمة من خمسة وعشرين من ضرب  
 خمسة في مثله وهذا من حيث اقتضا الحساب لانه  
 مطلوب قال **قوله** والمقاتلة بكسر التاج جمع مقاتل **قوله** والقتال  
 اي الجسور **قوله** غلوا اي خيابة لان الظفر ما يحق ان يكون



في الاموال الخاصة دون العامة وفي نسخة غلو والغلو التعق  
 في الدين **قوله** لان المال ليس مشتركاً في تأمل هذا التعليل فانه  
 لا يناسب الا الاول **قوله** لان ذلك اجماعاً من الغنمة والميراث  
**قوله** وبفضل الذكركا لارث اي **قوله** مثل حظ الانثيين ووجه الارزعي  
 ان الخنثى كالانثى وان لا يوقف له شيء والمثمة وقف بقية نصيب  
 ذكره **قوله** في تفسيرهم اليتيم اي بعد ان يزداد فيه معروف شرعاً  
 فقوله ولا يسيرون اذ غير مناسب قال شيخنا ولا يرجع على نحو  
 اللقيط بما اخذه اذا عرف ابوه وفي نسخة نكحنا م ر الوجع ان ظهر  
 لآب **قوله** وسهم لابن السبيل اي المسلم الفقير والمراد به الخس  
 ويجب ان يع بالاعطاء احاد كل صنف من هذه الاصناف الاربعة  
 ولا يخص بالخاص في كل ناحية من فيها منهم لكن يجوز التفاوت  
 بين احاد غير ذوي القربى بقدر الحاجة ولوقول الحاصل بحيث  
 لو وقع لم يسد مسداً قدم الاحوج فالاحوج ولا يستوعب  
 للضرورة **قوله** الحاجة وح والشروط ثلاثة الفقر والاسلام  
 واباحة السفر **قوله** غير الصدقة لا يخفى ان الكلام في خمس الخمس  
 لا في الزكاة وكذا يقال في قوله انما من محل الزكاة **قوله** ويصدق مدعي  
 المسكنة والفقر صوابه كما في الروض والسفر ليدخل ابن السبيل  
 فتأمل **قوله** وهو ظاهر معتد **قوله** بلا بينة اذ عبارة سهم بلا بينة  
 وان اقيم نعم ان ادعي تلف عرف او عيالا فالقياس تكليف البينة  
**فصل في قسم الفئ** **قوله** ورجالهم جمع راجل اي ماش  
**قوله** ومن قتل ارحم اخذ مضاف اي وتركه من قتل ارحم كما يؤخذ

بيان  
تلف مال عرف

بجانب

من

من المنهج وشهنا اي يدل لنا قوله تعالى الخ وفي نسخة  
 ودليلنا **قوله** وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له الخ قال في الروض  
 فجملة ما كان له من الفي احد وعشرون سهماً اسهم منها للمصالح  
 كما مر والمراد انه كان يجوز له ان ياخذ ذلك لكنه لم ياخذها وانما كان  
 ياخذ خمس الخمس كما مر **قوله** في حياته متعلق بقرينه **قوله** مما  
 كان ياخذ اي من وقف كان ياخذ **قوله** وهذا هو الظاهر معتمد  
**فصل في الجزية** وهي لغة اسير خراج معمول على اهل الذمة  
 وشرعاً قال يلتزمه الكافر بمقدار وجه مخصوص وذكرها  
 عقب الجهاد لان الله تعالى غياقتهم باعطائهم اي قوله تعالى  
 حتي يعطوا الجزية **قوله** يطلق اي شرعاً **قوله** يعني القضا اي الادا  
 لانهم يودونها او من القضا بمعنى الحكم لان الله تعالى قضى عليهم بها  
**قوله** من مجوس هجر اي هجر البحرين **قوله** وقال مسنوب بن السنين **قوله**  
 ورجلهم ذلك على الاسلام اي بسبب ما فيها من مخالطة المسلمين  
 وفي نسخة محاسن الشيعة اه سهم **قوله** بالترامها اي ولو قبل الاعطاء فنك  
 عنهم اذا التزموها وان تأخر اعطائهم لهما كما لا يخفى **قوله** والصيغة اظهر  
 في محل الاضمار ايجاباً باخبر لتكون محذوفة اي تكون ايجاباً وقبولاً عطف  
 عليه **قوله** وما يدرنا مثلاً يريز به انه لا يشترط الاقامة في دارنا بل ان يرضوا  
 بالجزية وهم يقيمون بدار الحرب **قوله** ثم المراد بدارنا غير الحجاز  
 لما سياتي اه سهم **قوله** الحكمنا مفرد مضاف فيهم **قوله** ولا من وليهما  
 اي ولا يقع عقدها من ولي الصبي والمجنون والمناسب لما قبله  
 ان يقول مع وليهما **قوله** فالاحد تلفظ بالفاء والآخر تلفظ

فصل في الجزية

وقوله



الافاقه ان امكن فاذا بلغت ايام الافاقه سنة وجبت الجزية لسكانه  
سنة بدارنا وهو كامل فان لم يكن اجري عليه حكم الجبّون في الجميع  
كما هو المتي وكذا الوقت بحيث لا يقابل مجموعها باجرة وطوجنون  
اثنان الحول لموت اثنائه اهوالا خاصا ان اطبق جنونه  
او قلت مدة الافاقه بحيث لا يمكن تلفتها او لا تقابل باجرة فلا تلم  
الجزية والالزمته **قوله** فان بانته ذكوريته وقد عقدت له الجزية اي وقع  
العقد على الاوصاف وصورة غير واحد المسيلة بما اذا عقدت له  
حال جنونه فاذا التفت بين صحة العقد عملا بما في نفس الامر  
سما بالمعنى **قوله** طالبت الجزية للمرة الاولى وان كان دفعها في زمن  
الجنون لا يعتد بذلك لانه انما دفعها على صورة الهبة لا  
على المنهج **قوله** لاصل اهل الكتاب تعليل لضرب الجزية لاهل الكتاب  
**قوله** وتقد ايضا لمن شككنا في وقت تهوده اما اذا علمنا تمسك  
الجدي بالدين بعد نسخه كمن تهود بعد بعثة عيسى عليه السلام فلا  
تقد الجزية لفرعه لتمسكه بدين سقطت حرمة نعيم يجوز عقد  
الامان لهم كما ذكره في بابه لان باب الامان اوسع من الجزية  
**قوله** واما الصابئة الخ الصابية طائفة من النصارى نسبة الى  
صائب عم نوح عليه السلام والسامرة فرقة من اليهود نسبة للسامري  
عابد العجل **قوله** في اصول دينهم وهي موسى والتوراة وعيسى والانجيل  
وان خالفهم في الفروع **قوله** لو اشكل امرهم اي لم يعلم هل كفرهم  
اليهود والنصارى **قوله** حالهم اي محتمل اي بالغ ولو بالنسبة **قوله**  
او عدله اي بدله وهو بفتح العين كما في شمر وحاشيته **قوله**  
من المعازر

من المعازر بالعين المهملة كما في ابن شرف على التمرير وفي المصباح وفي  
حاشية قد بعين معجزة **قوله** فقد نقل الدارمي عن المذهب كذا في المعلق  
وفي شام الروض المذهب بضم الميم وسكون الذا والمعجزة وكسر الهاء كذا  
ببعض الهوامش **قوله** نجيب بالعقد معتمد **قوله** فان قلنا بالعقد لم يسقط  
اي بل يؤخذ القسط من التركة كما سيذكره **قوله** ويندب للامام اي  
عند قوتنا بل حيثما مكنته الزيادة بان علمه او ظن اجابتهم عليها  
وجبت عليه المصلحة كما سيذكره الشر **قوله** مما كسبه الكافر اي غير  
الفقر والمما كسبه طلب زيادة على الدنيا ولها حالان احدهما  
ان تقعد على الاوصاف فيستحق المما كسبه عند الاخذ وعند العقد  
ايضا والثانية ان تقعد على الاشياء من فلا تجوز المما كسبه عند الاخذ  
بل عند العقد فقط فيجب ما تقعد عليه سواء استمر على حاله او لا وهذه  
هي التي في كلام الش **قوله** يؤخذ اي من الرشيد اما السفيه فلا يجوز  
عقده ولا عقد وليه له بالكر من دينار فلو عقد الرشيد بالكر ثم سفه  
فهل تلمه الزيادة وجرهان او جهها اللزوم سر ومثله مر بالمعنى  
وصابط الغني والمتوسط انه كالنقطة كما في حاشية المرحومي  
كن نقل الاجموري عن مروان المعتمد كالعاقلة **قوله** استحبابا  
راجع للمتوسط والغني لا الفقير لان المقن اقتصر عليهما فلا  
يرد عليه ان اخذ الدنيا من الفقير واجب **قوله** لزومهم  
ما التزموه اي من الزايد **قوله** وله وارث مستغرق يرجع  
لما في فقط فان كان غير مستغرق اخذ من نصيبه قسطه  
م وفي **قوله** اخذت الجزية من اب السنين **قوله** الضيافة ولو صومعوا الضيافة

نسخة المؤلف



فهو لا هل الا لطارقين **قوله** فضلا عن عبارة المنهاج مع  
 شرحها المراد على اقل حزية فلا يجوز جعله من الاقل لان القصد  
 من الجزية التملك ومن الضيافة الاباحة لكن قال سم على المنهاج  
 عقب نقله كلام مررو ينبغي ان كل ما امكنه ان يعقده الجزية  
 مما زاد على الاقل و امكنه زيادة الضيافة عليه امتنع النقص  
 لانه ما كان لمصلحة المسلمين وجب فعله **قوله** لانها مبنية على  
 الاباحة لا يصح ان تكون منها تغايرها **قوله** ويجعل ذلك  
 ثلاثة ايام فاقل ويسن ان لا يزيد عليها سم في **قوله** رجلا بفتح  
 الراء واسكان الجيم ثم الروض **قوله** ايلة بضمزة مفتوحة فتحة  
 ساكنة فلام مفتوحة العقبة المشهورة من منازل الحج المصروفة  
**قوله** لكن لا يقتل اي لا يخذل ويقتل ويصح قرأته بالبناء للفاعل  
 اي الامام لا يقتل المعقود له من جهة الاحاد **قوله** وعليه اي  
 الامام اجابته اي اهل الكتاب لعقد الجزية **قوله** يخاف شرهم  
 كذا في خط المؤلف وهو صحيح اذا اريد به جنس الجاسوسين او  
 وفي ثم المنهاج مشرة تامل مرحومي **قوله** فلا يجب تغذية بها بل يجوز  
 لان الواجب فيه التخيير بين اربعة امور غير ان عقد الجزية  
 يبطل التخيير لكن يختار فيه الامام غير القتل **قوله** الحجاز  
 سمي بذلك لانه حزين نجد وتهامة وبين الشام واليمن  
 او تحجزه بالحيال والحجارة وهذا اولى **قوله** واليماة هي مدينة  
 بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف  
 وسميت باسم حارثة زرقا تنظر من مسيرة ثلاثة ايام قال المعري

قال

سبحان

سبحان من قسم الخط **قوله** فلاحتاب ولا ملامسة  
 اعني واعشى شذوا **قوله** وزرقا اليما **قوله**  
**قوله** وقراها اي الثلاثة كالطائف وحيدة وخيبر والينبع **قوله**  
 الامصلحة او ضرورة كما في ثم **قوله** من متاعها اي التجارة **قوله**  
 كالعشر هذا اصل منشأ المكس المحرم **قوله** الا ثلاثة ايام اي  
 غير يومي الدخول والخروج لانه الاكثر مدة الاقامة وهو ممنوع منها  
 شره المنهاج **قوله** فان مرض فيه في الحجاز غير حرم مكة **قوله** او خيف  
 منه اي من نقله موته **قوله** فان دفن فيه نبش اي ما لم يتفنت  
 تحرير **قوله** المشتعل بالرفع نعت عقد واستدل الشئ على ذلك بقوله  
 وقد قال البلقيني اعتراضا على المتن لكن قد يقال القضيض  
 في كلام المتن معناه الاستلزام وفي كلام البلقيني معناه  
 الاشتغال على ان البلقيني عبر بالاستشمال لا بالتضمن فليست امل  
**قوله** ويضرب لهرمته هل يحرم من ربه او لاهره ثم رايت قل  
 قال وهو حرام ان حصل لها ايذا والاكره **قوله** مردود خبر تفسيره  
**قوله** وكاح المجوس عبارة شر المنهاج ونكاح مجوس حرام **قوله**  
 والاستلام عطف تفسير او مراد **قوله** وان لا يذكر وان  
 عبارة سم وان لا يذكر والله او رسوله او القرآن او نبيا  
 او دين الاسلام او نحوها الا بالجنس فان سبوا الله او رسوله  
 او القرآن او دين الاسلام او احدا من الانبياء او نحوها جرها  
 بما لا يتدينون به كالطعن في نسبه صلى الله عليه وسلم  
 او نسبته الي الزنا فان شرطا انتقا من عهدهم بذلك انتقضى

منها وهو اربعة ايام صح

لخ **قوله** ثم بين اي المص ولعل الشئ ذكر كلام البلقيني صح



والا فلا اما ما يندفعون به كقولهم القرآن ليس من عند الله  
وان الله ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا اه بحروفه **قوله**  
ولا شبهة لهم بخلاف ما اذا كان لهم شبهة كان استعان  
بهم البغاة وقالوا ظننا انهم محقون وان لنا اعانة للمحق **قوله**  
من سقيمهم اي المسلمين خيرا **قوله** من احدث كنيسة وبيعة  
وكذا من ترميها نيم لو لم يعلم اصل الموجود منها جاز ابقائه لاحتمال  
وضعه بحق **قوله** كالمدينة قال مرفي شه وقول بعض الشراخ  
كالمدينة محل وقفة لانها من الحجاز وهم ممنوعون من سكناه  
مطلقا كما مروى عنهم وجوبا ما احدثوه ولو لم يشترط عليهم  
هدمه والصلح على تكبيرهم منه باطل **قوله** لا تبني بالبنا للفعول  
**قوله** سوا شرط عليهم اي هدمه ام لا **قوله** ولو فتحنا البلد صلحا  
اي عبارة المنهج ومنعهم اي ومنعنا عنهم احدثات كنيسة ونحوها  
وهدمها لا يبطل فتحنا صلحا وشرطنا مع احدثها او ابقاها  
اولهم **قوله** فلو اطلق الصلح اي او بشرط كونه لنا ولم نشترط احدثها  
ولا ابقاها **قوله** لا المحض حق الدار كذا في حفظ المولى وفي شروض  
لا المحض حق الجار وهو واضح تأمل مرحومي والكلام في بنا الجار  
**المعبر** المسلم الصالح ذلك البنا للسكنى عادة والا فلا يمنع  
الكافر من ذلك وخرج بالاحداث ما لو ملك ذمى دار عالية  
فلا يكلو هدمها بل يمنع هو واولاده من الاشراف على المسلمين  
ومن صعود سطوحها بالانحياز على السطح ولو انهدمت هذه الدار  
فلهم اعادة بنائها ولكن يمنع من الرفع والمساواة ولو بني دارا عالية

او مساوية شرابها المسلم لم يسقط الهدم كما لو غضب ارضا وبني  
فيها شرابها لا يسقط الهدم بخلاف ما لو اسلم بعد البناء فانه  
يبقى ترعيبا في الاسلام فيما يظهر اه زيا دي **قوله** المكلفون نعت  
مقطوع اي هم المكلفون **قوله** في دار الاسلام فان انفردوا ببدا  
فلهم ترك الغيار **قوله** والقامتدا خبره كالحياطة **قوله** خيط غليظ  
فيه الوان ش المنهج **قوله** ولا ينبغي اي لا يجوز **قوله** لفعله انخرج  
فاعل **قوله** البارقي نعت عروة وقوله الخيل بدل من حديث **قوله** ويجسن  
ان يتوسط تحت ضعيف والمعتمد انهم يومرون بالركوب عرفنا  
مطلقا **قوله** ومن الحجج لجام **قوله** اما النساء والصبيان الخ مقابل  
قوله اي الذكور المكلفون **قوله** فاضطر وهو كذا في حفظ المولى  
وفي شروض فاضطروا اي بالافراد وهو المناسب للتعبير  
باحدهم فتأمل مرحومي **كتاب الصيد والذبايح قوله**  
على المصيد وهو الحيوان قال تعالى اخذوا اول باسم المفعول  
لينا سب الذبايح ولاجل قوله ان قدر عليه نحول **قوله** ولا تقتلوا  
الصيد التلاوة بخذف الواو **قوله** فاصطادوا والامر بالاصطياد  
يقضي حل المصيد وقوله الا ما ذكيت مستثنى من المحرمات في الآية  
فيفيد حل المذكيات شوهر **قوله** ذكر المصنوع ووجهه ان الجهاد تارة  
يكون فرض كفاية وقدمه في كلامه وتارة فرض عين وطلب  
الحلال فرض عين فتم فرض العين الي فرض العين اه زيا دي **قوله**  
واركان الذبايح بالمعنى الحاصل بالمصدر اي وهو الانذبايح التي  
هو اثر الفعل الحاصل في المذبح والمراد بكونها اركان انه لا بد

الذبايح  
كتاب الذبايح

فناسب



لتحققه منها والا فليس واحد منها جزء منه شئ علم **قوله**  
 قصد اي قصد العين او الجنس بالفعل **قوله** فلو اصابك سيفه  
 فاصاب مذبح صيدا وارسل سهمه ونظرة راجيا صيدا فقتله  
 حرم **قوله** لا الصيد كان ارسله التي غرض او اختبار لقوله شئ  
 منه **قوله** وغابت عنه مع الصيد اي قبل جرحه اما لو بلغ  
 منه مبلغ الذبح وهو يراه ثم غاب عنه ثم وجد ميتا حل فظعا  
 لانه قد صار مذبحا عند مشاهدته فلم يجرم ما حدث بعده **قوله**  
 الى حركة مذبح وغابت في المنهج وغاب فاهل مراد الشئ غابت  
 الجارحة مع المصيد **قوله** هو ما عليه الجمهور معتمد **قوله** ظبا بالمد  
**قوله** فاصاب غيرها ولو من غير الجنس حتى لو رمى صيدا فاصاب  
 غيره فانه محل زيادي **قوله** مع العذرة اي فيستباح به مع العجز  
 بخلاف الجارحة لا يستباح بها الا في العجز **قوله** ولو دخلت الخجلة  
 اذا شكلنا اهل صادفته حيا ام لا املاذ اعلمنا انها صادفته حيا  
 وشكلنا اهل مات بها او ثقل الجمل الا على حل شئ الروح **قوله** او حي  
 اي اسرع قال والمرى تحت الحلقوم شئ المتوفي **قوله** والمجزي منها  
 قطع الحلقوم والمرى ولا يشترط كون القطع في دفعة واحدة  
 بل يجوز التقدر بشرط ان يبقى في المذبح حياة مستقرة عند  
 ابتداء الوضع في اخر مرة وبه علم انها لو وضعا سكينين من خلفه  
 وامامه وتلا قيا معا في قطع عنقه انه لا محل قال وسيد ذكر الشئ المسيلة  
 في الاخيرة **قوله** فان لم يسرع قطعها اي لانه يجب ان يسرع الذابح  
 في الذبح فلو تامل في جميعها انشأ قبل تمام قطع المذبح الى حركة

دون اليد **قوله** فان كان  
 ذكاه اي فانه يحل  
 في الذبح

مذبح

مذبح له محل اي لتقصيده **قوله** فاصاب **قوله** من الدور في الباب  
 العاشر اذا ذبح ذبيحة ورفع السكين ثم اعادها بسرعة من  
 غير تاخير ولا فترة جاز اكملها ثم ذكروا بعد ما جواز مسيلة القطع  
 بعد ان كلف السكين الاولي بشرط عدم رفع الاولي حتى وضع  
 الثانية اه وانظر اذا قلب السكين وقطع بها وكان القطع  
 بها بعد قلبها في غير محل القطع الاولي حرر وعبرة شئ على  
 م رولا يضرب السكين واعادتها فور او لا قلبها لياخذ عليها  
 ما بقي من الحلقوم والمرى ولا القاوها لياخذ غيرها ولا يشترط  
 فيما ذكر حياة مستقرة وانما يشترط قصر الفصل عرفا هو  
 بحرورة **قوله** معاراج للصورتين **قوله** ولو عرفت اي الحياة  
 المستقرة بشدة الحركة او انفجار نحو غايته لقوله يكني الظن  
 وعلم من تغييره باوان احد هما كاف وسيد ذكر في تنبيه ان  
 المعتمد الاكتفاء بشدة الحركة بعد قطع الحلقوم والمرى ولو لم  
 يجر الدم وظهره انه لا يكنى عكسه وهو جريان الدم دون الحركة  
 الشديدة وفي حاشيته قال علي الكتاب انه يكنى ايضا **قوله** ومحل  
 ذلك اي الاكتفاء باحد الامور وكتب المبدأ اي الاكتفاء بالظن  
 اه وقوله ماله يتقدمه ما يحال تحتك الروح عبارة ولمحل ذلك عند  
 تقدم ما يحال عليه الهلاك وكذا قوله شيخنا سلطان وشيخنا ش  
 رحمه الله تعالى فتأمل قلت اي في محل اشتراط العلم والظن  
 ببقاء الحياة المستقرة عند وجود ما يحال عليه الهلاك والا فلا  
 يشترط مراجع ذبيحة **قوله** وقد صار محذوف من محلي وان لم يرد



كما افاده الشيخ الزيادي في درسه له بخط المرحومي وانظر هل الظن موجود  
الحياة المستقرة موجود والمحال هذه واعلم انه لا يشترط الحياة  
المستقرة قطعا **قوله** ولو مرضى بكل نبات مضر في عبارة ج ولو  
كان مرضه بسبب كل نبات مضر كفي في حجة لانه لم يوجد ما  
يحال عليه الهلاك فعلم ان النبات المودي اكله لمجرد المرض لا  
يؤثر بخلاف المودي للهلاك غالبا فيما يظهر وفي شمس وانتهى الحيوان  
عند ابتداء الفتح الى حركة مذبح يخرج انفسه واكل من صناديقه  
بخلاف ما لو انتهى ذلك بمرض وان كان سببه اكل نبات  
مضر هو وهذه مخالفة لكلام الشافعي المعتمد في الشك كما في غالية  
**قوله** سكنة الخوسيت سكنة لانها تسكن الحرارة الغريزية  
ومدية لانها تقطع مدة الحياة **قوله** شغرة بفتح الشين سميت شجرة  
لا زهاها الحياة من شغل المال ذهب **قوله** ذبيحة اي مذبحها  
فقط لا يقال ينبغي ان يكره لانه حالة عبادة يتقرب الي الله  
بها ومن ثم سن فيها ذكر الله تعالى بخلاف تلك شوبري **قوله**  
لا يهاجم التشريك اي ويحرم عليه ان يقول ذلك كما صرح  
بالحرمة المنهج ومع ذلك لا يحرم الذبيحة الا ان قصد التشريك  
كما صرح به الشيخ الزيادي في الحاشية اهكذا بخط المرحومي  
والحرمة محمولة على صور الاطلاق واما اذا اراد وان تبرك باسم  
محمد فيكره كما في شمس المنهج ايضا والحاصل ان الصور ثلاثة ففي  
صورة الاطلاق يحرم عليه مع حل الذبيحة وفي صورة ما اذا اراد  
التشريك يكره وتحرم الذبيحة وفي صورة ما اذا اراد وان تبرك باسم

٧ اخراج نجاسة  
كالبول كوضوح الفرق  
بان هذه حالة  
صح

محمد يكره مع حل الذبيحة **قوله** لقوله تعالى مكلمين بكسر اللام  
اسم فاعل حال من تا علمت اي حال كونك مرسلين لها مغنيين  
**قوله** صفة لجارحة وهي معتبرة فيما بعدها ايضا **قوله**  
ان تكون الجارحة معلومة لو اسقط لفظ معلومة وابقى المتن على  
حاله لكان صوابا اذ التعليم داخل فيه الشروط الاربعة الا انه  
الاول منها فتأمل **قوله** لم تاكل اي ولم تقاقل صاحبها وونه  
حين اخذ منها ولم تلمس في وجهه كما تجتنب ان الرفعة **قوله**  
وهذا هو المعتمد ضعيف **قوله** قبل قتله ولا يقدح في ذلك كون معل  
الجارحة مجوسيا شمس **قوله** او عقبه اي لا بعد انقضاءها وطول  
الزمن عرفا سم **قوله** وشروط في جارية الطير ترك الاكل فقط  
اي ويشترط فيها ايضا ان تسمي عند الاغراء وهذا هو المعتمد  
في شرط امر ان ترك الاكل فقط وان تسمي عند الاغراء يادي  
**قوله** مع تفصيل تقدم هو قوله ومحل ذلك ان عبارة الرحافي  
وشروط في الذبيح كونه مأكولا وفيه حياة مستقرة اول ذبحه  
والا فلا يحل نعم الحيوان اذا اكل الحركة مذبح بمرض وذبح في  
اخر حق حل واما بغيره فحوال نبات مضر فلا يحل لوجود  
سبب يحال عليه الهلاك فلو جرح سبع صيدا او شاة او انهدم  
عليه بنا او جرحته هرة حمامة ثم ذبحت وبها حياة مستقرة  
اول القطع حلت والا فلا **قوله** ثم سقط منه احقر زبه عما  
اذ لم يسقط منه ولكن تدحرج من جنب الي جنب فانه يحل  
بلا خلاف **قوله** افني المصير بان الرمي بالبندق جائز ولكن محله



اذا كان المصيد لا يموت منذ غلبا كما لو كان يموت منذ غلبا  
 كما لو صافير وصغار الوحوش حرم كما قاله في شمسهم فان  
 احتمل واحتمل ينبغي ان يحرم شمس المنهاج للشارح قيل وهذا التفصيل  
 في بندق الطير واما الرصاص في حرم الصيد به مطلقا لانه  
 مذق رحمان **قوله** محوسي مثله المرتد لعدم حل منالحمية مر  
**قوله** وجعل ذلك اي المعية والترتيب مرحومي **قوله** وكذا صغير  
 غير مخر اي وكان فيه قوة الصيد او الذبح مر **قوله** لان لهم قصدا  
 مخمونه يؤخذ عدم حل ذبح النائم ثم رالا جهوري **قوله** وذكاة  
 الجنين انفراد او تعدد وليس علقته ولا مضغته ولذا جنين  
 في جوف هذا الجنين قل ولا بد ان تظهر فيه صورة الحيوان  
 ولا يعتبر فيه نفث الروح كما قاله مر اخر او نقله عنه سيم  
 على المنهج **قوله** ذكاة الجنين ذكاة امه الرواية المشهورة برفع  
 ذكاة وبعض الناس ينصبها ويجعله بالنصب دليلا لا  
 يحجب الي حنيفة في انه لا يحل ويقول تقديره ذكاة امه  
 حذفت الكاف فالتنصب وهذا ليس بشي لان الرواية  
 المعروفة بالرفع على ان ذكاة الجنين خبر مقدم وذكاة امه  
 مبتدأ مؤخر والتقدير ذكاة ام الجنين ذكاة له لان الخبر  
 ما حصلت به الفائدة ولا تحصل الا بها ذكرناه واما رواية  
 النصب على تقدير صحتها فتقديرها ذكاة الجنين  
 حاصلة وقت ذكاة امه قال قال ويجوز في ذكاة  
 امه ان يكون منصوبا على نزع الخافض وهو البالوادة

عندنا

عندنا والكاف عند اي حنيفة فلا يحل عنده الا بذبحه كما  
 واما قوله تقديره ذكاة امه فلا يصح عند الخويين بل  
 هو محي وانما النصب سقلا لا خافض في مواضع معروفة  
 عند الكوفيين بشرط ليس بوجودها هنا اه تهذيب  
 الاسماء والمغات للنووي قد لا يجب ذبحه حتى يخرج هو  
 كذلك كما قاله سم نقله عن مر وعبارة شمس روان خرج  
 بعد ذبح امه ميتا او اضطرب في بطنها بعد ذبحها انا  
 طويلا ثم سكن لم يحل او سكن عقبه حل كذا ذكره ابو محمد  
 وهو المعتمد وعليه لو اخرج راسه وبه حياة مستقرة  
 لم يجب ذبحه حتى يخرج اه كلامه ومثله في الرض وش  
 وبه يعلم ان تضعيف قل كلام الشمس غير سديد اه  
**فصل في الاطعمة الشاملة**  
 للاشربة **قوله** جمع طعام يعني مطلقا **قوله** ويحل اي يبيح  
 لهم الطيبات اي الحلاوات ولتفسير محل يبين ان ذبح ما  
 يقال المراد بالطيب الحلال فيلزم من تعلق الحل به تحصيل  
 الحاصل فلتفسير الطيبات بالطاهرات لكن لا يصح الدليل  
 لان الكلام فيما يحل من الاطعمة لا في الطاهر منها فتأمل  
**قوله** اي حيوان كذا في حنط المؤلف مرفوع ومقتضى القواعد  
 ان يكون منصوبا لانه مستثنى من كلام تام موجب  
 وكذا ما بعده تأمل مرحومي ويمتنع الجواب عن المؤلف بان  
 يكون قوله اي حيوان منصوبا جاعلي لفة ربيعة لا نهم

في  
 في  
 في



يرسمون المنصوب بصورة المرفوع او ان قول المصنف فهو  
 حلال مضمين للنفي اي لا يحرم فلا اعتراض فتأمل **قوله**  
 ما دب من اي حبي ودرج اي مات **قوله** وعمل بتسبيته  
 له فان سموه باسم حيوان حلال حل او حرم حرم شرع  
**قوله** والجار عطف على البغل **قوله** وكنيته ابو زياد وكنيته  
 ايضا ابو جابر ومن عاداته انه اذا شتم راحته الاسد  
 التي تنفسه عليه من الخوف **قوله** يا وي اي عوا البقا جنسه  
 القوا الصباح وصياحه يشبه صياح الصبيان **قوله** والنسر  
 بفتح النون اشهر من ضمها وكسرهما **قوله** وبقر وحش هو  
 وما بعده معطوف على الانعام اي مما ورد فيه النصن الحل  
 بقراخه وتقييده بالوحش لاخراج الاهل بل لعطف كجار  
 عليه **قوله** وطبي وطبيته انظر الحكمة في الجمع بين ما دون  
 غيرها من الحيوانات التي كل والتي تحرم فانه الكافي يذكر  
 الذكور والانثى بآرادة الجنس فهلا اكتفاها لان قوه  
 حل الذكور والانثى من البعيد **قوله** ضبعان بوزن عمران  
 قل **قوله** اكل على ما يدته وكان مشويا **قوله** فاجد في اعافه  
 اي اجد نفسي بمرهه **قوله** والكلب غير العقور الخ والذي  
 اعتمد من حرمة قتله **قوله** كخنفسا بضم اوله مع فتح ثالثه  
 اشهر من ضمها وبالمد وحكي ضم ثالثه مع الكسر **قوله** كخنفسا  
 وهو الهزار اي بفتح الهاء وهو المعروف بالبلبل بضم  
 الموحدين قل على المحلي **قوله** واوز بفتح اوله وكسر

ثانيه

ثانيه وهو يشمل البطش المزاج **قوله** وهو الظاهر معتمد **قوله**  
 اي يجب اشارة الى ان المصنف كان حقا ان يعبر بالوجوب كما  
 هو اصح الوجهين في المسئلة **قوله** موتا مفعول خاف **قوله**  
 ولم يجد حلالا خرج به ما اذا وجد له ووجد ملكا للغير لم  
 يبدله فانه يقدم الميمنة لعدم ضمها لها واما لو وجد مال  
 الغير فقط فسياتي فيه تفصيل وهو ان الغير ان كان مضطرا  
 ايضا احق به والا اكل منه ضامنا له بالقيمة فان منعه منه مالكة  
 قاتله فان قتله لم يضمنه **قوله** قبل اضطراره ظرف للمعصية اي التي  
 كانت تحرم عليه قبل اضطراره واما الان فحلال بل واجبة كما عرفت  
 فوصفها بالحرمة باعتبار ما كان **قوله** كما في الاكراه على اكل ذلك  
 اي على اكل الميمنة فانه يكتفي فيه الظن بخلاف الاكراه على غير الاكل  
 من نحو اتلاف مال الغير فيتوقف على تحقق اي عليه ما هو عليه **قوله**  
 يستثنى الخ اي لان اباحة الميمنة رخصة فلا تنطبق بالمعاصي  
 وقوله حتى يتوب اي بان يقلبه طاعة او يقيم **قوله** غير متجانق  
 لاشم قال البيضاوي غير مايل له ومنحرف اليه بان يظهر ما تلتذا  
 او تجاوز احد الرخصة لقوله غير باع ولا عا **قوله** لزمه القوي  
 ضعيف والمعتمد خلافة اي انه لا يلزمه القوي اعذره حال  
 اكله فلا يكلف الاستقامته ولا ينافية ما ذكره بعد  
 لانه ما ابيح له الا بالاكراه بخلاف الميمنة فان اكلها مباح له  
 في الحالة المذكورة من غير اكراه فتأمل **قوله** فعليه ان يتقيا  
 الخ هذا محله اذ لم يكن صايما في ضا والا فيحرم عليه لان اتمام

فهو

يكلفه

عن



صومه واجب فان كان في صوم نقل كان الاولي ترن القى لانه  
يكبره قطعه قال تعالى لا تبطلوا اعمالكم **قوله** عند ايباس  
منها اي من العرقه **قوله** فانه لا يجوز ظاهره ولولاي  
اخر وهو كذلك كما في شهر **قوله** اجيب اخذ هذا الجواب  
يفيد ان هو طهر حقيقى وانهم يطرقونهم في القبر الحيا كما  
كانوا في الدنيا وفي كلام بعضهم ان موتهم يبقى معه انتقال  
للروح بالجسد خاص **قوله** يستمر ذلك مع ما في البعث  
فلا فرق بين ما قبل الدفن وما بعده **قوله** لا يجوز الخ قيد  
الاذرعى بالمحترم والاوجه الاخذ باطلاقه ومحل امتناع  
طبخه وشبهه حيث يمكن اكله نيا والاجاز **قوله** والمحارب  
اي في قطع الطريق مرحومي **قوله** حربيين نعت صبيح بالفتح  
مقطوع بتقدير اعني **قوله** فيما شبهه بالصبي المراه والخفي  
والرفيق **قوله** ولو وجد مضطرا اخذ ما اشار اليه انه اذا وجد  
طعام الغير فاما ان يكون ذلك الغير غايبا او حاضرا واذا  
كان حاضرا فاما ان يكون محتاجا اليه او لا فان كانت  
لغايب اكل منه وجوبا وغرم البدل بالقيمة في المتقوم  
والمثل في المثل سوا قدر على البدل ام لا اكتفا بالذمة وان  
كان لحاضر وهو مضطرا اليه لم يلزمه بذله لان الضرر  
لا يزال بالضرر الا ان يكون غير المالك نبييا فيجب بذله له  
وان لم يطلبه لوجوب فدايه بالنفس ولما كان في الاولي  
ايتاره على نفسه بل يسن فان كان لحاضر غير مضطرا  
لزمه

وصو  
هو

لزمه بذله للمضطوم بشئ مثله ولو في الذمة اذا لم يحضر  
فلو سكت عن الثمن لم يجب حملها على المسامحة به فان امتنع  
المالك من اعطائه فله قهره واخذ منه وان قتله لم  
يفضله ما لم يكن المضطر كافرا معصوما والمالك مسلم فيضنه  
**قوله** وان امتنع غير المضطر من بذله اخذ فلو اختلفا في  
الزام عوض الطعام فقال طعنك بعوض فقال مجانا صدق  
المالك بيمينه لانه اعرف بكيفية بذله في الروض مع مئنه  
**قوله** او وجد مضطرا ميتة وطعام غيره هذا قسم قوله  
السابق ولو وجد طعاما اي فقط اي فذلك فيما اذا وجد  
شيئا واحدا وهذا فيما اذا وجد شيئين **قوله** وطعام  
غيره عبارة الروض وطعام غايبه **قوله** لم يبذله اما اذا  
بذله له مجانا او بشئ مثله او بزيادة يتغابن بمثلها ومع  
المضطر ثمنه او رضى بذمته فلا تحل له الميتة **قوله** تعينت  
اما في الاولي فلان اباحة المضطر بالنفس واباحه اكل  
مال الغير بلا اذن ثابت بالاجتهاد واما في الثانية  
فلان المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع ان مذبحه  
ميتة ايضا واما في الثالثة فلان صيد المحرم ممنوع من  
قتله واما لو لم يجد المحرم الا صيدا او غير المحرم الا صيدا  
حرم فله ذبحه واكله وعليه العذبة واما لو وجد المحرم  
صيدا او طعاما الغير فيتعين الصيد على المعتد من  
ثلاثة اقوال لان حق الله مبني على المسامحة شرا بوجه



**قوله** وكان خوف قطعه اقلاي من خوف الترك او كان الخوف في ترك الاكل فقط كما فهم بالاولي بخلاف ما اذا وجد خوفاً او كان الخوف في القطع فقط او مثل الخوف في ترك الاكل او اشد فانه يحرم القطع **قوله** لما مر اي وهو قوله لان قطعها لغيره المحرم حرمي **قوله** ولو بلغها ولو حياين **قوله** حكمه حكم المرفوع اي لانه لا يقال من قبل الراي **قوله** يكون بهذه الصيغة مرفوعا اي بقول احل لنا اي احل لنا الشارع وهو النبي صلى الله عليه وسلم فهو نحو امرنا ونهينا **قوله** وهو لبس الخشن خشايش قال الجوهر والخشن خشايش نبتة اي وهو المعروف الان يلبس النوم مرحومي **قوله** ويحرم اكل الشوي للكمور قد رشحنا الخليفة ان المعتمد الكراهة **قوله** التبسط اي بالالوان المختلفة وفي متنها بلاد اي اذا امتنعها ذلك مطلقا ورثه البلاد **فصل** في الاضحية **قوله** تقر باخرج ما يذبح الجزار للبيع **قوله** من عمل اي يتقرب به اليه من النوافل فلا يرد ان الغرض افضل **قوله** احب مجرور بالفتحة لغتا العمل **قوله** مكان اي قبول **قوله** نفسا تميز محمول عن الفاعل الاصل فلتطبخ نفوسكم بها اي افعلوها عن طيب نفس **قوله** يعني التضحية التي هي عن فعل المكلف الموصوف بالشئ **قوله** لا الاضحية اي لا بمعنى الاضحية اي العمى في المضحيها اذا لا يصح الاخبار عنها بسنة **قوله** فيحقنا معاشر المسلمين وواجبة في حقه صلى الله عليه وسلم

معروف

في الاضحية

وكان له اضحية مندوبة ايضا واكمله صلى الله عليه وسلم من اضحيته محمول عليها والواجب عليه صلى الله عليه وسلم واحدة وما زاد عليها مندوب **قوله** ان تعدد اهل البيت وهم من اجتمعوا في العيشة والعشرة وقيل من تلزم نفقة المفاعل والثواب خاص بالفاعل ويسقط عن غيره الطلب سواء كان الفاعل هو الذي تلزم النفقة او غيره **قوله** قل **قوله** واشترطوا فيها اي في زكاة الفطر ان تكون فاضلة عن ذلك اي عن يوم العيد وليست في شرطها ان تكون الاضحية فاضلة عن كفايتها وكفاية مونة يوم العيد وايام التشريق **قوله** فيجري فيها ما يجري نحو فان اذن له سيده صحت منه ووقفت له كما سيذكره الله اخصر الفصل **قوله** شمل كلام المص اي في قوله والاضحية سنة **قوله** لا اخصر مصانع رخص **قوله** المراد بها اي غير المحرم ان لا يزيل شعره ولو من عانة وابطاها وتكره الازالة الا للعدو وقال الامام احمد يحرم الازالة المذكورة قل **قوله** وانظر ما وجهه وسالت بعض الكتابلة عن ذلك فاجاب بانه يحرم به تشبيهها بالخرمين ميدي **قوله** في عشر ذي الحجة ولو في يوم الجمعة **قوله** حتى يضحى ولو بواحدة لمن نودت في حقه ويخرج وقت عدم الازالة لمن يضحى بزوال وقت التضحية قل اي بخروج يوم العيد وايام التشريق الثلاثة **قوله** ولا تجب الا بالندراي وما الحق به **قوله** فليشردها



المراد بالشهود المحضون ولو اعمى **قوله** فاشهد بها اي احضرها  
**قوله** قال عمران اي للنبي صلى الله عليه وسلم هذا الثواب المذكور  
 لفعله من انه يغفر باوك قطرة منها ما سلف من الذنوب لك  
 يا رسول الله وهل بيتك لا تكمل اهل له وحدتهم ام للمسلمين  
 عامة فقال صلى الله عليه وسلم بل للمسلمين عامة فقوله انكم  
 فاهل ذلك الخلة لما قبله وقوله ام للمسلمين عطف على قوله  
 لك الخ **قوله** وبشرط التضحية نعم الخ وعند ابن عباس يكفي اراقة  
 الدم ولو من دجاج او اوز او مريد في **قوله** ولان التضحية عبادة  
 الخ اي فكما ان الزكاة قاصرة على النعم كذلك التضحية قاصرة  
 عليها بطريق القياس **قوله** اي سقطت اسنانه انظر ولو  
 واحدة وقياس الاكتفا بقطرة في البلوغ بالاحتلام لاكتفا  
 بسقوط السن الواحدة **قوله** ويجوز ذلك اي ما ذكر  
 من تمام السنة والاجزاء **قوله** والثاني الخ في المصالح والمفاسد  
 الذي يليق ثنيته من ذوات الظلف والحافر في السنة  
 الثالثة اي في ابتدائها ومن ذوات الحف في السنة السادسة  
 وهو لا بعد الجرع **قوله** خمس سنين اي تحديدا **قوله** من البقر  
 النسي ومن الجاموس وقيد البقر بالنسي لان غيره لا  
 يوجد منه وحش **قوله** نزوان الذكر اي طروقة للأنثى **قوله**  
 وتجزي البدن في الواحدة من الابل ذكر كان او انثى **قوله**  
 عن سبعة ويظهر فيما لو قصد السبعة الاضحية وجوب  
 التصديق

التصديق من حصنة كل لانها بمنزلة سبع اضاحي سم **قوله**  
 مهلين اي محرمين **قوله** ان تشترك اي عند ارادة عدم الانفراد  
 فلا يرد ان الاشتراك في الابل والبقر ليس بواجب **قوله**  
 للحديث المار وهو قوله ان تشترك في الابل والبقر **قوله**  
 ومباشرة محظورات الاحرام وترك الرمي والمبيت وتركه  
 الميقات **قوله** واشرك في ثوابها جاز ومع ذلك يختص الثواب  
 به ويستقطا الطلب عنهما **قوله** من امة محمد ظاهره شمول ذلك  
 للفقراء والاعنياء وقول بعض الخطباء فلا تحزن الفقير فقد ايها  
 ضحك عنك البشير النذير لاحص فيه وفايده سقوط الطلب  
 عنهم لكن قد يقال ان الطلب لا يتعلق بالفقراء فليتامل **قوله**  
 وما يستدل به لذلك اي ان الشاة الواحدة تجزي عنه  
 وعن اهله الخ **قوله** ثم تباهي اي تفاخر **قوله** فصارت صباهات  
 اي لا يقصدون بذلك الا الرب فلا يتأبون على ذلك **قوله** اي  
 اثنين فانه لا يصح اقتصارا على ما ورد الخبر به **قوله** كذلك  
 اي مشاعرتين لان كل واحد لم يخصه سبع بدنة الخ  
 يوخذ منه انه لو اشترى خمسة باقرها ثم ذبحوها و  
 قصد الثلاثة الاول الاضحية كفي ذلك ووقع اضحية عنهم  
 فراجع اهله لكاية كذا الخط الذي **قوله** ينبغي انه لا  
 يجزي عن الثمن واحد فيجزي عن واحد ويعتبر اعلا  
 السنين مرحومي **قوله** لا قاعة شعارها اي علامات الشريعة  
**قوله** على استحباب السمين ويقدم السمين على اللون فسمينة

ثلاثة اسباع بدنة  
 او بقره من مالها  
 ثم اشترى



سودا افضل من هزيمة ايضا **قوله** فترز بالبناء للفعول  
لانه من الافعال الملازمة للبناء للمجهول **قال الشاعر**  
**قوله** لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى ساهمها كل مفلح  
**قوله** بل هو اى اسم التولا اوليها من المجنونة لان المجنون عدم  
العقل الخاص بالعقل الادميين والملايكة والجن **قوله** والودك  
اي الدهن وقوله موجود بين بحيم ثم هزيمة مفتوحة بين الواو  
والتحية من الواو بكسر الواو اي القطع **قوله** غير مقصودة  
ان يؤخذ منه ان مقطوع الذكر بحزري وهو كذلك قاله شيخنا شبر  
قال والمسئلة منقولة اج **قوله** على جواز خصا الماكول في صغره  
اعلم ان الخصا جاز بشرط ثلاثة ان يكون لماكول وان  
يكون صغيرا وان يكون في زمان معتدله والاحرم **قوله** بل  
يكفه عنوها اي غير ذات القرن **قوله** فلو ذهب الكل الى المعتد  
ان فقد الانسان كلها او بعضها ان اتر في اللحم حر والافلا  
**قال قوله** وانهم اتخذوا هذا ان كان لفظ بعض في كلام المصنف ولعله  
في بعض النسخ اه قل **قوله** منع كل الاذن اي منع مقطوع كل  
الاذن **قوله** المخلوقة بلا اذن اتخذ وسكتوا عن فقد بعض الاذن  
خلقة سم **قوله** فكما يحزري ذكر المعزاي مع خلوة عن الفرع  
والالية فيؤخذ منه ان فاقد هما من الجنس الذي يقبل و  
جودهما فيه يحزري ايضا ويقاس عليه فقد الثالث وهو الذنب  
**قوله** اما فقد ذلك لقطع الخ جوابه قوله الاتي فانه يضر **قوله**  
شئ يسير خرج الكثير فلو ترتب على بقايه ضررها بان تنجز  
فهل

ومنع

قبل يضر الكثير اية او لا عموم كلامهم يقتضي انه لا يغتفر  
**قوله** ويدخل وقت الذبح للاضحية من لود قفوا في العاشر حسب  
الايام للذبح فيسمر وقتها الى غروب شمس الرابع عشر على  
حساب وقوفهم كما في الحج وعلى **قوله** صلاة العيد عليه يجوز  
باستقلال الصلاة في الايام من الصلاة والخطبة لا اشتراط  
الامرين جميعا ولهذا عطف الشرح على قوله من وقت مضى  
قد ر صلاة ومضى قد ر خطبتين **قوله** وهو طلوع شمس الخ جوابه  
من طلوع الخ اي مضى ذلك من طلوع فليتم امل قوله **قوله** كلمة على الضحية كما وجعلنا  
الضحية **قوله** ومعلوم انه لا يحتاج للقيمة التفاضل الصيغة وح  
فما يقع في السنة العوام من قولهم لمن سألهم عما يريدون  
التضحية به هذه الضحية تصير به واجبة يستنع اكلها  
ولا يقبل قولهم اردنا التطوع به خلافا لبعضهم **قاله الشيخ**  
م ر في شرم **قوله** خطبتين خفيفتين والخفة بان يقتصر  
على الواجب فيهما اي الخطبتين قل **قوله** في كل ايام التشريق  
ذبح وكذا في ليله **قوله** من مثلها اي من قيمة مثلها ارجو في  
**قوله** فان اتلفها اجنبي لزمه دفع قيمتها اي في جميع  
المصور السابقة اي فيما اذا كانت مندورة معينة او  
في الذمة اي وقت التلف فان قيل ما الحكمة في ان الاجنبي  
ضمن بالقيمة والناذر باكثر من قيمتها يوم التلف ومثلها  
يوم النحر والجواب ان الناذر لما التزم التضحية بالمعينة  
ثم اتلفها غلظ على نفسه فامر بدفع مثلها ان كان المثل



اكثر من قيمة يوم التلف او شر ما يذبحها بقيمة ان كانت  
 القيمة اكثر لاننا لو الزمناه بالاكل لكان الزائد كانه راجع اليه  
 لوجود التزام منه مع التقصير في التلف بخلاف الاجتهاد فانه  
 لا التزام منه فلم يلزمه الا القيمة فتره بعض امر لكن هذا لا يناسب  
 ما مر عن المرحومي من ان المراد الاكثر من قيمة مثلها يوم النحر  
 وقيمتها وقت التلف **قوله** فان لم يجد فذبحها فان لم يكن اشري  
 شقفا فان لم يكن اشري لم يجرى نعم فان لم يكن تصدق  
 بالدرهم **قوله** مطلقا اي لا يقيد بالاضحية الا التكبير فانه خاص  
 بالاضحية ومثله الدعاء بالقبول كما مر قاله سم في اجمعه **قوله**  
 بان يقول بسم الله والاكل بسم الله الرحمن الرحيم غري وغيره  
 وما اشهر من انه لا يطلب لك لان الذبح لا يناسبه دحة  
 مردود **قوله** والصلاة في اي عقب التسمية ويكره تركها  
 اي التسمية والصلاة على النبي **قوله** في غير مقابلتها  
 اي الذبح **قوله** ولا ياكل من الاضحية المنذورة اي لوجوبها  
 عليه وح يشكك عدم جواز الاكل بانه صلى الله عليه وسلم كان  
 ياكل من كبداضحية مع وجوبها عليه والواجب تمتنع الاكل منه  
 واجيب بان الاكل مما زاد على الواجب اي ان الواجب عليه  
 التضحية بواحدة وهو كان يضحى باكثر فكان ياكل من غير  
 الواجب كما قاله الزياطي وهل تجاب بان التضحية والكبد  
 وباقي الاعضاء الباطنة كالكرش لا يجب التصديق بها  
 حرره **قوله** المنذورة لو قال الواجبة لكان ام يشمل الواجبة  
 بقوله

بقوله هذه اضحية وان جهل ذلك كما مر قال اي يحرم عليه  
 ذلك اي وعلى من تلزمه نفقته **قوله** كان ياكل من كبداضحية  
 ولعل حكمته كونها يقع بها الكرام الله تعالى لاهل الجنة لما  
 ورد ان اول اكرامه لهم بكبد الحوت **قوله** لظاهر الآية عليه  
 ليجب واما قوله لقوله تعالى فعلة اي لنفي الوجوب فظاهر  
 الآية مناقض لقوله تعالى **قوله** يقتضي خلافا ذلك حيث  
 عبر بالجمع ويحجب بان ال للجنس **قوله** واكل ولدها كلهم جاز  
 نحو دفع به ما يتوهم من ان المتطوع بها اذا عرض لها لعل  
 يصير كانه ضحية ثانية فيجب التصديق بخري منه اي  
 فهذا التوهم باطل **قوله** كما نفي في البويطي معتمد **قوله** ووقع  
 في المجموع جواز اطعام الخ ضعيف **قوله** وتجب منه الاذري  
 الخ اي مما وقع في المجموع اي لان القصد منها ارفاق  
 المسلمين باكلها لانها ضيافة لهم من الله فلا يجوز تمكين غيرهم  
 منها وكلام الله يقتضي ان الذي في المجموع وتجب منه الاذري  
 هو اطعام المضري لفقر اهل الزمة والذي في شتم رامتنا قد  
 ذلك وان ما في المجموع انما هو في اعطاء الفقير والمهدي  
 له شيئا منها للكافر وعبارته وخرج بالمضري عن نفسه مالم  
 ضحي عن غيره فلا يجوز له الاكل منها كما لا يجوز اطعام كافر منها  
 مطلقا ويؤخذ من ذلك امتناع اعطاء الفقير والمهدي اليه  
 شيئا منها للكافر اذا القصد به ارفاق المسلمين باكلها لكن  
 في المجموع ان مقتضى الجواز **قوله** لا يظاهر القرآن اي في قوله



تعالى فكلوا منها **قوله** وله تفويضها أي التبعة **قوله** بخلاف ما  
إذا أذن له وصورت في البيت أن يومئذ ما يتم المنهج **قوله** أن  
كان أي الرقيق غير مكاتب **فصل في الحقيقة**  
الاولى تسميتها ذبيحة ونسيكة أي لما في الحقيقة من  
الاشعار بالعقوق فالتسمية بها خلاف الاولى **قوله**  
يسمى أن يقرأ عند الطلاق آية الكرسي وأن يكلم الله الذي  
خلق السموات والارض في ستة ايام والمعوذتين والاكثار  
من دعا الكرب والحاجة **قوله** وهي سنة مؤكدة فيثاب  
علي فعلها فان نذرها وجبت **قوله** مرتين بفتح الهاء اسم مفعول  
**قوله** لم يشفع لو الدية في بعض الصوامش أي مع السابقين  
**قوله** والحقيقة وهي كما تقدم احدي الولايم الذي نظرها ابن  
المقرئ **بقوله**

وليمة عرس ثم خرس ولادة **قوله** حقيقة مولود وكيرة ذي بناء  
وضيمة موت ثم اعدار خاتن **قوله** تقيعة سفر والمودب للثنا  
وزاد بعضهم **قوله** للعقد ملاكا **قوله** وحفظ القرآن حذافا  
**قوله** على راس المولود خرج بقية الشعر كشعر حاجبه واهدا  
به فانها لا تسبي حقيقة **قوله** عند خلق شعر راسه سيد كرم  
الشأنها قبل الخلق **قوله** باسم سببه أي البعيد لان الحقيقة  
في الاصل كما مر اسم لشعر الراس والشعر سبب خلقه و  
خلق سبب الخلق **قوله** ويكره لصع لطح شعر المولود بدنها  
ويحرم لطح الابواب بدنها ويدم الاضحية **قوله** وانما لم

يحرم

يتيمناه

يحرم أي لطح الراس **قوله** مع الغلام أي يطلب مع الغلام **قوله**  
وانما لم يحرم قد يقال ان كان الحديث صحيحا فلا كراهة ايضا  
وان كان من فعل الجاهلية وان كان ضعيفا ذلك فملا قيل  
بالحرمة لحرقه التثنية باسم فليتامل **قوله** قال حج أي العسقلاني  
شارحه أي البخاري **قوله** فارقوا عليه دما أي صبوا على راسه  
وقوله واميطوا عنه الاذي أي اغسلوه بعد دبه وتسميته  
اذي باعتبار انتقال مكان علي المولود من اذي اليه **قوله** ان  
يحسن اسمه بالناس للمفعول **قوله** وافضل الاسماء عبد الرحمن  
وعبد الله في بعض النسخ عبد الله وعبد الرحمن **قوله** والحاصل  
ان افضل الاسماء عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما اضيف  
بالعبودية لاسم من اسمائه تعالى ثم محمد ثم احمد وتكره  
بعبد النبي علي المعتمد وما وقع في حاشية الرحمان في  
حرفه التسمية بعبد النبي ضعيف وصريح كلام الرحمان في حرفه  
التسمية بعبد العاطل لانه لم يرد في اسمائه تعالى وهي توقيفيه  
اه **قوله** وتكره التسمية ايضا بكل ما يتطير بنفيه او اثباته  
كما قاله الشك بركة وغيممة ونافع ويسار وحرب ومرة وشهاب  
وسيطان وجمار وتشتد الكراهة بنحو ست الناس ست والعلماء  
اوست القضاة اوست العرب اوست العلماء اوست الناس  
او ابا الطيب وتحرم التسمية بعبد الكعبة او النار او علي او الحسن  
لإيهام التشريك كما في ثم ر وما في حاشية الجلال للعليوني  
من كراهة التسمية بعبد علي ضعيف قال الرحمان في وكذا ما



اضيف بالعبودية لغير اسمائه تعالى اي فيحرم اي غير عبد  
الذي كما مر وتحريم باقتضى القضاة اهد وملك الاملاك وحاكم  
الحكماء القاضى القضاة فانه يكره على المعتمد وتحريم ايضا بريق  
الله وحبار الله لا يهجم المخذول ايضا ومما يحرم قول بعض  
العوام اذا حمل شيئا ثقيلًا الحمله على الله كما في فهم رايضا ويجب  
تغيير الاسم الحرام على الاقرب كما قرره المشهاب شهاب المسمى  
اهد وتروى الرحمان في وجوبه وندبه **قوله** وافضل الاسماء  
هذه في الذكور واما في البنات فاما الله كما نقل عن شيخنا  
البابلي **قوله** ويجرم التكني بابي القاسم بالالف واللام فاهم  
انه لا يحرم بابي قاسم والاقرب الحرمه مطلقا اهد تقريره ش  
ونقل عنه ايضا عدم الحرمه بابي قاسم فاجعه كذا بخط الديري  
**قوله** بابي القاسم اي لو لغير من اسمه محمد ولو بعد موته صلى  
الله عليه وسلم قل وظاهر الحرمه ولو كان له ولد سماه  
قاسما ولا بأس بالتكني بابي الحسن لاسما توسع الناس فيها  
فما يضاف الي الدين كبد الدين وعبد الدين وامين الدين  
فهو خلاف الاول او منزهه قل على الجلال من قوله ولا بأس  
**قوله** ولا يكنى كما في اي يحرم **قوله** وليسوا من اهلها وقد  
قال صلى الله عليه وسلم اذا مدح القاسق غضب الرب واهتز  
لذلك العرش **قوله** كما قيل به يرجع للتعريف فالتكنية بابي  
لهب للتعريف **قوله** واسمه اي ابي لهب عبد العزي **قوله**  
ويكون ذلك اي الملقب بعد ذبح العقيقه هو محمول على

الاكمل

الاكمل **قوله** من تلزمه العقيقه نفقته اي بغرض اعساره  
كما قاله سم فلا ينافي ما ياتي من قوله امان مال المولود فلا  
نسقط ما يقال اذا كان للمولود مال نافي قوله من تلزمه  
نفقته **قوله** عن الغلام ويحق به الخنثى احتياطا لا خلاف  
لج ولكن الخط كلامه على الشاتين افضل فيه ولا يحكم على  
الواحدة بانها خلاف الا افضل لعدم تحقيقه السبب  
المقتضى كونه خلاف الا افضل **قوله** متساويتين ليس فيدا  
بل الملازم على ما يجزي في الاضحية **قوله** ان يعق بضم العين وكسرها  
قوله امان مال المولود فلا يجوز هذا مقابل قوله السابق وهو  
من تلزمه نفقته لو كان الولي عاجزا الخ والعقيقه  
مطلوبه من الولي الموسر الي البتة وبعده ينشغل الطلب  
للمولود ولا ينافي ذلك ما قاله الله لعدم يساره في جميع المدة  
بخلاف هذا **قوله** والعسل عطف خاص على عام اي النحل او عطف  
مغاير بناء على ان الخلوي مكان بنار **قوله** رجل الشاة الى اصل  
الفخذ والافضل اليميني تفا ولا بان يعيش ويمشي رجله قوله  
فان كسر لم يكره بل هو خلاف الاول **قوله** لم يورثها اي  
اماموكدا كالا مراثي للموسر **قوله** ترجيح مخاطبته بقا  
اثر الولادة **قوله** كالا ضحية السنونه من هذا مكرم  
قوله قبله كالا ضحية **قوله** يجلو وطبخها بجامف خلاف  
الاولي **قوله** ان يدهن غبا جنية البدن وهو ظاهر لانه  
يرطب البدن **قوله** وهي اي البراجم جمع برجه **قوله** بعض

الطوي بالفتح  
الطعام المطبوخ  
على النار

اي



الراس ومنه الشوشة المعروفة **قوله** وما يفعل له الخلاق عند اختتان  
 الاولاد **قوله** واما خلق جميعها اي الراس ولو عبر هنا  
 عنها وفي خلقها الا في بغير المذكر كان مستقيما **قوله** فلا  
 باس به نحو ولا باس بتروك سباليه وهما طرف الشارب  
 ثم المنوف **قوله** اذا اريد ان لا يمس قيدا ولو اسقطه كان اولى  
**قوله** اول طلوعها ليس للتقيد بل مطلقا اي ان  
 خلق الحية مكروه حتي من الرجل الكبير وليس حراما  
**قوله** ولعله قيد به لقوله ايتار اللمرودة **قوله** واستعمال  
 الشيب اي يكره ثم ان دعته ضرورة اليه جاز **قوله** **كتاب**  
**السبق والرمي** **قوله** سنة ذكر الشرا ان تقدره احكام ثلاثة  
 السنية بقصد الجهاد والاباحة بقصد غيره والحرم بقصد حرام  
 كقطع الطريق واما الواجب والكراهة فيحمل ان يعرض له ايضا  
 فليتنامل **قوله** والسابقة الشاملة للمناضلة اي المرات قال في ش  
 المنهج فالمسابقة تعبر المناضلة والرهان وان اقتضى كلام  
 الاصل بقاء المسابقة والمناضلة قال الازهر في النضال  
 في الرمي والرهان في الخيل والسباق يعبرهما اه لكن ظاهر  
 ترجمه المصنف الجري على ما في المنهاج لان العطف في  
 قوله السبق والرمي يقتضي المغايرة وان احتمل ان يكون  
 الذي يعبرهما هو لفظ السباق لا السبق ويدفع ظاهر  
 حديث لاسبق الا في حق او حافر او نضل فانه روي بلفظ  
 المصدر تامل **قوله** ساقى النبي صلى الله عليه وسلم اي على

في  
 في  
 في

المناضلة  
 السابقة والمغايرة

الاقدام

الاقدام وسبالي جوازه بلا عوض **قوله** او حافر او نضل كذا في  
 صحاح النسخ قد دخل في الحق الغيلة والابل وفي الحافر الخيل  
 البغال والخيول والمراد بالنصل السهام وخوها **قوله** ولا  
 بغيره راجع لغير الكلاب اما هي فيجوز المسابقة عليها بغير  
 عوض كما صرح به شيخنا قل كذا بخط الروحي **قوله** النبل  
 هو النشاب المشتمل على الحديد في طرفه والنشاب هو الخالي عن  
 الحديد **قوله** بالمسلات ككبار **قوله** والابر اي ابر البراذع **قوله** المرامات  
 هذا هو الصواب وفي خط الشرا المداحات وهو سبق قلم فقد  
 قال بعض الافاضل واطلاقه على المعنى الذي ذكره لم اقف عليه  
 في كتب اللغة **قوله** بان يرمي نحو فهي حرام لانها تؤذي قطعانهم لو  
 كان عند حمار حذق بحيث يغلب على ظنهما سلاهما منه لم يحرم  
 تنبيه **قوله** محل اصطياد الحية للحاذق في صنعة غلب على ظنه  
 سلامته منها فقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ  
 من كلام النووي في فتاويه ويؤخذ من كلامه ايضا حل انواع  
 اللعب الخطيرة من الحاذق بما آت كالبهلوان اللعب الخطيرة  
 من الحاذق حيث غلب على ظنه سلامته ويحل التفرج عليه  
 اه **قوله** الا شبيه جوازه عبارة شمر والاقرب جوازه حيث  
 خلا عن الخصام الواقع بين اهله قال بن سم وعمومه  
 يشمل ما لو كان بعمومه هو **قوله** على رمي بندق قال الزيادي  
 نقلا عن م والمراد به ما يوكل ويلقب به في العيد اما بندق  
 الرصاص والطين فتعبر المسابقة به لان له نكابة في الحرب استعملت  
 السهام

اي التي يحشى بها البراذع  
 اي التي يخاطبها البراذع



اه وصورة رمي البندق ان يدفعه براس اصبعه على وجه  
النقر حتى ينزل للحفرة من غير تجاوز لها **قوله** ولا على  
خاتم اي هل هو في المرمى او في اليسار **قوله** اقتصر للمص منها  
على ذكر اثنين اي في كل من الرهان والمناضلة لان السابقة  
تعمرها كما تقدم فالرهان في الخيل وخوها ذكر المص من مزرعه  
علم المسافة والمناضلة ذكر من شروطها علم صفتها وذكر  
من شروطها ما اشتراط المحلل اذا كان العوض من الجانبين  
اذا علمت هذا فكان ينبغي للشرح ان يسقط قوله اي مسافة  
الخ فتم **قوله** ويتعينان بالتعيين اي اذا وقع العقد على  
غيرها باشارة وخوها نقينا فيفسخ العقد هلاكها  
وقوله فان وقع العقد على موصوف الخ فتم لم يسم له اي القوم  
ويتعينان بالتعيين فتأمل **قوله** كالاجارة اي بما يجمع  
اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين وقيل بالاجارة  
كالجمالة يجمع ان العوض مبذول في مقابلة ما لا يتوقف  
به فكان كرد الابق **قوله** وصفة بالرفع معطوف على اسم  
كان ومعلومه بالذهب معطوف على خبرها كما ذكره الش  
**قوله** زيادة على ما مر اي وهو ان تكون المناضلة على نافع  
في الحرب كالرمح والمزاريق وخوها **قوله** بان يبد رتقم  
الدال **قوله** المشروط اي اصابته بخمسة من عدد معلوم  
كعشرين الخ قال في ش المنهج فلو شرط ان من سبق الي  
خمس من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين او عشرة فاصاب  
احدها

٢٦٠  
احدها خمسة والاخر دونها فالاول فاضل وان اصاب  
كل منها خمسة فلا ناضل وكذا اي لانا ناضل لو اصاب احدهما  
خمس من عشرين والاخر اربعة من تسعة عشر بل يتم  
العشرين لجواز ان يصيب في الباقي وان اصاب الاخر من  
التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار منضولا لياسه  
من الاستوي في الاصابة مع الاستوي في رمي عشرين  
اه بخروجه وقضية قوله فرمى كل اي قوله فالاول فاضل ان  
الثاني لورمى من العشرة ستة فلم يصيب فيها شيئا  
قضينا للاول وان لم يستوف الثاني باقي العشرة وتلا  
مانع من التزام ذلك قاله القائله الشهاب تخميرة البرلسي  
وقوله وان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل ظاهرة  
وان كانت اصابة احدهما خمسة قبل اصابة الاخر خمسة  
فيكون المراد بالمبادرة والسبق ان يصيب احدهما العدد  
المشروط دون الاخر لان يصيب احدهما العدد المشروط  
قبل الاخر لكن هذا لا يوافق قوله فالاول فاضل في مسيلة  
العشرة لانه يقتضي ان المراد ان يصيب احدهما العدد  
المشروط قبل الاخر والا اي لو كان المراد اصابة احدهما  
دون الاخر كان في مسيلة العشرة لانا ناضل لاحتمال  
ان يصيب في العشرة الباقية من العشرين اللهم الا  
الا ان يقال مراده او عشرة وكان العدد المطلوب عشرة فقط  
لا عشرين اه ورايت بخط تلميذ الشهاب العتيوبي قال سم



المفهوم من هذا التقرير الذي هو نفس كلامهم انه ليس المراد  
 بسبق احدهما باصابة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر  
 حتي لو كان الشرط السبق خمسة من عشرين فيبدر احدهما  
 باصابة خمسة منها واكملوا الاخر احدهما به الخمسة فيما بقي منها  
 لم يكن منصوبا فله رمية الا ان يياس بان يبلغ السادسة  
 عشر بدون اصابة اه فلتأمل سم وقوله لجواز ان يصيب في  
 الباقي اي فلا يكون الاول نافلا قال في الرخصة وقولنا مع استواء  
 في عدد المرمي احترز عن هذه لان الاول يدرك لم يستويا بعد  
 سم مع استوائهما في عدد المرمي اي الذي رماه صاحبه  
 لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاتي او عشرة وثل ذلك في  
 البهجة والروضة وغيرهما سم **قوله** كعشرين من كل منهما قال  
 في المنهج وشي عقب ذلك ولا بيان عدد نوب المرمي كسر سم  
 سمر او اثنين اثنين ويحل المطلق في كلام الشم سقط  
 فتأمل **قوله** او خرق بالغا والزاي العجبتين **قوله** استرده  
 من هو معه اي ان كان دفعه والالتم يترمه شي **قوله** صاحبه  
 السابق كان يقول احدهما للاخر ان سبقتني فلك على هذا  
 او كذا وان سبقتك فلا شيء عليك **قوله** ولا يشترط  
 ح بينهما محلل اي لان العوض من جانب واحد فلا يحتاج  
 الى محلل **قوله** ثمانية قال الشيخ غيره وحكم الاولين يا  
 خذ المحلل الجميع والثالثة لاشي والرابعة للاول و  
 الخامسة كذلك والسادسة للاول والمحلل السابعة  
 للاول

للاول والثامنة لاشي **قوله** ولا اشك الخ اي فالعوض  
 من احد المتنازعين بالسهم لا يحتاج الى محلل كما انه اذا كان  
 منهما جميعا يحتاج اليه على طبق ما قدمه في المسابقة  
 على المركوب اه **قوله** الا بمحلل اي بان يقول ادخل  
 بينكما فان اصبحت العدد المشروط اصابة من عشرين  
 مثلا دونكما اخذت المال والالتم اعظم فان اصاب  
 العدد المشروط وحده اخذ المال المشروط منهما وان  
 اصاب مع واحد قسم الماخوذ من الاخر عليهما  
**كتاب الايمان والنذور** جمعها النذور  
 من بعضها ولان بعض النذر فيه كفارة يمين وهو نذر  
 اللجاج كما سيأتي واركان اليمين ثلاثة خالف ومخلف  
 عليه ومخوف به فيشترط في الخالف التكليف والاختيار  
 والقصد وفي المخوف عليه ان يكون غير واجب بان كان  
 محتملا او مستحيلا وفي المخوف به ان يكون اسما  
 من اسم الله تعالى **قوله** الايمان بفتح الهمزة من الحكم  
 ايمان المرء يعرف بايمانه اه **قوله** لانهم اي في الجاهلية  
 كانوا لا يخافون الله تعالى لانهم لا يخافون الله تعالى كما تحفظ اليد  
 اليمن **قوله** بيد صاحبه اي بيمينه **قوله** وفي الاصطلاح  
 تحقيق امر غير ثابت اي باسرها خصوصا حتى يكون  
 يميننا اصطلاحا ومن اسقط الزيادة اراد اليمين  
 اللغوية قال في المنهج وشي وتعتقد بربعة انواع



اي بواحد منها اي وهو ما اختص الله به او بما هو فيه اغلب  
او ما يطلق عليه وعلى غيره سوا او قصد هو به او صفاته  
الذاتية **قوله** تحقيق ان قال سمر وكان المراد بتحقيق  
ما ذكر التزام حقيقة فليتأمل اهل الجرح وفيه **قوله** غير ثابت  
هو اولي من قول المنهج محتمل لشموله للمتنوع خلفه  
ليقتلن الميت فان عبارة المنهج لا تشملها والحاصل  
ان المحلوف عليه منحصر في شيئين المحتملين كوالله لا ضرب  
زيدا والمستحيل كوالله لا قتل الميت اما الواجب فلا  
يكون محلوف عليه كوالله لا موتن لانه لا يتصور فيه الا  
للبر وهو لا يخل بتعظيم الله تعالى بخلاف المستحيل  
فانه لا يتصور فيه الا الحنث وهو يخل بتعظيم الله تعالى  
**قوله** ما ضيا كان نحو والله ما دخلت الدار ولا كلمت  
زيدا او والله دخلت الدار وكلمت زيدا او مستقبلا  
نحو والله لا ادخل الدار ولا اكلم زيدا **قوله** ليقتلن  
الميت اولى صعودن السما فانهم يمتثلون به الكفارة  
حالا وان صعد السما لان ذلك يخل بتعظيم الاسم  
وحرمة فقد هتك حرمة اليهين ما لم يقيد كفي غدا  
فيكفر غدا هو شوبري لانه لا يحنث حالا وانما يحنث  
بعد مضي الغد وقيل يحنث حالا **قوله** صادقة كانت  
اي اليهين او كاذبة اي فانها منعقدة بكل حال **قوله**  
ولانه اي الثالث بت لا يتصور فيه الحنث اي بعدم  
الموت

ولو بالادلة على  
ذلك وان استحال  
تحقيقه صح

لعمري ان مقتضى  
الدين ان لا يحنث  
بالاسماء الا في  
الاسماء التي هي  
منها ما لا يحنث  
بها الا في حال  
الغدا

الموت فانه لا بد منه وان طالت المدة **قوله** وفارق انعقادها  
حيث لزمت الكفارة بما لا يتصور فيه البر كخلفه ليقتلن الميت  
فان امتناع الحنث اي في الثابت فيما لو خلق لموتن **قوله**  
وامتناع البر اي في المتنوع كقتل الميت **قوله** وتكون اليهين  
للتاكيد اي كما تكون للتحقيق لكن عند انكار السامع  
تكون للتحقيق وعند الانكار تكون للتاكيد **قوله** والله  
لا موتن او لا اصعد السما او لا اهل الجبل فليس يمين  
لامتناع الحنث فيه بذاته **قوله** الا بذات الله في نسخة  
سمر العبادي الا بالله قال اي بهذا الاسم الشريف  
الدال على الذات العلية وقوله او باسمي قال كالرحمن  
او الحي الذي لا يموت والاله ومالك يوم الدين **قوله** المراد  
بها نعت للذات **قوله** ولو مشتقا كالحالق الخ يتأمل هذه  
الغاية مع ان ساير اسماءه مشتقة **قوله** او من غير اسمائه  
الحسني كصانع الموجودات قال شيخنا م ر ومنه الجواب  
الرفيع والاسم الاعظم ومقسم الاديان وفي الشئ عدم  
الانعقاد بالجناب الرفيع وانه ليس كناية لان معناه  
فنا الدار **قوله** او لم يكن مراده به الموصول والموصوف  
كما مثل وان كان كل منهما مفردا **قوله** الا ان يريد به  
اي بهذا القسم في جميع هذه الاسماء قال قل وهذه الارادة  
تجري في جميع الاقسام فلو اخرجه كان اولي اهل قلت  
مراده الفرق بين مكان صرحا فيه تعالى فلا يقبل الصرف



عنه ويقبل الصرف عن اليمين بخلاف المشترك بينه تعالى  
وبين غيره فانه ان كان غالباً فيه صرف اليه الا ان يستعمل  
الحالف في غيره وان لم يغلب فيه بل كان استعماله فيه وفي  
غيره سوا توقف انعقاد اليمين به على ارادته تعالى به دون  
ما اذا اطلق او قصد غيره فالحامل له على جعل قوله الا ان يريد  
به غير اليمين قاصراً على النوع الاول اختصاصه بما بعده باستعماله  
استعماله في غير الله قصار الحاصل ان ما اختص بالله من  
الاسماء لا يقبل الصرف عن الله ويقبل الصرف عن اليمين وما  
اختص به من الصفات يقبل الصرف عن الصفة لاثرائها كما  
اشار له الش بقوله وبالبقية ظهور اثارها ويقبل الصرف  
عن اليمين ايضاً وما كان استعماله في الله اغلب ينصرف اليه  
عند الاطلاق ويقبل الصرف عنه باستعماله في غيره وما  
كان فيه وفي غيره على السوا يتوقف انعقاد اليمين به على استعماله  
فيه لكونه مشتركاً كذا في بعض تلامذة قول **قوله** غير  
اليمين اي بان قصد التبرك بذلك اي ما لم يكن بحضرة  
القاضي والا فلا تقيد التورية **قوله** ولا يقبل منه ذلك اي  
ارادة غير اليمين في الطلاق مخا اي فيما لو قال ان حلفت بالله  
فانت طالق او انت حراً ولا طاك فوق اربعة اشهر فانت بصيغة  
مما تقدم اي كان قال بعد قوله السابق بالله لا ضربين زياداً  
قال لمراد به اليمين بل اردت استعنت بالله مثلاً فانه لا يقبل  
منه فيقع ما علقه على الحلف من الطلاق والعق والايلا فارادة

غير

ما ان يريد  
اجزاء ما صدر من  
اليمين

غير اليمين تارة تقبل وتارة لا تقبل اهرج **قوله** لتعلق حق  
غيره اي غير الله به **قوله** اما اذا اراد الحاصل ان الحالف اذا  
ناول اليمين مع استعماله في معناه كقوله ارادة بقولي والذي  
نفسى سيده انه مبتدأ خبره اعده او اعتمد عليه او نحو ذلك  
واما ان يريد اخراج اللفظ عن استعماله في الله مع بقا ارادة  
اليمين فيقبل قوله في الاول دون الثاني وقوله المزاج  
لا يقبل قوله لمراد اليمين محمول على الثاني دون الاول **قوله**  
او باسمه مخطف على قوله او باسم من اسماء المختصة **قوله**  
الغالب اطلاقه عليه وعلى غيره مشاركة الغير له سبحانه وتعالى  
انما هي في الاطلاق المجرد عن الاغلبية خلافاً لما يوهمه  
صنيعة وهو انه ان يقال ويطلق لا غالباً على غيره تامل **قوله**  
والرب اعترض من بانه مختص به تعالى فهو من القسم السابق  
واجيب بانه بالنظر لاصل وضعه والقرينة ضعيفة لا  
قوة لها على الغالب المقصد وبذلك فارقت الاضافة في قوله  
رب العالمين **قوله** وخالق الافك اي الكذب **قوله** سوا  
حال بتقدير مستويين او منصوب بنزع الخافض اي  
على السوا والاسم الاعظم يمين صريح بخلاف القسم الاعظم  
فانه كناية **قوله** او بصيغة نحو هذا مقابل للاسم الشامل للصفة  
بان يحلف بالصفة مجردة عن الذات كوعظمة الله وقدرته  
**قوله** من صفاته الذاتية اي الثبوتية كما ذكره وترددها  
في صفات ذاته السلبية لعدم جسيمته وعرضيته وعم القاضي



صحة اليمين بها واما صفات الفعلية كخلقة ورزقه فلا تنفقد اليمين  
بها خلافا للخلاف في قولهم وكلامه وسعه وبصره في صفات الذات  
**قوله** لا احتمال اللفظ اي لها **قوله** والجلد اي واللفظ كما ذكره ج  
فاذا اراد اللفظ القرآن لا المعنى النفسي لم يكن شيئا انظر **قوله**  
والمظهر مطلقا اي سوا اللفظ الجلالة وغيره **قوله** وتأخره  
ولا ينفقد بها اليمين وقيل هو كناية امر خطم **قوله** ولو قال  
الله في الصراحة متوقفة على النطق بحرف القسم **قوله**  
وميثاقه وذمته الذمة بمعنى الميثاق والمراد انه ياتي بلفظ  
الجلالة خلافا لما لو اقتصر على الضمير وان تقدم له مرجع فكناية  
**قوله** ان اراد يمين نفسه اي فيسن للمخاطب ابراره في غير  
معصية ومكروه قال في كفر الخالف وقال احمد بل المخاطب  
ج اما اذ لم يقصد عقد اليمين لنفسه بان قصده للمخاطب  
او قصد الشفاعة في فعله او اطلق فليس شيئا لان ذلك  
ليس من محافيرها والاطلاق محمول على الشفاعة **قوله** ولا  
يكفي به كنى الاتيان به حرام ويعز على ذلك مطلقا ولا ينفقد  
يمينه مطلقا وان قصد اليمين والتفصيل انما هو في الكفر  
وان مات ولم يعلم قصده لم يكفر كما يفيد كلام الاذكار  
خلافا للاسنوي في قوله يكفر لان اللفظ بوضع يقتضيه  
قوله وليقل اي ندب لا اله الا الله وحذفه من اشهد هنا لا يدل  
على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يغتفر فيما هو  
للاحتياط ما لا يغتفر في غيره على انه لو قيل الاولي

ان ياتي هنا بلفظ اشهد لم يبعد لانه اسلام اجماعا بخلافه  
مع حذفه **ج قوله** فهو كما في الحال ويجب عليه النطق بالشهادتين  
**قوله** فان خلق على ارتكاب معصية عصى والحاصل ان المحلوف  
عليه اما معصية او مباح او مندوب او مكروه فالمعصية  
تكون بالخلق على ترك الواجب العيني او فعل الحرام فيعصى  
بالخلق على ذلك واما المباح فالخلق على فعله وتركه سواء  
في انه يسق عدم الحنث فيها واما المندوب فان خلق على  
تركه سن حنثه او على فعله كره حنثه والمكروه بالعكس  
فان خلق على فعله سن حنثه او على تركه كره حنثه **قوله**  
لمنعه ومالي فانه يجوز تقدمه على وقته الملتزم لما مر  
من انه حق مالي تعلق بسببين فجاز تقدمه على احدهما  
سواء تقدمه على المعلق عليه كالشفاعه ام لا لقوله ان شفى الله  
مريضي فله على ان اعتق عبدا او ان شفى الله مريضي فله  
على ان اعتق عبدا يوم الجمعة الذي يعقب الشفاعة  
يجوز اعتاقه قبل الشفاعة وقبل يوم الجمعة الذي يعقب  
الشفاعة **قوله** ومن الخ المراهج **قوله** الذي له حكم  
الخلق وهو نذر اللجاج كما يدل عليه تقرير الشر فكان المناسب  
ان يذكر هذه في فضل النذر **قوله** ويسمي نذر اللجاج  
والفصن وبنا بطنه ان يعلق القرية بخت او منع او  
تحقيق خبر **قوله** في الحنث ان لم يفعل كذا فلي عتق رقبة  
وفي المنع ان فعلته فعلى ذلك وفي تحقيق الخبر ان لم ينل



الامر كما قلته فعلى عتق بخلاف نذر التبرر فانه التزام قرينة بلا  
 تعليق او معلقة على تجدد نعمة او اندفاع نعمة كقوله ان شفي  
 الله مريضى فعلى عتق رتبة اوله على عتق رتبة فالمعلق عليه  
 في نذر التبرر محسوب والمعلق عليه في نذر اللجاج موقوف  
 فتأمل **قوله** لزومه الكفارة اي كفارة اليمين في الصورتين **قوله**  
 قال ابن الصلاح انه ضعيف **قوله** والثانية ضعيفة والمعتمد  
 عدم الانعقاد مطلقا زيا دي فكلام الماوردي ايضا  
 ضعيف لانه مفهوم لكلام ابن الصلاح **قوله** ولو حلف اي  
 اراد ان يحلف على شيء فسبق له كان اراد ان يحلف انه  
 لا يكلم زيدا فسبق لسانه الي عمر واه **قوله** بولاية او وكالة  
 المراد انه باع مال موليه او موكله او اشترى به **قوله** لسم  
 يحنث وحكم اليمين باق حتى لو اتي به بعد ذلك عامدا حنث  
**قوله** ولم يخالف الشافعي في ان هذا ليس من الحلف واذا  
 حلف لا ينكح فنكح فاسد الا يحنث اه والمهر وجب بالوطي  
 وان لم يكن اذن من السيد قال الاوحي الجواب بان الشر  
 قيد بالحلف لان الكلام فيه والمراد ان مطلق العقد يحل على  
 الصحيح فتأمل وقد يجاب بان المراد ان كل ما يتوقف على  
 اذن من له ولايته فاذا واطلق حمل اذنه على الصحيح فمن  
 وكل شخصه ببيع او شراء حمل على الصحيح فلو فعله  
 فاسدا لم يقع للموكل والسيد باذنه لعينه في النكاح  
 يضمن المهر في كسبه ولو كان ذلك النكاح فاسدا وكان القياس

ان لا

ان لا يضمنه في كسبه في النكاح الفاسد لان الاذن منه  
 يحل على الصحيح فحولت القاعدة في ذلك لمدر ك يخصه  
 وقول قل ان المهر وجب بالوطي وان لم يكن اذن فيه  
 نظر لان المنقول انه لا يتعلق بالكسب الا ان اذن كوالا  
 ففي الذمة **قوله** فانه اي الشافعي اوجب فيه المهر فجعل  
 الفاسد كالصحيح ولو حلف لا يشارك فلا نافي لا يحنث  
 الا بالشركة الصحيحة بخلاف الفاسد فلا يحنث به  
 ولو حلف لا يشارك فاستدام احنث الا ان يريد شركة  
 مبتدأة اه شوبري **قوله** الا الحج الفاسد فاذا حلف  
 لا يحنث فاسد احنث وصورته ان يفسد عمرته يجامع  
 ثم يدخل الحج عليها فانه ينفق فاسدا واما تصويره  
 بان يحرم مجامعا ما ياتي على وجوه اذ الاصح عدم  
 انعقاده اني لمخارنته للمانع كما مر في باب **قوله** في حقيقته  
 ومحازه اي وفي عموم المجاز كان لا يسع في فعل كذا و  
 استثنى الزكشتي ما اذا كان قد وكل قبل كسبه والاوجه  
 خلافه روي اه تحشي **قوله** انه لا يحنث لانه بعد اليمين هو المعتمد  
**قوله** لم يحنث هذا ضعيف فقد قاله روفيه نظر  
 والا قرب الحنث اه واعتمد فيها قبلها عدم الحنث ولعل  
 وجهه ان الاذن في قوله لا يخرج الا باذنه معناه الاذن  
 في المستقبل فصار ما انفاله من الخروج بدون اذن جديد  
 فاذا خرجت بالاذن السابق حنث لخروجها بدون اذن

له



جديد كما انه في مسيلة لا يبيع ولا يוכל لا يحنث ببيع وكيله بوكالة  
 سابقة لعدم وكالة جديدة لانها المخلوق عليها دون السابقة **قوله**  
 لم يحنث كما نقله الشيخان معتمد **قوله** حنث بعقد وكيله له  
 اي ماله يقصد انه لا يتعاطى العقد بنفسه فان قصد ذلك  
 لم يحنث بفعل وكيله **قوله** وهو المعتمد معتمد **قوله** لم يقتض  
 نصوص الشافعي اي من حمل على فعل نفسه فلا يحنث  
 بعقد وكيله لانه يعمم كون الحالف لا يشل فعل الغير **قوله**  
 فوكل من راجعها اي سوا قلنا الرجعة ابتداء نكاح ام  
 استدانة فالمعتمد انه يحنث **قوله** فعلى قولي المكره والمعتمد  
 فيه عدم الحنث ويؤخذ منه ان الاجبار بالنكاح يصح مع  
 الامتناع وليس يختص بالسكوت مع عدم التصريح بال  
 الامتناع **قوله** فهو كما لو اذن الخ اي في يحنث على المعتمد **قوله**  
 لا يحنث اي عند الاطلاق **قوله** لا يحنث معتمد **قوله**  
 لا يبيع لي زيد مالا اي فهو كما لو حلف على زيد لا يبيع ماله  
 خلا فالبلقيدي في فقه بينهما وكانه يجعل الاملام  
 للتعليل لا للتعدية قال مروني ثم تعين في لا تدخل دارا  
 ان لي حاله من دار قدم عليها لكونها متعلقة وليس متعلقا  
 بتدخل لان ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيحنث  
 بدخوله دار الحالف وان لم يكن فيها ودخل غيره لادار  
 غيره وان دخله **قوله** سوا علم زيد انه مال الحالف علم  
 منه ان معنى العبارة لا يبيع مالا كانيالي فليس له متعلقا

هذا هو المعتمد  
 في قوله لا يحنث  
 على المعتمد  
 في قوله لا يحنث  
 على المعتمد  
 في قوله لا يحنث  
 على المعتمد

بيعه

ببيع بل بالمال ولعله عند الاطلاق لتبادره فان قصد  
 غيره بان اراد لا يوقع عقد البيع لي عمل به **قوله** انما يعتد  
 في المباشر للفعل اي في الحالف المباشر للفعل اي والمباشر  
 هنا غير الحالف **قوله** ووقت الفداء اي فيما لو حلف انه  
 لا يتفدي فلا يحنث **قوله** اذا شبع قبل الزوال **قوله** فليقبل  
 الخ اي فيما لو حلف روي ان جبريل عليه لادم وقال علمتك  
 مجامع الحرم الرومي ولو حلف لتصلين عليه صلى الله  
 عليه وسلم افضل الصلاة وبر بالصفة التي في الصلاة  
 اي الابداهيمية واستشكل بعدم اشتمالها على السلام  
 واجيب بانها التزم الصلاة **قوله** بين فعل واحد من  
 ثلاثة اعترضه قل قل بان بين لا تضاف الا لمتعدد فلو  
 ابقى المتى على ظاهره ولم يزد فعل واحد كان مستقيما **قوله**  
 التباين بفهم التباينة المشاة فوق وتشديد الموحدة سر وال  
 صغير يستر العورة فقط كذا في ش المصير للآزهرية **قوله** كالطعام  
 العتيق فانه يجزي في الكفارة وزكاة الفطر **قوله** فان لم يكن  
 الملك وسيد ابان كان محجورا عليه بسفه ومثله محجور الفلوس  
**قوله** فصيام اي فالواجب صيام **قوله** بالا طعام والكسوة  
 اي لا بالاعتاق لانه يستغقب الاول لمن اعتق عن كفارته  
 وليس هو من اهل **قوله** اما العاقر بغيبة ماله ولو فوق  
 مسافة القصر فلا يكر بالصوم بل ينتظر الحضور كما قاله الشافعي  
**قوله** ولا يجد ما يفضل عن ذلك اي عن كفارة بقية العمر الغالب

بالدال المهملة







قراءة صلاة اي من غير اتمام لقول لا يرضون بالتطويل لان الغيرة  
في الطلب وعدمه بحال النذر كما يعلم ما ياتي في قوله لو علق نذرا  
بشيئية زيد الا ان قصد شيئية زيدانها لغة مقصودة فيصير النذر  
قدوم زيد في حد ذاته لا يكون قرينة **قوله** بان صحتها اي الثلاثة  
**قوله** ولو معينة والمعتمد ان عين اعلاها صح نذره او  
ادناها فلا كما افتي به الشيخ م راه زيادي **قوله** على اقل واجب  
الشرع وهو الصبح فانها واجبة بالشرع فهي ركعتان **قوله**  
وفي الصدقة ما يتمول ولا يتقدر بخمسة يعني انه لا يقال  
كما حملنا الصلاة على اقل ما يجب وهو ركعتان كذلك نحمل الصلاة  
على اقل ما يجب وهو اما خمسة دراهم او نصف دينار لان اقل  
نصاب الفضة ما يتا درهم وفيها خمسة دراهم واقل نصاب  
الذهب عشرون مثقالا وفيها نصف دينار لان النظر لا اقل ما  
يجب لا ينحصر فيما ذكر بل قد يكون اقل متمول وصورة في الشركة  
فانها تجزي في النقود ايضا فاذا وجبت الزكاة في نصاب ربع  
العشر ~~خط~~ وكان مشتركا بين مائتين مثالا لم يجب على كل منهما  
سوي اقل متمول **قوله** لان ذلك اي اقل متمول **قوله** نشفي ويحمل  
الشفابان يذهب اصل المرض ويوجد في المريض بعض قوة **قوله**  
ولا يصح نذر في غير تغيير اعراب المتن لان نذر مبني على النية  
في محر نصاب اسم لا النافية للجنس فجعله الشافعي فعلا لفعل  
محذوف فلو قال كما قال سم العبادي ولا نذر ينعتقد في فعل  
معصية **قوله** لسلم من ذلك **قوله** كقوله اي لا على وجه اللجاج  
والغضب

والغضب ان قتلت **قوله** ان قتلت فلانا ما لم يكن قتل قرينة  
فان كان كالحربي فانه يلزم ما التزم وهذا ظاهر **قوله** او رد  
في التوشيح اي على قولهم لا نذر في معصية الله **قوله** ان نذرا  
عتقه في الحال بان كان موسرا عند النذر وهذا ضعيف  
والمعتمد انه يلغوا النذر **قوله** واما الموسر عتاقه جازر فينعتد  
نذره فلا يراد وعبرة ثم روي لا يستثنى من ذلك صحة اعتاق  
الراهن الموسر لانه جازر كما مر في باب ادهاي وعليه فينعتد نذره  
كما مر اما المعسر فلا يصح اعتاقه له وان ايسر بعد ذلك او يري  
من الدين كما مر حواشي باب الرهن وعليه فلا ينعتد نذره لان شفا  
الشرط في الناذر وهو نقود تصرفه فيما يندرم وهذا التفسير  
تعلم عدم صحة الايراد المذكور كما تقدم فليقرأ **قوله** وان تم الكلامان  
ان فقد علمت انهما لم يتما باعتبار ان اعتاق الراهن المغرور جازر  
بقوله وذكر في الرهن ان الاقدام على عتق المرهون لا يجوز  
غير تمام فيبطل ان يكون النذر في المعصية منعتد **قوله** منعتدا  
بالنصب في صحاح النسخ ولا وجه للرفع الموجود في نسخ الاعلى  
جعل خبر مبتدأ محذوف **قوله** واستثنى غيره اي على قول  
ضعيف والمعتمد عدم استثنائه كما سيذكر **قوله** فذا هو الظاهر  
معتمد **قوله** وسواء قصد بالنوم النشاط يؤخذ منه ان كل  
ما وضعه الاباح لا ينافي في صحة نذره عرو وفي الطلب **قوله**  
في القسم الاول هو قصد العبادة بالمباح وهو النشاط اعلى  
التمجد بالنوم **قوله** بنفي الانعتاد لاقتضا في النوم الذي عبر به التحذير  
عن ما التزم

عند النذر وقوله  
او عند اداء المال اي  
ان كان معسرا



وكفارة اليمين وليس مراد قوله المعلوم منه بالاولي ما ذكره  
اي المص من تنفي الزوم وفي نسخ ما ذكره قوله ولا يلزم عقد  
النكاح بالنذر اي لا تقدم ان ما وضعه الاباحه لا ينعقد نذر  
اذا عرض طلبه **قوله** اذا كان مندوبا بان كان تائبا يثقا ووجهد  
اهبته **قوله** لغو ضعيف والمعتمد الصحة كما سيذكره **قوله** لان المباح  
كالهبة هنا **قوله** والا وجه انه هو المعتمد وهو في نذر الحاج وقيل  
من نذر القبر **قوله** ويصح وجه ذكره في السيلة ان يباح للمرأة  
ان تترك تزوجها حقوقها فكان القياس ان لا يصح نذر اباحته  
في حقها **قوله** خاتمة فيها مسائل جملتها ستة عشر مسألة  
**قوله** نومه اي نومه اتمامه اذا شرع فيه اما نفس النفل فلا يلزمه  
بل هو باق على نفلته وقاية نذر اتمامه حرمة ابطاله قل في ثاب  
عليه ثواب النفل كما هو ظاهر كلامهم **قوله** فراجع **قوله** وشي من  
اي من الحرم وكذا من غيره من اجزاء مكة كدار العباس **قوله** من مسكنه  
مقتضى بالمشي لا بالنسك **قوله** او نذر ان يحج او يعتكف كذا في خط  
الش وسقط منه لفظ ما شيا سهوا وقوله او عكسه اي نذر  
ان يمشي حاجا او يعتكف كما في المنهج **قوله** فان ركب اي حش  
لومه المشي والمراد به نذره او نذره استغفار او غيره **قوله** ان ذكر  
بعد غاية **قوله** او شرعا بفتح اليم **قوله** او وقف اي نذر وقف ما يشترط  
اي الزيت والتمتع به من غلته بان قال نذر علي ان اقف داري على  
شرازية او شرع يوقدني في المسجد العلاني او الرباط العلاني ثم نذر

ان قوله وقف جملة فعلية عطفا على نذر اي لو وقف ما يشترط  
الي آخر قوله والاله يصح فهو باق على ملك مالكه **قوله** المحصر  
فيه من دفعه فان مات دفعت لوارثه ان علم والا حصار  
للمصالح العامة ان لم يتوقع معرفته والا وجب حفظه حتى  
يدفع له اه **كتاب الاقضية والشهادات**  
**قوله** ثلاثة وجه الحصان اما ان يكون عارفا اولاد والعارف  
اما ان يحكم بالحق او يعدل عنه فان عرف الحق وحكم به  
فهو في الجنة وان عرف وحكم بالباطل او لم يعرف الحق من  
الباطل فقفني على جهل فها في النار **قوله** في حق الصالحين  
المراد بالجمع ما فوق الواحد لانه في حق المنفرد فرض عين وهو  
المراد بقوله من انفراد الحق **قوله** في ناحية اي مسافة  
عدوي واعلم ان القضاء اي توليته تعثر به الاحكام  
الا الاباحه فيجب اذا تعين في الناحية ويندب ان لم يتبين  
وكان افضل من غيره فيسن له ح طلبه وقبوله وبكره ان  
كان مفضولا ولم يستنع الا افضل فبكره له ح الطلب والقبول  
ويحرم بعزل صالح له ولو مفضولا وتبطل عدالة الطالب  
**قوله** خصلتين على ضعيف هما الكتابة واليقظة **قوله** وسكت  
عن خصلتين هما كونه ناطقا وكفايته في القيام بامر القضا  
**قوله** ولو بباله فيه شبهة كسب البني **قوله** العام هو لفظ  
يستغرق الصالح له من غير حصر الخاص بخلافه **قوله**  
والمجمل هو ما لم تتضح دلالة منه والمتشابه والمبين

ووطى الشريك  
الامة المشتركة  
ص



بخلافه **قوله** والمطلق ما خلا عن قيد والمقيد خلا فيه **قوله** والنص  
هو ما دل دلالة قطعية كما سماه العبد والظاهر هو ما دل دلالة  
ظنية اهـ وباري وقال قبله والمنطوق ما دل عليه اللفظ في محل  
النطق وهو نص ان افاد معني لا يحتمل غيره كزيد وظاهر  
ان احتمل مرجوحا كالاتم **قوله** كالاخذ باقل ما قيل من قول  
العلماء حيث لا دليل سواه فانه مختلف فيه فثبتته الشافعي  
لانه المحقق ولانه مجمع عليه لانه في ضمن الاكثر ومنعه غيره  
فاخذ بالكثر ما قيل احتياطا وذلك كاختلاف العلماء في دية الذي  
الكتاب في قليل كدية المسلم وقيل كنصفها وقيل كثلثها فاخذ  
به الشافعي لذلك فان دل دليل على وجوب الاكثر اخذ به كغسل  
ولوغ الكلب قيل انها ثلثة قويل سبع ودل عليه خبر الصحاحين  
فاخذ به اهـ والمسئلة مبسوطة في الاسو **قوله** دون من يبصر  
ليلا فقط المعتمد انه يكفي من يبصر ليلا فقط ايضا زيا دي لكن  
حري م ر علي ما قاله السمع نقله عن الاثر عي كذا بهامش بخلاف بعض الفضلاء  
**قوله** دون الحكم ويقال انها كانت زعامة ورئاسة لا امانة  
قل **قوله** متيقظا قال الغزي فلا تصح تولية مغفل بان اختل نظره  
وفكره اما لكبر او لمرض او غيره قال قل هذا يصح الكلام المص  
وهو معلوم مما مر واما تفسير المتيقظ بقوي الغفظة والحذق  
والغبط فهو مندوب كما قاله السمع لا شرط على الراجح اهـ **قوله** فان  
تعد ربح التعذر ليس بقيد وقوله شوكة ليس بقيد وعبارة م ر  
سلطان او من له شوكة فتولية السلطان صحيحة مطلقا

هذا محترز قولنا  
لا دليل سواه

قوله ولا يكت  
اي ولا يحجب  
في الحديث الضحيح  
قال صح

اي

اي سوا كان له شوكة ام لم تكن كان زالت شوكته بخو  
اسرا وحبس ولم يعزل **قوله** معرفة طرف الحق المعتمد انه  
لا يشترط وينفذ حكمه للضرورة ولذا قال م ر ولو جاهد  
اهـ **قوله** فان اطلق التولية اي عن الاستخلاف وعدمه  
**قوله** او اجتهاد مقلده بفتح اللام ان كان مقلدا بكسرها  
**قوله** اهلا اي رجلا اهلا **قوله** في غير عقوبة الله تعالى  
اما هي فلا يجوز التحكيم فيها اذ لا طالب لها معين واخذ منه  
حق الله المالى الذي لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه  
**قوله** وخروج بالاهل غيره الحق المعتمد الان امتناع التحكيم لوجود  
القضاة ولو قضاة ضرورية م ر زيا دي م ر حومي اي الا اذا  
كان ياخذ ما لاله وقع **قوله** فلا يجوز تحكيمه مع وجود الاهل  
والاجاز ولو في نكاح نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاضي  
ولو قاضي ضروري م ر الا اذا كان ياخذ ما لاله وقع كما سلف  
**قوله** ولا ينفذ حكمه اي المحكم **قوله** والا بان كان احدهما قاضيا  
فلا يشترط رضاهما بناء على ذلك تولية منه **قوله** ولا يكون رضاه  
حان اي لان اقراره لا يثبت على العاقلة فلا يكون رضاه بل لابد  
من رضاهم ايضا والنبوت كما في ثم المنهج **قوله** امتنع اي المحكم  
**قوله** قبل بلوغه عزله بالرفع فاعل بلوغه عزله بنفسه فله  
الحكم قبل بلوغه ونائبه مثله فلا ينعزل احدهما قبل بلوغه  
وان بلغ الاخر **قوله** وبقراته عليه اي لان قوله اذا قرأت  
كتابي معناه اذا بلغك العزل ولا شهادة عطف على قوله ولا

قوله

انهم



تقبل شهادة الخ **قوله** ولو ادعي بالبناء للمفعول وجوزنايب  
 الفاعل **قوله** بشي لا يتعلق بحكمه كدعي عليه **قوله** في وسط بفتح  
 السين على الاشهر **قوله** ليتساوي اهله في القرب منه كذا علوا  
 به قال ابن سم كان المراد بهذا التساوي تساوي كل مع نظيره  
 فاهل الاطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا اي لان  
 الساكن بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه  
 في اطرافها فاشار الى ان التساوي بالنسبة لمن في الطرف  
 المقابل له لا مطلقا **قوله** مترجمين لان في تبليغهما القاضي  
 كلام الخمينين شهادة فلذلك يشترط تعددهما بخلاف  
 ابلاغهما كلام القاضي الخيم لا يشترط فيه التعدد اه **قوله**  
 درة بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة واول من اتخذها  
 الامام عمر رضي الله عنه وكانت من فعل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وما ضرب بها احد على ذنب وعاد اليه بعدها قال  
**قوله** وعليه ما حاطتة اي ويسهل عليهم الحاطتة **قوله** اصل  
 او اصل بينا الاول للعلوم والثاني للجهول وكذا ما بعده **قوله**  
 الويليلي بالزاي والدال المهملة على الخلاف في ضبطه **قوله** فاعطاه  
 علي الدرع لعل المعنى تركه له مع قدرته على اخذه بالبينة والا  
 فعلت لم ينزعه منه ولا اثبتته **قوله** فرس عتيق اي جيبه  
**قوله** جواز رفع مسلم الخ المراد به الوجوب لان ما جاز بعد امتناع  
 وجب **قوله** لكثرة ضرر المسلمين كذا في خطه وصوابه كما في الروضة  
 وفروعها لكثرة ضرر التاخير **قوله** والصحيح الخ اي في رفع

قوله والا اي بان  
 كثرت الخصوم  
 المسلمون فيقدروا  
 غيرهم لقلته  
 التضرر  
 اه

الذي

الذي على المرتد هنا اذا ادعى اعيان ومنازعة الملقيني تفيد انه  
 لا جامع بين المكافاة في القصاص وجوه الارام في الدعوى بدليل  
 انه لا يرفع الوالد على الولد ولا الحر على العبد مع عدم المكافاة بينهما  
**قوله** لرفع الحر على العبد لعدم الحر المستبوق على العبد السابق في الدعوى  
 والداد على الولد في مثل ذلك **قوله** واما ان يقوم له ظاهرة وان لم  
 يكن اهلا للقيام لضرورة التسوية **قوله** فان سلم احدهما  
 انتظر الاخر الخ استشكل بان القياس عدم انتظاره جملا على  
 ان السلام سنة كفاية فحصوله من احدهما كانه منهما وجوابه  
 انه وان كان سنة كفاية لكن الافضل تعدده ودفع الاحتمال  
 ان يركب الا تي به لنفسه مزية على الاخر **قوله** او قال له سلم هذا  
 يرد على من قال متى وقع فصل بين السلام وجوابه ولو ممن  
 تم سلفه ابطال الجواب كالفصل بين الايجاب والقبول  
 في البيع فهذا يرد فلا يضر الفصل بذلك حتي لو قال السلام  
 عليك مولانا لم يكن زيادة مولانا مانعا من وجوب الجواب  
 كذا ابهامش لكن الذي فيهم روي شرط السلام اتصاله بالرد  
 كما اتصال الايجاب والقبول اه وما هنا لا ينافيه لقولهم و  
 كانوا احتملوا الخ **قوله** من له خصومة اي من غلب على قلبه انه  
 سيخاضم ولو بعضا فيما يظهر لئلا يجتنع من الحكم عليه م ر  
**قوله** والاولي اذا قبلها الخ كان الاول اسقاطا **قوله** اذا قبلها  
 كما في عبارة غيره مرحومي اي لانه لا ينافي سب قوله ان يرد هاهنا  
 ينافيه قوله او يتيب عليها اي يدفع بدلها فانه فرع القبول



كذا بخط وصوابه  
 كما في نسخة الروض  
 عن المذهب  
 عن المذهب  
**قول** تحريم الجميع اي جملتها لا القدر الزايد على المعتاد فقط وقوله  
 عن المذهب لان الرواية اقدم من الشيخ ابي اسحاق صاحب المذهب  
 وتقدم له نظير هذا **وحاصل** ما اشار اليه ان المهدى اذا زاد  
 عن العادة بعد المنصب ففيه احتمالات ثلاثة الاول تحريم الجميع  
 مطلقا سواء كانت الزيادة من الجنس ام لا والثاني ان كانت الزيادة من  
 الجنس جاز قبول الجميع والثالث التفصيل بين ان تتميز الزيادة جنسا  
 او قدرا فتحرم وحدها ولا تتميز فيحرم الجميع وهو المعتبر فان  
 كانت الزيادة بسبب تغيير جنس الهدية بان كانت عادته ان  
 يهادي بالقطن فهاداه بعد المنصب بالحرير فحرم الجميع او  
 مقابل ما زاد على قيمة القطن من الحرير احتمالا لا رجحان الاسنوي  
 منها الاول وقيد بما اذا كان للزيادة وقع والا فلا يحرم قال قل  
 وحاصله انه ان كانت الهدية بقدر مكان يهدى اليه قبل القضا  
 جنسا وقدرا وصفة جاز قبولها وتثبت المعتادة بمرة والا فاحرم  
**قوله** العارية ان كانت مما تقابل باجرة كسكنى دار وركوب دابة  
**قوله** ان الصدقة كالهدية ففيها التفصيل المذكور في الهدية من  
 انه ان كان يتصدق عليه قبل المنصب ما تصدق به بعد جاز والا  
 فلا **قوله** الرشوة هي مثلثة الرام ر في ش **قوله** ليحكم بغير الحق اخافهم  
 انه لو رشي ليحكم بالحق جاز وهو ظاهر فليس من الرشوة المحرمة  
 والجواز من جهة الدافع اما القاضي فلا يجوز له ان يأخذ ما لا على الحكم  
 مطلقا اي سوا اعطى من بيت المال **قوله** ولو ذكر احد اي لفظ  
**قوله** او سال الحكم ما ثبت عنده والاشهاد به هكذا في نسخة الشيخ

وثبت العادة  
 بمرة صح

وهو

وهو كذلك في المنهج وفي بعض النسخ اسقاط الواو من والاشهاد  
 وهو سبق قلم وخروج بتعديد السؤال بالحكم بالوسال ان يكتب  
 له في قوطاس احضره محضر ما جرى من غير حكم وان يكتب  
 سجل ما جرى مع الحكم به فانه لا تلزمه اجابته بل تنس لان  
 في ذلك تقوية لحجته وانما الواو محجب كالاشهاد لان الكتابة لا تثبت  
 حقا بخلاف الاشهاد اه **قوله** ستة شروط نظرها بعض المعاصرين بقوله  
 لكل دعوى شروط ستة جمعت تفصيلها مع الزام وتعيين  
 ان لا يناقضها دعوى تغايرها تكليف كل وفي الحرب للدين  
**قوله** غالبا ومن غير الغالب ان لا تكون معلومة كالدعوى بالنية  
 والنفقة والكسوة والاقرار والرضخ والغنيمة **قوله** سن للقاضي  
 استوفصاله اي ولا يجب عليه ذلك وهل له رده اخذ من التعبير  
 سن فان عاد وفضل الدعوى سمعت **قوله** ملزمة بصيغة اسم الفاعل  
**قوله** الدعوى عليهم محله في الصبي والمجنون اذ لم يكن مع  
 المدعي بينة سمعت الدعوى عليهما الا ان كان مع المدعي  
 بينة والا فلا تسمع اه **قوله** وقبل احلاف القاضي في المصباح  
 يقال احلفته احلafa وحلفته تحليفا اه **قوله** قد علم اي بطريق  
 الاشارة من قوله ولا يحلفه الا بعد سوال المدعي **قوله** لما امر  
 اي لا ضرر **قوله** خصمه **قوله** وقد تكون اتخذ وقد تعني العداوة  
 الي الفسق فتد شهادتهم مطلقا ولا تقبل شهادته على قاذفه  
 ولتقبل طلب الحد لظهور العداوة ولو شهد عليه فقد فقه المشهود  
 عليه لم يوتر فيحكم بها الحكم ولو عادي من سيشهد عليه وبالغ في خصامه

امر لا قرر شيئا  
 الخليفة رحمه الله  
 ان له رده صح  
 وكذلك الغايب واليتيم  
 لا تسمع الدعوى  
 عليهما صح



ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته ليدل يتخذ ذلك ذريعة الى ردها  
 بنسب **قول** ولا شهادة من يدعوا الناس الى ضعيف والمعمد لقبول  
 من الداعية فان قبلت شهادته قبلت روايته خلافا للشارح ولمن  
 تبعه زياد **قول** ولا شهادة خطاي لمثله والخطابية طائفة  
 من الروافض منسوبة الى ابي الخطاب محمد بن وهب الاسدي  
 الاجدع الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر الصادق ثم ادعا نفسه  
 اه والظمان جماعته لا يقولون ذلك والافهم كفا ولا تقبل شهادته  
 مطلقا فتأمل ويتدينون بشهادة الزور لموافقهم في العقيدة اذا  
 حلف على صدق دعواه مصباح **قول** او شهد المخالفه اي لغير خطاي  
**قول** لم تصح شهادته للترمة **قول** رجحه البلقيني معتمد **قول**  
 قال سمعوا كل المذهب **قول** يشهدان بما فيه بعد حضور الخصم  
 لان الاعتماد عليهم ما حتى لو خالفاه او ضاع او انحصر ما فيه فالعبارة  
 بهما الكتابان هما سنة ليتذكرانه ولو كتب لمعبر فشهد **الشافعي**  
 عن غيره امضاه لان الاعتماد على الشهادة اه سم **قول** اوجبت الحكم  
 جملة نعت الحجة **قول** واشهد بالحكم في شئ الروض واشهدت به اه  
 مرجومي وما في شئ الروض هو المتعين لان من جملة المكتوب لقاضي  
 بلد الغايب اه **قول** ويسميهما ان لم يعد لهما ظاهره ان الكلام  
 في شاهدي الحكم لا شاهدي الحق لان الاثنا ان كان بالحكم  
 فلا حاجة لذكر الحجة التي اوجبت الحكم وان كان الاثنا بسماع  
 الشهادة من غير حكم احتاج الامر لذكر الشاهدين ان لم يعد  
 لهما والمهم لم يتعرض لسماع البيئنة فقط اي من غير حكم فلا يحل كلام  
 الش

الشه على شاهدي الحق لكن قوله ان لم يعد لهما يقتضي الاكتفاء  
 بتعديله فيخالف ما في الروض من قوله ولا يكفي تعديل الكاتب  
 اياها لانه تعديل قبل ادائها الشهادة **قول** فان قال اي الخصم  
**قول** بل يحكم عليه اي يحكم قاضي بلد عليه **قول** فان مات اي المشار  
 في الاسر المعاهد للديعي عليه **قول** وقف الامر بالبنا للمجهول **قول**  
 تتمم يذكر فيها خلاف التصوير المتقدم وهو ما لو جاقاضي  
 بلد الغايب لبلد الحاكم فشافهه بالحكم اه **قول** الحكم للديعي  
 الذي الحكم اسير موصول اي الذي حكم للديعي **قول** امضاه  
 اي المخبر بفتح الباء **قول** شافهه اي اخبره بلا واسطه  
**قول** في غير عمله اي المخبر بكسر الباء **قول** فليس له اي للمخبر  
 بفتح الباء امضاه اي لعدم قدرته على الاشاح فهو كالاخبار  
 بعد الغزل فلا ينبغي **قول** من تعليمهم السابق هو قوله اذ يسهل  
 احضارها مع القرب **فصل في القسمة** اعلم ان قسمة  
 الاقرار ضابطها ان تكون في مستوي الاجزاء صورة وقيمة  
 متليا او متقوما وضابط قسمة التعديل ان تكون فيما اختلفت  
 اجزاه في الصورة والقيمة او احدهما وقسمة الرد وهي ما يحتاج  
 في قسمته الى رد مال اجنبي **قول** وهي تمييز المصنف  
 له هو معني لغوي وعرفي فهما متحدان هنا كما قرره الزبلي  
 وادرجت في القسمة لاحتياج القاضى اليها ولان القاسم  
 كالقاضي في وجوب امتثال قسمته **قول** والقسام ان  
 والمقسوم هو الواقع فيه القسمة **قول** واختلاف الايدي

القسمه  
 فصلي



اي سؤا اختلاف **قوله** او علم المساحة بكسر الميم وهي علم يعرف به طرق استعمل  
المجهولات العددية العارضة للمقادير وهي قسم من الحساب فحفظه عليها  
من عطف الاعوجج وقال قال وهي معرفة الاسطحة والخطوط وعلم الحساب  
اي المتعلق بالاعداد ويطلق الحساب على ما يعبر المساحة كما اشار اليه  
**قوله** لا استدعائها اي القيمة وقوله من غير عكس يعني ان المساحة لا  
تستلزم القيمة **قوله** وانما اشترط علمها اي المساحة والحساب **قوله**  
مع ذلك اي مع ما ذكر من الشروط **قوله** معرفة التقويم اي تقدير قيم الاشياء  
مصدر رقوم السلعة قدر قيمتها **قوله** او جهلها لا يشترط اي ويسأل  
عدلين عن القيمة وهذا هو المعتمد **قوله** باستحبابه اي التقويم  
اي العلم به **قوله** بدل العدالة تقبل شهادته كان الاول ان تقبل ليكون مصدا  
بدل مصدر ومع هذا يقال عليه انه يشمل غير المراد لشموله النساء ولا يشمل  
المراد وهو من به خا مودة والمترهم فانها يجهل ان يكونا قاسمين لا شاهدين  
فامل **قوله** بل ويستغني لو عبر بل بل بل لكن كان اولي لان مراده ان الاستغنا  
عن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل حاصل وان لم يبدل العدالة بقبول  
الشهادة فالمقام يقتضي التعبير بل لكن لاشارة ان وجه الاولية اشترط  
السمع والبصر والنطق والضبط واما الاستغنا عن ذكر الاسلام والبلوغ  
والعقل فهو حاصل وان لم يبدل العدالة بالقبول لتضمن العدالة  
لذلك لكنه اشار اليه انه كان ينبغي اسقاطها **قوله** وفي نسخة فان  
قرا مني هي ولي لسلامتها من التخريج على لغة اكلو في البراغيث وقول  
ق في كل من النسختين نظر ممنوع **قوله** الشريكان ومثلها الشرا  
من غير ان يحكامه سياي محترزه بقوله اما محكمها **قوله** المال المشترك

الى

مفعول

مفعول يقسم وليس مفعولا يحكمها كما توهم **قوله** اي الشرط المذكورة  
لو قال اي المذكورة من الشروط لكان مستقيما **قوله** لكن يشترط  
فيه التكليف اي لان الوكيل شرطه التكليف **قوله** وان كان فيهما  
لهذا محترز قوله مطلقا التصرف يعني ان المحجب عليه لا بد في منصوب  
وليه من العدالة **قوله** لانه وكيل عنهما في يجوز كونه رقيقا واميرا قواسقا  
والحاصل ان شرط عدم الافتقار ثلثة رضاهما وان يكونا مطلقا  
التصرف وعدم تخييرهما اياه **قوله** لم يقتصر بالبنا للمفعول فيه  
اي في التقويم باعتبار المقوم بن س **قوله** في المقوم بصيغة اسم  
الفاعل **قوله** لان الخارج من الخ اي والمقوم بخبر بقيمة الشيء كالشاهد  
فهذا هو الفرق سم **قوله** يعلم ان احسن التقويم **قوله** فالاجرة  
اي المسماة في الصحيحة واجبة المثل في الفاسدة **قوله** على قدر  
الحصص الماخوذة خرج بالماخوذة الحصص الاصلية في قسمة  
التعديل فان الاجرة ليست على قدر مساحتها بل على قدر مساحة  
الماخوذة قليلة وكثرة لان العمل في الكثير اكثر منه في القليل  
المنهج فان كانت الشركة في ارض نصفين وعدل ثلثها بثلثها  
فالصاير اليه الثلثان يعطي من اجرة القسام ثلثيها والاخر  
يعطي ثلثها ورجح البلقيني ان كلامهما يعطي النصف بكسري  
**قوله** كما نقض نفعه اي وبقي له وقع حلي **قوله** نفعه المقصود  
منه على حالته التي هو عليها لا ما يطرق قصد **قوله** ل **قوله** لم ينه عن  
لان الحق لهم ووجههم لما فيه من الضرر **قوله** فالاول وهو ما نقض  
نفعه كسيف يكسر **قوله** والثاني ما بطل نفعه المقصود **قوله** منغيرين



فيه تغليب المذكر الذي هو الحام لأنه مذكور والطاهرة موصوفة **قوله**  
فهو الاول اي قسمة المتشابهات وهي قسمة الافراز **قوله** والي هذا  
النوع لم يدخل الشر النوع الثالث في كلام المصنف لانه انما يكون بالتراضي  
فلا يدخل في قول المتن لزم الشريك الاخر اجابته **قوله** متفق الا بنية  
بان يكون في جانب الدار صفة وبني في الجانب الاخر كذلك **قوله**  
ذلك الجز بالنصب مفعول يعطى **قوله** او يفصل كذلك في الرقعة الثانية  
فخرجها على الجز الثاني وعلى اسم عمرو **قوله** ان كانت الرقاع ثلاثة  
وثلاثين من يده من الشرك او الاجزاء منوط بنظر القاسم **قوله** على  
اقلها وهو في المثال السدس فيكون ستة اجزاء اقرع كما مر **قوله**  
ويجتنب الظاهر وجوبا اذ كتبت الاجزاء تفريقا صفة واحد بان لا يبدأ  
بصاحب السدس لانه اذا بدأ به خرج له الجز الثاني والخامس  
فيتفرق ملك من له النصف والثالث فيبدأ به من له النصف متلافا  
خرج على اسمه الجز الاول والثاني اعطيهما والثالث ويشي من له  
الثالث فان خرج على اسمه الجز الرابع اعطيه والخامس ويتعين السادس  
لمن له السدس فالاولى كتابة الاسماء اي اسم الشريك في ثلاث رقاع او  
ست والاخر اخرج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكرنا  
للمنهج اي فيخرج رقعة منها على الجز الاول فان صادف اسم صاحب  
السدس اخذه او الثلث اخذه والذكي يليه او النصف اخذه والذكيين  
بعده لكن قال اسمك ان تقول اذ كتبت الاسماء ثم بدأ بالاجزاء  
على الجز الثاني فلا يخرج اسم صاحب السدس فيلزم تغريق  
حصة غيره فيحتاج الى اجتناب البداية بالاجزاء على الجز الثاني

مثله

مثلا في قوله لانه لا يحتاج الى تأمل فليست تأمل **قوله** الخاليين عن ذلك  
يتأمل مع ما قبله قل ووجهه انه لا يناسب الصورة الثانية فان  
الارض بعضها تخل وبعضها غيب فتأمل **قوله** ويلزم شريكه اجابته  
اي يدخلها الاجبار للحاجة كما يبيع الحاكم مال المديون جبراً وان لم  
يدخل قسمة الرد مع ان كلامهما يبيع لان فيه دفع مال غير مشترك  
**قوله** لم يختلف صفة نوع كما يؤخذ من المنهج **قوله** كارضين اي جديده  
وردية يكن قسمة كل منهما **قوله** متفوفة هو صفة لمنقولات  
فيخرج بالجز والتكوين كما صلبه المؤلف بخطه اج والحاصل ان الشرط  
اربعة ان يكون المقسوم منقولاً وان يكون نوعاً واحداً وان لا يختلف  
ذلك النوع وان تزول الشركة بالقسمة وان اعتبرنا متفوفة قيداً  
فالشرط خمسة فتأمل فخرج بالمنقولات العقارات كدارين او  
حانوتين كبيرين وخرج منقولات انواع كعبيد تركي وهندي وزنجي  
وخرج ما اذا اختلف النوع كضائنتين شائنتين ومصرية او وخرج  
ما اذا تزل الشركة كعبد من قيمة ثلثي احدها تعدل قيمة ثلثه  
مع الاخر فلا اجبار فيها كما في المنهج فان قلت هذا استغنى  
بقوله السابق ويلزم شريكه الاخر اجابته عن قوله ويجبر على قسمة  
الجز لاننا نقول ان مفروض في الارض التي تختلف اجزائها فقط  
فلذا احتاج الى ذكر بقية الصور **قوله** مما لا يختلف في كل  
منهما اي من الدكاكين ونحوها القسمة وعبرة من المنهج  
مما لا يتأمل كل منهما القسمة الخ وهي واضحة **قوله** اعيانا اي  
مستوية القيمة جل وظاهراً انه حال من دكاكين **قوله** ان



زالت الشركة بها بان ياخذ كل واحد من الشركاء واحدا على انفراد ولا  
 اختلاف تلك الدكاكين في الصورة جعلت من قسمة التعديل لا من قسمة  
 الافراز لما هو من انهما فيما استوت اجزا أو صورة وقيمة **قوله** بخلاف  
 نحو الدكاكين الكبار اي فلا جبار **قوله** فان كان الظاهر صوابه فان كانت اي  
 قيمة نحو البير كما قال **قوله** تليكما لما لا شركة فيه وهو المال المدفوع  
**قوله** افراز الحق لا بيع الراعي انها بيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه  
 افراز فيما يملكه قبل القسمة مرحومي **قوله** على الاول وهو قسمة التعديل **قوله**  
 فان لم تكن اي التي بالتراضي **قوله** فله تخليف شريكه ولا يخلف القاسم الذي نصبه  
 الحاكم كما لا يخلف الحاكم انه لم يظلم مرحومي **قوله** وليس سوا بان اختص  
 احدهما به واصاب منه اكثر **قوله** شايعا او معيننا سوا كان تقاسما ثلاثين  
 من الغنم لكل منهما خمسة عشر فادعي شخصي على كل منهما خمسة معينة  
 مما بيده فانه يعمل من حصص كل خمسة وبقية القسمة **قوله** لم  
 يجبرهما اعتمد شيخنا **قوله** **فصل في الدعوى والبيّنات**  
 الدعوى تجمع على الدعوى والدعوى بكسر الداء وفتحها كفتاوى وقاوى  
 قال في الخلاصة وبالفعالي والفعالي جمعا صحرا أو العذرا أو العيسر اتعا  
 وافرد لان حقيقتها واحدة وهي الاخبار بحق له على غيره وجمعت  
 البيّنات لاختلاف انواعها **قوله** اخبار وقيل هي شرعا مطالبة بحق  
 لازم حال عند قاض على فكر او مقر ممتنع بشرطه **قوله** في ذلك  
 اي في الدعوى والبيّنات فقوله نعم واذا دعوا الى الله ورسوله دليل  
 للدعوى وما بيده دليل للبيّنات **قوله** واما الاربعة وهي جواب  
 الدعوى واليمين والبيّنة والنكول **قوله** فمدرجة اي داخله فمنا

قال

قال من خالف قوله الظاهر وقيل هو من لو ترك ترك والمدعي  
 عليه من لو ترك لم يترك من وافقه اي لكون الاصل عدم ما يدعيه  
 المدعي ومن ثم اكتفى في جانبه باليمين لقوته وكلف المدعي بيّنة لضعف  
 جانبه فهو ممتنع وهي مدعى عليها لان وقوع الاسلامين معا  
 خلاف الظاهر ومقتضاه انه حيث لا بيّنة معه تقدر هي بيمينها  
 وليس كذلك فالقول قوله لان الاصل بقاء النكاح قاله قد وهو المعتمد  
 وصرح به الشيخان في نكاح المشرک فيما قال اسلمنا معا فقالت  
 بل مرتبا بخلاف عكسه وهو ما لو قالت اسلمنا معا فقال بل مرتبا فلا نكاح  
 لا اعتراضا بتقاسمهما وان صرحا في الشرحين والروضة بان القول قولها  
 في المسئلة الاولى من هذا الباب فهو ضعيف وعلى المعتمد من كون اليمين  
 فيها من جانب الزوج تقسيم المسائل التي يكون اليمين فيها من جانب  
 المدعي ثلاثا هذه واللعان والقسامة في غير عيسى ودين اي الدعوى  
 بالحقوق المحضه ونكاح اي فيما لو ادعى زوجية امرأة او رجعتها  
 فانكرت فلا بد في ثبوت ذلك من الرفع الى الحاكم زيادي ورجعة فيما  
 لو ادعاهما بعد انقضاء العدة وانكرتها ج ل اي ادعاهما بعد انقضاء  
 انه راجعهما قبله فلا يستقل صاحبه باستيفائه اي فليس لها  
 ان تقرب مدة الايلد لتفسخ به وليس له بعد قذفها ان يستقل  
 بملاعتها ج ل وان استحق شخص عينا اي كان له فيها استحقاق  
 كالمستأجر والموقوف عليه والموصي له بمنفعتهما للصورة اي  
 مونة ومشفقة الرفع الى القاضي ج ل على ممتنع من ادائه وان لم  
 يكن امتناعه عند الحاكم ومثله الصبي والمجنون ج ل طالبه به اي



استمر على مطالبته لان الامتناع يدل على تقدم المطالبة مرحومي  
 بينة اي ولا شاهد ويدين سم واليمينه بعد طلب حلفه وتحلف  
 القاضي فيلغو قبل الخصم او تحلف القاضي وتكون اليمين على حسب  
 جوابه حتي لو ادعي عليه مالا معناه السبب كما فرضت لك اذا كان اجاب  
 بنفي السبب حلف كذلك او بلا تستحق علي شيئا او لا يلزماني تسليم شي  
 حلف كذلك ولا يلزمه التعرض لنفي السبب فان تعرض له جاز ومحل  
 تحليف المدعي عليه ماله يبرئه المدعي من اليمين والا لم يحلفه الا بتجديد  
 دعوى لسقوط حقه منها في الدعوى الاولى سم وله حق اي حين  
 اذ كان متمتعاً من ادائه المتقدم في اول المسئلة سواء كان مقرراً بالحق  
 لا ان كان بصفته والا فكثير الجنس وسياقي ش المنهج وقوله  
 والا اي بان كان اهود في الصفة دون الادون حل فيبيعه اي بنقد  
 البلد وان كان غير جنس حقه ثم يشتركي به الجنس ان خالفه  
 ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين ابي اما دين الله تعالى كزكاة امتنع  
 المالك من ادائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ بقوتها  
 على النية بخلاف دين الادمي واما المنفعة فالظاهر كما قيل انها كالعين  
 ان وردت على عين فله استيفاءؤها بنفسه ان لم يخش ضرراً  
 وكالدينان وردت على ذمة فان قدر على تحصيلها باخذ شي من ماله  
 فله ذلك بشرطه اه ش المنهج هذا اي جواز بيعه استقلالاً محل  
 حيث لا حاجة له اليه واذا لم يقدر على اخذ شي من ماله غور به فقيه  
 ما علم من انه ان كان له بينة معدلة اقامها والا حلف المدعي عليه  
**قوله** جاز له الاخذ فعله تخ تقديم ما حقه التأخير فيفيد الحصر اي لمن

طلب

في دين الله تعالى كزكاة امتنع

جاز

جاز له الاخذ لا الوكيله في ذلك فان فعله من وتعب جدار و  
 قطع ثوب فلا يضمن ما فوته ش منهج **ف**رع قال الذركشي لا خلاف  
 ان من له حق على صغير فليس له ان ياخذ من ماله ان ظفر بجنسه  
 اي حقه حكا في الذخاير عن القراني ورايت من قال خلاف ذلك  
 وهو غلط ومال الطللاوي الى ان الصغير كغيره سم كما مستلم  
 من حيث اصل الفهم فلا ينافي ان هذا يضمن باقصر قيمه والمستام  
 بقيمة وقت التلف وان كان الدين على غير محتج هذا قسم  
 قوله السابق وان استحق ديناً على محتج من ادائه ويضمنه  
 ان تلف عنده اي ضمان المغصوب لا الدهشة وغباوة فان كان  
 سكوتة لنحو دهش او غباوة شرح له القاضي الحال ثم حكم عليه او قال  
 للمدعي احلف اه ش المنهج والغباء ان لا يفهم ما يقال له ردت  
 اي ردها القاضي فلو حلف قبل امر القاضي لغا وكذا فعل عمر اخ  
 ذكر فعل عمر عقب فعله صلى الله عليه وسلم اشارة الى ان ردها  
 على المدعي ثبت بالنصب بالاجماع السكوتي وقول القاضي للمدعي  
 احلف تخ فيه اشارة الى ان قول المصنف نكل اي حقيقة او حكماً  
 وان لم يكن حكمه كذا في خط الش بارفع فاعلا يمكن على انها  
 تامة اي وان لم يوجد حكم بنكوله حقيقة بل ضمنا وفي ش المنهج  
 حكماً بالنصب على انها ناقصة وتخطية المرحومي للش ليست في عملها  
 الا برضي **قوله** فلور في المدعي له العود اليه لكن ان نكل ثانيا  
 لم يحلف المدعي يمين الرد لسقوط حقه برضاه بيمين الخصم ولو  
 اراد العود اليه بعد نكوله الثاني عن الحكم ولو بعد تقربه وعوده مكن

المدعي فلور ضي جاز



منه سر ويبين القاضي اي وجوب الطلقة من المسائل الدقيقة  
 التي ربما افني المفتي بخلافها ويستقضي بخلافها ايضا ما لو ادعي على شخص مالا فانكر  
 وطلب منه اليمين وقال لا احلف واعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله  
 تخليفه لانه لا يامن ان يدعي عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن اليمين واراد المدعي  
 ان يحلف اليمين يمين الرد فقال الخصم ان ابدل المال بلا يمين فيلزمه الحاكم  
 ان يتروا ولا هلق المدعي ثم راج وفي حاشية على قوله ويبين القاضي اي  
 نذبا على المعتمداه ويمين الرد مبتدأ خبره كقرار الخصم وقوله كالبينة  
 اي فيترتب على ذلك ان الحق يثبت بمجردهما ولا يقتضي حكم بخلاف ما لو جعلت  
 كالبينة فيحتاج للحكم ويترتب عليه ايضا عدم سماع حجة من المدعي عليه  
 بسقط لمنافاتها لقرار الحكمي بخلاف ما لو جعلت كالبينة فتسمع  
 ولكن تسمع حجته اي ولو شاهدا ويمينا وليس له رد اليمين على المدعي عليه  
 لان المردودة لا ترد سر فان لم يحلف المدعي ان هذا محترز قوله ان  
 اختار ذلك امهل ثلاثة ايام اي صحاح غير يوم لانها الايتا وبعد <sup>ويوم</sup>  
 ذلك لا يمكن من الحلف حتي يستحلف كذا في خط المؤلف وصوابه حينئذ يحلف  
 كما في متن المنهج مرحومي وان استعمل الخصم السمين والتا للطلب  
 اي طلب الامهال الي اخر المجلس اي اخر النهار لان جميعه مجلس  
 القاضي وحلف فتاك اي يسقط عنه البعض اه وان لم توافق  
 الظاهري وان لم توافق دعواه الظاهر <sup>اخرقة</sup> عبارة ش المنهج  
 او وافقته اي وافقت الدعوى الظاهر ونكل في طولب بها اي الجزئية  
 وليس ذلك قضا بالنكول اي ان مطالبته بالجزئية اذا نكل هل يلزم  
 عليها القضا بالنكول فاجاب بانه ليس قضا بالنكول فلا ينافي ما قدمه

لا بد من

في الدعوى الخاصة بجمع معين انه لا يثبت الحق الا بيمين الرد فلا يثبت بالنكول  
 قبلها والفرق ان الحق هنا ثابت وهو يدعي مسقطا والاصل عدمه  
 فليس فيه قضا بمجرد النكول <sup>لانها</sup> اي اليمين مستحبة لم يحلف  
 الولي اي على استحقاق الحق ويحلف على مباشرة العقد ويثبت الحق  
 بتعاقل على النفي فقط اي يكفي ذلك وهو ان يحلف على نفي استحقاق  
 صاحبه للنصف ولا يكلف الجمع بين النفي والاثبات بان يحلف ان الجميع  
 له ولا حق للاخر فيه او يقول لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف  
 الاخر لي قال قل قال التحالف ليس على حقيقته اي لان حقيقته ان يحلف  
 كل يميننا تجمع نفيا واشباتا لتناقض موجبها بفتح الجيم اي ما توجبانه  
 فان بينة كل توجب تسليم الشيء المتنازع فيه له وملكه له وبين التسليم بين  
 تناقض اذا لا يعقل اجتماعهما او بيدهما او لا بيد احدي وشم بينة  
 لكل منهما كما هو فرض المسئلة او لا بيد احدهما <sup>بعضهم</sup>  
 بعقار او قاع ملقي في طريق وليس المدعيان عنده سم هذا اي محل  
 ترجيح بينته اذا اقامها اي الداخل ولو قبل تعديلها بخلاف  
 ما لو اقامها قبلها لانها اي بينة الداخل انما تسمع بعد ها اي بعد  
 بينة الخارج لان الاصل في جانب اليمين اي لانه مدعي عليه  
 عنها اي اليمين ولو ازيلت يد حسا بان سلم المال لخصمه او حكما بان  
 حكم به فقط مد ثم قوله ولو ازيلت لم يجعله في المنهج غاية لقوله رجحت بينته <sup>عليه</sup>  
 اي الداخل واستندت في خروج بذلك ما لو شهدت بملك من غير استناد فلا تسمع  
 م وعبارة ش المنهج بخلاف ما اذا لم تستند بينته الي ذلك فلا ترجيح لانه الان مدع  
 خارج اه واعتذر ان لا حاجة اليه قل فهو ضعيف والمعتمد انه ليس



واعتذر بغيرتها اي اعتذر عن اقامتها حال الدعوي بغيرتها او مرضها  
او حبسها ولذا قال مثلا فانها اي بينة الداخل ترجح وقد ظهرت  
فينقض القناسة المنهج لكن لو قال الخارج ان استدراك على قوله رجحت  
بينته الداخل اشترتته منك وغصبته او استعقرته او كثرته فني  
ش المنهج فلواز يثبت يده باقراره حقيقة او حكما وهذا مقابل قوله ولو  
ازيلت يده ببينة اخرى لانه مواخذ باقراره فيستحق الى الانتقال  
فاذا ذكر سمعة نعم لو قال ذهبته اخرى لجواز اعتقاده اي المقر  
ولا يرجح بزيادة شهود عدد او وصفة اي الا ان يبلغ عدد التواتر فيرجح  
م ولا بينة مورخة على بينة مطلقة لان المورخة وان اقتضت  
الملك قبل الحال فالمطلقة لا تنفيه نعم لو شهدت احداهما بالحق والاخرى  
بالا برار رجحت بينة الا برار لانها تكون بعد الوجوب لان الشهادة  
بالا برار شهادة بثبوت الحق ثم سقوطه فمعها زيادة علمه بتأريخ  
سابق فلو شهدت بينة لواحد ملك من سنة الى الان وبينة اخرى  
لاخر ملك من اكثر من سنة الى الان كسنتين والعين ش المنهج  
والعين بيدها اخرى بخلاف ما لو كانت اليد لاحدهما فقط فانها  
ترجح غيره ورجحت بينة ذي الاكثر كذا في بعض النسخ بالواو  
وفي بعضها بحذفها وهو الصواب لكن الشئ اسقط من ش المنهج ما يجب  
ذكره وهو ما نقلناه انما من فلو شهدت اخرى ذي الاكثر اي  
اكثر المدين وهي الاسبق تاريخا لعدم المعارضة في الزايد على الاخرى  
فهو توجيه لقوله ويرجح بتأريخ سابق لان الاخرى لا تعارضها  
فيه اي في الاكثر فيستحب اي انهما اجتمعا على الاكثر وهو السنة  
الزايدة

اي

الزايدة السابقة فيستحب هذا الاجتماع ام بالشهادة اي  
بسمبها لانها اي الاجرة والزيادة الحادثة ومن حلف اي  
اراد الحلف اثباتا نحو والله دفعت او نفيًا نحو والله ما اخذت  
منك بيد البايع اي لانها مضمونة عليه ضمان عقد فهو موقوف  
للبطلان بالنقض قبل القبض فلا تضمن فيه المنفعة ومن حلف  
ان كان يعتمد على خطه او خطأ مورثه فيه انه لا يلايح قول المتن ومن  
حلف على نفسه لان خطا المورث لا يكون فعل نفسه ويمكن الجواب  
بان الكافي في قوله كان نظيره لا تثلية اه فان كان فعله  
اي الغير اثباتا بان اريد اثباته حلف على البت اي بعد نكول  
خصمه عن الحلف فيقول والله ان مورثي دفع لك كذا مثلا  
نفيا مطلقا لا محصورا فليس المراد بالاطلاق التعميم وانما المراد  
بالاطلاق مقابل المحصر المطلق مثل ما اذا ادعي دين المورث على اخر  
فقال الاخر ابراني مورثك فاذا ارد اليمين عليه قال والله ما ابراني مورثي  
او قال والله لا اعلم ان مورثي ابران اما لو قال ابراني مورثك من كذا  
يوم كذا وقت كذا الزوال مثلا فيحلف الحلف على البت فيقول والله لم  
يريك من كذا الى كذا لانني محصور تامل وتعتبر نية القاضي المستحق  
للخمس بعد الطلب له ولم يكن المدعي ظالما في دعواه قال الشارح واربعة فان انتفى  
شرط ائتمرها نفعت التورية لبطلت لان التورية لو نفعت لم يكن  
ايتا يمين فاجرة فلا يهاب الاقدام على اليمين فتبطل الفائدة المذكورة  
**فصل في الشهادات قول** وهي اخبار عن شئ بلفظ خاص  
خاص وهو لفظ شهد فلا يكفي ابداله بغيره ولو كان ابلغ وهذا التعريف

محل هذه القولة  
قبل بقولتين اه

فعل

نا

فصل

فصل



لشبهة الخوض لال رمضان اولى من التعريف بانها اخبار بحق للغير  
 على الغير وظاهر كلام المصنف في التعريف المذكور هو معناها لغة ومشرعا  
 وعبارة بعضهم الشهادة لغة الرواية وسرها ما ذكره الله او بينه  
 اي الخصم واذا كانا خمسة اي في غير هلال رمضان ونحوه مما الغرض منه  
 تحقيق الخبر اذا لم يشهد عليه ولا فيه عند الاداسيا في محترزه اذا لم يشهد  
 عليه في كلام الله فلا تقبل شهادة الكافر واما قوله تعالى او اخرا من غيركم  
 فاجيب عنه بان معناه من غير عشر تكبر او هو منسوخ بقوله تعالى واشهدوا  
 ذوي عدل منكم او شورى في الوصية اي في السفر لا في غيره لاية قوله  
 ولو بالدار اي بان كان لقيط بدار الاسلام او بدار كفرها ففي خلاف لقيط  
 دار حرب لا مسلم بها ولا ذي فانه رقيق كساير صبيانهم ونساءهم كما قاله  
 البلقيني وهو اي المبعوض او المكاتب مسلوب منها اي من الولاية  
 ولو قال وهي مسلوبة منه لكان اولى ويحتمل ان الضمير في وهو المعني  
 الولاية وقوله منها راجع للثلاثة الرقيق والمبعوض والمكاتب  
 والعدالة ويسمى الشاهد بالعدل لا اعتدال احواله دينا ومروءة وحكما فلا  
 يكون ناقص الحكم بصبي او سفيرا او جنونا او رقيقا شوبري  
 مروءة هي بضم الميم وفتحها كذا ضبطه الاجمهوري المالك في لغة الا  
 ستقامة وشرعا ذكره المصنف فيما ياتي بقوله بان يتخلف الخفاف الساع  
 مرت على المروءة وهي تبكي فقلت عليهم تنجب الفتاة  
 فقالت كيف لا ابكي واهلي جميعا دون خلق الله ماتوا  
 مغفل اي لا يضبط والنهاية وشوق الجيب هذا ما قاله الشيخان  
 وجري حج على انهما من الكباير لا يكفر ولا يفسق ببدعته ليس واقعا

ما ذكره

صفة لمبتدعا وان كان هو المتبادر لفساد المعنى عليه بل هو بدل بعض  
 من كل اي بان لا يكفر ولا يفسق فاستفاد جعله بيانا للذي تقبل شهادته  
 بخلاف ما لو جعله وصفا لمبتدع بان يفحل الرقونا شرطه ان لا يكون مبتدعا  
 لا يكفر ولا يفسق اي بان يكون مبتدعا يكفر ويفسق وهو غير مراد لان ذلك  
 هو الذي لا تقبل شهادته وليس الكلام فيه بل في الذي تقبل شهادته اه  
 وغير من لم يغلبه جوع او عطش نعم لو اكل داخل حانوته بحيث لا ينظره  
 احد وهو ممن يليق به او كان صريحا وقصد المبادرة لسنة الفطر اجمعه عذره  
 في شتم رومما يخل بالمروءة ببيع صدقة كما يبيع لغيره لان عدم محاباة الصدقة  
 يخل بالمروءة اه عبد البر فقال ان الزكشي اجاب قل بان ذلك كان عن جهل  
 ولذلك وافقه عليه انتهى وقد يتوقف فيه من حيث ان الخادم لا يدخله  
 الاجتهاد لانه عدم التخلق بخلق امثاله في زمانه ومكانه مع كونه مباحا كان  
 تقبيل استحسان بعني انه استحسنت ذلك لاجل اغاظة الكفار او قلنسة  
 التي تافقوا وحده او الكباب على لعب شطرنج وان لم يقترب به ما يحرمه في  
 حاشية اجم ان الاكباب ليس قيديا تقلد عن الزيادي فليراجع اما لعب الشطرنج  
 ففي شتم المنهرج انه ان اقترب به ما يحرمه وهو اشتراط المال من الجانبين او  
 احدهما يصيره صغيرة للخارج فقط لا لزم مع المال من الجانبين قارون  
 احدهما مسابقة على غير الة القتال فغا عليها متعاط لعقد فاسد وكل فخرها  
 حرام قال وان لم يشترط فيه مالي كره لان فيه صرف العمر الى ما لا يجوز في نفعها  
 فان لعبه مع معتقد التحريم حرام اه فتلخص ان للشطرنج ثلاث حالات  
 الاولى الحرمة اذا كان فيه مال الثانية الكراهة اذا دخل من المال الثالثة  
 اخلال المروءة المقتضي لرد الشهادة اذا اكب عليه والمنقلة كالشطرنج ولها

حكم الشطرنج والتمتع  
 حكم اللعب بالتمتع



الفرد والطاب في امان وان لم يكن مع مال اه زبدي او على غنا بالمذاي بلا  
اله والاحرم واكثر رقص اي بلا تكسر والاحرم مع حصول الكفاية  
اي فرض الكفاية بغيره ومن شروط القبول في هذا مكر مع قوله السابق  
السابع ان يكون غير متهم في شهادة غايته ان هذا تفصيل وتفسير لذلك  
فلو قال وما تقدم من كونه غير متهم ان لا تجزئ له شهادته فغايته ان كان اوفي  
والعرفان كشيخ البلدان واخذ في المكوس والكاهن اي من يخبر عن  
المفريات او فاسق اي واعاده فاسق اقلع ان الاقلع يتعلق بالمال  
والندم بالمأني والغرم بالمستقبل حاشية في **فصل قول**  
الاسباب المانعة اي لغير التمتع ودفع الفرد واستقطا ذكر فصل في بعضها  
هو مقابل قوله السابق كما في بعض النسخ وهو مفهوم منه فذكره تفرح بما  
علم او وصفا كاذورة والانوثه فانه الاغلب وقوعا على قوله بداهه  
فهو توجيه لتقدم الكلام عليه مع كون حق الله اهم منه ومقدما في التقسيم  
اه فنيه لن ونشر مشوش كعقوبة لله هو نظير فلا ينافي ان الكلام في  
حق الادمي اولاد في كتمان كطلاق اي بعض او بغيره ان  
ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بعض ثبت بشاهد ويمين زي وكلا  
اي لا جل اثبات العصمة فان ادعته المرأة لاثبات المهر او شرطه والارث  
فيثبت بشاهد ويمين اه في المعنى المذكور وهو لا يقصد منه المال و  
يطلع عليه الرجال غالبا ان راى اطلب كالوكيل اي فلا بد من رجلين  
برجل وامرأتين اي او رجل ويمين كما في الفرب الاتي سم ويعت  
منه اي من هذا التفصيل صدق شاهد اي واستحقاقه لما ادعاه  
فيقول والله ان شاهدي لصادق واني لمستحق لكذا كما ذكره في شالنج

كبيع

كبيع ليطالب بالثمن ومثله الاجارة وهذا مثال للعقد المالي قوله في اقاله  
مثال للنسخ وضمان الظاهر انه مثال من امثلة العقد المالي اي وقوله  
وخيار واجل مثالان للحق المالي كيكارة وثبوت سم وحيث صرح  
في مكان اقامة البينة عليه وهو المعتمد ورضاع اي من الثدي كما  
سيدكره تحت ثوبها اي فيما بين سترها وكتبها خضر بالمعنى قوله  
كجراحة الخ ورتق وقرن العيب في وجه الحرة الخ هو بدل من قوله ما  
نقله في الروضة ولم يفصل بين الحرة والامة اي في عدم قبول النساء الخ  
فلا ينافي التفصيل السابق بينهما من انه في الحرة لا يثبت الا برجلين  
ومن الامة يثبت برجل وامرأتين لما مر اي ان المقصود منه المال  
فقول العرق الا الرجال اي ولو مع غيرهن من اغلظ الفواض  
اي اغلظها بعد الكفر والقتل ولذا عبرت عن بشرطه وهوان تكون  
له شوكة اه رمضان ومثل رمضان ذي الحجة بالنسبة للموقوف  
وكذا شوال بالنسبة للاهرام بالبحر كما قاله ابو ثور وكذلك الشهر المنذور  
صومه اذا شهد بروية هلاله واحد فيثبت بواحد على المعتمد خلافا  
لشيخ الاسلام اه زي المسمع للختم كلام القاضي لانه مخبر لا شاهد  
بخلاف الذي يترجم للقاضي كلام الختم فلا بد من اثنين فقوله والقاضي كلام  
الختم مضمون بالقاضي الاصح لا المترجم له لما تقدم انه يشترط فيه اثنتان  
ولا تقبل شهادته على فعل الخ حاصله ان المشهود به ان كان فعلا اشترط  
في الشاهد به الابصار فقط فيكفي الاصح وان كان قولا اشترط فيه امران  
الابصار والسمع وكون اليد على مال انظر ما الراد بكونها على المال اهل  
هو بطريق الولاية الشرعية او اعم اه مرحومي فكلام الشئ ضعيف بالنسبة



يكون اليد على المال اذ يكفي فيه الاستفاضة كما ياتي فلا يكفي فيه السماع من الغير  
 لكنه معترض في كون اليد على المال يكفي فيه الاستفاضة ثم روي في مرجحي  
 من غير اضافة للمالك معين كذا في خط المؤلف وهو غير ظاهر وعادة سمر  
 العبادي بان لم يصف بسبب وهذا ظاهر تأمل مرجحي فان اضاف للملك  
 لسبب فان كان ارثا وخوفا مما يكفي فيه الاستفاضة قبلت شهادته وان كان  
 بيعا فلا اذ لم يكن منازع خرج به ما اذا لم يكن انكر المنسوب اليه النسب  
 او طعن بعض الناس فيه فتمتنع الشهادة به لا خلافا لظن كفاي في  
 المنهج واما شروطه اي الوقف شيخنا اي النووي ولعله بواسطته  
 فان النووي لم يصرح بان الصلاح والارث بان شهد شاهدان بالسماع  
 ان فلانا وارث فلان لا وارث له غيره كما نص عليه في البويطى ولا يثبت الدين  
 بالسماع كما قاله ابن المقرئ في الروض اهزي لا يثبت الصداق الخ انظر  
 هل المزدالمسمى لان مهر المثل يسمى صداقا ايضا وانظر هل ياتي فيه كلام ابن الصلاح  
 في الوقف ام لا تأمل مرجحي وقور شيخنا ان المراد لا يثبت الصداق المدعي  
 ويثبت المثل بغير النكاح اه ولو صرح بذلك اي بمستند شهادته من سماع  
 اوروية يد او تصرف ثم روي في مرجحي من جمع يومين توافقهم على الكذب  
 ولا تشترط عدد التهم وحريتهم وذكرهم كما لا تشترط في التواتر لكن  
 يشترط اسلامهم ولا يشترط الاسلام في عدد التواتر ويفرق بين ما هنا  
 وبين عدد التواتر بان التواتر يفيد العلم بالضرورة بخلافه هنا فانه ضعيف  
 لا فادته الظن القوي فقط اه ثم مر من مفهوم الشرط هو قوله ان كان الشاهد  
 له مخفوه انه لا بد من العلم بالاسم والنسب ويدها الخ والحاصل ان  
 المسئلة لها اربعة احوال لانه اما ان تكون يداها جميعا في يده او لا يكونا

مهر

شي

شي منهما في يده او تكون يد المقر في يده فقط او يد المقر له فقط في  
 الاولى تقبل شهادته مطلقا وفي الثانية تقبل ان كانا معروفين بالاسم والنسب  
 عنده وهذه من قبيل ما شهد به قبل العمى وفي الثالثة ان كان المقر  
 له معروف بالاسم والنسب وفي الرابعة ان كان المقر معروف بالاسم والنسب  
 عنده ولا بد في جميع ذلك من روية في اللفظ حال لفظه قبل العمى كما تقدم  
 في الشهادة على الاقوال في يده اي الاعمي فشهد عليه في الاولى  
 هي قوله ويدها في يده وقوله مطلقا اي سوا عرف اسمه ونسبه  
 ام لا وقوله مع تمييزه اي يكونه مقره او مقر وفي الثانية  
 اي فيما اذا كانت يد المشهود عليه في يد الاعمي فيقبل الخ اي ان وضع  
 يده على حال التعلق والا فلا تقبل لاحتمال ان غير المصنوب طمأنينة  
 في اذنه بما سمعه اه شيخنا ولان الوطى بالظن اي ومبني الشكاه  
 على العلم ما لم يكن ثم روي وبهذا حصل الفرق بين الوطى والشهادة وقوله  
 المم جاريتشديد الزمان الجراي التحصيل اي يحصل الخ ولغيره  
 عطف على لعبد وقوله ميت نعت غريم تركته مفعول والديون  
 فاعل بما هو ولي او وصي او وكيل فيه نعم ان شهد به بعد عزله ولم  
 يكن خاضع به قبلت بغير النهج قبل انذماها بخلافه بعد فتصح لعدم التهمة  
 قبل الانذمال اي وبعد بالاولي اه شيخنا الخلفي لا تقبل شهادة  
 مغفل الخ فان فسر شهادته وبين وقت التحمل ومكانه قبلت لزوال التهمة  
 متن الروض وشرا والاغلب فيه الحفظ والضبط هكذا في صحاح الشيخ  
 وفي بعضها او الاغلب وهو تحريف ولا شهادة مبادر الخ وهو من  
 قاعدة من استعمل شيئا قبل او انه عوقب بحرمانه خير القرون اي العصور



قري اي عصري ولا يستشهدون وتتم الحديث ويخونون ولا يؤمنون  
وينذرون ولا يوفون فحول على شهادة الحسبة او على ما اذا نسي  
صاحب الحق انه شاهد فيذكره انه شاهد بان يشهد به وجب  
ذلك اي الحداي بمقتضيه وتحريم مصاهرة اي التحريم بسبب المصاهرة  
الا ان خصت جهتها اي الوصية والوقف حقوق الادميين  
اي فلا تقبل فيها شهادة الحسبة لا تسمع اي اكتفا بشهادتهما ولانه  
لاحق الخ شروعي ومن له الحق وهو الله تعالى لم ياذن في الطلب  
فيجب حمله على معتد

بمعنى الاعتاق اي فهو اسم مصدر لا عتق لا مصدر لعتق مطاوعه  
بقريته عود فغير يصح اليه لكن هذا يودي الى قصور في الترجمة لان من  
اشترى بعضه عتق عليه بلا اعتاق وقد ذكره المصنف بقوله ومن ملك الحق  
ماخوذ من قولهم الخ فهو لغة الاستقلال والاطلاق كما عبر به غيره  
لا الي مالك خرج البيع ونحوه وانظر الوقف خوج بماذا لانه في معنى  
السوايب وهو حرام نعم ان ارسل ما كولا بقصد اباحت له ياخذ جاز ولا خلاف  
الكله فقط قل على الجلال وقوله تعالى اي في حق زيد ابن حارثه لما اعتقه النبي  
صلى الله عليه وسلم في الحديث مومنة للغالب قل فلا مفهوم له من  
ذلك الفل بضم الفين واما بكسرهما فهو الحق في الصدر قد يختلف اي كعتق  
الامة من الرجل وعتق العبد من المرأة مع اختلاف في جميعها قل وانظر لو كان  
العتق واضحاً والمعتق ختني هل يعتق العضو الزايد منه بعام لا ارجعه  
واجاب بعضهم بانه يعتق لان الختني في نفس الامر ما ذكر او انتي اه ويؤيد  
الرواية الثانية في كلام الشافعي التي ذكرها عن سنن ابي داود ثم ان الجواب الثاني

لا يلزم

في كلام الشافعي من الاول لنقض الاول باللسان فانه يحصل به الكفر الذي  
هو افحش الكبائر حتى من الزنا نسمة النسمة الانسان جوهر اهل  
للتبوع لعله تفسير لقوله جاز التصرف في ملكه ومن وكيل عطف على  
قوله من كل مالك لزمت موليه اي بسبب قتل فقط في البيع الخ  
اي وفي الولي عن الصبي في كفارة القتل سمر بشرط العتق اي اشتراه  
بشرط الاعتاق فلم يعتقه فأكراه على اعتاق فاعتقه مكرها فانه يصح  
وثبت ولاوه الخ وفايد ثبوت الولاخ ان السيد لو اسلم ورثة لولا  
مسلم ام كافر احوال من المفعول وهو ما اعتقه ولا يصح عتق موقوف  
كان المناسب ذكر هذه المسئلة في الكلام على الركن الثاني وهو العتق  
ولان ذلك اي العتق كالتبديل مثال المحققة الوقوع ومثال غيرها  
كدخول الدار موقتا كاعتقك شهر امثلا ويلغو الناقية اي  
ويعتق حالا والتحرير اي وفك الرقبة وما تصرف من مائة عارة  
سم وهو ما تصرف منها كانت عتيق الخ واما نفس العتق والتحرير  
وفك الرقبة كانت اعتاق او تحرير وفك رقبة فكناية لورودها  
الخ فيه نظر بالنسبة للعتق فليظن اي اية ورد فيها قل كفكوك الرقبة  
اي او فكك الرقبة او فككت رقبتك سم **فروع** لو كان اسم  
امته الخ هذا خارج باشتراط قصد اللفظ المعناه ان لم يقصد  
النداء باسمها القديم بان قصد العتق او اطلق فان كان اسما في الحال  
حررة لم يعتق اي سوا قصد النداء او اطلق وقصد الاخبار اي  
كاذبا اما اذا قصد الانشاء او اطلق فانه يعتق مرحومي لم يعتق  
باطنا اما ظاهرا فيعتق وهذا هو المعتمد كما في شرم فبانت امته بنصب

بمعنى الاعتاق اي فهو اسم مصدر لا عتق لا مصدر لعتق مطاوعه بقريته عود فغير يصح اليه لكن هذا يودي الى قصور في الترجمة لان من اشترى بعضه عتق عليه بلا اعتاق وقد ذكره المصنف بقوله ومن ملك الحق ماخوذ من قولهم الخ فهو لغة الاستقلال والاطلاق كما عبر به غيره لا الي مالك خرج البيع ونحوه وانظر الوقف خوج بماذا لانه في معنى السوايب وهو حرام نعم ان ارسل ما كولا بقصد اباحت له ياخذ جاز ولا خلاف الكلهم فقط قل على الجلال وقوله تعالى اي في حق زيد ابن حارثه لما اعتقه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث مومنة للغالب قل فلا مفهوم له من ذلك الفل بضم الفين واما بكسرهما فهو الحق في الصدر قد يختلف اي كعتق الامة من الرجل وعتق العبد من المرأة مع اختلاف في جميعها قل وانظر لو كان العتق واضحاً والمعتق ختني هل يعتق العضو الزايد منه بعام لا ارجعه واجاب بعضهم بانه يعتق لان الختني في نفس الامر ما ذكر او انتي اه ويؤيد الرواية الثانية في كلام الشافعي التي ذكرها عن سنن ابي داود ثم ان الجواب الثاني



افته الحاقا بالانت بصارت عتقاي ان كانا مملكين له كما هو فرض  
 المسئلة وان قال الاستوي الحق قول الاستوي ضعيف لان قال  
 له انت تظن او تري اي ان عبدك حر فلا يعتق ويقارق الاول باذنه لو  
 لم يكن حرافيه لم يكن المخاطب عالما بحريته وقد اعترف بعلمه والظن ونحوه  
 بخلافه قال لا ذرعي وينبغي استفسارة في صورتي تظن وتري ويعمل  
 بتفسيره ثم روض مرحومي والصريح لا يحتاج الى نية لا يفتاه  
 اي لكن لا بد من قصد اللفظ المعناه كما سيذكره لملك لي عليك انت انتا عتق  
 او تحريرا وفك رقبة كما مر منه ما اذا قال له وهبتك نفسك ناويا العتق  
 فيعتق وان لم يقبل او ناويا التملك فيعتق ان قبل فورا وعبرة ثم  
 م رولو قال وهبتك نفسك ونوكي العتق عتق ولم يحج الى قبول او  
 التملك عتق ان قبل فورا كما في ملكك نفسك اه قال سم ولو اوصي  
 له بربقته اشترط القبول بعد الموت فوكلا لا مسكان في الصوم اي  
 لانه يحتمل العادة والعبادة ولا يميز بينهما الا النية يشترط ان  
 ياتي بالنية اي في جزم من اللفظ وهو الظاهر معتمد من السور  
 اي السيادة والشرف فيما هو صالح فيه في العتق انا منك  
 حر كذا في ش المنهاج واعتزضها بعضهم بان الصواب انا منك طالق  
 وهو ما في اكثر النسخ منه اه فلا ينفذ به العتق اي فيكون لغوا  
 عتق جميعه اي ان كان المباشر لعتقه المالك او شريكه باذنه  
 فان كان وكيله اجنبيا فان عتق جزا شايعا معينا كنصف عتق والا فلا  
 يعتق منه شيء قل وعبرة ايج فان كان الوكيل شريكا عتق ما عتقه  
 وسري والفرق انه لما كان يملك الاعتاق عن نفسه نزل فعلة منزلة

فعل

فعل شريكه ولا كذلك الاجنبي فيقتصر فيه على ما اعتقه لافرق بين ان يוכל  
 في الكل او البعض اه وهو سر هذا من شروط السراية الاية  
 ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون اي لان قيمة نصيب شريكه  
 تصير كالدين لتنزل الاعتاق منزلة الائلاف ثم اروض وكان عليه  
 قيمة نصيب شريكه اي الا في مسيلتي الاصل والمغلس فان العتق ليس  
 ولا قيمة كما سيذكره يوم اي وقت الاعتاق من اعتق شركاه  
 اي نصيبا مشتركا في عتق او امة فالمراد الرقيق ثم العبد اي الثمن  
 بقية العبد والمراد بالثمن هنا القيمة لان الثمن ما اشتريت العين  
 به واللازم هنا القيمة لا الثمن قوم بالبنا للمجهول العبد اي باقية  
 قيمة عدل نصيب على المفعول المطلق والعدل بفتح العين الاستوي  
 اي قيمة استوا لا زيادة فيه ولا نقص بقيمة يوم الاعتاق فاعطى  
 شركاه حصصهم كذا لاكثر على البنا للفاعل ولبعضهم فاعطى على  
 البنا للمفعول وشركاؤه بالضم وقوله حصصهم اه والا اي بان  
 كان معسرا فقد عتق عليه منه ما عتق قال في فتح البارقي قوله  
 عتق عليه منه ما عتق قال الداودي هو بفتح العين في الاول ويجوز  
 الفتح والضم في الثاني وتعقبه ابن التيمم بانه انتقد غيره وانما  
 يقال عتق بالفتح واعتق بضم الهزرة ولا يعرف عتق بضم او لم لان الفعل  
 غير متعد فهو عتيق اي معتق بفتح المشناة اسم مفعول  
 فلو اعتق وهو معسر شرايسر فلا تقوى مراي اعدم السراية حالا  
 وهو كذلك اي فلا يمنع الدين ولو مستغرقا السراية كما لا يمنع  
 تعلق الزكاة ش المنهاج ولهذا لو اشترى بغير ما في يده عبد الخ

اي



ويستثنى من السرية المذكورة في المتن فلا سرية أي على  
المعتق الذي هو غير المستولد لأن السرية تتضمن النقل أي  
والمستولدة لا تقبله ويحكي الخلاف للمعتد عدم السرية لما  
أقدم من التعليل كما قرره شيخنا الخلفي ثم اعتقدها بحجج اعتاقها  
أحدهما أي أحد المستولين وأما يعتقدها بحجج الاعتاق  
أو بالموت قوله ولا تمة عليه أي تنزلا لا اعتاقه منزلة رجوعه  
في الهبة ثم حجج على المشتري أي قبل إذا التمن فاعتق  
أي فاعتق البائع نصيبه أي الذي لم يبعه بشرط  
اليسار هو قيد السرية في الهورتين وإن لم يلزمه غرم  
لتوقف السرية على اليسار وإن تخلف الغرم لعارض فعلم  
أنه لو كان معسر ليسر لباقيه فيها فسقط توقف المرحومي  
في ذلك لأن عتقه أم هذا التعليل راجع لكل من السليتين  
بغير استدراك على قوله المعسر ليسر استيلاده  
أي ما لم يكن أصلا استولد مشتركة بينه وبين ولده وهو  
معسر فيسرى كما لو استولد الأمة التي كلها ملك لولد كما  
لو استولد أي الأصل الأمة التي كلها ملك له أي لفرعه من  
مهر مثل بخلاف قيمة حصته الولد لأن أمه صارت أم ولد حلالا  
فيكونا العلوق في ملك الولد فلا تحجب القيمة منه ومنه ويجب  
مع ذلك إرث البكارة أي حصته شريكه من الارش باختیار  
أي بتسليمه كما سيذكره الرابع إن يعتق من اعتق نصيبه  
وقوله يعتق بفتح أوله من عتق حمل على ملكه فقط وليسرى  
إلى الباقي

إلى الباقي بشرطه ومن ملك واحدا أخا هذا محله إذا كان للمالك  
حرا كاملا فيخرج المكاتب والمبعوث حتى لو ملك المبعوث بنته أو أمه  
لا تعتق عليه وإن مات بل تورث عنه لا يقال إنها تعتق بموته  
لأنها انتقلت للوارث بمجرد موته ولا ملك له بعد الموت  
حتى يقال تعتق عليه وليست مستولدة له فتأمل كالآثار  
بأن ورث أمه من أخيه لأبيه أو ورث أباه أو أمه من عمه  
لأنه حكم متعلق بالقرابة أي الخاصة لأنه أي من عدا  
ما ذكر لم يرد أنه نص في ذارحم هذا هو الصواب وبخط  
الشيخ ذي رحم سبق قلم فضعيف أي أو منكر فلا دلالة فيه  
وبفرض دلالة يراد بندي الرحم الأصول والفروع جملا للإطلاق  
على المقيد قل ولو وهب لمن ذكر أو وصي له به أي بقربه أي  
بجميعه فإن كان بجرمنه لم يقبله مطلقا لضرورة السرية  
ولزوم القيمة قل كان كان هو أي المولى عليه معسرا  
فعلى الوتي قبوله فإن أبي قبله الحاكم فإن أبي قبل هو إذا  
بلغ الوصية دون الهبة لبطلانها بتراضي القبول أم  
وهذا هو المعتمد معتمد كما قال بلا محاباة أي بلا غش  
عن قيمته والمحاباة في الأصل الرعاية والمراد أن يشتريه  
بقيمتة كما ذكر لأنه أي المالك فوت الخ ولا يرثه لأنه  
بخلاف من عتق من راس المال أو لا يتوقف إرثه على إجازته  
شأن المنهج فإن كان المريض مدينا أخا تقييد لقوله السابق  
لو ملك أصله في مرض موته مما إذا عتق من راس المال الخ

هنا



بحاباة كان اشترى خمسين مائسا وكي مائة سم ولو  
 وهبنا لبنا المفعول والمناسب ذكر هذه المسئلة في شروط  
 السراية المتقدمة بعض سيده اى اصله او فوعه فقبل  
 اى الرقيق قال في المنهاج وسرى ضعيف وهذا هو  
 الظاهر نعمد فصل في الولا قول الوارث بالبناء المفعول  
 وكان حق التعليق ان يقول لانه لو ورث لم يثبت للعصبة  
 في حياة المعتق من حقوق العتق اى من اثاره المترتبة  
 عليه فيثبت على العتيق ولو كان اولاد من هذه الارث ما دام  
 على اختلاف الدين وهو قسيمان ولاعباشرة وهو الذي  
 يثبت على من مسه رق لم يقع منه العتق وولا سريه  
 وهو الذي يثبت على من لم يسه رق من جهة اصوله لان  
 النعمة على الاصل نعمة على فرعها رحمانى فلا ينتفى اي  
 الولا بنفسه اى بانكاره وحججه قضا الله احق اى حكم  
 الله احق بالاتباع والامتناع من ان الولا الميرث عتق وشرطه  
 اى الله عز وجل وثق اى اقوى ويثبت له اى لمن عتق  
 او بشرا الرقيق بنفسه فانه يحق عتاقه انظر لو عجز عن العتق  
 هل يعود رقيقا او يستمر في ذمته الى اليسار لانه عتق بحجر والعقد  
 يظهر الثاني ام ضمنا عطف على منجز اما اذا اعتق  
 غيره عتقه عنه بغير اذنه اى بان قال لعبد اعتقك  
 عن فلان ولم يكن فلان اذن له في عتاقه عنه  
 فان الولا لا يشر للعتق خلافا لما في اصل الروضة من ثبوت

الولا

في الولا  
 في الولا  
 في الولا

الولا بسبب اخر غير الاعتاق فعتقك عبدك عن غيرك  
 باذنه صحى يثبت الولا له عليه وبغير اذنه صحى  
 ايضا لكن لا يثبت له الولا وانما يثبت للمالك خلافا لما  
 وقع في اصل الروضة اه وبذلك علم ان الصواب في عبار  
 الثمان يقول اما اذا اعتق عبده عن غير اذنه اى قتل  
 خلافا لما وقع في اصل الروضة والمعتمد عند شيخنا اما  
 في اصل الروضة قال والمعتمد كلام الش مالواقر بحرية  
 عبد اى اقامة ولا يكون ولاوه له اى للمقرو هو المشترك  
 لان الملك بزعمه لم يثبت له اى وانما هو اقتداله  
 من يستخذه عبدا من عبيد بيت المال فيه تصرح  
 بصحة عتق الامام عبد بيت المال وجرى عليه مروان  
 كان المنقول في المذهب ومقتضى القواعد انه لا يصح  
 اعتاقه لانه لا مصلحة فيه للمسلمين وبنوا على ذلك بطلان  
 اوقافهم لانهم ارتقا ولم يقع عتقهم بطريق صحى فتم  
 من مال بيت المال شيئا جاز له الاكل منها ومن لا فلا وقد علمت  
 ان المعتمد على العتق في ملك بينهما اى بين المسلمين  
 والكافر اذا تزوج مسلم بكافرة او كان للمسلم قريب كافر او  
 عكسه بمجناه ومماته اى باحكام حياته من ولاية  
 النكاح والعقل عنه ومماته اى فيملى عليه ويرثه  
 اختلفوا في صحته اى فلا يحتاج به وحديث حوز بالحا  
 المهيلة ضعفه الشافعي وغيره وجه تضعيفه

الجراكسة صحى  
 لعدم صحته  
 ملكهم فمن استحق  
 من بيت المال صحى



ان لقيطها تركته لبيت المال لاحق لها فيها واما ولدها  
الذي لا عنت عليه وان لم يكن له اب معروف الاشياء  
لها من تركته الا الثلث ان لم يحجبوا السدس ان حجت  
وحكمه اي الارث الخ في تفسير الشافعي بالارث  
فصور مع انه لا يناسب قوله حكم التعصيب بالنسبة اربعة  
احكام فالصواب ان يقال وحكمه اي الولا في التقدم في صلاة  
الجنائز والارث به لا يقتل في صلاة الجنائز بل في جميع  
ما يتعلق بالميت من غسل ودفن كما في ثلث الوضوء ذوق  
سائر الورثة كالام والزوجة والاخ للام وفي اي ودون  
من يعصبهم العاصب كالبنات مع الابن والاخت مع  
الاخ يعني العصبية بالغير والعصبية مع الغير لانه اي  
الولا لا يرث لظاهر كلامه اي حيث قال وينتقل لكن قال سمع  
قوله وينتقل اي من حيث فايدته كالارث به والا فالولا لنفسه  
لا ينتقل كما ان نسب الانسان لا ينتقل عنه الا من عتيقها  
او منتميا اليه بنسب والا اول يسمى ولا مباشرة وهو الذي  
يثبت على من رقب لمن وقع عنه العتق والثاني يسمى ولا سرية  
وهو الذي يثبت على من لم يمسسه رق لكنه مشتق احد عن اصوله  
فيسرى الولا عليه منه لان النعمة على الاصل نعمة على الغريم  
او منتميا اليه بنسب لعل معنى الانتماء اليه اي الى العتيق  
بالنسب ان يكون من فروعه لا ما يشمل الحواشي لانهم  
غير منتمين اليه وانما هو وغيره منتمون لآخر وبعبارة الشافعي

وكما

وكما يثبت الولا على العتيق الذكر والانثى يثبت على اولاده  
واضافة وعلى عتيق عتيقه الخ ولعل ان قول الشافعي او منتميا  
بالنصب مع انه معطوف على عتيقها المجرور عن ضم عبارة  
من المنهج الاعتيقها او منتميا باستقلا من فكان حق  
الشافعي حذف من او يقول او منتميا اليه كما هو ظاهر بنسب  
اي كما بنه او ولا عتيقه كما عرفت لما مر انها لا يرث  
اي لتوقف الارث على العصبية بالنفس وهي لا توجد فيها  
مورثات الميراث لثبوت اي لا لاخ من حيث البنوة بل من  
حيث كونها معتقة معتق فقالوا ان الميراث للبنات  
اي للاخ ولا لابن العم المتقدم لكونها اقرب منهما وعقلوا  
عن ان جهة القرب شرط الارث بها وجود العصبية فيها  
وهي من حيث كونها بنتا لا عصبية لها وانما عصبيتها من  
جهة كونها معتقة المعتق وهي من هذه الحيثية متأخرة  
الرتبة عن الاخ وابن العم فكان اي العاصب كالاخ و  
العم وابن العم على معتق معتقه وهو في هذه السلسلة  
بنات ولا شيء لها اي لبنته مع وجوده اي العاصب  
اخ واخت وصورة بعضهم ايضا بما اذا اشترت  
الاخت فقط اباها ثم مات الاب ثم العتيق عنها وعن  
اخيها فيكون ميراثه للاخ فقط وعلى ما نقله الشافعي  
المسبكي في فتاويه نظما فقال  
اذا ما اشترت بنت مع ابن اباها وصار له بعد الفراق مولي



واعتقهم ثم المنية عجلت عليه وماتوا بعد بليلتي  
وقد خلفوا مالا فاحم بالمال هل الابن يحويه وليس بيالي  
ام الاخوت تبقي مع اخيه شريكة وهذا من المذكور رجل سواك

### واجاب

للأبني جميع المال اذ هو عاصب وليس لغرض البنت ارث مولي  
واعتاقها تدلي به بعد عاصب لذا حجت فافهم حديث سوالي  
وقد غلطت فيها طوائف اربع مدين قضاء ما وعوه بيالي  
اه ما في فتاوى السبكي فقالوا اي القضاة للاخ وحدثني  
لاخ البنت وهو ابن الميت مثاله اي الاعلا لعمه  
اي لعم هذا الابن وقوله دونه اي دون ابن من مات  
وان كان هو اي الابن الوارث لابيه فلو مات الاخر  
اي ابن هذا المعتق وهو عم الولد الموجود فلكل منهما  
اي العتيق والي معتقه الولا على الاخر اما العتيق فلانه  
معتق له واما ابو المعتق فلانه عصبه معتقه فلا ولا الواحدة  
منهما على الاخر اي لان على كل منهما ولائبا شرعا فاذا ماتت  
احدهما فلا اخرى نصف مالها بالآخر والباقي لمعتقها  
بالولا والحاصل ان هذا لا تقاس على التي قبلها وهي ما اذا  
اعتق ابا معتقه فان الولا يسر من الابن فلذلك كانت لكل  
منهما الولا على الآخر بخلاف هذه فلا ولا من ابينهما  
اليهما حتى يصير لكل منهما الولا على الاخر اي فلا يقاى  
كل منهما نقول للاخر اي انت بنت عتيقي فارتكبا امر

من قوله لا يرث امرأة بولا الامن عتيقها او من منتهى اليه  
بنسب اول او جوابه ان ما مر في عتق الكل لا البعض اي  
وكل واحدة لم تعتق الا البعض هكذا قرره بعضهم وفي  
الجواب وقعة فخره ولو مات اي العتيق في حياة  
معتقة اخ فميراثه لم يثبت المال اي لقيام المانع بالمعتق  
وتعذر انتقال الولا لابنه المساوي للعتيق في الاسلام  
لا دلالة به من قام به المانع وهذا مبني على رأي ضعيف لما  
تقدم في الفرائض ان المحجوب بوصف قام بالاقرب لا يمنع انتقال  
الارث للابن المسلم في هذه الصورة في حياة المعتق الكافر لان  
من قام به وصف مانع من الارث يصير به كالمعدوم وينتقل  
الارث لعصبته لو نكح عبد خرج به الحرفلا ولا على اولاده منها  
حل وعبادة الرضوخ ولا ولا على من ابوه حر أصلي ولم يمس  
الرقا احدا بابه وامه عتيقه لامن جهة الاب اذ لا ولا عليه  
وان كانت حرية غير متينة بان كانت جنبية على ظاهر الدار  
وان الاصل في الناس الحرية ولا من جهة الام لان الانتساب  
الى الاب ولا ولا عليه وكذا الفروع معتقة اسم مفعول  
وهو مفعول نكح بالنصب والتنوين فولاوه لمولي الام  
كذا في صحيح النسخ بافراد مولي وهو المناسب لقوله لانه  
المنعم عليه اي لان مولي الام اي معتقها هو المنعم على الولد  
فان الولد عتق اخ وانما ثبت اي الولا ابتداء الموال الام لعمه  
اي الولا من جهة الاب ومعني الانجرار اشار به الى انه



ليس معني الانحرار انه ينعطف على ما قبل المناجر اليه حتي يسترده  
 ميراثه من انجر عنه زيادي بل يكون الميراث لبنت المال اي  
 لعدم العصبية بالاولاد لان فان اعتق الجد بالبنا للمفعول وكذا  
 في قوله فان اعتق الاب النحر اليه اي الى هذا الولد لا لا يمكن  
 ان يكون له على نفسه ولا وذا اعتد حرة بقي موضع فيبقى لموالي  
 الام على المعتمد وقبل يصير كالحاصل لا عليه لاحد منهن  
**فصل في التدبير قول** بالموت اي بموت السيد  
 وحله او مع صفة قبله لامعه ولا بعده فهو تعليق عتق  
 بصفة اي فلا يحتاج الى قبول ولا يصح الرجوع عنه بالقول كما  
 تقدم وانما يصح من المالك الامن وكيله فلو وكل في تدبير رقيقه  
 لم يصح لان التدبير يشبه الايمان والايمان لا توكل فيها  
 دبر غلاما اسم الغلام مذكور واسم سيده يعقوب اهما قاله بعضهم  
 والصواب ان السيد هو مذكور الانصاري والغلام المدبر يعقوب  
 اجم فباعه النبي صلى الله عليه وسلم كخ اي في دين كان على الرجل  
 وهو مذكور الانصاري بحكم الولاية الشرعية والنظر في مصباحهم  
 بثلاثمائة درهم ثم ارسل ثمنه اليه وقال قصوديك اباي شرف  
 اوانت مدبر اي اودبرت نصفك مثلا واذا مات في هذه عتق  
 ذلك الجز فقط ولا يسر وفي دبرت يدك وجهان احدهما انه  
 تدبير صحيح لحيته لان كل تصرف قبل التعليق صحيح اضافته  
 الى بعض محله سم بعد الدين او بعد التبرعات المناجرة  
 وان وقع في غايه لوقوعه من الثلث لانه حكم الوصية

وان

وان وقعت في الصحة هي من الثلث فلو استأجر الدين  
 التركة وهونها او نصفها اي استغرق الدين نصف التركة  
 وهي اي التركة هو وعتق ثلث الباقي منه اي وهو سدسه  
 وان لم يكن دين اي وحصل فيه ابرا ونحوه ولا مال غيره اي وهي  
 هو عتق ثلثه فاذا مات بعد التعليق في الحق العبارة ان يقال  
 فاذا مرض او مات بعد التعليق في الحق كما يؤخذ من قول المرحومي  
 لا يخفى ان هذا ظاهر في صورة موت الفجأة دون صورة المرض فانه  
 يرد عليه ما لو نزل به المريض قبل مضي يوم من التعليق واستمر  
 المريض اكثر من يوم ثم مات فانه يصدق عليه انه مات بعد  
 التعليق باكثر من يوم مع انه لا يعتق في هذه الصورة لعدم  
 تقدم يوم قبل المرض وقد يجاب بان العبارة فيها تجوز بان  
 نزل ابتداء المرض منزلة الموت فسماه موتا تسمية للسبب باسم  
 المسبب واصل العبارة في معنى المرض تامل ولا سبيل  
 لاحد عليه اي وان لم يكن له غيره ولو كان عليه دين مستغرق  
 لان عتقه وقع في الصحة فاذا وجدت الصفة اي قبل الموت  
 ومات عتق والابان لم يدخل او دخل بعد الموت فلا عتق  
 فان قال ان مت ثم دخلت الدار النحر اما لو قال ودخلت  
 الدار فكذلك الا ان يريد الدخول قبله نقله الشيخان عن  
 البغوي هذا وهو المعتمد وان قال في المصنفات انه مبني على  
 ان الواو للترتيب كالبيع اي وكعوضه عليه قال م راذا ليس  
 له ابطال تعليق الميت وان كان للميت ان يبطله كالواو وهي لرجل

قوله



بشيء ثم مات ليس للوارث بيعه وان كان الموحي ان يبيعه  
ولو نجز عتقه هل يعتق اولاده بذهب بعضهم الى ذلك اي الى  
العتق والاوجه عدده حيث كان يخرج كله من الثلث لا يلزم  
عليه من ابطال الولاية وهو مقصود ولا مع شيء  
قبله هذا يفيد انه لو علق على الموت مع شيء قبله كان تدبيره  
ومنه قوله السابق ومعلقا كان الختم على المنهج ان شئت  
اما اذا اضافه لغيره كقوله ان شاربي لم يشترط الفور بل متى  
شاف في حياة السيد صا ومديرا ولو علق التراخي كما نقله م رواته  
وفرق بين المشيئين فور اي بان ياتي بالمشية في مجلس  
التواجب ثم المنهج هذا اذا قدم المشية فان اخرها ففي اصل الرخصة  
لو قال ان مت فانت حر ان شئت فيحتمل رادة المشية في الحياة و  
يحتمل المشية بعد الموت فينبغي ان يرجع ويعمل بمقتضى رادة  
فان قال اطلقت ولم انفسيا قال اصح حمله على المشية بعد الموت  
وبه اجاب الاكثرون ومنهم العراقيون وشرطوا ان تكون المشية  
بعد الموت على الفور بصيغة نحو متي باضافة صيغة نحو  
قول وفي موتها مرتبا يصير نصيب المتأخر موتا مدبرا اي لانه  
يح معلق بالموت وحده وكانه قال اذا مات شريكى فنصيبك  
مدبر يادي والحري حمل مدبره لدارهم وصورة كون  
الحري له مدبر يارنا ان يدخلها بامان فلو دخل دارنا بغير  
امان فليس له حمله لان جميع ما ظفرنا به من ماله صار ملكا  
لنا وكذا له حمل ام ولده بشرط ان يكون كل من المدبر وام الولد كافرا

اصليا

اصليا اما لو كانا مرتدين فيمنع من حملها معه كما قاله م  
بيع عليه ان لم ينزل الخ وباليبيع بطل التدبير وان لم  
ينقض ان لم ينزل ملكه عنه اي بنحو بيع لتوقع  
الحرية والولا ونحو ذلك من انواع التصرفات كالوقوف  
الارهنه فلا يصح ولو على حال لاحتمال موت سيده في اية  
فيفوت الرهن بعتقه كما سيذكره الشر فلا يعود اي بالانجيل  
تعليق بناء على عدم عود الحنث في اليمين اي فيما لو حلف  
على شيء ثم خلع زوجته ثم فعله وعقد عليها لم يعد الحنث  
لان الزايل العايد كالذي لم يعد ويبطل اي التدبير ايضا  
بإيلاد الخ لانه اي الايلاد اقوي من التدبير بدليل انه اي  
الايلاد كما يرفع ملك اليمين النكاح اي فيما اذا ملك  
زوجه فيعتق بموت السيد وان كانا مرتدين اي لان  
هذا دوام فلا ينافي بما تقدم من ان تدبير المرتد موقوف  
ولا رجوع عطفت على ردة السيد فيحلف انه ما دبره  
الخ هو تفريع على ان الانكار ليس رجوعا اي فيتوقف  
بطلانه على حلفه عليه حيث لا يثبت لاحدهما ويصح  
تدبير المكاتب من اضافة المصد لمفعوله ويصح تعليق  
كل منهما اي من المدبر والمكاتب فيقول للمدبر اذا جاء رمضان  
فانت حر والمكاتب مثل ذلك فاذا مات السيد في الاول قبل  
رمضان عتق بالتدبير واذا ادي النجوم في الثانيه قبل رمضان  
عتق بالكتابة من دبرت حاملا اي ولم يستثنه وخرج



بالحامل الحائل فاذا دبرها ثم حملت فان انفصل قبل موت  
 السيد فغير مدبر والا عتق تبعه لانه فحملها يتبعها في ثلاث  
 صور اذا كان حلالا عند التدبير او عند الموت او عندها  
 فرجوع عنه اي عن السيد تدبير الحمل يتبعه لهما في البيع  
 فلذلك بطل تدبيره مدبر اي ذكر كما علم من قوله وانما  
 يتبع امه اي بحيث يتبعها في الحرية يتبعها في بيعها وانما يتبع امه  
 اي مطلق الولد المدبر مرحومي بخلاف المدبر الخاي  
 فلا يسمى قنا سواء كان الخ موعودا في القوم فقوله سواء  
 كان اي القنا الخ او نحوه كاختصاص بخلاف ولد  
 المدبرة ومثلها المستولدة اذا اختلفا هل ولدته قبل الاستيلاء  
 او بعده والحري لا يدخل تحت اليد اي خله في المال في المسألة  
 السابقة على ما قاله من المال او الولد لكن قوله لا اعتصاها  
 باليد انما يناسب المال لما مر ان الحري لا يدخل تحت اليد ونصف  
 مهرها ان تضر الانزال عن تغيب الحشفة ولا يلزمه نصف  
 قيمة الولد ولا يتبعها ولدها اي لان الخطاب معها فقط  
 فلا يسري عليه وقوله في حكم الصفة اي في اشتراط مضي المدة  
 اه الا ان اتت به بعد موت السيد اي لانها لم يتبعها  
 في الحرية باعتبار ان الحرية لا تلد الا حرة يتبعها ايضا في الصفة  
 وان لم يشمله قوله انت حرة بعد موتي بعشر سنين  
 فيعتق من راس المال اي واعاها من الثلث مرحومي والفرق  
 انه تجدد بعد الموت كما ياتي في كلامه فلا يحسب من الثلث

لا يقيد ولد

ارقاقه

تمام  
 الملامح  
 الحظيرة

ارقاقه كذا في نسخ وهو الانسب وفي خط المؤلف ارقاقها بضمير  
 الموت اذ الكلام في الولد فضمير المذكور هو الموافق كما ذكرنا ج  
**قوله** قرأت بفتح التاومت بضمها **قوله** والفرق التعريف  
 والتشكيك على هذا اقتصر في الروض وشرحه ولم يزد على ذلك  
 شيئا وهذا هو المعتمد وما بعده ضعيف مرحومي **قوله** واجيب  
 عن السؤال اي اجيب بان ناقل النص خرفه فان الذي نص فيه  
 على الجميع انما هو القرآن بلا هي لكونه عند اسم جمع بخلاف  
 الجمهور فيطلق على القليل والكثير كالنكرة **فصل في**  
**الكتابة قوله** على الاشرع مقابلته انما يفتحها كالعتاقة  
**قوله** المعروف الجاري الخ تقدم قوله لما فيها من ضم الخ فالتسوية على ان  
**قوله** بكتابة ذلك اي مضمون ذلك العقد في كتاب يوافق اي  
 يوافق ذلك اي مضمون الخ **قوله** بلفظها اي الكتابة **قوله** فنجح  
 اي موقت بنجس اي بوقتي **قوله** داعية اليها اي لان السيد  
 قد لا يسمي نفسه بالعتق فحانوا والعبد لا يشترط لكسب متميز  
 اذا علق عتقه بالتحصيل والادافا حتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها  
 كما احتملت الجمالة في ربح القراض وعمل الجعالة الى اجهة واشار  
 بقوله والحاجة داعية اليها الى انه يدل عليها القياس ايضا  
**قوله** مستحقة سيأتي في كلام الشرايين ان تكون مباحة اذا فقد شرط  
 من الشروط المذكورة للاستحباب ومكروهة اذا كان عاجزا عن الكسب  
 وكانت تقضي لتحصيله بطريق مفسد او قال البلقيني وقد ينشأ  
 الحال الى التحريم حيث تفضي لتكينه من الحرمان وذكره غيره محتملا



اه وتجب بالنذر لان ما كان مستحبا ينقذ نذره فتقربها  
 الاحكام الخمسة قياسا على التدبير اي في عدم وجوبه لافي  
 استحبابه فليست مقيسة عليه فيه لان استحبابها بالنص وهو قوله  
 نفعه فكانت بهم ان علمت فيهم خيرا والتدبير ليس بسنة كما قال الزيلوي  
 لكن خط الميدي اني فان الله يريد مستحبا لا واجب محرره اذا سالها  
 العبد اي الرقيق ولوانثي والقدرة اي واعتبرة القدرة على الكسب  
 الخ وتعارف اي الكتابة الايتانم وجوبها اي المواساة  
 اي كسب نصب اي خبر كان وجدة كان خبر ان اي ولو كسبا  
 قليلا حيث لا يفي رجا العتق بها اي بالكتابة ولا تترك بحال اي  
 لذاتها فلا ينافي انها تتركه لعارض كما لو توهم الاكتساب بالفسق  
 كرهت كما قاله الاورعي الخ وانما كرهت ولم تحرم ح لعدم تحقق  
 الوقوع في الحرام لكونه مستقبلا فالعلم الواقع في كلامه بمعنى الظن  
 او قول الكراهة بكراهة التحريم والعقود اي التي يعتبر فيها  
 يحصل اتصال القبول بالايجاب ولان مبعض بخلاف  
 الايلاد والتدبير لان المولا فيها يحصل بالموت الذي يذول  
 به الرق وقبول اي قولا لان الاعيان الخ اي الخالم  
 تصح على عين لنوقف ايراد العقد عليها على ملكها والرقيق لا ملك  
 له الى اجل اب وقت ولو كان المكاتب مبعضا اي وان كان  
 يملك ببعضه الحر ما يوديه والمأثور مبتلا خبره انما هو  
 التاجيل مع اختلاف الاغراض اي في الملك من الصبر وعدمه  
 تنبيه لو كان العوض منفعة الخ اعلم انه لا بد ان يكون

قوله

قوله

العوض

العوض دين او منفعة عين او منفعة في الذمة بخلاف  
 الاعيان فلا تصح الكتابة عليها لما تقر انه لا يملك الاعيان  
 حتي يكاتب عليها وان المنافع الملقزمة في الذمة تتأجل  
 كالزام ذمته خياطة ثوب موصوف بعد شهر مثلا بخلاف  
 المتعلقة بها بالاعيان كخدمته شرافيتين جعلها فم لان  
 الاشتراط اتصال الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان بالعقد  
 ولذلك قال الشارح لو كاتب فنه على خدمة شهرين وجعل كل شهر  
 نجما لم يصح لانها نج واحد كما انه لو كاتبه على خدمة رجب ورمضان  
 لم يصح للتنافي بين شرط المنفعة المتعلقة بالعين وهو اتصالها  
 بالعقد وبين عدم النجوم لان رعاية التعدد يعارضها اشتراط  
 اتصال المنفعة المتعلقة بالعين بالعقد وخدمة رمضان لم  
 تتصل بالفصل بين الخدمتين بشعبان كما لا يخفى ففسد العقد  
 لذلك ثم انه اذا كان العوض منفعة عين شرط ضميرها لها  
 ليحصل التعدد وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما  
 كقوله كاتبتك على ثا دارين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر  
 كذا جاز ولا بأس بكونها حالة لقدرة على الشروع فيها  
 حالام رفع علم ان محل التاجيل للعوض كونه غير منفعة بقدر  
 على الشروع فيها حالاد وانها لا تكون سوى نج واحد فيضم لها نج  
 اخر كما يعلم مما تقدم وما ياتي ثمنا واجرة كقوله بعثك  
 هذا الثوب بسكني دارك سنة واجرم نحو اجرتك هذه  
 للدار سنة بخدمة عبدك هذا شهر اي فيجوز ان يجعل عوضا



في الكتابة فانه لا يصلح تأجيلها كقوله كابتك على ان تحذفني السنة  
القابلة بعد انقضايه اي الشراري او في انشايه كما يعلم من  
ثم روعا بارة المنهج ولو كانت على حذمة شهر ودينار ولو انشايه  
صحت قال فينه هو اولي من قوله عند انقضايه والحاصل ان الشرط  
ان يتاخر اعطاء الدينار عن الخدمة فلو قدم زمن اعطى الدينار على زمن  
الخدمة لم يصح لما علم من شرط اتصال المنفعة المتعلقة بالعين  
بالقضاء فليراجع وفيما ذكره هنا جمع بين التقديرين بالعمل  
والزمان وقد منعهوا ذلك في الاجارة فالعمل ببناء الدارين والزمان  
هو الوقتان المعلومان وقد يجاب بحمل الوقتين هنا على وقتي  
ابتداء الشروع في كل دار لا على جميع وقتها انظر اسم على المنهج  
المتعلقة بالاعيان يتصور هذا في البعض لانه يجوز ان يجعل  
منفعة عين من اعيان المملوكة له عوضا اهرجومي وهو جواب  
عما يقال الرقيق لا يملك شيئا فكيف يورد العقد على منفعة متعلقة  
بعين تتصل تلك المنفعة بالعقد واقله اي الاجل بخان  
ان بخان اي وقتان كما سيذكره الله بان يوجب بعضه  
الى وقت معلوم وبعضه الى وقت اخر كذلك تساوي البعضان  
او تفاوتا كما تبين على ماية تؤدي نصفها في وقت كذا ونصفها  
الاخر في وقت كذا او تؤدي ثلثها في وقت كذا وثلثها في وقت  
كذا اسم ثم سمي المودك في الوقت بخان من تسمية الحال باسم الحمل  
ووزع العوض على قيمتهم الخ فاذا كانت قيمة احدى  
ماية والثاني مائتين والثالث ثلاثا ماية فعلى الاول سدس

العوض

العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ثم المنهج **قوله** في  
ادي حصته منهم عتق قال في المنهج ولا يتوقف عتقه على ادا  
الباقى ولا ينال فيه ما تقدم من قوله وعلق عتقهم بادايه صحيح لانه  
من باب ركب القوم دوابهم **قوله** واذن اي ذلك الغير له في الكتابة  
**قوله** نعم لو كانت في مرضه بعض رقيق والبعض ثلثا مال ضعيف  
وقوله او وصي بكتابة الخ معتمد بقوله وعن النفي والبغوي  
صحة الوصية بكتابة بعض عبدك ضعيف وجه الضعف  
في الاول والالاخيرة ان التبعية فيهما عارض كما قاله  
**قوله** ان اتفقت النجوم اي بان كان ما جعل على المكاتب لاهدهما  
من جنس ما جعل للاخر وصفته وعدد النجوم اي الاوقات  
والاجل قال لولم يقل وقد لانه لا يشترط التساوي في مقدار  
المال قوله وعدد اي في الاقساط لا في المقدار المودك فيها  
فالمراد عدد الاوقات والقرينة على ذلك قوله جعلت على نسبة  
ملكتهما اي صرح به او اطلق **قوله** وقوم عليه الباقي اي وعتق  
عليه وكان الولا كدله **قوله** لم يفتح كما بدأ عقدها وكان ينبغي  
ان تصح الكتابة لانه تبعية في الدوام **قوله** ان ايسر وعاد  
الرق اي والحال ان الرق قد عاد للمكاتب بان عجز فعليه الاخر  
كلاول فان اعسر ولم يعد الرق وادي المكاتب في الصورتين  
نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من الرقيق عن الكتابة  
وكان الولا لهما كما في المنهج **قوله** اذ ليس له تخصيص احدى  
بالقبض اي فما قبضه كان مشتركا بينهما فتراعى عليه كما ان ما

العوض

ابتداء اي بخلاف  
الثانية فان التبعية  
فيها



قبضته احد الورثة مشترك لا يختص به **قوله** من اجله السيد يتعلق  
بقوله لازمة سم **قوله** عند ذلك اي عند المثل **قوله** او غاب الخ  
مال يازن العود وكذا هذا هو المقدم **قوله** وهذا هو الظاهر ضعيف **قوله**  
بل يمكن اي الحاكم السيد **قوله** لانه ربما عني نفسه الخ اي والحاكم  
لا يتصور مقام الشخص الا فيما يلفه ولا يمكنه الخلاص منه اذ قال  
في ثم المنهج اما اذا عجز عن الواجب في الايتافليس للسيد ان يحسن  
فسخ ولا يحصل التقاض لان للسيد ان يوفيه من غيره لكن يرفع  
المالك للحاكم يري فيه رايه ويفصل الامرين بها اهو وسيد  
الشم ذلك **قوله** من جهة العبد المكاتب يتعلق بقوله جائزة اه  
سم **قوله** وله تعجز نفسه بقوله انا عاجز ان اتي مع تركه  
الاراء حينئذ فللسيد الفسخ كما قال في ثم المنهج ان  
عجز نفسه فالسيد الصبر والفسخ بنفسه وان شال الحاكم  
وهو صريح في عدم انفساخها بمجرد التعجز **قوله** سم  
فلا فسخ فيها وله فسخها اي وان لم يعجز نفسه سم **قوله**  
فلا فسخ فيها اي في الثلاث ايام **قوله** بخنون اي من ايام  
احدها **قوله** في قبض فلا يفتق بقبض السيد لفساد  
واذا لم يصح قبض المالك فللمالك استرداده لانه على ملكه  
فان تلفاه ضمان لتقصيره بالرفع الي سيده ثم ان لم  
يكن سيده شيئا اخي يورثه فللوري تعجزه ثم المنهج **قوله**  
ان مجرد له مالا الخ جملة ما ذكره من الشروط ستة قال  
في ثم المنهج فان لم تجده مالا امن السيد الفسخ فان الفسخ عاد

بأنه في فسخه مسافة قصر  
بأنه في فسخه مسافة قصر

المكاتب قتاله وعليه مؤنة فاذا افاق وظهر له مال كان حصله قبل  
الفسخ دفعة للحاكم السيد وحكم بعقده ونقض الحاكم تعجزه ونقاس  
بالا فاقته في ذلك ارتقاء الحجر **قوله** ولوجني شملت الجناية القتل  
والقطع **قوله** بالغاما بلغ معتمد **قوله** لان واجب جنائته عليه اي  
على السيد وهذا اصل جنائته **قوله** لا يتعلق له اي الواجب المذكور برقبته  
لوجود المانع وهو ملك السيد له لان السيد لا يثبت له على عبد  
مال وبهذا فارق الاجنبي فيما اذا اوجبت الجناية مالا وهذا  
جواب عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارش بل وجب  
الارش بالغاما بلغ **قوله** لا يتعلق له برقبته بل يتعلق بذمته عني  
**قوله** مما معه اي ويكون الارش مما معه ومما سيكسبه لانه معه  
كالا جنبي كما مر من منجه ويصح ان يتعلق قوله مما معه بقوله لزمه **قوله**  
دفع الضرر عنه اي لانه ان لم يعجز طولب بمال الجناية التي تحصل  
منه لكونه فوته بما افضى للعتق اذ لو لا ذلك لبيع فيها وسياتي  
ان السيد لو ابرأ المكاتب من النجوم وكان جنبي يلزمه الفدا **قوله**  
وفي اطلاق الارش اي في قوله لزمه قودا وارش **قوله** ان زادت  
قيمه اي المكاتب عليه اي على الارش **قوله** والا اي وان لم تزد قيمته  
على الارش **قوله** وعلى المستحق قبول الفدا تشوقا للعتق **قوله**  
ولو اعتقه اي السيد او ابراه من النجوم **قوله** ولزمه اي السيد **قوله**  
لانه فوت الخ اي كما لو قتله بخلاف ما لو عتق باء النجوم بعد  
الجناية فلا يلزم السيد فداوه وهذا محتمل **قوله** اعتقه او ابراه  
من النجوم تامل **قوله** ولو قتل بالبنا للمجهول **قوله** ومات رقيقا



انظر مع قولهم الرق ينقطع بالموت قوله ولسيدك قود على قاتله ان  
كانت والا فالقيمة له لتغاية على ملكه ولو قتله هو اي سيد فلا شيء  
عليه الا الكفارة مع الاثر ان نعمه ولو قطع طرفه ضمنه لبقا للكتابة وبه  
يلغز ويقال اي شيء يضمن بعينه ولا يضمن كله والجواب  
المكاتب بالنسبة لسيدك اذا قتله لا ضمان واذا قطع طرفه ضمنه قوله  
بما لا تبوع فيه ولا خطر قيدان في صحة التصرف والخطر بفتح الطاء الشذوذ  
على الهلاك والمراد به الخوف **قوله** وان استوثق برهن او كفيل  
لا حتمال تلف الرهن وهرب الكفيل فينفوت المال **قوله** فلا بد فيه من اذن  
سيدك اي لان احكام الرق جارية عليه **قوله** نعم ما تصدق بالبناء للمفعول  
**قوله** له اهداية كغيره اي المكاتب وهو الحر **قوله** عن نفسه خرج به مالو  
اعتقه عن غيره باذن سيدك فانه يصح منه المنهاج للشيء **قوله** وكتابتها  
اي لا يصح كتابته لرقيقته كما لا يصح اعتاقه له **قوله** اي اقل متمول  
انظر لو كان مال الكتابة اقل متمول فماذا يكون حكمه في لزوم الايتا  
وقد يقال لا يلزم **قوله** او يدفع له الخ فان دفعه اليه من المال المقبوض  
هنا او من جنسه وجب القبول او من غير جنسه جاز القبول ولا يجب  
اهم **قوله** جاز اي ان رضني به المكاتب اهم بالمعنى **قوله** والخط  
او الدفع قبل العتق فان اخر عنه اثم وكان قضا ولو مات السيد  
قبل الخروج عز الواجب لزوم الوارث او وليه ثم ان بقي المقبوض  
تعلق بعينه حتى يقدم على مؤن التجهيز والا قدم الواجب على  
الوصايا **قوله** الخفاف في الخصال وليس لنا عقد معاوضة يجب  
الخط منه الا هذا سمي على المنهاج **قوله** بما ذكر وهو الوضع او الدفع **قوله** وادنى

٢١٥  
العمل وجهه في الاول ان عتقه اما يتحقق بالموت لا اعتبار الثلث  
وقته فلا يتاقي فيه الايتا وفي الثانية ان المنفعة لا يتاقي فيها الايتا  
ويضاف اليهما ما لو كان كل نجم اقل متمول فلا حظ فيها **قوله**  
مالو كانته الخ اي وما لو ابراه عن النجوم او باعه من نفسه او  
اعتقه ولو بعوض اهم **قوله** على منفعته اي المكاتب **قوله** والخط  
اولي من الدفع قال الماوردي ولو اراد السيد ان يعطيه واراد  
العبد الخط اجيب العبد لانه يروم تعجيل العتق سمي وفي هذا  
تقديم الفرع على اصله اذ الآية دالة على الدفع لقوله تعالى واتواهم  
من مال الله الذي اتاكم **قوله** اولي من غيره اي مما هو دونه  
**قوله** ويجرم على السيد التمتع اي مطلقا ولو بالنظر لانها كالاجنبية  
**قوله** مهرها وان طأ وعته لشبهة الملك ثم المنهاج ولا يتكرر يتكرر  
الوطي الا اذا وطئ بعد اد المهر **قوله** ولاحد وان علم التحريم  
فكنه يفرع **قوله** مستولد مكاتبه فان عجزت نفسها عتقت  
بموت السيد عن الاستيلاد وان سبق ادا النجوم عتقت  
عن الكتابة فان مات السيد قبل التعيز واد النجوم عتقت  
عن الكتابة كما قاله **قوله** الحادث بعد الكتابة اي المتصل  
بدليل قوله ولو حملت به بعدها فان معناه سوا كانت  
حامله عند الكتابة او حملت به بعدها **قوله** ولو قتل اي  
قبل ادايتها النجوم فان السيد بقيته **قوله** وكسبه اي ومن  
كسبه **قوله** صدق الخ اي فيحلف المكاتب انه ليس بجرام  
فيصدق **قوله** او ثبوتية عبارة المنهاج او ابراه **قوله** فان اي السيد



**قوله** قبضه القاضي عنه وعق المكاتب ان ادى الكل **قوله** حلف سيده  
 انه حرام **قوله** صدق اي السيد يمينه لان الاصل في **قوله** ولا يطع  
 امته الخ خوفا من هلاك الامة في الطلق فمنعه من الوطى منع الرهن  
 من وطى الموهونة **قوله** فلا حد عليه اي ولا مهر لان لو ثبت لكان له **قوله**  
 قبل عتق ابيه اي او معه **قوله** تبعه عتقا ورعا اي فان عجز نفسه  
 تبعه في الرق وان عتق عتق معه **قوله** ووطئها مع العتق  
 مطلقا اي في صورتين اعني صورة الوضع للمستة وصورة  
 الوضع لاكثر **قوله** فهي امر ولد لظهور العلوق بعد الحرية ولا نظر  
 الى احتمال العلوق قبلها اي الحرية تغليبها والودح حرفان  
 لم يظاهرا مع العتق ولا بعده او ولدته لدون ستة اشهر من  
 الوطى لم تصرام ولدته المنهج **قوله** قبل محلها بكسر الحاء اي قبل  
 حلولها **قوله** كمونة حفظه اي حال النجوم الى محله او علقه كما في  
 المحرر وما قبله يعني عنه لانه مثال **قوله** والابان امتنع  
 لا لغرض اجبر على القبض اي او على الابرا كما استوجبه **قوله**  
**قوله** وعق المكاتب اي ان ادى الكل **قوله** بطلا اي القبض والابرا  
 لان ذلك يشبه ربا الجاهلية من حيث جلب النفع فقد كان الرجل  
 اذا حل دينه يقول لدينه اقض او زد فان قضاه والا زاده في الدين  
 والاجل قال تعالى يا ايها الذين امنوا لاتاكلوا الربا اضعافا مضاعفة  
 وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق في المنهج قال حج نفروا لواء علما  
 بفساد الدفع صح وعق كما بحشة الزركشي كالاذرعي اخذ من كلام  
 المص ويحرك ذلك في كل دين عجل بهذا الشرط **قوله** ولا يصح بيع

النجوم لانه بيع مال يقبض وماله يقدر على تسليمه اذ العبد  
 يستقل باسقاطه **قوله** ولا الاعتياض عنها لعدم استقرارها  
**قوله** وان جري بعض المتأخرين مراده به شيخ الاسلام وكني  
 عنه تاد بافانه قال في المنهج وصح اعتياض عن نجوم لا بيعها  
**قوله** ولو باع السيد النجوم اي اتي بصيغة بيعها فلا يرد ان البيع  
 باطل **قوله** لم يعتق فان قلت اذا وكل السيد في قبض النجوم صح  
 قبض الوكيل وعق المكاتب فملا جعل المشتري كالوكيل لتضمن  
 البيع الاذن له في القبض قلت فرق بينهما بان المشتري يقبض  
 النجوم لنفسه بخلاف الوكيل قال في المنهج نفروا بها واذن  
 للمشتري في قبضها مع علمهما بفساد البيع عتق بقبضه **قوله**  
 ويطالب السيد المكاتب اي بالنجوم **قوله** فان رضى اي قبل ايراد  
 البيع اما بعده فلا يقتضي صحة البيع لان ما وقع باطلا لا ينقلب  
 صحيحا **قوله** وهبته كبيعته اي فلا تصح الا برضاة ويصح بيعه  
 من نفسه لانه عقد عتاقه كما في امر الولد **قوله** عتق اي عن السيد  
 ولزمه اي الرجل الذي قال للسيد عتق الخ وهو افتداه منه  
**قوله** فانه لا يعتق عن السائل اي لانه بيع ضمني لان اعتاقه عنه  
 يتضمن دخوله في ملكه والمكاتب كالمستولدة لا يتصرف فيه السيد  
 بما يتضمن تملكه للغير **قوله** لان هذا القول لم يسقط عنه  
 اي لانه لا يسقط الا بالايتا والابرا ولم يقع واحد منهما **قوله**  
 لان له اي للمكاتب **قوله** مثله بالنصب اسم ان **قوله** لكن يرفعه  
 اي السيد المكاتب الخ **قوله** او بالحوالة به اي بان احوال المكاتب



سيده بما لا الكتابة على آخر فيعتق بالحوالة وقوله ولا تصح الحوالة عليه  
 اي المكاتب وجهه ظاهر لان مال الحوالة شرطه الزوم وهذا غير  
 لازم **قوله** المكاتب قن اي كفن لما مر ان القن هو الرقيق الذي لم يتصل به  
 شيء من احكام العتق **قوله** بالصفة وهي دا النجوم هي اسم  
 توجد جميعها **قوله** وغير ذلك اي وفي غير ذلك كجريان  
 التقاص واختلاف السيد والمكاتب في النجوم ونحوها **قوله** الا  
 في تعليق معتبر لحي اي كقوله ان اعطيتني ذما او ميتة فانت حر عني  
 على المنهج **قوله** من ليح تعليق اي البالغ العاقل **قوله** وهي الصحيحة  
 حاصل ما اشار اليه ان الكتابة الفاسدة فيها مشبه بان شبه بالصحة في اربعة  
 اشيا استقلال المكاتب بكسبه واستقلاله بارش جنائية عليه وعتقه  
 بالاداء وتبعية كسبه وشبه بالتعليق في ثمانية اشيا فانه لا يعتق بالاداء  
 ولا بآداء الغير عنه تغليباً لمعنى التعليق باعطائه ولو غلبنا جانب المعارضة  
 لعق بذك وفي بطلانها بموت السيد قبل الاداء لان المعلق عتقه بصفة  
 ينقطع حكم التعليق بانتقاله ملك غيره وفي صحة الوصية به لان المعلق  
 عتقه بصفة تصح الوصية به وفي انه لا يصرف له سهم المكاتبين لانه خاص  
 بالصحيحة وفي اعتاقه عن الكفارة لان المعلق عتقه يصح اعتاقه عنها  
 وفي جواز تملكه ببيع وغيره لان المعلق يجوز فيه ذلك وفي منعه من السفر  
 لان المعلق عتقه بصفة لا تزول ولاية السيد عنه وفي جواز وطى الامة  
 لان المعلق عتقها يجوز وطى **قوله** في استقلال المكاتب بكسبه وليس  
 لنا عقد فاسد يملك به الا المكاتب في الفاسدة رحمان **قوله** وفي اخذ ارش  
 جنائية اي اخذ المكاتب ارش جنائية عليه **قوله** اذا عتق كسبه اي الحاصل بعد التعليق

**قوله** في انه لا يعتق بغير اداء المكاتب اي لعدم حصول المعلق عليه **قوله**  
 متبرعاً ليس قيداً بل لا يعتق بآداء الغير عنه بوكالة **قوله** وفي ان كتابته  
 تبطل بموت سيده ان لم يقل ان اديت الي او الي وارثي رحمان **قوله** او تملكه اي ان  
 يملكه سيده للغير ببيع او غيره **قوله** منها الحج فالحج يبطل بالردة ويعتقد  
 بالجماع فيجب المضي في الفاسد دون الباطل وصورة انعقاده فاسداً  
 ان يحرم بالعمرة ثم يجماع ويدخل عليها الحج فانه ينقصد فاسداً ويصح  
 فيه اداء واما العارية فتصور باعارة الدراهم والدنانير فعند العراقيين  
 فاسدة فتضمن والمرأوزة هي باطلة فلا تضمن لعدم قبولها الاعارة  
 ومثل هذه الاربعة الاجارة والهبة من صبي او سفيه فيضمن الموجه  
 والموهب ان تلف في يد المتأجر والمتأهب ولو كان العقد فاسداً لم يضمن  
 لان فاسد العقد حكمه حكم صحيحة في ضمان وعدمه رحمان والكتابة  
 الباطلة والخلع الباطل ما كان منهما على عوض غير مقصود كالدماء  
 رجوع الى الخلع في العاقد كالصفر والسفه والفاسد خلافه وحكم  
 الباطل انه لا يترتب عليه ما ياتي والفاسد يترتب عليه العتق والطلاق  
 ويرجع السيد والزوج بالقيمة **قوله** في ان السيد ضمني بالقول اي  
 بخلاف الصحيحة والتعليق فلا رجوع عنها بالقول **قوله** يرجع بما  
 اداه ان بقي اي لعدم ملك السيد له لفساد العقد **قوله** فان اتحد  
 واجبا السيد والمكاتب كان كتابته على دينارين مثلاً في نجر ودفعهما للسيد  
 وقيمة المكاتب ديناران فانه يحصل التقاص كما ذكر فلو كاتبه على عشر  
 دنانير والحالة ما ذكر رجوع العبد بثمانية وحكم عكسه عكس حكمه **قوله**  
 هذا اي محل التقاص **قوله** تفصيل وحاصله وجود التقاص في اثنين



عتق  
ص

في الكتابة دون غيرها تشوف الشارع الى العتق **قوله** تحالفوا بيديا بالعبد  
لقوة جانبه **فصل في املاكه** **قوله** لانه قهرى اي وما كان  
قهرى دون ما كان اختياريا في الرتبة فلذلك قد مر التدبير والكتابة عليها  
فلا يقال ان هذا لا يصلح توجيهها للتأخير **قوله** واصلاها امهة الخ لعل في العبارة  
سقطا بعد قوله وكسرها وهو جمع ام فتأمل **قوله** امهة هذا بناء على ان الها اصلية  
والراجح انها زائدة **قوله** حال اسلامها ليس قيدا **قوله** يوطي مباح الخ متعلق بعلقت  
**قوله** او ما تجب فيه غرة صادق بانفصال بعضه كيدم فانها لو اقلت يدا مثلا و  
ماتت حالا وجبت غرة بخلافها اذا عاشت ولم تعلق بقيته فالواجب نصف  
غوة كما في حاشية الزبيدي في باب الغرة والمعتمد هنا انها لا تعتق بموته الا اذا  
اقلت جميعه كما في شرم وغيره **قوله** وهو ما فيه تغيير اعراب الحاتن المحلى **قوله** ادمي  
قيد **قوله** كضفة الكاف استقصائية قل على الجلال **قوله** حرر عليه بيعها ورهنها  
الخ وفرض المهر هذه فيما بعد الوضع لا ينافي جريانها حال الحمل ايضا **قوله** عبيدة  
بفتح العين السليمانية بفتح اللام وسكونها **قوله** اقضوا بلسرهمزة الوصل عند الابتدا  
مثل امشوا لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل اقضوا  
وامشوا سكنت الياء للاستتقال ثم حذفوا التثنية الساكنين وضمت العين لمجانسة  
الواو ولتسليم من القدر يا وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت  
منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت التثنية الساكنين فالضمة على الاعلال  
الاول مجتلية للمناسبة وعلى الثاني من قوله **قوله** فاني اكره ان اخالف الجماعة لعل هذا  
ليس مستند فلا ينافي انه محتمد فتأمل كاتبة **قوله** بيعها من نفسها وكذا اجبتها بنفسها  
وقرضها بنفسها فانها صححان ويلزمها في الفرض ان ترد امهة مثلا بصورة في مستند  
ان يرجع المقرض بنفسها **قوله** فاما في قوله لا يملكها الا في وقتها **قوله** فاما في قوله لا يملكها الا في وقتها

وليداني

والبيداني وكذا البرماوي اخرا **قوله** محل المنع اي منع بيعها وسائر التصرفات  
المزيلة للملك او المعرضة لزواله **قوله** مستولدة الراهن مالم يكن المرتهن فروع  
فلا تباع **قوله** وهو معسر تباع مالم يكن المجني عليه فروع فلا تباع **قوله** وهو  
اي السيد معسر ومن لازم اعساره ان لا يكون في يد ما ذونه وفا واما  
نفس الماذون فلا نظر للوفاء **قوله** ويستثنى من نفوذ الاستيلاء تامل  
هذا الصنيع مع قوله السابق ويصح بيع المستولدة في صور ثابت الاستيلاء **قوله** يجوز البيع  
والجواب انه انما يثبت لها الاستيلاء هنا لان شرطه الملك وهذه تخرج عن ملكه بمجرد  
النذر حتى لو عادت للملك بطريق اخر لم تكن مستولدة **قوله** مالم يذره التصديق  
بثمنها ومثله مالم يذره التصديق بها قال مروى يجب بمنع استثنائها الزوال  
ملكه عنها بمجرد نذره التصديق بها او بثمنها اي وشرط للمستولدة ان تكون  
ملكا للمستولد وقت الاستيلاء وهل هذا الوطى بشبهة ام لا وهل يلزمه  
قيمة الولد يتصدق بها ايضا ام لا يرجع **قوله** والذي صوبناه الحكم ببلوغه  
وثبوت استيلاء امته ضعيف **قوله** والذي صوبناه الخ انظر هذا مع قوله والمعتمد  
الاستثنا فان فيها قلالة **قوله** فزج نفوذه ضعيف **قوله** ورجح السبكي خلافة معتمد  
**قوله** كونه كاستيلاء الراهن المعسر شبه الخ معتمد ويستفاد في هذا التشبيه انها  
اذ لم تباع في دين المفلس بان اكتسب مالا او في ادين بغيرها او بيعت وملكها  
نفذ الايلاء وهو كذلك **قوله** لا يقيها وكذا الوما حرا كما في ختم الشئ **قوله** الفصل  
في حال حياته قد يفهم ان المنفصل بعد الموت اي اذا انفصل من السيد بعد  
موته لا يقتضي حقوق الولد به وقال الشئ في ختمه ولو انفصل منه بعد موته واختلفت  
امراه هل يقال هو محترم ويثبت نسبه بذلك او لا ينبغي ان يثبت اذ يصدق عليه  
حلال المحرم **قوله** فلا يثبت ان الصور ثلاثة **قوله** في حياته **قوله** في حياته **قوله** في حياته **قوله** في حياته







الضمير راجع لمدة الحمل لا اقل مدة الحمل الا ان يقال المدة اكتسبت التذكير من المضاف  
اليه وانظر هل الشرط موجود وهو الاستغناء عن المضاف وقولهم في هذه هي  
الصواب بخلاف ما في حط مرحومي لدون اقل صوابه سنة اشهر فاكثر من الوطى الواقع بعد  
الملك فان دون الاقل هو دون سنة اشهر وتقدم انما التفسير امر ولد لان هذه هي المسئلة الاولى  
فتأمل بحصول علوقه في ملكه اي فتصير ام ولد خاتمة تمل على ثبوت الاستيلاء مع  
كون المستولدة ليست ملكا للواطي بل له بانواع علقته تفضي الى ملكه لكن ذكر مرانه بقدر انتقال الملك  
فيها قبيل العلوق ومجمله ما في الخاتمة خمسة فروع في نصيب خاصة اي والولد لبعض على  
الراجح وقيل حر كله اذ كان الاصل موسرا اي بنصيب الاجنبي لا بنصيب ابنة ايضا كما علم  
مما مر وحكم به اي بالايلاء لم يغير ما شئت اى لان ولا قيمة لها بانفادها اي  
لانها لا تفرد بالعقد فانه في عدة ضمان يده الخ اي بخلاف الشاهد فانه لم يضع يده على امر  
الولد بتعليقه خرجت الشهادة بوجود الصفة الثابتة بطريق اخر فلا غرم عليهم  
وعليه قيمة لانه حال بين السيد وبين رقه بنظنه كما لا يرفع ملك اليمين  
بالعجز انظر ما الجامع مرحومي اي ما الجامع بين الاتفاق والاستملاء فان الاتفاق يجبر  
بالمملك دون طريق تحصيل النفقة لم ينحصر في العتق والتزويج حتى يجبر على احدهما  
بل يكفي تخليتها للكسب او ايجارها لاجله والحاصل ان معنى كلام الشر ان العجز عن الاتفاق  
لا يرفع ملك اليمين كالعجز عن الاستملاء وتوقف المرحومي في المعنى الجامع بينهما  
وقد يقال مطلق العجز او مطلق تضررها بعد كل منهما ولا يجبر على عتقها او  
تزوجها ومعلوم انه يشترع بيعها فلا يقال ولا يجبر على بيعها خلافا لمن عفل وهذا  
اقتصر على الاعتاق والتزويج في بيت المال فان تعذر فعل ميعاسير المسلمين  
قل من الاقتناع اي الارضا لمن رام شرحا على هذا الكتاب من قنع كرضي وزنا  
ومعنى فدونك اسم فعل بمعنى خذ ولا شئت جملة دعائية اي لا يبطل

عليها

عملها فيما عسي هي الاستبعاد من العثار بكسر العين  
بوعو عته اي تصويته بعثرة قلبه اضافة العثرة للعلم للايمانها  
اذا وقعت ليست عن قصد قالصا اي معدوما قبول القبول  
اثبت للقبول قبولاً مبالغة لارادة اعظم انواع القبول والحمد لله على  
حصول المأمول وصلى الله على اشرف رسول وعلى اله واصحابه  
والتابعين صلاة وسلاما دائما بين اليوم والدين ربه  
تمت بحمد الله وعونه يوم الخميس المبارك  
الثالث عشر من ربيع الاخر الذي هو من  
شهور سنة ثلاث وستين ومائتين  
بعد الف من الهجرة النبوية على  
صاحبها افضل الصلاة والسلام

سمي ان ربك رب العزة  
عما يصفون وسلام

على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

امين

تم

وكل

امين

٢٢٢

٩